Library of

Princeton University.

Avicenna

Kitāb al-shifā'

Vol. 2 pt. 1

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الاول من الطبيعيات في السماع الطبيعي وهو اربع مقالات واذ قد فرغنا بتيسير الله وعونه مما وجب تقديمه تذكارا بما هذا وده وتعلم اللباب من صناعة المنطق قرينا ان نتبع الكلام في تعليم العلم الطبيعي تلي الحوالك تقرر عليه ودانا وانتهى اليه نظرنا وان نجعل الترتيب في ذلك القام مقاربا للترتيب الذي يجري عليه فلسفة الشابين وان نشد دونهما هو ابعد من البداية وابدء النظر الاول والخالف فيه بعد من الجاهد ونتساهل فيما هو نفس الحق نكشف عن صورته ونبهد على الخالف فيه بمبرانه وحجه وان لا يذهب عمرانا في مناقضة مذهب سواه والعدول عن الانقضاض في مقاومته الى البلاغ فكثيرا ما رأى المتكلمين في العالم اذا سألوا وانتقضهم مقالاته واهيه وأكوا بانيانهم على مسئلة لحظ الحق فيها فكيف نقضوا وكل قوة وحقه واكل فيه وسره وكل حجة فانا بالحري في التكل وخلصوا الى المشبه مرقاة عليه صحاح ونحن نرجو ان يكون ما وردناه من ذلك سبيل مقابل السبيل ومنهج سفاعم ونجتهد ما امكن في ان نتشرس قبلنا الصواب ونعرض صحاحا نظلهم سهوا فيه وهذا هو الذي صدنا عن نشر كتبهم وتفسير صورهم اذ لم نأمن الانتهاء الى هو اضع بظل انهم سهوا فيها فنضطر واما الى تكلف اعتذار منهم او اختلاق عجز وتحامل الهم او ان نجاهدهم بالنقض وقد اغنانا الله عن ذلك ونصب لهم قوما يبدأ الوقوف فيه فسر اكثرهم فمن اتكل منهم على الفاظهم فشرحهم تهذيرا وتفاسيرهم يكفيه ومن نشط للعلم والمعاني فيجدها في تلك الكتب مشهودة وبعض افاده مقدار بحثنا مع قصر عمرنا في هذا الكتاب الذي علناه وسميناه اكتاب الشفاء مجموعا والله ولي تأييدنا وعصمتنا ومن ههنا نشرع في غرضنا متوكلين عليه

المقالة الاولى في الابتداء والمبادي للطبيعيات

خمسة عشر فصلا في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مبادئها اب في مقدمة المبادئ للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع ج في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة د في ترتيب براهينها في البرهان في امر مبادئ الموجودة في تعريف الطبيعة ق في نسبة الطبيعة الى المادة والصورة والحركة ز في انه شتقة من الطبيعة وبيان احكامها ح في كيفية بحث العالم الطبيعي عن مشاركات علم الميزان كان يشاركه ط في نفي

2266
.385
.16
v.2, pt.1
العلل

العلم اما ما للطبيعي نبحث في غرضنا صناعة علة علة من الاربع يا في مناسبات العلل بعضها الى بعض
العلل يج في ذكر الخلف والاتفاق والاختلاف بينها وايضاح حقيقتها بما يزيد في تفرج من اخطاء في باب
الاتفاق والخلف ونقض مذهبهم به في احوال العلل في المباحث وطلب الكم والجواب عنه **فصل الاول في**
تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مباديها قد علم من الفن
الذي فيه علم البرهان الذي يختصاه ان العلوم منها كلية ومنها جزئية وعلم منافيات بعضها الى بعض فيجب
ان نعلم الآن ان الذي نحن في تعليمه هو العلم الطبيعي وهو علم جزئي بالقياس الى ما ذكرنا فيما بعد وموضوعه اذا علم
ان لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو كذا وهي الاعراض التي تنتهي ذاتية وهي اللواحق التي تلحقه بما هو هو
سواء كانت هو اعراضا او مستندة منها على ما فهمته والامور الطبيعية هي هذه الاجسام من هذه الجهة وما يعرض لها
من حيث هي جسم والجسم ينتهي كلها طبيعيا بالنسبة الى القوة التي في طبيعته التي نعرفها بعد في بعضها موضوعات
لها وبعضها آثار وحركات وحالات تتصل بها فان كان للامور الطبيعية مبادئ واسباب وعلل لم يتحقق العلم الطبيعي
الا بها فقد يحتاج في تعليم علم البرهان انه لا سبيل الى تحقق معرفة الامور ذوات المبادئ الا بعد الوقوف على مبادئها
والوقوف على مبادئها عليها فان هذا النوع من التعليم والتعلم هو الذي يتوصل منه الى تحقق المعرفة بالامور ذوات
المبادئ وايضا ان كانت الامور الطبيعية ذوات مبادئ فقد علمت ان يكون لتلك المبادئ جزئي جزئي منها لا تشترك
كلها في المبادئ يج لا يبعد ان يريد العلم الطبيعي اثبات اثنية هذه المبادئ وتحقق ما منها معا وان كانت الامور
الطبيعية تشترك في مبادئ اولى تعم جميعها وهي التي تكون مبادئ لموضوعها المشترك ولاحوالها المشتركة لا محالة فلا يكون
اثبات هذه المبادئ ان كانت محتاجة الى اثبات صناعة الطبيعيين كما علم في الفن المكتوب في العلم البرهان بل على صناعة
اخرى واما قبول وجودها وضعا وتصورها بحيث يتحققها فيكون على الطبيعي وايضا ان كانت الامور الطبيعية
ذوات مبادئ عامة لجميعها وذوات مبادئ اخص منها يكون مثلا الجنس من اجناسها مثل مبادئ الناطقية منها ذوات
مبادئ اخص من الاخص يكون مثلا النوع من انواعها مثل مبادئ النوع الانساني منها وكانت ايضا ذوات اعراض ذاتية
عامة لجميعها واخرى عامة للجنس واخرى عامة للنوع فان وجب التعليم والتعلم العقلي فيها ان نبدء اولا من
الامر العام واخص لانك تعلم ان الجنس جزء حد النوع فتعرف الجنس يجب ان يتقدم من تعرف النوع لان المعرفة بجزء الحد
قبل المعرفة بالحد وتصوره قبل الوقوف على المحدود واذ كنا عينا بالحد ما يحقق ماهية المحدود فاذا كان كذلك
الشيء للامور العامة يجب ان نعرفها والاحق بعرف الامور العامة يجب ان يعرفها والاحق بعرفها الامور الخاصة فيجب
ان نبتدي في التعليم من المبادئ التي لامور العامة اذ الامور العامة اعرف عندنا وقولنا وان لم يكن اعرف عند الطبيعة
اي لم يكن الامور المقصودة في الصناع ليتم الوجود بالتها فان المقصود في الطبيعة ليس ان يوجد جوا اعظم والاجسام
بل ان يوجد طبايع النوعيات والطبيعة النوعية اذا وجدت في الاعيان كان شخصا ما فالمقصود اذن ان يوجد طبايع
النوعيات اشخاصا ما في الاعيان وليس المقصود هو الشخص المعين الآني الطبيعة الجزئية الحاضرة بذلك الشخص ولو كان
كان المقصود هو الشخص المعين لكان الوجود ينقطع بانقطاعه بقيا وعدما كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية
لكان الوجود والنظام يتم بوجود مثل وجود جسم كيف كان وحيوان كيف كان فما اقرب الى الصبا ان المقصود طبيعة
النوع ليوجد شخصا وان لم يتعين وهو الكامل وهو الغاية الكلية فالاعرف عند الطبيعة هو هذا وليس واقدم

مالنفع

ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن ان يضاف اليه معنى الحيوانية او معنى الجادية لشك الذهن لا لان الامر في نفسه
صالح لان تضاف الى ذلك الجسمية اى المعينين منهما كان فالشخص المنتشر بالمعنى الاول يصلح عند الذهن ان يكون الموجد
اى شخص كان من ذلك الجنس او النوع الواحد بالمعنى الثانى ليس يصلح فى الذهن ان يكون اى شخص كان من ذلك الجنس
او النوع بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكن يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز ان يعين بحيوانية معينة
مثلا دون جمادية معينة وجمادية معينة دون حيوانية معينة تعيينا بالقياس الى بعد حكمية فى نفسه يجوز ان
يكون صالحا للامرين بل هو احدهما معينا فهذا الفهم مغاير لهم بين العلل والمعلولات ومغاير بين اجزاء البسيطة
والمركبات فاذا كانت العلل داخلة فى قوام المعلولات وكالاجزاء لها مثل حال الخشب والسكل بالقياس الى السرير فما
نسبتها الى المعلولات نسبة البسائط الى المركبات واما اذا كانت العلل مباينة للمعلولات مثل النجار والسرير فهنا نظر آخر
ولكلتا المغايرتين نسبة الى الحس والى العقل والى الطبيعة فالمغايرة بين الحس وبين العلل والمعلولات على ان العلل
مباينة فان كانت العلل والمعلولات محسوسة فلا كثير تعذر وتأخر لاحدهما عند الاخر حسا وان كانت غير محسوسة فلا نسبة
لاحدهما الى الحس وكذا حكم الخيال واما عند العقل فان العقل اذا وصلت اليه العلة قبل المعلول سأل من العلة الى المعلول اذ
ولى الانثيان الفرع فما ولوا كوكب وجد عند الجوزهر فكانت الشمس فى الطرف الآخر من القطر فيحكم العقل بالكسوف وكذا
على ان المادة تحركت الى عضو فيعلم ان الحمى كامنة وربما وصل اليه المعلول قبل العلة فسأل من المعلول الى العلة وقد يرى
المعلول من قبل العلة نادرة من طريق الاستدلال وعادة من طريق الحس وربما عرفت كالمعلول فسأل من العلة ثم
من العلة الى المعلول وكذا فافهم واوضحنا هذه المعانى فى شرحنا لمشارق الزهر واما نسبة هذه العلل المفارقة للمعلولات
بحسب القياس الى الطبيعة فان ما كان منها علة على انها غاية فهو معرفة عند الطبيعة وما كان منها علة على انه فاعل وكان فاعلا
لا على ان وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فانه يعرف عند الطبيعة من الوجه وما كان وجوده فى الطبيعة ليس لذاته بل لفعل آخر بكون
غرضا حتى يكون الحصول غاية الا لفعله فقط بل له وجود آخر ان كان فى الطبيعة شئ وهذا صفة ظل فهو اعرف من الوجه
بل الوجه يعرف فى الطبيعة صفة اما نسبة اجزاء المركبات الى المركبات منها فان المركب يعرف عند الحس فان الحس ينال الواحد
الجملة وبكلها ثم يفصل واذا نال واحدا الجملة نال واحدا بالمعنى الاعم اى انه جسم او حيوان ثم يفصلها واما عند العقل فان البسيط
اقدم من المركب فانه لا يعرف طبيعة المركب الا بعد ان يعرف بسائطه فان لم يعرف بسائطه فقد عرف مع عرض من اعراضه وبعض
انحائه ثم لم يصل الى انه كانه عرفه مسألا جسما مستديرا او ثقيلا وما اشبه ذلك ولم يعرف ماهية وجوده واما عند الطبيعة
فان المركب هو المقصود منها فى اكثر الاشياء والاجزاء معدة لحصولها فيها فهو لهم المركب لا اعرف عند العقل من الامور العامة فيها
ومن الامور البسيطة والمركبة هو العام عند البسيط وعند الطبيعة هو الخاصة التوحيدية والمركبة لكنه كان الطبيعة تسعى
فى الايجاد بالصور والمبادى فيها توجد وان المقصد التوحيدية وان المركبات انما تكمل بالعلوم والبسائط
وفيها توجد العلوم بالتوحيدات والمركبات وكلاهما يقصد الاول عند حصول التوحيدات والمركبات

الفصل الثانى
فى تعديد المبادى للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع

ثم ان قائل هذه الصناعة يبنيها
ويسعدها ويضعها وضعا على ما هو الواجب فيها ويقطع ما فيها هذا فنقول ان الجسم المطلق هو الجوهر الذى يمكن ان يفرض
فيه امتدادات ثلثة تخوض مقاطع لها على قوائم وامتدادات ثلثة مقاطع لها جميعا على قوائم ويكون فيها اقصر الصفة هو السطح
فيما بين الجسم جسما وبين الجسم جسما ما امتداد واحد وامتدادان ثلثة مع فرض ان الجسم يكون موجودا جسما وما بين الجسم

الامتداد الموجود فيه بالفعل فان الشمعة او قطعة من الماء قد يحصل فيها ايضا بالفعل طول وعرض وعمق محدود
باطراف اذا اريد ان يشكل بشكل كرة واحدة من احيازتلك الاجزاء المحدودة وحصلت انها وامتدادات اخرى في الخلاء
بحيث لم يبق ولم ينبسط الصورة التي اعطيناها اياه وهو انه يجب ان يفرض فيه تلك الامتدادات قابلة
بطل بعد ان شبرنك ان هذا في تعريف هذا الوضع وعلمت ان هذه الامتدادات المعينة هي كمية اقطار وهي نهاية
وحدود وجوهر ولا تنقسم وهذه الكمية وما يتبعها عند الراسخين في صورة كما لها البحتي فيتزادجا لكن هذا الجسم الطبيعي من
حيث هو جسم طبيعي لم يشاهد من حيث هو كائن وفاسد اصلا متغيرا بالجملة له وزيادة في المبادي وفي المبادي التي منها تحصل الجسمية
منها ما هو اجزاء من وجوده وحاصلة في ذاته وهذه اول عند هم بان تبتني مشاء وهي اثنتان احدهما قائمة منه مقام الجنس
من السرير والاخرى قائمة منه مقام صورة السرير ومثل من السرير فالقائمة منه مقام الخشب من السرير يبتني هيولى ومادة
ومادة وعنصرا ويسمونها احيانا اخر ان تختلف والقائمة منها مقام صورة السرير يبتني صورة فاذن صورة الجسمية اما نسبتها
لسائر الصور التي للطبيعيات واجناسها وانواعها واما سفاذ تنها لا شتقاق هي عنها فيكون هذا الذي هو الجسم الخشب
للسرير هو بينها لسابور وان تلك الصور لهذه المرتبة اذ كانت مشتركة الوجود مع الجسمية فيه فيكون ذلك الجوهر الذي
الى ذاته غير مضاف الى شيء وجدها ليا في نفسه عن هذه الصور بالفعل فيكون من شانه ان يقبل هذه الصورة او غيرها
اما من شان الطبيعة المطلقة الكلية كما هي بل من شان الجنس الذي يقبل كل واحد منها الجنس يقبل من الصور دون بعض
ما الجنسية واما من شان الطبيعة هي بعينها مشتركة الجوهر فيكون بكليتها من شانها ان تقبل كل هذه الصور بعضها
ومتعاقبة وبعضها متعاقبة فقط فيكون في طبيعتها مناسبة ما مع الصور على انه قابل لها ويكون هذه المناسبة كانه قائم
فيها وظل وخيال من الصور ويكون الصورة هي التي بكمالها هذا الجوهر بالفعل فلنوضع ان الجسم بما هو جسم مبدأ هو الجنس
ومبدأ هو صورة ان شئت صورة جسمية مطلقة وان شئت صورة نوعية من صور الاجسام وان شئت صورة عرضية اذا
اخذت الجسم من حيث هو كائن بقوى او القوى او الجسم ولنوضع ان هذا الذي هو جوهر لا يتجرد عن الصورة فانه بعضها
البتة ولا يكون موجودا بالفعل الا بان يحصل الصورة فيوجد بها بالفعل ويكون الصورة التي تزول عنها لو كان زوالها
انما هو مع حصول صورة اخرى تزول عنها وتقوم مقامها فتصير معها الصورة الثانية من حيث انها هي القائمة
لصورة اولى وتبتني هيولى لها او من حيث انها بالفعل حاملة لصورة يبتني في هذا الوضع موضوعا لها ولنوضع الموضوع منها
معنى الموضوع الذي اخذناه في المنطق جزء رسم الجوهر فان الهيولى لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة هذا من حيث انها
مشتركة للسرير كلها شيء مادة وطينة ولكنها مضطرة اليها بالتحليل اكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من جملة الكرسي
تبتني اسطقسا وكذلك الكل مما يجري في ذلك مجراها ولكنها تبتدئ منها الاركب في هذا المعنى بعينه تبتني عنصرا وكذلك
كل ما يجري في ذلك مجراها فكانها اذا ابتدئ منها تبتني عنصرا واذا ابتدئ من المركب انتهى اليها تبتني اسطقسا اولا
هو رابط اجزاء المركب هذه هي المبادي الداخلة في قوام الجسم للجسم بما فاعلية وغائية والفاعلية هي التي
الصورة التي الاجسام فيها تقوم المادة بالصورة وتقوم بها المركب بفعل بصورته وبفعل بمادته والغائية
هي التي لاجلها طبعة هذه الصورة في الموادا كان كلاما فيها في المبادئ المشتركة فيكون الفاعل المأخوذ فيها
هو المشترك والغاية المعتبر فيها هي المشترك فيها والمشترك فيها فيقال على نحوين احدهما ان يكون الفاعل
فيه فقط انه يفعل الفعل الاول الذي يتبرز عليه سائر الافاعيل الذي يفيد المادة الاولى الصورة الجسمية

ان كان شئ كذلك على ما نعلمه في موضعه فبقي الاصل الاول ثم من بعد ذلك يتم كون ما يعد ويكون الغاية
مشتركا فيها ما لها الغاية التي بوزانها جميع الامور الطبيعية ان كانت غاية كذلك على ما نقوله في موضعه ما خوذ بنحو
الاخر ان يكون مشتركا فيه بنحو الامور كالفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفاعلين الجزئيين للامور الجزئية
الكلية المقولة على كل واحد من الغايات الجزئية للامور الجزئية والفرق بين الامرين ان المشترك بحسب المعنى الاول يكون
في الوجود فانا واحدا بالعدد بسبب العقل اليها الحفاظي من غير ان يجوز فيها فوقا على كثيرين والمشترك بحسب المعنى الثاني
لا يكون في الوجود فانا واحدا بالعدد بل امرا منفكا يتناولهما وان كثيرة تشترك عند العقل في الفاعلة او الغاية فيكون هذا
المشترك مقولا على كثيرين فالمبدء الفاعل المشترك للجميع بالنحو الاول ان كان للطبيعيات مبدءا فاعليا من هذا النحو فلا يكون
طبيعيا اذ كان كل طبيعي فهو يفيد هذا المبدء او هو منسوب الى جميعها بانه مبدء لانه طبيعي فلو كان ذلك المبدء طبيعيا
لكان حينئذ مبدء لنفسه فقط او يكون في المبدء الفاعل غير وهف فاذا كان كذلك لم يكن للطبيعي بحسب نفسه وجود
اذ كان لا يحاذ الطبيعي بوجه عسى ان يكون مبدء للطبيعيات والموجود غير الطبيعيات فيكون على غير وجود من
عليته ما هو وظائف الامور الطبيعية خاصة ومن الامور التي لها نسبة خاصة الى الطبيعيات اذ كان شئ كذلك فهو ذا يجوز ان
يكون في الامور الطبيعية ما هو مبدء فاعلي لجميع الطبيعيات غير مشكك مبدء فاعلي لجميع الطبيعيات ثم المبدء الفاعل المشترك
بالنحو الاخر فلا يجب ان لو بحث الطبيعي عن حاله ووجد ان الجسم ان يسرع في حال كذا فهو فاعل كذا من الامور الطبيعية
انه كيف قوته وكيف تكون نسبته الى معلوله وهو الشرب بالجملة الاولى والثانية وغير ذلك وان يبرهن على اثباته ان يعرف
فقد عرف طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا النحو اذ عرف الحال التي يجب ان هو فاعل للطبيعيات من الطبيعيات
وغير هذا القياس فاعرف حال المبدء الغائي واما ان المبادي يجب هذه الاربعة فتفصيل الكلام فيها بعد فهو يجب
للطبيعي من حيث هو طبيعي الفلسفة الاولى هذا واما الجسم من جهة ما هو متغير او متكمل او حادث كما بين فان له زيادة مبادئ كونه
متغيرا هو غير كونه متكملا والمفهوم من كونه حادثا وكائنا هو المفهوم من كليهما جميعا فان المفهوم من كونه متغيرا هو انه
كان بصفة حاصلة فبطلت وحدثت له صفة اخرى فيكون لهذا شئ ثابت هو المتغير وحالة كانت موجودة فعدمت فحالة
كانت معدومة فوجد فيه بين انه لا بد له من حيث هو متغير من ان يكون له امر قابل لما تغير عنه وحالة تغير اليه موجودة حاصلة
وحالة كان مع القوة والزمانة كالثوب الذي اسود وابيض والبياض والسواد وحالة كان السواد معدومة كان البياض
موجودا والمفهوم من كونه متكملا هو ان يحدث له امر لم يكن فيه من غير ان يزول عنه شئ الا ترى ان الجسم
ساكنا لم يكن الا واما ما الحركة التي هي موجودة له بالامكان والقوة فلما تحرك لم يزل عنه شئ الا العدم فقط اذ مثل
اللوح الساذج كتب فيه والمتكمل لا بد ان يكون له زمان وجد ناقصا ثم كمل وامر حصل فيه زائد تفقده من
العدم شرط في ان يكون الشئ متغيرا او متكملا فانه لو لم يكن هناك عدم لاستحال ان يكون متكملا او متغيرا
بل كان يكون الكمال والصورة حاصلة له دائما فان المتغير والمتكمل يحتاج الى ان يكون هناك عدم حتى يتحقق
كونه متغيرا او متكملا والعدم ليس يحتاج في ان يكون علة الى ان يحصل متغيرا او متكملا ثم رفع العدم بوجه ما يقع
للمتغير والمتكمل من حيث هو متغير متكمل ورفع المتغير والمتكمل لا بوجب رفع العدم فالعدم من هذا الوجه اذ
نحو مبدء ان كان كل ما كان لا بد من وجود اي وجود كان ليوجد شئ اخر من غير امكان مبدء وان كان فلا يكفي
في كون الشئ مبدء ان لا يكون المبدء كل ما لا بد من وجوده كما ان وجود كان بل ما لا بد من وجوده مع الامر الذي

قوله مبدء من غير تقدم ولا تاخر فليس العدم مبدءا كما فاده لنا فان سنا قش في التسمية فلنستعمل بدل المبدء
المحتاج اليه من غير انعكاس فيجعل القابل للتغير الاسنة كالاجسام والعدد والصوة كلها اعنى اما البحر فان يكون جسم
متغيرا او مستكملا وهذا يتضح لنا بادنى تامل والمقصود هو كون الجسم كائنا وفاسدا ناظرنا الى اثبات امر حدث الى
عدم سبوقا فان هذا الحادث وهذا الكائن هو احتاج الى ان يتقدمه زمان وحدوث يوجد جوهر كان معقاما للعدم
السابق الكائن ثم فاسد ومبطل عنها القائمة امر ما يتغير لنا عن قريب او ذلك ما يجب ان يتعلمه الجدي وضعا في صنعه
الاستقراء ويعرض عليه في الفلسفة الاولى وهذا فاما صناعة الجدلية اما فنه نفس المتعلم طرفا صالحا من المسلوك
الان القضايا الرضائية الاحتياط بالجدل هي من المبادي التي ليست خاصة له والمشاهير والمقبولات انما نحن قائمون
المبادي اما من حيث تجسم مطلقا هيولى والصوة الجسمية المذكورة التي يلزمها الكيفيات العرضية والصوة النوعية
التي كما واما من حيث هو متغير او مستكمل او كائن فاسد وقبل له يسلم لعدة المقادير طبيعية قبل كونه ويكون مسلما
على ما عليه ان اخذنا انا نعم المتغير والمستكمل والكائن كانت المبادي هيولى وصوة او عدما وان خصصنا المتغير كانت
المبادي هيولى ومضادة فان الموضوع انما يتغير عنه والبس من حيث هو ضد فيه ما وشبيه ان يكون الفرق بين الضد
والهيئة والعدم ما ان يعرف فيه ويحصل لك بما ذا علمته والجوهر من حيث هو جوهر فيه صوة وقد عرفنا الفرق بين
الصوة والعرض واما الشرين والمستكمل لا في الجوهر فيها اعراض وقد جرت العادة ان نسمي كل هيئة في هذا
الموضع صوة فلنسم كل هيئة صوة ونعني بكل امر يحدث في قابل يصير له موضوعا بصفة مخصوصة والهيولى بقال في كل
واحد منهما بحالها والصوة يقال في العدم ان الصوة بهيئة تقتضيها ازاية الوجود على الوجود الذي للهيولى العدم لا
يزيد وجودا على الوجود الذي للهيولى بل بصحبة حال مقابلة لهذه الصوة اذ لم يكن موجودا وكانت الصوة على انها
موجودة وهذا العدم ليس هو العدم المطلق بل عدم له نحو من الوجود فانه عدم شيء مع قبوله واستعداده في مادة معينة
فانه ليس الانسان يكون من كل الاشياء في قابل الانسانية والكون بالصوة لا بالعدم والفساد بالعدم لا بالصوة
وقد بينا ان البنى كان عن الهيولى ومن العدم ولا يقال كان عن الصوة فيقال ان السرير كان عن الهيولى او عن الخشب وقد
كان عن اللاسرير وفي كثير من المواضع يصلح ان تقول انه كان عن الهيولى وفي كثير منها لا يصح وانما يقال انه كان عن العدم
فاما لا يقال كان عن الانسان كما يقال ان الانسان كان كاتبا ويقال عن النطفة كان انسانا ويقال عن الخشب كان سريرا والسبب
في ذلك انا في النطفة قد انها حاملة صوة النطفية فيكون ههنا لفظة عن تدل على معنى بعد كما قال في قوله كان عن
العدم كاتبا ويقال كان عن الانسان الفلاني اي بعد الانسانية واما في الخشب فحيث قيل ايضا عن الخشب كان سريرا فكان الخشب
وان لم يحل عن صوة الخشب فقد خلا عن صوة ما والخشب انما يتغير الى صفة من الصفات وشكل من الاشكال لا تخلو
والحجر لا يكون عنه السرير ولا شيء كل يشبه النطفة من وجه ما فقد يتغير عن حاله فيستعمل فيه اللفظة
لفظة عن فهذان الصنفان من الموضوع والهيولى كان يقال فيهما عن بحسب بعد وصنف من الموضوع حاسن استعمال فيه اللفظة
عن ولفظة من على معنى لغوي بيان ذلك انه لو كان موضوعا ما الصوة من الصوة انما يوضع لها ما المزاج التركيبي
يقال ان الكابن يكون عنها ويدل بلفظة عن ولفظة من على ان الكابن منفوم منها كقولنا كان على المزاج و
كان المذاد وشبيه ايضا ان يكون الصنف الاول يقال فيه لفظة عن بمعنى ركب من البعد وهذا المعنى فان النطفة
والخشب كان عنهما اما كان بمعنى انه كان بعد ان كانت على حال ثم استحالت عنها شيء موفوم به الكابن الذي بعد

انه كان عنهما فاكان مثل اللطف والرائح فلا يقع فيه انكسار كان التي الكائن فلا يبقى ان النخعة كان انسانا او الرائح
كان حيلا كما يقوان الانسان كان كائنا الا بنوع من الجهاز وبمعنى شيء اي تغير وما كان مثل الحب فيبقى فيه كان الوجه
فيه هو الحب كان سوء وان الحب كان معبرا وذلك لان الحب مرجب هو حبه فيبقى النطفة فيه شبه الانسان
من حيث يقبل الكتابة ولكنه الرجل شكل الشيء فيشبه النطفة من حيث يحصل الى الانسان وجب
يعتبر من ذلك ان يقع في عن فاذا اضيف اليه الاعدم صح كما يقع عن الانسان الغير الكاتب كان كاتب العدم فيشبه يصح
ان يقع الاعم لفظة عن الاخص وان عمر كاتب فربما قال وامالفظة عن فيصح استعمالها فيه فيما اعلى والاسفل
في هذا وامثاله وعسى ان تكون اباحة هذا الاستعمال ان وضع هذا الواضع اول ما اعتبر بلفظة عن المعنيين اللذين
ذكرناهما اجاز حيث جزنا ولم يجز حيث لم يجز وقد يذكر في مثل هذا الموضع مثال شوق الحيوان الى الصوت
بالانثى وتشبيه الصوت بالذكر وهذا شيء لست افهمه لان الشوق النفساني فانه يحصل في سائر الحيوان واما الشوق
الذي هو الميل الذي يكون اتباعه على سبيل الانسياق كالحجر الى الاسفل يستكمل بعد تحصل في البعض فهذا الشوق
ايضا بعيد عنه ولعله كان يجوز ان يكون الحيوان شائقا الى الصوت لو كان هنا ما يخلو عن الصوت كلها او ما في صوته
فاترها او فقدان الغناء بما يحصل من الالم للكلة اياها اوعا وكان لها ان تحرك نفسها الى اكتساب الصوت كما
للحجر في اكتساب الاين ان كان فيها قوة تحركه والوجه اليه عن الصوت كلها او بانواعها الدلال بالصوت الخاصة فيحصل
في بعضها وفقدها فان حصول هذه الصوت ان كان موجبا الالم المفضي حصولها وجب ان لا يشتاق اليها وان كان لذة
طالت عنكون الشوق عارضا فيعد حين لا سيما في جوهرها يكون هناك سبب يوجب بحيث يجوز ان يكون غير شعور
بما يحصل له شائقة الى اجتماع الاضداد فيها فان هذا مما يحال والمحال ربما فرض ان يشتاق اليه لا سيما النفساني واما
الاشياء اللحمية فانما يكون الى غاية في الطبيعة للكمال والغايات الطبيعية غير محالة ومع هذا فكيف يجوز ان يكون
الحيوان يتحرك الى الصوت واما ما فيها الصوت الفاسدة من سبب بطل صوتها الموجود لا انها يكتسبها اجر كها لو لم يكن
هذا الشوق الى الصوت الصوتية التي هي كالات اولى بالى الكمالات الثانية اللاحقة لكان صوتها من البعد
فكيف فقد جعلوا ذلك شوقا لها الى الصوت الصوتية فمن هذه الاشياء يعسر على فهم هذا الكلام الذي هو اشبه
منه بكلام الغفل سفسفة وعسى ان يكون عنه بفهم هذا الكلام حق الفهم فليرجع اليه فيه ولو كان بدل الحيوان بالاطلاق
ما استكمل بالصوت الطبيعة حتى يحدث من الصوت الطبيعية التي فيها انبعاث نحو استكمالا لان ذلك الصوت مثل اللذة
في الغذاء والتأدي في التصعد لكان لهذا الكلام وجه ان كان يرجع ذلك الشوق الى الصوت الفاعلة واما هذا على الاطلاق
فليس فيه

الفصل الثالث في كيفية كون هذه المبادي مشتركة

لما كان نظرنا هذا انما هو في المبادي المشتركة فينبغي علينا ان ننظر في هذه المبادي الثلثة المشتركة انها على اي نحو من التحوين المذكورين يكون
مشتركة لكنه سيظهر لنا ان الاجسام منها ما هي قابلة للكون والفساد اي منها ما هو ليس لها ان تحدث وتخلع صورة
ومنها ما هي ليست قابلة للكون والفساد اي ليس وجودها ما لا بد لها فاذا كان كذلك لم يكن لها هو مشتركة على النحو الاول
من النحوين المذكورين فانه لا يكون هيولى واحدة مادة تقبل صورة الكائن الفاسد ومادة تقبل صورة ما لا يفسد
طباعة لانه كون هيولى فان ذلك مستحيل بل انما كان يكون الهيولى المشتركة لمثل الاجسام الكائنة الفاسدة التي
تفسد منها الى بعض ويكون بعضها من بعض كما سنبين من حال الاربعة التي بتي لا سفسان الاجسام الان مجعل الطبيعة

الموضوع الذي يصوره ما لا يفسد الموضوع وهو ما يفسد طبيعة واحدة في نفسها مما لم يقبل كل صورة الا ان ما لا
يفسد قد عرض ان فارقته الصورة التي لاضدها فيكون السبب في ذلك لا يكون ولا يفسد من جهة صورة بل لفقد المادة لها
عما في طباعها الا من جهة المادة وحدها فان كان كذلك وجب اذ يكون كذلك على ما سيتضح بعد فيكون كل صورة
مشتركة بهذا الوجه فالصور المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعيات كلها او للكائنات الفاسدة انما متعلقة
الحصول بالابداع وليست يكون من شيء ويفسد الى شيء والا كانت تحتاج الى صورة اخرى فيكون ذلك مفتقرا في حصولها
مشتركة وانما هذا الطبيعيات مما صورها مشترك بالنحو الاول فليس يجب لها من الصور ما يتوهم انه ذلك الا الصور الجسمية فان
كان الغرض الاجسام في الكون والفساد انما يكون بها وهي الصور الجسمية حتى يكون مثل الصورة الجسمية التي في الماء
اذا استحالت وانما فيه بعينها في الماء فيكون للاجسام صور هي على هذه الصفة مشتركة لها بالعدد وجب ان يكون ما
صورة بخش كل واحد منها واحد منها فان كان الامر ليس كذلك بل اذا فسد الماء فسد الصورة الجسمية التي كانت فيه ولا في
الماء واحدة جسمية النحو بخلافه بالعدد موافقة في النوع فلا يكون للاجسام مبادئ صورية هذه الصفة او الطبيعة من الاجسام او الجسم واحد
صورة لا يفارق لكان ذلك المبدأ الصوري دائما الا فنوان بالحيوان ولم يكن مما يكون ويفسد بل يتعالى انها بالابداع
واما العدد فواضح من حاله انه لا يجوز ان يكون موجودا عدد مشترك لهذا النحو الاول لان هذا العدد هو عدد شيء من شأنه
ان يكون فاذا كان من شأنه ان يكون امر يجب ان يكون فيه لا يبقى هذا العدد فيه لا يكون مشتركا واما المشترك على النحو
الاخر من الجنسين فان المبادئ الثالثة توجد مشتركة للمكانات والمتغايرات اذ يشترك كلها في ان لكل منها هيولى وصورة
وعددا وهذا المشترك يتم انه لا يكون ولا يفسد على نحو ما قال للمكانيات انها لا يكون ولا يفسد وبهذا للمكانيات انها
لا تكون ولا تفسد على وجهين فبيقين بلحد الوجهين ان الكل لا يكون ولا يفسد لكنه لا يكون وقت ما المادة الاولى قد
وجد فيه اول شخص او هذه او بالحري اشخاص يحيل عليها ذلك الكل وكان قد لم تزل واحد واحد منها موجودا قبل في
الفساد ما فيه بالفعل فهذا الوجه من الناس من يقول ان هذه المبادئ المشتركة لا يكون ولا يفسد وهم القوم الذين يوجبون
في العالم دائما كونا وفسادا وحركة ما دام العالم موجودا والوجه الثاني ان ينظر الى ماهية ماهية الانسان فنظر ان انا
مثلا من حيث هو انسان يكون ويفسد بوجه معنى انه يكون ومعنى انه يفسد ليس معنى الانسان من حيث هو انسان فيسلبان
عن ماهية الانسان من حيث هو انسان لان امر ما لم يدخل في حد شيء فكذلك يبقى في هذه المبادئ المشتركة بالنحو الثاني من
المذكورين ونظرنا فيها في المبادئ هو من هذه الجهة وليس كلامنا هذا في الجهة الاولى هذا واما اذا قصد بالاعتبار
منها فيها هو ثبات يكون ويفسد كالخشب للسرير والعضو الرابح للحيوان الاولى التي اشرنا اليها لا يكون ولا يفسد
هو متعلقة الحصول بالابداع وانما الصور فيها بعضها لا تكون وتفسد وهي التي في الكائنة الفاسدة وبعضها لا تكون ولا تفسد وهي
التي في المبدعة وقد قال لها انها لا تكون ولا تفسد بمعنى انها غير متدرجة فيما لا تصور الى حد من الكائنات الفاسدة انها لا يكون
ولا يفسد بعضها اعني مركبة من هيولى وصورة حتى يكون ويفسد اذ ما لا كان من حيث هو موضوع ويكون الكائن عن
هو الفساد ما بقاطيغورياس واما العدم فاذا كان كون ان كان له كون موجود بعد ما لم يكن وكان بطلوه وجود لبس يجوز ان
يوصف اصلا بقبول ما كان وجوده العرض لان عدد شيء معين في شيء معين هو الذي من شأنه ان يكون ان يكون من الكون
ايضا ما العرض ومن الفساد العرض ويكون هو ان يفسد الصورة عن المادة فيحصل عن كل هذه الصفة وفساد ان يحصل الصور

فلا يكون

فلا يكون ح العدد الذى هذه الصفة موجودا فهذا العدد عدد لا العرض كما ان له وجودا بالعرض وعدمه هو الصورة
لكن ليس قوام الصورة ووجودها هو بالقياس الى ما ذكرناه بل هو شئ له ماهية ما وقوام هذا العدد ووجوده هو بنفس
الى هذه الصورة فكان عدد العدد اعنى ما بالعرض يفترق من الاعداد ان الاضافة التى بها عرض الشئ الى غيرها انه
والقوة على العدد هى بهذه المنزلة لان القوة تضاف هى بالقياس الى الفعل الا استكمال والاستكمال بالعدد والفعل
حقيقيا اذ ويجب ان نعلم ايضا ان هذه المبادى المشتركة على اى نحو يكون مشتركا بها بالقياس الى ما تحتها كل
منها فيه يكون المشترك فانه يعظم علينا ما يقولونه من ان اسم كل واحد منها مشترك فان كان كذلك فيكون شئ
منصوصا على ان يوجد المبادى الكثيرة مثلثة اسماؤهم كل اسم منها طائفة من المبادى وتحتوى الاسماء الثلثة على الجميع فان
هذا فلا يمكن ان يكون انهم فيه بان يصطلح فيما بيننا على اسماء ويتواطأ عليها او نوضعها لنا ذلك او نوضعها بالجملة
نافعة ولم يكن فيما بيننا الا اسماء ثلثة وما كان يحصل لنا من معانى المبادى شئ والشئ ما هذا من وضع هذه الصفة
وليس يمكننا انهم ان نقول ان كل واحد منها يدل على ما تحته بالتواطؤ الصرف فيكون وضع كل واحد منها
اصنافا شئ من موضوعا ان شئ مختلف فى معنى المبدأ بالنقدم والتاخر وبالاولى والاخرى يلزم ان يكون لا انها
ولا انه الاشتراك كذلك الوجود والمبدأ الوجود وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق وبين المتواطئ فى المتفق
فليجع ايضا انه هو على طبيعة الشئ فى معناها الرمن شأنه ان يحصل له امر اخر فى ذاته بعد ان ليس وهو الذى يكون
صفة الشئ وهو يدل بالعرض فربما كان مركبا بعد البسيط كالحيوان للانسان وربما كان الحاصل
له موجودا مرتبا او هيئة عرضية وجميع ما ذكر له انه صورة فهو الهيئة الحاصلة الذى يمثل هذا الامر المذكور الذى يحصل
منها الامر الا موجد هذا النحو من التركيب جميع ما تقدم ذكره فهو لا وجود مثل هذا الشئ الذى سميناه صورة وبهذا من شأنه
ان يحصل وجميع نظرنا فى الصورة هيهنا واعتبارنا فيها مصروف الى كونه مبدأ ما بانه احد جزئى الكائن لا انه علة
وان جاز ان يكون صورة فعلا وقد كنا بينا ان الطبيعى لا يشتغل بالمبدأ الفاعل المشترك للطبيعيات التى بعد ولا قد
فرغ من المبادى التى هى اخر بان نبين ما القوة للكائن والجسم الطبيعى فيجب ان نشتغل بالمبادى التى هى اولى بان تسمى
علة ولنعرف منها المبدأ الفاعل المشترك للطبيعيات وهو الطبيعة

الفصل الرابع فى تعقيب ما قاله برمانيدس ومالبوس فى امر مبادى الوجود

وقد بقى علينا هذا المبلغ فقد سألنا بعض اصحابنا
ان نتكلم على المذاهب المستفسدة التى تقدمت فى مبادى الطبيعيات قبل الكلام فى الطبيعة وتلك المذاهب مثل القول
الذى لمالبوس وبرمانيدس ان الموجود واحد غير متحرك ثم نقول ما لمالبوس انه غير متناه ويقول برمانيدس انه متناه ومثل
مذهب من قال انه واحد غير متناه قابل للحركة اما ما هو او هواء او غير ذلك ومذهب جميع المبادى غير متناه فيما يعقد
واما الجزاء لا يتجزى بمنزلة فى الخلاء واما الجسام متماثلة لما يكون عنها مائية وهوائية وغير ذلك مما الطبائع كلها
وسائر المذاهب المذكورة فى كتب المتقدمين وان نتكلم على النحو الذى يقصد به مذاهبهم فنقول ان مذهب مالبوس
وبرمانيدس قريبا غير محصلين له ولا يمكننا ان نتقصى على غرضهما فيه لان نظمها بليغا من التقعر والغباوة المبلغ الذى
يدل على امر كلا امرهما فلهما كلام ايضا فى الطبيعيات وعلى كثرة المبادى كما مثل فوق برمانيدس الا ان فى الثلثة فى
تركيب الكائنات منها ما يكون وشبكا ان يكون اشار بها الى الموجود الذى هو الواجب الموجود الذى هو بالحقيقة موجود
كما تعلم فى موضعه انه غير متناه ولا متحرك وانه غير متناهى القوة او انه متناه على معنى انه خاتمة ينتهى اليها كل شئ و

تنتهي اليه كل شيء يختبل انه شاء من حيث انه يتهيأ لان يشاء ويشبه ان يكون عرضهما شيئا الوجود وهو ان طبيعة الموجود بما هي طبيعة الموجود معنى واحد الجذ او الرسم وان سائر الماهيات عارضة طبيعة الوجود كما انها تعرض لها الوجود ويلزمها كالانسانية فان الانسانية ماهية وليست نفس الوجود ولا الوجود جزء لها بل الوجود خارج عن حدها لا حقيقة لماهيتها كما بينا في مواضع اخر عارضة لها فيشبه ان يكون من قال انه شاء عنى انه موجود في نفسه لا يطابع ذاهبة في الكثرة ومن قال انه غير شاء عنى انه يعرض لا شيء غير شاء هية وليس يخفى ما يلزم كما علمت في مواضع اخر ان الانسان بما هو انسان ليس هو الموجود بما هو موجود بل معنى خارج عنه وكذلك الحال في كل واحد من الامور الداخلة في القولات بل كل شيء منها موضوع للوجود ويلزمه الوجود وان لم يذهب الى هذا وكابر فليس يمكنني ان اناقضهما لان القياس الذي بنا ناقض به مذهبهما يكون لا محالة مؤلفا من مقدمات ويجب ان يكون تلك المقدمات اما في نفسها اظهر من النتيجة ولا بد شيئا يكون اظهر من هذه البتة او يكون مسلما عند الخصم وليس يمكنني ان اعرف ان اي ذلك المقدمة يسلمها هذان فاما ان يحوز او ينكر هذا المحال فانا بوسعي اقامتهما على انكار كل مقدمة من المقدمات المستعان بها عليها بل على ايجاد اكثر من المقدمة التي بنا قضناها النفي من البتة التي يراد منها مثل ما قال انه انكار الوجود جوهرا فقط فلا يكون شاء ولا غير شاء لان هذا يحمل الشيء والنكرة على الجوهر فيكون كل جوهر موجود وكل موجود فيكون الموجود فوق اثنين كم وجوهر وانت اذا تأملت وجدت الشاء هي غير الشاء فلا يكفي في تحقق وجوده ان يكون موجودا كما منصلا وهو المقدار المشاهد وبنا حاجة شديدة الى ان نبين ان المقدار المشاهد قائم في مادة وموضوع وانه ليس موجودا الا في موضوع فان هذا ليس بين في نفسه بل يحتاج في اثباته الى تكلف يعتد به فنكلف بعد هذا مقدمة في اشياء هو بين وكذلك ما قال ان الواحد مختص باجزاء واحدة وغير ذلك واما سائر الامور فلنشرحها خصيصة في هذا الموضع الى شاء نذاهبهم ثم انا في مستقبل ما نكتب كلما عرض على جلية الحال في ذهبهم فنقول شاهيا ونقول الان اما القائلون منهم بان المبدأ واحد فينبغي ان نوجه اليهم النقض من وجهين احدهما من جهة الهم فانا نقول المبدأ واحد فالشاء من جهة الهم فان كان ذلك المبدأ هو موجودا او هو واحد فلا خلاف بين الموضع الذي نتكلم فيه وبين ما في الكتاب الفاسد على المبادي العامة فافهم وضعوا ذلك المبدأ بعد الكتاب والفاسد ايضا وانا الان لا نعلق شاء قولهم ان المبدأ واحد هو ان مذهبهم يجعل الامور كلها متفقة في الجوهر مختلفة في الاعراض ويبطلون مخالفة الاجسام بالفصول المنوعة وسيتضح لنا ان الاجسام تختلف بالفصول المنوعة واما القائلون بان المبادي التي منها يكون عنه هذا الكتاب غير شاء هية فقد اعترفوا الهم لا علم لهم بالكتاب اذ مبادئه غير شاء هية فلا يحاط بها علما فلا يحاط بما شأنه ان يكون عنها فاذا لا سبيل الى معرفة الكتاب فكيف على انهم ان شاؤا فاجعلوا شاء هية واما من اقتضاهم من جهة تخصيصهم ذلك الامر الغير الشاء هية بالفاعل اجزاء لا يجوز مثبوته في الخلاء او موجودة في الخلاء فالاحرى ان نشغل به حيث ينظر في مبادئ الكتاب الفاسد ايضا واذ بلغنا هذا المبلغ فلنختم هذا الفصل وهذا الفصل داخل في كتابنا المعروض فمن شاء ان يثبته اثبته ومن شاء ان لا يثبته لا يثبته

الفصل الخامس في تعريف الطبيعة

فنقول انه قد نقع على اجسام التي نبلغنا افعال وحركات فنجد بعضها صادرة عن سبب خارج عنها موجبة فيها تلك الافعال والحركات مثل تسخن الماء وصعود الحجر ونجد بعضها يصدر عنها افعال وحركات صادرة عن نفسها من غير ان تسند صدورها عنها الى سبب غريب كما فانا

اذا اصطناه ثم خلينا عنه يرد بطباعه الى ما كان عليه ثانيا ثم خلينا عنه فيهبط بطباعه فعلمنا ان كون ظلنا البارد في استيفائها ثباتا والتفافه نكوها حيوانا وغيرها من هذا الظن ويجد بعض الحيوان ان تتصرف في انواع حركاتها بارادتها ولا نرى ان فاعلها من خارج حصل فيها تلك الاضافات فيرسم في انفسنا تخيلا ان تلك الحركات بالجملة افعال او انفعالا ان الشاهد من الاجسام يكون لسبب خارج غريب فقد يكون عن ذاتها لا من خارج ثم الذي يكون عن ذاتها لا من خارج فمن حق اول النظر يجوز ان يكون بعضه كاذبا ظاهرا فاحشا لا يخرج عنها ويكون بعضه مشكل الطرفين فعلم الوجود ومحال فيجوز ان يكون كل واحد من الوجهين شاذا بارادته وضنا او الا عن ارادة بل كشذوذ الروم عن الحر الحاضر والاخراق عن النار والشعلة فاما بديهي في انفسنا ثم نابى بينا ان يكون هذه الاجسام التي لا نجد لها محركا من خارج انما تتحرك وتنفعل عن مبدء محرك من خارج لا نذكره ولا نصل اليه بل عسى ان يكون مفارقا غير محسوس ولعل النفس غير محسوس الثابت اي غير محسوس النفسية التي بيننا وبين المنفعل عنه الدال على انها موجبة له لكن لم يرى الغناطيس يجذب الحديد حسا او لم يعرف حقا انه جاذب للحديد بارادة وذلك كالمتعذر ادراكه بطلب العقل اذا رأى الحديد يتحرك اليه لم يبعد ان يظن انه متحرك اليه عن ذاته على انه من الظاهر ان المحرك لا يصح ان يكون جسما بما هو جسم وانما يحرك بقوة فيه لكنا نضع وضعا يسلمه الطبيعي ويبرهن عليه الا الى ان الاجسام التي لا محرك لها في ذواتها انما تتحرك عن قوى فيها هي مبادي حركاتها وانها فيها فاعلة تحرك وتغير وتصدر عنها الفعل على نحو من الارادة وقوة كذلك مع ارادة وقوة مفسرة للتحريك والفعل من غير ارادة وقوة مفسرة للترك والانفعال وكذلك القسمة في جانب لتكون فالاول من الاقسام كالخير في هيولاه وقوة في الوسط وتسمى طبيعة والثالث كالمستولي على ذواتها عند محصلي الفلاسفة وتسمى نفسا فلكية والثالث كالنبات في تكونه ونشوه وقوة فاعلة تتحرك لا بالارادة حركات الى جهات شتى تعريضا وتشبيبا للاصطوقة وتعريضا وتطويلا وتسمى نفسا نباتية والرابع كالحيوان وتسمى نفسا حيوانية وهو ما ينال اسم الطبيعة على كل قوة تصدر عنها افعالها بالارادة فنسمي النفس النباتية طبيعية وما ينال لكل ما يصدر عنه فعل بلا روية واختيار حتى يكون العنكبوت انما يفعل بالطباع كذلك ما يشبهها من الحيوان لكن الطبيعة التي لها الاحياء كالطبيعة الجمادية والتي نريد ان نفحص عنها ليست هي الطبيعة الاولى وما اعجب ما ينال ان الباحث عن اشياء من حقه ان يخبر بها ثم بعد ذلك ان الباحث عن اشياء فهو فحص عن العلم الطبيعي بحيث ان يخبر به اذ يريد ان يبرهن من اصناعه وفنونه على اشياء واتى ان لم يرد هذا او ما يقرب منه فاسبب الجدال ويريد ان يجعل هذه القوة بينه وبين نفسه فهو مما الاصح في البشر الا اول به وكيف وقد يلزم مما كلفه شاهد ان نثبت ان لكل متحرك محركا ويدخل ذلك معنى هذه الارادة ويحتشم ان يعده فكيف يشهد من يرى حركة ولا يعلم على اثبات محرك لها فضلا عن ان نسلم محركا ويجعل اياه ذواتا الا ان الحق هو ان القول بوجود الطبيعة بعد العلم الطبيعي على الطبيعي ان يتكلم من ينكرها وانما اثباتها على ما صاحب الفلسفة الاولى وعلى الطبيعي يحقق ما يسميها وهذا حد الطبيعة وانما صار اول الحركة ما يكون في محرك ما لان الاكثر ما يعرض لبعض على انها يجب في كل شيء ان يكون مبدء الحركات معاملا على انها مبدء الكل امر ذاتي يكون للشيء من الحركة ان كانت او السكون ان كان ثم بعد البعض من وجود من بعد ان ليس فيه هذا الرسم يوجب ان يزيد عليه زيادة فنقول ان هذا انما يدل على فعل الطبيعة على جوهرها فانه انما يدل على نسبتها الى ما يصدر عنها ويجب ان يزاد في حدها هذا ان الطبيعة قوة سارية في الاجسام بعضها العنصرية وبعضها في

لكذا وكذا ومن مسدد ون بانه معنى الرسم المأخوذ عن الامام الاول ثم نقول على كفاية هذا المكلف لزيادة
كلفته موضحين ان ما فعله وسمّاه سدا غير محتاج اليه لا الى بدله فنقول ان معنى قولنا مبدأ للحركة اى مبدأ لها على
سبيل عدم التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك ومعنى قولنا اولا اى مع عدم الواسطة بينه وبين التحريك فعلى هذا يكون
النفس مبدأ لبعض حركات الاعضاء التي هي فيها ولكن بواسطة وقد ظن قوم ان النفس يفعل حركة الاثقال بتوسط
الطبيعة ولا اوى الطبيعة تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما هو بديهي فانا طاعة النفس فيما استحالت الطبيعة كذلك
في اكثر الاشياء عند تكليف النفس اياها غير مقتضاها واما في مخالفة مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة فان عنى بذلك
ان النفس تحدث ميلا والميل يحرك في الطبيعة بفعل ذلك ايهم على ما سيتضح لك وكان مثل هذا الميل الذي هو
تصور امر ما يحرك التحرك فان كان للنفس منه سلطان التحريك فذلك فيها في غير التحريك كان المكانية ما في تحريك
الكون والالتئام واذا اريد ان لا يكون عند الحد غاما لكل تحريك وقد بينا الاول ان النفس قد يكون في التحريك و
تحريك ما هي فيه تحريكها الالتئام والاعالة ولكن لا اولا بل باستيفاء امر الطبايع والكيفيات وبتوسط ذلك بدنه و
ما هو فيه ليفرق بين الطبيعة والصناعة والقاسر واما قوله بالذات فقد حمل على وجهين احدهما بالقياس الى المحرك
والاخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله على الوجه الاول ان الطبيعة تحرك لذاتها حين ما يكون بحال تحريك لا عن
تسخير قاسر ويستحيل ان لا تحرك ان لم يكن مانع حركة بالقاسر وحمله على الوجه الثاني ان الطبيعة تحرك لذاتها المتحرك
عن ذاته لا عرضا وصح قوله لا بالعرض فدخل ايضا على وجهين احدهما بالقياس الى الطبيعة والاخر بالقياس الى المحرك
ووجه حمله بالقياس الى الطبيعة ان الطبيعة مبدأ لما كان حركته حركة بالطبيعة لا بالعرض في الحركة بالعرض مثل حركة
الساكن في السفينة بحركة السفينة والوجه الاخر انه اذا حركت الطبيعة جسما من نحاس فهي تحركه بالعرض لان تحريك
للنحاس لا للصنم فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة كالحجر ولذلك لا يكون الطب طبيعة اذا عالج الطبيب
نفسه حرك الطب ما هو منه لا نه فيه لا من حيث هو مريض بل من حيث هو طبيب فان الطبيب اذا عالج نفسه فيعرف لم يكن بروءه
لانه طبيب بل لانه متعالج فانه من حيث هو متعالج شيء ومن حيث هو معالج شيء وذلك لانه من حيث هو عالم صانع العلاج
عالم به ومن حيث هو متعالج قابل للعلاج مريض فاما الزيادة التي رأى بعض المتعصبين بالاوائل ان يزيدها افعل فعل
باطلا فان القوة التي جعلها كالجنس في رسم الطبيعة هي القوة الفاعلة واذا احدث حدثا ما مبدأ الحركة من اخر
في الاخر انه اخر وليس معنى القوة الا مبدأ لتحريك يكون من الشيء وليس معنى السريان الا الكون في الشيء وليس معنى التخلخل
والتكاثف الا داخلا في معنى التحريك وليس معنى حفظ الخلق والاستكمال الا داخلا في التسكين وان كان هذا الاولان
ان الطبيعة هي مبدأ ما يصير في الاحسام لتحريكها الى الكم او افادتها ايلها هو مبدأ اول لحركة ما هو منه وسكونها
بالذات لا بالعرض لم يكن الا صكوكا لاشياء كثيرة من غير حاجة اليها فكذلك اذا اوجز بدل طابقة من كلامه لعظم الغرر
مواطبا لسلك الطابعة فيكون قد كرر اشياء كثيرة وهو لا يشعر ومع ذلك فان هذا المتدارك لخلل هذا الرسم لو تعمد
قد جعل ايضا ذاتا لقوة فقد دخل على ان غير مقتض الى شيء مما فعلنا ان المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك والتسكين
والقوة لا توسم الا من جهة النسبة الاضافية فلا يكون ما اطرحه حقا من انه زاد هربا من ذلك بانواد القوة فاعلة
الرتيل باطلا فاسدا ثم معنى قول الحاد الاول انه مبدأ للحركة والسكون ليس يعني بالمبدأ الذي للحركة المكانية
المبدأ الذي للحركة في الكيف بل كل مبدأ لاي حركة كانت بالذات فهو طبيعة كالمبدأ للحركة التي في الكم والتي في الكيف

والتي في المكان وفي غير ذلك ان كانت حركة وسيتضح لك بعد ما نقول ان الحركات فاما كونه مبدأ للحركة في الكيف فنحو ما
الطبيعة الموجبة لزيادة نحو الماء وانبساطه في الحجم او تكاثفه وانقباضه في الحجم فان هذه تحرك بالكيف عن كيفية الى الكيفية
نجعل النمو بالطبيعة ويطلق اسم الطبيعة على ذلك وناخذ الطبيعة على احد المعاني المذكورة فعلا واما كونه مبدأ للحركة
في الكيف فمثل حال الطبيعة الماء اذا عرض لها ان استحالت كيفيته عن برد لم يكن مقتضى طبيعته كحدوث البرد مقتضى
طبيعته فان الماء اذا زال عنه طبيعة الكيفية واماله اليها وسفظته عليها وكذلك الابدان اذا استحالت عن حرها
وقوتها طبيعتها ردها الى المزاج الموافق واما في المكان فظاهر وهو مثل حال طبيعة الحجر اذا حركته الى اسفل والطبيعة
النار اذا حركت النار الى فوق واما كونه مبدأ للحركة في الجواهر فمثل حال الطبيعة التي تزيد الى البدن بعد بالجسم الكم
والكيف على ما تعلم واما حصول الصور فمثل ان يكون الطبيعة مبدأ ما بان يكون مهيئة لها او سببا قاد من موضع الخ
والاولى ان نعلم هذا من صناعة اخرى فهذا هو حد الطبيعة التي هي كالجنس وبقيط كل واحد من الطبائع التي تحتها

الفصل السادس في قسمة الطبيعة الى المادة والصورة والحركة ان لكل جسم طبيعة مادة وصورة
واعراضا وطبيعته هي القوة التي تصدر عنها تحركه او تغيره الذي يكون عن فاعله وكذلك سكونه وسائر وصوره
هي ماهيته التي بها هو ما هو ومادته هي المعنى الحامل الماهية والاعراض هي الامور التي اذا تصورت مادة بصورة
نوعية لزمته او عرضت له من خارج ربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها صورته وربما لم يكن اما في البسائط فان
الطبيعة هي الصورة بعينها فان طبيعة الماء هي بعينها الماهية التي بها الماء هو ما هو لكنها انما يكون طبيعة باعتبار
وجوده بالفعل فاذا قيس الى تقويمها لنوعها اولا وان لم يلتفت الى ما يصدر عنها من الآثار والحركات سميت صورته
فصورة الماء مثلا هو قوة قابلة لبرد الماء وهو الماء وذلك غير محسوس وعنها تصدر الآثار المحسوسة من البرودة
المحسوسة والثقل الذي هو الميل بالفعل الذي لا يكون للجسم هو في حيزه الطبيعي فيكون فعلها مثلا في جوهر الماء اذا
بالقياس الى المتاثر عنه فالبرودة واذا بالقياس الى الموثر من الشكل له فالرطوبة واما بالقياس الى مكانه الغريب
واما بالقياس الى مكانه المناسب فالسكون وهذه البرودة والرطوبة اعراض يلزم هذه الطبيعة اذا لم يكن هناك مانع
ليس كل الاعراض يتبع للصورة في الجسم بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لاشتغل عن سبب خارج يعرض كما بعد
لبعض الاعراض الصناعية ولكثير من الاعراض الطبيعة واما في الاجسام المركبة فالطبيعة كثير من الصورة ولا يكاد
كنه الصورة فان الاجسام المركبة لا نبصر بها هي بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وحدها وان كان لا بد لها ان يكون
هو باعرض من تلك القوى فكان تلك القوة جزء من صورها وكان صورها مجموع من عدة مقابيح كالاعضاء لها
شيء من قوى الطبيعة وهي النفس النباتية والحيوانية والناطقة واذا اجتمعت هذه كلها نوعا من الاجتماع اعطت
الماهية الانسانية واما كيفية نحو هذا الاجتماع فالاولى بان يبين في الفلسفة الاولى والمهم الآن بعني
بالطبيعة لاجل هذا الذي حدثنا بل كل ما يصدر عنه افاعيل الشيء على اي نحو كان على الشرط المشروط في الطبيعة او لم
يكن فنحن ان يكون طبيعة كل شيء صورته ولكن غرضنا فيهنا في اطلاق اسم الطبيعة هو ما عددناه ومن هذا الغرض
ما يعرض من خارج ومنها ما يعرض من جوهر الشيء وقد يتبع بعضها المادة كالسواد في الزنجي واثار الفرح وايضا
الصورة وقد يتبع بعضها الصورة كالذكاء والفرح حيز ذلك في الناس وقوة الضحك فان هذه وان لم يكن بد
في وجودها ان يكون مادة موجودة فان منبعها من الصورة ومبدأها منها وسنجد اعراضا يلزم الصورة وينبعث عنها

او يعرض لها بوجه آخر لا يحتاج الى مشاركة المادة هو ذلك الذي لحق لك علم النفس وقد يكون اعراض مشتركة بين الجسمين جميعا كالنوم واليقظة وان كان قد يكون بعضها اقرب الى الصورة وبعضها اقرب الى المادة مثل النوم والاعراض الاخف من جهة المادة قد تبقى بعد الصورة كاثر الفرح وسواد الحبشي اذا مات فان الطبيعة لكنه بقيته هي التي وما بينها والفرق بين الصورة وبينهما اما اسرع الاثر الفرق بين الحركة وبينها اظهر بكثير لكن لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة والحق ما يذكر منها هو ثلثة منها قوى طبيعة للجسم الذي ذكرنا وقوى طبيعة الما هو جوهر كل شيء ان يختلف فيها جميع الفرق المذاهب الاولى فمن راى ان يجعل الجزء الاخير من كل جوهر وان يقوله هو عنصره وهيولاه قال ان طبيعة كل شيء عنصره ومن راى ان يجعل الصورة نحوى بذلك جعلها طبيعة الشيء وعلى ان يكون في اهل البحث فمن ظنوا ان الحركة هي المبدا الاول لافادة الجوهر سواء انها فجعلوها طبيعة كل شيء ومن جعل طبيعة كل شيء صورته جعلها في البسائط ما هيتها البسيطة وفي المركبات المزاج ونعلم بعد فيما هو ونرشد لذلك الان اليه بسيرا فنقول ان المزاج كيفية تحصل من تفاعل كيفيتان متضادة في جسم متجاورة وهذا كان الاقدمون من الاوايل شديدي الضعف بفضل المادة والقول بها وتصييرها طبيعة ومنهم انطيغون الذي يذكره المعلم الاول ويحكي عنه انه اصر على ان المادة هي الطبيعة وانها هي المقومة للجوهر ويقول لو كانت الصورة هي الطبيعة في الشيء لكان السرير اذا عفن وصار خشبا بقي سريرا وليس كذلك بل يرجع الى طبيعة الخشب وينبت خشبا كان هذا الرجل اي ان الطبيعة هي المادة ولا كل مادة بل المحفوظ ذاتها في كل تغير وكانه لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعة بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف ان مقوم الشيء يجب ان لا يكون منه بد عند وجود الشيء ليس انه لا بد منه عند عدد الشيء او يكون ثابتا عند عدد الشيء وما ليس بثابت ان يكون الشيء ثابتا في الاحوال وجوده لا يكفي في ان يحصل الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو الطول الذي لا تفيد وجود الشيء بالفعل انما يفيد قوته ووجود بل الصورة هي التي تجعله بالفعل الا ترى ان الخشب والابن اذا وجدا كان للبيت كون بالقوة ولكن كونه بالفعل يستفاد من صورته حتى لو جاز ان يقوم صورة لا في المادة لاستغنى عنها وهذا الرجل ذهب على ان الخشبية عرض والها عند الانبياء محفوظة وان كان الذي يحفظها مراعاة شرايط طبيعة هو ان يكون مفيد الشيء جوهريته فالصورة اولى بذلك وعلى كانت الاجسام البسيطة هي بالفعل بسيطة وليس هي بالقوة هيولاها لما اختلفت بين ان الطبيعة ليست هي المادة وانها هي الصورة في البسائط وانها في انفسها اصح من الصورة لبساطة مادة من المادة وانها في المركبات تغير خاص عليك ان الطبيعة المحدودة وحدها لا يعطي ماهيتها بل هي مع زوايد الا ان تبقى فيها الكاملة طبيعة على سبيل الترادف فتكون الطبيعة يقارح على هذا وعلى الاول ما لا شرك انها المحركة فهي ابعد من ان تكون طبيعة للاشياء فانها كما تتضح طارية في حالة النفس وغريبة من الجوهر

الفصل السابع

في الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها وهي هنا الفاظ يستعمل يقال الطبيعة والطبيعي وما له الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع وما يجري مجرى الطبيعي الطبيعة فقد عرفناها واما الطبيعي فهو كل منسوب الى الطبيعة والمنسوب الى الطبيعة هو اما ما فيه الطبيعة واما ما هي الطبيعة والذي فيه الطبيعة فالمنتمي بالطبيعة او الذي الطبيعة كالجزء من وما هي الطبيعة فالاثار والحركات وما يجانسها من ذلك من الزمان والمكان وغيرها واما ما له الطبيعة وهو الذي في نفسه مثل هذا المبدا وهو الجسم المتحرك بطباعه الساكن بطباعه اما ما بالطبيعة فهو كل ما وجد بالفعل من الطبيعة او قوة

بالفعل من الطبيعة او قوله بالفعل عن الطبيعة بالوجه الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجه الثاني كالانواع الطبيعية
واما ما بالقوة فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان كالفصل كالاشخاص والانواع الجوهرية او لازما لها كالامراض
اللازمة والحادثة واما ما يجري مجرى الطبيعي مثل الحركات والسكونات التي توجبها الطبيعة بعينها الذاتها لاخارجة
عن مقتضياتها والخارج عن مقتضاها وربما كان بسبب غريب وربما كان عنها نفسها لسبب قابل لفعلها وهو المادة فان الاجرام
المستقطة والاصبع لزائدة ليسا خارجين عن مجرى الطبيعي والكنهما بالقوة والطبيعة اذ سببهما الطبيعة ولكن ليس لفضيلة
بل لغلبة عرض وهو كون المادة بحال في كيفيتها او كميتها تقبل ذلك والطبيعة يفعل على وجه جزئي ويفعل على وجه كلي
فالذي يفعل على وجه جزئي هو الطبيعة الخاصة بشخص شخص والطبيعة التي تفعل على وجه كلي فربما كانت كلية بحسب نوع
وربما كانت كلية على الاطلاق وكلاهما لا وجود لهما في الاعيان وان فعلا في الاذهان فعلا لا وجود الا لخرق اما الذي هما
هو ما تفعله من مبدأ يقتضي التدبير الواجب في استحفاظ نوع نوع والثاني ما تفعله من مبدأ يقتضي التدبير الواجب
في استحفاظ الكل عالما ما فقد ظن بعضهم ان كل واحد منهما قوة موجودة اما الاولى فمباينة في اشخاص النوع واما
الاخرى فمباينة في الكل وظن بعضهم ان كل واحد منهما هو في ذاته وقيضا ما عن المبدأ الاول واحد ينقسم بانقسام
الكل ويختلف في القوابل وليس من هذا شيء يجب ان يقضي البت فانه لا وجود الا للقوى المختلفة التي في القوابل ولم
يكن البتة متحدة ثم انقسمت ثم اضيفت الى شيء واحد والنسبة الى الشيء الواحد الذي هو المبدأ الاول رفع الاختلاف
عن الاشياء الا بهوم المنسوبين بمجردة بانفسها بل الا وجود للطبيعة هذا المعنى في ذات المبدأ الاول فانه من المحال ان
يكون في ذاته شيء غريب عن ذاته كما نعلم بعد ذلك في طريق السلوك الى الاشياء كانه نفس لكنه بعد لم يصل والا له
وجود في الاشياء متحدا بلا اختلاف بل طبيعة كل شيء شيء اخر بالنوع او بالعدد والا يضا فانها ممثلونه من شروق الشمس
كذلك فان الشمس لا ينفصل عنها شيء بقوة واحدة لا جسم ولا عرض بل انما يحدث شعاعها في القابل ويحدث في كل
قابل شعاعا بالعدد وليس لذلك الشعاع وجود في غير القابل ولا هو شيء من جملة شعاع جوهر الشمس فذلك الجوهر منه الى الارض
فعنها نور لم يختلف القابل وكان واحدا لكان الامر واحدا بحسب ما يتبين لك تحقيق هذا كله في غير هذه
الصناعة لكن ان كانت طبيعة كلية من هذا الجنس فلا يكون على انها طبيعة بل على انها امر معقول عند الاول والثاني
التي يفيض منها مدبر الكل او على انها طبيعة جرم اول من اجرام السماء وتمر التي بها يستطيع استحفاظ النظام ولا يكون البتة
لطبيعة واحدة المهيئة مباينة في الاجسام الاخر فهذا ايجاب ان يقضي الطبيعة الكلية والجزئية ثم نعلم ان كثيرا مما هو خارج
عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية فان المون وان كان غير مقتضى في الطبيعة الجزئية التي
في زيد فهو مقتضى في الطبيعة الكلية من حيث هو احد اصناف الخلق الفسر عن المبدأ للشعاع في الاستعداد وهي المقصودة ولما خلق
واذا خلقت فليست لسبب الطباع بل لشيء اخر ولكون لغيرها اخرين حالهم في استحقاق الوجود حال هذا الشخص
وجود فانه ان خلق هو لم يسع للاخرين مكان ولا قوت وفي قوة المادة فضل للاخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود
وليس اولى بالعدد الدائم من هؤلاء وما يخلو بخذه وغيرها مقاصد الطبيعة الكلية وكذا الاصبع الزائدة في مقتضى
الطبيعة الكلية التي يقتضي ان يكسى كل مادة ما تستعد لها من الصور ولا تعطل اذا فضلت مادة فتستحق للصورة
الاصبعية لم تحرم ولم تضيع **الفصل الثامن** في كيفية بحث العلم الطبيعي وما كانه العلم اخر كما
ما كانه واذ قد عرفت الطبيعة وعرفت الامور الطبيعية فقد انقضى لك فضل انضاح ان العلم الطبيعي عن اي الاشياء

يجب ولما كان المقدار المحدود من لوازم هذا الجسم الطبيعي وعوارضه الذاتية اعني الطول والعرض والعمق المساوية لها
وكان الشكل من لوازم المقدار كان الشكل ايضا من عوارض الجسم الطبيعي ولما كان المهندس موضوعه المقدار وموضوع
عارض من عوارض الجسم الطبيعي والعوارض التي يبحث عنها الطبيعي هي عوارض هذا العارض فمن هذه الجهة يصير الهندسة جزئية
بوجه ما عند العلم الطبيعي لكن الهندسة اشرف لانها ادق العلم الطبيعي في المسائل واما علم الحساب فهو ابعد من هذه
المشاركة واشد بساطة بل ههنا علوم اخرى تحتها كعلم الاثقال وعلم الموشحي وعلم الاكر المتحركة وعلم المناظر وعلم
الهيئة وهذه العلوم اقرب مناسبة الى العلم الطبيعي وعلم الاكر المتحركة ابسطها وموضوعه سطوح الكرة والحركة سنذكر
المناسبة للمقادير ولا نعتنا لها وان كانت نعتنا لها لذاتها بل بسبب ما فانا اوردنا كما سنبين نحن من بعد ثم البراهين
الموجودة في علم الاكر المتحركة لا تستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة واما علم الموشحي فموضوع النغم والاوزان وله مبادئ
من علم الطبيعي ومبادئ من علم الحساب وكذلك علم الاثقال وعلم المناظر ايضا موضوع مفاد بوسطية الى وضع ما من الجسم
وله مبادئ من الطبيعيات ومن الهندسة وهذه العلوم الاربعة كلها العلم الطبيعي في المسائل البتة وكلها ينظر في الاشياء التي
لها من حيث هي ذوات كم من حيث لها عوارض الكم التي لا يوجب تصورها وضعا للكم ان يجعل كما في جسم طبيعي وسطح
حركة وسكون ولا يحتاج الى ان لها اما علم الهيئة فموضوعها اعظم اجزاء موضوع علم الطبيعي ومبادئه طبيعية وهندسية
امتا الطبيعية فمثل ان حركة الاجرام السماوية يجب ان يكون محفوظة على نظام واحد مما اشبه ذلك مما استعمل اكثر
في اول المجسطي واما الهندسية فيما لا يخفى ويخالف سائر تلك العلوم في انه يتأول الطبيعي في المسائل اينما هي وكون
مسائله شيئا من موضوعاتها مسائل العلم الطبيعي والمحمول ايضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي والمحمول في مسائل العلم
الطبيعي مثل ان الارض كرية والسماء كرية وما اشبه ذلك فهذا العلم كانه ممتزج من طبيعي ومن تعليمي فان التعليمي
المحض مجرد لا في مادة البتة وكان هذا موقع لذلك المجرد في مادة معينة لكن المقدمات البرهانية لهما على المسائل المشتركة
لصاحب الهيئة والطبيعي مختلفة اما مقدمات التعليمي فرصدية مناظرية او هندسية واما مقدمات الطبيعي فاخوذة
مما بوجه طبيعة الجسم الطبيعي ومما اخلط الطبيعي فدخل المقدمات التعليمية في براهينه وخلط التعليمي فادخل المقدمات
الطبيعية في براهينه فاذا سمعت الطبيعي يقول لم يكن الارض كرية لم يكن بفصل الكشي الفرضي هلا لما علم انه قد خلط
واذا سمعت التعليمي يقول اشرف الاجرام اشرف الاشكال وهو المستدير وان اجزاء الارض تتحرك الى المركز الا ترى
وما اشبه ذلك حتى انها علم انه قد خلط وانظر كيف يختلف الطبيعي والتعليمي في البرهان على ان جرما ما من الاجرام
كرية اما التعليمي فيستعمل في بيان ذلك ما يحدث على حال الكواكب في شروقها وغروبها وارتفاعها عن الافق وانخفاضها
وان ذلك لا يمكن الا ان يكون الارض كرية والطبيعي يقول ان الارض جسم بسيط فشكله الطبيعي الذي يجب عن طبيعته
من شأنه ان يحصل ان يكون مختلفا فيكون في بعضه قوة او بنية وفي بعضه خط مستقيم او يكون بعضه على وضع من
الاخر والاخر على خلاف فيحدث الاول فداني بدلا بما خوذه من مناسبة المقابلات والاوضاع والحاذيات من
غير ان يكون محتاجا الى ان يكون فيها غرض بقوة طبيعية موجبة فيها لمعنى ويحدث الثاني فداني بمقدار ما ملحوظ
من مقتضى طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي فالاول يكون قد اعطى الابنة ولم يعط العلة والثاني العلة والابنة
والاعتبار بما هي عقد قد وجد الموجود الطبيعية اذ يوجد فيها احد واحد اخر وكون كل واحد منهما احد غير
كونه ذا ماء او نارا او ارضا او شجرا او غير ذلك بل الوحدة المطلقة لا غير له خارج عن مهيئة ما اعتبار بتلك الوحدة

من حيث هما

المادة

المادة لمناسبة بينه وبين الطبيعيات فكيف ظنك بالعلم الطبيعي فقد ظن من يظن ان الواجب ان يشتغل
في العلم الطبيعي بالصورة ويخلي عن المادة امر **الفصل التاسع** في تعريف اشد العلل اهتماما بالطبيع
في بحثه وذهب بعض الطبيعيين ومنهم الطبقة المتقدمة اعراقا امر الصورة وفضاكليا واعتقدوا ان المادة هي التي يجب ان
تحصل وتعرف فاذا حصلت تحصيلا تاما عرفت لك اغراضه ونواحي غيبه مشاهية الايضاح وشبهوا ان يكون هذه
المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم هي المادة الجسمية المنطبعة دون الجسمية الاولى فكانهم عن الاولى غافلون وربما
احتج بعض هؤلاء ببعض الصنايع وقايس بين الصناعة الطبيعية النظرية وبين الصناعة المهنية فقال ان مستنبط
الحديد وكده تحصيل الحديد وما عليه من صورة والغواصون وكده تحصيل الدرة وما عليه من صورها والذي يظهر لنا
في هذا الراي افتقاده ايانا الوقوف على خاصة من الامور الطبيعية ونوعيتها التي هي صورها ومناقضة صاحبه
نفسه فانه ان امتنع الوقوف على الحيوان الغير الصورة فقد منع من العلم بمعرفة شيء لا يوجد له بالفعل بل كانه امر
بالقوة ثم من اي الطريق يسلك الى اذاكة اذا قد اعرض عن الصور والاعراض صحاحا والصور والاعراض هي التي نحن
اذها انا الى اثباته فان لم يمتنع الوقوف على الحيوان الغير الصورة وهو م للحيوان صورة مثل صورة الماشية او الطويرة
او غير ذلك مما خرج عن النظر الصورة وظنه ان مستنبط الحديد غير مضطر الى مراعاة امر الصورة ظن فاسد فان
مستنبط الحديد ليس موضوع صنعته الحديد بل هو غاية في صناعته وموضوعها الاجسام المعدنية التي يكب عليها
بالحفر والسبر وفي فعل ذلك هو سيرة صناعته ثم تحصيل الحديد غاية صناعته وهو موضوع لصناعة اخرى
اربابها لا يعنيهم معاناة الحديد عن التصرف فيه باعطائه صورة اوعرضا وقد قام بازاء هؤلاء طايفة اخرى
من الناظرين في علم الطبيعة واستخفوا بالمادة اصلا وزعموا انها انما فصد في الوجود لينظم فيها الصورة فاذا رها
وان المقصود الاول هو الصورة وان من احاط بالصور علما فقد استغنى عن الالتفات الى المادة الا على سبيل التبع
فيها لا يعنيه وهؤلاء ايضا مسرفون وفي جنبة اطراح المادة كالاولئك كانوا مسرفين في جنبة اطراح الصورة وبعد
ما يقولونه في علوم الطبيعة على ما اومانا اليه فنحن هذا الفصل فقد فعلوا بان جهلوا الناس التي بين الصور وبين
المواد اذ ليس كل صورة مستعدة لكل مادة ولا كل مادة ممهدة لكل صورة بل يحتاج الصور النوعية الطبيعية ان
تحصل موجودة في الطباع الى مواد نوعية مخصصة بعينها لاجلها ما استتم استعداد الصورة وكم من عرض امتنع
تحصيله عن الصورة بحسب مادتها فاذا كان العلم التام الحقيقي هو احاطة بالشيء كما هو وما بالرتبة وكانت غاية الشيء
النوعية القاصرة هي مادة معينة او كان من لوازمها وجود مادة معينة فكيف يستكمل علمنا بالصورة اذا لم يكن هذا
من احوالها محققا عندنا او كيف يكون هذا من احوالها محققا عندنا ونحن لا نلتفت الى المادة ولا مادة اعم اشتراكا منها
ولا بعد عن الصورة من المادة الاولى فمن علمنا بطبيعتها والهاء القوة كل شيء نكتسب علما بان الصورة التي في مثل هذه
المادة اما واجب ذاتها بحيث لا تنفك عنها اخرى غيرها او ممكن غير موثوق به واي معنى اشرف من هذه المعاني التي من حقها
ان تعلم من مقتضى حال الشيء في وجوب نفسه او امكانه وشبه او فاني بل الطبيعي مضطر في بزاهينه وحجاجه في استنتاج اصنافه
الى ان يكون محتملا للاحاطة بالصور والمادة جميعا لكن الصورة تكسب علما بهوية الشيء بالفعل اكثر من المادة و
المادة تكسب العلم بقوة وجوده في اكثر الاحوال ومنهما جميعا يستتم العلم بجوهر الشيء **الفصل العاشر**
في تعريف اصناف العلة من الاربع وقد استعملنا منها فقدرا يسيرا وان دلت على ان للجسم الطبيعي علة عنصرية

وعلة فاعلية وعلة صورية وعلة غائية تجري بناء الان ان نعرف احوال هذه العلل فنستفيد منها ما نحتاج
السبيل الى معرفة المعلولات الطبيعية اعلم ان لكل كائن فاسد ولكل قابل فى الحركة اولكل ما هو مؤلف من مادة وصورة
علل موجودة ولها هذه الاربع لا غير فلم يتكلم نظر الطبيعى وهو الى الامور ما لتحقيق ماهيتها والدلالة على احوالها
وضعا فلم لا يبحث عنه الطبيعى فنقول ان العلل الذاتية للامور الطبيعية اربع الفاعل والمادة والصورة والغاية
والفاعل فى الامور الطبيعية مبدئ لمبدأ الحركة فى اخر غيره من جهة ما هو اخر ونعنى بالحركة ههنا كل خروج من قوة
الى فعل مادة وهذا المبدء هو الذى يكون سببا لاحالة غيره وتحريكه عن قوة الى فعل والطبيب فاعل نفسه
مبدأ حركة فى الجسم انه اخر انما يحرك العليل والعليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل وهو انما يعالج من جهة ما هو
هو اعنى من جهة ما هو طبيب انما يعالجه وقوله العلاج وتحركه بالعلاج فليس من جهة ما هو هو اعنى من جهة ما هو
طبيب بل من جهة ما هو عليل ومبدأ الحركة اما مبدئ واما منتهى والمبدئ هو الذى يصلح المادة لتحرك النطفة فى الاحالة
المعدة والمنتهى هو الذى يعطى الصورة ويشبه ان يكون هو الذى يعطى الصورة المقومة للانواع الطبيعية خارجا عن الطبيعيات
اذ ليس على الطبيعى ان يتحفظ ذلك بعد ان يفرض فيها مبدأ ومنتهى معطى صورة ولا شك ان المبدئ مبدأ حركة و
المنتهى ايضا هو مبدأ الحركة لانه المخرج بالحقيقة من القوة الى الفعل وقد يعد المعين والمشير فى مبادئ الحركة اما المعين
فيشبه ان يكون جزأ من مبدأ الحركة كان مبدأ الحركة جملة الاصل والمعين الا ان الفرق بين المعين والاصل ان الاصل
يحرك لغاية له والمعين يحرك لغاية ليست له بل للاصل والغاية ليست نفس غاية الاصل الحاصلة بالتحريك بل غاية
اخرى وكذلك الخادم والبواب واما المشير فهو مبدأ الحركة بتوسط فانه سبب لصورة النفسانية التى هى مبدأ الحركة الاولى للامر
الارادى فهو مبدأ المبدأ فهذا هو المبدأ الفاعل على حسب الامور الطبيعية فاما اذا اخذ المبدأ الفاعل لا بحسب الامور الطبيعية بل بحسب
الوجود فقط كان معنى اعم من هذا وكان كل ما هو سبب لوجود شئ ما بان لذاته من حيث هو مباين ومن حيث ليس ذلك
الوجود لاجل علة فاعلية ولنقل الان فى المبدأ المطلق فنقول ان المبادى المادية يشترك فى معنى وهى انها فى جملتها
حاملة للامور غريبة عنها ولها نسبة الى المركب منها ومن تلك الهيئات ولها نسبة الى تلك الهيئات بعضها مثلا الجسم
له نسبة الى المركب اى الى الابيض ونسبة الى البسيط اى الى البياض ونسبة الى المركب نسبة علة ابدا لانه جزء من
قوام المركب والجزء فى ذاته اقدم من الكل ومقوم لذاته فاما نسبته الى ذلك الامر فلا تعقل الا على انها علة اما
ان يكون لا يفقدها فى الوجود ولا يتاخر عنها اعنى لا هى محتاجة الى الامر الاخر فى التقوم ولا ذلك الامر محتاج اليها
فى التقوم والقسم الثانى ان يكون المادة محتاجة الى مثل ذلك الامر فى التقوم بالفعل فالامر يكون مفقدا عليها
فى الوجود الذى كان وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بمبادئ اخرى ولكنه يلزم اذا وجد ان يقوم مادتها ويحملها بالفعل
كما ان كثيرا من الاشياء تكون تقويمه لشئ ويلزم بعد تقوم ان يقوم شيئا اخر لكنه ربما كان ما يقومه يعاونه
لذاته وربما كان تقويمه مجاطلة من ذاته ومثال هذا الامر بين صورة ولد فسط فى تقويم المادة بعد ما قامت ذاته وهو كل
المقوم القريب وبيان ذلك فى صناعة الاونجى والقسم الثالث هو ان يكون المادة متقومة فى ذاتها وحاصلة بالفعل
انما من ذلك الشئ ويقوم بها ذلك الشئ وهذا الشئ هو الذى نسميه عرضا بالتخصيص وان كنا ربما سمينا جميع هذه
الهيئات اعراضا فيكون القسم الاول بوجه اضافة المعية والقسمان الاخران اضافة تقدم وتاخر لكن فى الاول
منهما التقدم لما فى المادة وفى الثانى منهما التقدم للمادة والقسم الاول ليس بظاهر الوجود وكانه ان كان له

مادة ما خ د

الفلسفة ج د

مثال

٢٢ مثال ذلك النفس والمادة الأولى اذا اجتمعا فى تقويم الانسان واما القسمان الآخران فقد اخبرنا عنهما مرارا ولما

مع للتكون عنها التى هى جزء منه وجزء نوع لنوع من اعضاء والناسبة وسيلح ايضا ان ننقل هذه المناسبة الى الصور

مادة فقط فان المادة قد يكفى وحدها فى ان يكون هى الجزء المادى لما هو موجود وهذا فى صنف من الأشياء وقد لا يكفى ما لم

يضم اليها مادة اخرى فيجتمع منها ومن الأخرى كالمادة الواحدة لما مية صورة التى وذلك فى صنف من الأشياء

كالعناصر للبيض والكيموسات للبدن واذا كانت المادة انما تحصل منها الشئ بان يكون معها اخرى فاما ان يكون

بحسب الاجتماع فقط كاشخاص الناس المسكونة والمنازل المدينة واما بحسب الاجتماع والتركيب معا كالمسبن والخشب

للبيت واما بحسب الاجتماع والتركيب والاسطقسات للكائنات فان الاسطقسات لا يكفى نفس اجتماعها

ولا نفس تركيبها بالقياس الى قبول الشكل ان يكون منها الكائنات بل بان يفعل بعضها فى بعض وينفعل

بعضها من بعض وتستعد للحملة كيفية ما فاجا فحينئذ تستعد للصورة النوعية ولهذا ما كان التراب وما

اشبهه اذا خلط الخلاط واجفف وتركب لم يكن تربا فاعدا له صورة التربية الى ان يالف عليه مدة فى مثلها

يفعل بعضها فى بعض بكيفياتها فتستقر لها كيفية واحدة كالمشاهد فى جميعها فيستعد عنها فعل بالمشاركة وهذه

فان صورها الذاتية يكون ثابتة محفوظة والاغراض التى بها يفاعل الفاعل الأستحقى فتتغير وتستحيل استحالة

تنقض كل افراط يكون فى كل مقدر منها الى ان تستقر فيها كيفية الفاعل انقض بما فى القابل مذجرت العادة بما

يقال ان المقدمات تنسبها الى النتيجة مشاكلة المناسبة المواد والصور والاشبه ان يكون صورة المقدمات مشاكلها ويكون

المقدمات بكلها تشاكل السبب الفاعل فانها كسبب فاعل للنتيجة من حيث هى نتيجة شئ خارج عنها لكنها شئ واحد

الحد الأصغر والحد الأكبر اذ النتائج ما حصلت النتيجة وقد كان قيل ذلك فى القياس وقع الظن بان الحد الأوسط فى القياس

ان ظن موضوع النتيجة فيخطى من ذلك الى ان القياس نفسه موضوع النتيجة لكن الحد الأصغر والحد الأكبر طبيعتهما تقتضى

لصورتها ان موضوعا لصورة النتيجة وليست الحد الأصغر والحد الأكبر موضوعا لان يكونا حدا اصغر وحدا

اكبر ولا ستاع موضوعين للنتيجة لان كل واحد منهما اذا كان على نمط من النسبة الى الآخر كان حدا اصغر وحدا

اكبر وذلك النمط هو ان ينسبا معا بالفعل نسبة معينة الى الاوسط وان يكون لهما الى النتيجة نسبة الى شئ بالقوة

واذا كانا على نمط آخر كانا موضوعين للنتيجة بالفعل وذلك النمط هو ان ينسب كل واحد منهما الى الآخر نسبة الحدود

الوضع والتالو والتقدير بعد نسبة كانت لهما ومع ذلك فليس ايضا عينما هو فى القياس حدا اكبر واصغر هو بالقوة

موضوع النتيجة بل الآخر من نوعه فليس يمكن ان نقول ان شيئا واحدا بالعدد يعرض له ان يكون موضوعا لكونه حدا

اكبر وحدا اصغر موضوعا لكونه جزء النتيجة فلسنا نفهم كيف ينبغى ان يجعل المقدمتا موضوعة للنتيجة واذا فسنا المادة

الى ما عنها يحدث فقد يكون المادة مادة لقبول الكون وقد يكون لقبول الاستحالة وقد يكون لقبول الاجتماع والتوضع

وقد يكون لقبول التركيب والاستحالة معا هذا ما نظن فى العلة المادية واما الصورة فقد يقال لها هيئة التى اذا

حصلت فى المادة فمنها ما يقارن صورة لنفس النوع وهى صورة للشكل والتخطيط خاصة ويقال لصورة مطمئنة الاجتماع

كهيئة العسكر وصورة المقدمات المهندسة ويقال صورة للنظام المستحفظ كالسريعة ويقال صورة لكل هيئة كيف كانت

ويقال صورة لمحفوف كل شئ كان جوهرا او عرضا ويقارن النوع فان هذا قد يقال للجنس الأعلى وربما قيل صورة

فلم نقل ان المفارقة للمادة والصورة المأخوذة لحد المادى هى بالقياس الى المركب منها ومن المادة الهاجوله لو جعل

بالفعل في مسلة والمادة جزء لا يوجد بالفعل فان وجود المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل بل في كون الشيء بالقوة فقط
الشيء وهو ما هو بالقوة بل يوجد الصورة صير الشيء بالفعل واما تقويم الصورة للمادة فعل نوع اخر والعلة الصورية
قد يكون بالقياس الى جنس او نوع وهو الصورة التي تقوم المادة وقد يكون بالقياس الى شخص وهو الصورة التي قد
المادة دون غيرها نوعا وهي طارئة عليها كالسرير والبياض بالقياس الى الجسم ابيض واما الغاية فهي المعنى الذي لاجله
يحصل الصورة في المادة وهو الخير الحقيقي او الخير المظنون فان كل تحريك معتد عن فاعل اما لعرض بل الذات فتدبر
به ما هو خير بالقياس اليه تحريكا كان بالحقيقة وربما كان بالظن فانه اما ان يكون كذلك او يظن به ذلك فهذا

الفصل الحادي عشر في مناسبة العلل الفاعل من جهة سبب الغاية وكيف لا يكون كذلك والفاعل هو الذي يحصل

الغاية موجوده والغاية من جهة هي سبب الفاعل وكيف لا يكون كذلك وانما يفعل الفاعل لاجلها والا لما كان يفعل
فالغاية محرك الفاعل الى ان يكون فاعلا فاذا فعل الامر ناضو فقولا صح فيكون هذا جوابا كما اذا قيل لم صححت
فيقول كاني اريد ان يكون جوابا والرياضة سبب على الصحة والصحة سبب على الرياضة ثم ان قيل لم تطلب الصحة فقيل
لاني اريد ان يكون جوابا عن صادق الاحياد ثم ان قيل لم تطلب الرياضة فقيل لكي اصح كان الجواب صحيحا والفاعل ليس علة
لصيرورة الغاية غاية ولا لماهية الغاية في نفسها ولكن علة لوجود ماهية الغاية في الاعيان وفرق بين الماهية والوجود
كما علمت والغاية علة لكون الفاعل فاعلا لا علة لذاته في كونه علة وليس الفاعل علة للغاية في كونها غاية وهذا مستقصى
في الفلسفة الاولى ثم الفاعل والغاية كالهما مبدان غير متباينين من المركب المعلول فان الفاعل اما ان يكون مبدا للمادة
فيكون سببا لايجاد المادة القريبة من المعلول او سببا قريبا من المعلول او يكون معطيا للصورة فيكون سببا لايجاد الصورة
القريبة والغاية سبب للفاعل في انه فاعل وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكها الفاعل المركب المبادي القريبة من الشيء
هي الهيولى والصورة ولا واسطة بينهما وبين الشيء بل هما علتاه على انهما جزءان بقوامانه بلا واسطة وان اختلف قوام كل منهما
فكان هذا علة عن علة التي هي في ذلك وربما عرض ان كانت المادة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين اما المادة
فاذا كان المركب ليس بنوع فاعل صنعا وكانت الصورة الا التي تحيز باسم الصورة بل هيئة عرضية فحينئذ يكون المادة مقومة لذلك
وذلك العرض الذي يقوم ذلك الصنف من حيث هو موصوف فتكون علة ما لعلة لكن واذا كان كذلك فمن حيث ان المادة
جزء من المركب علة مادية فلا واسطة بينهما واما الصورة فاذا كانت الصورة موصوفة حقيقية ومن مقولة الجوهر وكانت تقوم
المادة بالفعل فالمادة علة للمركب فتكون هذه الصورة علة لعلة المركب لكنه وان كان كذلك فمن حيث الصورة جزء
من المركب علة صورية فلا واسطة بينهما فالمادة اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب والصورة
اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب فحقيق ان يكون ماهية الفاعل والصورة والغاية مبهمة
واحدة فتكون هي التي نفرضها اما ان تكون فاعلة وصورة وغاية فان الاب سبب لتكون الصورة الانسانية من النطفة
وذلك كل شيء من الاب بل صورة الانسانية وليس الحاصل في النطفة الا الصورة الانسانية وليست الغاية التي تتحرك اليها
النطفة الا الصورة الانسانية لكنها من حيث تقوم مع المادة نوع الانسان فهي صورة ومن حيث ينتهي اليها حركة النطفة فهي
غاية ومن حيث يبتدئ تحركها منها هي فاعلة فاذا افضت الى المادة والمركب كانت صورة واذا افضت الى الحركة كانت غاية مرة
وفاعلة مرة اما غاية فما عنها انتهاء الحركة وهي الصورة التي في الابن واما فاعلة فما عنها ابتداء الحركة وهي الصورة التي

في الاب الفصل الثاني عشر في احوال العلل ان كل واحد من العلل الاربع قد يكون على حالات فقد

واحدة ٢

يكون

يكون بالعرض وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون خاصا وقد يكون خاتا وقد يكون جزئيا وقد يكون كليا وقد
يكون بسيطا وقد يكون مركبا وقد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل هذه بتركب بعض هذه مع بعض والمقصود هذه الاحوال
اولا فى العلة الفاعلية فنقول ان العلة الفاعلية بالذات هى مثل الطبيب اذا عالج والنار اذا احمت وهو ان تكون العلة
مبدا لذات ذلك الفعل واخذ من حيث هى مبدا له والعلة الفاعلية بالعرض ما اخذ فى ذلك وهو على اصناف من ذلك ان
يكون الفاعل يفعل فعلا ويكون ذلك الفعل مزيلا لضد مانع ضدّ فيقوى الضد الآخر فيتسبب بسبب هذا الضد الآخر
مثل السقمونيا اذا برد بابسها الصفراء او يكون الفاعل مزيلا لمانع شيأ عن فعله الطبيعى وان لم يكن يوجب مع المنع
ضدا مثل مزيل الدعامة عن هدف فانه يوافق ما دام الهدف فى ان يكون الشئ الواحد عشرا باعتبارين لانه ذو
صفار ويكون من حيث الواحد منها مبدا بالذات لفعل فعل فلا يتسبب بهما بل الى بعض المقارنة لها كما بقى ان الطبيب
يبنى اى الموضوع الذى للطبيب صوابا فيبنى لانه بناء لا لانه طبيب بل يوخذ الموضوع وحده عن هذه الصفة فبقى
ان الانسان يبنى ومن ذلك ان يكون الفاعل بالطبع للمرا لا ذاته موجبها الى غاية ما فيبلغها او لا يبلغها لكن مرض
معها غاية اخرى مثل الحجر للشج وانما يعرض لهذا لانه بذاته يحيط فيتفق ان وضع على قامة فى ممره فانى عليها فشقها
فشجها وقد يقال للشئ انه فاعل بالعرض وان كان ذلك الشئ لم يفعل اصلا الا انه يتفق ان يكون فى اكثر الامر
حضوره مزهودا او محذورا منعرفا بذلك فيستحب فى زمان كان بتبعه شر مجض او بشئ من هذا او يستحب لبعده ان كان يتبعه
امر محذور او يستطير بسرعة ويظن ان حضوره سبب لذلك الخير او ذلك الشر واما الفاعل القريب فهو الذى لا واسطة بينه
وبين المفعول مثل الوتر لتحريك الاعضا والبعيد هو الذى بينه وبين المفعول واسطة مثل الشفة لتحريك الاعضا
واما الفاعل الخاص فهو الذى انما يفعل عن الواحد منه واحد شئ واحد بعينه مثل الدواء الذى يتناوله زيد فى
بدنه والفاعل العام فهو الذى يشترك فى الانفعال عنه اشياء كثيرة مثل الهواء المغير لاشياء كثيرة وان كان بلا
واسطة واما الجزئى فهو اما العلة الشخصية المعلول شخصى كهذا الطبيب لهذا العلاج او العلة النوعية لمعلول نوعى
مثل الدرى بوجه العموم والخصوص مثل الطبيب للعلاج واما الكلى فبان يكون تلك الطبيعة غير موازية لما يزاولها من العلق
بل اعم مثل الطبيب لهذا العلاج او الصانع للعلاج واما البسيط فبان يكون صدر الفعل عن قوة فاعلية واحدة
مثل الجذب فى الدفع فى القوى البدنية واما المركب فبان يكون صدر الفعل عن عدة قوى اما متفقة النوع كعدة قوى
سفية لا مختلفة النوع كالجمع لكابن عن القوة الجاذبة والحساسة واما الذى بالفعل فمثل الناد والفياس الى ما بالقوة
منه واما الذى بالقوة فمثل الناد بالقياس الى ما لم يشتعل منه ويصح اشتعالها منه والقوة قد يكون قريبة وقد يكون
بعيدة والبعيدة كقوة الصبى على الكتابة والقريبة كقوة الكاتب الفعلى لملكة الكتابة وقد يمكن ان
يتركب بعض هذه مع بعض وقد كلناه الى ذلك ونوضح هذه الاعتبارات اسهل فى المبدا المادى واما المادة بالذات
فهى التى لاجل نفسها يقبل الشئ مثل الدهن للاشتعال واما الذى بالعرض فعلى اصناف من ذلك ان يوخذ المادة
مع صورة مضادة للصورة وتزول بحلولها فتوخذ مع الصورة الزائلة مادة لا صورة الحاصلة كما بقى ان الماء موضوع للهواء
والنطفة موضوع للانسان والنطفة ليست موضوعة بما هى نطفة لان النطفة جملة عند كون الانسان او توخذ الموضوع
مع صورة ليست داخلة فى كون الموضوع موضوعا وان لم يكن ضدا للصورة الاخرى المقصودة فيجعل موضوعا مثل قولنا ان
الطبيب يعالج فانه ليس انما يعالج من حيث هو طبيب لكن من حيث هو عليل فالموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب

واما الموضوع

واما الموضوع القريب فمثل الاعضاء للبدن البعيد مثل الاخلاط للاعضاء والموضوع الخاص فمثل جسم الانسان بمزاجه
المشترك العام مثل الخشب للسرير والكرسي وغيرهما وقد يكون السبب الصورة وقد يكون السبب المادة وقد يكون
الخشب للسرير والموضوع الخريب مثل عدد الخشب لهذا الكرسي او هذا الخشب هو لهذا الكرسي والكلي مثل الخشب لهذا الكرسي
او الخشب للكرسي والموضوع البسيط مثل الحجر للاشياء كلها والخشب عند الحشيبات والمركب مثل الاخلاط للمركبات
ومثل العفاريت للزيات والموضوع بالفعل مثل بدن الانسان لصورته والقوة مثل النطفة لها او الخشب لصورة السرير
لهذا الكرسي وههنا ايضا قد يكون القوة قريبة وقد يكون بعيدة واما هذه الاعتبارات من جهة الصورة فالصورة التي
هي الذات مثل شكل الكرسي للكرسي والتي بالعرض مثل البياض والسواد لزيد وربما كان ما هو في الشيء بالذات مثل شكل
الخشب لهذا الكرسي ربما كان بالعرض بسبب المجاورة كحركة الساكن في السفينة فانه بها الساكن في السفينة
متحرك ومنتقل بالعرض والصورة القريبة مثل التربيع لهذا المربع والبعيدة مثل ذي الزوايا له والصورة الخاصة لا
تخالف الجزئية وهو مثل هذا البيت او فصل البيت او خاصة البيت والعامة قد لا يفارق الكلية وهو مثل الجنس للخاصة
والصورة البسيطة مثل صورة الماء والنار التي هي صور لم يقوم من عدة صور مجتمعة والمركبة مثل صورة الانسان
التي تحصل من عدة قوى صور مجتمع والصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة من جهة ما في القوة مع العدد ما العشرة
هذه للعافي من جهة العافية فالغاية بالذات هي التي نحوها الحركة الطبيعية او الارادية لاجل نفسها لا غير هي مثل
الصحة للدواء والغاية بالعرض على اصناف من ذلك ما يقصد لكن لا لاجله مثل دق الدواء لاجل شرب الدواء الصحة
هذا هو النافع او المنفون نافعا والا فهو الجزاء والمنفون جزاء ومن ذلك ما يلزم الغاية او يعرض لها اما ما يلزم الغاية
مثل الاكل غاية الشبع ومن ذلك لازم للغاية لان غاية ما الغاية هي كف الجوع واما ما يعرض للغاية مثل الجمال للوجه
فان الصحة قد يعرض لها الجمال وليس الجمال هو المقصود بالرياضة ومن ذلك ما يكون الحركة نحو جهة لا اليه فيعارضها
هو مثل السخنة للحجام الهابط ومثل من يرى طيرا فيصيب انسانا وربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما لم يوجد معها
الغاية القريبة فكالصحة للدواء والبعيد فكالسعادة للدواء واما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا واما
الغاية فكاسهال الصفراء لشرب الترنجبين فانه غاية له ولشرب البنفسج ايضا واما الغاية الجزئية فكخبز من يريد على ذلك
العزيم المخصوص كان في سفره واما الكلية فكاستفادته من الطالع مطلقا واما الغاية البسيطة مثل الاكل للشبع المركبة
مثل لبس الحرير للجمال لفضل الفضل وهذا بالحقيقة غايتان واما الغاية بالفعل والغاية بالقوة مثل الصورة
بالفعل والصورة بالقوة واعلم ان العلة بالقوة بازاء المعلول بالقوة فما دام العلة بالقوة علة فالمعلول بالقوة
معلول فيجوز ان يكون كل واحد منهما بالقوة الاخرى مثل ان يكون العلة انسانا والمعلول حشيا فيكون الانسان
بحالا بالقوة والحشيا بالقوة ولا يجوز ان يكون ذات المعلول موجودة والعلة معدومة البتة والذي يشكل في هذا
من امر البناء وبقائه بعد البناء فيجب ان نعلم ان البناء ليس يبقى بعد البناء على ان البناء معلول البناء فانه معلول البناء
يحركه لجواز البناء الى الاجتماع وهو لا يبلغ حتى واما بيان الاجتماع وحصول الشكل فهيئة عرضية ملازمة موجودة ما
فسد فساد البناء وتحقيق هذا للفيلسوف وما يجري مجراه موكول الى الفلسفة الاولى ظنيا يقينيا ما هناك **الفصل**
الثالث عشر في ذكر المحبة والاتفاق والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالهما وقد تكلمنا على الانسان
وكان المحبة والاتفاق وما يكون من ملائمة فقد ظن لها الهام من الاسباب فحري بنا ان لا نغفل امر النظر في هذه

الغائى والفاعل هى فى الاشياء التى ليست الاشياء وان كانت تكون هى فى الاشياء واما القدماء الاولون فقد كانوا يضيفون
فى امر البحث والاتفاق تدخل فى العلل بما انكون ان يكون لها معنى فى الوجود البتة وقالت انه ليس بمحال ان يجد الانسان
اسبابا ما موجبة ونشاهدها فنقدر عنها ونعرفها عيانا ويكون عملا او مزاولها عملا لا يجهل من البحث والاتفاق فان الخاتم
ينبغى اذا ظهر على كثير جزء اهل الغباوة القول بان البحث السعيد وجد فيها فانه ذكر جملة جزموا القول بان
البحث السعى وجد فيها ولم يظهر هنالك بحث البتة بل كل من يحقق الى الدقيق يتبين له ان من عمل على ذلك فى شهر مزاق عنه
ويقولون ان ملاقاما خرج ليفعل كذا وكذا فلم يجد غريما لم يظفر بحقه فذلك من فعل البحث وليس كذلك بل ذلك الامر قد
توجه الى مكان به غريمه وله حس يصير فيه فانوا وليس وان كان غايته فى خروجه غير هذه الغاية بحيث لا يكون الخروج
الى السوق سببا حقيقيا للظفر بالغريم فانه يجوز ان يكون لفعل واحد غايات شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يعرض
ان يجعل المستعمل لذلك الفعل احد تلك الغايات فيتعطل الاخرى بوضعه لا فى نفس الامر وهى فى نفس الامر غايات
مصلح ان ينصبها غايات بوفض ما سواها ليس لو كان هذا الانسان شاعرا بمقام الغريم هنالك فخرج لذلك وعرض له
لم يقل ان ذلك وافق عنه البحث بل انما عدا ما انه ما البحث والاتفاق فهو ان نجعله احد الامور التى يؤدى اليها الخروج
غاية يصرف الخروج عن ان يكون فى نفسه سببا لما هو مسبب عنه فليس ان ذلك يغير ان يجعل جاعل فقولا طايفة وقد
قام بازائهم طايفة اخرى عظموا امر البحث جدا وتعقبوا فى افعال قائل منهم ان البحث السبب المشهود بوقوع عن ادراكه
العقول حتى ان بعض من يروى لهذا الغايل احمل البحث محل النبى الذى يفرق الله والى الله يعبادته وامر الله بكل
واتخذ ما يسمى صنما يعبد على نحو ما يعبد عليه الاصنام وفرقة قد تمت البحث من حيث على الاشياء الطبيعية فجعلت كون العالم
بالبخت وهذا هو ديمقراطيس وشيعته فلم يروا ان مبادى الكل محاجزام صغارا لا يتجزى لصلابتها ولعدد الخلاء الواقع
عن متناهية بالعدد ومتوثبة فى خلاء غير متناهى القدر وان جوهرها فى طباعها متشاكل وما شاكلها مختلف وانها
ذاتها محركة فى الخلاء فيتفق ان يتصادم منها اجزاء فيجتمع على هيئة فيكون منه عالم وان فى الوجود عوالم متشابهة
غير متشابهة والعدد متشابهة فى خلا غير متناه ومع ذلك فيزعم ان الامور الجزئية من الحيوانات والنباتات كانت
عن الاتفاق فى وقرة اخرى لم تقدر على ان تجعل العالم بكليته كائنا ما لا اتفاق ولكنها جعلت الكائنات منكونة عن البادئ
الاسطقسية بالاتفاق فما اتفق ان كان هيئة اجتماع على نمط يصلح للبقاء والتسل بقى وتسل وما اتفق الا يكون
كذلك لم يتسل فانه قد كان فى ابتداء التسوى عما يتولد حيوانات مختلطة الاعضاء من انواع مختلفة وكان يكون وجوه
نصف بل ونصف عنز وان لعضا الحيوان ليس هى على ما هى عليه من المفاد بر والخانق والكيفيات لاغراض بل اتفقت كذلك
مثلا فانوا ليست الاشياء حادثة لتقطع ولا الاضراس عريضة لتطحن بل اتفق ان كانت المادة تجمع على هذه الصورة واتفق
ان كانت هذه الصورة نافعة فى مصالح البقاء فاستفاد الشخص بذلك بقاء ربما اتفق له من الاول التسل مثلا لا
ليتحفظ به للنوع بل اتفاق فقول ان الامور منها ما هى دايمة ومنها ما هى فى اكثر الامر مثل ان النار فى اكثر الامر تحرق
الحطب فانها لا فعلة وان الخارج من بيضة الى دجاجة فى اكثر الامر يصير الى صيرة منها ما ليس دايما ولا فى اكثر الامر والامور التى تكون
فى اكثر الامر هى التى لا تكون فى قليل الامر بكونها اذا كانت لا بخ اما ان يكون عن اطراد فى طبيعة السبب اليها وحدها ولا
يكون كذلك فان لم يكن كذلك فاما ان يحتاج السبب الى مقرن من سبب اخر او زوال مانع او لا يحتاج فان لم يكن كذلك
ولم يحتج السبب الى مقرن فليس كونها عن السبب اولى من لا كونها اذ ليس فى نفس الامر الا امر وحد ولا فيه وفى مقارن له ما يوجب

الكون

الكون على الاكون فيكون كون هذا الشيء عن الشيء ليس اولى من لا كونه فليس كائنا على الاكثر فاذن ان لم يرجع الى الشرط لم يجب
بحيث ان يكون مطردا بنفسه البتة الا ان يعوق عائق ويعارض معارض ولمعارضة ما تخلف في الاقل فيجب حينئذ ذلك انه اذا لم يعق
عائق ولم يعارض معارض وسلمت طبيعته فيستمر الى غاية ينتهي فيها فيكون الفرق بين الدائم والاكثري ان الدائم لا يعارضه
البتة وان الاكثري يعارضه معارض وينبغي ذلك على ان الاكثري بشرط رفع الموانع واما طرد العوارض والعجز عن ذلك في الامور
الطبيعية ظاهر وفي الامور الارادية اظهر فان الارادة اذا صحت وتمت وانتفت الاعضاء للحركة والطاعة ولم يقع سبب مانع او ناقض
للعزم وكان المقتضي من شانه ان يوصل اليه فيجب ان نسلم ان لا يوصل اليه اذا كان الدائر من حيث هو دائر لا يجب
انه كائن بالبحث عن الاكثري اية لا يقال انه كائن بالبحث فانه من جنس ما في مثل حكمه نعم اذا عورض وصرف عما من شانه ان
يوجد كان بالبحث او بالاتفاق واستعلم ان الناس لا يفعلون لما يكون كثيرا عن سبب واحد معين وذلك انه كائن
اتفاقا او بالبحث وقد بقي لنا ما يكون بالتساوي وما يكون على الاقل والامر مشتبه في الكائن بالتساوي انه هل يجب ان يكون
اتفاقيا اتفاقا وكان بالبحث او لا بد وهذا شرط مشائخ والمشائين ان ما يكون بالاتفاق والبحث فانما يكون في الامور
الاتفاقية الكون عن اسبابها والذي رسم لهم هذا التعميم لم يشترط ذلك بل اشترط ان لا يكون دائما او اكثريا وانما
دعا المتاخرين الى ان جعلوا الاتفاق متعلقا بالامور الاتفاقية دون المتساوية وضوح الحال في الامور الارادية فان هؤلاء المتاخرين
يقولون ان الاكل واللااكل والمشي واللامشي وما اشبه ذلك هي من الامور المتساوية الصدور عن مبادئها فانه اذا مشى او
اكل اكل بارادته لم يقل انه اتفق ذلك وانما نحن نقلا نسنده مجردا عن دليل اما اشتراط على ما اشترطه معلمهم وبين بطلان قولهم بشيء
يسير وهو ان الشيء الواحد قد يكون بعيا من واحد اكثريا بل واجبا وبعيا من اخر واعتبار اخر متساويا بل الاقلي اذا انضم
فيه شرائط واحضرت احوال صار واجبا مثال ان شرط ان المادة في تكون كهف الجنين مختلفة عن المعروف منها الى الاضداد
الحر والقوة الامهية الغالبة في الاجسام صار فيه استعدادا ما في مادته طبيعية بوجوه مستحقة وهي اذا صادفت ذلك لم
يعقل عنها فيجب هناك ان يتخلق اصبع زائدة فيكون هذا البارد ان كان اقلي الامكان وقد رأينا بالقياس الى الطبيعة الكلية
فليس واقعا وقد رأينا بالقياس الى الاسباب التي ذكرناها بل هو واجب لعلل الاستقصاء في البحث يتبين لنا ان الشيء ما لم يجب
بعد من اسبابه ولم يخرج عن طبيعة الامكان لم يوجد عنها ولكن بيان هذا وامثاله موكول الى الفلسفة الاولى فاذا كان
الامر على هذا فغير بعيد ان يكون طبيعة واحدة بالقياس الى شيء اكثرية وبالقياس الى شيء اخر متساوية فان البعد بين
الاكثري والمتساوي اقرب من البعد ما بين الواجب الا تخلف والاكل والمشي اذا قيسا الى الارادة وفرضت الارادة صالحة
خرجا عن حد الامكان المتساوي الى الاكثري واذا لوحظا من ذلك لم يصح البتة ان يقال انهما اتفقا او كانا بالبحث واما اذا
لم يضافا الى الارادة ونظر اليهما نفسهما في وقت منتهى كون الاكل والاكونة فصحيح ان يقع حلشة على ان يقال ان كان ياكل
وذلك بالقياس الى الدخول لا الى الارادة وكذلك قول القائل صادفته وانفق ان كان يمشي لقيته وانفق ان كان قاعدا
فان هذا كله متعارف مقبول ومع ذلك صحيح بالجملة اذا كان الامر الكائن في نفسه غير مطلع ولا مشروع اذ ليس فيما لا يكون
مضايقة ان يقال المسبب المؤدي اليه انه اتفق او بحث وذلك اذا كان من شانه ان يؤدي اليه وليس موديا اليه دائما او اكثريا
واما اذا لم يكن مؤديا اليه البتة ولا موجبا له مثل نقوش فلان عند كسوف القمر فلا يقال ان القمر فلان انفق ان كان سبب الكسوف
القمر بل يصلح ان يقال انفق ان كان سعد يكون الفلك سببا للكسوف بل سببا مانعا من الكون مع الكسوف وليس الكون مع
الكسوف هو الكسوف وبالجملة اذا كان الشيء ليس من شانه ان يؤدي الى شيء البتة فليس سببا اتفاقيا له انما يكون سببا اتفاقيا

اذا كان

اذا كان من شانه ان يؤدي الى شر ليس دايما ولا في اكثر الامر حتى لو فطن الفاعل بما يجري عليه وكان الكل ويحق ان
يريد ويختار ولصح ان يجعله غاية كما لو فطن الخارج الى السوق ان الغريم في الطريق لصح ان يجعله غاية وكان مع ذلك
عن حد التساوي والا فلا لان خروج الغادي يحصل الغريم في حصة يخرجه يؤدي في اكثر الامر الى مضافته واما الخروج عن
الغادي من حيث هو فغير مما ادى وربما لم يؤد وانما يكون انفاقا بالقياس الى الخروج لا بشرط ذلك فيكون
انفاقي بالاضافة الى خروج فشرط خالد وتبين من هذا ان الاسباب الانفاقية تكون حيث يكون من اجل شيء الا
انها اسباب اعلية لها ما بالعرض فان غايات بالعرض فهي داخلة في جملة الاسباب التي بالعرض فالانفاق سبب الامور
الطبيعية والارادية بالعرض ليس دايما الا بحسب الاكثر لا الايجاب وهو فيما يكون من اجل شيء ليس له سبب اوجبه الا ان
وقد يعرض امور لا بقصد ليست بالانفاق مثل تخليط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم فان ذلك وان لم
يقصد فهو مرئي في القصد لكن لقايل ان يقول انا ربما ظننا ان كذا كان بالانفاق واذ كان الامر اكثريا كقول القايل ان
فلانا قصد ان يحاجر كذا فانفق ان وجد نه في البيت فلم يمنعه عن هذا القول كون وجدانه في اكثر الامر في البيت فالجواب ان
هذا القايل انما يقول ذلك لاعجاب الامر في نفسه بل بحسب افادته منه فانه اذا كان غلب ظنه ان وجدانه ينبغي ان يكون في
البيت فلا يقول ان ذلك انفق بل ان لم يجده يقول ذلك اتفق ولكن انما يقول هذا اذا كان ينبغي عنده في ظنه
في ذلك الوقت وفي تلك الحالة انه كان في البيت وعند كان من شانه ان يكون ظنه في ذلك الوقت يحكم بالتساوي وفي الاكثر هي
والواجب ان كان بالقياس الى الوقت المطلق اكثريا وقد نظن في كثير من الامور الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب
الثابت على وزن من الاوزان او اليانوت الجاوزة للمقدار المعتاد انه موجود بالانفاق لانه اقل وليس كذلك فان كون الشيء
في الاقل انما يدخل الشيء في الانفاق لا اذا قيس الى الموجود المطلق بل اذا قيس الى السبب الفاعلي له فكان وجوده عنه اقل
والسبب الفاعلي لهذا الذهب اليانوت انما صدر عنه ذلك لقوته وتوجد المادة الوافرة واذا كان كذلك فيصدر عنه
هذا الفعل عن ذلك انما او في الاكثر صدرا طبيعيا ويقول ان السبب لا ينفاني وقد يجوز ان ينادي الى غاية الذاتية وقد
يجوز ان لا ينادي مثل ان الرجل اذا خرج متوجها الى مصر فاتى عرضا انفاقا فربما انقطع بذلك عن غاية الذاتية
وربما لم ينقطع بل توجه نحوها ووصل اليها والحجر الهابط اذا صادف راسا فربما وقف وربما هبط الى مهبطه فان وصل
الى غاية الطبيعية فيكون بالقياس اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية سببا انفاقيا واما اذا لم يصل
اليها فانه يكون بالقياس الى الغاية العرضية سببا انفاقيا وبالقياس الى الغاية الذاتية ربما طلاكفو لم سر بالذات
لبسهل فلم يسهل فكان سببا ربما طلا والغاية العرضية بالقياس اليها انفاقيا وقد يظن انه قد يكون ويجد امور
لا غاية بل على سبيل العبث فلا يكون انفاقا كالولوع باللحية وما استحق ذلك وسنبين في الفلسفة الاولى حقيقة
الامر فيها ثم الانفاق اعم من الجبن في نفسها فان كل جبن انفاق وليس كل انفاق جبنا فكانهم لا يقولون بجبن الا
لما يؤدي الى شيء يعتد به وصدته اولذة عرضية اختيارا من الناظرين الناقصين فان قالوا الغرض ذلك كما يقال للموسر
شيء مضعف لجسده ومضعفه لكنه مضعفا منه سعيد ومضعفا منه شيء فهو جبان واما مسدته طبيعية فلا يقال انه كان بالجبن
بل على ان يجعل اسم الكابن من تلقاء نفسه لا اذا قيس الى مبدء الغرض الذي فان الامور الانفاقية يجري على مثالها ان
يحصل بين شيئين او اشياء وكل متضادة فاما ان يكون فيها كلا المتضادين بين متحركين الى ان شيئا ما او يكون احدهما
ساكنا والاخر متحركا البتة فاذا سكن كلاهما على حال غير التضاد الذي كانا عليها امر يسخ ما بينهما التضاد ولذا كان

كذلك فجائز ان يتفق حركات من جنس واحد هذا طبيعي والآخر ارادي بعضها ان عند غاية واحدة يكون بالقياس الى الآلة حيزا عنده بعوشر بعيد به فيكون ح بخناله لا محالة ولا يكون بالقياس الى الحركة الطبيعي بخنا وفرق بين وزاده البخت وسوء التدبير فان سوء التدبير هو الخيار سبب لكثرة الامر يؤدي الى غاية مذمومة وزاده البخت هي ان يكون السبب لكثرة الامر غير مؤدية الى غاية مذمومة ولكن يكون عند سوئها التي البخت يؤدي اليها والشيء الميمون هو الذي لكثرة حصوله اسباب يسعد بالبخت عند حصوله والشيء المشؤم هو الذي قد تكثر حصوله اسبابا مشعبة بالبخت عند حصوله فيستشعر من حصوله الاول عود ما العسيد بكثيرة من الخير ومن حصوله الثاني عود ما العسيد بكثيرة من الشر فعند يكون [illegible] حد الاتفاق في غاية ان الفاعية عنه محمودة ولذة بخرج عن الاتفاق المخرج عن الاسباب الذاتية ونستعين بالله من الشقاوة

الفصل الرابع عشر في نقض حجج من انكر الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم ولذ فد بتبيان ماهية الاتفاق وجوده ومجرى بنا ان نشير الى نقض حجج الذاهبين فاسدة في باب الاتفاق وان كان الاحرى ان نؤخر هذا البيان الى ما بعد الطبيعة والى الفلسفة الاولى فان المقدمات التي ناخذها في هذا البيان اكثرها مصادرات لكنا سنأتي بها في هذا الواحد في بعض الاشياء الاخر بحسب العادة فنقول اما المذهب المبطل للاتفاق اصلا المخترع بان كل شيء فوجوده لسبب معلوم ولا نضطر الى اختلاف في سبب الاتفاق فان احتجاجه ليس ينتج المطلوب لانه ليس اذا وجد لكل شيء سبب لم يكن الاتفاق وجود بل كان السبب الموجب الذي لا توجب على الدوام والاكثر هو السبب الاتفاقي نفسه من حيث هو كذلك واما قوله انه قد يكون الشيء واحد غاية ان كثيرة معا فان المغالطة فيه لاشتراك الاسم في الغاية فان الغاية توقلنا ينتهي اليه الشيء كيف كان وبقولنا نقصد بالقصد والقصدي بالحركة الطبيعية نحدد والقصدي بالارادة ايضا محدود ونحن نعني بالغاية الذاتية فيهنا هذا وقوله انه ليس يجب ان يصير الغاية عن غاية بالجعل حتى اذا جعل الظفر بالعدو بعرعانة رضا الامر غير بخنى وان جعل الحصول الى الدكان غاية رضا الامر بخنيا فان الجوار عندان قولنا ان الجعل لا يغير الحال في هذا الباب فهو غير مسلم الا ترى ان الجعل يجعل الامر في احدهما اكثر تاوفي الاخر اقليا فان الشاعر بمقام العزيم الخارج اليه لينظر فيه من حيث هو كذلك فانه في اكثر الامر ينظر فيه بغير الشاعر الخارج الى الدكان من حيث هو كذلك فانه ليس في اكثر الامر ينظر بعزيمه فان كان الجعل المخالف يخالف له حكم الامر في اكثر بنه وغير اكثر بنه فكذلك يخالف له حكم الامر في انه اتفاقي او غير اتفاقي واما اذا يمغر اطبي الذي يجعل نكون العالم بالاتفاق ويرى ان الكاينات نكون بالطبيعة فما يكشف فساد قوله هو ان نبين له مهية الاتفاق وانه غاية عرضية لامر طبيعي او ارادي بل او صناعي والقسر ينتهي الى الطبيعة او ارادة فانه سيظهر انه لا يسير مسرعلى مسر واحد الهاية فيكون الطبيعة او الارادة في ذاتها اقدم من الاتفاق فيكون السبب الاول للعالم طبيعة او ارادة على ان الاجرام التي يقول بها ويدعها اصلية في وزانها منفقة امر مختلفة الاشكال وزانها متحركة بذاتها في الخلا اذا الجسم ذو تماس ولا قوة عنده ولا صوره الا الشكل فقط فان لجسمانيتها وهي قضي اشكالها لا يلتئم بعضها ببعض بل يجوز لها الانفصال عن حركتها التي لها بذاتها فيجب اذا لها ان تتحرك منفصلة ولا يبقى لها الالتصاق لو كان كذلك لما وجدت الشمس تسير الدهر على هيئة واحدة وايضا متشابهة بين طرفي زمان طويل ولو كان يقول ان في هذه الاجرام قوى مختلفة في جواهرها بتفق لها ان بعضها هو يضغطها بينها ويقف الضعيف منها بين الضاغطين وتكافأ ميل الضاغطين بحسب القوتين فينبغي كذلك لكان وهما اوهم انه يقول شيئا الى ان نبين ان هذا لا يكون ولا يتفق وسنشير اليه بعد انجعل انه يجعل الامر الدائم الذي لا يقع فيه خروج عن نظام واحد لا امر حادث كان بخت او اتفاق فيه البتة الفاعيا ويجعل الامور الخربة اتفاقا

وفيها نارى بالانفاق واما اسناد ظرمن جرى مجراه فلم يجعلوا الجزئيان تكون مالانفاق بل خلطوا الانفاق بالضرورة
يحملوا حصول المادة بالانفاق وتصوروا صعودها بالضرورة لانعدامه مثلا قالوا ان الثنايا لو فصلت لقطع بالنفوذ ان
حصلت هناك مادة لاتقبل الاهذه الصورة فسيجيء بالضرورة وكذلك الاضراس في انها عريضة للطحن وقد اخذ
في هذا الباب بالحق والهيد وقالوا كيف يكون الطبيعة فعلا لاجل شيء وليس لها روية ولو كانت الطبيعة تفعل لاجل
لما كانت النساء ولودا والرجال للون في الطبيعة البتة فان هذه الاحوال ليست بمقصودة لكن نقول ان يكون المادة تتبعها
تتبعها هذه الاحوال فكذلك الحكم في سائر انواع الطبيعية التي اتفقت ان كانت على وجه تتضمن المصلحة فلم يتسبب
الانفاق والضرورة المادة بل ظن انها انما يصدر عن فاعل يفعل لاجل شيء ولو كان كذلك لكان الامر دائما
لا يختلف وهذا كالمطر الذي يعلم بقينا انه كان بالضرورة المادة لان الشمس اذا تحرك تخلص البخار الى الجو البارد يبرد
فتشاء ما وقليلا قليلا بضرورة فنفوذ ان يقع في مصالح فظن ان الامطار مقصودة في الطبيعة لتلك المصالح وقد اوردنا
الى اقناعها للبيان وقد عرض في هذا الباب امر اخر وهو النظام الموجب في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما هو
الضرورة التي في المواد وليس ذلك مما يجب ان يعتبر به فانه وان سلم ان للسنو والنكوين نظاما فان للرجوع في السلوك الى
الفساد نظاما ليس دون ذلك وهو نظام الانحلال من اوله الى اخره بعكس من نظام السنو وكان يجب ايضا ان يظن ان
الذبول لاجل شيء هو الموت ثم ان كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء فالسنو ثابت في ذلك الشيء نفسه فانه لم يفعل في
الطبيعة على ما هو عليه وليس المطالبة الى غير النهاية فقد اوكيف يكون الطبيعة فاعلة لاجل شيء والطبيعة الواحدة
تخالفها فعلها لاختلاف المواد كالحرارة تحل شيئا كالشمع وتعقد شيئا كالبيض والملح ومن المحال ان يكون الحرارة
تفعل الاحوال لاجل شيء بل انما يلزم هذا لان ما الضرورة لان المادة تحيل الحيوان فيها عند مماسة الحار الاخر فكذلك
حكم سائر قوى الطبيعة والذي يجب علينا ان نقوله في هذا الباب ونعتقده هو انه الاكثر منا فشة الان في ان الانفاق
مدخلا في تكون الامور الطبيعية وذلك بالقياس الى افرادها فانه ليس حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الارض
والاحصول هذه الحجة من البرد في هذه البقعة من الارض والاحصول هذه النطفة في هذه الرحم امرا دائما والاكثريا بل
لشاذ اندر ما يجري مجرى الانفاقي وليمعن النظر في مثل تكون السنبلة عن البزر باستمداد المادة عن الارض والحبة عن
النطفة باستمداد المادة عن الرحم هل ذلك ما الانفاق ونجده ليس بانفاق بل امر نوجبه الطبيعة ويسند عبقوة و
كذلك لنساعد ايضا على قولهم ان المادة التي للنبات الا يقبل الا هذه الصورة لكنا نعلم انها انما تحصل لهذه المادة
هذه الصورة لانها لا يقبل الا هذه الصورة بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لانها لا يقبل الا هذه الصورة فانه ليس
البيت انما ترتب فيه الجر وطي الخشب لان الجر يشتمل والخشب يحتمل بل هنا لك صنعة صانع لم يصلح الجر الا ان يكون تسبب
ما يفعله هذه النسبة فجاء على هذه النسبة والمناسبة التي نظهر صدقها فانا نراه وهو ان البقعة الواحدة اذا سقط
فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعير انبتت سنبلة شعير ويستحيل ان يقع ان الاجزاء الارضية والمائية تتحرك
بذاتها وتسعد في جوهر البرة وترتيبه فانه سيظهر ان محركها عن مواضعها ليس لذاتها والحركات التي لذاتها معلومة
فمحركها انما هو محدد ذو قوى مستكنة في الحبة جادية باذن الله ثم لا يخلو اما ان تكون في تلك البقعة اجزاء مصلحة لتكون البرة
ولقوى صالحة لتكون السنبلة او يكون الصالح لتكون السنبلة فان كان الصالح لهما اجزاء واحدة فقط سقط الاعتراض
المنسوب الى المادة ورجع الامر الى ان الصورة طاردة على المادة من مقتضى تحتها بتلك الصورة ومحركها الى تلك الصورة

دائما او في اكثر الامر بفعل ذلك فقد بان ان ما كان كذلك فهو فعل يقصد عن ذات الامر متوجها اليه دائما او اكثر وبالجملة
واما الاكثر في بعض وهو هذا مرادنا بالغاية في الامور الطبيعية وان كانت الاجزاء مختلفة فلما سبق بين القوة التي
في البزر وبين تلك المادة ما تجاذب تلك المادة بعينها وتحركها الى جهة خصوصة في الدوام او الاكثر فمن ذلك تكتسب صورة
ما تكون عينا القوة التي في البزر تحرك بذاتها هذه المادة الى تلك الصورة من الجوهر والكيف والشكل والاين ولا
يكون ذلك لصورة المادة وان كان لا بد من ان تكون تلك المادة على تلك الصفة ليتنقل الى تلك الصورة فلصفة
الطباع للمادة صالحة لهذه الصورة او غير قابلة لغيرها مثلا فهل بد من ان تكون انتقالها الى حيث يكتسب هذه الصورة
بعد ما لم يكن ليس لها الصورة وبينها بل عن سبب يحركها اليها تحصيلا لها ما هي صالحة لقبوله او لا يحصل القبول بغير
فبين من هذا كله ان تحريكات الطبيعة للجواهر هي على سبيل قصد طبيعي منها الى حد محدود وان ذلك مستمر على
الدوام او على الاكثر وذلك ما نعنيه بلفظ الغاية ثم ان من الظاهر ان الغايات الصادرة عن الطبيعة في حال ما يكون
الطبيعة غير معارضة ولا ممنوعة كلها خيرات وكمالات وانما اذا ادت الى غاية ضارة كان ذلك نادرا وليس عنها
دائميا ولا اكثريا بل في حال تفقد النفس منها سببا عارضا فيقال انما اصاب هذا الفسيل حتف دوري وما اصاب
هذه المرأة حتى اسقطت الا اذا كان كذلك فالطبيعة تحرك لاجل الخيرية وليس هذا في نوع الحيوانات والنبات فقط
بل وفي حركات الاجزاء البسيطة وافعالها التي تنسب عنها بالطبع فانها تجري نحو غايات بتوجيه الباري دائما او اكثريا
توجها الى نظام محدود لا يخرج عنه الا بسبب معارض وكذلك الافعال التي للانفس الحيوانية الباصرة والناسجة او
المغذية فانها تشبه الامور الطبيعية وهي لغاية وان كانت الامور تجري اتفاقا فلم لا يثبت البزرة شعيرة ولم لا يتولد
شجرة مركبة من بين ورد وتين كما يتولد عندهم بالاتفاق غير بعيد ولم لا يتكون هذه النوادر بل يبقى الانواع محفوظة
على الاكثر ومما يدل على ان الامور الطبيعية لغاية انا اذا حسنا شيئا ما او قبحنا من الطبيعة اعنا الطبيعة بالصناعة
كما يفعله الطبيب بمنفعد انه اذا زال العارض المعارض او اشتد القوة توجهت الطبيعة الى الصحة والخير وليس اذا
عدمت الطبيعة الروية وجب من ذلك ان يحكم بان الفعل الصادر عنها غير متوجه الى غاية فان الرؤية ليست لتجعل الفعل
ذا غاية بل لتعين الفعل الذي هو غاية بل لتعين الفعل الذي يختاره من بين سائر الافعال جايز اختيارها الكل واحد منها
غاية مخصصة فالروية لاجل تخصيص الفعل لا لجعله ذا غاية ولو كانت النفس مسلمة عن النوازع المخالفة والعارضة
المنفسة لكان يصدر عنها فعل مشابه على نهج واحد من غير روية وان تشكك في هذا الباب فمثل الحال
الصناعة فان الصناعة لا شك فيها انها لغاية والصناعة اذا اضطر الملك الى استعمالها الى الروية توقفت
بحيث اذا احضرت الروية تعذر او تبلد الماهر فيها عن الاتقان فيما يزاوله لكن يكبو ويضرب بالعود فتارة اذا اخذ يروي
في اختيار حرف حرف ونغمة نغمة واراد ان يقف على عدة مثلا وتعطل وانما يسهم على نهج واحد فيما يفعله بلا
روية في كل واحد واحد مما يسهم فيه وان كان ابتداء ذلك الفعل وقصده انما وقع بالروية وانما المبني على الروية
الاول والا ابتداء فلا يروي فيه وكذلك العضل الرائض انما يعضه منبادرة اليد الى حل العضو المستحق من غير فكر وروية
ولا استحضار الصورة ما يفعله في الحال واوضح من هذه القوة النفسانية اذا حركت عضوا ظاهرا فانها تحركه
وتشعر بتحريكه فليس تحريكه بالدات وبلا واسطة بل انما تحرك بالة شبقة الوتر والعضل فتتبعه تحريك ذلك الشخص
والنفس لا تشعر بتحريكها العضل مع ان ذلك الفعل اختياري واول ما حرك بالنفس فيما وما يجري مجراها فان بعضها

هو نقص وهي وقصور عن الجزء الطبيعي وبعضها زيادة وبناء كان نقصا وبخاصة فوجود فعل الصورة في المادة ونحن لم نفرض
ان الطبيعة يمكنها ان تحرك كل مادة الى الغاية ولا ضمنا ان لا عدا افعالها غايات بل انما ضمنا ان افعالها في المواد الطبيعية
المطبوعة لها هي لغايات وهذا لا يلزم ذلك الكون والفساد هو لفقدان الطبيعة البدنية عن الزام المادة صورتها وحفظها
اياها عليها ما دخال بدل ما يحلل ونظام الذبول ليس ايضا غير مضاد الى غاية البتة فان لنظام الذبول سببا غير
الطبيعة الموكلة للبدن وذلك السبب هو الحرارة وسببا هو الطبيعة ولكن بالعرض بناء لهما ولكل واحد منهما غاية والحرارة
غايتها التحليل الرطوبة ولحافها فسوق المادة اليه على النظام وذلك غاية فالطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن
ما امكن بما يزاد بعد اما ذا لكن كلا هذان يأتي فان الاستيلاء من اجل بعض الناس الاستيلاء سريديا لعلل نذكرها
في العلو الجزئية فيكون ذلك الامداد بالعرض سببا لنظام الذبول فان الذبول من حيث هو ذو نظام وضوء الى
غاية فهو فعل الطبيعة وان لم يكن فعل طبيعة البدن ونحن لم نضف ان كل حال للاشياء الطبيعية يجب ان يكون غاية
للطبيعة التي منها بل قلنا ان كل طبيعة تفعل فعلها فانما تفعله لغاية لها واما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها
والمون والتحليل والذبول وكل ذلك وان لم يكن غاية ما فقد ما السياس الى بدن وبند في غاية واجبة في نظام الكل
وقد اوما انا الى ذلك فيما سلف وعملك بحال النفس سيبينك على غاية في المون واجبة وغايات في مناسب الضعف
واجبة واما الزيادات فانها ايضا كانت لغاية ما فان المادة اذا انضاف حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تحركها
بالاستعداد الذي فيها ولا عطاها فيكون فعل الطبيعة منها وان كان المستولي الى ذلك الغاية انفاق سبب غير طبيعي
واما امر المطر وما قيل فيه فليس ينبغي ان نسلم له ما قيل فيه بل نقول ان قرب الشمس وبعدها وحدات الحرارة
بقربها والبرودة ببعدها على ما تعلمه بعد سبب في نظام وجود كثرة من امثال ان الحرارة في الطبيعة ووقوع الشمس
في حركاتها المائلة سبب بعيد عن ذانه البخار المصعد الحبيب بخور ضبط للضرورة وليس يكفي في ذلك ضرورة المادة
بل هذا الفعل الملهي المستعمل المادة الى ان تنتهي الى اضرارها فاصلين منها الغاية فان كل غاية او جل الغايات بالضرورة
في مادة ولكن العلة المحركة بزناد المادة وتجعلها بحيث تفعل بالضرورة بالصورة التي فيها ان كانت هي الغاية
للفعل وتامل ذلك في الصناعات كلها ويقول لهم ايضا وليس ايضا اذا كان للحركة غاية وللفعل غاية وجب ان يكون
لكل غاية غاية وان لا يقف المسئلة عن لم فان الغاية في الحقيقة يكون مقصودا لذاتها وسائر الاشياء مقصودة
وما قصد لاجل شيء اخر فحري ان يسئل عنه بلم المقتضي للجواب بالغاية واما ما قصد لذاته فانه لا يليق ان يسئل
عن انه لم قصد لهذا الا بقي لم طلب الصحة ولم طلب الخبز قيل ولم مرض عن امرض فلم نفرق عن السؤ ولو كانت الحكمة
والاحالة تقتضي الغاية لانها موجودة او كلها غاية لكان يجب ان يكون لكل غاية غاية لكنها تقتضي ذلك من حيث
هناك زوال وتجدد صادر عن سبب طبيعي او ارادي وليس يجب ان يجب من ان الحرارة تفعل الاحراق حتى يجب ان
تفعل التحرق وتفني المحترق وتحيله الى هشاكلها او مشاكلة الجوهر الذي انبهاط انما يكون الا تفاق والغاية العرضية
في مثل ان يحرق ثوب فقير وذلك ليس لها غاية ذاتية فانها ليست تحرقه لاجل انه ثوب فقير ولا في النار هذه القوة
لاجل هذا الانسان بل لكي تحيلها بما يليق الى جوهرها ولكن تحيلها ما يكون محال فيعدد ما يكون محال وقد اتفق الان ان
ما سبها هذا الثوب فالفعل الصادر في الطبيعة غاية وان لم يكن مقتضيها هذا المفعول الا بالعرض وجوز ان يكون الفعل الغاية
بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات بل الغاية بالذات متقدمة على الغاية بالعرض فبين من هذا كله ان المادة لاجل

ولها شوق لتحصيل فيها الصورة وليست الصورة لاجل المادة وان كان لا بد من المادة حتى يوجد فيها الصورة ومن اجل منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يبق لك شك في ان الامور الطبيعية لغاية وستتم من ذلك شيئا في فصل كلامنا في الطبيعيات ومع هذا فلا يمتنع ان يكون في الامور الطبيعية امور موضوعة بعضها يحتاج اليها للغاية وبعضها يلزم الغاية

الفصل الخامس عشر في كيفية دخول العلل في المباحث وطلب الكم والجواب عنه واذ قد بان لنا هذه الاسباب واحوالها فقول انه يجب ان يكون الطبيعي معينا بالاحاطة بكليتها وخصوصا بالصورة حتى يتم احاطته بالمبدأ واما الامور التعليمية فلا يدخل فيها مبدأ الحركة لانها لا حركة لها وكذلك لا يدخل فيها غاية حركة ولا مادة بما هي مادة فيها فالعلل الصورية فقط واعلم ان السؤال عن الامور المادية بما هي مادية يقتضي علة من العلل فان تضمن الفاعل كقولهم لم قاتل فلان فلانا فيجب ان يكون جوابه الغاية كقولهم لكي ينتقم منه ويجب ان يكون جواب السائل في الفاعل المفيد للفاعل وهو الداعي الى الفعل مثل ان يقال كان فلانا اساء عليه ولامه غضب فحقد وهذا هو الفاعل الصوري الاخير الذي يتبعث عنه الفعل الاخير واما انه هل يجب بالصورة او هل يجب بالمادة ففيه نظر اما الصورة فانها صورة الفعل وهو الفعال ولعل السؤال الاعن علة وجودها عن الفاعل فلا يصلح ان يجاب بها فانها ليست علة لوجودها عن الفاعل الا ان يكون تلك الصورة هي غاية الغايات كالحجر مثلا فيكون لذاتها لا لسبب ما هي محركة للفاعل الى ان يكون فاعلا على النحو الذي ذكرناه فيما اليه تنتهي اسباب ما بين الفاعل والغاية ومع ذلك فلا يكون علة فرضية لوجودها في تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا يكون من حيث هي موجودة في المادة علة للفاعل بل من حيث هي معنى وصورة فاذا كان السؤال عن كونها موجودة لم يصلح الجواب بها من حيث هي موجودة بل من حيث هي معنى وصورة وربما كانت صورة السؤال عنها ذلك معنى داخل فيها او عارض لها ذاهب منه فيها فيكون يصلح ان يكون ذلك المعنى كما يقال لم عدل فلان فيقال لان العدل حسن فيكون الحسن معنى في العدل وجاريا مجرى الصورة ولا يكون الصورة عينها جوابا بل صورة غيرها فان الحسن هو جنس حد او عارض لها فان الحسن مضاف اعم من العدل اما عارض لازم واما نوع حد له مقوم واذا صلح الصورة ان يجاب بها فيهما فقد دخلت من حيث هي كذلك في جملة الداعي المحرك للاخيار واحكم المادة هذا الحكم بعينه فانه اذا قيل لم حرم فلان هذا الخشب سرير فقيل لانه كان عند خشب يكون مفعما الا يراد فيقال كان عند خشب يسابه لان يتخير منه سرير وكان لا يحتاج اليه فحامل الخوف على الامور الارادية يصعب ان تؤدي معلة بما فيها فان الارادة يتبعث بعد تواني امور لا يسهل احصاؤها وربما لم يشعر بكثير منها فيجهل عنها واما الامور الطبيعية فيكفي فيها من المادة الاستعداد والملاءمة للفوة الفاعلة فيكون حصول نسبة المادة فيها جوابا وحدا اذا ذكر في السؤال عن الفاعل واما اذا تضمن السؤال الغاية كما يقال لم صح فلان فيصلح ان يجاب بالمبدأ الفاعل فوق لانه تشرب البدن وبصلح ان يجاب بالمبدأ المادي مضافا الى الفاعل فيقال لان مزاج بدنه فوق في الطبيعة ولا يكفي ذكر المادة وحدها واما الصورة فعلما تمنع وتقطع السؤال لانكوها وحدها بان يقال لان مزاجه عندنا يحوج سؤال الخوض وذكر الى مادة او فاعل واما اذا كان السؤال عن المادة واستعدادها بان يقال لم يكون الانسان فانيا للموت فقد يجوز ان يجاب بالعلة الغائية فيقال جعل كذلك ليتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن وقد يجوز ان يجاب بالعلة المادية فيقال لانه تركب من الاضداد ولا يجوز ان يجاب بالفاعل في الاستعداد الذي ليس بالصورة لان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد كما انه ان لم يعط لم تكن مستعدة اللهم الا ان يعني بالاستعداد المفهوم الثاني فحينئذ يصلح

الفاعل كما قيل للمرأة اذا سئل عنها لم يقبل شيء فيقال ان الشاذ صفة او انا الاستعمال اصل فلا ازم المادة وقد
يجوز ان يجاب بالفرق او كانت هي الجبهة للاستعداد فيقال في المرأة مثلا لانها ماشية ابتر وبالجملة السؤال لا
يتوجه الى المادة الا بعد حدوث شيء فيسئل عن علة وجودها لتتوجه في المادة واما اذا تحقق السؤال الفرق ان
وجودها لا يتوقف على انجاب بنا على ان الجبهة الى الفاعل والغاية يجاب بها والفاعل انجاب
فان الاستعداد يوقف ما يقال على سبيل المجاز وقد ذكرنا الامر التحقيقي فان الجواب التحقيقي ان نذكر جميع العلل التي
يستند اليها ذكرت وصفت الغاية الحقيقية وقف السؤال **المقالة الثانية من الفن الاول**
في الحركة وما يجري مجراها وهي ثلث عشر فصلا **الاول** في الحركة **الثاني** في قسمة الحركة الى المتكون
الثالث في بيان المقولات التي يقع الحركة بعد ها الاعتبار **الرابع** في تحقيق تقابل الحركة والسكون
الخامس في ابطال القول في المكان وابراد حجج سطلميوس وشبهته **السادس** في ذكر مذاهب الناس
في المكان وابراد حججهم **السابع** في بعض ما هو من طوارئ المكان هيئة او شكل او وضع او سطح كان او بعد
الثامن في مناقضة القائلين بالخلاء **التاسع** في تحقيق القول في المكان وابطال حجج سطلميوس
فيه **العاشر** في اسناد القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه **الحادي عشر**
في تحقيق ماهية الزمان واسمائه **الثاني عشر** في بيان ان الآن **الثالث عشر** في علة استتار
المقولة في الزمان واتمام القول في مباحث فانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان وفي الدهر والسرمد
وغيرها وهو اوان وقبل وبعد والقديم **الفصل الاول** في الحركة لقد فرغنا الكلام في المبادي العامة
للامور الطبيعية فحري بنا ان نشتغل الى الكلام في العوارض العامة لها والاقسام من الحركة والسكون والسكون
سنتين من حاله عند الحركة فحري بنا ان نقدم الكلام في الحركة ونقول ان الموجودات بعضها بالفعل من كل وجه
وبعضها من وجه بالفعل ومن وجه بالقوة ويستحيل ان يكون شيء من الاشياء بالقوة من كل وجه لان له بالفعل
ولنسلم هذا ولنوضع وضعا مع فرط بديهة اول الوجود عليه ثم من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل ما يمكن
لها وانما المنع الخروج اليه بالفعل فالاقوى عليه اخرج الى الفعل عن القوة فقد يكون وضعه وقد يكون لاوضعه ومن
من الامرين جميعا وهو بما هو امر ما هو من جنس المقولات فانه لا مقولة الا وفيها خروج عن قوة ما الى ضدها او انا
في الجوهر فكون وفساد لا انتقال الفعل ممكن فيه بالقوة وفي الكم فكبر وصغر وفي الكيف فكمون الشيء
الى الفعل عن القوة وفي الاضافة فكزوج لا انتقال الفعل عن القوة وفي الاين فكالحركة في الوضع فالفعل بالقوة
في فكتزوج الفعل الفعل عن القوة وفي الوضع فكزوج المستلقي القائم عن القوة وكذلك في الجدة وكذلك في
الفعل والانفعال لكن المستمر عليه عند الفقهاء في استعمال لفظة الحركة اين نا يترك فيه جميع اصنافه الا
عن القوة الى الفعل بل ما لا خروج له الا دفعة بل ما لا وجود له الا دفعة كالاين في مقولات معدوده مثلا لا يكون
ذا الكيف بالقوة يجوز ان يوجد الى الفعل ليس البتة الا ان ينتفي الضد الذي كان له بالقوة وكذلك سنتين من حياة
الى المقولات يجوز ان يقع صيرورة الخروج من القوة الى الفعل فيها الا يجوز ان يقع فيه الا دفعة والآن ليس
مستقرا في محل بل الى ان يوجد الحركة [illegible] والصحيح [illegible]
فالحاصل [illegible]

في حد ما البهمة اعلما ان قولنا ان الحركة خروج عن القوة الى الفعل في الزمان او على الاتصال او لا دفعة لكن جميع
الوسوسة شيء من سبابا وهو اخفيا فاضطر بعيد ناهذه الصناعة الى ان ذلك هيهنا انما نظر الى حال المتحرك عند ما يكون
متحركا في نفسه نظر في النحو من الوجود الذي يخص الحركة في نفسها فوجد الحركة في نفسها كالا اول فعلا اول كونا بالفعل
وبالكمال اول فعل وكمال اول هو الحركة فالحركة اشارك سائر الكمالات من هذه الجهة وتباين سائر الكمالات من جهة
ان سائر الكمالات اذا حصلت صار الشيء بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما شيء تعلق بذلك الفعل شيء بالقوة
الا سواء اذا صار بالفعل اسود لم يبق بالقوة اسود من جملة الاسود الذي له والمربع اذا صار بالفعل مربعا لم يبق بالقوة
مربعا من جملة المربع الذي له والمتحرك اذا صار متحركا بالفعل فيظن انه يكون بعد بالقوة متحركا من جملة الحركة المتصلة
التي هو بها متحرك وهذا ايضا يجعد بالقوة شيئا الى غير غاية متحرك فان قال المتحرك ما لم يكن بالقوة شيئا ما يتحرك اليه
وانما يتحرك بعد اليه فانه لا تكون حاله وقياسه عند الحركة الى ذلك الشيء الذي هو له بالقوة كما كان قبل الحركة
فانه في حال السكون قبل الحركة يكون هو ذلك الشيء بالقوة المطلقة بل يكون ذا قوتين احديهما على الامر والاخرى
على التوجه اليه ويكون له في ذلك الوقت كما لان ولجملتهما قوتان ثم يحصل له كمال احدى القوتين ويكون قد بقي
بعد بالقوة في ذلك الشيء الذي هو المقصود بالقوتين تلك كلتيهما وان كان احدهما بالفعل الذي هو احد
الكمالين واولهما فهو بعد ما لم يتبرأ تماما هو بالقوة في الامر بن جميعا احدهما المتوجه اليه الحركة والاخر في الحركة فان
الحركة في ظاهر الامر لا تحصل لشيء لا يبقى فوقها اليه فيكون الحركة هي الكمال الاول لما بالقوة لا من كل جهة فانه
يمكن ان تكون لما بالقوة كمال اخر كالمال الثانية او فرسية لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة وكيف يتعلق
وهو لا ينافي القوة ما دامت موجودة والكمال اذا حصل فالحركة كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد
حددت بحد مختلفة مشبهة وذلك لاشتباه الامر في طبيعتها اذ كانت طبيعة لا يوجد لها تمام بالفعل
ووجودها فيما يرى ان يكون جعلها بشيء فقد بطل وبشيء مستانف الوجود فبعضهم حدها بالغيرية اذ كانت ربما يعتقد
الحال المفادة تغيرا ما كان ولم يعلم انه ليس يجب ان يكون ما يوجب افادة الغيرية هو في نفسه غيرية فانه ليس كل
يفيد شيئا يكون هو اياه ولو كان الغيرية حركة لكان كل غير متحركا ولكن ليس كذلك بل وقال قوم انها طبيعة غير
محدودة والاحرى ان يكون هذا الصنف ان كان صنفا لها صفة الغيرة خاصة فغير الحركة ما هو كذلك كالالهاز والوثبة
وقيل انها خروج عن المساواة ان كان الشيء على صفة واحدة مساواة فالاشر بالقياس الى كل وقت يعرض الحركة
لا منتهى وبنسبة احوالها احوالها الى الشيء في اوقات مختلفة فان المتحرك في كل آن له ان اخر وليس يحصل له في كل
آن كيف اخر هذه وسواء ما دعى اليها اضطرار وضيق المجال والاحاجة بنا الى التطويل في ابطالها وهذا فاضحها
الذهن السليم بكنهه تحز بتشهيها فاما واما قيل في حد الحركة انها زوال من حال الى حال او سلوك من قوة الى
فعل فذلك غلط لان نسبة الزوال والسلوك الى الحركة ليس كنسبة الجنس او ما يشبه الجنس بل كنسبة الالفاظ
المترادفة وانما ادعانا ان اللفظتان ولفظة الحركة وضعت اولا لاستبدال المكان ثم نقلت الى الاحوال وسنبين
بحيث نعلم في هذا الموضع ان الحركة اذا حصل من امرها ما يجب ان يفهم كان مفهومها اسنا المعينين احدهما لا يجوز
ان يحصل الا لشيء ما في الاعيان والاخر يجوز ان يحصل الاعيان فان الحركة ان عنيها الامر المتصل المعقول للشيء
بين المبدا والمنتهى بذلك لا يحصل الا للمتحرك وهو بين المبدا والمنتهى بما نظن انه قد حصل لجزء من الجسم او

المتحرك عند المتوسط وهناك يكون هذا الفصل المفعول اذ يطرأ من حيث الجوهر فانه يكون الوجود
لهذا الامر بالحقيقة لا الازدان قائمة في الاعيان وانما يرتسم صورة قائمة في الذهن بسبب تنبه الذهن الى ما بين
مكان تركه ومكان ادركه او يرتسم في الخيال لان طبيعة المتحرك ولم يحصل في مكان ومتى لم يحس الاجسام تكون
قد انطبعت فيه تلك بها من حيث الحس ضرورة اخرى يحصل له اخر في مكان اخر ومتى لم يحس الاجسام تكون
على انها صورة واحدة يدركه ولا يكون لها في الوجود حصول فيدركها في الذهن او الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في
معا وهذه الحالة التي بينهما لها وجود قار وهو الذي يعني بالفعل الذي بالحصول الذي ما يجوز ان يكون الامر
عليه ان يكون الحركة التي توجد في المتحرك في حالة التوسط حين يكون ليس في الطرف الاول ولا في المسافة ولم يحصل
الغاية بل هو في حد متوسط بحيث ليس يوجد لها في آن من الآنات التي يقع في هذه الزمان الذي العهد ما يكون ذلك
الحد بل يكون حصولها في اي قسم شئت قاطعا المسافة مارا على الذي بعد الذي الطرف وهذا من شأن الحركة الموجودة في المتحرك
وهو توسط بين المبدأ المفروض والنهاية بحيث اي حد يفرض منه لا بد وجود قبله ولا بد منه لا محالة الى الطرفين
فهذا التوسط موصوف الحركة وهو صفة واحدة تلزم المتحرك ولا يتغير البتة ما دام متحركا من غير تغير حد التوسط
بالفرض ليس المتحرك متوسطا الا في حد دون حد بل هو متوسط لانه الصفة المذكورة وهو انه بحيث اي حد فرض
لا يكون قبله بعد فيه وكونه بهذه الصفة امر واحد لازم دايما في اي حد كان ليس هو صفة بذلك في حد دون حد
وهذا بالحقيقة هو الكمال الاول واما اذا قطع فذلك الحد هو الكمال الثاني وهذه الصورة توجد في المتحرك وهو في
آن لانه يصح ان يقال له في كل آن يفرض انه في حد سط لم يكن قبله فيه ولا يكون بعد فيه والذي يفارق من ان
كل حركة ففي زمان فاما ان يعني بالحركة الحالة التي للشيء بين مبدأ ومنتهى يصل اليه فتقف عنده او لا تقف عند
تلك الحالة الممتدة هي في زمان وهذه الحالة لوجودها على ما بينا وجوها لا مرتبي في الماضي وتباينها بوجه اخر
لان الامر الموجود في الماضي قد كان لها وجي في آن من الماضي كان حاضرا ولا كذلك هذا فيكون هذه الحركة
يعني بها القطع واما ان يعني بالحركة الكمال الاول الذي ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يلزمه بعضا
الزمان بل على انه لا يخرج من حصوله تبع ذلك القطع مطابق الزمان فلا يخرج من حدوده زمانا ولا يكون ثابتا في كل آن
بواسطة من ذلك الزمان مستمرا فيه فيكون ثابتا في هذا الزمان فان قال قائل ان الكون في المكان ولم يكن عند ولا
بعد منه وكذلك الاضافة البتة الامر الذي يجعلونه آنا هو امر كلي معقول وليس بموجود بالفعل بل انما الموجود بالفعل
الكون في هذا المكان لم يكن قبله ولا بعد فيه تركذلك الاضافة الى هذا الكون والامر الكلي انما يثبت اشخاصا
ولا يكون شيئا واحدا موجودا بعينه كما انفق على ان الاضافة معقولة اما الكون في المكان من حيث يقال على
متمكنات كثيرين فلا شك ان الحال فيه على ما قد وصفنا واما من حيث يقال على متمكن واحد لكن لا معا فلا
فيه مشكلة انه لا يمتنع ان يكون معنى جنسي يقال على موضوع واحد في وقتين ويكون لم يثبت في احد الوقتين مثلا
الجسم الاسود اذا ابيض فان الجسم اذا كان اسود فقد كان فيه سواد وكان السواد لونا وكان اللون كالجزء من
السواد مثلا وتخصص ما قد فيه منه ما كان سوادا فلما ابيض فلا يمكننا ان نقول ان ذات الشيء الذي كان عرض له هذا
التخصيص ما بينه وبين ان يخصص اخر مثل الخشبة موجودة في بيت على تخصيص لها جزء وحائط ثم صار في بعينها جزء
سقف لها اضافة اخرى وتخصيص اخر لها جزء سقف فان ذلك ليس كذلك بل مثل ان يعم الحائط

الحي الذي فيه ثم تحيف في البيت حائط وهي خشبة اخرى مثل تلك الخشبة وذلك لان السواد لا يطابقه لا يبقى
خشبة من طبيعة الجنس التي كانت مقارنة له بعينها والا فليس بفصل منوع بل هو عارض لا ينبغي وذلك هل في موضع
اخرى فاذا كان الامر على هذا فلينظر هل حكم اللون في المكان الموجب في المكان نازة مفارقا للتخصيص الذي في هذا
المكان ونازة مفارقا للتخصيص اخر حكمه حكم اللون او ليس كذلك بل حكمه حكم حركة نازة ففعل في هذا ونازة في هذا
او طوبة نازة تفعل في هذا ونازة تفعل عن هذا ونازة عن ذلك وهي واحدة بعينها او نرض من الاعراض فينبغي
واحدا بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص فنقول اولا ان هذا التخصيص هذا او ذلك في امر المكان ليس امرا موجودا
بالفعل بنفسه كما بينا لك فيما تقدم الفصل الاول ولما بالفعل بل هو عرض ان يتجزى لا شيا يقسم المسافة بعينها اما
الفعل مسافة على احد انواع القسمة وما بين حدود تلك القسمة ايضا مسافة لا يستحيل عليها ان وجد على التجزية
فلنا انها تكون في آن بل الحركة التي على نحو القطع ويكون الزمان مطابقا لها ولا يكون المعنى الذي يعقبنا انا هو ملكن
فيها بالفعل لان ذلك لا يتكثر بالفعل الا بتكثر المسافة بالفعل واذا لم يكن متكثرا بالفعل وكانت الحركة على
الموضوع الواحد اعني المسافة حقا موجودة ولم يكن كثيرة بالعدد كانت بالضرورة واحدة بالعدد ولم يكن على النمط
الذي يكون عليه الحال في اللون ووجوده في الموضوع في حال سواده وفي حال بياضه وحال النسبة التي تخصص كلا
الى الموضوع بالفعل لان الحركة لا يوجب بالفعل انفصالا بل تستمر الاتصال استمرارا لا يجب معه تغير هذه الحال
ما لم يتغير الموضوع حتى يعده مستمرا ثابتا بالتشخص فانه انما تختلف النسبة بالفعل الى المختلف بالفعل وانما يتكثر
الواحد بالفعل بتكثر له من مثل النسبة اذا كانت النسبة متكثرة بالفعل اذا كانت المسافة واحدة والاتصال لا
لختلف فيها لم يختلف اليها نسبة فلم يختلف لسبب ذلك عدة شيء واحد ثم بعد ذلك اذا عرض للمسافة فصلها ما واختلف
ولم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة يتعلق به ولا احدهما موجب للاخر ولا موجبه كانت الا نسبة التي تعرض
به غير متكثرة بالفعل بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد الى الكثير وتكون النسبة خارجة عن ذات الشيء
وبالجملة لا يكون هذه الحال حال اللون الذي هو بالحقيقة لا بالعرض الى امر خارج يختلف بمقارنة فصل الشيء
والبياض ولا كون الحركة في مكان مظلم صيرته كثيرا بكونه كثيرا في هذا المكان وذلك المكان لانه ليس في مسافة الحركة
انفصالا ما بالفعل في مكانين معينين دون مكان حتى يجب ان يكون هناك كون في المكان مظلم جنسيا او نوعيا بتنوع
او يتشخص بسبب نسبته الى امكنة كثيرة بالفعل اعلم ان الحركة فلا تتعلق بما حوله بسبب الى المحرك والمحرك وما فيه وما
وما اليه والزمان اما تعلقها بالمحرك فامر لا شبهة فيه واما تعلقها بالحركة فلان الحركة اما ان يكون للمتحرك عن
ذاته من حيث هو جسم طبيعي او يكون صادرة عن سبب له كان الحركة له لذاته لا بسبب اصلا لكانت الحركة لا تعدم البتة
ما دام ذات الجسم الطبيعي المتحرك بما هو موجود ولكن الحركة تعدم عن كثير من الاجسام وذاته موجود ولو كانت ذات المتحرك
سببا للحركة حتى يكون متحركا وكان متحركا لكانت الحركة يجب عن ذاته لكن لا يجب عن ذاته اذ يوجد ذات الجسم الطبيعي
وهو غير متحرك فان وجد جسم طبيعي يتحرك فانما هو لصفة لذاته ليست هي طبيعة الطبيعة فانه ان كانت الحركة
ليست من خارج واما ان كانت عن خارج وبالجملة لا يجوز ان يكون ذات الشيء سببا لحركة ذاته
لا يكون شيء ما بعد محركا او متحركا الا ان يكون متحركا بجهة ومحركا بجهة غيرها ومحركا وهو ماخوذ مع شيء ومتحركا
وهو ماخوذ مع شيء اخر وبما يتبين لك ان الشيء لا يحرك ذاته ان الجسم اذا حرك لم يزل اما ان يكون متحركا

ما ان تتحرك

بان يتحرك واما ان يكون متحركا بان يتحرك فان كان المحرك يحرك الا بان يتحرك فح ان يكون المتحرك ايضا يكون
غيره فان كان يتحرك بان يتحرك ما فذكر الكلام فيه بالفعل يتحرك ومعنى يتحرك انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل
فيكون ح انما يخرج شيئا من القوة الى الفعل شيء فيه بالفعل وهو المحرك وسيأتي ان ذلك الشيء فيه بالفعل وهو
بعينه فيه بالقوة فيحتاج ان يكتسب مثلا ان كان حارا فكيف يسخن نفسه يحرر دنا واي ان كان حارا بالفعل يحرر
فكيف يكون حارا بالقوة حتى يكتسب من ذي فعل حرارة عن غيره فيكون بالفعل وبالقوة معا وبالجملة فطبيعة الجسمية
طبيعة جوهر له طول وعرض وعمق وهذه الفائدة مشتركة فيه لا بوجه ما كنة والا لاشتركت فيها بعينها فان قيل
على هذا الفائدة معنى اخر حتى يلزم الجسم حركة وحتى يكون جوهرا ذا طول وعرض وعمق فما خاصية الجوهر الذي
تحرك بسبب ذلك حتى يكون فيه مبدأ حركة زائد على الشرط الاول اذا وجد كان بجسما وان كان من خارج قلنا
فيه اظهر وقد فصلنا في اثبات ان لكل متحرك محركا قول جدلي ولحسن العبارة عنه ما قولان ان كل متحرك كما يتبين
من بعد منقسم وله اجزاء لا يمنع من توهمها ساكنة طبيعة الجسمية التي لها بان منع منع امر زائد عليها وكل
متوهم شيء لا يمنعه طبيعة هو من التوهم الممكن من حيث تلك الطبيعة فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم توهم
لا يستحيل الا شرط وجود ذلك الجزء ليس هو ذلك الكل وكلما توهم متحرك لذاته فرض ما ليس هو بغيره ساكنا او
حقيقيا اذا كان غير محال في نفسه لا يوجب في الوهم سكون كل جسم فان فرض سكون الجزء منه يوجب كون الكل
ايجاب العلة المعلول لان السكون الذي للكل هو كما تبين للمجموع سكون ان الاجزاء اذا انفصلت الجواز بفرض او
غيره فلك ان تقول لم لا يبقى من الاجسام متحركا لذاته فان قال ان من شأن المتحرك لذاته الا يسكن اذا فرض
غيره ساكنا انما يصح اذا كان فرض سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل يبنى عليه ان سكون ما يلزم منه سكون
معه جائز غير مستحيل واما اذا كان سكونه مستحيلا فيجوز ان يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته
مع انه محال كما ان كثيرا من المحالات يلزم منها محالات فيجوز ان سكون المتحرك لذاته فرض محال لكنه اذا فرض محال اي
يلزم سكونه الخ فانه انما يستحيل سكونه في الوجود واما لزوم القول بسكونه عند فرض محال لا يمكن ملاحظته عند فرض
ما يسقط عنه كونه متحركا لذاته فاعرف هذا فانه ينفعك لذلك الحق لان ذلك جدلي وذلك شرطي وهذا كما نفرض
المائة جزءا للعشرة التي العشرة ح تكون مائة شيئا وذلك ما لا يكون واني يلزم لذلك ان يكون قولنا ان
العشرة ليست الا من مائة ما كان كذلك فسيأتي ان للمتحرك لذاته ولو امكن سكون جزئه من حيث هو جسم لم يمتنع
ممكن ذلك من حيث وجود المتحرك لذاته وفي طبيعة اي وان كان يمكن ذلك له من حيث طبيعة جسمية فلا يمكن
ذلك له من حيث طبيعة خاصة بل يستحيل فرضه كما ان الانسان من حيث هو جسم لا يمتنع ان يكون حارا فوائي يمنع
من حيث هو انسان فاذا كان ذلك ممكنا فقد لزم فرض المحال من فرض المحال ونحن انما نسلم ان ما هو متحرك
لذاته فلا يسكن يسكن غيره اذا حصل سكون غيره في الوجود او توهم في توهمه التوهم اي الممكن واما فيما
اخوفنا فانا نقول انه فعلا يلزم ان يسكن المتحرك لذاته اذا فرض سكون محال في غيره فمقول في جوابه لم لا يجوز
من حيث هو جسم لا يمتنع على السكون فان امتنع السكون يكون بما عرض عليه غير الجسمية فاذا كان كذلك
فيكون علة الحركة في كل جسم ما ذكرناه غير الجسمية وهذا تسليم لكن ما الجواز ان يقول لنا قابلنا فانتظركم الى ان
استعلم بالجواز ان كان ما اخذ الاجزاء الخ وهو ان اعلم نصب اعيني في اول الامر على الكل انه اذا توهم ساكنا من حيث

هو جسم لم يتحل فقد عرض له معنى ما او بما بين له بحسبه به ما تحرك الاان والعب الحركة تحميل فرض الساكن
فان كان ذلك الاحتجاج يكفيكم فهذا الكفي وان كان الغرض في هذا الاحتجاج عنه فهذا الغرض وكان لم يذهب
الفاظ الاول ولا اراده وجه وانما هو بحسب منكم لكلامه وهو فقد لم يذهب الى امكان هذا الفرض فيه بين
فوجبهم ولا لصحبة الامكان بل قال ان كل ما نوهم غير ساكنا بوجب كونه ساكنا فليس متحركا لذاته فليس هذا
مسلما بل الامر على ما اوضحنا في التقرير الاول للشك فانه يمكن ان يكون الشيء متحركا لذاته ثم يتوهم محال او
من توهمان بعضه هو عينه متحرك لذاته ولا يلزم المحال ان نفرض حكم محال ما يلزم ذلك المحال بل يجوز ان لا يكون
لذاته بحيث اذا توهم جزء ساكنا سكن لكنه يحتج عند فان هذا محال قبل لهم وقد لوضح فرض محالا
قيل لهم وقد لزم عن صلة فهذا القول ليس مما يحضرنا له جواب اقنع به ولا يبعد ان يكون عند غيرنا لهم جوابا
واظن ان ماخذ الاحتجاج لا يلجئ الى هذا كل الجاء وذلك ان كانت هذه المقدمة مسلمة كان الساكن محالا او
غير محال تم الاحتجاج اعني بالمقدمة قولنا كلما يمتنع حركته لفرض السكون في غيره فليفرض متحركا لذاته وهذه غير قولنا
كلما يمتنع حركته لفرض سكون في غيره تحي او غيره محال حتى لو قلنا كلما يمتنع ان تتحرك لفرض محال في غيره لم يكن متحركا
لذاته فسلم ذلك فصح لنا القول والقياس لكن الشان في صحة هذه المقدمة فليتنبه غيرنا من المتعصبين لهذا
الاحتجاج في تصحيح هذه المقدمة فربما يتيسر له هذه المنة علينا وعلى هذا الاحتجاج سلك الغزو وهو ان
المنفصل ان كان يمكن ان يفرض له اجزاء فلا يمكن ان يتوهم تلك الاجزاء ساكنة او متحركة الا بالعرض لانها غير قارة
ابن ما دامت اجزاء للمتصل الا بالعرض والا ان وضع وهذا بحث مستبين بعده فاذا كان توهم السكون في الجزء بها
لا يحقق توهما الا وينفصل بالفعل لم يكن لهذا الاحتجاج ماخذ صديد ويدعي توهم متصل ثم اشكلنا ما قلنا
انت توهمت في الجزء المفروض سكونا وهو متصل فقد توهمت معنى مشتركا للسكون في الاسم واما الساكن محاله فلا
يمكن ان يتوهم في ذلك الجزء كما لا يمكن ان يتوهم لا متحيزا لذي في المعقل والخيال جميعا فليكن هذا الماخذ مما يستدل عليه
ممن يقف على تحقيقه ان يتوهم عنا في انا نطلق الحركة بما منه وبما اليه فيستنبط من حدها الامتوكمال المتصل
يستحيل كمال ثان يتميز به اليه له حالة القوة التي مثل الكمال الذي وهي الحالة التي الكمال الاول وتوجه الى الكمال
الثاني وهذا كان ما منه وما اليه ضدين وربما كانا بين الضدين لكن الواحد اقرب من ضد والاخر اقرب من ضد الا
وهما لم يكونا ضدين ولا بين ضدين ولكن كانا موجبة الحركة احدهما منسوبة الى الاضداد والاخر منسوبة اليه توجبه فاذا توجبه
معا كالاحوال التي للفلك فانه لا يقتضيا صدا حركة منسوبة احدهما لكنهما لا يجتمعان معا وربما كان ما منه وما اليه مما لا يجتمعان
للحصلون فيهما وانما حتى يكون عند الطرفين سكون وربما لم يكن للحصول فيه اذا فرض كانه حد بالفعل الا آنا كما
للفلك فانه في حركته مبدا وموجها الى غايته لكن لا وقوف له عند احدهما فهما لقائل ان يقول ان الحد في المتصل
على مذهبكم ليس موجودا بالفعل بل بالقوة وانما يصير بالفعل اذا قطع او جاوزه فاحدده كما شئت او دعوا ذاته او اتركوه
او بعرض كما سنذكره فيكون اذن ما لم يكن احد هذه الاشياء بالفعل لا يكون مبدا ولا منتهى وما لم يكن مبدا ولا
غاية معينة عنده بدئية الحركة اليه لا يكون حركة فالفلك ما لم يكن له سبب محدد يحركه لا يكون متحركا وهذا باطل
فالذي يقول في جواب ان النهاية والمبدا يكونان للحركة بصير فعل وصور قوة والقوة يكون على وجهين وجه قريب
من الفعل ووجه بعيد من الفعل مثال ذلك ان المتحرك في حاله ما يتحرك اليها بالقوة القريبة حد ذلك ان نفرض ونقف

وصل اليه

وصلا اليه فى أن نفرضه فيكون ذلك له فى نفسه بالحقيقة بالقوة وانما يصير بالفعل حد لحصول الفرض بالفعل والقطع بالفعل ومع ذلك لا يقف الا ينتهى وحد مستقبلا لا يمكن من حيث هو حد وحركة ان يحصل بالفعل حد

بالفعل حركة تفرض او ينتهى وحد بالفعل بل يجتاز ان يستوفى المسافة التى بين هذين الحدين اعنى ان يكون هناك ما يمكنك ان تفرضه مبدأ او يمكنك ان تفرضه منتهى وبالجملة حدا القطع لما تفرضه من الحركة فكل حركة من تلك الحركات تشير اليها فى وقت معين وتحصلها فانها تفرض لها ما ذلك فمسافة يفرض المبدأ والمنتهى مثلا بين اى نقطتين

تحاذيهما حد ذلك المفروض من الحركة فى ذلك الوقت الذى يعينه وقد تكون النقطة واحدة هى بعينها مبدأ ومنتهى اما مبدأ فلان الحركة عنها وانا منتهى فلان الحركة اليها ويكون ذلك لها فى زمانين فالحركة المكانية او التى تفعلها بالمبدأ والمنتهى هو انك اذا فرضت حركة ومسافة تعين مع ذلك مبدأ ومنتهى فانه يتعين فى المتحرك المكانى بالفعل بالمبدأ والمنتهى ان يكون ذلك له ما بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل ذلك على اى وجه كان منهما جاز فانا لم نشترط الوجه المعين فيه منهما وبالجملة فلها متعلق بالمبدأ والمنتهى على هذه الصفة والشرط المذكور لا من حيث هما بالفعل ثم من المشهور ان الحركة والتحرك بالذات واحدة فاذا اخذت اعتبارا بنفسها فى كانت حركة وان اخذت بالقياس الى ما فيه سميت تحركا ويجب ان تحقق هذا الموضع وتتأمله تاملا ادق من المشهور فقد ان الامر بخلاف هذه الصورة وذلك لان التحرك حال للمتحرك وكون الحركة منتهية الى المتحرك اضافة فى حال الحركة لا للتحرك فان نسبة الحركة الى المادة فى المعنى غير نسبة المادة الى الحركة وان تلازما فى الوجود وكذلك التحرك لها للحركة لا الحركة ونسبة الحركة الى المتحرك حال للحركة لا للتحرك فاذا كان كذلك كان التحرك نسبة المادة الى الحركة لا الحركة منتهية الى المادة ولم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع وكذلك لم يكن التحريك هو الحركة فى الموضوع لانا نمنع فى ان يكون كون الحركة منتهية الى المادة معنى معقولا وكذلك الى المحرك لكن هذين المعنيين لا يدل عليهما هذين الاسمين واما فعل الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس يعنى بالموضوع لها ما الامر الذى هو المقصود بالحركة فان المتحرك عندما يتحرك موضوع بالتوسط بين الامرين امر مرئوك وامر مقصود اما اين او كيف او غير ذلك اذ كانت الحركة تقع

الشئ الا دفعة فاذن يكون متوسطا بين حدين وهما مقولة اما اين او كيف او غير ذلك فيقال ان الحركة فى تلك المقولة وقد زاد هذا بيانا نعيد ان نعرف نسبة الحركة الى المقولات

الفصل الثانى فى نسبة الحركة

الى المقولات انه قد اختلف فى نسبة الحركة الى المقولات فقال بعضهم ان الحركة هى مقولة وقال بعضهم هى الكيف وبعض على الاصنام التى نحتها بالاشتراك الخفى قال بعضهم ما لفظ الحركة لفظ مشكك مثل لفظ الوجود والعرض بينا ان اسما كثيرة لا سبيل الى ضبطها ولا ما ينبغى ان يجب بل بالتشكيك لكن الاصنام الداخلة تحت لفظ الوجود والعرض وجوها اولية هى المقولات واما الاصنام الداخلة تحت لفظ الحركة فهى انواع لواحد من المقولات فالاين منه قار ومنه سيال والحركة فى المكان والكيف منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الكم اى النمو والذبول وقد اتى بعضهم فى هذا بحجج حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الجوهر اى الكون والفساد فقال ان الكم السيال نوع من انواع الكم المتصل الامكان وفى الحد المشترك منه الا انه يفارقه بانه لا وضع له ولا فصل وضع واستمر فقال والفرق السواد من جنس واحد الا ان السواد قار والنمو غير قار وبالجملة فان السيال فى كل جنس هو الحركة فقال نفس [illegible]

ان ينفعل او الى الفعلة التي هو منها صار ذو مقولة ان يفعل وهو خصوص هذا الاعتبار بالكيف الاستيال وخرج منها مقولتي يفعل وينفعل واختار هذا المذهب اعني القول الاستيال فهم من جعل الامر ان الذي بين السواد والبياض افتراقا فصليا نوعيا وهم من جعلوه امتزاجا بمعنى غير فصلي اذ كان هو تزايده بعرض سواد خط بنقطة بيضاء اكبر ولا يخرج به من نوعه قال الاولون بل الشيء بما هو سود هو شيء استيال وليس هذا امرا خارجا عن هويته بما هو سود فهو اذن بما هو السواد الثابت بفصل ممكن ان يبين بطلان الحجتين جميعا اما الاولى فبمنع ما بعد واما الثانية فبالبياض وكونه امرا غير خارج عن هويته الا بعض بما هو ابيض من غير ان يكون فصلا وهذا مذهب ابي الحسين البصري قال ان لفظ الحركة وان كانت مشككة كما قيل فان الاصح انها الواقعة تحتها للبيض على السبيل المذكور فلا السود نوع من الكيف فعلة نوع من الاين فان نوع الحركة في الكيف ليس على ان الكيف جنس لها ولا انها موضوع لها فان جميع الحركات انما هي في الجواهر من جهة ما هي في موضوع لا غير ولا انما بينها في هذا المعنى فلكن اذا بدلت جوهرية سمي ذلك التبدل ما دام في استواء حركة في الجوهر وان كان في الاين سمي حركة في الاين وما بالجملة ان كان ما عنه وما اليه كيفا فالحركة في الكيف فان كان كما فالحركة في الكم وقال الحركة على هذا الا بالتواطؤ فان الكمال الماخوذ في تمامها اخذ الجنس هو من الالفاظ المجانسة للوجود والعدم واعلم ان الكم والكيف والاين ليست داخلة تحت جنس واحد ولا نسبة الكمال الاول اليها امرا بينا خاصا اتاها حصر الجنس لم يكن لنا سبيل الى ان نجعل الحركة معنى جنسيا بل هذا الوهم بينا وان معنى انما يدل على سلبه لفظ مشكك لا عند المذاهب المانعة لها وهذا المعلم هو هذه الثلثة وليس يجتنبي المذهب الاوسط قائلا بل السكوت عما يقال في ان السود كيفية وان التموكسية وبالجملة ان لا يكون السود سوا استد بل استدا سوا بل استد الموضوع في سواده وذلك لانه لا يخ اذا فرضنا سواد استدادا ان يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد فرضت له عند الاستداد زيادة اولا يكون موجودا ان لم يكن موجودا فيخ ان يقال ان ما فقد عدم وبطل هو ذا استداد ان الموصوف بصفة موجودة يجب ان يكون امرا موجودا ثابتا الان وان كان السواد ثابت الان فليس باستيال كما زعموا من انها كيفية ستيالة بل هو ثابت على الدوام معروض عليه زيادة لا يثبت صاحبها بل يكون في كل آن صالح لخروجه يكون هذا الزيادة المفصلة هي الحركة لا السواد فاشتداد السواد وستيلا واشتداد الموضوع وستيلا بعينه هو الحركة في السواد المشتد ويظهر من هذا ان اشتداد السواد يخرجه عن نوعه الاول اذ يستحيل ان يشير الى الموجود منه وزيادة عليه مضافة اليه بل كما يبلغه من الحد وكيفية البسيطة واحدة لكن التام يجمع الحد والمشابهة لحد واحد سوادا او جميع المشابهة للبياض اي المقاربة له بياضا والسواد المطلق هو واحد هو طرف خفي سواد البياض كذلك وما سوى ذلك كالمشرح والممزج ليس احد الطرفين ولا يشاركهما في حقيقة بل في الاسم انما يكون الانواع المختلفة في الوسط لكنه يعرض لما يقرب من احد الطرفين ان يشبه البسيط فلحس ما لم يعتبر بينهما وظنهما نوعا واحدا وليس كذلك وتحقيق هذا في العلوم الكلية واما المذهب الاخير فهو اخص من الذي لا يلزمه الا امر مشترك يلزم المذهبين ومبنا على ان الواضعين لحد المقولات هذا الحد يلزم بهما احد امرين اما ان يجوز ان يكون الحركة جنسا من الاجناس العالية واما ان يزيد في حد المقولات وزيادة ضروريه اذ كانت اصنا الحركة لا تدخل تحت جنس منها ولا في مقولة ينفعل وهي معا كلية مقولة على كثيرين دون الاجناس فان

تسعة واثنى عشر المقولات فواجب ان يتحروا ويجعلوا مقولة ان ينفعل هي الحركة وان لا يطلبوا في مقولة ان ينفعل
من صريح النواطؤ او الاسم بعينه فيه ولا يحفظوه فاظهر فقد فعلوا في مقولة الجدة من المسامحة عاجلا على الاكثر من
ذلك في الحركة على انه لا يبعد ان يكون لفظ الكمال والفعل وان كان وضعهما على الجوهر والنسبة الباقية فوضعهما
بالتشكيك الصريح وذلك كان التشكيك هو ان يكون اللفظ واحد المفهوم لكن الاولى في الشيء وذلك المفهوم
يختلف بالتقدم والتاخر فيه كالوجود فانه للجوهر اولا وللاعراض ثانيا واما مفهوم الحركة وهو الكمال الاول
لما بالقوة من حيث هو بالقوة فليس محالا البتة فليس يعرض ما للشيء باسم الحركة من بعض فليس كون النفلة لهذه الصفة على
الكون الاستحالة لهذه الصفة بل يجوز ان يكون وجود النفلة سببا لوجود الاستحالة فيكون النقدم والتاخر في
المفهوم من لفظة الوجود لا في المفهوم من لفظ الحركة كما ان الاثنينية قبل الثلثية في مفهوم الوجود وليس مثله نحو
في مفهوم العدد بل وان العدد منهما معا ليس العدد به لثلاثة من جهة العدد به للثنائية كما ان الوجود للثلاثة
تبعا للوجود في الثنائية ومفهوم الوجود غير المفهوم من العدد وانت قد عرفت هذا اللغز في مواضع لنوى فلا
يبعد ان يكون الكمال وان كان مشككا بالقياس الى اشياء الذي هو متواطئ بالقياس الى هذه كما انه لا يبعد ان
يكون مشككا بالقياس الى شيء ومتواطئا بالقياس الى فاعلين بعضها ونرجع الى ما كنا فيه ونقول للطائفة
جميعا فاولكم في مقولة ان ينفعل هي نفس الحركة ام نسبة الحركة الى الموضوع كما يقولون فان كانت نفس الحركة
فهي نفس الحركة للطائفة ام نفس حركة ما فان كانت نفس الحركة للطائفة فالحركة احد الاجناس وان كانت نفس حركة
ما مثلا كنفس النفلة او نفس الاستحالة فيجب ان يزاد في عدد الاجناس فان كانت النفلة جنسا فالاستحالة
ايضا جنس الحركة في الكم جنس وان كل واحد من هذه تستحق ما تستحقه الاخرى وان كانت النفلة ليست جنسا
بل اسما مشككا فتوجد بحسب معنى وان كان الحق من جميع وان لم يكن مقولة ان ينفعل هي نفس الحركة مطلقا
بل كانت نسبة الحركة الى المادة فلا يخ اما ان يكون للحركة المطلقة او لحركة ما فان كانت للحركة المطلقة فلا يخ
اما ان يكون الحركة مطلقة مقولة على اصنافها بالتواطؤ او بالتشكيك فان كانت مقولة بالتواطؤ فالحركة
بما عتبار ذاتها جنس فتصان الاجناس اكثر من عشرة وكان يكون بذاتها جنسا اولى من ان يكون بنسبتها الى الموضوع
جنسا وان لم يكن اولى فليس دونه في الاستحقاق وان كانت مقولة بالتشكيك وكذلك مقولة ان ينفعل الخ
هي بنسبة هذا المشكك اسمه الى موضوعه مقولة بالتشكيك فليس بجنس وان كانت المقولة هي النسبة بصنف الحركة
الى الموضوع فيستحق مثل سائر الاصناف ومع ذلك فيكون صنفا جنسا وبالقياس الى موضوعه جنسا الخ وبتبدل
الاجناس تزايد اكثرة او كذلك يلزم ان يطالبوا بالسبب الذي حملوا له نفس الكيفية جنسا ولم يجعلوا نسبتها الى
الموضوع جنسا فهناك اخذوا النسبة الحركة المطلقة او حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة نفسها جنسا
وان كان ماخوذهم طبايع الامور وذاتها المجردة فالمهيات لا مع عوارضها من نسبة وغيرها فيجب ان يجعلوا
مقولة ان ينفعل هي بنفسها لا لانفعال لانها هو نسبتها الى شيء فهذا الكلام انما يتحقق كلا بعد ان نعرف
ما قلناه قديما من حال الفعل والانفعال والتحريك والتحرك فالاولى بهم ان يجعلوا مقولة ان ينفعل والحركة
من بدء واحدة واما نحن فلا نشدد كل التشدد في حفظ الاقانين المشهورة من ان الاجناس عشرة وان كل واحد منها
حقيقي للنسبة ولا شيء خارج منها ويمكنك ان تبين هذا الباب بعينه فتجعل الحركة اسما مشككا على الاطلاق

فاذا انفحص المذاهب التي اتينا فاما ولم يفضلها بقي الحق واحدا وهو المذهب الذي قلناه فقد تبين وجه نسبة الحركة
الى المقولات واوضحنا معنى قولنا ان الحركة في المقولة ما هو فليتبين الان ان الحركة في كم مقولة نقع

الفصل الثالث في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها اما الوضع فلا وان كان ربما اشتمل على

تكرار بعض ما قيل فنقول ان قولنا ان مقولة كذا فيها حركة قد يمكن ان يفهم منه اربعة معان احدها ان المقولة
موضوع حقيقي لها فيتبين بذلك والثاني ان للمقولة وان لم تكن الموضوع الجوهري لها فتبوسطها تحصل الحركة
اذ هي موجودة فيها اولا كما ان الملاسة انما هي للجوهر بتوسط السطح والثالث ان المقولة جنس لها وهي نوع لها
والرابع ان الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة الى نوع اخر ومن صنف الى صنف والمعنى الذي يذهب اليه هو هذا
الاخير فنقول اما الجوهر فان قولنا فيه حركة هو قول مجازي فان هذه المقولة لا يعرض فيها الحركة وذلك
لان الطبيعة الجوهرية اذا افادت نفسا فعلا واحدا شخصيا فقد لا يوجد بين قوتها المنفعلة وفعلها
المحرك كمال متوسط وذلك لان الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والنقص وذلك لانها اذا قبلت الاشتداد
والنقص لم تخل اما ان يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والنقص يبقى بعينه او لا يبقى فان كان يبقى فما
تغيرت الصورة الجوهرية البتة بل انما غيرت مقادير الصورة فقط فيكون الذي كان ناقصا فاشتد قد عدم
والجوهر لم يعد فيكون هذا استحالة او غيرها لا كونا وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فكذلك الاشتداد
فقد جاء جوهر اخر وكذلك في كل آن فعرض الاشتداد انما هو حدوث جوهر اخر ويكون الاول قد بطل ويكون
بين جوهر وجوهر امكان انواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات وقد علم ان الامر بخلاف هذا في
الصورة الجوهرية اذ من شأنها ان تبطل بحدوث وضعه وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة هي الحركة
ونقول ايضا ان موضوع الصورة الجوهرية لا يقوم بالفعل الا بقبول الصورة كما علمت وهي في نفسها لا
يوجد منها الا القوة والذات الغير المحصلة بالفعل فيستحيل ان يتحرك من قوة الى بقوة فان كان الحركة تكون
موجودة فلها متحرك موجود وذلك المتحرك يكون له نحو هو بها بالفعل وعن جوهر ما بالفعل فان كان هو
الجوهر الذي كان قبل ان يصير متحركا فحاصل موجود الى وقت حصول الجوهر الثاني لم يفسد لم يتغير في جوهر بل في احواله وان كان جوهرا غير الجوهر الذي عنه والذي اليه يكون قد فسد الجوهر الاول والجوهر الوسط فليس
اذن جوهر ان بالفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي فرضت الحركة منه فانه اما ان يكون في تلك المدة
كلها على طبيعة الجوهر المتغير اليه ولا يكون التغير الى الثاني وضعه اما ان يكون في بعض تلك المدة فعلا للنوع
الاول وفي بعضها الاخر واقعا في النوع الاخير بلا توسط فيلزم فيه ما قيل من الاسفار من نوع الى نوع دفعة
فتكون تلك المدة مطابقة لحركة كان غير متحركة كان نوعية الجوهر اذ كانت الاسفار ان في الجوهر نفسه لا في مدة
وقد يمكن ان يقال ان هذا القول يلزم ايضا على حركة الاستحالة وذلك لان الحمرة في مثلا التي
في قوامها الى ان صحت صفة بالفعل استحالة اذ وجدت بالفعل حصلت نوعا بالفعل فوجب ان يكون الجوهر الذي
يلبس الحمرة من حيث هو ملبس لها بالقوة ليس بالقوة من كل وجه كذلك في الاعراض التي نوعهم من بعض
عنها في قوام الموضوع بالفعل وقد يتبين ان الجوهر لا حركة فيه لان طبيعة لا صفة لها واذا لم يكن لطبيعة
صفة يستحيل ان ينفعل عن طبيعة اخرى على سبيل النقص والاشتداد حتى يكون الحالة التي عرضت فعلا

الحركة حالة متوسطة بين متزيدين لا يجتمعان وبينهما غاية البعد وهما الضدان ويجب بنا نتكلم عن هذه القضية فنقول
انه لا بد من احد المادة او الموضوع في حد الضداد فان عنى بالموضوع الموضوع الحقيقي الذي هو بالفعل يوجد الفاعل
للاعراض التي لذلك النوع فلا يكون الصوف الجوهر متضادة لانها في هيولى لا في موضوع وان عنى بذلك الموضوع
اي محل كان فيشبه ان يكون الصوف النارية متضادة للصوف المائية لا كيفيتها فقط فذلك لاشك فيه بل الصوف
التي عنها متضادة الكيفيتان لها وذلك لان الصوفين مشتركتان في محل ومتعاقبتان عليه وبينهما غاية الخلاف
ولهذا من الشان ما استعمل من سبب ان الفلك لا يكون بارئة لاضداد الصوف بل كائنة وضعان كل متكون فالصوفة ضد
والبه يكون انفعاله فيجعل النار والهواء والماء والارض متضادة الصور فلم انكوان يكون للصوفة الجوهرية ضد البتة
فيشبه ان يكون الضد الذي نبحث عنه ههنا هو الذي بينه وبين شيء اخر غاية الخلاف واذا كان لشيء ما ضد معه خلاف
دونه وهو الواسطة بحيث يحتمل استمرارية كالاستمرار في البعد بين شيئين وليس بين الصوف الجوهرية التي فيها
الاستحالة الا واسطة واحدة الصفة كما ليس بين النار والهواء واسطة او شيئان يكون بهما ذو الغايات الخلاف
في حد الضد هو هذا فبين شيئين بينهما غاية الخلاف وهذا على ما قلنا يصح ان يكون بلا واسطة فيصح ان يوجد
هذا الضد وضعيفه الاخر من غير ان يتخلل بينهما غاية الخلاف وان كان قد يصح ايضا ان يكون شيء الواسطة كان هنا
متوسط فيكون الانفعال مستمرا بين الطرفين على الاتصال ثم كما نرى ان المحل يقبل الصورة النارية يعقب ما ثبته
من غير ان يقبل اولا صورة الهواء المتوسط لا على استمرار متصل بل بحيث يمكن الاحالة على الصورة الهوائية فلا
يكون الصوفة المائية متضادة للنارية ولا الصوفة الهوائية متضادة للصوفة المائية او يستمر الانفعال من احدهما
الى الاخرى الامر النارية الى الهوائية اذ ليس بينهما غاية الخلاف فان كان الضد هذا الضد كان الفيلسوف عنه بريء
الى البيان الاول الذي حاولناه نحن وهو ان الطبيعة الجوهرية لا تصلح بسبب ادراك الاشد والاضعف قبولا يكون
كاشتداده واضعفه طرفان نحصلهما في هذا النظر باسم الضدية وسنبين ذلك ايضا في الفلسفة الاولى ان الصور الجوهرية
لا يقبل الاشتداد والضعف ببيان اشرح لكنه المدعو ان الذي يتكون حيوانا بسيطا والبرد يتكون نباتا بسيطا
فوهم من ذلك ان هناك حركة والذي يجب ان يعلم هو ان الذي ان يتكون حيوانا يعرض له تكونان تتوسى فصل منهما
استحالة ان الكيف والكم يكون الذي لا يزال يستحيل ايسر ايسر وهو بعد متى الى ان يخلع عنه صورة الموتية ويصير على غير
وكذلك حالها الى ان تستحيل مضغة ثم عظاما وعصبا وعروقا واعضاء اخر لا مذكرها وكذلك الى ان يقبل صورة
الحيوان ثم كذلك يستحيل ويتغير الى ان تشتد فينفصل لكن ظاهر الحال يوهم ان هذا سلوك واحد من صورة جوهرية
الى صورة جوهرية اخرى ويظن لذلك ان في الجوهر حركة وليس كذلك بل هناك حركات وسكونات كثيرة وانما تكون الحركة
في الكيف فذلك حق لكن في الناس من يرام ان الحركة في انواع الكيف كلها الا في الصنف المنسوب الى الحواس فقال اما الوضع
والملكة فهو متعلق بالمقدار وليس موضوعه الجسم الطبيعي واما القوة واللاقوة والفعل بالقوة واللين وما اشبه ذلك
فانها تتبع اعراضا تعرض للموضوع ويصير الموضوع مع بعض تلك الاعراض موضوعا لها فلا يكون ذلك الموضوع للقوة
هو بعينه الموضوع لعدم القوة وكذلك الحال في الصلابة واللين واما الاستكمال وما يشبهها فانها انما يوجد
في المادة التي يقبلها دفعة لا تقبل الاشتداد والضعف ولا ادري ما يقولون في الاخضاء والاسفاء وغير
ذلك وعندي ان الامر ليس على ما يقولون فان موضوع الحار والملكة كان نفسا او بدنا او هما معا محال ان تعرض

فانه يوجد فيه كل ما بالقوة من جهة ما هو بالقوة لجوهر ما والذين قالوا ان الموضوع ليس واحدا للصدائد والليس
او القوة والضعف فينقض عليهم في النمو والذبول وكان يجب على قولهم ان لا يكونا حركتين بل انما تعني بالموضوع
الاشياء طبيعة النوع الحامل للاعراض فما دامت الطبيعة باقية ولم يتغير النوع ولم تفسد الصورة الجوهرية
فان الموضوع ثابت من غير ان يبالي ان تعارض له او زيادة تنضاف اليه بصير موضوعا لما يلحقه من الحركة
او الاستحالة ثم الاشكال السبعة لا يكون حركة احداها كسائر الكيفيات في وقوع الاستحالة فيها لانها تكون وتعدم
ففيه ايضا حركة وذلك على وجهين احدهما بزيادة مضافة فيهما الموضوع او بفضل نافع بالتحلل فيه فعلى الموضوع
وصورته في الامرين باقية وهذا ما يسمى نموا وقد يكون لا بزيادة بل زيادة عارضة بفضل صناعي بان يبدل
الموضوع نفسه عند اكبر او اصغر بتحلل او تكاثف من غير انفصال في اجزائه وهذا وان كان يلزم استحالة اجزاء
وهي من الكيفية تلك غير ان زيادته في الكم وتفصيله فيه ولان هذه الحالة سلوك من قوة الى فعل يسير اقوى كما انها تتفق
في حركة لكنه قد يشكك فيقال ان الصغير والكبير ليسا بمتضادين والحركات كلها بين المتضادات ان تقولوا اما اولا
فلسنا نحن من يشترط كل التضاد في ايجاب كون الحركات كلها بين المتضادات لا عن بل اذا كانا شيئا متقابلة لا
يجتمع معا وسلك الشيء من احدهما الى الآخر يسمى حركة فان كان لا تضاد هناك على ان الصغير والكبير
الذين يتحرك فيما بينهما التالي والدالبا الصغير والكبير الاضافي المطلق بل كما ان الطبيعة جعلت للانواع الحيوانية
والنباتية حدودا في الصغير وحدودا في الكبير لاياديها وتتحرك فيما بينهما فيكون الاعظم هناك عنيفا على الاطلاق
ولا يصير الصغير صغيرا بالقياس الى عظم اخر في ذلك النوع وكذلك الصغير يكون صغيرا بالاطلاق واذا كان كذلك لم
يبعد ان نشأ كل المتضادات بل تكون متضادة فان قال قائل ان النمو حركة في المكان لان المكان يتبدل فيه فالجواب
انه ليس اذا فلسنا ان النمو حركة في الكم فان ذلك يمنع ان يكون معه حركة في المكان فانه لا يمتنع ان يكون في موضوع
النمو بعينه كان يتبدل كم ويتبدل اين فيكون فيه حركتان معا واما مقولة الاضافة فعسى ان يكون حال الانفعال فيها
انما هو من حال الى حال وفعله فان اختلفت في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة واولا في مقولة اخرى عرضت لها
الاضافة اذ الاضافة من سلفها ان يلحق مقولات اخر ولا يتحقق بدونها فاذا كان المفعولة مما يقبل الاشد والاضعف
عرض للاضافة مثل ذلك فانه اذا كانت الشيء تقبل الاشد والاضعف كان الاحق يقبل الاشد والاضعف فيكون
موضوع الاضافة يقبلهما بل من ذلك فنقول اولا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات وثانيا بالعرض
بالعرض وثانيا واما مقولة الاين فان ونحن الحركة فيها واضح بين واما مقولة متى فيشبه ان يكون الانتقال من متى
الى متى اخر اما دفعة كالانتقال من سنة الى سنة او من شهر الى شهر او يشبه ان يكون حال متى كحال المرأة
في ان نفس متى لا يتغير عن شيء الى شيء بل يكون الانتقال الاول في كيفما كم ويكون الزمان لا محالة ذلك التغير
فيعرض بسببه متى السبيل واما ما لا تغير فيه فنتعلم انه ليس في الزمان فكيف يكون لحركته فيه واما مقولة الوضع
فقيل فيها الحركة فيها البتة لا تضاد في الوضع وانه اذا انتقل الشيء عن ميامن الى معونة فانه لا يزال بحكم القائم الى
ان يصير قاعدا دفعة وكذلك اذا انتقل من منكب الى قيام فانه لا يزال في حكم القاعد حتى يصير قائما دفعة والحق ان
يكون في الوضع حركة وانه لا كثير حاجة الى التضاد الحقيقي في طرفي الحركة بل يكفي من ذلك شبيه ما حتى حركة الفلك
حال ان الوضع لا يبعد ان يكون فيه تضاد حتى يكون المستقيم مضادا للمنحني والذي قيل من ان الانتقال من القيام

الى الصعود يكون ان عنى بالصعود الذى هو الطرف يحصل فعنه فهو صحاق فكذلك السواد الذى هو الطرف و
الابن الذى هو الطرف يحصل دفعة وان عنى ان كل قطع ينتقل عنه الى الصعود يكون ذلك الانتقال دفعة فهو كذب
لان الانتقال عن الانحناء الى الصعود يكون قليلا قليلا حتى يوافى النهاية التى هى الصعود كالحال فى الانتقال من السفل
الى العلو بهيئة واما كيفية وجود الحركة فى الوضع فهو انه لا يتبدل وضع من غير ان يفارق بكليته المكان بل بان يتبدل
نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه والى جهاته فهو متحرك فى الوضع لا محالة لان مكانه لم يتبدل بل يتبدل وضعه فى
مكانه والمكان هو الاول بعينه واذا كان التبدل فى الوضع وكان مع ذلك مستحيلا فيسير اسيرا كان ذلك السير
حركة فى الوضع اذ كانت كل حركة هى بتبدل حال هذه الصفة وما العكس ويكون بنسوبا الى الحالة التى يتبدل
الا الى شئ اخر لم يتبدل له لست اعنى بهذا ان كل متحرك فى وضع فهو ثابت فى مكانه فليس يجب من قولى ان كل ثابت
فى مكانه يستحيل وضعه بالتدوير نحو متحرك فى الوضع ان كل متحرك فى الوضع كذلك بل لا امنع ان يكون
الشئ لا يتغير وضعه الا وقد تغير مكانه كما لا امنع ان يكون شئ لا يتغير له الا وقد يتغير مكانه بل الغرض هو ان يثبت
وجود المتحرك فى الوضع بابنان متحرك ما فى الوضع وانما انه هل يمكن ان يكون الشئ يتبدل وضعه وحده ولا
يتبدل مكانه فلعلم امكانه من حركة الفلك فانا ان يكون كالفلك الاعلى الذى ليس فى مكان بمعنى نهاية الحاوى
الشامل المساوى الذى اياه عنى بالمكان وانما ان يكون فى مكان لكنه لا يفارق بكليته مكانه بل انما يتغير بعض اجزائه
الى اجزاء مكانه التى تاخمها واذا لم يكن هناك الا هذا التغير والمكان ثابت وهذا التغير تغير هذه النسبة وهذه
النسبة هى الوضع فهذا التغير هو تغير فى الوضع وليس هناك تغير هذا التغير فليس هناك غير هذه الحركة التى فى الوضع
واما تكون حركة الفلك الاعلى غير مكانية فواضح عندهم بين ثم ليس لحركة كيفية ولا كمية ولا جوهرية ولا متى ولا
الوضع فانك اذا تعقبت معقول هذه الحركة لم تجد هذه الحركة تلائمها اما خلا الوضع والاين وكما ان ينفى الوضع فان
قال قائل ان الفلك كل جزء منه متحرك فى المكان وكل ما كل جزء منه متحرك فى المكان فالكل منه متحرك فى المكان فالجواب
عن هذا ان الامر مختلف فى ذلك اما الفلك فلا جزء له ما بالفعل حتى يتحرك فى المكان ولو فرضنا له اجزاء فليست يفارق
امكنتها بل يفارق كل جزء منها جزء اس مكان الكل ان كان كل فى مكان وليس مكان الجزء جزء مكان الكل بل عنى
ان يكون جزء مكان كل جزء مكان الجزء وذلك لان جزء مكان الكل لا يحيط بما فى الجزء والمكان كما علم يحيط بل عنى
ان يكون المنسل ليست اجزائه فى مكان الا بالقوة بل قد صرح لهم بهذا فى كتبهم وبعد هذا فليس اذا كان كل جزء
مكان نفسه فقط لكل يفارق فى مكان نفسه لانه فرق بين قولنا كل جزء وبين قولنا كل الاجزاء وذلك ان كل جزء فعلى
صفة والكل لا يكون على تلك الصفة لان للكلية صفة خاصة بها بانها تحيط بكل واحد من الاجزاء الا ترى ان كل
شئ هان كل جزء هو جزء من الكل ليس بجزء وكل جزء من العشرة واحد من العشرة ليست بواحدة بل يرجع الى مسئلتنا
فنقول انه يجوز ان يكون مكان ليشمل على شئ حتى اجزاء بالفعل كالرقم عشرة للتم كل جزء منه يفارق مكانه
والكل لا يفارق مكانه بل بما لكن بسبيل الاستكمال وان سلمنا ان كل جزء منه يفارق مكانه الخاص لكن
لا يفارق مكانه الخاص فلم يقع الشك فى ان الكل غير متحرك فى المكان وان كان كل جزء منه متحركا وعندى ان كان من
شانه ما قلناه ثم نصف سبيا بعد بعينا ان الوضع من حركة ولعمرى لا ان نقول ان معنى الحركة فى المكان
ليس هو ان يكون المتحرك يفارق المكان بل ان يكون متغيرا وهو فى مكان وان لم يفارقه فيقال له صح يحيى بكير

ما يذهب به هذا الوضع فقد ظهر لك من هذه البيانات ان الحركة انما تقع في المقولات الاربع التي هي الكيف والكم والاين والوضع فقد وقفت على نسبة الحركة الى المقولات واذ قد عرفنا طبيعة الحركة نحقق ثبات ان عرض السكون

الفصل الرابع

في تحقيق مقابلة الحركة والسكون ان امر السكون فيه اشكال ايهام وذلك ان المشهور من مذهب الطبيعيين ان السكون مقابل للحركة التي هي مقابلة العدم للقنية لا مقابلة الضدين من الامور الوجودية اذ لا يصح ان يغير عن بينهما مقابلة الا احد هذين المقابلين اعني العدمية والضدية وقد جعلنا اللفظة واقعا على معنى صوري ليس بعدمي اذ قلنا انها كما ان كانت المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة لم يمكن ان يكون الحركة منهما هي العدم بل نقول ان الجسم اذا كان عادما للحركة وكان من شانه ان يتحرك فانه ساكن وبعض حدود من شانه ان يتحرك هو معنى الساكن وبعض قولنا من شانه ان يتحرك ان يكون ما به تتحقق الحركة موجودا وهو ان يكون مثلا في مكان ورسما ايضا اذ كان لحصول في مكان وحدانا فيقال انه ساكن بها معينا موجودة في الساكن احدهما عدما الحركة ومن شانه ان يتحرك والآخر ان له موجودا فان كان السكون منهما هو الاول وهذا لا ذم له كان السكون معنى عدميا وان كان السكون هو الثاني منهما فالاول لا ذم له لم يكن السكون امرا احديا فلنضع ان السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري منهما وان حده هو الدال على كونه صوريا منهما فاذ اردنا ان نقابل بين هذا الحد وحد حركة حينئذ يكون لنا ان نقتضب اسما من حد الحركة من هذا القبيل او نقتضب هذا الحد من حد الحركة على ما يوجبه القانون الامتحاني فاقتضاب حد الضد من ضده ليس اقول ان سبيل التحديد بالاضداد ان نقتضب من حد ضده فهذا شيء منعناه في علم البرهان ورخصنا فيه بوجه ما في علم الجدل بل نقول ان ذلك وان لم يكن واجبا ولم يكن طريقا لاستمرار الحد فهو ممكن اعني ان يكون حد الضد مؤديا الى حد ضده ويكون ذلك امتحانا اليه سبيلا فان كان الحدان متضادان ومتقابلان بحيث كان يكون السكون ملكة والحركة عدما ان لا متقابلان لم يكن حينئذ هذا اللفظ هو السكون لان السكون مقابل الحركة بل يكون معنى يلزم معنى السكون والسكون هو الذي يدل عليه الحد العدمي فنقول اما اولا فان هذا الرسم لا تقابل الرسم المقول للحركة الذي هو باصطلاح منه هو لفظة الحركة فان قولنا كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة اذا اردنا ان نخصصه بالحركة للكاملية قلنا هكذا او هو انه كمال اول لما هو بالقوة ذو اين من حيث هو بالقوة وهذا الحد ليس بمقابل لحد الساكن الذي حددناه بل عسى ان يلزم ما يقابل ذلك ومع هذا لما لا نسلم ان معنى كل واحد من الرسمين المفروضين للسكون يلزم الآخر وليس يلزم هو هو فان سلمنا ان نقتضب من حد الحركة حد السكون على ان السكون معنى صوري لم يجد الا ان نقول انه كمال اول هو بالفعل اين من حيث هو بالفعل اين او نقول كمال ثان لما هو بالقوة ذو اين من حيث هو بالقوة فيكون الاول من هذين ليس حدا الا لما للسكون فان السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج ان يكون كمالا اولا حتى يكون الشيء كمالا ثانيا فانه يجوز ان يعقل السكون سكونا والشيء كمالا غير عارض له واما الحد الثاني فانه يجعل من شروط ما فيه يكون السكون سكونا ان يكون وذلك غير الحركة وهذا ليس بواجب فان حذفنا اللفظة الاول والثاني لم يكن قد حفظنا شرط النقل في الحد وان غيرنا بغير ما ذكرنا لم يكن له مفهوم صالح اصلا فان اردنا ان نأتي بمقابل الكمال كان القوة فانه ليس السكون حينئذ بالعدم بينا فقد بان انه ليس يمكن ان نقتضب حد الحركة حدا مطابقا لحد السكون ويكون السكون مقابلا لها او يكون السكون مع ذلك فيه

جعلنا الأصل عدم السكون الذي ذكرناه وحد فيما اول بقي الزمان او ما يتعلق بالزمان والزمان يتحد بالحركة
فيكون السكون يتحد بالحركة والأصح ليس بعضها جزء درس البعض ويكون الزمان مدخلا ايضا في حد الحركة لانه داخل
فيما مدخل في حد ما يتحد بالحركة مثل الزمان في التصور ولا يجوز ان يكون الحركة حق عندنا ان كان السكون فيه الا في العدم
لا يدخل في مفهوم الفسحة بل الأمر بالعكس فان الحركة داخلة في حد الزمان الداخل في حد السكون المذكور بالمعنى السابق
فيتبين اذن انه لا يجوز ان نقول في هذا الاقتضاب ان الحركة هي ان لا يكون للجسم الا واحد ما انا فنظر هل يمكن
ان يكون هذا الاقتضاب على وجه اخر فنقول ان لعل ما يمكن ان يتبين هو ان السكون كون في اين واحد انا والشيء
مثلا بعد به والحركة كون في اين واحد من حيث ان يكون مثلا او بعد فيه فيكون قد استعلمنا في تفهيمها القبل
الزماني والبعد الزماني وهما مأخوذان في الزمان والزمان مأخوذ في الحركة فيكون قد تحدث الحركة ما اخوذ في مفهوم مفهومها
فظهر ان الحركة لا يفهم من هذه اللفظة فليس هذا رسما واضعف من هذا ان يؤخذ سوسعا فيقال ان السكون كون
في اين واحد زمانا والحركة كون الشيء في اين لا واحد في زمان فان هذا بالوضع ما قيل هنا ولم يشرح حال المفهوم في هذا
الحركة وانها لها ذلك كون في مكان لا واحد زمانا وليس بحركة ولا سكون فقد بينا واضحا انه لا يجب لشيء ان يكون
الحركة بحد السكون والسكون حد الفسحة فبقي ان يكون السكون حدا بالمعنى العام واعلم ان في كل ضعف
احسن الحركة سكونا ما قابلة فلذلك سكون مقابلة للاستقامة كذلك وكما ان السكون المقابل للاستقامة ليس هو
الكيف الموجود فانا بل سكون في الكيف وكذلك السكون المقابل للمنقلة ليس هو الاين الواحد الموجود فانا
بل هو سكون في ذلك الاين فالسكون عدم الحركة وقد تكلمنا في الحركة والسكون فحري بنا ان نعرف الفسحة
المسمى مكانا والفسحة المسمى فضاء وما اشبه ذلك المناسبة للحركة **الفصل الخامس** في ابتداء
القول في المكان وليراد بحسب مبتدئين على ما يجب ان نخص عنه من امر المكان وجوده وانه هل هو هنا مكان
ام لا مكان البتة على انا نعني انما نفهم بعد من اسم المكان لا ذاته بل نسبته الى الجسم ما انه يسكن فيه وينتقل عنه والسبب
بالحركة فان الفحص عن وجود الشيء قد يكون بعد تحقق مهيته وقد يكون قبل تحقق مهيته اذا كان قد وقف على عارض
له مثلا قد وقف على ان فيها شيئا له الفسحة المذكورة ولم يعلم ما ذلك الشيء وحينئذ يحتاج اذا اهتم ذلك الى
ان يتبين وجوده اما ان لم يكن وجود تلك الفسحة يقبلها احتيج الى ان يتبين اهناك الجسم الذي تحضنها تلك الفسحة
وهذا شيء قد ان لك في موضع اخر فنقول ان من الناس من نفى ان يكون للمكان وجود اصلا ومنهم من اوجب
وجودا فانا النفاة منهم فلهم ان يحتجوا بحجج منها ما نقرب منه عيانا شاهدة وهو ان المكان اذا كان موجودا فاما
ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون محسوسا او جوهرا معقولا فان كان جوهرا محسوسا
وكل جوهر محسوس فله مكان فللمكان مكان الى غير نهاية وان كان جوهرا معقولا فينبغي ان يقال ان الجوهر
المحسوس يفارقه ويفارقه لان المعقول لان لا اشارة اليها ولا وضع لها وكل ما يفارقه الجوهر المحسوس او يباينها
فهو في وضع والية اشارة وان كان عرضا فالذي يحمله هذا العرض هو كالذي يحمله البياض والذي يحمله البياض
فيشتق له منه الاسم فيقال مبيض وليبض فالجوهر الذي يحمله المكان يجب ان يشتق له منه الاسم فيكون هو المتمكن
فيكون مكان المتمكن عرضا فيه ويلزم ان يكون في النقلة ويصير معه حيث ما كان فاذا كان كذلك لم يكن منتقلا
عنه بل منتقلا مع المكان كما نرى حتى ان الذي هو المنتقل يصير هو المستقل عنه وايضا فان المكان لا يخلو اما ان يكون

جسما وانا

جسما وتارة ان يكون غير جسم فان كان جسما والمكان يكون فيه فالمكان مداخل له ومداخله الاجسام بينها
يعتنع ان تركيب بعضه جسما ولا هو بسيط من الاجسام ولا مركب منها وان كان غير جسم فكيف يقولون انه
يطابق الجسم ويساويه ويماسه والجسم جسم وايضا فان الانتقال ليس الا الاستبدال بقرب وبعد وكان هذا
الاستبدال قد يقع للجسم كذلك للسطح والنقطة والخط فان كان الانتقال يوجب للمنتقل مكانا ينبغي ان يكون
للسطح مكان وللخط مكان بل وللنقطة مكان ومعلوم ان مكان النقطة يجب ان يكون مساويا لها او حاويا للمكان
مساويا للمتمكن حتى لا يسعه غيره وما يساوي النقطة نقطة فكان النقطة تنطبق تماما على احد النقطتين مكانا
والاخرى متمكنة او يجوز ان يكون كل واحدة منهما مكانا ومتمكنا فيكون بالقياس الى الاخذ منها الى الاخرى
متمكنة وبالقياس الى الاخذ من الاخرى اليها مكانا وهذا مما خطر ببالي وحين اقيم ان يكون المكان متمكنا في المكان
فيه زيادة وقتا ما وان كان للنقطة مكان اخرى ان يجعل لها انتقالا او خفقة قال ذلك الخصم الذي نفى
الحركة فقال لا معنى يوجب للجسم مكانا دون حركة فان جوز ذلك في النقطة حركة فقد اعطيتموها سيالا وجعلتم لها
خفقة وقتا ما وهذا شهوة البطلان على ان النقطة ليست الا فناء الخط وفناء الشيء معنى عدمي فكيف يكون
للمعنى العدمي مكان لو حركة فاما ان المنقطة فناء الخط فلانها نهاية والنهاية هي ان ينتهي الشيء فلا يبقى منه شيء
وان لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان اذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا وايضا فان
المكان عندكم امر لا بد منه للحركة اذ يجعلون الحركة ناحية اليه فهذا احد معاني الحركة لكنه ليس فاعل الحركة
كيف والمكان حركة يجعلونها في المكان مبدأ على معلوم غير المكان ولا هو ايضا مبدأ محض لها اذ الحركة
انما قوامها في المتحرك لا في المكان ولا ايضا مبدأ صوري لها لان المكان ليس هو صورة المتحرك ولا ايضا مبدأ غائيا
وذلك لانه مما يحتاج عندكم اليه قبل الوصول الى الغاية والتمام مما يحتاج اليه عند الوصول فان كان المكان غائيا
فليس لانه مكان بل لانه مكان لحال الحركة بحال وكلامنا في المكان من حيث هو مكان مطلقا لو كان المكان كذا
لا مشيا في الحركة اما طبعا او ما اراده لكان من كلا الامرين ايضا ان يحصل فيه امكنة مشيا في اليها
على ان التمام مختص وعند مشترك فالخاص هو صورة الشيء والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا صورة الحركة واما
المشترك فانه يكون الشيء وغيره والمكان عندكم خاص ولو كان الجسم في مكان لكانت الاجسام التامة في مكان
ولكان مكانها ايضا يتبعها ولو كان كذلك لكان مكانها يتبعها معها لكان مكانا يتحرك معها ولكان لمكانها مكان وانتم
لا تقولون هذا كله وانما تثبتون المكان فقد احتجنا بوجوب النقلة وذكرنا ان النقلة لا تحد مقدار ما ينتقل الى شيء ليس
كذلك بمقدار قد حوه ولا كيف ولا كم في ذاته ولا غير ذلك من المعاني اذ جميع هذه يبقى مع النقلة بل انما كان ذلك
بمقدار شيء كان الجسم فيه ثم استبدل به وهذا هو الشيء الذي نسميه مكانا ولحجتنا ايضا بوجود النقلة فانا
نشاهد هذا الجسم يكون حاضرا ثم مزاله غائبا او نرجحه ثم نحضر حيث هو ملاقد كان جزء فيها ثم حصل
بعده فيها هو اوضح والبديهة توجب ان هذا المعاني عاد في هذا الشيء وخلفه في امر كان كذلك الشيء او لا
وكان الاول مختصا به والآن فقد فارقه وذلك لا كيف ولا كم في ذات احدهما ولا جوهر بل الخبر الذي كان الاول
فيه ثم صار الآخر فيه ولكان الناس يعقلون كلهم ان ههنا فوقا وان ههنا اسفل فليس يصير الشيء فوقا والى اسفل
بجوهره ولا كيفه ولا كمه او غير ذلك بل بالجهة الذي يسمى مكانا وحتى ان الاشكال الغليظة لا يوهم الآن يخص

بموضع وحيز ولولا ان المكان موجود مع وجود شوغ وفضاء وخواص المكان لم يكن لاجسام تحركها الى فوق وتعبضها الى اسفل فالوا وقد بلغ من قوة امر المكان ان التخيل العامي يتبع وجود الشيء في مكان ويوجب اثباته امر قائم بنفسه يحتاج ان يكون معه حتى يوجد به الاجسام واذا اراد استدراج السامع ان يعزل سره عن هذه الجهة عن مذهب الخليفة لم يمكنه ان يقدم على ايراد وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله تعالى المكان ثم الارض التي هي مساحل الساكن التي اعدوها لنفاذ المكان فسنأخذ الى وصف احاطتها بجهة المكان فلنعرفها اولا جهة المكان

الفصل السادس في ذكر هذه الناس في المكان وايرادهم ان لفظة المكان قد يستعملها العامة على اربعين نوعا

عنوا بالمكان ما يكون الشيء مستقرا عليه وهم لا يفهمون انه هو الجسم الاسفل او السطح الاعلى من الجسم الاسفل الا ان يتنبه عوام البشر على العلمية فيفهمون بعضهم انه هو السطح الاعلى من الجسم الاسفل دون ساير ونوعا عنوا بالمكان الشيء الحاوي كالدنة للشراب والبيت للناس وبالجملة ما يكون فيه الشيء وان لم يستقر عليه هذا هو الاغلب عندهم وان لم يشعروا بذلك الجمهور منهم يجعلون السهم سهندي مكان وان السماء والارض عند كثير منهم موضوعان فيها منهم مستقرة فيكان وان لم يعتمد على شيء لكن الحكماء وجدوا الشيء الذي يقع عليه اسم المكان بالمعنى الاول اربعة امثال ان يكون فيه الشيء ويفارقه بالحركة ولا يسعه متحيزا غيره ويقابل المستقل فالبيت مكان قليل الخلاء الى ان قرروا انه خلاء وان كان المكان موصوفا بانه قابل فانا اذا اردنا ان نعرف ماهية هذا الشيء وجوهره فكام فيه بعضهم فقالوا ان كل ما يكون خاصا بالشيء ولا يكون لغيره فلا يخلو اما ان يكون داخلا في ذاته او يكون خارجا عن ذاته وان كان داخلا في ذاته فاما ان يكون هيولى او اما ان يكون صورة وان كان خارجا عن ذاته ويكون مع ذلك فيه ويحتضنه فهو اما نهاية سطح يلاقيه ويشتمل بما يستقر عليه لا تيسر عنه او تحيط به اما محاطة مستقر عليه ايضا اتفاقا واما ان يكون بعد يساوي اذا ادار وهو يشتمل عليه الا ترى ساير فيهم من زعم ان المكان هو الجوهر الهيولى وكيف لا والهيولى قابل للمتخالف ومنهم من زعم ان المكان هو الفضاء وكيف لا وهو قابل لما يحدد وهم من قال ان المكان هو الابعاد فقال ان بين غايات اناء الحاوي للماء ابعادا مفطورة ثابتة والماء شاغل لها الا ان الاناء وبلغ بهم الامر الى ان قالوا ان هذا امر مشهور بل مفطور عليه البديهة وان اساس كلامهم ان يكون بين ما يحويه الاناء وبين اطواف الاناء وان الماء ينزل ويفارق ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه وما جنحوا اليه ما نقل عن بعض الحكماء فانهم خاطبوا خاصة اصحاب السطح انه ان كان المكان سطحا باطنا في سطح الشيء يمكن الحركة في سطح من جسما الى سطح آخر فاطار الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء وهما يقران على ان عابرهم هو يقار في سطح لو سطح يجب ان يكون متحركا وذلك لان ما يحويه مكان يقدر على ان كان ساكنا ممكنا في مكان ما من الساكن ان يلزم مكانه فانا اذا الساكن قد صدق عليه هذا القول ولكن يلزم السطح فالاولى بالمعنى الذي شغله الذي لا يتزحزح ولا يتبدل بل يكون دائما واحدا بعينه وقالوا ايضا ان الامور البسيطة انما تتغير في الخيال وتوهم شيء من الاشياء المجتمعة معاوها فالذي يمنع عنه في الوهم هو البسيط الموجود بنفسه وان كان لا يتفرد له قوام وهذا السبب عزل الشيء والصورة والبسائط التي هي حاد المجتمعة ثم قالوا ان اوعيه من الاجسام ما هو متحرك في الاناء لو زعم ذاهب ان يكون البعد الثابت بين اطواف من هو ذاهب ذلك البعد ايضا موجود عند فيكون هذه موجودة منه قالوا ايضا ان يكون الحيز في مكان والحيز بسيط لا يتحيز ولكن يتحيز فيه

يكون ما يقوم بحيث مساويا له فيكون هيدا لان المكان مساو للمتمكن وحسم فهو ملتئة افطار فالمكان ايضا
وهو ملتئة افطار وقالوا ايضا ان المكان يجب ان يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول وهذا بان الخلاء قد يتحرك نحو
فاوق ويزول وقالوا ايضا ان الناس ربما قد يقولون ان المكان قد يكون فارغا وقد يكون ممتلئا والا يقولون ان الشيء
يكون فارغا ويكون ممتلئا فاذا كان القول بالاتجاه يجعل كل جسم في مكان ومذهب اصحاب البسيط ان يكون من
الاجسام المكان لهم قالوا ايضا ان النار في حركتها الى فوق والارض في حركتها الى اسفل مطلبا مكانا بكليتهما
ويجب ان يطلبا فضاء الجسم الذي فوقهما ومحتمل ان النار انما يجب ان يلتمس لها كلية جسم فاذن مطلب النار يجب في البعد
وهذا يوجب اصحاب البعد مطلقا لكن اصحاب البعد على مذهبين منهم من يجعل ان يكون هذا البعد يبقى فارغا
لا مالئ له بل هو بعد يخلو عن مالئ الا عند محرق مالئ ومنهم من لا يجعل ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعد خاليا
فاذن وتارة مملوا وهم اصحاب الخلاء وبعض القائلين بالخلاء يظن ان الخلاء ليس هو بعدا بل هو لا شيء كان الشيء
فيه او جسم واول شيء حمل اعتقاد الخلاء هو الوهم وذلك لان الظل العالي الاول هو ان ما ليس بجسم كأنه جسم فظنوا
بوجوب تقدمهم الاول في امر الاجسام الموجودة هو ان يكون محسوسا بالبصر وما لا يحس بالبصر يظن انه ليس بجسم ثم
انه ليس شيء فكذلك يتخيل من امر الخلاء انه ليس بملاء بل لا شيء كان الا انا الذي فيه هو لا يحتجبا عنهم من
مرة في اول الامر فيه شيئا بل يجعلان هذا البعد اخالية فاول من يتهم بان ان ليس الا وفاق للنفوس خلة
فيا وهم المس فاظهر لهم بالمس ان الهواء جسم كسائر الاجسام في انه جسم فمن الذين اراهم ذلك من وجع فلم يرتابوا فيه
خلاء صحيحا اذ هذا الشيء الذي كان يظنه خلاء وهو الهواء او منهم من سلم ان الهواء ليس بخلاء صرف بل ملاء يخالطه
خلاء لم يحتج من الخلاء الا قد وجد شيئا ما وقياسا استحسن ان الخلاء موجود فمن الحجج على ذلك انا نرى ان الاجسام تتحلل
وينكاثف من غير دخول شيء آخر وخروج فالمتحلل اذن تباعدت اجزاؤه شاعدا بترك ما بينها خاليا والمتكاثف
رجوع من الاجزاء الى ما يلي الخلل المتحلل فقالوا وهي نرى اناء مملوا من فاوية يسع ملاءه ماء فلو كان هناك خلاء
استحال ان يسع ملاءه ماء وقالوا ايضا والدن مملوء سرابا ثم يجعل ذلك السراب بعينه في دن ثم تجعل في ذلك
الدن بعينه فيسع الدن الذي والسراب معا فلو كان في السراب خلاء لما تضمن معقدا ومساحة الزق لاستحال ان
يسع الزق والسراب معا كما كان يملاء السراب حدة وقالوا ان النار ايضا انما يهرب منفوذ شيء فيه فلا شك
ان ذلك الشيء منفذ لا في الملاء ولكن في الخلاء وبعضهم جعل هذا الاحتجاج كليا فقال ان المتحرك لا يخلو اما
ان يتحرك في خلاء او يتحرك في ملاء لكنه ان تحرك في الملاء دخل ملاء في ملاء فيقتضي ان يتحرك في الخلاء ومن ذلك
احتجاجهم بالقارورة التي يمص ثم يكب على الماء فيدخلها الماء ولو كانت مملوءة لما وسعت شيئا آخر يدخل فيها
وقالوا ايضا ان المتحرك اذا تحرك فلا يخلو اما ان يدفع الملاء فيحركه واما ان يدخله لكن المداخلة محالة فبقي ان يدفع
فيحركه وكذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه فيلزم اما تحرك ما لا نهاية له من المتحركات ان يتحرك العالم وان يكون اذا تحرك متحرك
يمتنع ان يتموج العالم بموجة واحدة مضامية الموجه واما القائلون بان المكان ما يكون الشيء عليه فاحتجوا
ذلك من العالم اذ يسمون مجالس اهم مكانا لهم وحتى لا نبالي ان نسمي هذا مكانا لكنا لا نشتغل بتحقيق
هذا المكان الذي يكون المتمكن عليه بل الذي نقبله انه خلاء وملاء ولا بد لكل متمكن حيث كان وان لم يكن
متمكنا على مستند اما القائلون بان المكان هو البسيط كيف كان فمنهم من يقولون انه كان سطح الحاوي مكان

للماء كذلك سطح الماء مكان للجزء الذي سطحه مما يحاذيه فسطح سطح ويقولون ان السطح الذي يحاذي
وكل متحرك فله مكان وذلك لانه لو لم يكن المتحرك بالاين حاويه من محيط فليس كل مكان منهما يحاذي
من المحيط بل كانه هو السطح الاظهر من اجزاء المكان الذي يحدده قالوا فالمكان هو السطح الحاوي فسنذكر
مذهبهم ونحقق بتجاذبه سند هذا اول شيء يابتمال هذه المذاهب نعرفنيها بكشف الغطاء في مباديها

الفصل السابع في نفي مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او سطح حاو او بعدا ما

بيان مسار قول من يرى ان الهيولى والصورة مكان فمن علم ان المكان مفارق عند الحركة والهيولى والصورة
لا يفارقان والمكان يكون الحركة فيه والهيولى والصورة لا يكون الحركة فيهما بل معهما والمكان يكون الحركة
والهيولى والصورة لا يكون اليهما حركة البتة والمتمكن اذا تكون استبدل مكانه الثاني بمكانه الاول اذا صار هو لا
يستبدل به هيولاه الطبيعية وفي هذا والكون يكون في المكان الاول ولا يكون في صفته ويقال ان الحب كان في
ويقال عن الماء كان نجاد وعن القطنة كان انسان ولا يقال ان المكان كان جسما كذا ولا عن المكان كان جسم كذا
والفارابيون بان المكان كل بسيط ملاقي للبسيط تام كان محيطا وكان محاطا فيلزمهم ان يجعلوا الجسم الواحد
مكانين وانه يلزم على مذهبهم ان يكون للحجرة مكانان مكان هو سطح الماء الذي فيها ومكان هو سطح الهواء
المحيط بها وقد علم ان الجسم الواحد لا يكون في مكانين وان للمتمكن الواحد مكانا واحدا وانما اضطر الى
هذا القول بسبب جعلهم حركة الفلك الاعظم قطريا فانها مكانية ووجوهم الحجر الاقصر لانه كان حاويا من
خارج وهو متحرك حركة مكانية واذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية استغنى عن هذه الكلفة ونخلص عن
هذه الضرورة واما الفارابيون بان المكان هو البعد الثالث بين اطراف الحاوي فمن الذين يجعلون منهم خلو
هذا البعد عن المتمكن ان هذا البعد يجب اما ان يكون موجودا مع البعد الذي للجسم المحوي او لا يكون موجودا
فان لم يكن موجودا فليس مع وجود المتمكن في المكان مكان لان المتمكن هو هذا الجسم المحوي والمكان هو هذا
البعد الذي لا يوجد مع بعد الجسم وان كان موجودا معه فلا يخلو اما ان يكون لوجوده غير وجود بعد الجسم المحوي
بالعدد فهو مما يزيله بعيد خواص واعراضا هي بالعدد غيرية شاهدها في الظرف لها البعد الجسم المحوي واما ان لا يكون غيره
بل يتحد به فيصير هو هو وان كان غيره فهنالك بعد بين اطراف الحاوي غير ذلك البعد ولكن معنى قولنا البعد
المتوهم الذي بين هذين الشيئين وهو انه هذا الامر المتصل بينهما الذي يقبل القسمة الواحدة المسامتة لهما
فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو هذا البعد الذي بين الطرفين فكل ما هو هذا البعد الذي بين الطرفين
المحدودين فهو لا محالة واحد بشخصه لا غير وهو يكون كل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف بعدا شخصيا واحدا
ليس بعدا وبعدا آخر فاذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعد للجسم بعد آخر لكن البعد الذي
للجسم هذين الطرفين موجود البعد الآخر ليس بموجود هذا واما ان كان هو هو فليس هنالك بعد الا بعد واحد
كذلك اذا انقضى جسم آخر لم يكن هنالك بعد الا الذي للجسم الآخر فلا يوجد البتة بين اطراف الحاوي بعد هو غير
بعد المحوي ولا يجوز عندهم خلو البتة عن المتمكن فحينئذ لا يوجد البعد المفرد الا في توهم محالا ان مثل ذلك يوهم
ان يبقى ذلك الجسم الحاوي غير منطبق النهايات بان الداخلة بعضها على بعض ولا حيز فيه وهذا لكن يقول اذا
توهمنا الجسم منقسما نصفين وبين نصفين حيز زائد على الفرد فواحد منهما اذ ليس يكون زوجا فليس يكون

لو فرضنا

لزم هذا عن توهم محال فمنا ان يكون لاحد شيئين في الوجود وكيف يمكن ان يكون بعدان مقاديران من اثنين
ان كل بعد من اثنين اكثر من بعد واحد لانهما اثنان ومجموع لا احد شيئ آخر وكل مجموع فهو اكبر من بعد منهما
اعظم منه لان العظيم هو الذي يزيد على الشيئ بقدر خارج عن الشيئ فالعظيم في المقادير كالكثير في الاعداد
وكلما هو اكثر في المقادير فهو اعظم فاذا كان بعد يدخل في بعد فانا ان نعني المدخول فيه فيكون قد دخل
بعد موجود في معنى ما ان يبقى هو والداخل فيه مجموعين اعظم من واحد منهما فيكون البعد اعظم من
الواحد وليس الامر كذلك لان مجموعهما هو الذي بين النهايتين وذلك بعينه قد كان احد منهما فليس المجموع
اعظم من الواحد فمحال ان يسلك فيهما مجال اللحظ اذا عطف حتى لزم نصفه نصفه فيكون خطان ومجموعهما في
الطول لا يزيد على طول واحد منهما لكن هذا محال لانه لا يخ اما ان يغير كل نصف من الآخر في الوضع فيكون
مجموع الخطين بفصل بعد اغير بعد واحد منهما واكبر منهما وان كان ليس على الاستقامة لم يكن الانعطاف الا
يكون البعد الواحد مستويا ولا مجموعهما بل يتغير بعد بعد منهما واما ان يحدا خطا واحدا ان امكن ذلك فح
لا يكون خطان بل خط واحد والاحيا الذي يمنع عن الداخل ليس الذي يمنع ذلك من هذا الجسم ان يدخل في ذلك
الجسم جملة ما يشتمل عليه من الصورة والكيفيتان وغير ذلك فان الصورة والكيفيات انما هي صفات لو لم يكن في
الجسم موجود كان الداخل ممتنعا ايضا وليس الهيولى هي التي تمنع عن مداخلة هيولى اخرى بالعدد وذلك
انا اذا قلنا ان الهيولى تمنع عن مداخلة هيولى اخرى فاما ان يكون على سبيل السالبة كقولنا ان الصوف لا يوجد
بل كما نقول ان النفس لا تداخل الحركة اذ ليس من شان كل واحد منهما ان يكون مع الآخر بحيث يتوهم عليه التداخل
واما ان لا يكون بهذا المعنى بل على المعنى الذي يقابل المداخلة مقابلة خاصة فاعلم كما ان معنى المداخلة هو ان
يكون اي شيئ اخذت من احد الامرين تجد معه في الوضع شيئا من الآخر اذ لا يتغير احدهما عن الآخر بوضع فالمقابل
يقابله هو ان يكون ذات هذا متميزا في الوضع عن ذات ذلك فوجد اجزاؤه متباينة لاجزاء ذلك فان مثل ان
الهيولى تمنع عليها التداخل بمعنى السالبة الذي هو المعنى الاول فليس كما ساقي ذلك وذلك مسلم اذ الهيولى في نفسها
بهذه الصفة ولكن كلامنا في القسم الثاني وذلك القسم الثاني لا يتصور في الهيولى الا ان تجعل ذات وضع ولا يتصور
الا بالعرض بسبب البعد الذي معروضها فح يتعرض للجزئي والانقسام فيكون استعداد الهيولى لان تحمل عليها هذه
المقابلة وهي ان الداخل غير الداخل المقابل له امر يلحقها من البعد البعد هو السبب في ان يلحقها هذه المقابلة
ويتصور منها وهو السبب في ان صارت الهيولى لا تقبل الهيولى الاخرى لاجل البعد وان كان البعد خارجا الذي ذاك
ليس في طبيعة الهيولى وحدها منع بقابل المداخلة فلا يمتنع على الهيولى المداخلة وكيف يمكن ان نمانع عند الهيولى
ذات البعد لنفسها الا لامتناع البعد الحسي ان يبقى ذات البعد الحسي الا خود ليست الهيولى مما لا يقبل طبيعة
البعد ولا فيه ولا ايضا مما لا يقبل بعد وزيادة ويكفر قبولها التداخل وذلك حين تخلقه وتصحح فان كان
البعد لا يمتنع عن مداخلة بعد اخر في نفسه الهيولى مستعدة لان يلحقها البعد وليس في طباعها بما هي هيولى ان
تتجزء فيقابل المداخلة فواجب ان يكون الداخل والمتداخل جزءا فان كل مؤلف من شيئين وليس الاقل
مؤلفهما من غير ان يحدث هناك استحالة وانفعال بحسب صورة ثالثة ومعنى ثالث غيرهما فان الحكم اذا كان جاريا
على كل واحد منهما كان جاريا على المجموع واذا كان متغيرا واحد واحد منهما لم يتغير المجموع لكن جملة الجسم تمانع مقابلة

الجسم الخ فهو يسبب ان في اجزائه ما يمنع ذلك فانه ليس كل جزء منه يمنع ذلك وانما ليس السهول سببا يمنع ذلك ولا سبب فعل خاص وانفعال خاص فينبغي ان يكون ولبعد البعد لا يحتمل التداخل فان كان مع ذلك يلزم المتصور بالبعد الا يداخل البعد لم يجز ان يدخل الجسم في البعد البتة ثم لا يخ اذا كان الممكن في ذاته ان يملأ من ان يلقى مادته وهيولاه ذلك البعد المعطوف او لا يلقاها فان انفرد عنها وصار فارغا فلا يكون الجسم ذو الهيولى قد ملأ الا ناء ولا دخل فيه اذ يكون ذلك البعد المعطوف قائما على حياله ليس ملاقيا المادة الجسم الذي في الجسم الداخل فيه لا يكون ذاته حالة عن مادته وان سرى ذلك البعد المعطوف في ذات المادة الممكن مع بعده في ذات المادة مع البعد الذي في المادة فيكون للمادة قدر من بعدين متساويين ان صفقا الثابتة وقد علم ان الاجسام المتفقة في الطبائع التي لا تتنوع بفصول في جواهرها لا تتكثر في هوياتها انما تتكثر بتكثر المواد التي تحلها واذا كانت المادة واحدة لم تتكثر البتة فلا يكون بعدان ولو انا فرضنا البعد قد تكثر في المادة اذ تخالفها بعدان فاما خاصة بعد يكون المادة تسبب من الاحد البعد بها واما خاصة اخرى يكون لها تسبب ان البعد الآخر فيها فالاحد في المادة الاخرى لا تقبل واحدا واحدا وتحوز الاثنين فصاعدا والحد على حاله كان بها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة فهذا ما نقوله في ابطال وجود هذا البعد المفطور وقد قيل في ابطال ذلك بشيء مبتنى على اسس اخر وجوابها في ابعاد الخلاء ونحن لم نحتفل الى هذه الغاية فهو على حقيقة يوجب ان يكون لها وسند لها بعدا وبعد لها غيرها

الفصل الثامن في مناقضة القائلين بالخلاء

واما القائلون بالخلاء فاول ما يجب علينا ان نعرفهم ان الخلاء ليس بشيء مطلقا كما يظن منهم قوم كثيرة وانه ان كان الخلاء لا شيء البتة فليس هيهنا مسار عنه بيننا وبينهم فليكن الخلاء شيئا موجودا وليسلم هذا لهم ولكن الصفة التي بها يصفون الخلاء توجب ان يكون الخلاء شيئا موجودا او ان يكون كما وجوهر وان يكون له قوة فعالة فان الذي لا شيء لا يجوز ان يكون بين شيئين اقل او اكثر والخلاء قد يكون بين شيئين اقل او اكثر فان الخلاء المنعقد بين السماء والارض اكثر من المتصل بين بلدين في الارض بل اليه بسنة مايل وكل منهما يوجد مقدارا ما يكون خلاء الف ذراع وخلاء اخر عشرة اذرع وخلاء فينا هو الى ما لا نهاية وخلاء ما يذهب الى غير النهاية وهذه الاحوال لا تحمل البتة على اللاشيء الصرف ولانه يقبل هذه الخواص وهذه الخواص بالحقيقة للكم وبتوسط الكم ما يكون لغيره فلا يخ اما ان يقبلها الخلاء قبولا اوليا بالذات او قبولا بالعرض فان كان يقبلها بالذات فهو كم وان كان يقبلها بالعرض فهو شيء ذو كم اذ ما عرض ذو كم واما جوهر ذو كم والعرض لا يكون ذو كم الا بوجود في جوهر ذي كم فيلزم ان يكون الخلاء ذاتا مفارقة لجوهر وكم وليس ذلك الكم الا الكم المتصل القابل للقسمة في الاوطان الثلثة وان كان كل واحد من الجوهر والكم داخلا في تقويم كل جوهر هذه الصفة فصور الخلاء جسم وان كانا مفارقين له من خارج غير مقومين له فاما المحال ان يكون عرضا في جسم والعرض في الجسم لا يدخل الجسم وان كان يقبل ذلك الذات فهو لا محالة كم بالذات ومن طباع الكم بالذات الذي له ذلك في الاوطان الثلثة ان يتطبع بالمادة وان يكون جزأ او هيئة للجسم المحسوس فان لم يتطبع بالمادة فلا يكون لا كما ولا عارضا وذلك العارض لا يخ اما ان يكون من شأنه ان يقوم لا في موضوع فان كان من شأنه ان يقوم لا في موضوع وفقد ان البعد هذا المعنى لم يخ ان يقوم مفارقا لا قائما لا في موضوع غير فما يفارقه البعد يقوم به هو

ة ثم في نفسه وجوني نفسه موضوع يقوم به بعد اين الخلاء فان الموضع للبعد ليس الا شيئا هو في بعد
لا في موضوع ويقارنه بعد بكمّ وان كان ليس من شان ذلك العين ان يقوم لا في موضوع فيكون لا وجود له
مع ما هو معه لا في موضوع فكيف يصح به البعد بما لا في موضوع وهو يحتاج الى موضوع فان قيل ان موضوعه
هو البعد الذي احصل فيه موضوع بعد موضوع لا في موضوع كان يعني هذا الكلام ان ما لا قوام له بنفسه قوام
لما لا قوام له بنفسه لا في موضوع فيجعل فيما منه كثرة موضوع فيكون بعض هذه الاشياء هو في طبيعة بعض
ويعرض له ان يكون بعضه الى فيكون الجوهر تتميما بعرض الى بعض الاتباع وهذا بين الاستحالة فيصير في الغلط
الاول وبالجملة فان البعد المشار اليه انما يقال للامر الموضوعي واحده بالعدد فلا يتركب هي بعضها الا من
جنس واحد فيكون ذلك الطبيعة اما ان تحف ما وجوده في موضوع كالخط او لا في موضوع ايضا ان كان
مادة هي بعضها فهو ايضا مادة هي بعضها لا جوهر فاذا امتنع ان يكون الجوهر ايضا مادة هي بعضها
دل على ان جنسها اما هو الجوهر فقط فان كان بعض مادية لا محالة لو كان موجودا دون بعضها الاعلى
كان جوهرها لا يبقى بكمال اذا فسد بعضها الاعلى فزيد يبقى نوعيتها الذي هي جوهر اما ان كان للبعض
الذي ليس بمادة فظاهر واما ان كان مادة فلان كل بعد فهو مادة لبعد آخر فالبعد الذي هو بعض الخط
وكل بعد مفارق للمادة او يلزم ان يعرض بعد كونه بعدا ماهيا في الامتداد ويكون الكلام في ذلك البعد
هو ذلك الكلام بعينه ويمضي الى غير النهاية وليس هذا اللزوم كلزوم البعض الفصلي للجنس الجنسي فان طبيعة البعد
اذا كان مجتمعا بعضه في الابعاد الثلثة في طبيعة نوعية فالمقدار وكذلك طبيعة الخط وذلك طبيعة السطح
لان التمايز بين الطبيعة النوعية على ما يلحقها من العوارض والاضافة على ما يلحقها من الفصول ان طبيعة الجنس
سيفصل بفصول يلحق الطبيعة بما هي وان لم يلحق يكون الفعل فاضلا للقوة حتى يتكمل بها الفعل وتبقى
وجوده عند تحصيل وجودها وبالجملة قد يكون فعل له لا من حيث هو قابل وقد يكون فعلا من حيث هو قابل الا ان
المتصل بالتحصيل كالفصل الذي يلزم هذا الشيء في جهة او جهتين او جميع الجهات ان فصلا يكشف الى الفعل
من الذي تحصيله مقارنا الى الوجود وفي الفعل ومفارقا الى الفعل ثم تحصيله موجودا او معقولا مفروضا منه
فانا كون البعد بعضه بالقوة البياض او السواد وكون بعضه بالفعل المادة وبعضه فاعلا بلا مادة فليس
يكشف بعضه ولا يحتاج اليها في تحصيله الا انه قد يتوقف بما هي او بالجملة من حيث هو في مادة او من حيث هو موجود
ويكشف وجوده من خارج والفصول هي التي تكشف انيات هويات الشيء سواء فرض وجوده في الاعيان او الاذهان
الى ذلك وهذا العلم يستتم فرضا خارجيا بالطبيعة البعد يستتم بعدا في هويته بان يكون له نحو من انحاء
الانفصال والامتداد تحصل ويكون ما سوى الوجود يلحقه لا يحتاج اليه في تقرره وبعد ما يعرض ان يعرض
موجودا ولا يقتضي العقل وقوع شيء اخر به يجعله محتمل البعد به كما يقتضي اذا حصل اللون موجودا او ممكنا
موجودا ان يكون صاحبا لا وصفوفا حتى بعد ذلك لا يجوز العقل ان يكون الفصل الجنسي مبطلا
عن النوع ويبقى حصة جنسه له وهذا موضع في موضع اخر واذا كان كذلك فلا يكون هذا الانفصال بين بعدا
مادة وبعدا في مادة انفصالا بفصل ممنوع بل انفصالا بالعوارض لان فرضا خارجيا عن تقوم طبيعة البعد نوعا
والاشياء المتفقة بالطبيعة لا يستحيل ان يتوهم لكل واحد منها العارض الذي للاخر لكنه ربما استحال

ذلك

ذلك لعا بقوة الزمان والسبب في خارج وكانا امعنا الآن في غير النظر الذي من غرضنا ان نتكلم فيه وهو
اللفظ الأشبه بالكلام الطبيعي فنقول ان كان بعد متناه فلا يخ اما ان يكون متناهيا واما ان يكون غير
متناه لكن طبيعة الخلاء عندنا توجب وجوده بحيث لا ينتهي الا بعد مسافة ما فان كان الملاء متناهيا
انتهينا الى الخلاء فيلزم ان يكون عندهم بعد غير متناه اما خلاء وحده او ملاء وحده وكلاهما باطل
وعلى تسليم ان يكون بعد غير متناه على هذه الصفة كما نوجبه بعد فيخ ان يكون خلاء على ما يقولون وليس
كذلك فلا يخ اما ان يدخل الملاء او لا يدخله فان دخله الملاء فلا يخلو اما ان يبقى بعد الخلاء مع الداخل
او معدوما وان كان معدوما فانه يجوز ان يجوز مكانا لما يكون لكان هو ما يحيط بالجسم من الخلاء لا نار ولا
ذلك لا مر في ذاته لا عرض فيه ما بين ذلك من بعد الخلاء ولا يكون ايضا جميع ذلك البعد نهاية التي يلي
الملك لان جميع ذلك فوقهم متناه لا هذا الطرف لكان الممكن في شيء ان يحد ذاته مهيأ لعاقب تحاذيه
وايضا فاذا وجد ذلك فليس كثيرا جسما كثيرة ومكانا لشيء لا يسعه مع جسم آخر ومع ذلك فان كان هذا البعد
بعينه وذاته يوجد مرة يكون فارغا بالقوة وفارغا بالفعل وكلما كان كذلك فانه يكون فيه بالقوة معنى موجود
فيه بالفعل وجود في طبيعة قابلة لوجود ليس الطبيعة في هذا على سبيل الاصل الموضوع فيكون الخلاء موقفا
من بعد فارغ يتصور بذلك البعد فيصير ذا وضع ويكون اليه اشارة وهذا هو الجسم فيكون الخلاء جسما وان
كان يبقى مع الداخلة فيكون بعد يدخل في بعد هذا قد ابطلنا امكانه ونقول ايضا لا يجوز ان يكون في
الخلاء حركة ولا سكون وكل مكان ففيه حركة وسكون فالخلاء ليس بمكان واما انه لا حركة فيه فلان كل
حركة اما قسرية او طبيعية ونقول ان الخلاء لا يكون فيه حركة طبيعية لما ذكرنا اما ان يكون مستديرة
واما ان يكون مستقيمة ولا يجوز ان يكون في الخلاء حركة مستديرة وذلك لان الخلاء من شانه ان لا يتفرق
ولا يتفرق الا ان يكون وراءه جسم غير متناه فذلك الجسم يمتنع ان يمتد الى غير النهاية فانه فرض جسما يتحرك على الاستدارة
على دائرة اب ج د ولنجعل الدائرة بعينها متحركة ولكن مركزها ط ولنفرض خارجا عنها استدارة ذ المستقيم
للخلاء مواز بالادام اما في خلاء او في ملاء او فيهما جميعا ولكن خط ط ج فيصل بين المركز وبين نقطة ج
المتنقلة كيف كانت الاستدارة فلان خط ط ج عمود
او كالعمود على آ د في غير جهة ذ فاذا خرج من جهة ج
الى غير النهاية لم يلاق ذ وذلك لانه ليس جهة لا يلي
بعد ذ وما يفيد فيها لا يصل البتة الا بعد ذ وشأنا
يلي بعد ذ اب ج د من كل جهة ولم يفرض كذلك
فليكن ط ج بعدا او خطا لا يلاقي ذ فاذا دام في ذلك
الجهة الذي يلي على خطا ط د مع جاوزه فصار لا محالة
بقاطع ذ فانه اذا صار في جهة ذ وكان عمود ا على
آ د وهو غير عمود فالخروج الى غير النهاية بعد يقاطع ذ ولا في نقطة منه ليس نقطة واحدة بعينها فانك
يمكنك ان تفرض في حظه ذ نقطا كثيرة وتصلها بمركز ط بخطوط كثيرة كلما انطبق خط ط ج على خط منها

صار في سمت مقاطعة النقطة التي جاء منها ذلك الخط ولما كانت المسامتة بعد لا مسامتة يجب ان يكون اول آن
زمان المسامتة التي هي فصل بين الزمانين في سمت نقطة ط ليكن نقطة ح ولنأخذ نقطة ك مثل نقطة ح
ولنأن نصل بين ط و ك على خط ط ل ك فيكون خط ح ط اذا بلغ فحالة الوصول الى ح نقطة ل كان
مسامتا لنقطة ك من خط ه ز فقبل نقطة ح ولا قبل آن ح اول آن مسامتة الساعة من خط ه ز فقد بان لزوم ان
يكون دائما مسامتا وانما صار بانا وهذا اذا لم تكن الحركة مستديرة في الخلاء الذي فرضنا فقولنا ولا حركة
طبيعية مستقيمة في الخلاء وذلك لان الحركة الطبيعية تترك جهة وتنحو جهة ويجب ان يكون ما يترك بالطبع مخالفا
لما يقصد بالطبع فانه ان كان ما يتركه في جميع احواله في حال ما يقصده فلا سبيل الى ان يكون الطبيعة تتركه طبعا
ليأخذ مثله طبعا فان الترك الطبيعي تفاد طبيعي من الحال ان يكون المتروك عنه بالطبع مفقودا بالطبع بل
نقول من رام انه لا يخ اما ان يكون الحركة الطبيعية تنحو بالطبع جهة او لا تنحو جهة فان لم يخ ان يكون الحركة لا
تنحو جهة خاصة فان كان تنحو جهة خاصة فلا يخ اما ان يكون الجهة شيئا موجودا او شيئا غير موجود فان كان
شيئا غير موجود فان يكون منزها او منحوا منتحى اليه ان كان شيئا موجودا فاما ان يكون موجودا
عقليا لا وضع له لذاته فلا اشارة اليه او يكون له وضع فيشار اليه فيخ ان يكون عقليا لا وضع له لان ذلك
لا حركة اليه فينبغي ان يكون له وضع وح لا يخ اما ان يكون شيئا لا يتجزى من حيث يعبأ به او ما ينقطع للبعد او يكون
يتجزى وان كان متجزئا لبعض منه يكون اقرب من المتحرك اليه فاذا وصل اليه المتحرك فاما ان يكون قد حصل في الجهة
فاما بعض ما في الجهة المفصوص والباقي خارج عنه واما ان لا يكون قد حصل في الجهة بل يحتاج ان يتعداه فان كان
يحتاج الى ان يتعداه فهو سبيل الى الجهة لا بعض الجهة المفصوص وحكمه حكم كل جزء ما يليه ان كان غير متجزئ من
حيث ينتهي اليه فلا يخ اما ان يكون فقدانه التجزي لا لانه في نفسه لا يحتمل فرض القسمة بل لانه ليس في طباعه
الانكسار كما نقوله في الفلك او يكون لا يتجزى لانه في نفسه لا يحتمل فرض القسمة بل لانه ليس في طباعه
لو جهة فيكون ح لا جهة في الخلاء للطافي وحده ذلك الجسم بيقا لا يخ اما ان يكون مختصا بالطبع بالجزء من
الخلاء الذي هو فيه ولا يكون مختصا به فان كان مختصا به فبعض الخلاء غير مختص به بعض مختص به بعض
الاجسام طبعا دون بعض وان كان غير مختص جاز مفارقته له واذا فارقه فذلك الجزء من الخلاء المرتخ اما ان يتحرك
الجسم المفروض متحركا اليه بحركة الطبيعة الى الجزء الاول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء او يتحرك الى الجزء الآخر
الذي يتاخم اليه لا يجوز ان يتحرك الى ذلك الجزء الاول الآخر كيف ذلك الجزء هي الحركة الطبيعية او لا في الذات اما
الى ذلك الجسم الذي كان فيه فقد كانت تعرض ولا يجوز ان يتحرك بالطبع الى الجزء الآخر لان الجسم المتحرك ان لم يصر
برجه من الوجوه بانتقال ذلك الجسم عن سمت الجزء كيف شئنا ان يترك جهة كانت مقصودة بحركته لان ذلك الجسم
فيها وقصد جهة اخرى من نافلة وطباعه الآن ان يكون ذلك الجسم يتعب اليها انوا وقوة وذلك الاثر وتلك القوة
يكون بعينها لا بعينها حركة الجسم المتحرك بالطبع اليه كما ابين فيما يلي فاطبق الحد بدخ يكون الحركة قسرية لا
طبيعية فان شعر فقد حصل هناك ادوار وحصلت الحركة ادارية لا طبيعية وهذا كله فاطل على ان الكلام ح
في انتقال ذلك الجسم بالطبع او غير الطبع يرجع الى ما نحن فيه ونقوله وان كان المتوجه اليه لا يتجزى من حيث
ينتهي اليه متوجه من الوجوه وله وضع فهو اما نقطة او خط او سطح فلا يخ بعد ذلك اما ان يكون الجهات كلها

متشابهة

مشابهة في اجزائها نقطة او خطوط او سطوح او يكون جسم نقطة وجسم خطا وجسم سطحا فان كانت اجسامها كلها نقطا او خطوطا او سطوحا والنقط والخطوط والسطوح لا تختلف الا بعوارض تعرض لها اما بما تحفظ لها من حيث هي كذلك واما غريبة عنها وجميع ذلك يلزمها من جهة الاشياء المختلفة الاشكال والطبايع التي هي لها فان لها والخلاء ليس كذلك فانه لا يجوز ان يكون مختلفا في جميع هذه الصفة بالنوع وان كان ليس كذلك بل جسم نقطة وجسم اخرى سطح او خط او على وجه اخر مما يحتمله القسمة وكيف يمكن ان يكون في الخلاء في موضع ما نقطة بالفعل فقط وفي موضع خط بالفعل فقط او سطح بالفعل فقط او وجه اخر فالخلاء واحد متصل الانفطاع فيه لانه لا مادة له فيقبل لاجلها هذه الاحوال ووضعنا ان ذلك ليس بسبب جهلنا بان من البين في الخلاء ليس فيه اختلاف وجهات واذا لم يكن هناك اختلاف وجهات واما كون استحالة ان يكون مكان منه وكانا بالطبع ومكان مفصولا بالطبع فليس لاحد ان يقول في الخلاء سكون طبيعي اذ ليس في الخلاء موضع هو اولى بالسكون فيه بالطبع من موضع ايضا فانا نشاهد الاجسام تتحرك بالطبع الى جهتها ما ويختلف بعد ذلك في السرعة والبطو فلا يخلو اختلافها في السرعة والبطو ان يكون اما لامر في المحرك منها او لامر في المسافة واما الامر الذي في المتحرك فقد يكون لاختلاف قوة محيلة فان الكاريد في الثقل النازل او في الخفة الصاعد لقوته او لزيادة عظمه بسبب والانفصل بسطح وقد يكون لاختلاف شكله والشكل مثلا اذا كان مربعا وقطع المسافة بسطح لم يكن تحرك بقطع المسافة برأس وكذلك المربع اذا قطع المسافة المساوية لزاويته اذ ذلك يحتاج الى ان يحرك شيئا اكثر وهو الذي يلاصقه اولا وهذا يحتاج الى ذلك فيكون سبب السرعة في كل حال الاقتدار على شدة دفع ما يباينه الشيء ويقاومه مقاومة على سدده الخرق فان الادفع والاخرق اسرع والاعجز عنها ابطاء وهذا لا يقرب في الخلاء بل لنترك هذا الوجه فانه لا كثير نفع لنا فيما نحاوله عند ما الذي يكون من قبل المسافة فهو انها كلما كانت اطول كان قطعها اسرع وكلما كانت اغلظ كان قطعها ابطاء وذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد وبالجملة السبب فيه الاقتدار على مقاومة الدافع الخارق والعجز عنه فان الوفيق لشديد الانفعال عن الدافع الخارق والغليظ الكثيف شديد المقاومة لمريد ذلك ليس يقود المتحرك في الهواء كنفوذه في الارض والحجارة ونفوذه في الماء وبين الامرين والوفق من الغلظ يختلف فيه الزيادة والانقصان ونحو يختلف ان السبب في ذلك المقاومة فكلما قلت المقاومة زادت السرعة وكلما زادت المقاومة زاد البطو ويكون المتحرك يختلف سرعة وبطوء بحسب اختلاف المقاومة وكلما فرضنا قلة مقاومة وجب ان يكون الحركة اسرع وكلما فرضنا كثرة مقاومة وجب ان يكون الحركة ابطاء فاذا تحرك جسم في الخلاء لم يخل اما ان يقطع المسافة الخالية بالحركة في زمان او لا في زمان ومحال ان يكون ذلك لا في زمان لانه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه للكل فيجب ان يكون ذلك في زمان ويكون لذلك الزمان نسبة لا محالة الى زمان الحركة في الملاء مقاومة ويكون مثل زمان مقاومة لو كان نسبتها الى مقاومة الملاء نسبة الزمانين وابطأ من زمان مقاومة هي اصغر في النسبة الى المقاومة المفروضة في الزمان الى الزمان ويجب ان يكون لنسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة كنسبة زمان الحركة في مقاومة ما لو صح هناك مقاومة فضلا عن ان يكون ابطأ من زمان مقاومة اخرى لو فرضت اظهر من المقاومة القليلة الاولى بالحري الا يكون لها بوجه ما مقاومة البتة ويجب من الزمان نسبة الى زمان لا مقاومة فيه اصلا فيجب اذن ان لا يكون للنسبة

المذكورة

المذكورة اسهل فان وجود ما يعدها انما تقول ان وجدان هذه الحركة في الخلاء يكون مشايا لوجدان حركة
في مقاومة ما لو كانت موثرة وهذه المقدمة صادقة او نخصائص صادقة وكل حركة في الخلاء فهي كذلك في عدم
مقاومة وهذه المقدمة ايضا صادقة وكل حركة في عدم مقاومة فليست بمقاومة بل انما الحركة في مقاومة
ما على تشبيه ما لو كانت موثرة ويلزم منهما ومن الاولى ان لا يبقى معنى الحركة في الخلاء وهذا خلف ومما
يمكن ان يعول العاقل عليه هنا ان كل قوة محركة يكون في جسم فانها تضعف بمقدار الجسم في عطية مقدار
في سائر ثقله وضعفها ربما انا لو لم يكن مقاومة اصلا ثم بعد ذلك فقد يزداد الاثر منه بحسب زيادة مقاومة
ما وليس يلزم ان يكون كل مقاومة ما يوثر في ذلك الجسم فانه ليس يلزم اذا كانت مقاومة ما يوثر ان يكون
بعضها يوثر وبعضها لا يوثر فانه ليس يلزم اذا كان عدة محركون ثقلا ومقاومة ان يكون نصف العدة
محركة شيا او كانت قطارين كبيرة متعب المقطور عليه نقيا ان يكون قطرة واحدة يوثر اثرا فيجوز ان يكون
المقاومة التي دونها على تشبيه دون مقاومة الخلاء لا يوثر شيا وانما يوثر مقاومة اخرى لو كانت موجودة
والجواب عن هذا انا اخذنا المقاومة على انها لو كانت موجودة مقاومة موثرة لكان دفعها اذ فرض حركة لا شيء
مقاومة وانما انا نحتاج ان نقول مقاومة موثرة لان المقاومة اذا فرضناها غير موثرة كان كما قيل مقاومة
غير مقاومة اعني مقاومة هو التاثير لا غير وهذا التاثير على وجهين احدهما الكسر من الجسم ومن قوة الميل
والثاني ما يظن من احداث المقاومة سكونا فانا نجد سكونا عن مقاومة ما مشاهدة ولا نحس بها او ادفا
ونحس بالجمد كالمطوق وانت ستعلم بعد انه ما من تاثير على احد الوجهين الا وفي طباع المحرك ان يقبل اثره
منه لو كان يوثره بتجنب من ذلك ان يكون بعض تلك المقاومات التي يحملها طبيعة الجسم مشايا في زمانه تغيرا
وهذا محال فقد ظهر انه لا يكون في الخلاء حركة طبيعية البتة ونقول ولا حركة قسرية وذلك ان الحركة القسرية
اما ان يكون بمقاومة المحرك او بمقاومة ما فان كان بمقاومة المحرك فالمحرك محرك ايضا اما محرك عن قاسر او
عن نفس او عن طبع وان كان عن قاسر فسيلزم الكلام الى ان ينتهي الى نفس او طبيعة وان كان عن نفس فالنفس محرك
باحداث ميل مختلف ايضا في السرعة والضعف حتى ان ذلك لتحس مع التشكيك المقاوم للحركة كما يحس في المحرك
طبعا اذ القوم تمنعك الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزم ما يلزم الميل الطبيعي وان كان طبعها
لزم ما قيل فانه كان النفس والطبيعي لا يصح ان يكون في الخلاء لم يصح في الخلاء تحريك قاسر يلزم الحركة فيه المحرك
وان كان المحرك مفارقا عند ايجاد الحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة ما يحرك فيه ويلزم ما قلنا في الحركة
الطبيعية بعينها وايضا فان الحركة القسرية المقاومة للمحرك قد يكون موجودا ومحركها المحرك فقد زال وجب ان
يكون ما ينجاد على الانفصال من الحركة موجودا وسببها موجودا فيجب ان يكون هناك سبب يبقي الحركة و
ان يكون ذلك السبب موجودا في المحرك يوثر فيه فذلك اما قوة عرضية او نسبة تحدث المحرك من المحرك
كالحرارة في الماء عن النار واما تاثيرا ما يلي المحرك بما يفعل فيه وهذا التاثير معقول على احد وجهين اما
ان يكون الجزء الاول من الشيء الذي فيه الحركة لما دفعه المحرك عاد المحرك وهو ملاقيه دفع ذلك ما يليه
اسهل الى اخر الاجزاء وكان هذا المعنى المقذوف موضوعا في ذلك المتوسط فعلوه ان يحرك في ضمن
تلك الاجزاء المتداخلة المحركة اسرع من حركة المعنى الذي دفعه المحرك لان ذلك اسهل لتدافعها من هذا المعنى

واما ان يكون خوف الدافع لذلك الجسم المتوسط بالمدفوع يلجئ الشيء الى ان يلتئم فينعطف من ورائه مجتمعا
ويلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم الملاقي وهذا كله لا يوجد في الخلاء وانما كانت الاشياء هذه اذا كان هذه الوجوه
اما ان يكون عن قوة او عن جسم محرك بالملاقاة والجسم الذي يحرك بالملاقاة اما ان يحرك بانه يحمل واما بانه
يدفع بالملاقاة فاما الذي يجذب بالملاقاة فمحكمه حكم الحامل فان كانت الحركة الطبيعية في المرمي عن قوة في الخلاء
يجب ان يبقى فلا يقف البتة ولا ينقطع البتة وذلك لان القوة اذا وجدت في الجسم فلا بد اما ان تبقى واما ان تعدم
فان بقيت فالحركة شيء دائما وان عدمت وضعفت فلا بد اما ان يكون تعدم او تضعف عن سبب او تعدم وتضعف
لذاتها فالكلام في العدم يعرفك الماخذ في الكلام في الضعف فنقول فنسهل ان نعدم لذاتها فانما يستحق تعدم
لذاته ممتنع وجوده دائما وان عدمت لسبب فاما ان يكون ذلك السبب في الجسم المتحرك او يكون في غيره فان كان
في الجسم المتحرك وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند اول الحركة بل كان معاونا ثم صار سببا غالبا فلكونه كذلك
سبب اخر والامر في ذلك يتسلسل الى غير النهاية فان كان السبب خارجا عن الجسم او كان المعين للسبب الذي في
الجسم خارجا يجب ان يكون الفاعل المعين فاعلا بملاقاة او يكون يفعل بغير ملاقاة فان كان يفعل بملاقاة
فهو جسم ملاق في المتحرك فلا يكون في الخلاء المحض هذا السبب والحركة القسرية لا تقف في الخلاء المحض ولا يقف وان
كانت لا تفعل بملاقاة بل يكون شيئا من الاشياء يؤثر على الهيئة فانا له امر يؤثر في اول الامر ويكون الكلام
عليه كالكلام في السبب الذي كان في الجسم بل الاولى ان يكون المعاون فاعلا على الانتقال هو الذي يسقط هذه القوة
ويفسدها ولا يمكن الا ان لا يكون الحركة في الخلاء اقسر وهذا اذا كان سبب الحركة قوة فان كان السبب جسما
ملاقيا يحركه على سبيل حمل او وضع رجع الكلام الى السبب الغير ونقول فيه ايضا انه لا حركة فيه الا مع
معاونة للمتحرك او معاونة اياه في غلاء صرف وقد وضح بما قلنا ان الخلاء لا حركة فيه لا طبيعية ولا قسرية منقول
ولا ساكن فيه وذلك لانه كان الذي يسكن فيه هو عادم الحركة ومن شانه ان يتحرك كذلك الذي يسكن فيه هو الذي
يعدم الحركة ومن شانه ان يتحرك فيه والخلاء ليس من شانه ان تتحرك فيه وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء في
امره ان جعلوا له قوة جاذبة او محركة ولهم وجوه اخر حتى قالوا ان سبب انبثاث الماء في الاواني التي يسمى منها ان
الماء ينجذب به في الاناء التي يسمى فوقها فان الماء انما هو جذب الخلاء اياه ويجذب اول شيء الاكثف ثم الالطف
وقال اخرون بل الخلاء محرك للاجسام الى فوق واذا تخلخل الجسم بكثرة خلاء يداخله صار اخف واسرع حركة الى
فوق فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز ان تختلف في جزاء الخلاء بالاستواء الاضعف اذ سبيل كل جزء
جذاب من الخلاء سبيل الاخر فما كان يجب ان يكون الانجذاب الى شيء منه اولى من انجذاب الى شيء اخر فلا احتباس
في شيء حضر الى الاحتباس في شيء منه اخر وسواء الماء او كان حاصل الماء فيها هو الخلاء الذي امتلا به فلم اذا
خلى عن الاناء نزل بل كان يجب ان يحبس الماء في نفسه يحفظه ولا يتركه يفارقه ولا يدع الاناء الذي هو فيه ان يترك
ايضا لان ذلك الماء المحتبس هناك يحبس الاناء ايضا فانا نقول في اناء نخذ الخرق من الماء وكذلك ايضا فوقهم
في رفع الخلاء ولا يجب ذلك فانا نقول اما ان يكون الخلاء المتخلخل لاجزاء الجسم المتخلخل هو الذي يوجب حركته الى
فوق فهو موجب الشيء ملازم له فيكون ذلك الخلاء يلازم المتخلخل في حركته فيكون مستقلا معه محتاجا اليه كما
ايضا اذ كان مستقلا ذا بعد مقدر في الوضع اولا يكون ملازما له ملازمة لا تزال ليس بد لك من حركة خلاء فيه

فان كان

فان كان لكن ذلك في الخلاء نفرضه يكون ملاقيا له وان لا فلا وان لا يكن لا يتحرك شيئا وبعدا ان لا يكون ملاقيا
له بل يصير ان عظيم قوة من شان تلك القوة ان يبقى فيه وتحركه مثلا او يتوهمه اثنا اخر يبقى فيه
ويكون المتحرك وذلك الاثنان يكون كل خلاء جديد يتوهم من ذلك الاثر ملاقيا الى ان ينتهي الامر الى الحركة في
الا ان اجاب جمعة من الحذاق الى ان الاثر اضعاف وتجزئة والخلاء مشابه الجواب صحيحا ومن الجهابذ ان التشابك
الخلاء وبين اجزاء الملاء موجبا حكما في الجملة من الاجزاء ودون ان يوجب في واحد من الاجزاء فانه يمكن ان
يكون اجزاء منفصلة لا يتحرك واحد منها عن سببه متحركا ولكن الجملة يتحرك منه بدل من الوجهان يكون الجملة
المركبة عن اجزاء متشابهة وهما سترا انما تفعل لوجود اشغال حديثة في واحد احد من الاجزاء ومتكون الاشغال
المشابهة من الاجزاء بالملاء انما يتحرك عن الخلاء وضبط اولا الى موقف جزء جزء منه وكل من ذلك الاجزاء الاولى
فهذا الخلق انبساط الاجزاء المشابهة بتكون لتبرصه ولا بتشاف الخلاء بل لاجل الحاطة الخلاء بها يرفع
فيشبه ان يكون اذا اجتمع مكبرا لم يفعل عن الخلاء واذا تفرق وصغرت اجزاؤه افعل فلما اجزاؤه التصاعد
منزل يتحرك الكل الى موقف ويكون مع ذلك ليس كل الاجسام يفعل هذا الا تفعل الى بل الاجسام ما لها طبايع
تخصوص وطبايعها يوجب ان تخلط هذا التخلخل اكابن بالجملة ويكون حقيقة هذا ان شيا من الاجسام مقتضى
طبيعته ان تشاعد اجزاؤه بعضها من بعض بعدا ما فيه تدخل ذلك التخلخل والاجسام التي تقتضي بالعواسد من ذلك
بعدا ومن الجهابذ يضرب هذه الاجزاء المتهافتة بعضها عن بعض حتى يتم بينها ابتداء وزوة ويكون ذلك المرئي
جمعا غير محدثة كيف كان تحرز وهرب بالطبع الى موقف وجزء الى اسفل وبين جزء وجزء حتى يحدث التخلخل
وتوى ان كل واحد من هذه الاجزاء يعرض له الهرب ابدا يكون واحدا فاحدا فالهرب بالعنصر والنواة في هاربة غير فارة ومن
الجهابذ ان يكون جزء منها الا هرب في النواة هرب اجزاؤه اشتياقا بعد الخلاء الذي فيه منشابهة ومن الجهابذ ان
ان يكون جزء واحد يأخذ يمنة وجزء اخر يسرة وحكم الجزئين في الطبيعة واحد وما فيه الحركة بعضها تاعد بعضها من
هذه الاشيا تبين ان الخلاء لا معنى له وان هذه الاسامي الثلاثة والوزاقة انما يكون بها اتوهما غير من الجزء
الطبيعي لاستماع وجي الخلاء ووجود ذلك وصفايح الاجسام الا عند اقرن شري يكون مع بدل ملاقيا عوضا
عن المفارق بلا دفان يحاوبه سطح من سطح بلا فيه فاذا كان صفحة الماء الذي في السراقة بلزم الطبع صفحة جسم
ملاقيه كسطح الاصبع ميلزم ان يكون محبوسا عن النزول عند احبا من ذلك السطح الهوتة معوقة عن النزول معه
ميلزم ان يقف ضرورة ولو جبنا ان يكون خلاء واقرا سطوح لا عن بدل لنزول ذلك فاحتج الجذا بالماء في الوزا
الوزمان قد لزم من طرحه للطرق الثاني وامتناع الانقطاع في البين المؤدي الى وجي الخلاء وطاعة الممتصات للماء
ولذلك ما امكن رفع ثقل كبير بمجذح صغير مفتاح عليه اشيا الغوص الجبل العجيبة التي تتم بامتناع وجي الخلاء

الفصل الثاني

في تحقيق القول في ماهية المكان ونفس بحج مسلطة المخطئين فيه فاذا كان المكان
هو الذي فيه الجسم سواء كان يجوز ان يكون فيه معه جسم غيره او موه شاله وكان ليس فيه بغاري في الواحد منه شيا
عليه عدة ممكنان وكانت هذه الصفات كلها او بعضها لا يوجد الا لمربع او صحن او بعد سطح ملاقي كيف كان
وجميعها لا يوجد في المتوهم ولا في الصورة والبعد ولا وجود خالبا ولا غير خال والسطح الغير الحاوي لمن يكان ولا
حاوي مسترا الذي هو هاهنا بالجسم الشامل بالمكان هو السطح الذي هو فيه به الجسم لحاوي لا غير فهو حاوي وهو شا

وثابت للمستقلان وعلاقة المستقل شغله ويقال وقد المستقل بالاستقال عنه وفواصله بالانتقال اليه فيجعل
ان يجعل فيه جسما مثلا فنذ ظهر وجود للمكان وما تحيزه وقد يتفق ان يكون المكان سطحا واحدا وقد يتفق
ان يكون عدة سطوح يلي منها سكان واحد كما للماء في النهر وقد يتفق ان يكون بعض هذه السطوح
متحركة بالعرض وبعضها ساكنة وقد يتفق ان يكون كلها متحركة بالدور وعلى المتمكن عليه والمتمكن عليه ساكن و
ربما كان المحيط والمحاط سحابي بطارئة كما في كثير من السماويات ويجب ان ينظر هل اذا كان ماء مثلا في
جرة وفي وسط الماء شيء لم يحط به الماء نعلم ان مكان الماء هو السطح المقعر من الجرة هل هو جزء
مكانه او هو السطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود في الماء محمي عن مكان الماء كما لو كان الماء محيطا
به سطح مقعب سطح معقر وسطحان اخوان على هذه الصورة لم يكن السطح المقعر المحيط به جزء
حملة السطوح التي يلاقي جميعها ويشبه ان يكون حملة السطوح التي يلاقي الماء من جميع جهاته مقعرا
من الجرة ومحدبا من الجسم الذي في الماء هو المكان له لكن ههنا شيء واحد بالعدد هنا الا وهو الحيز
الشكل الذي صورناه ليس يحيط به جزء بل انما يحيط به السطوح الجملة كسطح واحد ههنا لان الامر كذلك
بل المقعر كفاية في الاحاطة به كان السطح المحدب او لم يكن وههنا ايضا سطحان متباينان ليس يأتلف
منهما شيء واحد يكون مكانا واقعا في هذا الشكل فانه يأتلف من جملة السطوح المذكورة سطح واحد وهو
سطح واحد من شأنه ان يكون بحيث يحمل من الجملة شيء واحد فان الجملة يكون مكانا واحدا ويكون الاجزاء جزءا
المكان ولا يكون شيء منها مكانا للكل وحينئذ يحمل لا يكون واما حجم نفاة المكان فالحجة الاولى يقال عليها
ان المكان عرض ويجوز ان تشتق منه الاسم لما هو شيء عرض لكنه لم يشتق لانه لم يوقف على استعماله وقد
مذا ذكروا اذا اشتق فالجواب ان يكون ذلك الاسم هو لفظ المتمكن فان المتمكن مشتق من التمكن وليس المتمكن
هو كون الشيء في عرض هو مكان الشيء ويجوز ان يكون في الشيء عرض وقد يشتق منه الاسم ليس كما لو لاده فمن
في الوالد ويشتق منه للمولود الاسم وليس الولادة فيه والعلم هو في العالم ويشتق منه للمعلوم الاسم وليس
العلم فيه فيجوز ان يشتق من المكان اسم للمتمكن ولا يكون المكان فيه بل هو في المكان ولكن كون الجسم في
جسم اخر حتى يكون سطح الباطن مكانا له هو معنى معقول يجوز ان يشتق منه اسم لذلك الحيز فلو كان للمشتق
له مصدر والمكان ليس بمصدر ولم يتفق ان تشتق منه على هذه الجهة مصدر فليس يجب من هذا ان لا يكون للمكان
عرضا واما التشكيك الثاني في الجواب عنه ان المكان ليس بجسم ولا مطابقا للجسم المحيط به بمعنى انه منطبق عليه
على ما قيل انطباقا اوليا وقولنا ان المكان مثل للمتمكن قول بمانع اريد به كون المكان محيطا بالمتمكن
بحيث لا يماسه شيء منه ولا يتخلله شيء منه ولا يماسه بالجملة وهو مخصوص به بالحقيقة الا يجوز ان يكون
في باطن النهاية الداخلة يجب عن الجسم الذي يماسها بتلك الظاهرة لتلك النهاية واذا الزمك ما قيل من مماسة
المكان ومساواته للمتمكن ولجأنا فسلمه لا اولا بينا سنفسر يحتاج الى ان يدل عليه ثم يكون التشكيك وارد
واما التشكيك الثالث فانما كان يلزم لو قلنا ان كل انسان كهف كان بالذات او بالعرض ويجب ان يثبت المكان
ونحن لا نقول ذلك بل نقول ان انسان الذي هو حيوان يفارق كل ما يحصره ويحيط به مفارقة عن اثر لا
لسبب يلزم وهو مفارق بذاته هو الذي يجب ان يكون مماثلا للمكان واما السطح والخط والنقطة فانما

يلزم ما هي معه من الجسم ولا يفارقه البتة لكن الجسم قد يفارق كل ما معه عنده وكل ما يطيف به فيلزم ان يكون
الخط قد فارق خطا والسطح سطحا فلو كان الخط والسطح والنقطة مما يجوز ان يفارق بذاتها وتتحرك بنفسها لكان
الحكم على ما قيل واتا فوالم ان النقطة عدا ففيه فظر وموضعه الخاص بهذا الموضع فلا نطول له محال الشك
فقد يحتاج دونه واتا التشكيك الرابع فانما كان يلزم لو كان صحيحا ان كل ما لا بد منه فهو علة وليس كذلك
فانه لا بد ايضا للعلة من المعلول ومن لوازم المعلول وليس علة لكما لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة
التي ليست بعلل وليس شيء منها بعلة للعلة بل العلة هي التي لا بد منها وهي لذاتها لا لغيرها او زمرة المكان من
الامور التي لا بد منه للحركة وليس اقدم من الحركة بالعلية بل عكسها ان يكون اقدم منه بالطبع حتى انه لو كان
نقلة كان مكان وليس اذا كان مكان كان نقلة لكن هذا التقدم غير تقدم العلة بل يجب ان يكون الشيء
مع وجود هذا سعيدا لوجود المعلول حتى يكون علة وهذا انما يتحقق لك في صناعة اخرى يجوز ان يكون
المكان امرا اعم من الحركة لانها للحركة وليس بعلة وايضا فان كان كون الحركة موجودة في المتحرك مما لا يمنع
ان يكون المكان ايضا علة عنصرية لها فكثير من الامور يتعلق بموضوعين عند كثير من الناس والحركة تتعلق
عاقلا سعيدان يتعلق بالمفارق والمفارق على انها كلها موضوعا فيكون الحركة موجودة في المتحرك وفي المكان
فان بطل هذا بطل بيان اخر لا لنفس متحرك وجود الحركة في المتحرك وبالجملة المكان امر لازم لموضوع الحركة
فان موضوع الحركة من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل اي من حيث هو بالفعل جاز عليه التحرك لا من
حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة وان كان كونه في مكان ليس بعلة له فلكان لا يرد
لعلة الحركة العنصرية واما التشكيك الخامس فانما يصح لو كان الناس الذي في المكان يجب ان يلزم مكانا
واحدا واما اذا كان دائما ليستبدل مكانا بعد مكان كما يستبدل كما بعد كم فليس ما قيل بواجب فلنبطل
الان حجج الخصم في مهمة واما قياس من قال ان المكان يتعاقب عليه الطويل بتعاقب عليها فقد علم انه
غير منتج اللهم الا ان يقال انه كلما يتعاقب عليه مكان فلا نسلم ان المكان هو بعض ما يتعاقب عليه
وهو الذي يتعاقب عليه لاحدهما بالحصول فيه وكذلك ما قيل ان المكان اول حاو محدد فهو القول وذلك لانه
ليس المكان كل اول حاو بل الذي يحوي شيئا مفارقا وايضا الصورة لا يحوي شيئا لان المحوي منفصل عن الحاوي
والمحمول لا ينفصل عن الصورة وايضا فان المحدد ان عنى به الطرف الذي به ينحد الشيء فليس يمتنع ان المكان
بهذه الصفة واتا انه غير حق فقد بان واما المحدد الذي يراد به الحاوي فمواسم مرادف للحاوي ومعناه
شيئا وايضا المكان حاو للمتمكن ومحدده والمتمكن جسم والصورة لا يحوي المادة لانها جسما فيها واما الحجة التي
لاصحاب البعد المبنية على وجود البسيط مستبدلا والمتمكن غير مستبدل مكانه وليس هناك شيء يبقى بها
الا البعد فنقول انا لا نسلم ان المتمكن غير مستبدل مكانه بما هو مستبدل لمكانه الا انه ليس يتحرك وكما
اما انه ليس يتحرك فلانه ليس عندنا في مكان واحد فانا اللهم الا ان يعني بالساكن لا هذا الذي بان بنا
نسبته امرا ثابتا فيكون ساكنا هذا هو المعنى والذي لو خلي وحاله وترك عليه مكانه حفظ ذلك المكان ولم
يستبدل به من بعد مكان حافظ المكان واحد بخلاف الا نرى انا لا نسكن الا الاول ولا هذا فانا نرى الحجر
كان ساكنا واتا انه ليس يتحرك فلانه ليس مبدأ الاستبدال عنه وهو الذي الكمال الاول لما بالقوة فيه

من نسبه

من نفسه حتى انه لو كان ساير الاشياء عنده بحالها لكان لحالة سعته اعني لو كانت الامور المحيطة به المفارقة اياه ثابتة كما هي لا يعرض لها تغاير من كان الذي عرض له بتبدل حسنة فيها واما هذا فليس كذلك فليس يوجب ان يكون الجسم بحالة ساكنا او متحركا ان لم يجز احوالا لا يكون فيها ساكنا ولا متحركا في المكان من ذلك ان لا يكون له مكان ومن ذلك ان يكون له مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه فحسب وما هو البتة في مفارقة ومن ذلك ان يكون له مكان وهو له بعينه في زمان ولكن اخذناه فيه لا في زمان بل من حيث هو في الآن فيكون الجسم ح لا ساكنا ولا متحركا واما ما ذكر من حديث الخلاء فان التحليل ليس على الوجه الذي ذكروا بل التحليل هو افراد واحد واحد من اجزاء الشيء الموجود فيه فان التحليل يدل على الحصول بالقوة من ان هنالك صورة والهيولى لا يقوم بذاتها بل بها مادة فبرهان ان هذا الشيء الان صورته ومادته واما البعد الذي يدعونه فهو في شيء ليس يبرهن على هذا القبيل وذلك لان البعد انما يثبت في الوهم عند رفع الممكن والبعد فعسى اذا رفع الممكن والبعد وجب ان يثبت في الوهم بعد واما المادة فانما يوجبها اثبات الصورة لا الوهم فيها اللهم الآن يعني بالرفع معنى اخر فيكون اللفظ واقعا على امر مشترك الاسم وذلك لان الرفع يعني به نوعين معقولا وهذا الوهم في الصورة يوجب بالحقيقة ابطال المادة لا اثباتها وفي الممكن لا يوجب ابطال البعد ولا اثباته اما انه لا يوجب ابطال البعد فقد استغنينا عنه اذ الخصم لا يقول به واما اثباته فلان نفس ابطال الممكن وحده لا يوجب ذلك ما لم يضف اليه حفظ الاجسام المطيفة به موجودة على احوالها واما ان كان جسم واحد فقط ويوهم معدوما فليس يجب من توهم عدم القول بعد لو لا توهم علم لما قيل به بل التوهم يتبع التحقق في اثبات نفسه عن شيء ما كان جسم فرفعته ولم ترفعه واما وجود بعد ما سمي التقدير وهما يكون في الوهم تبعا لعدد جسم بشرط حفظ الاجسام المطيفة التي كانت مقدرة البعد المحدود ولولا التقدير لما صح الى عدد جسم في تخيل البعد ومع هذا كله فليسلم ان هذا البعد مفترض عند الوهم اذا عدم جسم او جسما فايد به ان هذا التوهم ليس فاسدا حتى لا يكون تابعه محالا وهل صح ان هذا الفرض ممكن حتى يكون ما يفرضه غير محال فعسى ان يقضي هذا القايل بان الوهم محكم وان كل ما يوجبه الوهم واجب وليس الامر كذلك فكثير من الاحوال الموجودة مخالف للموهوم وبالجملة يجب ان نرجع الى ابتداء الكلام فنقول ان التحليل انما يصح ويجري في المجتمع ولكنها مختلطة عند العقل فينفصل بعضها من بعض بعقوبة ذلك او يكون بعضها يدل على وجود الآخر فاذا تامل حال بعضها انتقل منه الى الآخر وبين ان الرفع ح بمعنى الترك له والاعراض عنه الى الخلو بمعنى العدم واما الحجة التي بعد هذا فنحو لها ان قول هذا القايل ان الجسم يقتضي المكان لا بسطح بل بجسميته ان عنى بان الجسم يسطح وحده لا يكون في المكان بل انما يكون في المكان بجسميته او عنى انه لا بد جسم يصلح ان يكون في مكان فالمعنى حق وليس يلزم منه ان يكون مكانه جسما فانه ليس يجب اذا كان امر يقتضي حكما او اضافة الى شيء انما يجب بسبب ذلك ان يكون المقتضى بذلك الوصف فليس اذا كان الجسم يحتاج الى مكان لكونه جسما لا يكونه موجودا يجب ان يكون مكان ايضا جسما او كان العرض يحتاج الى موضوع لكونه عرضا ان يكون موضوعه عرضا واما ان عنى به ان كل بعد من جسميته يقتضي بعدا يكون فيه فهو مصادرة عن المطلوب الاول وبالجملة انه ليس اذا كان بجسميته يقتضي لمكان يجب ان يكون بالقوى بجميع جسمية المكان كما انه لو كان بجسميته يقتضي الحاوي فليس يلزم ان يكون

بجميع

بجميع جسميته بالنسبة الى الخاوى وبالجملة فانه غير مسلم ان الجسم يقتضى لجسميته مكانا الا بمعنى انه لو فرض انه لم يكن فيه خاوى ومعنى القولين جميعا واحد لان جملة الاسم المأخوذ كشئ واحد يوصف بانه فى مكان او خاو وليس كون الشئ بكليته فى شئ هو كونه ملاصقا له بكليته فانا نقول ان جميع هذا الماء وجملته فى هذه الجرة ولا نعنى به ان جملته ملاصقة للجرة واما الجرة التى بعد هذه المسبئة على ما واراه المكان والممكن فقد فرغ عن جوابها واما التى بعد تلك فهى مبنية على ان المكان لا يتحرك والمسلم ان المكان لا يتحرك بذاته ولقائل ان لا يتحرك لا بالذات ولا بالعرض بذلك غير مسلم ولا مسلم وان المجهول لا يأبون ان يتحرك مكان الشئ فانهم يرون الجرة مكانا ويجوزون لا محالة ان تكون كذلك واما الجرة المحمدية فهى اولا مبنية على عادان الجمهور وذلك ليس بحجة فى الامور العقلية وثانيا انه كما لا يمنع العامة ان يقول البعد المفطور فى الجرة مملوء فارغ كذلك لا يمنعوا ان يقولوا ان البسيط الفارغ الذى فى الجرة فارغ ومملوء على ان نفهم العامة المعنيين جميعا فانه لا فرق بينهم فى لفظ لم يحرر لهم العادة بفهم معنى محصل وشبه ان يكون كذلك الى ان يطلعوا ذلك فى البسيط المعقول اسرع منهم الى غير ذلك وذلك لان المملوء فى عرفهم هو الذى يحيط به شئ مصمت فى ضمنه يحيى بالاضافة من كل جهة الا ترى انهم يقولون فيما بينهم ان الجرة مملوءة والزق مملوء ولا يعرفون حال البعد الذى يفرغونه فى داخل الجرة بل يصفون الخاوى بهذه الصفة والخاوى اشبه بالبسيط منه بالبعد فان البعد لا يحيط بشئ بل ربما احاط به ما يملؤه ان كان موجودا فلذلك مجد العامة لا يخاشون ان يقولوا ان الجرة مملوءة وربما يوقفوا ان يقولوا ان البعد الباطن مملوء والجرة اسم لجوهر الخزف المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقاما هذه الجرة ولكانوا يقولون فى البسيط ما يقولونه فى الجرة فقد بان الفرق اذ قالوا الجرة فارغة ومملوءة وجعلوا ذلك كفرهم مكان ما فارغ او مملوء فهو الى المحيط اقرب انما يمتنع ان يقولوا فى البسيط المطلق انه فارغ ومملوء لان البسيط المطلق ليس هو المكان بل المكان بسيط بشرط الاحاطة واذا جعل بدل البسيط المطلق البسيط المحيط لم يخاسوا عن ذلك واما الجرة التى بعد هذه فمبناها على ان مصير المكان بعد الجعل كالجسم مكانا وهو امر صواب والجواب عن هذا التصور من الشبهات فانه ان لم يكن واجبا ان يكون كل جسم فى مكان وجد فى نفسه كان ممكنا فى الجملة لم يحتج الى تدبير منا ولو كانت هذه المقدمة واضحة وهو ان كل جسم فى مكان لم يمكن ان يوجد لكل جسم حاو او شئ من الاشياء الموهمة مكانا غير البعد المفطور وكان البعد المفطور موجودا كانت الحاجة عسيرة الى ان نقول ان البعد مكان واما وليس شئ من ذلك واجبا فانا اشد تحريرا فى ان نحمل حتى لكون لنا ان نحمل كل جسم فى مكان ولنسلم ايضا ان كل جسم فى مكان فليس يجب ان يكون ذلك المكان هو البعد فانه يجوز ان يكون هذا المعنى ليس بمكان لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم المكان فان عنى بهذا القول انه يكون اشبه برأى الجمهور ان كل جسم فى مكان فليس فى تلك حجة فان نسبة هذا الرأى الى الجمهور و الذين هم العامة من حيث لا يعتقدون مذهبا يذهبون اليه بل يعملون ويقولون على ما فى المشهور او الوهم كنسبة رأى اخوانهم وهو ان كل موجود فى مكان وانه ينشأ اليه وهذان الرأيان متساويان فى ان العامة يسبق اليهما بتصور وتعريف يرد عليهم بعد الفطرة العقلية والوهمية وقد عرفنا احوال هذه المقدمة حيث تكلمنا فى المنطوق وبينا انها وهمية ان دون عقلية ان ولا يجب ان يلتفت اليها على ان حكم ان كل جسم فى مكان

ليس فى ناكد

ليس في تأكيد حكمهم في ان كل موجود اليه اشارة ولا حيز ولا وهم يعقل من التمكن غير ما يفهم من الوضع ثم انه لو كان هذا ايضا حقا لما وجب علينا ان نبين ان ما قالوه حق فاذا كان يجوز ان يكون المكان امرا غير البعد فكل واحد منهما مما يوجد لكل جسم فلا يكون وجود البعد دالا على الجسم دالا على انه مكان له اذ يجوز ان يكون شيئا موجودا لكل جسم واحد هما دون الآخر مكان والحجة التي بعد هذه فليعلم ان طلب الجسم نهاية على وجهين طلب تمكن وهو الطلب بالذات وهو ان يكون ذو الحجم يطلب بان يحل بحجة تحاذيها نهاية جسم الطالب المتمكن بالطلب الذي هذه حاله ان تحاذي بالمحيط وهذا المعنى يتحقق مع وضع النهاية مكانا ثم ليس لم يطلب النهاية انه وجب ان يطلب بزيتها في ابعاده متزينة بل ربما طلب بزيتها في الوضع فقط من غير حاجة الى ان يكون كل قطع في بعد بل على ان يكون كل وضع هو بينة ما بين جسم جسم الخ تلك النهاية بحيث لا ابعاد الا انها الاجسام المتشابهة واما بحيث احداث الخلاء والخواء عن الشيء صفها احداث التخلخل والتكاثف على وجهين تكاثف باجتماع الاجزاء المتشابهة في هواء ينخلها ان خرج الهواء عن الفلك فيقوم الاجزاء مقامه من غير ان يكون هناك خلاء متحيزا بانه تخلخل وتكاثف يكون لان اجزاء المتفرقة اجتمعت بعد ان كانت متفرقة بان الماء دفنها فصار جسما اصغر مما كان جسما اكبر حتى اذا كان كلاهما اسرين عارضين له ليس احدهما اولى به من الآخر فاذا اعتبر جسما اصغر قيل انه متكاثف واعتبر مخلخل وهذا امر بين في صناعة الحكمة ان لم يبين في هذا الموضع سريعا فيكون علة ذلك ان هذا القسم يجوز ان يبقى ذلك القسم الذي احدثه واما حديث ماء الورد هو كذب صرف ولو كان ذلك صحيحا كان الامر كله خاليا الا وهو فيه اصلا واما حديث الزق والشراب فيجوز ان يكون الهواء الذي الزق لا يظهر تفاوته في الحس ويجوز ان يكون الشراب بعضه فيخرج منه بخار او هواء فيصير بجوفه اصغر بكثير طبيعي او قسري على ما تقدم واما حديث الناي وان الغذاء انما ينفذ بقوته بين منفذين عن اجزاء الاعضاء وعرضها بالتعديل لسكن بينهما فيضيع بحيث لو كان الغذاء انما ينفذ في الخلاء لكان الجسم في حال دخوله وقبله جسما واحدا لا ابعاد واما حديث القارورة فالجواب عن ذلك مبني على المذكور في التخلخل والتكاثف وهو انه من الجائز ان يكون الجسم ينفصل جسما اصغر وجسما اكبر وان يكون من ذلك ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري كما انه يجوز ان ينمو ويبرد ويكون منه ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري فكذلك في العظم والصغر واذا كان هذا جائزا لم يكن كل واحد مما حوته من جسم يجب بحسب البناء على حجم الاول حتى اذا انحذ جزء من هواء مثلا الغاز وتبرد يجب ان يبقى الباقي على الحجم الاول فيكون ما وراءه خلاء واذا لم يجب هذا لم يجب ذلك البتة واذا كان خلاء غير جائز فانها تزان يكون الهواء بطبعه يقتضي جسما تزانه فضغط في الحال الى ان يصير اعظم بان ينقطع منه جزء بالقسر من غير ان يحيل له الى اسخم او جسم بدلا عما انقطع منه في تحجم يسير فاذا كان انقطاع ذلك الجزء منه لا يمكن او ينبسط انبساطا ما فصار الباقي في حجمه الاول لا متناع وقوع الخلاء ووجوب الملاء كان هذا الانبساط ممكنا وكان للقاسر قوة يجوز لها خروج هذا الممكن الى الفعل يجذبه اياه فيه جهة ولزوم سطحه لما يليه في جهة وذلك بسط منه وتعظم اتاه ما القسر اطاع القاسر فانبسط انبساطا عظيما وضاعف بعض مساحاته انبساطا واقعا خارج القارورة وهو المحسوس وبقي الباقي مثلا القارورة وصار هذه وقد ملأها منبسطا الضرورة الجذب الحاصل بعد القارورة فاذا زال ذلك القسر وجاز ان يرجع الى قوامه الاول لان يجذب ما حوله الى شغل المكان الذي يخرج عنه متفاضلا اجاد الرافق به الاول ويكن اذا تخلخل في القارورة وتركبناها

على الماء

على الماء وخرج منها ريح كثيرة يتبعقبق منه الماء ثم غار الماء ودخل فيها فنعلم انا قد ادخلنا فيها ما لفرسيشا الخ
ولما زال الفرس خرج وذلك لانا لم نكن دخلنا ما ادخلناه بالفرس هو بعينه فيخرج في الحال او يكون على سبيل
التكاثف من الهواء الذي كان فيه حتى حصل المدينا بالفرس فكان يكون ذلك التكاثف على سبيل التكاثف
الذي نقوله نحن ونرى ان للفرس منه ان يعود الى طبيعته عند زوال الفارس فان كان على سبيل تولد الحلاء
حتى حصل في ذلك المكان منه ما ليس في ذلك المكان له بشرى ولا صبغ فضاء الجسم هو الى يملوه فيه فيخرج عند ويبقى فيه
من طبيعة هواء ان ينزل مستقلا عن غاية تحصيله ينزل ولا مساغ في الماء فينبغي ان لا يحتاج الهواء الى ان
يغادره ويتخلص منه وان كان الحلاء هو الذي يأباه فلم لا يأبى الهواء الآخر وان كان الماء يأباه فلم اذا حكم الهواء
ثم قال حتى لم يخرج من الهواء ما من شأنه ان يخرج ويكبس بها على الماء ودخل الماء فان كان الحلاء يأبى
ان تشغله الهواء ويدفعه فلا يوجد الماء ويكون اولى ان لا يعمل الحلاء في بعض الهواء بطبعه يجذب الماء ولم يترك
الماء المفروض في الهواء الشاغل لحلل الهواء الخالية ان ينزل وان كان ثقله يغلب جذب ذلك الحلاء فلم يقل
الماء المكبوس على الفار ونزوله يغلب الحلاء بل يجذبه فاحسن الاستدلال المستعمل على السهل من اسئلة الثقيل الباب
فاذا استبانت استحالة هذا القسم بقي ان السبب فيه هو التجاذب للهواء الى حجم اصغر للتضغاط فاذا زال انبسط
الى حجمه ولا حال ان هناك سببا اخر يقتضي جمعا اكبر وهو التمعن والتلطف بصير بخار الشيء الكائن ممنوعا عن مقتضى
طبيعته الذي يكيفه استدل من تلطيف هذا وهذا ان الغائب فاقتضى التخوية العارضة ان يصير الهواء اعظم حجما
من الجسم الذي كان قبل التفخ ومن اجل ان تلك التخوية من عرضيته هذه وزوال ومن قبض الهواء الى الجسم الذي قبضا
طبيعته فلم يكن تلك التخوية في بعض الماء ومن دخل لا سحالة ووقع الخلاء فلهذا اما ان شاهد من ان المنفوخ بالنفخ
اولا ينقبض منه هواء بخرج ثم يأخذ في جذب الماء الى نفسه كما تو سد فم الفارورة ما صبغ سخنت بنار خارجة لا يلبث
ثم كبت على الماء وعرض اولا ينقبض ثم امتص منها الماء واما الجواب عن الحجة التي بعد هذه الحجة فمناسب لهذا
الجواب وذلك ان المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء وعمدته ذلك الى حيث لا يطيع منه الهواء للتفرق والدفع فيتلاقى
الموج بين المندفع وحيث الهندفع ويضطر الى قبول حجم اصغر مما خلفه يكون ما العكس منه يكون بعضه يتجذب بعضه
بعضا ولا يتجذب فيتخلخل ما بينهما الى حجم اكبر بحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل فليكن هذا القدر
من الكلام في المكان فلنتكلم الآن في الزمان **الفصل العاشر في ابتداء الفلك في الزمان واختلاف**
الناس فيه ومناقضة المتكلمين فيه ان النظر في امر الزمان مناسب للنظر في امر المكان لأنه من الامور التي يلزم كل
حركة والحال في انقسام الناس في وجوده وعدمه كالحال في المكان فمن الناس من نفى ان يكون للزمان وجود
البتة ومنهم من جعله وجودا لا على انه في الاعيان الخارجة البتة بوجه من الوجوه بل على انه امر موهوم ومنهم من
جعله وجودا لا على انه امر واحد في نفسه بل على انه فيه ما على حسب ما الامور التي كانت
فقال ان الزمان هو مجموع اوقات والوقت عرض حادث يفرض وجود عرض اخر مع وجوده ومنهم من جعل الزمان
وجودا وحقيقة قائمة فمنهم من جعله جوهرا قائما بذاته فاما من نفى وجود الزمان فقد تعلق بشكوك من تلك
ان الزمان ان كان موجودا فاما ان يكون شيئا منقسما او يكون شيئا غير منقسم فان كان غير منقسم فيستحيل
ان يكون من سنين وشهور وساعات وماض ومستقبل وان كان منقسما فاما ان يكون موجودا بجميع اجزائه

او ببعضها

او بعضها فان كان موجودا لجميع اقسامه وجب ان يكون الماضي والمستقبل موجودين معا وهذا محال وان كان بعض اقسامه موجودا دون بعضها فقد ما فلا يخ اما ان يكون القسمة التي بها ما فاصلة واقعة على سبيل الحاضر المستقبل والماضي او واقعة على سبيل الساعات والآثار وما اشبه ذلك فالماضي والمستقبل فكذا حاصل منهما ما انفكاك من مشتمل الزمان معدوما اما الحاضر فان كان منقسما وجب ان يكون المستقبل بعضها وان كان غير منقسم كان الامر الذي يحصل فيه اما آن او ليس بزمان ومع ذلك فلا يجوز ان يوجد ما انفكاك ولو وجد ما انفصل الربح اما ان يبقى واما ان لا يبقى فان كان مما يبقى مساوقا او بقي مساوقا لم يكن كله آنا وكان الماضي والمستقبل معا في واحد هذا خلف وان كان مما لا يبقى امتنع ان يكون في زمان لكن في زمان بل في آن وبينه وبين ما قبله زمان بعد في آن بينه وبين ما بعده زمان والزمان بينهما منقسم وقد بينا ان ذلك محال وان كان بينه وبين ما قبله آن كان الآن على الان على التوالي من غير تخلل زمان بينهما وهذا ايضا محال فثبت ان الزمان غير منقسم فالجزء الذي لا يتجزأ كيف يكون الزمان وجود وكل زمان فهو منقسم فقد تحقق عندك ايها الفاضل ان ما مضى من الزمان فهو ليس الى الماضي مستقبل وعلى كل حال لا يصح ان يوجد معا بل يكون احدهما معدوما واذا كان موجودا فكيف يصح وجود ما يحتاج الى ما هو معدوم فكيف يكون الظرف هو معدوم وكيف يكون بقي واصلا بين معدوم وموجود فهذه هي الشبهة القوية التي بنى عليها نفاة الزمان ويمكن ان يضاف اليها ان كان لا بد للحركة في ان يكون حركة من ان يكون لها زمان فيها وليس يحتاج هذه الحركة في ان يكون حركة الى ان يكون جسم آخر يتحرك ايضا غير جسمها بل ما اجتمع الى ذلك في بعض الامور لا ان يكون حركة طالما كان موجبا لها حتى في ان يتحرك والى ان تتحرك وهذا ليس من شرط الحركة بما هو حركة ولا من لوازمها واذا كان كذلك فالحركة في نفسها موجود يلزمها من حيث هي حركة ان يكون فيها وفي ما يلي فيها من حيث هي كذلك ان يكون فيها امر آخر هو الزمان واذا كان كذلك فالحركة الاولى واذا كان كذلك كان كل حركة مستقبلة ازمانا على حد معروف على حركة اخرى كما لا يمتنع معا على حدة ولا يكون الزمان واحدا الا على شيء واحد يكون امكان احدهما الواحد العدد وليس كذلك في ذلك فاذا كانت حركان معا كانت ازمنتها لا محالة معا ولا يخلو اما ان يكون منقسمة في المكان الذي الموضوع او في الشرف او في الطبع او في شيء آخر غير المعية في الزمان لكن جميع جزء معا لا يمتنع ان يكون بعضها مثل بعضها او مثل بعضها يكون موجودا بعضها معدوما فينبغي ان يكون معية المعية التي هي الزمان والمعية التي هي الزمان هي ان يكون شيئا كثيرة في زمان واحد وان واحد هو طرف زمان واحد فيجب من ذلك ان يكون للزمان الكثيرة زمان واحد ويكون الكلام في جميع ذلك الزمان منها في هذا المعنى كالكلام في الذي هو بعينه فيجب ان يكون ازمنة الالهانية معا وعند كون الازمنة يقع الحركان فيلزم ان يكون حركان لا الهانية لها معا فيلزم ان يكون متحركان لا الهانية لها معا فيلزم ان يكون احدهما لا الى غاية لها معا وهذا من المستحيل الذي لا يمكن ومتى يوجد من جهة وجود هذه الشكوك ووجوب ان يكون الزمان وجودا اضطرك به من التأمل الى ان تجعل الزمان محوا من الوجود اخر وهو الوجود الذي يكون في الوهم والا فما الذي من شأنها ان يوجد في الوهم هي الامور التي تلحق العقل اذا اعملت وتوسب بها فيجد هناك صورا نسبتها وجودها في الوهم فقط فجعلوا الزمان شيئا مثلها في الدهر من جهة التحرك الى طرفي مسافة الذين هو يقرب احدهما بالفعل ويبعد الآخر بالفعل او نحصل وهناك لا يصح مع حصول فيهما في الاعيان ولكن يصح في النفس فانه يوجد في النفس تصورها

ونعني الواسطة بينهما معا ولا يكون في الاعيان امر موجود حصل بينهما ويكون في الوهم امر يتطبع في ان
بين ذينك هيهنا وبين وجوده هنا لا شيئا في مثله يقطع هذه المسافة لهذه السرعة او البطوء اللذين لهذه
الحركات او لهذا الحد من الحركات والسكونات المركبة فيكون هذا تقديرا لتلك الحركة لا وجودا له كما الذين
من يوقعه في نفسه لجهلوا طرفا الحركة غير بالفعل كما مثلنا ان الحمل والوضع والمقدمة وما جرى هذا المجرى
اشياء نحصل بها الذهن على الامور المفعولة ومناسبات بينها ولا يكون في الامور الموجودة شيء منها فاذا
الطائفة التي ذكرناها مبدئا ان الزمان ليس الا مجموع اوقات ذلك اذا رتبت اوقاتا اسنايه وجعلتها امر
حسبك ان مجموعها الزمان واذا كان كذلك فاذا عرفنا الاوقات عرفنا الزمان وليس الوقت الا ما يوجد الوقت
وهو ان تعتبر مسبدا عارضا بعرض فنقول مثلا يكون كذا عند هو من معنا اذ يكون مع طلوع الشمس فيكون
فيكون الوقت طلوع الشمس ولو جعل بدله قدوم زيد لصلح في ذلك صلوح طلوع الشمس اذ يتبين انه ايا
اياه ولو شاء جعل غيره وقتا الا ان طلوع الشمس قد كان اعم واعرف واشهر لذلك لغيره ذلك وما يجري
مجراه للتعريف فالزمان هو جملة امور هي اوقات موقتة او من شانها ان يجعل اوقاتا موقتة قالوا ان الزمان على
غير هذا الوجه لا يجوز ان يتعرف ذلك من السلوك الذي ذكرنا وقالت طائفة ان الزمان جوهر ازلي ذكروا
جوهرا وهو واجب الوجود ان وجوب وجوده بحيث لا يحتاج في اثبات بدليل بل كلما حاولت ان ترفع الزمان
وجدت تثبت الزمان لانك ترفع قبل شيء او بعد شيء وبهما هذا ذلك فقد اوجبت مع رفعه قبليته او بعديته
فيكون قد اثبت الزمان مع رفعه ذا القبلية والبعدية التي يكون على هذه الصورة لا يكون الا الزمان ان
بزمان فالزمان واجب الوجود وما كان واجب الوجود فلا يجوز ان يرفع وجوده وما لا يجوز ان يرفع وجوده
فليس بعرض وما كان موجودا وليس بعرض فهو جوهر قالوا واذا كان جوهرا واجب الوجود فهو جوهر ازلي
قالوا واذا كان واجب الوجود استحال ان تنتفي وجود ما الحركة مخبرا بان يوجد الزمان وان لم يوجد الحركة
فالزمان عندهم ناذ يوجد الحركة فيقدر الحركة وناذ مجردا ينتهي بحيث ذهبوا اليه هذه هي الشكوك المذكورة في
امر الزمان والاولى بنا ان نذكر اقوالا على انحاء وجود الزمان وعلى بهيئة بان نجعل الطرق الى وجوده من مهيئة
ثم نكر على هذه الشبهة فنحلها ونقول ان اللذين اثبتوا وجود الزمان معنى واحدا فقد اختلفوا ايضا فانهم
من جعل الحركة زمانا ومنهم من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات ومنهم من جعل عود الفلك
زمانا اي دورة واحدة ومنهم من جعل نفس الفلك زمانا فاما الذين جعلوا الحركة نفسها زمانا فقالوا ان
الحركة من بين ما نشاهده من الموجودات هي التي تشمل على شيء ماض وشيء مستقبل وفي طبيعتها لا يكون
لها ذاتا ما حتى ان هذه الصفة وما كان بهذه الصفة فهو الزمان وقالوا انما نظن انه كان زمانا اذا
احسسنا بحركة حتى ان المريض والمغمى عليه يظلان زمانا يقصره المتمادي في البطالة سرح بالحركات
وانما لها عن ذكر المشاهي عنها بالبطالة والغفلة ومن لا يشعر بالزمان كاصحاب الكهف فهم لما لم يشعروا بالحركات
التي بين ان ابتدأ الغائم انفسهم للاستراحة بالنوم وان انتباههم لم يعلموا انهم رقدوا على يوم واحد او بعض
يوم الا قول الثاني فهذا ان قوما من المتاخرين عرض لهم شبيه بذلك ويدل المتاخرين على انهم كانوا مثل اصحاب الكهف
هذه هي الاقوال الثانية قبل نقض الحكمة في امر الزمان وكلها غير صحيح اما ان الحركة ليست زمانا فلانه قد يمكن

حركة اسرع وحركة ابطاء ولا يكون زمانها اسرع من زمان ابطاء بل اقصر والطول وقد يكون حركتان معا
ولا يكون زمانهما معا واستعلم انه قد يحصل حركتان مختلفتان معا في زمان واحد وزمانهما الا مختلف والحركة
فصلها غير فصل الزمان والامر للنسبة الى الزمان مثل هو ذي معينة والان واقفا لسبب هي سريعة زمان الحركة
في شيء والزمان يصلح ان يوجد في حد الحركة البطيء جزءا من الفصل الحركة الا يصلح ان يوجد كذلك بل يوجد
على انه جزء منفرد فانه يصلح ان يقال ان السريع هو الذي يقطع مسافة اطول في زمان اقصر لا يصلح ان
يقال في حركة اقصر حكم الحركة الاولى الفلكية هذا الحكم بعينه فانها يصلح ان يقال فيهما انها اسرع الحركات
لانها تقطع مع قطع الحركة الاخرى اعظم معا في هذا تما تكلم فيه بعد هذه المعتبة يدل على امر غير الحركتين يدل
على معنى يشابه كلتاهما الذي يقيسان وبان فيه ويختلفان في المسافة وذلك المعنى ليس ذان احدهما الان الذي
لا يشارك الاخر في ذاته ويشاركه في الامر الذي هما فيه معا ويمكن من هذا الموضع ان يظهر فيما تقول من عمل الاقدمين
اغراضا بوقت لاغراض وذلك انهم لا يجعلون نفس ذلك الحادث من حيث هو حركة او سكون او سوادا وبياضا
او غير ذلك وقتا ولكن مضطرين الى ان يقولوا انه يقدر بالوقت ومضطرين الى ان يكون الوقت مقرونا
وجوبيا اخر مع وجوده وهذا الاقران وهذه المعتبة بهم منها ضرورة معنى غير معنى كل واحد من العرضين وكل
مقترنين يفترقان في شيء وكل مقترنين فيما امرهما ما فاذا كان وجودهما او وجود احدهما موقتا ما انه مع وجود
الاخر والمفهوم من المعتبة هو امر ما لا محالة ليس هو مفهوم احدهما وهذه المعتبة مقابلة لمعنى ان لو فقد احدهما
او تاخر وهذا الشيء الذي فيه المعتبة هو الوقت الذي يجمع الامرين فكل واحد منهما يمكن ان يجعل ذا اعلاه
كما لو كان عند ذلك الامر مما يقع في ذلك الوقت ولو كان ذلك الامر في نفسه قارا كان اذا بقي مدة وهو واحد
بعينه يجب ان يكون مدة البقاء اسندارها وقتا واحدا بعينه ونحن نعلم ان الوقت الموقت هو حد بين منقدم
ومتاخر وان المنقدم والمتاخر ما هو منقدم ومتاخر لا يختلفان بما هو حركة او سكون او غير ذلك بخلاف فليس
كونه عرضا ككونه حركة او سكونا هو كونه منقدما او متاخرا او معا بل حقيقة المنقدم والمتاخر والمعا امر اخر وهو
حال الزمان واما الحجة التي اعتمدها حاعلو الزمان حركة هي مبنية على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم ان كل ما
يقتضي ان يكون في طبيعته شيء ماض وشيء مستقبل فهو زمان فان هذا غير مسلم فان كثيرا ما ليس يزمان هو ماض
ومستقبل وهو كالطوفان والعيمة بل يجب ان يكون مع هذا شرط اخر وهو ان يكون لذاته ما هو يحب عنه الشيء
الذي هو بعض الماضي وبعض المستقبل حتى يكون طبيعة الامر الذي اذا قيس الى امر اخر كان لذاته مرجحا ماضيا او
مستقبلا والحركة اذا مضت لم يكن بعض وجودها حركة هي لها ماضية بل يكون قد فارق الماضي وذلك يرجح
ان نقال حركة في زمان ماض ولا يجوز ان يوجد حركة ماضية اللهم الا ان يعني في جملة الحركات الماضية
وليس قصدنا هذا بل ان يكون الشيء مطابقا لوجود ذلك الذي هو فيه واما الفاضلون بان الزمان هو بعض واحد
من الفلك فبين لحالته بان كل جزء زمان وجزء الدورة ليس بدورة وابعد من هذا كل ظن من ظن ان الزمان
هو الفلك فيقاس من موجبتين في الشكل الثاني على ان احد المقدمتين هي كاذبة وهي قوله وكل جسم في فلك
فانه ليس كذلك على الحق ان كل جسم ليس بفلك هو في فلك واما الذي في الزمان فلعله هو كل جسم مخلوق فان الفلك
يفسد ويضا في وقت ما على النحو الذي يكون الاجسام في الزمان عليه وافقدانها الى المذاهب الباطلة في مهية الزمان

الفصل الحادي عشر

في تحقيق ماهية الزمان وابطالها فنقول ان من البين الواضح ان الجوز ان يبتدئ متحركا بالحركة وينتهي ساكنا معا والحد فيهما يقطع مسافة اقل والاخر مسافة اكثر لاختلاف البطء والسرعة واما الزمانان فلا يجوز ان يبتدئ احدهما الا بعد السكونات المتخللة كابتداء قوم وبجوز ان يبتدئ الزمان ويقطعا مسافتين مشتركتين ويختلف احدهما في الى اخر المسافة والاخر بعد اداء بقيته وذلك لاختلاف المذكورين من كل حال من الاحوال من مبدأ الحركة الى منتهاه الى امكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة المعينة السرعة والبطؤ او المعينة التركيب مع السكون وامكان قطع اعظم من تلك المسافة ما لا سرع منها او الاقل مخالطة سكونات وامكان قطع اقل منها ما لا بطأ من تلك او الاكثر مخالطة للسكونات وان ذلك لا يجوز ان يختلف البتة فقد ثبت بين المبدأ والمنتهى امكان محدود بالقياس الى الحركة والى السرعة واذا فرضنا نصف تلك المسافة وفرضنا السرعة بعينها او البطؤ بعينه كان امكان الخروج من ابتداء تلك المسافة ومنتهاها اما ان يكون حيز قطع النصف بتلك السرعة والبطؤ وكذلك بين هذا المنتهى المفروض الآن وبين المنتهى الاول ممكنين او امكان الى النصف من النصف بتلك السرعة والبطؤ وكل واحد منهما نصف لامكان المفروض ولا يكون الامكان المفروض ولا منصفا او على ان يحفظ هذا المتحرك بعينه متحركا بالحقيقة في المكان او جزء يفرضه المتحرك الواصل بسبيل الحركة فانه يطابق بعد ذلك بمماسة الى مماسة بمماسات منفصلة وموازنا الى موازنات بمحاذيات منفصلة وان كل واحد منها يقطع مسافة كيف كان فانها ليس تخلو ذلك الحكم فيما نحن بسبيله فنقول ان هذا الامكان قد صح انه منقسم وكل منقسم فمقدار او ذو مقدار فهذا الامكان لا يعرى عن مقدار فالبحث اما ان يكون مقدار مقدار المسافة او مقدار اخر ولو كان مقدار المسافة لكانت المسافتان المتساويتان في المسافة متساويتين في هذا الامكان ولكن ليس كذلك فهو اذن مقدار اخر فاما ان يكون مقدار المتحرك او لا يكون لكنه ليس مقدار المتحرك والا كان المتحرك الاعظم اعظم في هذا المقدار وليس كذلك فهو اذن غير مقدار المسافة وغير مقدار المتحرك ومن المعلوم ان الحركة ليست بعينها اذا في هذا المقدار نفسه والسرعة والبطؤ وذلك اذا الحركان قد تلاقيا حركان تتفقان في الحركة وتتفقان في السرعة والبطؤ وتختلفان في هذا المقدار وبما اختلف الوكتى السرعة والبطؤ وهذا المقدار فقد ثبت وجود مقدار لامكان ومجموع الحركتين بين المتقدم والمتاخر وهو ما نسميه مسافة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة وهذا المقدار ليس يمكن ان يكون فيما ينقسم وكيف يكون فيما ينقسم وهو منقض مع مقدره وكل منقض فاسد فهو في موضوع اذ وموضوع هذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز ان يكون موضوعه الاول مادة المتحرك لما بيناه فانه ان كان مقداره مادته بلا واسطة لكانت المادة بعينها اعظم واصغر اذ هو في الموضوع بوساطة هيئة اخرى ولا يجوز ان يكون بوساطة هيئة فانه كالبياض والسواد والا لكان مقدار تلك الهيئة في المادة يحصل في المادة مقدارا ثانيا فاما ان ينفي ان يكون مقداره هيئة غير قارة وهي الحركة من مكان الى مكان او من وضع الى وضع فهي مسافة يجري عليها الحركة الوضعية وهذا هو الذي نسميه الزمان واذ قد علم ان الحركة طبيعتها ان ينقسم الى متقدم ومتاخر وانما يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم من المسافة والمتاخر منها ما يكون في المتاخر من المسافة لكنه ينتج من ذلك ان المتقدم للحركة لا يوجد مع المتاخر منها كما يوجد المتقدم والمتاخر في المسافة

ولا يجوز ان يعبر بما هو منها مطابق المتقدم من الحركة في المسافة متاخرا ولا الذي هو مطابق المتاخر منها
منها متقدما كما يجوز في المسافة فيكون المتقدم والمتاخر في الحركة خاصة بطبيعتها من جملة ما لها الحركة لا بتلك
جملة ما لها المسافة ويكون ما بين الحركة فان الحركة يجوز لها ان تتقدم وتتاخر ويكون الحركة لها تلك
من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر ولها متقدما ايضا اذا وقعت المسافة والزمان هو متقدما او المسافة
فالزمان عند الحركة اذا انفصلنا الى متقدم ومتاخر لا بالزمان بل بالمسافة والا لكان البيان عندنا
بالدور والذي ظن بعض المتطببين انه وقع في هذا البيان دور واذا لم يتبين هذا فقد ظن غلطا وهذا الزمان
هو ايضا لذاته مقدارا لما هو في ذاته ذو تقدم وتاخر لا بوجد المتقدم منها مع المتاخر كما قد يوجد شيء
لشيء التقدم والمتاخر وهذا هو لذاته يكون بشيء منه قبل شيء وشيء منه بعد شيء ويكون سائر الاشياء
بعضها قبل وبعضها بعد ذلك لان الاشياء التي يكون فيها قبل وبعد يقتضي ان القبل منها ذات والبعد
موجود مع القبل وانما يكون كذلك لاجل ذواتها ليس بها مع قسم من اقسام هذا المقدار فما طابق منها اجزاء
هو قبل قبل لذاته قبل فما طابق جزءا هو بعد قبل لذاته اذ نعني بقولنا ان هذه الاشياء هي شيء واحد التغير
لان ما لا تغير فيه لذاته فانه ليس فيه ولا لاجل شيء اخر هذا الشيء ليس يكون قبل وبعد لاجل شيء اخر لانه لو كان كذلك
لكان القبل منه انما صار قبلا لوجوه في قبل شيء اخر فيكون ذلك الشيء او شيء اخر ينبغي ان يتحدد بالحق الاخر
لذاته وقبل وذو بعد اي لذاته يقبل الاضافة التي لها يكون قبل وبعد ومعلوم ان ذلك الشيء هو الذي يقع فيه
امكان التغير اما على النحو المذكور وقوعا اوليا او يقع في غيره لاجله فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر لذلك
المذكور بتقدير لذاته ويكون ما نحن فيه انما هو في غيره فنحن انما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدارا وذلك
المذكور يقع فيه الامكان المذكور وقوعا اوليا فبين من هذا ان هذا المقدار المذكور هو بعينه الشيء الذي
هو لذاته يقبل اضافة قبل وبعد بل هو بنفسه منقسم الى قبل وبعد لست اعني بهذا ان الزمان يكون قبل لا
بالاضافة بل اعني ان الزمان لذاته يلزمه هذه الاضافة ويلزم سائر الاشياء بسبب الزمان فان الشيء اذا قبل
لم قبل وكان ذلك الشيء غير الزمان وكان مثل الحركة والانسان وغير ذلك كان معنا انه موجود مع شيء هو
محالة ذلك الحال يلزمها اذا قيست الى الاخر ان كان الشيء لها قبل لذاته اي يكون هذا اللزوم له لذاته فلتقدم
تقدمه انه له وجود مع عدد شيء باخر لم يكن موجودا وهو موجود فهو متقدم عليه اذا اعتبر وجوده فقط وفي حال ما هو
معه فليس متقدما عليه لذاته حاصلة في الحالين وليس حاله ما هو متقدم هو حاله ما هو مع فقد يبطل منه
لا محالة امر كان له من التقدم عند ما هو مع فالتقدم والقبلية بمعنى لهذا الذات ليس لذاته ولا ثابتا مع
ذاته وذلك المعنى مستحيل فيه ان يبقى مع الحالة الاخرى التي استحالة لذاته ومستحيل فيه ان يصير مع ومعلوم
ان هذا الوجود لا يثبت له فانه عند وجود الاخر قبل واما الشيء الذي له هذا المعنى والامر فلا يستحيل ذلك
فيه فانه تارة يوجد وهو قبل وتارة يوجد وهو معا وتارة يوجد وهو بعد وهو واحد بعينه واما نفس
الشيء الذي هو قبل لذاته وبعد لذاته وان كان بالجملة فلا يجوز ان يبقى هو بعينه ويكون بعد بعد ما كان
قبلا فانه ما المعنى الذي به الشيء بعد الا بطلانه هو قبل والشيء ذو هذا الامر باق مع بطلان امر القبل
وهذا الامر لا يجوز ان يكون نسبته الى عدد فقط او الى وجود فقط فان نسبته وجود الشيء الى عدد الشيء قد

يكون ما خرا كما يكون متقدما وكذلك في جانب الوجود بل هو بسبب ما عدم مقارن مر خرا فانه ومن كان متقدما
فانه قارن غيره كان ما خرا والعدم في الحالين عدم وكذلك الوجود وكذلك نظيره يقارن المنسوب لان المنسوب ايضا
منسوب اليه بالعكس ولهذا ذلك الحكم وهذا الامر هو زمانا او بسببه الى زمانا فان كان زمانا فذلك ما نقوله ذلك كان
نسبته الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان ويرجع الامر الى ان هذه القبلية والبعدية اذا موضوعهما
الزمان فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد بل الذي يعرض له قبل وبعد لذاته هو الذي يسمى الزمان وقد
بينا انه لذاته هو مقدار والامكان المشار اليه لما صح ان الزمان ليس مما يقوم بذاته وكيف يكون مما يقوم بذاته
وليس له ذات حاصلة وهو حادث وفاسد كل ما يكون مثل هذا فوجوده متعلق بالمادة فيكون الزمان مادة
ومع انه مادي موجود في المادة بوسط الحركة فان لم يكن حركة ولا تغير لم يكن زمان فانه كيف يكون زمان
ولا يكون قبل وبعد وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يوجد تغاير فانه لا يكون قبل وبعد معا مما يبطل الشيء الذي
هو قبل من حيثه وقبل لانه يحدث الشيء الذي هو بعد من حيث هو بعد فان لم يكن اختلاف وتغير بان يبطل شيء
او يحدث شيء لا يكون امر هو بعد اذا لم يكن قبل اذ امر هو قبل اذ ليس بعد فالزمان لا يوجد الا مع وجود
تجدد حال ويجب ان نسمي ذلك التجدد والا لم يكن زمان ايضا لانه اذا كان امر فعدم ثم لم يكن شيء البتة حتى
كان شيء اخر بعد فلم يصح اذا ان يكون بينهما امكان تجدد امور اولا يكون وان كان بينهما امكان تجدد امور
فيكون فيما بينهما قبل وبعد القبل والبعد انما يتحققان بتجدد امور وقد رضينا انه ليس هناك تجدد امور حتى
لم يكن بينهما هذا الامكان فهما متلاصقان فلا يصح امكان يكون ذلك الا لتصاقب مستمرا او لا يكون فان كان
مستمرا فقد حصل ما فرضنا على انه محال مستحيل استحالة بعد وان كان منقطعا عاد الكلام من تلك الجهة
ضرورة ان كان زمان ان يكون تجدد حوال اما على التلاصق واما على الاتصال فان لم يكن حركة لم يكن زمانا
لان الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل بحاد لاتصال الحركات والمسافات فلا تحد فصل منوهم وهو الذي
يسمى الان الفصل الثاني عشر في بيان امر الان قولنا ان الان يعلم من جهة العلم بالزمان
فان الزمان لما كان متصلا فلا تحد فصل منوهم وهو الذي يسمى الان وهذا الان ليس بموجود البتة بالفعل
بالقياس الى عرض الزمان والا لقطع اتصال الزمان بالفعل وجود على ان يتوهم الوهم فاصلا في مستقيم الامتداد
فالفاصل لا يكون موجودا بالفعل في المستقيم الامتداد من حيث هو فاصل الا لكانت كانت بين بعد وبعد
بالنهاية بل يكون الفعل لو قطع الزمان ضربا من القطع وصح ان يقطع اتصال الزمان وذلك لانه ان جعل الزمان
قطع لم يخل اما ان يكون ذلك القطع في ابتداء الزمان او في انتهائه فان كان في ابتداء الزمان وجب من ذلك ان
يكون ذلك الزمان لا قبل له فاذا كان لا قبل له فيجب ان لا يكون معدوما ثم وجد فانه اذا كان معدوما ثم وجد
ووجوده بعد عدمه فيكون عدم قبل وجود فيكون له قبل ضرورة ويكون ذلك القبل بمعنى غير العدم الموصوف على
النحو الذي قلنا في غير هذا الموضع فيكون الشيء الذي به يقال هذا النوع من القبلية حاصلا ولا هذا الزمان
فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به ذلك قبل وهذا بعد هذا الفصل بعينه او قدر فرض فاصلا هف
كذلك ان فرض فاصلا على انه نهاية لم يخل اما ان يكون بعده امكان وجود شيء او لا يكون فان كان لا يمكن بعده
ان يوجد شيء ولا واجب الوجود حتى يستحيل ان يوجد شيء مع عدم ما ينتهي اليه من النهاية فقد ارتفع ان يكون

وجود شيء واجبا فاذا وقع الامكان المطلق والوجوب الواجب الامكان الطاقي لا بوقتان وان كان بعده ذلك
فلم يعد فهو قبل فالآن واصلا فاصلا فالزمان لا يكون له آن بالفعل موجود بالقياس الى نفسه بل بالقوة اعني
القوة القريبة من الفعل وهو ان الزمان بنوعه ان يعرض فيه لان دائما اما بفرض الفارض او بحقيقة الحركة
حدا مشتركا غير منقسم كبدا طلوع او غروب او غير ذلك وذلك بالحقيقة ليس احدا من فصل في ان الزمان نفسه
بل في اضافته الى الحركات كما يحدث من الفصل في الاضافية في المقادير الاول كما ينفصل جزء جسم من جزء اخر بموازاة
او مماسة او فرض فارض من غير ان تكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه بل حصل فيه بالقوة فصل قبيل الى
غير وهذا الآن انما حصل لهذه النسبة فليس يكون عدم الآن في جميع الزمان بعده وقول القايل انه فان يصدق
في ان عليه وان لا عليه وبعد ان يسلم ان له فسادا بعدا في ان بل ابتداء فساده هو في طرف الزمان الذي هو
في جميع بعده فانه لا يفهم من الفساد غير ان يكون الشيء موجودا وبعد وجود وجودا في هذا الموضع هو انه طرف الزمان
الذي هو فيه كما انك قلت انه في طرف الزمان الذي هو معدوم فيه موجود وليس يفسد او يبتدئ فسادا هو اول
آن فساد فيه بل ابين وبحيث وعدم فصل هو وجود لا عينه فاعلم انه ليس للحركة والسكون
والمكون والفاسد اول آن هو فيه متحركا او ساكنا او فاسدا الزمان ينقسم بالقوة الى غير النهاية والذي يبقى من
انه يمكن ان يبقى على هذا الآن اما ان يبقى قليلا قليلا فيمتد لعدا الى امد ما او يعدم دفعة فيكون
عدمه في آن هو فيه لكنا نجاوب ان يبين فساده فنقول ان العدم او الوجود دفعة بمعنى الذي يحصل آن واحد ليس في
المقابل الذي يعد قليلا قليلا او الذي يوجد قليلا قليلا بل هو اخص من ذلك المقابل فذلك المقابل هو الذي ليس
يذهب الوجه الى العدم او الاستحالة او غير ذلك قليلا قليلا وهذا يصدق على ما يقع عليه دفعة ويصدق على
الامر الذي يكون في جميع زمان ما معدوما وفي طرف الذي ليس بزمان موجودا او الامر الذي يكون في جميع زمان ما
موجودا في طرفه الذي ليس بزمان معدوما فان هذين ليسا يوجدا او هما يعدما قليلا قليلا والاول ايضا كذلك و
هو الذي يكون بحيث وعدم فان لكن هذا الوجه مباين ذلك الوجه الاول لان الوجه الاول قد فرض فيه الحكم في الزمان
الذي هو ملابسه بالذات كالحكم في جميع الزمان وفي هذا الوجه قد فرض الحكم في الآن مخالفا للحكم في الزمان من غير
ان يوضع آنا بعد الآن المخالف والا لوقعت مشاغبة بينا ان وكان ذلك الآن هو الطرف بالذات وليس كلامنا
في ان هذا الوجه الثاني يصح وجود او لا يصح فانا لا نتكلم فيه من حيث نصدق بوجوده بل نتكلم
فيه من حيث هو محمول عليه سلبا وذلك السلب هو انه ليس بموجود او يعدم قليلا قليلا وله في ذلك سوى ذلك
الشرط اخص من هذا السلب الاخص لا يلزم الاعم وليس يجب ان يكون الشيء من حيث يقوم موضوعا او محمولا
بحيث يصدق بوجود او لا يصدق وقد علم هذا في صناعة المنطق فاذا كان قولنا ليس بموجود يعدم قليلا قليلا
اعم من قولنا يوجد دفعة او يعدم دفعة بمعنى انه يكون حاله ذلك في ان مبتدأ فليس قول القايل انا انما ان
يكون قليلا قليلا او يكون دفعة لهذا الوجه صحيحا قاصدا المتفصل الحيط بطرفي النقيض او الحيط بنقيض وما
يلزم نقيضه ايضا فان مقابل ما يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة وهذا لا يحتمل ان مبتدأ وليس يلزم لا يصح انه
يوجد او يعدم قليلا قليلا بل قد يصدق معه الذي بحسب الوجه المذكور اللهم الا ان يعني بالموجود دفعة الذي
لا
لا وهو فيه حاصل الوجود لا بوجدان هو فيه بعد في السلوك وكذلك في المعدوم دفعة بحسبه فان كان

عن هذا

كان

كما ان ذلك يكون متنقلا اذا كان يحدد المتحدد ويكون في نفسه نقطة او شيئا اخر وكما ان المتنقل بهذه الوجوه
من حيث هو آن يوجد مرتين لكن الشيء الذي لا مرار فيه انا نعني ان يوجد مرارا كما ان المتنقل من حيث هو هو
امر عرض له الانتقال نعني ان يوجد مرارا فان كان شيء مثل هذا موجودا ويكون حينما يقال ان الآن يفعل يسبق
الزمان ولا يكون هذا هو الآن الذي يفرض بين زمانين يصل بينهما كما ان النقطة المتوهمة فاعلة بحركة ما
هي غير نقطة المسافة المتوهمة غير فان كان لهذا الشيء وجود هو وجود لشيء مقرر فانا نعني بالشيء الذي حققنا انه
انه حركة من غير اخذ متقدم ولا متاخر ولا انطباق وكما ان كون زيد بين اذا استمر سيالا في المسافة احدث الحركة
كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذي سميناه الآن اذا استمر في متقدم الحركة ومتاخرها احدث الزمان فنسبة هذا
الشيء الى المتقدم والمتاخر هي كونه آنا وهو في نفسه شيء يفعل الزمان ويعد الزمان بما يحدث اذا اعتدنا آنا
من حيث فيها يحدث متقدمان ومتاخران معدودة كالنقطة تعد الخطوط بان تكون كل نقطة مشتركة بين خطين
باضافتين والعاد الحقيقي هو الذي اول معط للشيء وحدته ومعطاه الكثرة والعدو بالذات هو الآن الذي هو
بهذه الصفة بعد الزمان فانه ما لم يكن ان لم يتحدد الزمان والمتقدم والمتاخر بعد الزمان على الوجه الثاني
اي بانه جزوه ويحصل جزئيته بوجود الآن ولان المتقدم والمتاخر اجزاء الزمان وكل جزء منه مشارك الآنات
كاجزاء الخط فالان اولى بالوحدة والوحدة اولى بالتحديد فالآن بعد على الجهة التي بعد النقطة ولا ينقضي
فالحركة بعد الزمان بان يوجد المتقدم والمتاخر بسبب الشيء بهذا والحركة بكون بعد المتقدم والمتاخر فما
بعد الزمان على الحقيقة بوجود بعد الزمان وهو المتقدم والمتاخر والزمان بعد الحركة بانه بعد لها فمثال الاول
ان الناس لوجودهم هم اسباب وجود عددهم الذي هو مثلا عشرة فلوجودهم وجد عشرتهم والعشرة جعلت اثنا
لا موجودين واشياء بل معدودين اي ذوي عدد والنفس اذا عدت الناس كان المعدود ليس هو طبيعة الانسان مثلا
فالنفس الانسانية بعد العشرة فكذلك الحركة بعد الزمان على المعنى المذكور واما الحركة بما تفعل فلشيء
من حدد المتقدم والمتاخر لما وجد للزمان حد لكن الزمان بعد الحركة والحركة بعد الزمان والزمان بعد
الحركة على وجهين احدهما انه يحملها فاقدر والثاني انه يدل على كمية قدرها والحركة بعد الزمان على انها
يدل على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتاخر وبين الامرين فرق اما الاول فكما ان المقدر مقدار يكون
مثلا ما يدل المكيال على الكيلة مقدارة يكون مثلا الكيل على المكيال وكذلك مقدار المسافة يدل على قدر الحركة
وقدارة الحركة على قدر المسافة فيقال قدارة مسير وفرسخين وقدارة مسافة رومية لكن الذي يعطي العدد والاخر
واحدها وهو الذي هو مقدار قد يكون الزمان متصلا في جوهره صلح ان يقال طويل وقصير ولا نعد بالقياس
الى المتقدم والمتاخر على ما اوضحنا صلح ان يقال قليل وكثير وكذلك الحركة لها عرض لها اتصال وانفصال
فيقال عليها خواص المتصل وخواص المنفصل لكن بعرض ذلك لها من غيرها والذي هو احق بها الاستمرار والسيلان
فقد تلنا على نحو وجوه الآن ما بالفعل ان كان له وجود بالفعل وعلى نحو وجوده بالقوة

الفصل الثالث عشر في حل الشكوك المقولة في الزمان واتمام القول في مباحث ما قيل مثل الكون في الزمان والكون
لا في الزمان وفي الدهر والسرمد ونعته وهو ما وقيل بعد هذا فلنرجع اما الزمان فان جميع ما قيل في امره
اعدادا انه لا وجود له فهو مستحيل ان لا وجود له في الآن وفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا وبين ان يقال

له ان حاصلا ونحن نسلم ونصحح ان الوجود المحصل على هذا النحو لا يكون للزمان الا في الحضور والتوهم واما الزمان المطابق المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له فانه ان لم يكن فيجتمع له الصدق والسلب فصدق ان فرضنا ان ليس بين طرفي المسافة مقدارا امكان الحركة على حد من السرعة يقطعها واذا كان هذا السلب كاذبا طل كان الحركة على ذلك الحد من السرعة مقدارا فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيرها فانه ان لم يمكن قطع غيرها فانه يكون بحيث اذا لا شيء الذي يقابله يصادق وهو ان هناك مقدارا هذا الامكان والاثبات كذلك على وجه الامر وطلبنا ان لم يكن كذلك الا على نحو وجود محصلا في آن او على جهة ما وايس هذا الوجه له بسبب التوهم فانه ان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو من التسلسل واما مع هذا التوهم فيجب ان نعلم ان للموجود امرا منها فالذي يصحح الوجود ويصححها ومنها ما هي اضعف في الوجود والزمان شبيه ان يكون اضعف وجودا من الحركة وهذا هذا الوجود امور يقابل الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مقتضيا بل فقد الوجه الاضافة ولما كانت المسافة موجودة وهذا انما موجود فيها الامر الذي من شانه ان يكون عليها انما انطباقها او قطعها او مقدار قطع لها نحو من الوجود حتى ان قيل انه ليس للبتة وجود كذلك او بيان يجعل الزمان وجودا لا هذا على السبيل بل على سبيل التحصيل لم يكن الا في التوهم فان المقدمة السالمة في ان الزمان لا وجود له قائما اصلا لا وجود له في آن والمقدمة السالمة ونحن لا نمنع ان يكون له وجود وليس في ان بل وجوده على سبيل التدريج ان يكون في اي اثنين فرضتهما كانا بينهما البتي الذي هو الزمان وليس في ان واحدا البتة وبالجملة اظهارهم ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود في آن او في زمان او ظلهم فمنه وموجود مما ليس بينه لشيء بان الزمان موجود لا في آن ولا في زمان ولا له متى بل هو موجود مطلقا وهو نفس الزمان فكيف يكون له وجود في زمان فليس اذن توهم ان الزمان اما ان لا يكون موجودا او يكون وجوده في آن او يكون وجوده ايضا في زمان ولا صحيحا بل ليس مقابل قولنا انه ليس بموجود قولنا انه موجود ان او موجود ما فيما في زمان بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين فانه في ان ولا ما فيما في زمان وما هذا الا كمن يقول اما ان يكون المكان غير موجود او يكون موجودا في مكان او في حد من مكان وذلك لانه ليس يجب ايجابا ان يكون موجودا في مكان او في حد مكان واما غير موجود فان الاشياء ليس موجودا البتة في مكان ومن الاشياء ما ليس البتة موجودا في الزمان والمكان من جملة القسم الاول والزمان من جملة القسم الثاني وسنعلم بعد هذا ان الذي قيل انه كان للزمان وجود وجب بتبع كل حركة زمان فيكون كل متحرك سيتبع زمانا فالجواب عن ذلك بانه فرق بين ان يقال ان الزمان مقدار لكل حركة وبين ان يقال ان البتة متعلقة بكل حركة وايضا فرق بين ان يقال ان ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العرض لها وبين ان يقول ان ذات الحركة تتعلق بها الزمان على سبيل ان الزمان عرض لها الآن الاول منا ان شئنا ان نعرض لنحو الثاني ان شيئا ليتبع شيئا اما الاول فلانه ليس من شرط ما يقدر الشيء ان يكون غاية للرقم ما هو بل قد يقدر المتباين بالمواقاة والتوازي كما هو مبين له واما الثاني فلانه ليس اذا تعلق ذات الشيء بطبيعة شيء يجب ان لا تزال طبيعة الشيء عنه نحو ما نتوهمنا من امر الزمان انه متعلق بالحركة ومبتدئ لها ومن امر الحركة ان كل حركة يقدر بزمان فليس يلزم من هذين ان يكون كل حركة متعلقة بها زمان بعينها او ان كل ما قدر شيئا هو غاية له حتى يكون لكل حركة زمان غاية بعينه بل الحركان التي لها اسناد واحد انما

نقلها

قوله لا يتعلق

لا يتعلق بها الزمان وكيف يتعلق بها الزمان ولو كان لها زمان لكان مفعولا بالبين وقد منعنا ذلك فهذا
وجملة الزمان محركة على صفة يصلح ان يتعلق بها وجود الزمان يقدر به سائر الحركات وهذه الحركة حركة يصح
عليها الاستمرار ولا يتجدد لها ما بالفعل اطراف فان قال قائل واثبات ان لم يوجد تلك الحركة لكان يفقد الزمان
حتى يكون حركات الخوى عنها مثلا تقدم وتاخر او قيل ما ذكرناه في السكوك ان الجسم في ان يوجد متحركا غير
محتاج الى حركة جسم اخر فيجوز ان يتحرك ولا يجوز ان لا يكون له زمان فالجواب عن ذلك ان نسبتين تلك انه ان
لم يكن حركة مستديرة لم يجز ان يفرض المستقيم حتى فان لم يكن حركات مستقيمة طبيعية فلم يكن مسافة
فيجوز ان يكون حركة جسم من الاجسام وحده لا اعني الخوى مستحيلا او ان لم يكن بين الاستحالة فليس كل ما
يفرض يكون بين عروض الاستحالة بل كثير من المحالات لا ينظم ولا يستبين استحالتها الا بتبيان وبرهان واما ان
نعهد نا التوهم فاذا رفعنا المستديرة بالتوهم واثبتنا المستقيمة المتناهية في التوهم امكن وثبت في التوهم
زمان محدود لا فيسكون التوهم وليس نظرنا في هذا بما يصح في الوجود لو زمان اذ من وجود متعلق بحركة
واحدة يفقد ها وفقد ها اسائر الحركات التي يستحيل ان يوجد دون حركة الجسم الفاعل بحركته للزمان الا في
التوهم وذلك كالمعدوات الوجود في جسم يقدره ويقدر ما يحاذيه ويحاوره وليس يوجب تقديره وهو واحد بعينه
للجسم ان يكون متعلقا بالجسمين بل يجوز ان يتعلق بأحدهما ويقدره ويقدر ايضا الاخر الذي لم يتعلق به
والحركة انفصالا ما ليس الا ان المسافة منفصلة والان اتصال المسافة بصير علة لوجود تقدم وتاخر في الحركة
يكون الحركة فيها علة الوجود عندها هو الزمان فيكون الحركة منفصلة من جهتين من جهة المسافة ومن جهة الان
واما هي من جهة ذاتها فليست الا كما لما بالقوة وليس يدخل في مهية هذا المعنى اتصال او تفصل فانه لا يهم من
ما بالقوة او انفصال من شيء الى شيء ومن خروج من قوة الى فعل ان هناك بعدا ما بين المبدا والمنتهى متصلا
قابلا للقسمة التي يقبلها المتصل بل هذا يعلم بنوع من النظر يعلم به ان هذا المعنى يكون على المقدار المتصل
لا غير فاولا انا نوهنا قابلة الجزاء لا تجزى وكان المتحرك حين يتحرك في الاوسط منها لكان قد عدد حركة من الاول
الى الثالث كمال ما بالقوة ولم يكن على منصل فنقسم كونها حقيقة كمال ما بالقوة لا يوجب ان يكون منقسما
لذلك ما لم يعرف اشيء الخوى لا يعرف وجود ذلك والحق لا يكون الا على منصل فاما بل لقسمة كذا فتبين ان الا
اعتراض يلزم الحركة من جهة المسافة او من جهة الزمان لا يدخل في مهيتها وما بالجملة فانا لم نلتفت الى ما قلنا
او الى زمان لم نجد للحركة اتصالا ولذلك منى احتجنا الى تقدير الحركة لبعضنا الى ذكر مسافة او زمان واما
اتصال الزمان فعلمه الضرورية اتصال الحركة والمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال المسافة وحدها
ما لم يكن حركة موجودة لا يوجب اتصال الزمان كما يكون مسافة يتحرك فيها المتحرك ويقف ثم تتبدد هناك
ويتحرك حتى يقطعها فيكون هناك اتصال المسافة موجودا ولا يكون الزمان متصلا بل يجب ان يكون عدد الى ما
اتصال المسافة بتوسط الحركة وذلك: الا ترى ان اتصال الزمان باتصال المسافة شرط ان لا يكون جزء ساكن فعدد
اتصال الزمان احداث الحركة من جهة ما هو اتصال الحركة وليس هذا الا اتصال المسافة الى الحركة وهذا لا يتم
الا بسكون وليس هذا الاتصال على الصورة الزمان متصلا بل لايجاد الزمان فانه ليس الزمان مشتملا على
الاتصال الخاص به بل هو نفس ذلك الاتصال فلو كان شيء يجعل الزمان اتصالا لا على معنى ايجاد ذات

الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لا جوهر الزمان وكما انا نقول ان لو ما كان سبب لون اي
كانت سببا حراره نعني بذلك انها كانت سببا لوجود اللون او الحراره لا لكون الكيفيه حراره كذلك نقول
ان اتصالا هو سبب لوجود اتصال لا انه سبب لصيروره ذلك الشيء اتصالا فان اتصال بذاته كما ان ذات حراره ذاتها
ولعل قائل ان يقول انا لا نفهم من الحركه اتصالا الا بسبب المسافه او الزمان وانعم ابينم ان يكون الاتصال المسافي
سببا للزمان ولا يجوز ان يقولوا ان الاتصال الزمان هو سبب الزمان ثم يقولون ان اتصال الحركه سبب الزمان
فهل هنا اتصال غير هذين فانا نجيبه ونقول انا نجعل الاتصال المسافي سببا للزمان ولكن لا مطلقا بل من
حيث ان الحركه في نفسها الحركه لها متصله واعتبار اتصال المسافه بنفسه شيء واعتباره مقدارا للحركه شيء
فافهم الآن ان اتصال المسافه من حيث هي الحركه علة لوجود ذات الزمان الذي هو بذاته متصل او اتصال لا
علة لكون ذات الزمان متصلا فذلك امر لا علة له فبهذا يصح ان الزمان امر عارض الحركه وليس بجنس ولا فصل
لها ولا سبب من اسبابها بل امر لازم لها بعد وجودها ومن المباحث في امر الزمان ان هل يكون الشيء في الزمان فقول
انما يكون الشيء في الزمان على الاصطلاح الذي سلف بان يكون له متى المتقدم والمتاخر فهو ما حركه واما ذو حركه
اما الحركه فذلك لها من نفسها وجوهرها واما المتحرك فذلك له من نفس الحركه لا نه يقال لانواع الشيء و
كاجناسها شيء في الشيء فالمتقدم والمتاخر والآن ايضا والساعات والسنون يقال لها في الزمان فالآن في
الزمان كالوحد في العدد والمتقدم والمتاخر كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام كالاثنين والثلثه
والاربعه والعشره في العدد والحركه في الزمان كالعشره الاعراض في العشره والمتحرك في الزمان مثل الاثنين
للاعراض العشره في العشره ولان السكون اما ان يكون مستمرا دائما ابدا واما ان يكون بحيث يعرض له
عدم وتاخر العرض وذلك بسبب المحركين اللذين بذاتهما او السكون عدم حركه فيما من شانه ان يتحرك لا علة
الحركه مطلقا فلا يبعد ان يكون بين حركتين فصل هذا السكون له بوجه ما تقدم وتاخر فهو داخل تحت حركه
في الزمان وخلا بالعرض والتغيرات التي يشبه الحركات الكائنه في الماء بينك من طرف الى طرف كما ناخذ الشيء
من طرف الى طرف وهي داخله في الزمان لاجل انها تقدما وتاخرا فاذا كان تغيرها ياخذ التغير كله فيذهب
الى الاشتداد والنقصان فانه له من الاتصال الاتصال الزماني فقط وان له تقدما وتاخرا في الزمان فقط والله
ليس له فاعل الزمان الذي هو اتصال الحركه في مسافه او شبه مسافه وهو مع ذلك ذو تقدم وتاخر فهو
متعلق بالزمان فوجوده بعد وجود علة الزمان وهو الحركه التي فيها انشقال هذه التغيرات فيتبادر الحركه
المسافيه في انها مقدره بالزمان ولا يتبادر لها في ان الزمان متعلق الوجود لها معلول لها فان هذا للمسافيات
وحدها وقد علمت عرضنا في قولنا الحركات المسافيه واما الامور التي لا تقدم فيها ولا تاخر بوجه فانها ليست في
زمان وان كانت مع الزمان كالمعا لزمه مع الحرد لذو لست في الحرد لذو ان كان سيتاله من جهه تقدم وتاخر
مثلا من جهه ما هو متحرك واجهه الموى لا يقبل التقدم والتاخر مثلا من جهه ما هو ذات وجوهر فهو من جهه ما
لا يقبل تقدما وتاخرا ليس في زمان وهو من الجهه الاخرى في الزمان والشيء الوجود مع الزمان وليس في الزمان
فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر وكل استمرار وجود واحد نحو في الدهر واعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو
مع كل وقت حدث على الاتصال فكان الدهر هو بياض بثبات الى غير نهايه وبسيطه هذه المعيه الى الدهر كبسيطه

تلك المعية الى الزمان ونسبة الامور الثابتة بعضها الى بعض والمعية التي لها من هذه الجهة هو معنى قولنا الدهر يشبه ان يكون اسما لما يتهيأ به السرمد وكل اسم لزمان وجود نعني الدهر مدة السكون او زمان غير معدد بحركة ولا بعضا مدة ولا زمان ليس لوجوده قبل ولا بعد اذا كان منه قبل وبعد وجب بحكم تعالى على ما قلنا فلم يحل من حركة والسكون بوجد فيه التقدم والتأخر على نحو ما قلنا سابقا لا عن الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء مع اسم الزمان يوجد ويعدم ولم يرله علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يجدوا هناك غيره اعني الزمان اولم يشعروا به فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه ولكن الوجود بيّن في اكثر الامر ظاهر العلل والعدد والاشخاص العلة فان سبب البناء معلول وسبب الانفاس والاندماج مجهول في الاكثر وكذلك شئنا استقرينا ان كثيرة فيعرض لذلك ان يكون اكثر ما ينسب الى الزمان هو من الامور العديمة الفاعلية كالنسيان والهوى والانفاس وفناء المادة وغير ذلك فلذلك صار الناس يلعنون الزمان ويحمدون الزمان له عوارض وامور يدل عليها الفاظ فحري بنا ان نذكرها ونفصل من ذلك الان وقد يفهم من لفظ الحد المشترك بين الماضي والمستقبل الذي فيه الحادث لا عن وقد يفهم منه كل فصل مشترك وقد يفهم الماضي والمستقبل وقد يفهم من ظروف الزمان واذ لم يدل على اشتراك بالكان صالحا لان يحمل اطرافا صالحة في الوهم غير متصارمة وان كان يلزم من خارج الفهم انه لا بد من ان يكون مشتركا او لا يمكن ان يكون فصلا لذلك شيوع من النظر غير مقصود معه نظر وقد يقولون ان الزمان قريب جدا من الآن الحاضر قصير ومحقق سبب هذا القول هو ان كل زمان يحدث عند ظن جدان لا محالة ان يفترضا في الذهن لو ان لم يشعر به وهذان الآنان يكونان في الذهن حاضرين معا لا محالة لكنه قد يشعر الذهن في بعض الاوقات بتقدم آن في الوجود وتأخر آن وذلك لبعد المسافة بينهما كما يشعر بالآن المتقدم من آني الساعة واليوم وفي بعضها يكون الآنان من القرب بحيث لا يشعر الذهن بما بينهما في اول وهلة حالة ويستند الى السبب ايضا فيكون الذهن يشعر بهما كانهما واحد وكانها آن واحد ان كان التعضي لا ينقضيا يمنع الذهن عن ذلك في ادنى تأمل ولكن الى ان يراجع الذهن نفسه يكون الآنان كانهما واحد معا وعن الالفاظ الزمانية فلم نعنه ونعنه هي بسبة الامر الواقع في زمان غير مشعور بمقداره نصر الى زمانه بعد ان لا يكون الامر منتظرا متوقعا وعن هذه الالفاظ فلم نعنه وهو يدل على حصول شيء في آن وقد يدل على مقابل قولنا قليلا قليلا وقد سوحنا ذلك وعن هذه الالفاظ فلم نعنه هو واحد ما يدل على ان قريب في المستقبل من الآن الحاضر لا يشعر بمقدار البعد بينهما فصار يشعر بالبعد به من قولنا فلم نعنه قبيل وهو يدل على نسبة الآن في الماضي قريب من الآن الحاضر الا ان المدة بينهما مشعور بها وبعيد في المستقبل نظير قبيل في الماضي والمتقدم واما في الماضي فيدل على ما هو ابعد من الآن الحاضر والمتأخر على مقابله واما في المستقبل فيدل على ما هو ابعد من الحاضر والمتأخر على مقابله واذا اخذ مطلقا فالمتقدم هو الماضي والمتأخر هو المستقبل والقديم في زمان يستطال ما بينه وبين الآن بالقياس الى الحديث المقابله للزمان وايضا القديم في الزمان مطلقا هو الذي ليس لزمانه ابتداء

المقالة الثالثة من الفن الاول

المقالة الثالثة في الامور التي للطبيعيات من جهة ما لها

كم وهو اربع عشر فصلا

الاول في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة **الثاني** في الشامل والتماس والمتتابع والمتداخل والمتلاصق والانفصال والوسط والطرف معا وفرادى **الثالث**

في حال الاجسام في انفسها وذكر ما الخلف فيه وتعليله للمبطلون من الجزء الرابع في ابطال الرأي الخ فيها
وابطال الباطل الخامس في حل شكوك المبطلين في الجزء السادس في مناسبات المتناهي
فما كان في هذا الشأن ويتبين امر النهر والمحيط ابتي منها اقل جزء السابع في ابتداء الكلام في
تناهي الاجسام والاسناد فيها وذكر ظنون الناس في ذلك الثامن في انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار
او عدد ذو ترتيب غير متناه لانه لا يمكن ان يكون جسم متحرك بكلية غير متناه التاسع في تبيين كيفية
دخول ما لا يتناهي في الوجود وعدم دخوله فيه فرض حجج من قال بوجوده من الاشياء بالفعل العاشر
في ان الاجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر الحادي عشر في انه ليس للحركة والزمان بشيء من الاذات
الباري تعالى وانه لا اول لها من ذاتها الثاني عشر في تفنيد ما يقال ان الاجسام الطبيعية تنقطع
عند الصغر الى اجزاء لا تتجزأ هل لكل واحد منها حد لا يحتمل القسمة بعده وكذلك ما قيل ان ما
لا اقل منه الثالث عشر في بيان الاسباب الرابع عشر في النظر في ان حركات الاجسام
الطبيعية وهي المستقيمة الفصل الاول في كيفية الحركة التي هي خروج الشيء من القوة الى الفعل الطبيعة
هي ابتداء احوال الاجسام والملكية بينها الفرق ما التصغير فيها الكمية التي للاجسام هي الاعظام واما الكيف
في احوال الاجسام مثل الزمان ومثل شيء اخر يلحقها ما الذات او ما العرض واحوال الاجسام يلحقها الكم
اما من جهة كمية الاجسام التي لها او معها واما من جهة الزمان كما في الحركة واما من جهة الفاعل في
ما يصدر عنها او عنده وهو بعد اخفاء نحو في الكم وعند كما قيل فوق متناهية وقوة عبر متناهية و
الاحوال التي تعتبر للاجسام من كميتها انما الحوال يصح ان يكون بابتداء جسم جسم مثل حال المتناهي والمتصل
في الانقسام والصغر واما الحوال تكون بقياس بعضها الى بعض مثل المتالي والتماس والتشافع والاتصال
وما يجري مجراها واما احوال الاجسام فالحركة والزمان منها غير من احوال كميتها الفاعل لها ابتداء ما
وهل ينقطعان ام ليس كذلك بل الانهاية لهما واما القوى منها فغير من احوال الكميات منها الفاعل كيف
الحادي امور ذوات نهاية او غير ذوات نهاية وكيف يمكن ذلك فيها الفصل الثاني في المتالي
والتماس والتشافع والتداخل والتصاقب والاتصال والوسط والطرف ومعاني فرادى وقبل ان نتكلم
في امر تناهي الاجسام واحوالها في الاعظام نحقق بها ان نتكلم في تناهيها والاتناهيها في الصغر والانقسام
وقبل ذلك نحقق بنا ان نعرف المتالي والتماس والتداخل والتشافع والتداصق والاتصال وان نعرف
الوسط والطرف وان نعرف معاني في المكان وفرادى فنقول ان المتاليين هما اللذان ليس بين اولهما شيء
شيء من جنسهما مثل البيوت المتالية فان التالي منهما للاول هو الذي ليس بينه وبين الاول شيء من جنسها
وقد يكون متفقة النوع مثل بيت وبيت ويكون مختلفة النوع مثل صف من انسان وفرس وحبل شجرة
بحيث لا يوجد متالية من حيث هي مختلفة النوع بل من حيث تجمعها امر عام ذاتي كالجسمية او عرضي كالبياض
او القيام رسفا او التخوص بحماة ذا لم يكن بينهما من المقول عليه الامر المعتبر عاما شيء اصلا بنا خرجنا منها فاما
ان هذا يلوح صاحبه مثلا اذا اخذت هذه الاشياء هي اشخاص منتصبة كان الفرس يتالي الانسان والجبل
الشجرة وان اخذت من حيث هي حيوان فان كان الفرس يتالي الانسان ولم يكن الجبل والشجرة يتاليان وان

اخذت من حيث هو ماس لم يكن هناك شيء يدل على شخص الانسان الا الانسان واما التماس فهو الشيء الذي ليس
بين طرفيه وطرف ما فصل انه مماس له شيء ذو وضع والمتماسان هما اللذان طرفاهما معا في المكان بل في نفس وضع
الواقع عليه الاشارة فان الاطراف ليست في مكان البتة ولها وضع ما والقابلة ايضا لها وضع ما والوضع ان
يكون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه اشارة في جهة مخصوصة والمتماسان يقع هذه الاشارة على طرفيهما معا واذا
كان شيئان سنعدك الى الفاء كل منهما طرفا الآخر حتى يلقى ذات الآخر ماسة ولم يكن ذلك مماسة بل كان داخل
فانه ليس لداخل الا ان يدخل كليته ذات في الآخر وليس ذلك الدخول الا ان يلقى احدهما كله ما انه صدا داخل
فيه فان ساواه كان لا بشيء من هذا الا وهو ملاق للآخر وان فضل احدهما لم يكن داخلا كله بل داخله مساويا
صار محققا لمعنى الداخل ان يكون لا بشيء من ذات هذا الا بلقى ذات الآخر فلا يبقى شيء لا يلقى الآخر واما كون
المتداخلين في مكان واحد فهو امر لازم للداخل وليس هو مفهوما من مفهوم الملاقاة بالاسر واذا كان
شيء بلا في الآخر بالاسر واحد لا يفصل عليه ما يلقى الآخر يلقى الاول والا فسيوجد فيه ملاقاة شيء ما
عن الاول حيث ان الاول لاقاه كله ولم يفضل من الشيء جملة هف فالملاقيان بالاسر اي شيء لا في احدهما
لا في الآخر ولا يجب في احد منهما ان يماسه الآخر ولا يزداد الجسم باجتماع الفضيلتين وهذا هو سبيل الانفطار
اذا اجتمعت اذا كان شيء يلاقي شيئا ويلاقي الملاقي شيئا آخر لا يلاقي الاول فانفصل في ذاته بينهما لان في
الاول حد ذلك الفصل بينه وبين الملاقي الثاني فارقا عن الملاقاة الاولى وهذه الاشياء كلها بديهية في العقل
وكذلك اذا كان الشيء مشغولا بالملاقاة ممتنعا عن ملاقاة شيء آخر فاما ان يكون مشغولا كله او بعضه فان كان
كله لم يماس ثالثا وان كان بعضه فلا يكون الاشتغال بالمماسة شغلا بالاسر بمماسة بالاسر وهذه مقدمة
بينة بنفسها وما يوجد من الفصل بها نحو نفض احدهما اعم منهما وهو ما يقال ان الشيء اذا يكون كله معلوما
بالقياس الى شيء وعند شيء مجهولا بالقياس الى آخر وعند آخر من غير انفصال ويكون الشيء يمين شيء وليس
يمين شيء من غير انفصال فكذلك يكون مشغولا بالقياس الى شيء فارغا بالقياس الى شيء آخر من غير انفصال
فاول ما نغلط في هذا ان هذا نفض قول قائل من جهة اخرى وانه لا يجوز ان يكون الشيء بالشيء الواحد بالقياس
بالقياس الى شيئين وهذا مسلم انما الممنوع بالنسبة الى هذه المقدمة نفسها النوع مثلا وهو انه اذا اشتغل
عن ان يماس لم يمس في جهة دون جهة بماسة مخصصة ان فرغ من جهة واشتغل من جهة ففي ذاته فضل على الاشتغال
وهذه المقدمة لم تناقض ولم تبطل بدليل على ان جنبها ليس واجبا لها اشياء ليست واجبة هذه المقدمة
لم توجب ولم تثبت في العقل الاول من حيث اعني الجنس لها بل من حيث هو مخصص بالملاقاة فان الملاقاة
هذا موجبا فلو كان بدل الملاقاة معنى لو كان يجوز ان يكون كل شيء ما بقياس الى جهة محال وبالقياس الى
جهة اخرى محالة لم يحال ذلك المحال اذا كان ذلك المحال لا يوجب شغلا ومنعا اصلا وكذلك لا يوجب شغلا
بمحال الكل وبمحال البعض او كان الشغل بالكل امرا بالقياس ليس امرا في نفسه فان المشغول الممنوع عن مماسة شيء
آخر لا يكون مشغولا عن شيء دون شيء فانه من حيث هو مشغول بمماسة شيء البتة من حيث هو فارغ بمماسة كل
شيء واما الجهل فكونه مجهولا ليس امرا يستغرق به البتة بل هو مضاف الى شيء ولذلك لا يمتنع ان يعلم ما في المكان
ما في عدد كان من العلم لا كالجزء الذي لم يعلم فانهم قصروا امكان مماسة على اشياء معدودة وما بحالة لا يوجب ذلك

في العلم

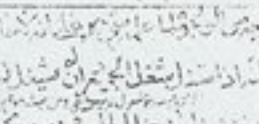

ولا منقسمة بينة بالفعل ولو كان ما يقع بالفرض موجودا في نفس الامر ولو لم يفرض لم يمتنع وجود الجزء بالفعل
لانها يظهر في الجسم على ما سنبين وهذا ح وبالجملة انما يكون في الجزء المتصل شيء هو هذا بالنحاء الاشارة بعد
الفرض اليه على نحو وكذلك ذاك انما يكون لانحاء اشارة على نحو اخر من الفرض اليه هو هذا وذاك اذ
من حيث الاشارتان مختلفتان اليقين بطلان قائل ان يقال ان هذا وذاك ما بينان من حيث هما هذا وذاك
اللهم الا ان يعرض سبب اخر مميز واما ما كان يعرض بالفرض فيبطل بزوال الفرض والمتصل لا جزء له بالفعل
كما يظهر من بعد فيكون حدث جزء له هو هذا وجوده هو ذاك من غير ان كان قبل موجودا هو امر يقع الاشارة
واذا زالت الاشارة لم يبق معلول الاشارة فح ان يقال بعد ذلك انه وان بطلت الاشارة فلا بد من تبين
ذاك من هذا فان كون هذا وذاك فيهما انما هو بالاشارة فيكون كانه قيل ان بطلت الاشارة فلا بد من ان
يكون اشارة وليس الحال في اجزاء المتصل كالحال في اجزاء الاشياء الاخر المنفصل بعضها عن بعض موجودا
بالفعل فان الاشارة هناك يدل لا بفعل فيها بفعل فبذلك من الذي يكون بالعرض اختصاص بعض
الحال ببعض دون بعض حتى اذا زال ذلك العرض زال ذلك التخصيص مثاله جسم ابيض كله او يسمى كله فيفرض
له بالبياض جزء اذا زال البياض زال افتراضه واما الوجه الثاني فيقال متصل الذي اذا فقد امكنه
منفصل بعضه عن بعض بنعته عن الاخر بنعته الاخر فيكون هذا اعم من المتصل الذي قلناه قبل هذا ومن المنفصل
ويجوز ان يكون النهايتان اثنتين بالفعل وان يكون هناك تماس بالفعل بعد ان يكون زوال في الحركة
ويجوز ان يكون نهاية المتصل والمنفصل بعد واحد ولكن لا يكون ايقاع اسم المنفصل عليهما لهذا المعنى عليه
من حيث نهايته ونهاية الاخر واحد بل من حيث يتبعه في الحركة على النحو المذكور وتوهم متصل
كان بحيث يمكن ان يفرض له الجزء وبينهما الاتصال الذي بالمعنى الاول اي بينهما احد مشترك هو طرف لهذا
وذاك هذا هو حد المتصل واما الذي يقال انه المنقسم الى اشياء يقبل القسمة وانما هو رسم وذلك كان وهذا
غير معلوم لجهتين لان المتصل يفهم بالمعنى الاول فيها حصة بها ولا يدري ان هذا المعنى يلحقه اولا يلحقه
بيرهان هو من الاعراض اللازمة للمتصل المحتاج في اثباته وجودها للمتصل الى حد اوسط واما قولنا فرد
فانما يقال لاشياء لكل واحد منها مكان خاص ليس جزء وجزء من مكان عام له والنحو ويقال معان للمكان
ليس كالمكان في الزمان بان يكون مكان كل واحد منهما هو بعينه مكان الاخر كما كان زمانه وزمان الاخر هذا مستحيل
في المكان وغير مستحيل في الزمان بل الفاظ ثلاثة للمكان الاشياء المجتمعة كشيء واحد يكون يحيلها مكان ويكون
لكل واحد منها مكان خاص جزء من ذلك المكان الخاص جزء من المكان العام والوسط والبين هو الذي يقع بينه
اليه [illegible] بسبب التغير الى غيره في الوضع اي تغير كان هذه الاشياء فافهم في معرفة غرضنا ومع ذلك
فلها من الاحوال التي يلزم الطبيعي من حيث هو ذو كم **الفصل الثالث** في حال الاجسام
انفسها وذكر ما اختلف فيه وما تعلق به المبطلون من الحجج فنقول قد اختلف الناس في امر هذه الاجسام الموجودة
فمنهم من جعل لها اجزاء لا يتجزى البتة وجعل كل جسم منقسما لعدة منها متناهية وهم من جعل الجسم
ينقسم اجزاء لا اجزاء لها يتناهى وهم من جعل الجسم منقسما لا الى اجزاء لها ومنهم من جعل كل جسم اما متناهي الاجزاء الموجودة
فيه بالفعل واما غير ذي اجزاء اصلا بالفعل واذا كان ذا اجزاء بالفعل كان كل واحد من اجزائه المتفردة جسما

ايضا

ايضا لا جزء له بالفعل فالجسم عندنا اما ان يكون جسما لا جزء له بالفعل واما ان يكون مؤلفا من اجسام لا اجزاء
لها ونعني بقولنا لا جزء له انه ليس في الحال له جزء مفترض متميز بل هو واحد الاتصال وليس نعني انه ليس
ممكنا ان حصول الانقسام بالعمل انه يقبل القسمة دائما وكلما قسم فالحادث بالقسمة جسم لم يكن قبل ان ينقسم
لكنه وهما لم يكن منقسما لسبب عدم ما ينقسم به او اخوانه تقدير القاسم او انفصال ابنته او استحالة انكساره وهو في
نفسه يحتمل ان يفرض فيه وسطه وكل جسم فانه قبل القسمة لا جزء له البتة بل الفاعل للقسمة وجود القسمة
القسمة اما ان تفرق الاتصال واما ان يفرض بحيث يجوز امر جزء اما مفترض غير مفترض كالنباض او عرض مفترض اما
والمواز له واما بالتوهم والتقدير واما الذين يقولون ان الاجسام تنتهي الى اجزاء لا تتجزى فمنهم من يجعل تلك
الاجزاء اجساما فيما نفسها ومنهم من يجعلها خطوطا غير منقسمة ومنهم من يجعلها غير اجساما ولا خطوطا ولا
اشياء لها نصف فانها انعدام وابعاد يفارق اصحاب المذهب الاول من هذين المذهبين وهم شيعة ديمقراطيس
وابرقليوس وافقى من المذهب الثاني وان قولا يقولون ان المركب من هذه الاجسام هو الهيولى فقط والصور
لا تحدث منها منفصلة البتة وان الاجسام المحسوسة ليست تحفظ الانفصال فان تلك الاجسام الاولى موجودة
بالفعل في الاجسام المحسوسة متميزا بعضها من بعض وهما لا تقبل القسمة الفرقة بين القسمة التوهمية وبين ذلك
بينها اصغر وبعضها اكبر واما اصحاب الخلاء فانهم يجوزون ان يكون جسم كبير من الحس ما لا جزء له بالفعل
يجوزون ان يكون الاجزاء اذا حصلت بالفعل منفصلة بلا تفرقة اخرى يحصل منها شيء واحد متصل بحيث
كل واحد منها فلا يكون بائنا بعينه وقد رد الى ما كنا فيه فنقول لكن اصحاب ديمقراطيس يقارنون الاخر
من اصحاب الجزء وان الاخرين يجعلون جوهر غير جسم ولكل واحد من هؤلاء وجه يحتمه اما القائلون بجزء لا يتجزأ
فانه جسم فمن حيث هو كل جسم فانه قابل للتفرق واذا تفرق فاجزاؤه قابلة للتأليف كما كانت فاذا كان
كل جسم فقبل التفرق تأليف ولولا ان فيه تأليفا لكان لا يختلف الاجسام في صفة التفكيك عن الوحدة
قالوا وليس ذلك لان تجتمعها اجزاء لا تتجزأ وعيون بالحس لطبيعة التوهمية قالوا ولا اختلاف الفاعل ولا العدد
شيء من الاقسام يذكر فيها التأليف اذا كان فيه تأليف فهو منها ذاتيا لم يكن محالا واذا زال بكليته فيه
مالا تأليف فيه مالا تأليف فيه فليس بجسم لان كل جسم ينقسم ومالا تأليف فيه لا ينقسم وهذا الاعتراض
مسألة لذيمقراطيس الا انه حرف منه شيئا يسيرا فهم ذلك اذا اوردناه احتجوا قالوا ايضا انه لو لم يكن الجزء
منتاهيا لكانت عبرة متناهية فكان للجسم اقسام وانتظام في صفها واصناف من عبرة فيها فكان للتفرق اذا اراد
ان يقطع منها احتاج ان يقطع بعضها وهناك ذلك بعض بعضها احتاج في كل منها ان يقطع منتاها ان يقطع قطعا
بلا نهاية فكان يجب ان لا يقطع المسافة ابدا وكان يجب ان لا يلحق لحلوس السريع العدو السلحفاة البطيئة
وكانت الذرة لا يفرغ من قطع بعد ليسير عليها والمثل الاول للقدماء والثاني للحديثين لكن الحركة موجودة
فاسد الجسم منتاهية وقالوا انه لو جاز ان ينقسم الجسم الى غير نهاية لوجب ان لا يكون الجزء ينقسم انقساما
الى غير نهاية اذ ليس الارض كلها قالوا لو كان الجسم ينقسم الى غير نهاية لكان جزء له في اقسامها متناهية لانها
الجبل العظيم وهذا محال بين وقالوا ان النقطة لا بد اما ان يكون جوهرا فيما ينقسم لا يكون فان كانت
فانها ينقسم بعد حصول الجزء الذي لا يتجزى ويكون الذي يلقاها ايضا نقطة لجزء الى النقطة فاعلم

جسم او لحظ فاصل بين ذلك الجسم وان كانت عرضا فهي في محل محال وكل محال في محل فهو محال فيما يسامته ويكون مثاله منكون النقطة جوهرا لا ينجزي وقالوا ايضا ان جاز ان ينقسم الجسم الى اجزاء غير متناهية جاز ان يتركب من اجزاء غير متناهية وان يتركب مع غيره تركيبا بالتماسه ولهم ان يقولوا ايضا انا نرسم خطا منطبقا على خط حتى يكون النقطة محاذية للنقطة او ملاقية او مداخلة لها واي اسم شئتم ان تدلوا به على المعنى المفهوم ثم نجر الخط فقد صارت النقطة المماسة غير المماسة وزال المماسة دفعة فيكون في ان واحد حد مماسة وهي في ذلك الآن ملاقية لنقطة تالية للنقطة الاولى فيكون النقطة متتالية في الخط والخط مؤلفا عنها اذا الكلام على زوال مماسة النقطة الثانية كالكلام في زوال مماسة النقطة الاولى وكذلك الحكم في جزء ومن يجعلهم وجودا وبين غير منقسمة وهي التي جعلها اقليدس اصغر الحادات وقالوا ايضا ما يقولون في حركة الكرة على سطح الملس اليس يكون بمماسة واقعة بنقطة بعد نقطة فتولف الخط الذي يمسح الكرة من نقط

واما الذين جعلوا هذا الجزء المنتهي اليه جسما وهم شيعة ذيمقراطيس فقالوا ان الجسم لا يخ انا ان ينقسم كله حتى لا يكون منه شئ الا وينقسم او لا ينقسم كله فان كان في طباعه ان ينقسم فغير ممتنع ان يقع وهو المستتبع اذا فرض جوهر لم يعرض منه يخ بالفعل مما عرض منه كذا فغير يخ والكذب الغير الخ فلنفرض ان كل قسمة ممكنة في الجسم قد وقعت بالفعل فيخ لا يخ اما ان يحصل الا شئ او تحصيل نقطة وتحصيل الجسما لا ينقسم لكن من المحال ان ينتهي الى لا شئ او الى النقطة فان كان انتقاصه الى لا شئ فنا لبعضه من لا شئ وهذا يخ وان كان انتقاصه الى النقطة فنا لبعضه من النقطة وهذا ايضا يخ وهذا جميع العلماء على ان النقطة كم اجمعوا لا بد على جزء نقطة واحدة واها انما سيلاني بالا يجب ان يكون بعضها بعضا من الملاقات ولا تتحرك الى التالية فيصير شاغلا مكانا ولا يحدث منها متصل فينبغي ان يكون انتقاصه الى لا شئ لان طبعه ان ينفصل لا ينقسم الا بالوهم والفرض واما الذين قالوا بوجود اجزاء غير متناهية للجسم فقد اوهموا ذلك امتناع تركب الاجسام من الاجزاء الغير المتجزية ومن الاجسام الغير المتجزية قالوا فان الاجسام ايضا في اضعافها وان اضعافا وان لم ينفصل بالفعل فهي اذا جزئت بالتعبيل والتغيير والفرض كان كل جزء منها بعضا وجزءا من الجسم وان لم ينفصل البتة قالوا فينبغي ان يكون اجزاء الجسم بالقياس وبسبب ذلك منقسم الجسم انقساما لا ينتهي اذ الانقسام الفرضي او التفريعي انما يرد على اجزاء موجودة في الجسم منها ورد فيكون اجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام فان احتمال انقساما غير متناه كان ذلك اجزاء غير متناهية وقد اضطروا اصحاب الجزء على هذا القول والجاءهم الى مسئلة البغل والذرة والسلحفاة والاخلوس وبالجملة الى ان يكون الحركة تاتي على نفس لا ينتهي فلا يبلغ الغاية البتة التي اليها ينقود من قطعها وهو ان الجسم قد قطع شيئا حتى يحصل في حد منها مفصولا عن حد منزلك ولم يزل في ولم يحاذ ما في الوسط او ورد اول من يشبه ما فيقود من الحاد جين لذلك شيئا لا مرد وقد ان الذي يقرب من طرف الوتر الذي يلي الذراع الاخرى القريبة من المركز وذلك ان لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط ما استوا لقطعا مقاما متساويا واحدة ويخ ان لم يكن الذي في الوسط لانه متصل يلزم بعضه بعضا فتبين ان الذي في الوسط متحرك وبطل طرفا مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويطرد اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من البعد الذي في الوسط ولما استتبع الاول من الحادجين المذكورين للطرف مثالا ولزمهم هذا الكلام ولم يجز ان يكون حركة منفصلة اسرع من حركة

الفصل الرابع

من كل جزء شيئا فيما بين الجزئين وشيئا زائدا حتى يكون تغريس فجعلوا كل جزء منفسما وما يقولون في خط
يعمل ثم يركب جزءه الأول على نقطة او يطبق على السطح حتى يلقى الخط على نقطة وممكن ان هذا ممكن فنبين
اذا امر يمكن ان نتخيل بين الجزئين خط مستقيم مساو لمر من ذلك وجود جهة الجزء غير الجهات التي لم واذا تصورنا انه
يمكن ان يفرض بين الجزئين خط مستقيم على اى وضع كان الجزء ان فيمكننا ان نضع على جزئي او الجزئين
يكون بينهما بنيو ينتظم بينهما خط ونطبقه على خط القطر فكيف يكون حال النقطة التي بلي النقطة الأولى
للوضوعة على نقطة آ تقع على النقطة الثانية من النقطة التي هي نقطة الثانية من خط آج والجزء المشترك
المشترك حتى يماس كلاهما محاديا الفصل المشترك بينهما الأمثلا فيان عليه ويكون ذلك الفرجة اصغر من ان يسعه
ويكون بقي اصغر من جزء لا يتجزى ويكون نسبة فيكون ملاقيا منا من الجانب وان وقع على نفسه فيقع الخط
الخط المستقيم على القطر وماطابق المستقيم فهو مستقيم مسئلة وهو من العجب ما يضطرون اليه في هذا الموضع
ووقع جزء على فصل مشترك بين جزئين وهو بعينه يمكن ان يتجزأ قابلا حتى يلقى احدهما وحده فان كان الذي
يلقاه وحده هو من الأول والثاني هو الذي كان يلقاه بعينه هو هو من الثاني وحده فيكون عند التجزي شيئا
كما اضيافه فان كان يلقى غير الذي ابتدأ فيكون قد انقسم بما وضع اللقاء بهم ويلزم ما ذكرت من
من امرين اما ان الجهات على الست الذي يقولون انها واجبة ان يكون ستا ويلزم ذلك ان يوجب البتة انها اعما
ذلك امر قد تعرف في تقسيمه جهات الحيوان فظن ان ذلك المقاوف بحسب التقسيم حكم واجب في كل شيء بل الحق
ان بين كل جهتين تجاوزا وبين جهة اخرى وذلك الى غير النهاية بالقوة وهذا ايضا مثال ما يظن بعضهم ان للجسم
طولا عريضا معينا وعمقا معينا فان كان ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منها طرفان فيكون الجهات
ستا غير انا سنتكلم في هذا عن قريب بل يجب ان يعلم ان القول بكون الجهات ستا امر مشهور متفق
ليس يحتاج ولا يمكن ان يقوم عليها ولكنهم شيا فشيا قالوه بما ظنوا ان يكون على هيئة هذه الأربع يولف منها مربع كبير فيكون
المربعات التي للقطر الاسطوانية باطرافها التي هي الخطوط والابعاد شيء وقد ضلوا في ذلك مثلا الأبعاد وذلك
لانها مثالية بالنقطة وطرف الطرف طرف يصلح به اللقاء وغير مثالية بالخط وطرف بين ذلك الخطوط انفصال مربعا
اخرى بلوها اذ المربعات يفيض فيها الفرج ولا كذلك الأجزاء وما يعلم يقينا لا شك فيه ولا انفصال ان بين
كل شيئين وهو وضع سمت حتى انا اذا تخيلنا خطا مستقيما بينهما فانه يميل ذلك السمت او يضع ذلك السمت
فاذا كان جسم كالشمس يتحرك حركات كثيرة وقد جعل جسم بازائه كالأرض ايضا وضرب هناك شيء فضاء تماما
وذلك صحيح جواز الوجود في العقول ثم كان الشمس مضيئة للأرض وكان المضروب يستر على قدر سمت الشمس فاذا
زال الشمس جزءا فلا يخ امتا ان يزول السمت الذي بين الشمس بين طرف المستضيء عن طرفي الظل او يبقى فان يبقى
بقي لا محالة سمتا والسمت على حكم خط مستقيم فيكون ذلك الاخير المخرج على الاستقامة من الشمس الى طرف المستضيء
الى الأرض يقطع خطا مستقيما كالخط الذي يليه ظاهر من خطي اب فيكون خطان مستقيمان اصابا ان يجتمعا عند
نقطة ونحن قد بينا ذلك خطا مستقيما حتى يكون ذلك الخط مع كل واحد منهما فيكون الجزء المشترك وهو
الذي بين طرف المستضيء ونقطة على الأرض هو مع كل واحد من السمتين المتصلين بين الشمس وبين طرفي المقيا
خط واحد مستقيم وهذا معلوم الاستحالة وقد ذلك فقد جعلوا جزء الواحد هو طرف المقياس بل انما الشمس

من جهتين

من جسمين احدهما خارج عن السمت الذى فيه فان لم يقبل السمت بل زال فانا ان يزول جزء او اكثر من جزء ايهما
اقل من جزء فان زال جزء او اكثر فيكون حركة الشمس فى السمت مساوية لحركة طرف السمت ومساواتهما ممتنعة
الا بكون طرف السمت يقطع اكثر وجميع هذا ظاهر الاحالة وان كان اقل من جزء فقد انقسم الجزء وكذلك اذا وقعا
خطا مستقيما ما لم يقع على زاويتى قائمة احد ضلعيها اقصر فحرفا طرفى ذلك الخط فليكن حد احد طرفيه على
حائط والآخر على الارض واد تقاطع الحائط اقصر من البعد بين الارض والزاوية فاذا جرينا هذا الخط من الطرف
الذى على الارض جزءا فكان بجزء الطرف الآخر جزءا وجب من ذلك ان يكون ما يقطع من الجانبين سواء وليكن ذلك
ط بكون القطع من الجانب الاقصر اقل فليس ذلك مما يلزم التفكك او يفترق الاتصال البتة واما الاختلاف
المعروف من الحديد والالماس والمعمول من الخشب بل يسير التقديم فى الجميع لو اساسا وضع خط مستقيم
على الطرف الذى تزول عليه الجزء د كان لا يقع الآخر فى وضع عليه الجزء د وكذلك الاجزاء التى فى طرف
الخط حتى نزول على جميعها عن قوم لم يجز اصورة ما الى القول بالتفكيك والتفكك اما ان يكون تفككا
بان تزايل اجزاءه بفرج يقع لها بحيث يزداد مساحة الوضع عند الحركة او بان تزايل الاجزاء على بعضها بعضا
الامكنة حتى يبقى الشىء على ما هو عليه فيكون العلة فى ان تزول د ولا يبقى الاجزاء التى فى الوضع على الاولى
كانت البعض فيها عند من هذا جوابه من يقول بالتفكيك ويخيل السكون ان الحركات وهذا يقول فى فرس
سريع العدو هل يشك فى ان حركاته اكثر من سكناته ولو كانت السكونات اكثر لكان البطئ اظهر والفتور
اوضح فان انكروا هذا فى الفرس لم يمكنهم ان ينكروه فى السهم المرمى مع ذلك فان نسبة حركة احد الفرس
او ارتماء السهم الى سير الشمس ليست بمتفاضلة او زيادة حركات العدو والارتماء على السكنات وذلك انه
لو كانت الحركات فى الركض والارتماء مساوية للسكنات وكانت الشمس ليست لها الا الحركات فقط لكان راكض
الفرس وارتماء السهم نصف سير الشمس وليس الامر كذلك بل لا مناسبة لهذا الى ذلك اما راكض الفرس فمعلوم
بالمشاهدة واما ارتماء السهم فقد جربت فى قوم يعتبرون على اعداد من مرات السهام كل واحد يرسل سهمه
مع سقوط سهم صاحبه بالقرب منه فتعرف التفاوت فى ذلك ولو استقصى هذه القضية لوجدها اقل من
قضية جزء من الوف اجزاء منه فيجب من ذلك ان يكون الفرس او السهم يسكن الوف سكنات ويتحرك واحدة وذلك
محال يجب ان لا يرى حركته ولا يظهر لغلبة السكون عليها وان ظهرت فانها متى كان قليلا يسيرا والوجود يخالف
هذا فان الحركة هى الظاهرة والسكون لا ظهور له البتة ومما يوضح هذا ما نعلمه من ان الثقل كلما ازداد
ثقلا كانت حركته الى اسفل اسرع فاذا كان ثقل ما يتحرك الى اسفل يخالطه وقفات فاذا زدنا معدل الجسم ايما
تخلل فى زيادة الثقل بلغنا بذلك وقتا ما الى الحركة لا يخالطها سكون فاذا ضممنا اليها ضعفى ذلك الجسم لزم
ان يتحرك اسرع من غير تخلل سكون يكون سببا للابطاء وكذلك لو فرضنا جزءا واحدا يتحرك الحركة التى
لا وقوف لها ثم اتصل به ثقل ومن البين بانه اذا تحرك التحرك فى هواء واكد وفى خلا مفرد ثم ثقلا
مفرطا يكون مثل حركته سيالة واعنى الواجب ان يتبع ذلك الاعتماد وذلك الميل فى تلك المسافة
ولا يبقى الحركة بل يحدث سكون يقع به البطؤ كائنا بعرض كسل متعب فيميل بالاختيار الى السكون ثم
يشوبه النشاط وكيف يحدث سكون يمنع ويبطل فى هواء واكد وخلاء وكيف يمكن ان يقال ان الميل الاقتضا

يبطلان فيه ويتجددان ومن الشناعات التي يلزم الجزء فانا نعلم يقينا لا يشك فيه انه اذا تحرك صحرا من اليمين الى اليسار ومتحرك اخر من اليسار الى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين الهما لا يزالان يتقاربان حتى ينتهيا فيتحاذيان ثم يتفارقان فاذا فرضنا اربعة اجزاء لا يتجزى واربعة اجزاء اخرى وركبنا من كل اربعة خطا وكان احد الخطين موضوعا بجنب الاخر كما علمنا بالمربع الذي لنا من اجزاء لا يتجزى وفرضنا على طرف احدهما الطرف الذي على اليمين جزءا او على طرف الاخر وهو الطرف الذي يلي على اليسار جزءا وحركنا الجزءين حتى صار الجزء الذي على احد الخطين وعلى طرفه الايمن نافذا الى الطرف الاخر والجزء الذي على طرف الخط الاخر وعلى طرفه الايسر نافذا الى الطرف الاخر ونوهمنا ان حركتهما متساويتان فتحاذيا وتفارقا فلا يخلو اما ان يكون تحاذيهما على التعاقب بعد التصاقهما او يكون التحاذي وانما يقع على التعاقب اذا كان هذا على الثاني من الطرف الذي تحرك عنه الثاني من الطرف الذي تحرك عنه فبعد لم تحاذيا لان تحاذي الثاني من كل واحد منهما هو الثالث من الاخر وما هو موضع عليه فان تحاذيا بان يكون كل واحد منهما على الثالث فيها في حال التحاذي متفارقان وان تحاذيا واحدهما على الثاني من خط والاخر على الثالث من خط فليست حركتاهما على السواء وتما يلزمهم ايضا يظهر لكل ذي عقل ما نعلمه انه اذا تقابل شيئان لكل واحد منهما ان يتحرك الى الاخر حتى يلقاه ولا مانع له البتة عن ذلك الثاني خارجا فلهما ان يتحركا معا حتى يلتقيا فاذا التقيا امكن ان لا يتجاوزا بعضهما وعند ذلك لا تماس بينهما وهذا شيء بين بنفسه فاذا نوهمنا ثلثة اجزاء على صف وخط الطرفين بحيث ان لكل واحد منهما ان يتحرك حتى يلقى الاخر ولا مانع فاذا لهما جميعا ان يتحركا الى ان يلتقيا بعد ان يتماسا بقطبين طرفيهما اعني ان يكون كل واحد منهما مساويا على كمال الوسط وقد انتقل اليه بكماله فيكونان متداخلين وكل واحد قطع شيئا الى ان التقيا فان كان كذلك فقد انقسم الجزء الوسط والجزءان الطرفان والجزءان المتحركان والعجب من قولهم على هذا ان هذا يستحيل بان يتحركا معا لاستحالة الانقسام كان احدهما اذا تحرك فالاخر يسكن فتعدت حركته واذا كان الاخر يريدان يتحرك ليتميز بذلك عن خط او يقطعه سبب قادر من الاخر اليه على غيره او يقطعه ملاقاة الاخر له ليس الاخر الى الملاقاة اولى من سبوحه هذا وليس يخفى على الغافل انه اذا ان يحركهما معا لم يكن قصد احدهما ليتحرك في نفسه حاجزا مانعا عن ان يتحرك لا بد من القاء ذلك في المحال ان يقال ان هذا يحبس بسبب ان الاخر يريد ان يتحرك وكيف يكون ذلك سببا معارضا للقوة الدافع عن الحبس حتى يقيفا ولا يطيقا وليس بينهما تماس ولا ملتصقين بما يجمعهما او كائنين في احدهما ما يثير حابسا من الاجزاء ولا من خارج حابس وبالجملة يجب ان يحدث عند احدهما ما يعدم الاخر حاجزا عن التباين حتى يتقابلا وتلك الحال ليست غير المضادة ثم من شنع بان يقول ان امتناع القسمة يحبسهما ويحملهما عن مطاوعين للتحريك والدفع ولو كان لاحدهما دافع ولم يكن للاخر دافع لاندفع واجاب بسبب لكنه او اتفق حصول دافع للاخر صار لا هذا يجب بل الدافع فليمنع واذا تقابل فان يجعل ظهور استحالة هذا الاحتباس سببا لبطلان منع الانقسام لا منع الانقسام سببا لهذا الاحتباس واذا بسطنا او جزنا القول فيه زاد الطين بلة

مقابلة بها ما تقدم

اتضح بطلان هذا المذهب واذا بطل هذا المذهب بمفاسده معا وجب ان يكون الحق صفا قابله بالنقيض وهو ان ليس للجسم الواحد جزء بالفعل وانه ينقسم الى غير النهاية بالقوة **الفصل الخامس** في حل شكوك المبطلين للخطين في الجزء فلنشرع الان في حل شكوكهم وفي تتميم ما يليق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات والحركات

والأرض منه

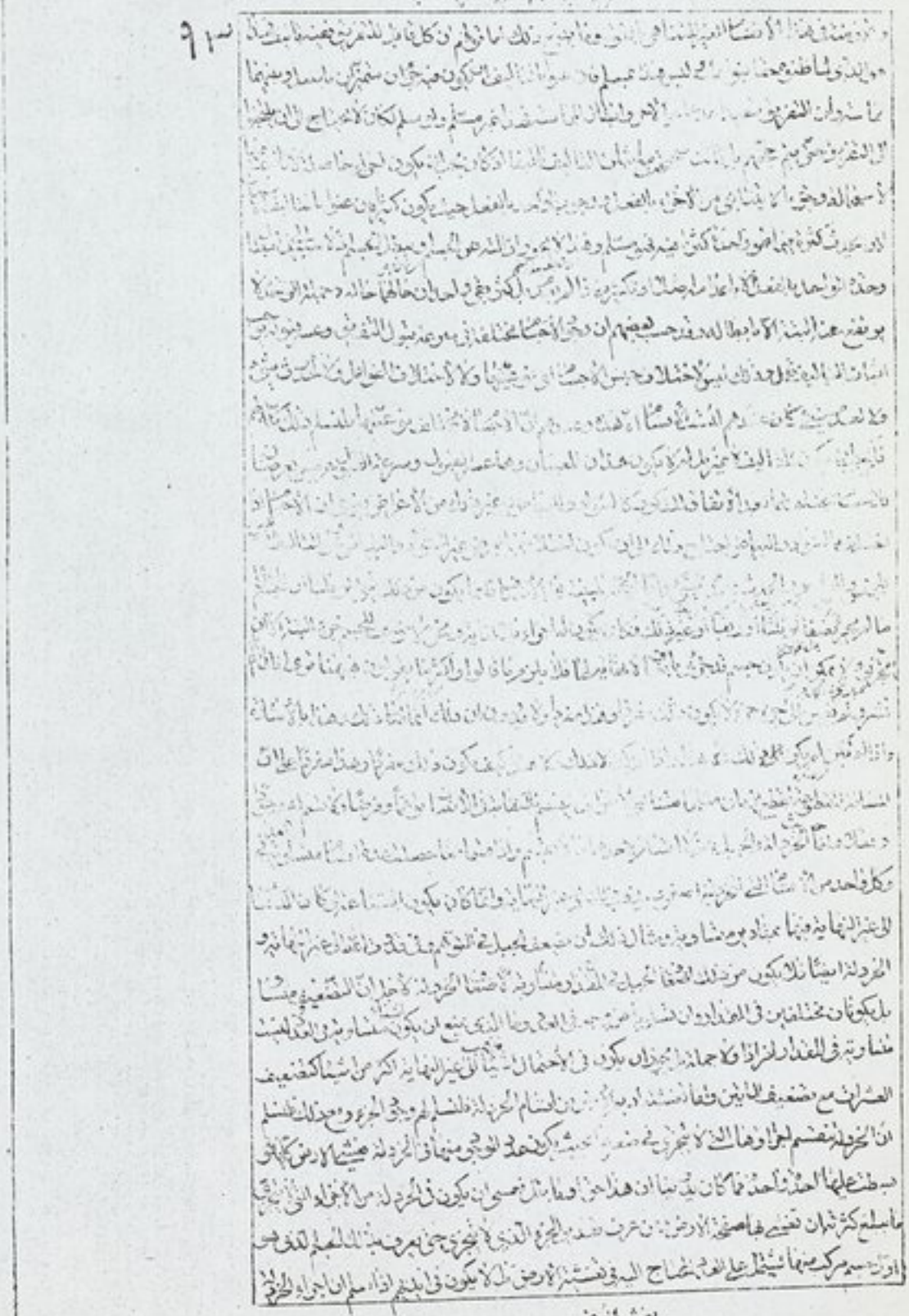

بعض الارض شيئا غير التعجب اما جزء القول بان هذا ممتنع ظاهر عن شيء فيه فالذي لا يكون بين الاشياء
مع فرض تناهي الانقسام فكيف يصير باستعماله الذي سيحاله الا انقساما هي الا انقسامات على انا لسنا نقول ان لم يكن ذلك
لذ يخرج الى الفعل انا نسلم انه يجب ان ينتهي الى اصغر يعجز عن تفريقه البسط على الاوضاع ضيقا فلا يتجزى
بالفرض والتوهم ويوجد آخر لا يؤدي الى تفريقه وتقطيعه اما الجملة المأخوذة من الجوهر والعرض فانه لم اتم
لا يسلم لم ان العرض من حيث يكون له ذات تتفاوت به لذات المحل فاشتبه فيه مخالفه بل العرض ليس اكثر من
يكون للشيء ليس بجوهر ذاته بانه جزء منه على ما قلناه في مواضع اخرى فهو ان لم يكن بحيث يشار انه ذاته حاشي
ذات الشيء الذي هو له عرض كالاضافات كلها وكالحركة وكالكون الذي هو لوقوعه فذلك ليس كالبياض المنبسط
في محله فان عني بالعرض ما يعني لمن هو ان ذات متساوية لذات ما هو فيه فاشتبه فليست النقطة بعرض ولا جوهر لا يعد
يجب ان يكون كل عرض شيئا اما منطبقا لذات ما يصير فيها واما موجودا لا في موضوع لانه ليس احدهما ينقسم الآخر
ولا من اللزوم للتقسيم ان عني بالعرض معنى للشيء يصير به الشيء اصغر وليس جزءا في نفسه لم ان ذلك مرة لا نهاية
لها انما موجود لما هو لها مثناه ونفس جزء امر موجود وكونه عرضا بجوهره هو لانه اصغر بعينه التقسيم لا نهاية
لها انه له وليس غير هذا واما حديث تشبيه الانقسام بالتركيب حتى كان تركيب الجسم في نفسه امرا كبيرا مع جزء فليس
بصحيح لان الانقسام يحدث الاجزاء والتركيب يحتاج الى اجزاء حاضرة حاصلة وليس يجب ان يوجد اجزاء حاصلة
بلا نهاية حتى يركب منها واما حديث المماسة فقد فرغنا منه في باب البرهان اذا تذكرت كان الجواب منقسما
منه وبالجملة ان لا مماسة لا تحصل من بين ان واما حديث الزاوية المذكورة فاما الشيء غير منقسم بل في
وهناك تخيل واصغر منها ما لم يقع بالكثافة انما انما الوهم على انه لا يكون زاوية من خطين مستقيمين حادة
اصغر من ذلك وليس اذا قيل انه ليس شيء مستقيم كذا اصغر من كذا دل على انه ليس شيء البتة اصغر منه وكل
من حصل علما بابواب الهندسة علم ان تلك الزاوية تنقسم بالقسمة الى لا نهاية له واما حديث الاوتار مع السطح
والكرة فانه لا يدري هل يمكن ان يوجد كرة على سطح حقيقة التقعير في الوجود او هو في الوهم فقط وما يكون
عليه البرهان لم يمتنع انه ان كان في الوجود فهل يصح وجود ذلك عليه ولا يصح فرضها اسفلها ان يوجد عليه ذلك
هذا كله فليس يلزم ان يكون الكرة مماسة للسطح والخط في آن كان بالنقطة لا غير ان يكون في حال الثبات
والسكون كذلك فاذا تحركت ماست الخط في زمان الحركة ولم يكن البتة وقت بالفعل انما من حيث النقطة الا
في الوهم اذ ذلك لا يتوهم الا مع توهم الآنية لان لا وجود لها بالفعل والجملة فان هذه المسئلة لا تنحل الا بمعنى مسلم
لان المسلم هو ان الكرة لا تلاقي السطح في آن ولها الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون الحركة تنتقل من نقطة
الى نقطة مجاورة لها ومن آن الى آن مجاور له فانه ان سلم هذا لم يحتج الى ذكر الكرة والسطح بل صح ان هناك نقطة
متتالية ولا وضعها انا ليس نقط ولا آنات متجاورة منها فانه بطل البرهان وان كان المسلم هو ان الكرة تلاقي السطح
في آن وكان الخلاف في ان الحركات هل تكون غير مركبة من حركات غير منقسمة ومن آنات كالخلاف في المسافة فكان
انما يلزم ان تكون النقطة التي يتجاوز ولا فان كان استعمل ذلك في اثبات تتالي النقطة كالمصادرة على المطلوب
الاول فانه لا يتم هذا البيان الا بان يقال انه في هذه الحالة ملاق بنقطة وفي الحالة الثانية ملاق بنقطة و
الحالان متجاورة والنقط متجاورة فان لم يعد هذا لم يتم الاحتجاج وانت ستحقق هذا اذا علمت انه ليس

جزاء الحركة والسكون والمسافة ما هو اول جزء حركة او جزء سكون او جزء مسافة واما احتجاج ذيمقراطيس
فقد ضل فيه في تسليم مقدمة واحدة لنفسه وهو ان الجسم ينقسم كله لان هذا يدل على معنيين احدهما انه
ينقسم بكليته معا والآخر انه لا ينقسم قسمة الا وترى الى الجزء هو ايضا قابل القسمة ولا يقف ما لا يقبل
تسليم ولا نقبضه الصادقة وهو ان الجسم ينتهي في القسمة الى ما لا ينقسم بل ينقطع فان لا ينقسم كله بالفعل معا وهو
يمتنع ان يكون ينقسم انقساما بعد انقسام بلا نهاية وايضا ليس اذا كان كل واحد من الانقسامات انقساما ممكنا
فانه يمكن الوقوع كما انه كل ضعف فعله وجائز على المعجز ليس كل ضعف عدد وجائز ان يقع مقابل الحق
ان كل قسمة اردتها وكل واحد من اصناف قسمة ممكنة بلا نهاية بالقوة يجوز ان يقع في الجسم ولا يسلم ان الكل
يقع البتة لانه يحتاج انك تشير الى اي يكون الذين هو يتعين القسمة لانها انما تقع بالفعل بعد هذا تحكما او بالجملة
فان هذا من جملة الخطأ الواقع بسبب تقطع الكلام وكل قائل يسبق في ابطال ويخبط هذه الاحاجي العجيبة
اذا سمعها في الكتاب الذي هو بايدينا خصيصا من هذا الكلام واما الحجة المشهورة على نفي القسمة
الفصل السادس في مناسبات المسافات والحركات والازمنة في هذا الشأن ونتبين به
ليس الشيء منها اول جزء فنقول الان انه اذا كانت المسافة ينقسم الى غير النهاية بالقوة فكذلك يجب ان ينقسم الحركة
التي بمعنى القطع معها الى غير النهاية بالقوة و لو كانت حركة لا تجزى التي بمعنى القطع لكانت مسافاتها
غير متجزية وهذا خلف واما متجزية ولو كانت الحركة من مبدئها في وقع القسمة اقل من الحركة من مبدئها الى منتهاها
ولا اقل من غير المتجزي ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزأ من حركة التي اسوقت لها المسافة واذا انقسمت الحركة
انقسم ما في الزمان بل انما ينقسم الحركة بسبب انقسام المسافة والزمان ومن الموجب حركة سريعة وبطيئة و
يتبين ان كل واحد من هذه ينقسم فان المسافة التي يقطعها حركة سريعة في زمان ان يكون البطيئة يقطع
اقل منها فينقسم المسافة والحركة السريعة بقطع ذلك الاقل فيه وفان لو لم ينقسم الزمان والحركة تقع لانقسام
والزمان في الانفسنا كما علمت لكن الحركة تعرض لها ضرب من الانقسام لا مطابقة فيه الزمان وذلك هو انقسام
ما بقسمها المتحرك ويشبه ان يكون هذا هو الحركة المكانية اولى فان اجزاء المتحرك بالحركة المكانية لا تتميز ان يكون
اجزاء حاصلة بالفعل او اجزاء بالقوة فان كانت اجزاء حاصلة بالفعل فلا تتميز اما ان يكون اجتماعها على سبيل تماس
او على اي كيف كانت فان كل واحد منها لا يفارق مكانه لانها ان كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل او ان كانت
متماسة فلها مكان لانها لا يفارق من مكانها بسطها جزء مكان الكل فكما يفارق كان المحيط بها فلا يفارق فلا يتحرك وان كانت الاجزاء بالقوة فبعد الحركة بعضها اظهر يكون نسبة اليها الجزء وحركة ما يعد واما في سائر الحركات
فان كان لها اجزاء بالفعل صح ان يقال ان جزء المتغير يتغير الجزء وان كان لها اجزاء بالقوة فلا يتغير ايضا الجزء
لو فصلت كان ما ان الكل جزء من المتغير يتغير بحيث هو جزء يتغير الكل ان من هذا المتغير الذي يتغير هذا الجزء ويتغير
المتغير الذي في ذلك الجزء فما حصل مجموع يتغير الكل اذ ذلك الجملة المجتمعة جملة متغيرة وجملة المتغير متغير وكل متغير لشيء
شيء ولا بشيء ويحمل هذا المتغير ان على الكل والاجزاء ليس بجزء متغير الكل ولما كان كل حركة تقوى في زمان
ينقسم الى غير النهاية فيجب ان يكون الحركة شيء ما بالحركة المتحرك وذلك لانه ان كان حركة هي اول حركة فيها
لا محالة في مسافة ذلك المسافة ينقسم بالقوة فاذا انقسمت كان احد جزئيها مسافة ما والآخر جزء الكل الحركة

والجزء

ج الجزء الاول من اول حركة وقد جعل هذا اول حركة قبل الاول في الحركة وفي النفس انها بهم ذلك احد جزئي
نهاية احدهما الاول بمعنى الطرف وهو الذي يلي اول المسافة وطرفها واول الزمان الطابق لتلك الحركة
وطرفه هذا اول واول بمعنى سوى وهو انه اذا عرض للحركة ان تنقسم بالفعل او بالفرض كان الجزء المفروض اول اجزاء
الحركة التي بالفعل وقد يظن ان للحركة اولا على وجه حق وهو انه قد قال بعضهم ان هذه الاجسام اذا كانت
تنقسم الى ما لا نهاية له في القوة فليست تنقسم حافظة لصورها وهيئاتها عن هيئة الكم فان الجسم يبلغ حدا لا
يصح ان ينقسم بعده ان يكون ماء او هواء او نارا قالوا او متحركا او مسافة فاذا كان المسافة من حيث هي مسافة
حد عندهم لا بعده في الصغر كان للحركة حد هو في الوجه اصغر الحركات فلا توجد حركة سفرة اصغر منه واذا كان
قد يجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك وهي بضعفها او جزء منها اذا كان ذلك فيجوز في نفسه بالقوة لكن ذلك
لا يخرج الى الفعل بسبب ما على هذه الاوجه والفصل بينكم وبين هذا بعد فان كان كذلك فالمتحرك يكون له
في حركته او اجر كثيرة وذلك بالقوة وهو ما ليس واحدا والحركة التي هي اصغر الحركات فاول حركة بمعنى الطرف
فلا يكون الشيء بعينه ذلك الاول اول ما تحرك واما الوجه الثاني فيكون لاول ما تحرك لكن اوليته وضعته
عرضية لا حقيقية واما الوجه الثالث فان صح ان للحركة مشيا هو اصغر حركة يمكن ان توجد فانما
يصح على انها حركة بعضها سفرة بالقوة وانها انما بالفعل لا ان يكون هي اول جملة حركة ذلك الاول وهذا
وقد استمر الجواب بعد فان هذا التبعيض الذي كلامنا فيه هو بالفرض وذلك الوجه الغير المنقسمة للحركة
بحسب الفرض لا بحسب الوجود اللهم الا ان يقال فانا ان حدنا تلك الحركة صحيحة في جملة كل حركة ان يفرض فيها
اذ كان لا حركة اصغر منها في الوجود الا ما بالفرض فنقف الكلام الى ان توضح عن امر هذا المذهب فانا الاول في الشق
الذي يكون منقسما اتاها مواز لها لقسمة المسافة التي لا يقف عند حد في القسمة فان الحركة لا يمكن ان تقف
دوائبتدا وانتهاء وغير منقسم الى ما يصح ان يفرض اولا وكذلك ما يحاذي المتحرك في ذلك الوجه ايضا لا انتهاء
حد يكون له ابتداء وانتهاء ولا ينقسم هذا النحو من الانقسام فاذا كان كذلك كانت الحركة المتصلة لا يجوز ان
يوجد منها ما هو اصغر حركة على النحو الذي يوجد جزء في المتصل وذلك لان الجزء في المتصل انما نفرضه بتبعيض
بتبعيض الحد على احد الوجوه المذكورة وليس لتبعيض الحد دون البتة في الاحتمال انما الوقوف في ان
يكون للتفريق والتقطيع بالفعل وقت لا يكون منتهى البتة ويشبه ان يكون هذا التفريق والتقطيع
ينتهي الى حد لا يمكن تفريقها وتقطيعها وان امكن فرض قسمة فيها بتبعيض الحد فجزئية المتصل انما
يقع لا على وجه التفريق والتقطيع غير منتاه البتة واصناف هذه التجزية منه متساوية ليس بعضها اولى من بعض
فاصغر الحركات لا يعدد هذا النحو من التجزية ٨ فعسى ان يعد هذه التجزية بنحو اخر او لا يكون حركة خارجة الى الفعل
عن مبدأ التغير ينتهي بتمام عنده ما بالفعل اصغر منها واذا كانت الصورة هذه فلا يكون للحركة اول جزء بهذا المعنى الا ان
الآن يكون حركة مستديرة غير منفصلة ومنقد منها الصفة واما في المتصل الذي يوجد جزء اول بهذا المعنى
لانه لا يوجد فيه حركة منفردة منقطعة بنفسها بل يكون تلك الحركة متصلة لبعضها بعض ولو كان في جملة تلك
الحركة حركة هي اول ما تحركها الشيء وكانت بمعنى انه جزء من المتصل الاخر في المتصل اصغر منه لكن يعرض
لذلك الجزء من الحركة الانقسام الذي لا يبطل الاتصال الذي كلامنا فيه اذ فرضنا ان بعض الحركة فيها

الى هذا

الى هذا الاول انقسما لانقبل الاتصال ولو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانقسام فكذلك
اول الحركة الذي منه استدل فلم يكن على مسافة البتة فلم يكن حركة واذا كانت الحركة تنقسم الانقسام الى
غير النهاية فكل ما جعلناه اولا يمضي الجزء الاخر منه اول اخر بالقوة وكذلك السكون وكذلك الشيء
الذي يمتد وقفا وهو عند الحركة في السرعة ان كان طبيعيا او في البطوء ان كانت غير طبيعية بل قسرية
منجها ما بالوجهين الى السكون وكذلك الامور العارضة مع الحركة كالمقارنة والمجاورة والانكسار لكنه
هو اعرف في الحركة فاما الموافاة والمماسة فلا شبهة في ذلك فلا نطول فان له وقفي الاولية عنها هو على السبيل المطلق
وسنوضح القول في ذلك بعد فاما القسم الذي يجوز ان يكون ما لا جزء له يتحرك ان كان له وجود فالموجود في كتب
المشائين ان ذلك محال فان ما لا يتجزى لا يصح ان يتحرك والمعقول لهم في ايضاح ذلك هو ان كل متحرك فانه
يتحرك اولا مثل نفسه بعد ذلك ايضا مثل نفسه هلم جرا حتى تفنى المسافة فلو كان ما لا يتجزى يتحرك لكان
تركيب المسافة من اجزاء لا يتجزى ولكانت النقطة مسافة لانها اولى ما يفارق وهذا الكلام ليس يقضي بتوقف
ذلك ان هذا الحكم ليس يتناول المتحرك بالذات دون العرض بل هو عام لكل ما يكون موضوعا اي وضع كان
عند شيء ثم يفارقه مستمرا على شبه مسافة فان كان المستبدل للمكان لا يعرض له هذا فلا يعرض المستبدل
للمكان وان عرض المستبدل للمكان عرض للمستبدل للمكان فان كانت النقطة الموجودة بالفعل في طرف
جسم من الاجسام المتحركة ترسم بحركتها التي بالعرض خطا يكون قد استمرت عليه ملاقاتها له ولا يكون ذلك الخط
مؤلفا من نقط ولا يقال ان تلك النقطة اولها الا وقد مثل ذلها واول ما فارقت فارقت مثل ذلها وانما
يملأ فان اخرى مثل ذلك وكذلك حتى انتهى الخط فكذلك لا يقال لها لو انها كانت متفرقة وتحركت ذلها
ولها مثلا مكان بذلها لها يجب ان يكون يرسم بالفعل مثل ذلها شيئا بعد شيء على التوالي بل ليس هذا يجب
بوجب للحركة اول حركة حتى يكون ذلك الا محة قطعا مما لا يتجزى مثل ذلك بل يكون الملاقي لكل
فرض شيئا مثل ذلك ابدا الا ان لا يتنافى وبينهما زمان ذاهما وعلى ما اوضحناه في جواب حركة الكرة على
السطح فكل فرض مثل ذلك يكون قطعة الا محة ذلها وهو الخط هذه النتيجة ليست واجبة بعينها
فيشبه ان يكون النتيجة التي بعضها هي ان كل متحرك يتحرك بذاته وكل متغير التغير الجسماني بذاته لا لاجل انه
في متغير فله وضع بذاته نحيته في لا محة اما ان يكون بحيث يفصل بين ذلها ما يحيط به يكون لها نقطة
غير متجزية مثله لم يستغرق ذاته لقاء بل اصاب عنه جانبا او لا يكون كذلك فان كان على هذه الصفة فظاهر
ذاته منقسم وان لم يكن على هذه الصفة كان بحيث لا شيء نقطة طابقت ذاته ما سترها وذاته له وضع متميز
طابق ذا وضع متغير صار له وضع متغير فيكون للنقطة وضع متغير منفصل عن وضع الحد منهما
دون تلك النقطة بنقطة الكلام فيها هذا الكلام وبالجملة يصير كل نقطة ذات وضع متغير ولكل نقطة انفصال
عن الخط والخط بينهما وهما نقطة اخرى فهذه نتيجة واضح بين من هذا ان ما لا يتجزى لا ينفصل وضعه متغيرا او
كلما لم يكن كذلك لم يتحرك الحركات التي بذلها في المكان وكذلك حال الحركات الجسمانية الاخرى ويلزم ان
يكون كل متغير يتغير الاستحالة الجسمانية والنمو منقسما اما ما النمو فذلك ظاهر منه لانه اذا زيد على اصل
موجود فاما الاستحالة فلان ثابت الحيل في الجهة التي فلها ما المنفصل الذي مر ما يتوهم في الجزء الذي لا يتجزأ

فان كان

فان كان مشتملا على شيء فيما يراه بل ظاهره اذا مر من تحته فيما يلي عوده اذ كان كل منهما مضمما والهما الكون
والفساد هو الذي يكون عن منفصل واما الذي يقال في بعض الأسخنات ان الهما يكون دفعة ذلك فقول الحكيم
الفاضل فانه واما الاصفاد دفعة فليس ذلك اسخنا الذاريه في الأجسام بل المراد ليلقى السطوح بان يظهر بصقيل
واما الاشفاف من المرئي فحسبين ان الضوء ليس يعرض له في الاشفاف شيء والبينة بل العارض انما هو في المرئي فانه اما
المرئي بحيث يجوز ويشبه ما يشرق الضوء عليه لكن الهواء اداه الى البصر فسمي مشفا وهذا اما اذا كان الانسان في
كهف بعيد مظلم وكان بينه وبين المرئي هواء مظلم جدا وكان المرئي منيرا اشرق عليه الضوء لم يمنع ظلمة الهواء ادراك
الفصل السابع في ابتداء الكلام في تناهي الأجسام وان تناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك فلينظر
الآن ان معنى غير المتناهي كيف وجوده في الأجسام الطبيعية ولحوقها ولما النظر في الأمور الغير الطبيعية ولقائل
يكون غير متناهية في العدد او في القوة وعند ذلك فليس الكلام فيها الا فيما يحدث الوضع ولا شيء من هذين النوعين
بمتناول تلك وبحسب ان يكون كلامنا في الكميات ذوات الوضع وفي الأعداد التي هي ذوات الترتيب في الوضع او في الطبع
وينظر من امرها انها هل يكون فيها ما لا نهاية له وهذا مما قد ظن انه يجب ان يحكم عنه هو المفهوم من قولنا لا
نهاية له وبعد ذلك فيجب ان ندل على الامتناع الذاتية الى امتناع ما لا نهاية له على وجه ما ويذكر الخلاف وقد ما
في امره ثم نذكر الحق فيما يجب ان يعتقد فيه ثم نبطل الشكوك في امر يظنون ان ما لا نهاية له يقال على الحقيقة
وعلى ما يقال على المجاز والذي يقال على الحقيقة فقد يقال على جهة السلب المطلق وقد يقال لا على جهة السلب
المطلق والذي على جهة السلب المطلق فهو ان يكون الشيء مساويا عن المعنى الذي يلحقه النهاية بان يكون لا كم
له مثلا انها زان النقطة لا نهاية لها بظاهر وهذا كما تقول ان الزمان لا يرى لانه مساو عن المعنى الذي يلحقه ان
يرى وهو اللون اذ ليس الصوت يلون ولا اللون والما الذي يقال لا على جهة السلب فقد يقال للقابل للتناهي
بالحقيقة وهو ان يكون الشيء من شأن طبيعته ومهيئته ان يكون له نهاية ثم ليست وهذا يقال على وجهين احدهما
على انه من شأن طبيعته ومزاجه ان يكون له نهاية لكنه ليس من شأنه بعينه ان يكون له ذلك مثل الخط الغير المتناهي
لو كان فانه ليس يجوز ان يكون خط واحد بالعدد موضوعا للتناهي والغير التناهي لكنه طبيعة الخط فانه بالجملة ان يكون
متناهيا عند من يضع خطا غير متناه انما الشك في غير المتناهي وان كان هذا الخط الغير المتناهي ليس من شأنه
ان يكون هو بعينه متناهيا وهذا المعنى من الغير المتناهي هو الذي يريدان نبحث عنه وهو الذي
اي شيء لحقت منه واي محال لحقك بعدم ذلك الشيء منه وحينئذ سيتباحثان عنه والثاني ان يكون من شأنه
ان يعرض له نهاية لكنها غير موجودة بالفعل مثل الدائرة فانها لا نهاية لها بالقوة ان سطح الدائرة غير محدود
بحد هو المحيط بل انما اعني المحيط فانه ليس فيه نقطة بالفعل بل هي عمل الخط ما هو متصل لا انفصال فيه لكنه
من شأنه ان يفرض فيه نقطة يكون تلك النقطة حد لها في الدائرة فقضاء هو على هذه الشقة كم شئت
يخرج الى الفصل بقطع او فرض اذ لا نقطة الا وهو فيه هذه القسمة اعني طرف خط ثم الخط بالفعل لا الخط
لها في الوجود التي يقال عليها لا نهاية بالحقيقة واما الذي يقال على المجاز فانه يقال لما لا يحيط به ان
ومحيط بها كالطريق بين الأرض والسماء انه لا نهاية له وان كان له نهاية ويقال ايضا لما يسهل ذلك فيه وان
كان ممكنا تشبيها بالغير المتناهي وجود مفهوم لا نهاية وفرضنا ان يتحرك عما لا نهاية من جهة انه هكذا يكون

من الأجسام

من الاجسام هي بعدادها او بعددها بحيث اذا اخذت منها وجدت شيئا خارجا عنها فانه واجب
تم وجود ذلك السبب في ذلك الموجود من ذلك الصنف قول القائل ان الاعداد الجزئية يجوز
الازدياد والتضعيف الى ما لا نهاية له
لها فانها لا يتناهى في ذلك فاذا كان كذلك فعدد معدوداتها غير متناهية لا يتناهى وكذلك
المقادير في الاجسام ومن ذلك ما يظن من امر الزمان انه يلزم من لا يتناهي لا يتناهي ما مضى
ولا يتناهي ما يستقبل استدلاله لا تضعيفا فقط مستدلا من متناه ولا متمم فقط فقالوا لانه كلما انتهى الزمان الى اول ما من اواخر مستقبل وجب ان يكون لما مضى قبل
ولما استقبل بعد على ما اشرنا اليه قبل قالوا وذلك كله زمان ومن ذلك امر الكون والفساد الذي يظن به انه امر غير منقطع ومن هنالك
يظن انه يجب ان يكون لمادة غير متناهية فبعضهم يجعلها جسما من الاجسام البسيطة نارا او هواء او ماء او ارضا
يجعلها جسما متوسطا بين جسمين منها كمن يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء وبالجملة يجعلها الجسم الذي عنده
انه يتكون منه كل شيء ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية يجمع منها جسم واحد يميز خليطا ومنهم من يجعلها اجساما
كثيرة بلا نهاية له في العدد لكنها ليست متلاصقة بل منفصلة متباينة في خلاء غير متناه فمن هؤلاء من يجعل صورها التي هي
عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع ومنهم من يجعل الانواع صورها عددا متناهيا وانما الجأهم الى هذا ظنهم انه لا بد
من ذلك فانه يجب ان يكون للكون الغير المتناهي مادة واحدة لا ينقطع امدادها ومن هؤلاء من يجعل الغير المتناهي
مبدأ لانه طبيعة غير متناهية ولا لانه شيء عرض له ان لا يتناهى ومن الوجوه التي يدعوا قوما الى توهم اثبات ما لا نهاية
ما يقبل من ان كل متناه فيلحقه ان يكون متناهيا الى شيء على نحو المتناهيات فيلزم من ذلك ان يكون كل جسم يتناهى الى
جسم وان يذهب تكاثر الاجسام وانتضادها الى غير النهاية ومن هذه الوجوه لمقتضى الوهم وحكمه فان الوهم لا يضع شيئا
من الاشياء محدا يتعين عليه بل ايما الوهم ان يتوهم ان يزيد منه فهذه الوجوه هي الوجوه الداعية الى اثبات ما لا يتناهى بالفعل
فانه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار او عدد مترتب غير متناه وانه لا يمكن ان يكون جسم غير منقسم بكلية او جزئية غير متناه فنقول
اولا انه من المستحيل ان يكون مقدار او عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع او في الوضع حاصلا هو موجود بالفعل غير متناه
ذي نهاية وذلك لان كل مقدار غير متناه وكل معدودات ذوات الترتيب في الطبع لا نهاية لها اما ان يكون فيها
الى ما لا نهاية يتلبس بالفعل في جميعها او كلها او في جهة واحدة فان كانت في جميعها كلها قلنا ان تعريض حدا منها كنقطة حتى
او خط في سطح او سطح في جسم او واحد في جملة عدد ونجعله حدا ونتكلم عليه من حيث هذه حالة ونأخذ منه جزء معدودا
مثلا كالجزء من الباب الغير المتناهي منه من جهة ب فلا يخلو اما ان يكون باب او اطبق عليه مساويا ج ب او موجودا بعده
مناسبة فيهما ان يكون ذاهبا في الا نهاية يذهب آب او يقصر عن باب بمثل ج فان كان باب مطابقا لج ب الى غير
النهاية وج ب جزء وبعض من باب فالكل والبعض منطابقان هذا خلف وان كان يقصر ج ب من آب في جهة ب بمقدار
ضعف ج ب متناه وباب يفضل عليه ج ب المتناهي فباب متناه وقد كان غير متناه فبين من هذا بيانا واضحا ان وجود
ما لا يتناهى بالفعل في المقادير والاعداد المترتبة مستحيل وليستدل في غير هذا الموضع وتقول انه لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية
له متحركا وذلك ان الحركة لا يعقل الا احد وجهين حركة يكون فيها استبدال مكان دون حركة لا يكون فيها استبدال
مكان فاما الحركة التي يكون فيها استبدال مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي لما ان كان غير متناه
من جميع الجهات فانه لا يخلو منه مكان حتى يستبدله واما ان كان غير متناه من جهة دون جهة فربما امكن ان
يتصور عنه فراغ لكنه اذا انتقل اليه لا يخلو اما ان يخلي من الجهة المقابلة لها او لا يخلي فان لم يخل فالمنتقل لكنه

للكرة وهي وان انتقلت داخلة فانها غير للمتناهية متناهية وايضا هذه الحركة لا يجوز ان يكون طبيعية
او قسرية اما الاول فلان الطبيعي هو الذي يطلب بنا طبيعتا وكل اين كما قد فرغنا عنه بنا على
وكل حد فهو محدود والمحدود لا ينتقل اليه ما لا حد له ولا يخارج اليه واما القسري فانا سنبين عن قريب انا
متناهية ولا سيما وايضا فان القسري يكون على خلاف الاين الطبيعي فاذا لم يكن طبيعي لم يكن قسري وايضا
فانه كيف يكون الجسم البسيط وما يجري مجراه متناهيا من جهة وغير متناه من جهة طبيعته متناهية فلا يخ
اما ان يكون احد القاطع له امر ارادي مضيف طبيعته او يكون انما عرض له قسر وامر خارج عن الطبع فاذا كان
كان بمقتضى طبيعته وطبيعته متناهية بسيطة فمن الواجبات لا يختلف فاعله عن طبيعته حتى يخالف و
لا يتحد ضدا ما فان كان بالقسر فيكون طبيعة هذا الجسم بوجه ما يكون غير متناه فاما ان يكون قد قسر
ان يخالف واحدة وقاطعا قطع فجعله متناهيا فيكون الغير المتناهي منه موجودا لكنه حد وقد وقطع عنه فلا يكون
متناهيا في فضاء او خلاء ولكن متناهيا الى مقطوع من جنس طبيعته فلا يكون له ايضا مكان يتحرك اليه بهذا
النوع من الحركة وامّا ان يكون حدده من غير ان امر منه شيئا بل من جهة انه جعل له كما فاحد من جهة وقسر
لعارض ان يخالف ما كان الجسم المتناهي اذا عند المكان تفرق اكثر عند التخلخل فيكون ح من شان هذا الجسم
متناهيا وغير متناه وذلك بتأثير مؤثر متناه او غير متناه وذلك مما سنوضح بطلانه بعد حيث تبين
لا سبيل الى هذا التخيير مؤثر متناه او غير متناه واما المركب فلا يجوز ان يكون غير متناه من جهة ومتناهيا من
فانا لو فرضنا كل واحد من اجزائه فقد تحرك الى جهة التناهي لم يخل اما ان يحصل للكل انتقال من الجانب الغير
المتناهي وذلك ح ما ان لا يكون له انتقال من هناك فيكون بعض الاجزاء قد تخرب دون بعض وهذا
خلف باطل وح فهذا اذا جعلت الحركة باستدبال المكان واما الحركة الاخرى التي لا يستدبل بها المكان
فهي المستديرة فلا يخ امّا ان يتم الدائرة واما ان لا يتم الدائرة فان تمم الدائرة عرض ما قلناه في باب الخلاء من
استحالة الاستدارة في امر غير متناه وان لم يتم الدائرة فلا يخ اما ان يكون تتميم الدائرة مستحيلا ان لا يكون
فان لم يكن كان فرضه غير ح فلا يلزم منه ح لكنه يلزم منه كما قلنا ح وان كان تتميم الدائرة مستحيلا
فيكون لجزء منه مفروض ان يتحرك قوسا ولا يكون له ان يتحرك قوسا اخرى للمحرك والمسافة فيكون كان
والقوس والاحوال كلها متشابهة وهذا مستحيل ان يكون فمن المستحيل ان يكون المتحرك منفعلا والمحرك
لا مرا واحدا هما جائز والاخر مستحيل فتبين من هذا ان الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة للجسم الغير المتناهي
وايضا لا يعرض لجسم متناه في جسم غير متناه على نحو ما اوضحنا في باب الخلاء واما الذي يقال انه لو كان
يتحرك على الاستدارة لكان له شكل مستدير وكان نصف قطر يكون لا نهاية له فنصف قطر لا
نهاية له وكان البعد بين الخط المتحرك المفروض خارجا عن المركز وبين الخط الساكن المتصل الباقي غير متناه
غير متناه ثم يلزم ان يقطع في زمان محدود متناه وذلك محال فجميع ذلك مما لا اضعف حتى الفهم حتى ان من يتحير
وذلك انه لم يبرهن لنا في تعليمهم ان كل متحرك على الاستدارة يجب ان يكون له شكل مستدير ولم يبرهن
في تعليمهم ان خلاء لا نهاية له في جهة لا ضعف له فان يبتوا هذا بالبرهان حالا لا نقبل الزيادة و
يثبتوا انه لم لا يقبل الزيادة ثم اشتغلوا بايجاب الدائرة فقد كلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه فان انا لم

ان ذلك لا يقبل الزيادة يفهم وغير محوج ايامهم الى ان يوسطوا امر التضعيف والتضعيف فيبرهن بجعة نصف
القطر وعسى ان لا يكون التضعيف الا لمجرد وكذلك التضعيف واما حديث البطلان فليس بجيد عندي اذ ذلك البعد
الحقيقي بصير البتة بالفعل وكيف يحيط به الخطان الخارجان ولو صح ذلك لاستغنيت عن ذكر قطع الحركة في
وثان مشاه بل كنت اقيم خلفا عشر بين هو انه غير متناه ويحده خطان هذا ما انه ليس يجب في ذلك فلانه ليس
اذا كان البعد مما يمكن ان يحصل هنا البعد غير متناه بل يكون الزايد ذاهبا الى غير النهاية وكل زيادة في
بعد متناه يجعل متناه فكل بعد يكون متناهيا وهذا كما نعرفه في امر العدد انه يقبل الزيادة الى غير النهاية ويكون كل عدد
يحصل متناه ولا يحصل عدد لا نهاية له لانه لا يزيد عدد في النظام الغير المتناهي على عدد مثله الا بمتناه هذا اما
عندي فعسى ان يكون عندي وجه محقق لبيان ذلك فان استقام احدا ان يبين انه لا بد من بعد غير متناه بقع
فليس طريق البيان ما يقولون فانه لم يحصل فيه على وجه لا يمكن ان غير متناه يحصل بل يجب ان يقولوا هكذا الفرض
بعدا بين نقطتين من الخطين الذاهبين الى غير النهاية متقابلين ويتصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية
التقاطع فلان ذهاب الخطين في زيادة البعد في هذا هو الى غير النهاية فاذا لو زيد ان على ذلك البعد موجود
بغير النهاية ويمكن ان نوجد مساويه ولان الزيادات التي يوجد على ما مخ يجمع بالفعل فيها هو فوق مثلا ان
زيادة الثاني على الاول موجود للثالث مع زيادة اخرى يجب ان يكون الزيادات الغير المتناهية موجودة بالفعل
من بعد من الابعاد وذلك لان الزيادات بالفعل موجود وكل زيادة بالفعل موجودة فهي يوجد لواحد فيلزم
ان يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل مساوية فيكون ذلك البعد مزيدا على المتناهي الاول
بما لا نهاية له فيكون بعدا غير متناه لكنه اذا فصل على هذا الوجه كان الخلف ظاهرا ربما يحتاج فيه الى الحركة
وذلك لان هذا الغير المتناهي هو لا يمكن ان يوجد الا بين الخطين فيكون متناهيا وغير متناه هذا محال و
نقول ايضا ان ما يقال من اجزاء الغير المتناهي يجب الا يسكن في كل موضع ويتحرك الى كل موضع لان كل موضع
له طبيعي فهو ايضا مما لا نهاية له والجسم الخفيف فانه ليس يجب اذا كان لشيء واحد مواضع كل واحد منها له بالطبع ان يلزم
ان لا يسكن في كل واحد منها وان يتحرك عن كل واحد منها فان امثال هذه المواضع لها الفق للجسم الحصول فيه
من بين جملة المواضع الكل له وقف بطبعه ولم يجب كما ان جزء من اجزاء الهواء في جملة حيز الهواء او جزء من اجزاء
الارض في جملة حيز الارض ولو لا هذا لما كان سكون ولا حركة بالطبع فان الجزء انما يفصل على مستقيم الكل
فعسى ان يكون لهذا وجه بين لم اتفطن له اما انه لا يكون لاجزاء ذلك الجسم حركة طبيعية فذلك صحيح لانه لا يجوز ان
ان يكون للجسم غير متناه في جميع الجهات فذلك يكون موضع مطلوبا لاجزائه بالحركة فيخالف المبدأ الحركة وان
كان في جهة دون جهة حتى يكون الجزء يتحرك اذا كان خارجا عن الكل الذي في الجهة الخالية فلا يخلو ان الجزء
يتحرك الى مكان مطلوب بالطبع ذلك الذي مطلوبية الجزء يجب ان يكون هو بعينه هو الذي مطلوبية الكل والكل لا مطلوب
مكانا بالطبع اذ لا مكان له لا مجانسا ولا غير مجانس اعني بالمجانس ان يكون سطح يشبهها سطحي وغير المجانس
ان يكون سطح غير شبيه سطحي في طبيعته كالهواء عندنا من سطح النار واذا كانت طبيعة الكل لا مطلوبة
ولا يختص بها ولا شيء من طبيعة الجزء ايضا لا مطلوبة مكانا لا يجوز الكل الذي له منشأ ان يسكن في اي حيز اتفق

ولا حيز

وانما خرجنا عن حيز الكل اللهم الا ان نجعل الكل مشاهيا في جهة فيجب ان يكون حيز الكل هو الذي يطلبه
الجزء وهو الذي يمكن منه الكل فنقول ان هذا الحيز بعد او محيط والقول بالبعد باطل ولا محيط لغير المتناهي في نفسه
ان يكون الجزء يطلب الكل بحركة الطبيعة حتى يتصل به واما لاء على امر بالسهو وليس الحال في الاجسام الطبيعية
هذا وقد فرضنا ذلك تسليما فاعلم انك اذا جزأت لا يطلب كانا ما بالطبع والا يطلب كانا ما بالطبع فهو لا يحرك ما بالطبع
فان الذي يطلب ان يحركه ما بالطبع هو الى غير المكان الطبيعي بل الى الكلية او غير ذلك امر يتبين لك بطلانه فتعلم
من هذا ان الاجسام التي لا اجزاء لها حركاتها طبيعية الى الجهات المحدودة العدد المساوية لها كلها متناهية وبحسم
الذي ذلك نكلية اعلم ويقول ايضا انه لا يجوز ان يكون الاجسام محدودة للمقادير وغير محدودة العدد فانها لا يخلو اما
ان يكون مماسة او يكون متباينة مبثوثة في المكان فان كانت غير متباينة فلو توهمنا اجساما متماسة منتالية صار آخر
جملتها من جميع الجهات اصغر وانزل الى الوسط من حجم ما يحويها فيكون متناهيا لحجم وقاصرا عن الحجم الاول
بمقدار ما قطعت عن مقاديرها الى التماس فيكون الحجم الاول متناهيا فكذلك العدد الموجود منها في حجم متناهي
منها متناهيا لان الاجزاء الموجودة بالفعل في كل محدود بالعدد وكل ما يوجد من جنسه بالفعل انه لا يجوز ان يكون
متناهية الى غير النهاية في الاستفالة محدودة عن مبدإ الاول وسفلك متناهي الجهات وانه يستحيل ان يكون
حركة الى السفل ثلاثة التسفل غير محدودة وكذلك حال العلو فاذا كان السفل محدودا فالعلو قبله لا محالة محدود
وكذلك ان كان العلو محدودا فالسفل قبله لا محالة محدود والا لم يكن موجودا فلم يكن مقابلا لعلو فلم يكن السفل سفلا
لان التسفل سفلا بالقياس الى العلو ومن الكلام المسجل نقول من جعل الغير المتناهي من حيث هو غير متناه
اسطقسا ومبدأ للبرهان ذلك من حيث هو طبيعة اخرى كما ليس او هو انه ذلك الطبيعة يعرض لها ان لا تتناهى
الدليل على استحالة هذا القول ان هذا الذي هو غير متناه اما ان يكون منقسما او غير منقسم فان كان
غير منقسم فليس هو غير متناه من الجهة التي نذهب اليها بل على سبيل السلك كما يقال للنقطة انها غير متناهية
وليس لنا هذا بد هو بل يوجد له غير متناه ليكون لنا ان ناخذ منه ما شئنا وان كان منقسما او ليس بمنقسم
الى طبيعة اخرى اذ ليس هنالك طبيعة غير طبيعة ما لا نهائية من حيث هو لا نهائي ويجب ان يكون كل جزء في جميع
الكل وان يكون الجزء المحاط المحدود بالقسمة منه ايضا غير متناه وهذا محال فقد وضح غلطه انه لا وجود لجسم غير متناه
وجسم متحرك بالطبع غير متناه وجسم اسطقسي متناه غير متناه وكذلك لا عدد الها وليس في الطبع غير متناه بالفعل
فنفي ان نتناول بحثها نحو الوجود ما لا نهائيا في الاجسام انه هل هو موجود بالفعل او ذلك محال موجودا فنقول
فلنظر ما بعض المتقدمين انه كما ان للجسم ان يمس ذاهبا في الانقسام من غير ان ينقضي حد في الصغر لا اصغر منه
كذلك له ذلك في جانب العظم فانه كما ان الانقسام ليس تحصيله بالفعل شيئا وليكن تحصيل شيئا بعد شيء فلا
يفضي الى حد لا اصغر منه كذلك الحال في العظم فالجواب وان استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل فليس
كذلك تحصيل السلوك اليه كالحال في تزايد الاعداد فلينظر في هذا المذهب ولينا ما كيف يصح وكيف لا يصح فنقول
انه يصح من وجه ولا يصح من وجه اما الوجه الذي يصح به هذا المذهب فهو ان لك ان تتوهم ان تقسم
جسما متناهيا قسمة لا نهاية لك في التوهم ان لا تزال تاخذ جزءا من المقسوم وتضيفه الى جزء الجسم الذي قبله

اكبر مما كان ثم تاخذ جزءا اخر من الباقي اصغر من الماقي وتضيفه الى زيادة او الى فلا يزال يزاد زيادة
كل مان منها يكون اصغر من الاول ولا يبلغ الجسم المزيد عليه ذلك الى زيادات او يتساوى جملة الزيادات التي تحصل
جميع الجسم المفسوح وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالجسم كل عظم الفرق بل له حد لا يتعداه البتة وفصل ان
يزيد عليه واما الضرب من الزيادة الذي من شانها ان تنمي الجسم حتى يوافي كل حد من العظم او يولد عليه وذلك بعد
والمس على مقياس الصغر فان الصغر لا يحتاج الى شيء خارج عن الجسم والنمو والتزايد يكون اما بمادة تضاف
الى الاصل وهذا يوجب ان يكون مواد الاجسام بالغاية واما بتخلخل وانبساط لا بقف وهذا السبيل لا يتحقق
كل متخلخل ان يتخلخل الى حيز خلاء او ملاء وكل ذلك منتف كما قد علم والخلاء خاصة لا وجود له لانه لا يجوز ان
يكون حركة تقتضي جهة الا ولها حد **الفصل التاسع** في تبيين كيفية دخول الاشياء
في الوجود وعند دخوله فيه ونقض حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل وقد بين هذا كله مما تقدم
ان نعلم انه كيف يمكن ان يكون لما لا يتناهى في انفسها الوجود في تزيد العدد وفيما يجري مجرى ذلك ووجود يقتضي
ان قولنا ما لا غاية له نتناول الامور التي يوصف بذلك وتارة يعني به نفس حقيقة عن الشيء
كما اذا قلنا هو عشرون ذراعا وتارة يعني طبيعة هذه الكمية وايضا فقول نفس هذه الطبيعة انها لا تتناهى
ويعني بذلك انها اجزاء اي شيء منها اخذت وجدت منه موجودا من خارج من غير ان يرد قول ذلك ويعني
بقولها لم يصل عند حد تقف عليه فتتناهى عنده فاذا هي غير متناهية بعدي غير واصلة الى غاية بها تقف
فاما الامور التي يقال انها غير متناهية من الطبائع التي ذكرناها فيصح ان يقول انها موجودة بالقوة لا بالفعل
بل كل واحد منها يكون الامر التي لا غاية لعددها كل واحد موجود في القوة والكل منها هو كل غير موجود لا بالقوة
ولا بالفعل الا بالعرض من جهة اجزائه ان كان قد يقال مثل ذلك واما طبيعة انها تتناهى فالمعنى الاول منه
غير موجود هذه الاشياء الا بالقوة ولا بالفعل وذلك لانه ان كان موجودا فاما ان يكون لشيء خارج الوجود قد
بينا انه لا يجوز ان يكون شيء عرض له ان يكون بلا غاية واما ان يكون نفس طبيعة فقط من حيث هو لا غاية له
هو الموجود بالفعل والمبدا ايضا على ما بيناه فوجود هذا بطلناه والمعنى الثاني موجود بالفعل دائما لان الانفس
دائما تجده بالفعل لم يتناه الى حد لا حد بعده فتحدث الوجود بعد ان علمنا ان ما لا غاية له كيف هو بالقوة
وكيف هو بالفعل وكيف هو لا بالقوة ولا بالفعل فالذي منه بالفعل بغير خال عن طبيعة ما بالقوة فان معنى ذلك
انه لم يتناه الى زوال طبيعة القوة بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائما فيكون ما لا غاية له بثباته وحقيقته
متعلقه بوجوده ما بالقوة فهو متعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة التي هي الفعل والكل صورة او نحو
فما لا غاية له ليس بكل وقد علم من هذه الاشياء التي بيناها ان ما لا غاية له طبيعة عدمية وليس هو محيطا
بكل شيء كما ظن بعضهم بل هو محاط به لقصوره لانه قوة الهيولى فان قال قائل ان الانفس الغير بسيطة هي
محيطة الكمية وهي صورة فالجواب ان الانفس يقال على وجهين احدهما الامور التي لا انقطاع وهذا بالحق الكم
لاجل استعداد المادة والاخر الانفس بمعنى ان في طبيعة الشيء ان يفرض منه شيء غير شيء ولا يزال كذلك الى غير
نهاية بالقوة لذاته والاول لا بد فيه من حركة والثاني لا يحتاج الى الحركة والاول هو الانفس الحقيقي وهو
الذي يعتبر من حال الشيء واما هذا الثاني فهو امر موهوم والاول لا يقبل المقدار لذاته البتة لان الغاية

يجب ان يبقى مع المفعول وذلك اذا عرض ابطال وجود المقدار الاول من المقادير الاتصالية فان المقدار الاول لم
يكن الا ذلك الاتصال المعين بتلك الاجزاء المعينة فان الاتصال المعين فان المقدار كما علمت مرارا هو بعض الا نفسا
ليس الشيء المتصل بالاتصال فانه اذا عرض لا نفسا المفكك ابطل المقدار الاول واحدث مقدارين اخرين
وانما حدث منفصلا محدودان اخران بالفعل بعدان كانا بالقوة ولو كانا بالفعل لكان في متصل واحد
بالفعل بالغاية ولا يمكن ان يكون الا نفسا الذي يقبله المادة انما يقبله بسبب وجود الكم فيه اعني ان يكون
الناس راوان للحمولي صورة تحيثها للا نفسا الدائم المقرن وهو الجسمية وصورة اخرى تمنع عن ذلك او
يثبت عليه اذا وضع القسمة كما يقولون ان الجسم اذا قسم فانما قبله لا يبقى فيها ملاء بطل الجسمية ويبقى الجسمية وبعد
يجب ان نعلم ايضا ان الصورة الكمية حيث الملاءة للا نفسا الذي يحمل المادة وجب ان يكون ذلك
الا نفسا ذا قوة ما فليس ما يفعل فعلا يجب ان يكون في نفسه بفعل ولا ايضا يجب ان يكون تلك القوة بالفعل
مع خروج ما بالقوة الى الفعل فان الحركة هي التي تقتضي الجسم من السكون الطبيعي فيقبله ولا يبقى مع ذلك
لان فعلها اعني الحركة يجب ان يوجد في القبيلة فكذلك مثل الكمية التهيئة واما القسمة فهي عن شيء اخر والسبب
يقبله المقدار ذا الا نفسا فعلم مما وجدنا ما الا نفسا هي مما لعدة يعرض له ذلك في التضعيف فيناهي من المقادير الاخر
والمقدار يعرض له ذلك في تضعيف النفسا وينتهي من ذلك التضعيف اذا كان منصفة من حيث هو مقدار
تضعيفا له من حيث هو عدد اوله واحد الواحد مبدء عدد فانه يبتدئ من احد وبصير اثنين فالحركة التي تعرض
الا نفسا الغير المتناهي بسبب المقدار الذي هي عليه اما الزمان فان استعداده الموضوع من القسمة هيئة فانما يعرض له
من حيث هو مقدار لذاته واما المتعلق بالفعل فيعرض له بسبب حركة وفرق بين الواقع بالفعل وبين الموضوع
الاستعداد فان المقادير موضوعة لذلك الان يعرض لها القسمة الوهمية الى غير النهاية ومستعدة لذلك واما خروج
ذلك الى الفعل فيكون بسبب شيء اخر وحينئذ فقال ان الزمان هو عرض له ذلك بسبب حركة وهي العارض الذي
يوضع بالفعل شيئا بعد شيء بلا نهاية واما طبيعة الاستعداد هو الزمان من حيث هو مقدار والحركة لا
بعينه ذلك بل بوجود الزمان وهو غير محوج من الوجود بالفعل الى ذلك الاستعداد وكان المقدار مبدأ اوجد بالقوة
او بعد اخر عشرة فليس هو الذي يجعله ذو خاصية بوجود وبالقوة وجب ان يكون ذو خاصية واما الزمان من حيث هو
فانها كما يعرض لها ان لا يتناهى في القسمة كذلك يعرض لها ان لا تتناهى في التضعيف والزيادة وذلك خاصة الا نفسا
وبعد المتناهي ليس بما الحركة بسبب لذاتها فيه انما بسبب الحركة الخرى فليس لحركة بسببها المسافة اذ
المسافة متناهية بالحقيقة اذ السبب الكمية الاخرى التي هو الزمان فالحركة علة الزمان والزمان علة لكون الحركة
متناهية المقدار او غير متناهية والمحرك علة لوجود الحركة والحركة علة لوجود الزمان فهو علة اولى للزمان
والزمان وعلة لاثبات الحركة التي هي كمال اول فيتبع ثباته ثبات الكمية التي هي الزمان وليس علة من
كون الزمان مستعدا لان يمتد الى غير نهاية وعلة لكون الزمان ممتدا بلا نهاية حتى يصير الحركة بلا نهاية
فان ذلك هو للزمان لذاته كما كان في الا نفسا ايضا لكن وجود هذا المعنى بالفعل للزمان فهو بسبب المحرك الذي
الحركة كما كان وجود الا نفسا له بالفعل بسبب شيء من خارج وهو فالحركة سبب لوجود هذا العارض
والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة لكن هذا بوجه وذلك بوجه اما الحركة في علة بعد العلة المحركة لوجود

هذا العارض

هذا العارض للزمان بالحقيقة اذ كان المتحرك لا يقطع الحركة بل يصاحبها واما الزمان فهو علة لكون الحركة
مقدارا غير متناهي فالزمان علة لفقد الحركة فاذا عرض لها ان لا تتناهى عرضا اولا بالذات بحركة ذلك
الزمان على ذلك عرض بوساطته ان قيل على تحريك ليس عرضا اوليا بل لاجل ان عارضه الذي هو الزمان كذلك
فالتحريك جعلته متصفا بالعرض كذلك اذ جعلت عارضها كذلك ولاجل العارض يعرض لها ذلك وذلك مما يكون كثيرا
فان كثيرا من الاشياء يوجد اثر الذي الامر صفة اولية ويكون له من جهة ذلك الصفة صفة فانه قد يقضي
الثاني وليس اكثيرة وهذا ما نقوله في تحقيق كيفية وجود الغير المتناهي واما الحجج المقولة في اثباته فما قيل
فيها من امر المضعف وامر القسمة وامر الكون والفساد والزمان وغيره ذلك فمعلوم انه لا يوجب الغير المتناهي وجودا
على غير الوجه الذي نقوله واما ما قالوه من ان كل متناه فانه ينتهي الى شيء اخر فانه ليس بمسلم لانه اذا اتفق ايضا
ان كان شيء واحد متناهيا وغايته عند شيء اخر فهو متناه وملاق ومن حيث هو متناه فله غاية فقط ومن حيث
انه متناه هو ذلك واما من حيث هو ملاق فنهايته عند شيء اخر فيكون لها نهايته شيء اخر امر يقتضيه الملاقاة
وليس هو مقتضى تناهيه فان مقتضى تناهيه هو انه ذو نهاية فقط واما ان نهايته عند شيء اخر فهو معنى اخر وايضا
معنا فلو كان كل متناه يلزم ان يكون ملاقيا لشيء من جنسه او غير جنسه كان ربما صح قولهم وكان كل جسم يتناهى
الى جسم لكن ليس يجب ان يكون كل متناه ملاقيا لجسم حتى يلاقي الجسم الاخير جسما فانت تعلم ان الحركة ينتهي الى
السكون وهو عدم فقط او ضد فقط واما حديث التوهم فليكن ذلك مسلما لكن لا يلزم من ذلك ان الموجودات
لا تنتهي في الوجود بل ان الوجود لا ينتهي في التوهم

الفصل العاشر في ان الاجسام متناهية

من حيث انها تؤثر وتتأثر ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم فاعلا في جسم او منفعلا عن جسم فعلا وانفعالا وان
وهو غير متناه اما انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم كذلك فلان ذلك الجسم المنفعل لا يخ اما ان يكون
متناهيا او غير متناه فان كان متناهيا ولا شك ان الفعل والانفعال يجريان بينهما بطبيعة كل واحد منهما
لا لانه متناه او غير متناه فان كان انفعال المنفعل عن الفاعل بطبيعتهما من شان جزء من احدهما الذي هو المنفعل
ان ينفعل عن جزء من الاخر فاذا انفعل جزء من غير المتناهي في المتناهي او في جزء منه في زمان فيكون نسبة
ذلك الزمان الى الزمان الذي يفعل فيه بعينه غير المتناهي كنسبة قوة الغير المتناهي الى قوة المتناهي فان
الاجسام كلما كانت اعظم صادرت قوتها اشد وكانت افعالها في زمانها اقصر فيجب لذلك ان يكون فعل الغير المتناهي
لا في زمان وقد فرض في زمان كان وان كان ذلك المنفعل غير متناه فان نسبة انفعال جزء منه الى انفعال الكل
كنسبة الزمانين فيجب ان يقع انفعال كل جزء منه لا في زمان ويكون انفعال الجزء الاصغر من ذلك اسرع من انفعال
الجزء الاكبر اذ كان الصغير مقتضيا للسرعة فيكون شيء اسرع من الكائن لا في زمان وايضا اذا فرضنا المنفعل
جزءا فانفعل لا في زمان فلا يخ اما ان يقع انفعال ما يليه مع انفعاله فيكون انفعال الجميع واقعا لا في
زمان واما ان يقع بعده فلنفرض جزءا اخر بعده فلا يخ اما ان يكون ذلك الجزء انفعل معه فيعرض ما قلنا
وانفعل بعده ايضا في زمان فيكون الآنان متتاليين والخلو بين جميع هذا واذ قد عرفت هذا من جهة الفعل فاعلم
ان تعرف مقابله ذلك من جهة الانفعال فمعلوم من هذا ان الاسطقسات التي يفعل بعضها في بعض فعلا ما
يكون كلما عظمت افادت قوة كلها متناهية وليس لها ان يقولوا ان قوة الاجسام صورها والصورة

تشتد ولا تضعف ذلك لانها وان كانت لا تشتد في جوهرها فتشتد تأثيرها في الزيادة لعني انه وان كان لا يجوز ان يكون القوة التي في هذه النار تشتد وتضعف لا في هذه النار ولا في مثلها فانها في ضعف النار يكون اقوى منها في ضعف المدة يكون اقل وليس هذا موضع زيادة السدة في الجوهر بل في زيادة الاثر اعني ان القوة تفعل باغراض تشتد وتضعف مع تكثر القوة وتضعيفها سعيا للمقدار وهذا نوع من التمرين القوة غير انه ابدا لكان ما الاشد واذا تعلم هذا فاعلم من هذه الاشياء انه لا يكون في جسم من الاجسام قوة على التحريك القسري او الطبيعي عن مناهية السدة كالميل الثقيل او الخفيف فان ذلك يوجب في قوة فعله لا في زمان وتسهيل ان يكون حركة لا في زمان وانما يجب ان يقع لا في زمان لانه كلما اشتدت القوة قصرت المدة فاذا لم ينته في الاشتداد بلغت من الصغر ما لا نهاية له فيجب ان ينظر في حال القوى ومناهيها ولا مناهيها وفي تلك نقول ان القوة يقع بينها وبين قوة اخرى تفاوت في امور منها موضوعه ما بفعل وبطوه ومنها طول مدة استبقائها ما تفعل وقصرها ومنها كثرة عدة ما تفعله وقلته مثال الاول ان اشد الراسبين قوة فهو اسرعها بالرسوب لمسافة معينة قطعا ومثال الثاني ان اشد الراسبين قوة هو اطولها زمانا بقوة الرسوبية في الجوامع تساوي لفعلها الاخر ومثال الثالث ان اشد الراسبين قوة هو اكثرهما قدرة على ما بعد مي واذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه فلا بد يقع على هذه الوجوه والا بد يقع على احد الوجوه والذاهب في الزيادة الى غير غاية يقع على هذه الوجوه لان القوة في نفسها لا كمية لها وانما كميتها بالعرض امّا بالقياس الى الشيء الذي فيه القوة واما بالقياس الى الشيء الذي عليه القوة والشيء الذي فيه القوة يكون ابدا متناهيا اذ الاجسام متناهية ولو كانت غير متناهية لكانت القوة يكون نسبتها غير متناهية فهي ان يكون القوة انما هي متناهية وغير متناهية بالقياس الى كمية ما عليه القوة فاذا كان ذلك الشيء محالا فيه ان يكون غير متناه على نحو الحوالي الذي لغير المتناهي كانت القوة بالقياس اليه غير متناهية فليس يلزم هل يجب ان يكون لو كان جسم يقوى على امر من الامور الثلثة وكان غير متناه ان يكون قوته ايضا غير متناهية بالقياس الى ذلك الامر من الامور الثلثة فنقول ان كان يجب ان يكون الجسم الاعظم اوفر قوة واكثر في الامر المفضل اليه من الامور الثلثة فيجب اذا كان غير متناه ان يكون قوته غير متناهية وانت تعلم ان قوة جملة الجزء على اشتد على فعل كان اكثر من قوة احدهما فان الجملة يقوى على ما يقوى عليه الواحد على امر خارج عن ذلك لا محالة انطبا قوة خارجة عن قوة الواحد فلذلك قوة الاعظم اكثر واشد فيجب ان يكون كلما اعظم صارت القوة اكثر واشد فالذي يذهب الى غير النهاية في العظم فكذلك قوته يزداد الى غير النهاية في الامر المفضل اليه القوة متناهيا لكان لقوة جزء ما من الجسم نسبته الى جزء ما من الذي عليه القوة غير متناهية فاذا اضعف من المنفعل جزء ومن الفاعل جزء الى ان يبقى المنفعل المتناهي ويحيل بازائه من الجسم الغير المتناهي جملة الجزء متناهية وكانت نسبة قوة الجزء الواحد من ذي القوة الى قوى جميع تلك الاجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل الى جميع المنفعل وذلك كقوة الجزء من الجزء المفروض غير متناه الى قوة جميع الجزء الغير المتناهي وذلك قوة جزء ومتناه من هذا الجسم الغير المتناهي مساوية لقوة الجسم كله الذي يفضل عليه بقوته الموجوده في الاجزاء الغير المتناهية الخارجة عن ذلك الجسم هذا فالواجب ان يكون لو قدر منه بحسب النسبة بدنا ما واجزاء الاجسام

٢ القول في

قوة فوق الذى يوجبه النسبة فنبين انه لو كان جسم غير متناه العظم لكان غير متناهى القوة بالفعل اما
للقوى على جملا لم يجز ان يكون جسم غير متناه لم يجز ان يكون قوة غير متناهية من هذا الفصل فلينظر هل يجوز
ان يوجد قوة غير متناهية لا فى جسم بل فى جسم متناه غير متناه ولينظر هل يمكن وجود قوة غير متناهية
بالفعل اما على سرعة الفعل فنقول ان هذا لا يوجد والا لكان فعلها فى السرعة واما الا فى زمان وكل سرعة فهو زمانى
لان كل سرعة هى فى قطع لمسافة او لنظير مسافة وكل ذلك فى زمان فلو كانت حركة لا نهاية لها فى السرعة لكان
زمان لا نهاية له فى القصر هذا خلف كما يعلم مما بجملة انما يعنى السرعة فى الامور التى لها فى زمان وانا الامور التى
فى الآن فلا قدار فيها بسرعة ولا بطؤ فان قال قائل ان القوة الغير المتناهية يفعل فى آن وسائر القوى يفعل
فى زمان فلنصنع القوة الغير المتناهية على ان يكون فعلها لا سرعة فيه فالجواب من ذلك انما نعتبر فى هذا الباب
امثال الحركات المكانية التى يوجب قطع مسافة ما ويختلف فيها فى السرعة والبطؤ ولا يمكن الا فى زمان لا يمكن
قطع مسافة فى آن والا لانقسم الآن بانقسام المسافة فكذلك ما يجرى مجرى الحركات المكانية مما يقع
سرعة وبطؤ بصيرورة احد طرفى ذلك الى زمان فان كان شئ يجتمل ان يقع فى آن وان يقع فى زمان فليس
كلامنا الآن فيه بل كلامنا فى الامور التى تختلف بالسرعة والبطؤ ولا يخرج فى وقوعها عن زمان فانها كما تشتد
قوتها يقصر زمانها فان كان شئ منها وارتفاعا عن قوة غير متناهية كان اما فى آن وذلك محال لان المسافة انما
لا يقطع فى آن او فى زمان فيكون له نسبة ما الى زمان فعلها رفع عن قوة متناهية فيعود الى ان يصير نسبة
الزمان الى الزمان كنسبة القوة الى القوة فيصير للقوة التى لا نهاية لها ما يقوى عليه نسبة الى المتناهى الى ما
يقوى عليه فاذن ان كانت قوة غير متناهية فيكون ما يقوى عليه احد الامرين الاخرين اعنى المدة والكثرة
فلينظر هل يمكن ان يكون لهذه القوة التى لا نهاية لها ما يقوى عليه كثرة او تقوى فى جسم حتى يعرض لها ان
ما عدا الجسم لكن الكثرة اما كثرة متوالية من مبدا محدود على ترتيب محدود ويحاذى المدة واما كثرة مختلطة
من اشياء مختلفة وفى ترتيب مختلفة فيجب ان نترك الآن النظر فى القوة على كثرة مختلطة الغير متناهية فان الكلام
لنا فيها ولنبحث عن قوة على كثرة متصلة من ترتيب واحد محاذ للمدة فلينظر هل يجوز ان يكون فى الاجسام
قوة على كثرة هذه الصفة وعلى ما هو غير متناهية فنقول ان ذلك لا يمكن لان هذا الجسم لا محالة يتجزى وتجزى
معلوم القوة وجزء هذه القوة لا محالة ان يقوى على ما يقوى عليه لكل فى الكثرة والمدة من ان معين فيكون القوى
عليه فيهما جميعا فى القوة شئ واحد فيكون لا فضل للكل على الجزء فى القوى عليه هذا خلف واما ان يكون لا يقوى
عليه فخلف اما ان يقوى على شئ من جنسه او لا يقوى على شئ من جنسه البتة ومحال ان لا يقوى على شئ من جنسه
فان القوة تكون سارية فى الجسم ذى القوة فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل ويقوى عليه من ذلك الجنس الذى
للكل فلا خلف اما ان يكون مثلا للقوى عليه الذى يحركانه شيئا واحدا او يكون ما يقوى عليه الجزء اصغر من ذلك
فان كان شيئا واحدا وكان جميع ما فى القوة مما لا نهاية له كثرة ومدة من ان معين يقوى على كل واحد منهما
منها سواء فى المقوى عليه هذا محال وان كان ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على ذلك الاصغر
فاما ان يكون القوى عليه فى الكثرة والمدة من ان معين منهما سواء وذلك خلف او يكون الجزء افل وانقص واذا
كان ما يقوى عليه الجزء انقص لم يكن بعضا نسبة فى انصاله من الآن الذى فرضنا الاعتبار منه بل من الطرف الآخر

واذا نقص عن غير المتناهي في جهة كونه غير متناه زاد غير المتناهي عليه في تلك الجهة فيزاد عليه شيء في جهة
فهو متناه في تلك الجهة فيكون اذن الجزء المفروض متناهي القوة ما بعيا من الى مذة الفعل لكن جملة الجسم
تناسب الجزء المفروض مناسبة محدودة فالقوة التي في الجملة تناسبها مناسبة محدودة وهذه المناسبة بالقياس
الى المقوى عليه فالمقوى عليه الذي في الجملة تناسب المقوى عليه الجزء مناسبة محدودة فزمان الجملة اذن محدود
وكذلك عدده والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام المدار والحدوث وذلك
لانا انما احتاجنا الى اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان ما نقدر مناسبته بوجب هذا الحكم هو
متناهي على التقدير ان التي يفعلها المحدود وبالجملة ليس لها بنو في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة
الامور التي ليست توجد فنحن نقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو ما كان طباعها توجب
هذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لكانت بحيث لو كانت الامور توجد كذلك كان
طباعها توجب كذا وكذا وذلك واجبها ان يكون فيبين من هذا انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة
غير متناهية بالقياس الى المدة والعدد المنطبقة المذكورة واما بالقياس الى العدة المختلطة فعلى الاشكال
فيه فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فيها وذلك لانه لا يلزم ان يكون العدد المعدومة التي في المستقبل
اذا كانت اغفر من عدة الخوان يكون متناهية فيجوز ان يكون في المستقبل امور بلا نهاية لكن بعضها انقض
من بعض كحركات بلا نهاية هي اسرع وحركات بلا نهاية هي ابطأ فان دور الاسرع لا محالة اكثر من دور الابطأ
وكذا العشرات الغير المتناهية اكثر من الوحدات الغير المتناهية واقل من المائتين والالوف الغير المتناهية واما
في الزمان المتصل من الان فلا يجوز ان يكون زمان معتبر من اقل من غير المتناهي المسبوق من الان اي متناهيا
ولكنه اذا كان ما يقوى على اكثر من مخالطة غير متناهية كل واحد على ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب منها
سندا بها من وحدة معينة لو آن معين فاذا كان الجسم لا يقوى على ترتيب واحد غير متناه فكذلك لا يقوى على
مخلط من ترتيب مختلفة واما الها لا يقوى على ترتيب غير متناه فذلك بين مما قلناه واما اذا كان كل كثرة
منها غير منقطعة في ترتيب واحد ويكون الكثرة جنسا واحدا لا ترتيب فيه فلا يتبين لنا من هذا العلم امتناعها
فقد زان انه يستحيل ان يكون الجسم قوة بلا نهاية في المدة وفي العدد فان قال قائل ان القوة
التي في الفلك الاقرب الينا يقوى على محركه الدائر على الدوام من غير انقطاع وهي جسمانية فنقول له
ان ذلك الحركة كما سنعلمه في موضعه حركة بالعرض لمحرك ما المحرك بها نفسه مع ذلك فهو عن السبب المحرك دائما
بتوسط حركة الفلك ونحن لا نمنع ان يكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك بتوسط شيئا اخر حركة
غير متناهية ولا يكون القوة الغير المتناهية مستقرة في احد الجسمين اما ان يكون قوة غير متناهية هي في
جسم تحرك ذلك الجسم او جسما اخر حركة غير متناهية فاما ان كانت لا في جسم يحرك جسما ويحرك ذلك الجسم
تحركه عنها جسما اخر حركة غير متناهية فذلك مما هو موجود ولنبين على كلام فانه لا مانع ان يكون قوة غير متناهية
على الدوام هو مبدأ عن مخالطة الاجسام يحرك جسما فيحرك له اجسام كثيرة يلتئم به وبتوسطها نظام في العدد
متكونة لا ينقطع اما كلها في القوة الغير المتناهية التي هي اصل وسبب لنظام الترتيب الغير المتناهي حدة
كان اعدة في السكون او حركة متصلة وكان بتوسطة او بغير واسطة فانا نحكم ان ذلك المبدأ لا يكون في

جسم فان قال قائل ليس من المستحيل ان يكون للجسم قوة بعينها ما يلزم وجود ذلك الجسم ثم يكون دائما بالجسم
دائما من سأله ان يعود دائما فيصدر عنه ذلك الحركة او ذلك العدد دائما فالجواب عن هذا ان ذلك من المستحيل لما
بيناه بل يلزم مما بيناه ان لا يكون جسم من الاجسام قوة يفعل بها فعلا ما دائما بل كل قوة كل جسم قوة جسم
يفعل بها فعلا ما دائما حركة منقطعة من بعيد او تقريب والاجسم من الاجسام يمكن ان يكون فيه قوة يبقى دائما
مع تمام الجسم يكون فعلها دائما مستمرا لمشابهتها بل يجب ان يكون قوة الجسم قوة انما يصدر عنها افعال تشبه
نفسه المشاهي وان بقي الجسم دائما فيكون مثلا دافعا دائما او محيلا دائما او شيئا مما يجري هذا المجرى فان قال
قائل انا نشاهد الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض لكان يوجد عن قوتها سكون متصل في مكانها
الطبيعي فنقول انا السكون فعل لا فعل ومع ذلك فبقاء الارض والاجرام القابلة للكون والفساد
دائما وبقاء قواها كذلك مما سنبين استحالته ثم لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون هذه القوة الغير
المشاهية انما توجد لجملة الجسم فاذا قسم الجسم بطلت فلم توجد من تلك القوة شيء للجزء فلم يقو الجزء على شيء مما يقوى
عليه الكل لان محال هذه القوة الكل كما يوجد من القوى في الاجسام المركبة بعد المزاج ولا يكون موجودا لشيء من
الاجزاء كان التي امتزجت عنها وكما ان المحركين للسفينة فان الواحد منهم لا يحركها البتة فنقول ان الامر ليس على ما ذكرت
فان القوة وان كانت للجسم بمحال اجتماع اجزائه وبمحال مزاجه فلما مع ذلك يكون سارية في جملته والا لكانت
القوة ليوش الجملة دون الكل واذا كانت سارية في جملته كان لبعضها بعض القوة فيكون البسيط اذن في حال المزاج
حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل وانما لا يحملها في حال الانفراد وليس يمتنع ان يكون فرضنا فيما
سلف الى ان ناخذ ذلك البعض بشرط قطعناه اياه حتى يكون للقايل ان يقول ان البعض المبان لا يحمل من القوة
شيئا مما يكفينا ان نعين ههنا منه وهو بحاله فنتغير في حال ما يصدر عن ذلك البعض وعن القوة الذي فيه حدا
للتغير المتفرع منه على سبيل التقدير والمحركون للسفينة فان الواحد منهم وان لم يمكنه ان يحرك كل السفينة
فيمكنه ان يحرك اصغر منه لا محالة ويلزمنا قلنا وللقايل ان يقول فالتغير المشاهي هي القوة الغير الجسمي الذي يحرك جسما
لا محالة اما ان يفيد حركة واما ان يفيد قوة بها يتحرك فان افاد القوة فقد افاد قوة غير مشاهية للجسم فيلزمها
ان ينقسم ويتغير ما ذكرنا وان افاد حركة ولم يفد شوقا غريزيا ومثالها المحسوس وعندكم ان الشوق لا يفارق
فالجواب انه ان افاده ميلا فان الميل ان كان مبدأ قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها من حيث هي غير مشاهية
بل من حيث هي تلك الحركة فالميل وحده ليس بحيث يصدر عنه الافعال الغير المشاهية بل عن قابل من جسم
على الدوام متأثر به وهو هو دائما مشابها للقوى جملة ان كان له مقوى عليه ان لم يفد ميلا فليس الحركة
بغير به ايضا كما حسبوا اذ الغير هي التي تخالف الميل الطبيعي في الشيء فاذا كان لا يكون ميلا لما افاد ان كان
مشاركا فقد اتضح انه من المستحيل ان تكون قوة في الجسم هي التي يقتضي لذاتها امورا بلا نهاية وللقايل ان يقول
ان البرهان الذي ادعيتم انما قام على قوة غير مشابهة بحركة جسما غريبا خارجا عنها ولم يقم على قوة غير مشابهة
بحركة الجسم الذي هي فيه فما ليس لكم ان تقولوا ان جميع القوة بحركة ما هو فيه وليس جميع القوة بحركة التي الا
الذي فرضنا ان بعض القوة بحركة لان بعض القوة بحركة ما هو فيه جميع القوة بحركة ما هو فيه وليس جميع القوة
بحركة في وقت من الاوقات لما بحركة الجزء لانه ليس فيه واذا كان كذلك لم يسبق الكلام الى المحذور فيكون الجواب

عند ان نذكرها الشرط بناه من حدينا عناد هذا على حسب خصيته شرطيته متصلة بقدير بكلا جب الوجود
واذ قد فتشنا عن هذا البحث حق التفتيش بيناه على غير الوجه التخيف الذي يذكره من تحرف في العلوم ويأخذ الغير
الشاهية كانها في نفسها فيرمشاه ويخرج خلفا بانها يلزم ان تضعفا وتتضعفا ويكون لها نسبة
اخرى ولا يعلم ان القوة في نفسها لا شاهية ولا غير شاهية بل بمعنى قوة غير شاهية ان قابلها من القوى
عليه غير شاه في القوة لا بالفعل وان غير الشاهي في القوة قد يعرض له ما يصير اكثر واقل ان يكون شيأ
كثيرة كل واحد منها في طبيعة غير شاهية فيكون غير الشاهي مرتين وثلثة وارابعة واكثر من ذلك ويكون
ذلك من جنس واحد ومن اجناس مختلفة فلا يستحيل تضعيف الغير الشاهي في القوة فلا يستحيل تضعيف
القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب بحام حوم ما بيناه واذ قد بينا ذلك فلنعتبر هل من الممكن ان يكون
ان يكون حركات واكوان متصلة بلا نهاية ندوحان كانت بلا نهاية فلها بداية زمانية وهي طرف لم يكن قبله

الفصل الخامس في انه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما الا ذات الباري تعالى وانهما

لا اول لهما من ذاتهما فلينظر انه هل يمكن ان يتبدى الحركة في وقتها من الزمان ان لم يكن له قبل او الحركات
ابداعية وكل طرف من الزمان فله قبل وان ذات الباري تعالى هو قبل كل شيء فنقول ان كل معدوم فانه قبل
وجوده هو جايز الوجود فجواز وجوده موجود قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا لم يجز الوجود كان معدوما
لم يجز الوجود وكان ليس بجايز الوجود فكان ممتنع الوجود فجواز الوجود موجود قبل الوجود وجواز الوجود
للوجود امر محض لا يحتمل هو نفس العدم فكم من معدوم غير جايز الوجود فهو اما جوهر قايم بنفسه واما امر
هو بين من شيء فلو كان امرا قايما بنفسه لا في محل ولا في موضوع لكان من حيث هو كذلك هو غير مضاف الكن حيث
هو جواز وجود هو مضاف الى شيء ومعقول بالقياس فليس جوهرا قايما بذاته بل يعسر ان يكون اضافة وعرضا
لجوهر ولا يجوز ان يكون جواز الوجود جوهرا اضافة لان تلك الاضافة تكون نسبة الى الشيء المفروض معدوما
ولا يمكن ان يكون تلك الاضافة نسبة مطلقة كيف اتفقت بل بنسبة معينة ولا يتعين تلك النسبة الا بانها
جواز فقط فيكون اذن الجواز نفس الاضافة لا جوهرا يلزمه اضافة هي غير الجواز وجوعهما هو الجواز وليس
وجوده بالحقيقة فيما يجوز وجوده وهو معدوم بدليل ان الصفة الموجودة لا يعرض لمعدوم ولا موصوف البتة
الفاعلية حتى يكون هي القدرة فان القدرة على الايجاد وجواز الايجاد ليس هو جواز الوجود ولذلك يصح ان يقول
القايل ان القدرة على الممتنع محال وعلى ما ليس بنفسه جايز الوجود محال وليس يكون هو قولنا ان القدرة
على ما ليس جايز الايجاد محال او جواز ايجاد ما ليس بجايز الايجاد محال فان الاول من القولين تؤدي منطوقا
غير مفهوم القول الثاني فان قايل القول الاول يفيد معنى غير مفيد وقايل القول الثاني يفيد هذا
اي اذا قال ان ما لا يجوز ايجاده فان قوله هذا لا كقول من يقول ان ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز ايجاد
غيره فان هذا قول صحيح مستعمل في القياس مقبول ولذلك فان الناظرين ينظرون في الامور هل هي
جايزة الوجود حتى يحكموا انها جايز ايجادها او هل هي غير جايزة الوجود حتى يحكموا انها غير جايز ايجاد
ويستحيل ان ينظروا انها هل هي جايز ايجادها او غير جايز ايجادها ليتعرفوا من ذلك على سبيل الانتاج
انها جايز ايجادها او غير جايز ايجادها فحق ان يكون جواز الوجود وهو القوة على الوجود قايما في جوهر غير

المحرك وغير قدرته والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شأنه ان يحرك وظاهر من هذا ان كل
لم يتحرك من شأنه ان يتحرك ليس البتة وجود حركة فاذا كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك وجب ان لا يكون قبله
الحركة والاحوال والشرايط التي لاجلها يصير المحرك بالقوة من المحرك في المتحرك موجودة ثم وجد فيكون قد تغير
حال عند تلك الحركة فان الحركة وكلما لم يكن ثم كان فله علة يوجب وجوده بعد عدمه ولولاها لم يكن عند
ليس اولى من وجود ولا بغير احد الامرين لذاته فيجب بغير لا سرد ذلك الامر ان كان غير ذلك الوجوه
عن العدد لا غير سواء كان الامر محالا بل يجب ان يكون الامر يرجح فيه غير الوجوه عن العدد والترجح اما
ان يكون مرجحا يوجب ترجحا لا يبلغ ان يوجب فيكون ذلك الكلام في حدوثه بعينه والكلام محالا يجب
لانه ان يوجب على كل حال يجب ان يكون سبب مرجح او موجب حدوث والكلام في حدوث ذلك الكلام
بعينه فرما ان يكون لحدوثه اسبابا ان تزايد بالطبع لانها غاية لها موجودة معا او موجودة على التناوب فانها
موجودة معا فقد وجد المحال وان كانت موجودة على التناوب فاما ان يكون كل واحد منها يبقى زمانا او
لا يبقى الا انا فان بقيت زمانا كانت حركة بعد حركة على التتابع لا ينقطع وكان مثل الحركة الاولى
وكانت الحركة قديمة وقد جعلنا لها سببا هذا خلف وان بقيت انا ان فنالت الانا ان بلا توسط زمان وذلك
ايضا محال فتبين انه اذا حدث في جسم امر لم يكن فقد حصل لعلة ذلك الامر في الجسم نسبة لم يكن وذلك
النسبة نسبة وجود بعد عدم لذات او لحال اما حركة يوجب قربا او بعدا او مواراة او خلافها او اما احداث
قوة محركة لم يكن واتا ازاده حادثة وكل ذلك فلحدوثه سبب على الاتصال شيئا بعد شيء وذلك لا يمكن
الا بحركة تنظم الزمان شيئا بعد شيء ولحفظ الاتصال الامتناع تناهي الانات ولانه ان لم تكن حركة
ينتهي الامر الى امر وجب بقع العلل المعلولة لان معنا ان السبب الحادث الواجب المرجح ان كان فان الوجوب
فانه اما ان يكون بطبيعته يوجب ويرجح ان يكون الامر بعرضه فان كان ذلك الطبيعة غير تعدد ويجب ان يكون
علة وان كان العارض فليس هو لذاته علة بل مع ذلك العارض فيجب ان كانت ذاته الوجوه ان يجب بها المعلول
بلا تاخير واذا كانت حادثة غير متحققة لم يتم بعينه الكلام الاول فاذا كانت العلل والاحوال التي لها العلل
علل فانه الوجوب حادثة او غير حادثة لم يتم للحادث بها وجودها وجود فان الثاني ان كان ذاتيا كان
موجبا لا تناخي فيصير حادثا وان كان حادثا كان لكونه علة علة اخرى يجب ان يكون في العلل الاولى
العلل علل غير قادرة الوجوب بل بوجودها على السبات وعلى التقدير من اخوالي الامور والبين هذا غير الحركة او
الزمان والزمان في نفسه لا يفعل فعلها والحركة تقريبي بعد فتكون سببا وعلة لوجه ما اذ تقرر هذا
فقد بان انه ان كان كلما فرضنا للحركة مبدا فهو الذي كان قبلها حركة فلا يكون للحركة المطلقة
مبدا الا الابداع والا صار اليها بنى الاذات المبدع فيلزم بالذات لا بالزمان وكيف يكون قبلها شيء
الا ذات المبدع وقد منعنا ان يكون للزمان في نفسه تقدم عليه وبنى اول الا ذات الباري والذي قلنا
لم يكن للحركة ابتداء الا على جهة الابداع لا بنى الا ذات المبدع والبين لقائل ان يقول انكم قد جعلتم
الحركة والبين يجوز والبين الوجوب لا يحتاج الى موجد فالجواب ان البين الوجوب على نحوين احدهما
الوجوب مطلقا والآخر والبين الوجوب بشرط وبعضهم مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين وذلك بين لجبا

الحركة حادثة

جملة حادثة

متقدمة عليها

مخالفا بل اذا كان الشكل مسلما وكذلك وجوب النهار ومع طلوع الشمس فهو واجب لعلة وليس وجوب
وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا لذاته ويحق اوجبنا لذاته مر وجوب الحركة ان فرض للحركة ابتداء لا على نحو
الابداع وذلك محال لهذا السبب ولم نوجب لها وجوبا لوجود لذاته وليس اذا جعل الشيء واجب الوجود
مرسلا او عند شرط فقد جعل له ذلك لذاته فنقول انا انما نجيب ان يكون حركة لا يمنع ان يكون ذلك الوجوب
من مبدأ وهو قولنا وانما يجب ان يكون الحركة دائمة الفيض من محرك لو قلناه لوجب ان تكون الحركة واجبة
الوجود لذاتها بل اذا قلنا لا يمكن ان لا يكون حركة تكون كائنا نقول لا يمكن ان لا يكون محرك حركة فاذا
قلنا لا يمكن ان يكون حركة حدثت في الزمان الا وقد كان في قبل ذلك الزمان حركة تكون كائنا فاذا قلنا لا
يمكن ان يكون محرك حرك في الزمان الا ويكون قد حرك قبله محرك هو او غيره فان قال قائل ان نحو من
في قدرة الله تعالى ان تكون كان يخلق قبل كل مخلوق خلقا وقبل كل حركة حركة كم شاء ونحو من منكم بان يكون
الله جائزا عليه ان كان يخلق خلقا قبل كل خلق الى وجه جعلكم الحركة لا بداية لها وهذا يوجب ان نقول ان
حركات لا نهاية في الماضي فيكون الحركات التي الى الطوفان قل والى زماننا اكثر ولا شك في كون الاقل متناهيا
لا متناهيا فيكون ما ليس له نهاية متناهيا وايضا فان الحركة الاخرة يكون وجودها موقوفا على وجود حركات
لا نهاية لها وما توقف وجوده على ما لا نهاية له لا يوجد ايضا وايضا فانكم تكونون قد وجدتم بالفعل اما لا
نهاية له في الحركات اذ كل حركة منها فقد وجدت بالفعل لا محالة وايضا فانا اذا كنا نحن حركة حادثة فكل
الحركات وجملتها حادثة فالجواب عن الشك الاول ان تلك الحركات اذا فرضناها قد خلقها الله عز وجل
فلها اذا اعتبرت الآن كان لا وجود لها البتة وانما هي معدومة فاذا قيل لها غير متناهية فليس على انها كائنة
غير متناه بل على انا اذا عددنا الحركات توهمنا وجودا قبل عدة كانت واذا هي معدومة فليس يجوز ان
يقال في المعدومات انها اكثر او اقل ومتناهية وغير متناهية او لا يجوز فان لم يجز فقد بطل ان الاعراض وان تجوز
فيجب ضرورة ان المعدومات لا نهاية لها وان بعضها اقل من بعض كما نعتقد ان في المستقبل التي هي كائنة
الغد لها اقل من مدة دور زحل الف دور وعشرون الف عدة اقل من عشرين الف من تلك واحد والتي من زماننا الطوفان
اكثر من التي في زماننا ومع ذلك فهي غير متناهية وهي انما توصف بان للمعدومات ان ذوات حاصلة منها بعضها
عن بعض وبالصفة الواحد منها كالسواد والبياض غير متناهي العدد وان لم نقل في هذه المعدومات ان التي في المستقبل
ان كل واحد منها كذا يجب لها معدودة فلا يقال في المعدومات التي في الماضي ان كل واحد منها كذا وان منها في
المستقبل انه كل واحد منها يوجب كذا وجملة فكذلك ليقال في الماضي ولا يوجب جملة وبالحري ان لا يقال جملة
مستقبلة ولا جملة ماضية فان الجملة لا وجود لها البتة لا فيما مضى ولا فيما يستقبل ولا هي اكثر ولا هي اقل
ولا هي متناهية ولا هي غير متناهية ليس التي بمعنى السالب بل بمعنى كم ليس له نهاية نعم الجملة الماضية والمستقبلة
غير متناهية بمعنى السالب الحقيقي كما يسلب عنها الا وجود له فيسلب عنها وجود لا عدد يقبل العد بقولنا ان
الماضي دخل في الوجود فلذلك يستحيل ان تكون له والمستقبل لم يدخل فانه لا يسلم له ان الماضي دخل
في الوجود بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضي كما
انه قد سلم منا ان كل واحد من المستقبل يجوز ان يدخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد يكون حكما

على كلية

على كلية المستقبل حتى يكون كلية المستقبل يدخل في الوجود بكون له كلية البتة بل المتناهيا التي دخل في
الوجود كل واحد منها او يدخل على ان الثانية تعقب عدم الاولى لا يوجد ابدا جملة لان الجملة بهم منها لا اجتماع
وهذه لم تجتمع في الوجود البتة وان كان كل واحد موجودا ما انفراده وقتا لا وجود للاخرى فيه ثم قد اجتمعت
في وصف اعدادها اعني كانت موجودة على الاجتماع في الجملة وفي وصف العدد غير الاجتماع في الوجود مثل
اجتماع كل انسان في انه حيوان والاجتماع البتة وما الاعراض المثالية فلا يخلو اما ان تبقى بالتوقف
المذكور وهي ان يكون امران معدومان في وقت وشرط وجود احدهما في المستقبل ان يوجد المعدوم الثاني قبله
حتى يكون موقوف الوجود عليه فان كان الامر على هذا وكان امر في الماضي معدوما ومن شرط وجوده ان يوجد
امر غير نهائية في تربتها وكلها معدوما فيبنية في الوجود من وقت فالشرط استحال ان يوجد امر موقوف
الوجود على امر غير متناهية لا موجود بها واما ان يعني به انه ليس يوجد الا وقد وجد قبله امور احد
قبل اخر لا نهائية لها من غير ان يكون وقت كلها فيه معدوم فان اراد هذا فهذا نفس المطلوب لا يجوز
ان يكون معدوما متناسقا على بطلانه واما ان بعد هذا الاعتراض فانا نجعلها وفيه الفرق بين كل واحد من
الكل فانه ليس اذا كان كل واحد من الاشياء صفته يجب ان يكون الكل بتلك الصفة بل لا يجب ان يكون لكل
حاصل فلو كان كذلك لكان الكل جزءا اذ كل واحد جزء ولا يرون ان الامور التي في المستقبل كل واحد منها
جائز الوجود والكل غير جائز الوجود فليس قائما فانا نقول انه اذا خرج كل واحد الى الوجود بالفعل حاصلا لكل
فخرج ليس في غير المتناهي بل الامر على ما قلناه انه لو كان عشرة متناهية تتوالى في الوجود واحدا بعد
الاخر فلا شك ان هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا ما بالفعل وقتا والكل غير موجود بالفعل البتة
فانه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود البتة وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون ان يكون لذات الحاصل
هذا الامتداد والغير المتناهي ما اقوله وهو انهم يجوزون لا محالة ان يكون قبل الحركة الاولى عدة حركات متناهية
يوجد فيها الموجد كل واحد منها حال من غير البقاء والبقاء يحصل بما يتوالى عليه من غير انقطاع ويعدها
عشرة مثلا فنقول اما ان يكون عندهم جائزا مع جواز ايجادها الى ايجاد الحركة الموجودة الآن ان يوجد
حركة على التوالي المذكور على ان بقاء كل واحد منها ولا بقاء على نحو ما فرضناه لهذه العشرة او لا يكون
عندهم جائزا فان جوزوا لم يمتنع ان يوجد تلك العشرة ونحيلها وهذه العشرون في العشرين الاخر ويكون في مدة
تلك العشرة وحدها العشرون حركة مع عشر حركات وخالفها في السرعة والبطء واحد طبيعيا الحال كل
واحد في البقاء وغير البقاء كحال الاخرى وهذا محال وان لم يجوزوا لزمهم ان يكون في حالة العدد عدد لا يتناهى
يكون في حالة العدد محدود وفي الحركات وايجادها امر بينا ويلزمهم محالة ان يكون ذلك مما لا ينتهي
اذ لا حال هو اولى بجواز ان يكون موجودا مما قبل على طريقهم ليس لها غاية في الماضي وقد منعوا هذا ويلزم
امور اخرى مما الزمناه في باب الزمان ان يكون هناك غيران متناليان والا لما كان وجود ولا يجوز ان يكون
الموضوع لها موجودا اذ لا غير الا موضوع وان يكون الموضوع زمانا ان الاحد يحل الاخر عندهم اذ لا بقي غير
وهذا الحاد سخافة مما يقولون المحققون **الفصل السادس** في نفي ما يقال ان الاجسام
الطبيعية تخلع عند التصغير المفرط صورها بل الكل واحد منها حد لا تحفظ صورته في المادة وكذلك المعقد

ما قيل ان من الحركات ما لا اصغر منه ومما يلحق الخاتمة هذه الفصول النظر في حفظ الاجسام الطبيعية وانها هل يمكن الجامع انفسادها الى غير النهاية اي هل كان الاجسام الا بنيا تهي الى الصغر انفسادا بحسب الصور الجسمية كذلك تحفظ سائر الصور التي لها مثل المائية والهوائية وغير ذلك اما الصور التي لها التحيز فتشبه ان يكون ضرب من التحليل يردها البسائط وذلك بان يكون القسمة بنيا وان البسائط ايضا الا ان يتحلل البسائط اليها لكن الاولى ان يجعل كلامنا في انفسا الصور البسيطة فنقول ان الظاهر من المذاهب المنسوبة الى المتقدمين ان هذه الاجسام ينتهي الى اجزاء اذا جزئت بعد ذلك لم يكن الصورة فيها بموجودة حتى يكون عدم الانفسا دشيئا هو اصغر صغير الكماء وكذلك للهوا وكذلك لسائر العناصر اذا كان قولهم في البسائط كذلك يقولهم في المركبات التي يرى مشابهة الاجزاء كاللحم والعظم بذلك احكم وعدة لك جماعة منهم انه ان لم يكن الامر كذلك فمحال ان يكون من كل تسعة منها ما هو اصغر ذرا يما واذا كان يجوز ذلك في الما والهوا والنار والارض وفي اللحم والعظم وغير ذلك فيجوز ان يلحذ اجزاء البسايط باي حد كان فتكون منها ما تكون هو المزاج كالاشيا التي ذكرت من الما والهوا والنار والارض وما تكون بالتركيب كالحيوانات التي تكون عن تركيب اللحم والعظم فمحال ان يكون المتكونات الحيوانية والنباتية على اي قدر شئنا فيكون من الممكن ان يحصل منها في قدر البعوضة ولهم ان يقولوا ولا يلزم من مقاما هذا ان يكون بعوضة في قدر الفيل اذا لامتزاج يقتضي صغر الاجزاء لا كبرها فان الاجزاء اذا كبرت تنافت وهي كبيرة لم تفعل الامتزاج بما تفعله الصغيرة ولهذا ما كانت المعاجين التي تمزج وقد يعين على تكوينها حد من الدق وكان كبر الاجزاء فيها يمنع ان تنفذ قوى بعضها في بعض ولهم ان يقولوا وعسى قائل منهم فان ان هذا الامكان لو كان صحيحا في تكون الحيوانات عن اسطقساتها لم يكن امكانا مطلقا بل كان يجب ان يكون بالقياس الى الموجود امكانا اكثريا وذلك لان امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر فان الاكثر يحصل عن الاقل وكذلك القول في التركيب وهو يحوما هو قبل اولى من يحو ما هو بعد فيكون الامتزاجان عن اصغر الاجزاء اولى بالوجود وكان يجب ان يكون ويجب فيه على قدر الستانير فضلا عن قدر البعوضة هذا لا ينبغي ان يذهب اليه الممتنع وعلى انا كيف ننفي فما يكون على قدر البعوضة ضئيلا الا ما يشترك الاسم فان الافعال الفيلية لا تصدر عن هذا القدر فهذا ما يقولونه واما الحكم على هذا القول فيجب ان يكون منا على هذه الصفة اما في مناقضة انكساغورس في قوله بالخليط وانه مؤلف من الاجزاء المشابهة الاجزاء وان تميزها على نحو ما هي ينفي ضربا من الاختلاط دون ضرب يكون به شيء ودون شيء وهذا القول لا وجه لاصحه لانكساغورس عنه فانه ينسب التكون كله الى الاختلاط والتميز واما على الاصول التي للمشائيين فان هذا عنهم لازم وذلك لانه لا يجوز على اصولهم ان امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر وذلك لان الاقل ان عنى به الاقل في العدد صح ولم ينفعهم لان كلامهم في الاقل في المقدار وليس يجب اذا كان الاقل في العدد مزاجه قبل امتزاج الاكثر في العدد ان يكون الاقل في المقدار وامتزاجه قبل امتزاج الاكثر في المقدار فان وجود الاقل مقدارا اقل الاكثر مقدارا وجود بالقوة المطلقة ووجود الاقل عددا اقل الاكثر عددا وجود بالفعل واذا كان الاقل في المقدار موجودا بالفعل لم يجب ان امتزاج هذا الاول في المقدار ان يكون الاكثر في المقدار وامتزاجه قبل امتزاج الاقل اذ الاكثر يحتوي

في المقدار

في المقدار محصلة اما الاقل فغير محصور ولا محصلة فان كل اقل من المقدار اوافل بالقوة وايضا ليس ما اجنبا
على اصول المشائين ان يكون المزاج الحاصل عن الجواهر صنفا ان حصل كافيا في حصول الصورة النوعية فيه
ان يكون المزاج العظم شرطا مع المزاج وذلك لان النفس الفاعلة تحصلها مقارنة لجسم ما نوعا انما يستعد لها
الجسم تمام الاستعداد اذا كان بحيث يصلح استعمالها اياه الا فاعلها وحركاتها مثلا فان الانسان لا يمكن
ان يخلق انسانا الا ان يكون بدنه بحيث يتهيأ به الافعال الانسانية ولا اقل من ان يكون له قوة والة يتهيأ بها
ان لم يكن غايتها من اتخاذ الكف واحداثه ويتمكن بها من اعداد الملبوس وسائر ما لا بد للانسان من وجوده له
وان لا يكون تحت شعبة السوداوي وبجملة ادنى الكيفيات التي يغلب عليه فيشبه ان يكون النفس الانسانية
لا تحصل صورتها الا لبدن من شان مثله ان لو بعقه غايتها ان بعض الاحكام الانسانية واذا كان كذلك فالمزاج
بنفسه غير كاف في حصوله فان تحصيل النوع الانساني على ان تحصل المزاج المستعد لنوع ما ممكنا او معدا
في مثله يحصل بتولد مادة عن مثلها بتولد قوة نفسانية تفعل بها الا ان قوتها على التحريك والتسخير
ولو كانت هذه المادة مع استعدادها المزاجي تردة ليست لا تفعل عن الكيفيات الحاضرة دفعة ولم يحفظ صورتها
المزاجية وتيمما يبلغها الحركات الطبيعية الى صورتها الكمالية مثل هذه المادة لا يتعلق بها قوة نفسانية
فاذا وجدت فبين ان هذا القياس انما ينفع به في الرد على انكساغوراس لا غير واما نحن فنقول ان الجسم يعين
في الانفصال على وجهين احدهما على سبيل الانفصال والانفكاك والثاني لا على سبيل الانفصال وقد علمت
كلا الوجهين فالذي يكون انفصاله لا على سبيل الانفصال والانفكاك وهو ما بين الاجزاء بلا عرض يخص بعضها واضعا
ما يختص به مثل تماسه او مواداته او غير ذلك فليس يجب من ذلك ان يكون الجسم البسيط يبلغ به الانفصال
الى حد يكون ذلك الحد قابلا للصورة لان تلك الصورة فاسئة في جميعها مطابقة له ولو كان من اجزاء الجسم ما الانفصال
له من صحة نهاية لصغره لكان يعدم آنا لا في حكم يقتضي الجسم او يبقى اصغر منه وابعد من احتمال تلك الصورة وكان
مع هذا الجسم منتظما من اجزاء ليس واحد منها على هذه الصورة وانما يحمل هذه الصورة ما اجتمع منها والاجتماع
بما هو اجتماع لجسط لا يفيد الا العدد وخواصه وبما هو اجتماع اجساما يفيد زائدة على ما يفيده الاجتماع
مطلقا الا المقدار ولواحقه من الشكل والوضع وليس شيء من ذلك فاذن ولا اوضية حتى يكون عنه وجود
في الافراد وموجود للجملة في الاجتماع ولا هو ايضا كالمزاج فان ذلك عن مختلفات الطبايع ومع ذلك
فالمزاج ايضا قد يعدم عند ما يستقر قيه فيما يستقر وحكمه حكم الصورة البسيطة وهذا مما لا يحتاج
ايضا الى كثير سعي واذا كان الامر على هذه الصفة فواضح بينا ان كل جزء من الماء ففيه قابلية وفاعلية
على هذا الوجه لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل واما الانفصال على النحو الاخير وهو على سبيل الانفصال
والتباين فيشبه ان يكون الامر له في الصغر بصير سببا لذلك يحفظ الجسم صورته فان الاجسام كلما صغرت
ازدادت استعدادها لان يفعل فيها غير هاسرعة وهذا شيء يتضح لك فيشبه ان من الجسم اذا اوغل صغرا
وتباين كليته استحال ان يبقى على صورته وقد ما بل يستحيل من الاجسام المحيط بها فيتصل بها ولا يكون
بحيث تثبت على صورتها الى ان تمزج فان كان الامر على هذا فيجب ان لا يحوج ما بين اصغر جسم هو حافظ للصورة
الارضية هو اكبر من اصغر جسم هو حافظ للصورة النارية وذلك لان اصغر ما يمكن للصورة النارية هو اصغر

من اصغر

من اصغر جسم هو حافظ للكرة الارضية وذلك لان الاصغر منها يمكن ان يوجد فاذا لامحة هو فاعل من الكرة في
الهشاشة ما يقبل طبيعة النار وعسى ان يكون هواء ولي بذلك واذا كان كذلك فمن شانه ان يسخيل ارضا فاذا
كان من شانه ان يسخيل ارضا كانت الارض التي استحال اليها اصغر حجما من حجم النار المستحيلة لان النار اذا
استحالت ارضا صادت اصغر حجما وهذا هو اصل المشائين وهو الحق اللهم الا ان يقال ان تلك النار التي
ليس من شانها ان تسخيل ارضا مفردة بل على نحو الانتقال بان يصير جزء الارض لا منفصلا بالفعل عنها موجودا
بالفعل وهنا بل كما ينفصل قطرة من الماء بالماء الغمر بحيث يذهب وجوده بالفعل قطرة منفردة وانما يكون
منها زيادة في جملة الغمر ويكون بحيث لنا ان نفرزها منفردة ولا يكون كذلك بالانفصال والانفراد فان
قال هذا قائل نقد اجحف في الحكم وليس يكفي ان يقع استحالة بحيث يصادف كلية الارض فان كثيرا
من اجزاء العناصر تستحيل الى غيرها لا تفنى ذلك الجزء الذي يحتوي كله وهو جزء كبير يحسوس الهند فكيف الصغير
الشريع الاستحالة ومع ذلك فلا يجب ان ينفصل لامحة بل عندي يجوز ان يستحيل الى تلك الطبيعة ويبقى منها
فلينظر الآن فيما يقال من ان في الحركات حركة لا يمكن اتخاذ الاقل منها فيكون فيها مسافة ايضا الاقل
منها وبيان كذلك وايضا متحرك الاصغر منه فنقول اما امتناع وجود حركة لا اقل منها على الهاجس من
مسئلة فمرظاهر مما سلف كذلك في المسافة والزمان واما قطع سبيل الانفصال والانفراد فغير بعيد ان
يظن بهذه الاشياء الهاجسية التناهي في الصغر واما الاولى والحق فوان يكون حكم الحركة حكم المقادير
في ان الصغر لا يخرج عن طبيعة المقدارية كما يخرج عندهم مثلا عن طبيعة الناطقية فانا اذا فرضنا اصغر شيء
فنحن نعلم انه في نفسه بحيث يمكن ان يعرض له قسمة بغير جهة التفكيك فانه نفرض منه حد مشترك لجزئيه
وان كان متحركا اذا ابتدا يتحرك من ابتداء ثم فانه لا محة بوالي في ذلك الحد المشترك وانه لا يمتنع ان يعرض له
مانع مسكن عند موافاته ذلك الحد اذ من شانه السكون فيكون ذلك اصغر من اصغر الحركات وهذا
اشد امكانا من تفكك المقادير فان المقادير لا يبعدان يبلغ حدا يعجز التفكك عن تفكيكه لصغره وفوته
لان يصيب الفاصل بقسمة الفاصلة وان كان في نفسه منقسما لكنه لا يمتنع اذا كانت مسافة ان تلحقه
القسمة المذكورة وان تلحقه القسمة المذكورة وان تلحقه عند حد القسمة علة مسكنة فليس ان يمتنع فيه ذلك
دون ان وقد بقي علينا من هذا الجنس بحث وهو انه هل كما في الحركات الطبيعية حركة لا اسرع منها في
الوجود فكذلك فيها حركة لا ابطاء منها في الوجود وان كان يمكن ان يكون في الوهم ابطا منها فنقول انه
ان كان في الحركات الطبيعية مثل هذا فهو حركة اصغر ما يمكن ان يحفظ صورة من ابطا الاجزاء المستقيمة
الحركة حركة

الفصل السابع في جهات الاجسام

واذ قد عرفنا احوالها نعرض للاجسام
الطبيعية وقولها من التناهي وعدم التناهي في الزيادة والنقصان فحري بنا ان نتكلم في جهات الاجسام
ومحركاتها اذ كانت الجهات من جملة اللواحق بسبب الكمية فنقول اما اذا فرضنا بعدا ما او نقطة
على الاستقامة او على جهة اخرى فان فرضناه على الاستقامة واستحالة ذهابا الى غير النهاية او فرضت له
نهايتان وان فرض لما بينهما امتدادان الى كل نهاية جهة وان كان مستديرا او منحنيا فبعرضه قطع كان
الى كل مشترك الى كل واحد من القسمين جهة على هيئة واعني بالبعد كل امتداد سواء كان يمكن ان نفرض

في الوجود

في نسخة

خط امتداد اخر ولا يمكن اما الذي لا يمكن فهو الخط واما الذي يمكن فهو السطح والجسم فان السطح له في مثبت
امتداد واحد الجسم له في مثبت امتداد واحد فالخط هو امتداد واحد بالقوة والفعل واما السطح فانه يمكن
ان يوجد هو بعينه ويعتبر له امتدادان مختلفان كان مربعا لكان له امتداد من ضلع الى مقابله وامتداد اخر
من الضلع الثاني الى مقابله والموضوع واحد بعينه لكنه بحسب الاضافة الى مبدا عنه يعتبر امتدادا الى منتهى هو غيره
بحسب الاضافة الى مبدا غير ذلك المبدا يأخذ عنه الى منتهى غير ذلك المنتهى وبالجملة كلما فرض امتداد عرض
ممتد ان يضاف له من حيث هو كذلك جهتان الا عن والسفل عند الجمهور وعند اهل النظر من اهل النظر ان الخط
جهتين لا غير والسطح اربع جهات والجسم ست جهات واما دانهم في الخط غير صحيح مطابق للوجود وفي سائر
ذلك نظر واما الذي للسطح بما هو سطح من النهايات فانه ان كان السطح مربعا فغير نهايات الاولى التي
هي الخطوط دون النقطة الامر على ما ظن فان لم يكن مربعا او كان مربعا ولم يعتبر ذلك فان جهاته اكثر من ذلك
فانه ان كان مثلا مسدسا فالخطوط من غير ان يكون حصة غير عرض للسطح المحاط به من حيث هو كذلك اذ
يكون له ست جهات واذ كان اكثر من ذلك عرض اكثر من ذلك وان كان ايضا مربعا ولم يعتبر تناهيه الى الخط
المستقيم فقط بل اعتبر له جميع انواع التناهي حتى الى الزاوية كانت له جهات ثمان اربع الى الخطوط واربع الى
الزوايا والى الدائرة فلا تحصل لها بالفعل الا واحدة اما بالقوة فيعرض لها جهات لا نهاية لها بالقوة فلا جزء
من المحيط ولا نقطة منه من حيث هو دائرة فقط هو اولى بان تلي الجهة دون غيرها واذ قد عرفت هذا في السطح
فقد عرفت في الجسم علما ان الجهات الست كيف يكون في المكعب والمستطيل الشبيه بالمكعب وما يجري مجراهما
وعرفت كيف لا يكون وانه كيف ينقص جهات المحوط الذي يحيط به اربع سطوح مثلثات عن جهات المكعب
كيف تخالف الكرة وانا السبب في اشتهار هذه المقدمة بينهم ان لكل جسم ست جهات فامران احدهما راي عام
والاخر اعتباري خاص فالذي سبب الراي العام فهو انا اذا سبرنا الى الاوهام العامة ان الحيوان وخصوصا الانسان
يحيط به جنبا عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم وكل منها يكاد ان له يمين ويسار اما اليمين فانه يجد القوة
منه في ابتداء الحركة والبسار ما يقابله وقد كان له قوة واسفلا تا القوة للانسان فالجهة التي يلي راسه
والسفل منه الجهة التي يلي قدمه واما في سائر الحيوان ذوات الاربع فالقوة منه الجهة التي يلي ظهره والاسفل
منه الذي يلي بطنه وقدمه كان له قدام وخلف فالقدام هو الجهة التي اليها يتحرك بالطبع وهناك احاسه
الاعظما والخلف ما يقابله ولم يمكن عندهم ان جهة غير هذه جعلوا طوله من راسه الى قدمه عرضه من يمينه
الى يساره وعمقه من قدامه الى خلفه وكانه لما افرضت فيها هذه النهايات اولا افرض بعدها الحيز بها هذه
الامتدادات الابعاد بالحقيقة لا يفرض الا بافراض النهايات التي اليها عند ذلك كان هكذا وقع في الاوهام
ان الجهات ست وقد يشعر بعضها ان لم يكن الا هذه فوقف الاوهام على مبلغ هذا العدد والحان على الله ١٢ الاسما
نوع من الاعتبار الخاص وهو ان الاجسام يوجد فيها امكان ونوع مقاطعان ثلث على قوائم ولا تجوز عليها
ويتبع كل مقاطعة الى طرفي الخط الذي عليه المقاطعة فيكون ستة اطراف فيكون ست جهات لكن انما يكون
هذه المقاطعات ثلثا لاعتبار اذا فرض امتداد واحد اصلا ووضع وضعا من غير ان يكون الطبع يوجبه ترتب
عليه المقاطعات بقوائم ولو فرض مكان ذلك الامتداد الاول الذي لا يعتبر عنه بما ليس مضارا له لو وقعت ثلث

مقاطعات

مقاطعات اخرى على نوايد عن ذلك بالعدد ووضعت جهات غير ذلك بالعدم مع ذلك فلا يجب ان يختلف
نوعية الجهات في كل جسم حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين وجهة هي بعينها يسار انما يجب
ذلك في المكون اعني بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزا بالقوة والطبع والنوع ثم يشبه ان يكون
لكل جسم من الذي يليه علو وسفل اما عارض واما بالطبع اما العارض فعلى ما ينفق من وضعه فيكون الى
الارض منه هو الجهة السافلة وما يلي الفلك او ما يقابل الذي الارض ان لم يكن فوق ذلك الجسم فلك هو الفوق
لكن هذا يمكن ان لا يوجد في الارض وهي في موضعها الطبيعي فيشبه ان لا يكون لها جهة الا الفوق ان عنى بالجهة
ما يلي نهاية الشيء ونهاية الارض سطحي وسطحها يلي السماء فعسى ان يكون الاعتبار للجهات لا بمقتضى النسبة
الى السطح الذي كل طرف لبعد يفرض في الجسم واذا كان كذلك كان البعد المفروض في الارض جهة عند مركز
كونه الذي هو مركز الكل وعليه الدور وجهة عند سطحها نهايا البعد النافذ فيها فيكون للارض اربع جهة
سفل وجهة علو ويكون جهة السفل للارض ليس وجوها ما يقاس اليه كوجوه جهة العلو وذلك لان جهة العلو
سطح موجود بالفعل وجهة السفل نقطة موهومة او لا يكون ايضا كذلك بل يكون جهة الفوق ايضا طرف
البعد المتصل بالمركز في السطح وهو نقطة ما فان كان كذلك فكيف يكون له جهتان بالفعل بل يكون ان بالقوة
لكنا قد جعلنا احداثيا انفا المتصل المساماتا والمحاذيان وهو انقسام بالفعل اذ قد تبعين المماس المساماتي
والمحاذي بالمماسة والمسامتة بالمحاذاة كما بالاشارة فيكون اذن المركز والطرف الاخر مما يصير معين الوجوه
لمسامتة البعد المفروض لكن الشان في هذا البعد المفروض انه كيف يفرض بقول انه لا بعد الارض وجود
افقها لوجود قائم عليها وجميع ذلك من اسباب فرض الابعاد الذاهبة فيه فكان للارض لو انفردت ايضا
ولم يكن لها نسبة الى اجسام خارجة لم يكن لها بالفعل فوق واسفل لهذا الوجه بل فوق فقط من جهة انتهاء
الى سطح بل هذا حق فانه لولا السماء لم يكن لها علو البتة بوجه من الوجوه فبقي الان ان نحث عما يشكل به
على هذا فيقال لو توهمنا ان الارض ليس لها الا السماء اكان يكون لها علو والعلو لا يكون علوا الا
بالقياس الى السفل وكان لها سفل وقد فرضنا ان السفل ليس بتعين الا بتعين بعد وان البعد لا يتعين
بوجود السماء وحدها بل باعتبار قائم يجعل للارض اضافة او سببا الخ يجري مجرى العلة فلزم انه يتعين العلو
لوجود السماء ولا يتعين وهو خلف الجواب ان العلو يعني به شيئا احدهما المقابل للسفل والثاني الجهة التي يلي
السماء كما ان التحتيف يعني به امرا ان احدهما الذي بالقياس الى الثقيل والاخر الذي يوجد في حركته ملاقاة
سطح الفلك فاحد العلوين مقول بالقياس الى السفل وكذلك احد التحتيفين مقول بالقياس الى الثقيل
الثاني مقول بقسر لا يحوج العقل الى اعتبار وجود مقابله فانه ليس يلزم لمن فرض جهة بالفعل يلي السماء ان
يكون بعقله ذلك لاجل جهة يلي السماء وكذلك لا يلزم من فرضنا شيئا يتحرك الى ملاقاة سطح الفلك ان
نحكم ان شيئا الخر يتحرك الى المركز فللارض بالقياس الى السماء وحدها من غير اعتبار الخر جهة يلي السماء فان عنيت
هذا المعنى علوا فلها علو وان لم تسم علوا وعنيت بالعلو ما يقال بالقياس الى السفل فليس للارض من حيث
هي مقيسة الى السماء بلا اعتبار الخر علو وعندكم من راس فنقول ان الفوق والسفل بالطبع فقد يوجد للنبات
والحيوان فان للنبات جهة اغصان وجهة اصول واحدهما بالطبع فوق والاخر بالطبع اسفل لكن يعرض ان يصير

الفوق اسفل والاسفل فوقا ويكون الفوق مع ذلك حافظا لمعنى انه بالطبع فوق وكذلك يكون السفل حافظا
لمعنى انه بالطبع سفل كما ان المكان وان صح فوق حافظ لمعنى انه بالطبع بارد وان القدام والخلف فليس الا لحيوان
كان ساكنا او متحركا والا لاجسام المتحركة غير الحيوان حين يكون متحركة فان الجهة التي اليها يتحرك هو قدام
بالجهة المتروكة هي خلف فانها لذاتها ان تغير في حركتها تغير قدامها وخلفها وكذلك للحيوان كان القدام الذي للحيوان
ليس بحسب كل حركة بل بحسب حركة الارادية الى الجهة اعني الخصوصة له ما دام على المجرى الطبيعي لا كالقهقرى فان ذلك
غير طبيعي بل متكلف لاجسام الغير الحية نادرة يوافق فوقها قدامها وخلفها وذلك اذا تحركت الى فوق واما السفل
وسفلها
وقادرة بخلاف فوقها وسفلها قدامها وخلفها ذلك اذا لم يكن حركاتها الى فوق اي نحو جهة الفلك او اسفل اي
نحو جهة الارض وان تحركت عرضا لم يدخل جهة في جهة فتحرى هنا الان ان نبحث عن احوال هذه الجهات في الاجسام
المتحركة على انفسها بل في الفلك وهي حاصلة ان الفلك فوقا وسفلا ويمينا ويسارا وقداما وخلفا هو بالمعنى
المقول للحيوان فان الاخرى وباشتراك الاسم ان هذه الجهات كيف يكون هناك وقبل ذلك ينظر في الجهات الطبيعية
للاجسام الطبيعية
على الاستقامة ولها كيف تكون **الفصل الثامن** في النظر في امر جهات الحركات الطبيعية
المستقيمة ومما يجب علينا ان نحقق القول فيه امر جهات الحركات الطبيعية والها كيف تتحدد وتتبدل جهات الحركات
المستقيمة فنقول قد سلف من قولنا ان الجهة لا تحد محدودة في البعد تحد قبالا يخ اما ان يكون عند جسم او
عند لا جسم وحال كما بينا ان يكون في الخلاء تحد الجهة فيجب ان يكون التحديد عند جسم لان للحركة على الاستقامة
مخالف جهة وبقصد جهة فلا يخ اما ان يكون تحديدا مقابلا بالجسم واحدا اذا كان احد الحدين في غاية الفرضية
الاخرى في غاية البعد عنه ولا يتحدد غاية البعد من الجسم كما يتحدد غاية القربية الا بان يكون على جهة احاطة ومركز
حتى يكون الجسم الواحد يوجب الحدين جميعا ويجب ان يكون الجسم المحدد محيطا لا جسام موضوعا كالمركز وذلك لانه
ان كان موضوعا كالمركز يتحدد القربية ولم يتحدد البعد بل المحيط هو الذي يحدد القربية والبعد عنه واما
اذا كان التحديد بجسمين فلا يخ اما ان يكون احدهما كالمحيط والاخر كالمركز واما ان لا يكون كذلك فان كان احدهما
كالمحيط والاخر كالمركز كان المحيط كافيا في ان يجعل للبعد حدين وان لم يكن الذي في المركز فيكون التحديد بالذي
في المركز بالعرضية فاما ان التحديد بجسمين فنقول اولا انه لا يجب ان يكون بعض سطح الجسم الواحد البسيط بطبعه
بحسب ان يكون التوجه اليه الى القربية وبعضه الاخر ليس كذلك وهو في نفسه سطح واحد مشابه بوجه واحد
مشابه بسببه الى ما هو خارج عنه بسببه واحد مشابهة بالجهات ان يكون حاله الى ما هو خارج عنه من جميع
الجهات سواء فيجب ان يكون له بالطبع خارج من كل جهات ذلك السطح ليس في جهة بعينها دون جهة حتى يكون
جهة منه على امكنة واجسام يتحرك نحوها اليه وجهة غاية ليس لها خارج لا خلاء ولا ملاء بل الجسم اما ان يكون لا
خارج له البتة او يكون الخارج المماس او الحال الذي هو كان محيطا اي يكون بحيث يجوز ان يتوهم في كل مكان من الخارج
الذي لجسم يتحرك اليه بالطبع الحركة المقربة منه هذا موجب احاطة مشابهة فاذا كانت الحركة الى كل واحد
من هذين الجسمين بطلب الجهة التي هي مقربة يجب ان يكون لو توهمنا المتحرك واقفا من احد الجسمين الى الجهة التي
تلي الجسم الاخر فيتحرك الى قرب الجسم الاخر الاول ان يكون انما يتحرك الى تلك الجهة بعينها لا من مقابلها الا فقا
فتوفى الى الجسم الاخر وهو محدد الجهة المقابلة للجسم الاول ويجب ان يكون الحركة الى الجهة الاخر مقابلها

فعند بان

فقد بان ان ما فرضناه من تحدد الجهتين بحيثيتين محال وليس يجوز ان يقال انه من جانب يحدد جهة ومن جانب
يحدد اخرى وان الجهتين متضادتان بالطبع فان كلا منهما في الشيء من حيث هو مبدء جهة واحدة بالنوع وتحدها
فان كان الحد يحدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها فرارا منه فيجب ان يكون كل فرار منه هو جهة واحدة بالنوع
فيجب ان يكون ضدها كل بعد منه فيعود الى ان يكون محيطا لان البعد المقدر من سطح الجسم الاول اما ان
يقتضي تحدد الطبيعة ذلك الجسم الاخر او لا يقتضي فان اقتضى تحدد الطبيعة ذلك الجسم الاخر فليس ان يقتضي
قطعة خروجه منه من سطحه اولى من ان يقتضيه من كل جهة فيكون البعد محدودا من كل جانب بجسم من ذلك بالطبع
وان لم يكن كذلك وكان الحد يقع باجسام كثيرة كيفما اتفقت فيكون الحد بكل واحد منها يقتضي حده
اخرى ويكون القرب بحد جهة واحدة والبعد بحد جهتان ويكون مقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع وهذا
كله اذا كانت الاجسام التي يعرض حولها ذلك البعد يعرض جهتان سوى الجهتين كان بدل صلاحية حد
الجهة التي يحدد والاخر لو كان مكانه يحدد به طرف بعد اصلا بين وبين الجسم الاول ويكون منشأ الجهة في
الطبع انما هو الطبع محدد البعد لان لها وضعا ما في غاية البعد لم يكن بينها في هذه الجهة خلاف وكانت هذه الجهة
بحدة البعد كانت الجهات التي ترسم بأوضاعها من الجسم الاول جميعها لا تختلف بالنوع بل بالعدد وكانت تكون
تلك الاجسام كجسم واحد محيط بالجسم الاول فيكون حدث الجهتين على سبيل مركز ومحيط كما في الخط في تحدد
الجهتين جميعا وكان الجسم الموضوع في المركز واحدا في الامر بالعرض ونقول انه يصلح ان يكون كل جسم يحد
الجهة وذلك لان الجسم الذي من شأنه ان يتحرك بالطبع على الاستقامة يصلح ان يحد الجهة لانه لا يخ
اما ان يقتضي طباعه الكون في تلك الجهة او لا يقتضي وان لم يقتض فكيف يحد به الجهة جاز ان لا يكون
الكائن هو عندها وان اقتضى طباعه الكون في تلك الجهة وكان مع ذلك جائز ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة
وهو بالطبع يطلبها فان كان في طبيعة ذلك الجسم امكان ان يعرض له طلب تلك الجهة لكنه من المستحيل ان
يتوصف بان فيه امكان طلب تلك الجهة الا وتلك الجهة حاصلة فيكون لا جزء لذلك الجسم الا ويمكن في
طباعه ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة وتكون تلك الجهة حاصلة في نفسها يطلبها كل جزء منه فان لم
يكن يوجد هذا الممكن فانما لا يوجد لامر في طباع من جزء جزء من الجسم الى آخر اجزائه المعدة بحسب
تلك الجهة بل لسبب خارج وهو فضلا ان قائلا عن موضعه الطبيعي اذا كان كذلك فالجهة غير محدودة
لان هذا الجسم اذا ان هذا الجسم بل متحددة بشيء آخر وقد فرض هذا الجسم هف فقد بان انه ليس ان
يكون اي جسم اتفق يحد تلك الجهة المعينة ويتبين من ذلك ايضا ان الجهة الواحدة بالنوع يحد جسم
واحد بالطبع ليس من شأنه الزوال على الاستقامة البتة وان الحد بالاحاطة لا يصلح ان يكون منظما
من اجساما شتى فانه ليس يجب ان يكون بعض تلك الاجسام يستحق ان يوجد في جسم بعينه بالعرض وبعض آخر
يستحق جسما آخر مخالفا له بالطبع يلزمه ولا يجوز ان يكون قد اتفق انفساد تلك الجهة المحيطة الى اجساما
مختلفة الانواع انفاقا غير واجب وبقي كذلك وليس لك ان تقول مثل هذا اذا كان الحد بالاحاطة
جسما واحدا لان الجسم الواحد لا جزاء له بالفعل وان عرض له تجزية فانما تسبب له من خارج غير ثابتة واما
ترتيب الاجسام المختلفة بالنوع في احاطتها بعد البعد عن الجسم المحاط به فليس بشيء يمكن ان يطرد ويدل

ولا كانت تلك الجسام تحصل في خلاء لا يحيط بها ويخرج عنها ويكون تحديد تلك الجهة خاصا لا يمكن ان تعلم من هذا
ان المحدد بالاحاطة يجب ان يكون جسما وهذا لا يزول اللهم الا بالاسناد اليه واذا كان كذلك لم يكن في جسم
جسمان بالطبع الا التي تأخذ نحوه من المركز والتي تأخذ عنه نحو المركز والتوابي فعارضها فان هذه الاجسام لا
يختلف بالطبع فانها ينتهي الى اجسام واحدة باعيانها ولا يحدد اطرافها بحدود مختلفة بكون بعضها غاية
قرب وبعضها غاية بعد على نحو ما يحيط بهذا ونقول ان غاية القرب من الجسم المحدد المطلق قربه بالحركة
ليس يجب ان يكون غاية قرب من كل جزء منه بانه ليس يجب ان يكون المتحرك واحد على بعد واحد كخط واحد يصل
الى كل جزء من المقعر اليه واما غاية البعد فيجوز ان يكون غاية بعد من جميع الاجزاء اذا حصل عند المركز
واذا انتهى خط من المحيط الى المركز ثم عداه فان الطرف الذي ابتدء منه هو في غاية القرب والطرف الاخر الذي
في غاية البعد فانه على المحيط وان كان لا بالكل وقد قلنا انه ليس شرط القرب من المحيط ان يكون قريبا بالكلية
بل من شيء منه وان كان غاية البعد من شيء اخر منه وذلك لانه لا قرب من شيء غاية القرب الا صائر على غاية البعد
من مقابله بالوضع ليس بالطبع فان اجزاء المستدير لا مقابل لها بالفرض الوضعي الا صائر في المسافي فانها اذن
كانت من حيث المسافة غاية البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب البعد الذي في الطبع لغاية البعد بل
لا بعد هناك من هذه الجهة بل هناك اتفاق من حيث انها على طبيعة واحدة وجسما واحدا فبهذا يعلم صورة
الجهات التي يحرك اليها الاجسام الطبيعية فلنتكلم الان في جهات الاجسام المتحركة على الاستدارة واما المتحرك
بالاستدارة فهو على ضربين احدهما المتحرك لا على مركز نفسه بل على مركز خارج فهذا يمكن ان يعين لجهة
اليها يتحرك وجهة عنها يتحرك ويشبه ان يكون احدهما قدام ماله والاخر خلفا واما جهة اليمين واليسار فليست
ان يكون الجهة التي لو كان هذا حيوانا كان ذلك يمينا له او لليمين يسمى يمينا من مقابلها على الاشبه وان كان
لا شيء في طبيعة ذلك الجسم يوجب ان يختلف به الجهتان كما يوجب جانبا الحيوان ذلك في الحيوان واما فوق هذا المتحرك
المقعر وتحت وسفله فيشبه ان يكون ما يلي ناحية الارض جهة السافلة وما يقابلها جهة العالية فتكون لذلك له
لا من ذاته بعينه كالحيوان ولا من حركته بعينه كالمتحرك كان الثقيلة والخفيفة ولهذا بعينه ليس الى الجانب الحر
واما المتحرك بالاستدارة على مركز في داخله ويشتمل هو عليه فيشبه ان لا يكون ما قبل جهة من انه قد يتحدد له
جهات كما للحيوان امر على الجهة التي قيل بل اذا لم يتحدد فيه تحيز ذاته فعلمان ومنطقة ولا يحتاج في تحديد
القطبين والمنطقة الى شيء غير جسمه وحركته التي هي على الصفة المذكورة وان كان محتويا على جسم اخر يحدد
له جهة تتوالى ما يشتمل عليه جسم اخر فيجعلها محددة ليس يحتاج في ذلك الى ان يكون متحركا بالحركة التي له بل وان
كان ساكنا كان له ذلك لكن اذا تحرك على ما يشتمل عليه منها وتوسط بين اجزاء او نقطة يفرض فيتوهم بين
امثالها من المشتمل عليه المتحرك حوله فقد يتحدد له جهتان اخرى وذلك لانه اذا فرضت في طول حركته الا في جزء
الذي هو بين قطبي الفلك نقط وكانت الوسطى بنحو احدها وبينا بعد عن الاخرى ويكون الجهة التي كان منها الوسطى
ما يلي الاولى الذي هذه النقطة طالبة عليه هي جهة عنها ابتدأ الحركة بالطبع ومقابلها مقابل هذه
الجهة فيتحدد هناك جهة مشرق وجهة مغرب وكذلك يتحدد هناك جهة بل خط التوالي وجهة بل تحت الارض
فيكون الجهة التي تلي خط التوالي هي التي اليها الحركة الاخذة في الارتفاع وذلك غايتها الاقصا فيكون هناك القرب

ما يكون من المطلع عليهم بالحدة مفارقة فليلا فليلا والبعد عنه الى ان يقرب عنه والغاية التي اليها
يتوجه المحرك هو القدام وما يقابله الخلف ومحظ الزوال ما بلغنا من الحركة الشارقة الطالعة فذكر انها
خلف لما كانت جهة الشرق الجهة التي عنها مبدء الحركة اولى ما يسبقها من جهات الحيوان اليمين ويكون المغرب
الشمال وبقي الاقطار ان يحدد ان البعد الذي هو حيز البعد المحدد بالقدام والخلف الذي هو اولى ان يكون بعدا
وحيز البعد المحدد باليمين واليسار الذي هو اولى ان يكون عرضا فليس له الا ان يكون بعد الطول واما
القطبين فان يكون على جهة المقابلة علوا هو الجنوبي في الحركة الفلكية الاولى والشمالي في الحركة الثانية
فانا لو توهمنا انسانا تتحرك على نفسه مستديرا او يتبعث حركته من يمينه لكان يكون قدامه ما يلي وجهه
وهو ما بين يمينه وسياره وذلك عند محظ الزوال وخلفه ما يلي ظهره واذا اطبقناه بين يمينه وجهة الشمس
وبين سياره وجهة المغرب بين وجهه وجهة محظ الزوال انطبق واسمع القطب الجنوبي الا يسير لو زاد
على نفسه مستديرا والسماء لكان الرأس يلي الجنوبي في الوجه يليه وسط السماء وجنب اليمين يلي المشرق الا
ان يكون احد القطبين علوا والآخر سفلا ليس لاختلاف البتة في امر القطبين بل بالمقابلة الصرفة الى الجنوب
بعدان يتحدد جهتا الامور الاخرى فيحتاج حال القطبين حينئذ بالقياس الى تلك الجهات واما كون المشرق يمينا
فهو لامر في الحركة بمقتضى الى الافق وان لم يكن حيوان يقاس به فان جهة المشرق اذا لفظا عنها يتبعث الحركة وكذلك
كذلك حال جهة وسط السماء اذا لفظا اليها الحركة فاذا كانت حركة بين يمين المشرق والمغرب ووسط السماء
الى الافق ثم اذا تميز هذه الحدود لم يعرض في القطبين ان يعرض لها تميزا ما لا مر يتعلق بالقطبين فعلقا او لبت
بل المنسبة يلحقه بسبب ما عرض لغيرهما من التغير هذا واما اذا اخذ جزء من الفلك متحركا واعتبرته بنفسه وجدت
ما بين المغرب والمشرق طول المسافة وحصل لك ما بين القطبين عرضا لذلك الطول فانظر الى حال هذه الجهات
كيف تختلف اما القطبان فيتحددان جهتين لذات الجسم وحركته ولا يحددان بذاتهما فوقا واسفلا لان يكون بينهما
تضاد لا تضاد في طباع ما هي فيه بل انما يحددان فوقا وسفلا بمقايسته ونسبته الى الحيوان واما المشرق والمغرب
وكذلك وسط السماء فليسا يحددان جهتين لذات الجسم وحده ولا لذاته ما خوذة مع حركته بل بمقايسته الى الافق
ثم بعد المقايسة فان نفس الحركة يوجب تميز بعضها عن بعض بالقياس الى الافق اذ يوجب ان يكون تخالف ما يكون
بعضها عنه بعضها اليه وبعضها مبتدئة الحركة وبعضها منتهية الحركة ولكل واحد مقابل ولا يحتاج في ذلك
الى ان يراعى مقايسة بحذاء مع حيوان البتة ومع ذلك فقد يقع بينهما بنوع ما مضادة او مقابلة ومع هذا
كله فان اليمين واليسار يقع على نحو الحركة التي للفلك والتي للحيوان ما اشترك الاسم او باشتباهه والفوق
والسفل ولكن بذلك واما القدام والخلف فشبيه ان يكون الجزء الطالع من الفلك اذ يوجد له قدام بمعنى
وغيره وذلك لانا ان عنينا بالقدام غاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع مطلقا لم يكن للفلك قدام فانه ليس
لحركته غاية اليها تقصد فان عنينا غاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع وهو الطالع على شيء من تلك النهاية هي
مماسة الشيء الذي حدده الافق بحدد الطلوع بحدد بالافق فانه اذا طلع عليه لا بد ان يتحرك نحوه الى ان يماسه
وحظ الزوال ثم يعرض عنه الى ان يغرب عنه في الافق بعينه فان لم يكن محددا لذلك افق لم يكن طلوع
عليه لا كان حظ زوال فلما كان محددا حدد هذه الجهات بالقياس اليه فهكذا يجب ان يتصور امر هذه الجهات

واعلم ان هذه الجهات الست تحدد الفلك من حيث هو متحرك على الاستدارة واما الجهة السطحي التي يلي الارض والتي يليها فذلك له من حيث هو جسم على شكل وصفة لا من حيث هو متحرك

المقالة الرابعة

في عوارض هذه الامور الطبيعية المذكورة ومناسباتها بعضها مع بعض والامور التي يلحق مناسباتها وهي خمسة عشر فصلا

الفصل الاول في الاغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة

الفصل الثاني في وحدة الحركة وكثرتها

الفصل الثالث في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

الفصل الرابع في حد السكوك الموردة على كون الحركة واحدة

الفصل الخامس في مضامة الحركة لا مضامتها

الفصل السادس في تضاد الحركات وتقابلها

الفصل السابع في تقابل الحركة والسكون

الفصل الثامن في بيان احوال الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا وامتناع ذلك فيها حتى يكون بينهما سكون لامحة

الفصل التاسع في الحركة المتقدمة بالطبع وفي ابراد فصول الحركات على الجميع

الفصل العاشر في كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم وكذلك كون استقصاء في طبيعة له

الفصل الحادي عشر في اثبات ان لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز لكل جسم لاجزائه البسيط والمركب

الفصل الثاني عشر في اثبات ان لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية او مكانية

الفصل الثالث عشر في الحركة التي بالعرض

الفصل الرابع عشر في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك

الفصل الخامس عشر في احوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة

الفصل الاول في الاغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة

يجب ان نحقق في هذه المقالة ان الحركة كيف تكون واحدة وكيف يكون كثيرة وان الحركة كيف تكون مضامة لحركة اخرى نظائرها في السرعة والبطؤ وكيف لا تكون وكيف يكون الحركة مضادة لحركة اخرى وكيف لا تكون وان الحركة هل تعرض لكل جسم او لبعض الاجسام وان الحركة كيف تكون طبيعية وان لم تكن هل يكون طبيعيا وكيف يكون طبيعيا وهل لكل جسم مكان طبيعي وان الحركات كيف تكون غير طبيعية وكم اصناف الغير الطبيعية وان تجمع جميع فصول الحركة وان نعرف مناسباتها ما بين الفوق والحركة والحركات

الفصل الثاني في وحدة الحركة وكثرتها

الحركة تكون واحدة على وجوه فاما ان يكون واحدة بالعدد هذا غير مقول ان قوما من الرومانيين ومن سلمهم من اهل افلاطن شنعوا كل المنع ان يكون الحركة يوصف بالوحدة بل بالجوهرية وقالوا كيف يوصف الحركة بالجوهرية ولا تحصيل منها كموجود حاصل ولو اساءوا فرضها عنه من السكوك في باب الحركة والزمان فيما سلف قولهم كيف يوصف الحركة بالوحدة والحركة الا منصرمة الماضي ومستقبل والحركة الا وهما وزمانا ومشيوا وحدة الحركة شرطوا ان يكون زمانها واحدا وكيف يكون الحركة واحدة وكل واحد فانه تام فيما هو فيه واحد وكل تام فهو فارد الوجود حاضر الاجزاء ان كانت له والحركة لا وجود لها مع ان لها الجزاء ونحن فيما سلف قد بينا الحال فهو وجوب الحركة بيانا لا يليق معه الى هذه السكوك والان فيجب علينا ان نبين الحال في وحدة الحركة ونبين ان الشبهة التي اوردوها ساقطة فنقول قد بينا نحن ان الحركة يقال للكمال الاول الذي وصفنا وهو قطع المسافة فالكمال الاول وحدته بوحدة الموضوع له مع بعد زمان وجوده بعينه التي هي التصال

وكسائر الصفات التي لا يكون في كونها واحدة بالشخص موضوعها واحدا فقط فان الموضوع الواحد اذا
عرض فيه بياض فقد عرض فيه مثل ما عرض اولا بل هذا البياض بعينه هو الاول بالشخص فيكون الحركة
بالمعنى الذي اشرنا اليه واحدة واذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه وحدة الزمان
هو اتصاله وكل حركة هذه صفتها فهو واحدة بالشخص فيكون الاحمة في متحرك فيه واحد مثل مسافة واحدة
بالاتصال فمثل بياض موجه اليه المحرك بالاستحالة الجاها الا يقف فيه عند حد زمانا ومثل كم واحد
غير ذلك فليس هذا المعنى بما اولى في ان يدخل شرطا لوحدة الحركة من معنى الزمان وان كان معنى الزمان
يكفي ذكره فذلك ليس لانه يتضمن جميع الشروط التي لها يكون الحركة واحدة بل لانه يقتضي الشرط الباقي
ويشغل الذهن منه اليه ويلزم ولست نعلم الفرق بين المتضمن والمقتضى الملزوم واما الحركة التي هي بمعنى
القطع فهذا المعنى اولى بان يكون شرطا فيها لانه انما يجب ان يكون واحدة حتى يكون الحركة واحدة هو المتحرك
والمسافة وما يجري مجراها والزمان فيجب ان يكون المتحرك واحدا والمسافة وما فيه الحركة واحدا والزمان واحدا
واحدا بالعدد في جميعها ان كثرة الحركة تتبع كثرة الاشياء التي تقيد الحركة كما ان بسطا من الانقسام وهذه الاشياء
هي هذه الثلثة المتحرك وما فيه والزمان فان تكثر المتحرك وكان الزمان واحدا بعينه او تكثر المتحرك وكانت
المسافة واحدة بعينها تكثرت الحركات واذا تكثر المتحرك والزمان واحدا بعينه لم تتكثر المسافة وما فيه
الحركة بالعدد واذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة لم تتكثر الزمان فانه لا يتكثر المتحرك والمسافة واحدة
الا ويكون المتحركان سيفا فيقطع تلك المسافة اذ لا يقطع جسمان معا مسافة واحدة بعينها كما لا يكونان في
مكان واحد معا ولا يجوز ان يتكثر المتحرك في زمنه كثيرة وما فيه واحد بالعدد البتة الا في المسافة فانها
يجوز ان يبقى بعد القطع واحدة بعينها واما الكم والكيف وغير ذلك فلا يكون كيف تبقى بعينها وكم
واحد بعينه بالعدد ويتحرك فيه متحركون عدة في زمان بعدد فان لان الكيفية التي لهذا المتحرك من جهة ما
واحدة بالعدد لا يشاركه فيها المتحرك الآخر بوجه لا كالمسافة ونظن انه يلزم هذا كله ان يكون المتحرك
واحدا بالعدد واذا العدة اذا اجتمعت على تحريك شيء فانما هي كشيء واحد فتصير الجملة محركا واحدا اذ لا
واحد منها يحرك وحده لكنه ان امكن ان يكون شيء يحرك فقدان ينقطع محركه او مع انقطاع محركه
هنا مناسبة للجسم المتحرك مع محرك اخر كما يتخطى حد بدا مثلا من مائر مغناطيس لو توهمناه استحال
الى غير طبيعته دفعة وحصل الحديد بحيث يجذب الى مغناطيس اخر ولم يكن بين تخطي الاول واستدامة
الثاني زمان و. اتصل الزمان والمسافة فما الحري ان يكون هذا المتحرك واحدا بحركة واحدة وكذلك لو
سخن ماء وبارد بلطف عجيب فاد من غير وقوع فتور حتى تبلغ حد ما من السخونة فما الحري ان لا يكون هذه الحركة
متكثرة بل يكون واحدة الا على جهة المقايسة فان الشيء الواحد بالاتصال الحد يعرض له التكثر على ما قدمنا اما تارة
من جهة التفكيك والقطع بالفعل واما تارة من جهة المقايسة فان الزمان ايضا ينقسم بالفعل على
هذه الجهة وذلك انا نقيس بمبادئ امور كائنة فيها وغايات لها فانا ونحن فيه بحسب ذلك اما ان يكون في مسلسلة
امور يفرض عند كل واحد منها ان اول من زمانه يفترض في الزمان الملقايسة ويعرض من ذلك ان تكثر
الحركة ولا يكون ح الحركة واحدة الزمان من هذه الجهة ومن حيث الزمان واحد فانه يكون تحركه واحدة

في ذاتها وهذا مثل ما يعرض لحركات الفلك بالقياس الى الشرق والغرب فينقسم الزمان وينقسم الحركة بحسب ذلك انقساما لا ينقطع الاتصال وشبيه ان يكون الصوت المسموع من الوتر المفرد سنفره واحدة الى آخر زمانها الذي يستغرقه من هذا القبيل لان هذه الحركة مستعلمة في جزئيات الطبيعيات ومشاهدة لحواسها فما ليس يحدث عن وقع المضراب على الوتر بل انما يحدث من فرع الوتر المدفوع بالمضراب عن وضعه المستمر عند مفارقة المضراب الى وضعه انضرابا بقوة وتحدث بطرح ما وخذه من الهواء فصوت لا يزال مهتزا كذلك يحدث فرع بعد فرع الى ان يخفت ويكون ذلك الفرع محفوظة الصورة مسموع على الاتصال ان كان بالجملة متصلا كما يسمع ولم يكن القطوع من القعر بحيث لا يحس واعلم ان نفس الاشتراك في الامر الواحد لا يوجب ان تكون الحركات متحدة فان اثنا واحدا قد يكون منتهى نقلة ومبدأ استحالة كلاهما الجسم واحد لا يكون الحركتان واحدة وايضا فان اشتراكهما منه او الى امر واحد غير كاف في وحدة الحركة وان ما منه قد يفارق لا الى الذي اليه بل الى العدم ومن غير سلوك واسطة وما اليه ايضا من غير سلوك واسطة فلا يكون حركتان واحدة بالنوع فضلا عن العدد وايضا فان اشتراطهما معا غير كاف في ذلك لان ما منه قد يفارق الى ما اليه من موسطات شتى اما في المسافة فقد يقصدها اليها تماما من غير الاستقامة وقد يقصد على تقويس وتحنية ولا يكون الحركتان حركة واحدة بالنوع فضلا عن العدد وكذلك قد يؤخذ من السواد الى البياض من طريق الدكنة وقد يؤخذ من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم الشقرة وقد يؤخذ من طريق الفستقية ثم الحمرة وان اشترط مع الشرائط المذكورة كان اشتراطها فضلا فان الفرس اذا جعل واحدا لم يكن الا عن مبدأ واحد ومنتهى واحد بعضهن ذلك هذا المعنى فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها ومسافتها واحدا وموضوعها واولى ذلك المسافة التي لا اختلاف فيها وقلما يوجد في المكانية فان الطبيعة تشتاق احيانا والغريبة القسرية تقتر احيانا واولى الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة وان توهم المتصلة على الزاوية وجوده واولى ذلك عائم ولم ينقض فان من صفات المستديرة اذا تممت الدورة فلا يزاد عليها بل تكرر وكذلك المستقيمة فان المستقيمة اذا تممت فليس تتمها لانها مستقيمة بل لاجل ان المسافة لم يبق لحفظ الهائم وسقط من تحصيل هذا قول من قال ان الخط المستقيم اولى بالتمام لانه اتم لانه اطول وسطا وانتهاء ولا يتبين من ذلك فلان الدائرة ناقصة فليس يجب ان يكون الحركة عليها ناقصة لان الحركة على المستقيمة بتناهي وتتم وعلى المستديرة لا بتناهي ولا يتم فاذا اولا فليس كل ما هو تام تحود ابتداء وانتهاء وصل الواحد في الجملة اتم من الكثرة التي لا يوجد هذا التشابك الا بينها بل هذا نوع من التمام ولا يعتبر هذا التمام الا في ذي عدد والدائرة للكثرة وانما لا يقبل الزيادة لا لشيء غير لها خط دائرة والمستقيم ان لم يقبل فليس لانه مستقيم بل لانه ليس واما الحركة المستديرة فانها اذا تممت عادت مبتدأة من رأس فيكون كلة دورة واحدة وكلما اتى دورة واحدة وهذا ما نقوله في الحركة الواحدة بالعدد فنتكلم الآن في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

الفصل الثالث في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

ولما كانت الحركة مشاركة لسائر الاعراض في الاحكام التي يتبع العرضية كان تكثرها او توحدها تماما كل تكثر الاعراض الاخرى وتوحدها فكما ان البياض مثلا انما يكون متكثرا بالعدد اذا تكثر موضوعها وقامت فكذلك الحركة فكما ان البياض لا يكون متكثرا بالنوع او متكثرا بالجنس لتكثر الموضوع بالنوع او بالجنس بل يكون بياض الثلج وبياض القطن اذا لم يختلفا بالطرفين اخرى واحدا

بالنوع

بالنوع بل بما من الشيء والجنس فكذلك ليس بنفس تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس بحسب تكثر الحركة الاعراض انما هي
لمعانيها العارضة الازمنة دون الموضوعة واضافات الذوات العرضية الى موضوعاتها المختلفة انما هي عارضة
لها لا موضوعة اياها نعم بعض الفصول وانا تكثر الاشخاص فليس متعلقا بالفصول الذاتية بل بالعوارض واما
الازمنة فلا يختلف من حيث هي ازمنة بالنوع البتة بل بالشخص ان كان لا بد لها اولا منفصل واحد مقارنة
ما يختلف بالشخص دون النوع لا بوجب البتة مخالفة فصلية موجبة في الحركة يختلف نوعها باختلاف الا
التي بقوم بها مبتدأ الحركة وهي ما منه وايضا ما منه وما اليه فاذا اختلف نوع واحد من هذه اختلف الحركة في النوع
فانه اذا اختلف ما فيه واتفق ما منه وما اليه اختلف نوع الحركة مثل ان يكون احد الحركتين من مبدأ الى منتهى على
الاستقامة والاخرى منه اليه على الاستدارة وكذلك اذا اتفق ما فيه واختلف ما منه وما اليه مثل الصاعد
والهابط فيجب انه اذا اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة بها صار
الحركة بغير واحدة في النوع فان كانت كلها مكانية او كلها كيفية او كلها كمية كانت واحدة في الجنس الاعلى
وان انقطعت فحينئذ اسفل كما في اللونية كانت واحدة بالجنس الاسفل لكنه قد يشكل الحال فيما هل الحركة
المكانية المستديرة يخالف المستقيمة في النوع او يخالفه بعرض فانه يشبه ان يظن ان الاستقامة والانحناء
من الامور التي يعرض للخط الامر الذي هي فصول ويسبق الى الظن ان الخط الواحد يصلح ان يوضع
للاستقامة والانحناء واذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخطوط المستقيمة مخالفا للنوع الخطوط المنحنية الا
ان يجعل تركيبها مع الاستقامة نوعا ومع الانحناء نوعا اخر فيكون كل عرض من شأنه ان يقوم نوعا
وليس الامر كذلك فاذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع فكيف يكون الحركة على المستقيمة مخالفة
الحركة على المستديرة بالنوع لاجل اختلافهما وهذا الاعتبار في المستقيمة والمستديرة التي يكون مكانية
المستديرة التي يكون وضعية على ما علمت وقول وكذلك يشكل الحال في امر القاعد والهابط ويشبه
ان يظن ان القاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدأ والمنتهى من حيث هما طرفان لبعد بل من حيث هما لجهتين
احدهما يلي علوا والاخر سفلا والحركة لا يتعلق بالمبدأ والمنتهى الا من حيث هما طرفا مسافة واما من حيث هما
عرض ان كان احد طرفي المسافة في جهة والاخر في جهة وذلك ليس مما يتعلق به الحركة فان الحركة بهم حركة او البعد
في هذا البعد من مبدئه الى منتهاها ولو لم يكن المبدأ بحيث يكون علوا وهو ان يلي السماء والمنتهى بحيث يكون
سفلا وهو ان يلي الارض فاذا كان الامر كذلك كان هذا من الاعراض اللازمة للحركة لا من الامور الداخلة في
مهيتها فلم يكن الاختلاف به اختلافا في نوعه وكذلك الاختلاف الذي بين الحركتين في ان يكون طبيعية او قسرية
فانها ايضا اختلاف في امر خارج عن مهية الحركة وان كانت لازمة لها هذه هي الشكوك التي يظن انها ترد على
الذهن اما نحن فنقول ان هذه الشكوك لا تعرض في غير النقلة فانه لا يعرض في مثل الحركات التي في الكم والكيف
وغيرهما ذلك فان الشيء معلوم من حاله عند كل احد انه مخالف بالنوع للبيض لاجل مخالفة ما اليه الحركة وما
عنه وان كان الطريق كانه واحد مسلوك في كل منهما على العكس من الاخر وكذلك النصعد الى البخر الى السود مخالف للمنحدر
الى البلغة الى السوداء بالنوع وان كان في حال المبدأ والمنتهى واحدا انما يشكل هذا في النقلة بعضهم
ان لا يكون النقلة جنسا بل يكون نوعا فقط ويكون النزول مخالفا للصعود ما عرض تحت نوع واحد كما

مخالف

يخالف الكاتب الامي وانه كان الانسان ماخوذ في الكاتب والامي ويحمل عليهما والبين حبسا لهما على موضوع
كذلك النقطة محمولة على ذلك الوجه على النزول والصعود وكان اصل الموضوع في الزمان هو حركة مستقيمة من
مبدأ الى منتهى وبهم بذلك كونه حركة لكن عرض لهذا المبدأ ان كان فوق فعرض للحركة ان صارت نزولا وكذلك
الحال في التشكيك الاول مثلا انه عرض ان كانت النقطة مادة مستقيمة ومادة مستديرة فان الحركة ليست
تحقق حركة بما يعرض لها من طول ما تتحرك فيه كالمسافة المستديرة وقصرها كالمستقيمة حتى تختلف بذلك شيئا
ويتباحركتين اختلافا صنوفا فهذه هي الظنون التي يمكن ان يلتبس في هذا الباب فيجب تخليصها ولازما اولا ان نبين
ان النقطة جنس وان الامر ليس على هذه الصورة فنقول ان الخط المستقيم بالحقيقة والمستدير لا يصح ان يجعلا نوعين
احدهما الى الآخر في الوجود ان يكون طرفي السطح وهو بين السطح ان يكون طرفي الجسم فما لم يعرض للجسم والسطح
هيئة لم يعرض المستطيل فلم يعرض للخط البتة والجسم اذا كان ما ليا لم تقبل التحديد او اكان رطبا مثل الكحيلة فان
يكون اتصال الحديدة يفرق او يكون اتصال الحديدة يمنعه والتفعير بالعكس فان فرق اتصال الحديدة فقد
انقسم الخط خطوطا وان امتد فقد بطل ايضا ذلك الخط بعينه وحدث خط آخر فان الخط الواحد لا يصير اطول
مما هو بالمد فاذا كان هذان الخطان يستحيل انتقال طبيعة احدهما الى طبيعة الآخر ولا في الوهم ايضا فان
ان فعل ذلك مفرقا للخط عن السطح جعل الخط ذا جهتين وجانبين لا في امتداده فلم يأخذ طرفي سطح لان ذا
الجهتين سطح لا طرفه الذي هو خط فيه فيكون الوهم قد اخذ عن الخط بل الجسم امتدادا فيها فجعلها خطا فالذي ظن
ان الخط هو واحد بعينه موضوع للامرين فقد غلط غلطا باطلا واختاص النوع الواحد من الاعراض يخالف
او باعراض يفارقها وهذا على ضربين وذلك لانه اما ان لا يكون تلك الاعراض تلحقها الحوقا اوليا ساكنا به
مجتمع مع موضوعه وان تلحقها الحوقا اوليا كالبياض يجتمع مع السطح ومفارق الخط المستقيم للمستدير وليس
لاجل كثرة الموضوع فقط فان هذه المفارقة موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين وليس لعرضين الحوقين
كيف اتفق فان الاستقامة والاستدارة ميالا طبيعة الخط اميلا اوليا فلذلك امكن ان يكونا اما فصولا او اعراضا
اوليه فان كانت فصولا فقد نوعت ان كانت اعراضا اوليه والاعراض الاولية ان كانت لازمة لطبيعة
المعروض لها استوى فيه اشخاص النوع وان كانت تعرض في حال من غير لزوم وتعرض لانفعال يلحق المادة لا
يبعد توهم زواله عن المعروض له او لا وجوه لزوما بعيد توهم زوال العارض التابع للانفعال وليس كذلك الحال
في الخط المستقيم والمستدير فانه ان لم يكن المادة في كل واحد منهما على هذه الصفة التي بها اصاب خطا مستقيما
او مستديرا لم يكن تفرق ذلك الخط موجودا فليس ان الخطان بينهما العارض غير اولي او العارض اولي لازم
لهما فان الاستقامة والاستدارة متعاندان تعاند الفصول او لواحق الفصول الآخرة التي بها تعاند
على اختلاف الاشياء في النوع والان الحركة في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض لاختلاف ما فيه الحركة فكذلك
المستقيم والمستدير وليسقط من وصف هذا القانون قول من ظن ان في طباع اجزاء السماء وبسائطها ان
بينها تشبيبا وتفعيرا فانه فان كان الموضوع الاول للتشبيب والتفعير هو الجسم نفسه اجتمعا في كرة واحدة
فليسا متضادين وان كان موضوعهما سطحين متفرقين يمتنع ان يقبل المتفعر منهما التشبيب والمشبب التفعير على
ما اوضحناه فليسا متضادين اذ ليس موضوعهما ذلك بعينه لان تعاقبهما والا موضوع الحق البتة على ما بينا

واما التشكيك

وقد تكون هوية الخط في الوجود

لم يجوز ان يكون المعروض له يوجد وفاقا الآخر هذا العارض الاول التابع

واما الشكيك المورد من حال الصاعد والهابط فسخيفة من بعد وانما السرعة والبطوء لا يختلفان فيما ذكرنا البتة لختلافا ما بالنوع وكيف وهما عرضان لكل صنف من الحركات وهما متى يقبل الاشد الاضعف يتصل لا يقبلها بل يكون الحركة الواحدة بالاتصال مثلا تنتج من سرعة الى بطوء فاس الامور التي يكون للحركة بها اضافة الى الحركة لا من الامور التي يكون لها في ذاتها وقد ظن ان السرعة اذا قبل على المسبقية والمسندية كانت اشد في الاسم وليس الامر كذلك وان كان النظر وبما اوجبه لا يصح المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما كما لا يخفى الخط والسطح مع قول المعتد عليها بالتواطؤ انه ليس يقال ما يشتركان الاسم فان حد السرعة والبطوء فيها واحد وهو ان السريع في كل واحد منهما هو الذي يقطع مقدارا الاطول في الزمان الواحد كما ان المسبق متقدم وكذلك المسند بروبكما ان الاطول في المسبق ما فيه المثل والزيادة فكذلك الاطول في المسند بر والزمان غير مختلف فليس اذا بالاشد الا الاسم بل الحد بيننا وبينها معا وادفد تكلمنا في وحدة الحركات فحري بنا ان نحل الشكوك المقولة فيها

الفصل الرابع في حل الشكوك الورد على كون الحركة واحدة

واما قول اولئك ان حركة الاوهي منقسمة الى ماض ومستقبل فغير صحيح فانك تعلم ان الحركة على النحو الذي يخصها ليست منقسمة الى ماض ومستقبل انما هي دائما بعد ماض ومستقبل واما الحركة التي هي بمعنى القطع فلها الانحصار حركة وقطعة الا في فحسب ماض ومع ذلك ان كانت الحركة منقسمة الى ماض ومستقبل فلها منقسم بالقوة فاذا فرض في الزمان الذي وطابقها ان عرض لها ان تنقسم الآن يكون حاصلا بالفعل وبالجملة فمتى اذا انقسمت فانما تنقسم بالعرض لاجل انقسام الزمان وانقسام المسافة وانما الشرط في وحدة الحركة هو ان لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل الا ان يكون بالحيث لا بنفسها ولا بالقوة بل وكذا هذا شرط في وحدة الكميات وكثير من الاشياء واما قولهم انها كيف يكون واحدة ولا يكون ثابتة فقول لما تجابون به عن ذلك ان الواحد بمعنى التام غير الواحد الذي بمعنى الاتصال ولا يجب ان لا يكون الشيء واحدا بمعنى اذا لم يكن واحدا بمعنى اخر وايضا فان الحركة التي سرحنا حدها لا ينقسم هي محفوظة في المتحرك تامة ثابتة بعينها الى ان ينتهي واما الحركة بمعنى القطع ان استوفت البعد المنقسم فهي تامة وان لم تستوف قوة فهي ناقصة لا موجد عليها اذا كان التام ما ليس منه شيء خارجا عنه وكان وجود الحركة بمعنى القطع هو على ان القطع حصل فاذا كان ليس شيء منه الا وقد حصل ولم يبق خارجا منطر فهو تام وهو حق واحد من جهتين وقد اجاب بعضهم عن هذا بان قال ان مثل الحركة في انها قد تعدم شيئا شيئا ويكون الصورة مع عدم ذلك الاشياء محفوظة هو مثل صورة البيت التي يحفظ واحد بعينها مع نقض لبنة لبنة وسد الخلل الواقع عند النقض بما يقوم مقامها ويكون الصورة واحدة بالعدد واذا يحفظ بوادا متعاقبة وكذلك صورة كل شخص من النبات والحيوان وكذلك بعض الملكات النفسانية محفوظة واحدة بعينها مع التحلل والاستبدال وقبة المزاج وانما يبطل الانتفاع الا ان وتتجدد وكذلك صورة الظل يبقى واحدة بعينها في النهر الجاري لتغير المادة قال لان مبدا الفيض وهو الباري وتعم واحدة الصورة وهي الفيض العتاد دائما بالقياس الى صدوره عنه مادامت المادة في حد القبول واما بالقياس الى كانت تلك الصورة بعينها محفوظة وليس بمعنى امثال هذه الاجوبة ولا يصح عندي ان يكون للكائنات الفاسدة صورة ثابتة لا يسبق البتة التام الا ان يقضي بثبات الجزء وحدث في الكائنات من اول الكون محفوظة الى وقت الفساد لا يفارق ولا يبطل

يكون مقارنة لصورة واحدة او لقوة واحدة تلك الصورة او القوة بسبب حفظ التخيل الواقع في سابق والا لم يجز
ويسد مسده بما يرد من البدل ويقول انه ليس يكتفي في بيان العضو واحدا كون سببه القبض واحدا اذا
اقبض على اشياء كثيرة وكان القبض بتكثر او سواء كانت متكثرة حاصلة في زمان واحد او كانت متعاقبة
المتكثرة فانه يعلم يقينا ان الصورة القائمة في اللبنة الثانية من التركيب في الصورة الاضافية التي لها بعينها الى
اللبن الموجود ليست هي بعينها ما كان يقوم باللبنة الاولى المنتزعة ويعرض لها بعينها من الاضافة اذا
كانت هذه الاحوال لا تنتقل من مواد قابلة تفسد اشخاصها فضلا اشخاص خواصها فاذا كان كذلك لم يكن
صورة اللبنة الان هي بعينها التي كانت قبل بل يكون شبيهة بتلك سد مسدها فكما انه لو لم يتداول النوع
بالانتقام حتى يتعوض لكانت الصورة تبطل ثم ان اخذ في اعادة لبنة لبنة على ذلك النظم بعينه كون الصورة
قد حدثت ويكون صورة اخرى بالنوع حتى لو لم يشاهد الانتقاض المتمم فما ذا الى ان يرد الى العمارة ثم
شاهد الصورة يظن انها هي الصورة الاولى وان كانت اخرى وكذلك ان لم يمهل العمارة الى الانتقاض
لم يز المستجير يتم ظن ان الثانية هي الاولى من غير حدث امر فهذا الغلط منهم غير صحيح البتة اما ان يكون في جملة
الاعراض عرض من شانه ان ينتقل من موضوع الى موضوع او ينتقل اليه موضوع بعد موضوع كما يعرض ان يتضاد
الضوء والظلمة فان الليل المظلم اذا انتقل انتقالا في ظاهر الامر صعد اذا انتقل القابل وسكن الليل والمظلم انتقل
في القابل لكن ليس يمكن ان يكون الضوء والظلمة والظلمة في الماء السائل واحدا بعينه بالشخص اذا كان الضوء الواقع
هو صفة اوحال القابل عينه فعند ما استحال القابل لم يبق صفة فان استحال القابل على لم يبق الصفة والحال
مطلقة واذا استحال هذا القابل لم يبق هذه الصفة وهذه الحال واذا لم يبق هذه الصفة وهذه الحال لم يكن
الباقي شيئا ما بالشخص بل يكون كل شخص آخر من جملة نوع محفوظ على الاتصال وهذا كما يعرض للسيال مع استمرار
موازاة والمحاذاة فانه ليس اذا كان لا يزال يوجد في السائل جزء مواز بعد جزء او محاذ ويلزم من ذلك ان
الموازاة التي في السائل يكون محفوظة بالشخص كذلك ما يقع الموازاة والمحاذاة مواضعة او اطلاقا لان الحس
اذا شاهد في كل وقت ضوءا كالذي كان حسب ذلك سيالا واحدا بعينه فهاهنا كالحال في بين عظم مخرق الهواء
فانا نعلم ان الهواء الذي فيه اذا تحرك تحركا خفيفا ظاهرا يكون الظلمة متحركة ومنتقلة بالعرض لكن اذا كان انما يعقبها
مثلها لم يحس وكذلك لو كان بدل الظلمة جمرة وكان لا يحس بالتحرك من جهة اللمس وغيره فان البصر لا يدرك على
الحركة البتة ويجب ان كل ما يلقاه من الجمرة كل وقت هي الاولى ويكون غيرها الهاتي جزء غير بل لو انفق ان كان
هو غير مخالف الشطوط بارتفاع وانحدار واسفله مستو متشابه مسطح او مقعر فيه ماء تسيل من غير ان
يكون هناك عليه موج من ريح او اختلاف جزء من الماء وغير ذلك تحسب ذلك الماء ماء واحدا بعينه فانك كذلك
لا يمكنك ان تحس بفصول عن جزء جزء عندك وجزء جزء وصل الى يمنك وكذلك اذا لم تحس بفصل الاستحالة
في الظلمة والضوء لاحتمال الامر حيث ان الظلمة والضوء موجودان بعينهما اما الشكك الذي يقال في هذا وهو
انه ان لم يكن واحد فانه اذن كثير ولا يجوز ان يكون كثيرا فرضناه فيكون كثيرا متناهيا والكثير اما ان يكون
كل واحد من ذلك الكثير لا يبقى الا آنا وهذا كان يرى موجودا على الاتصال فيكون الآنات المتناهية التي لها
زمان متصل واحد هذا خلف او يكون كل واحد منها يبقى زمانا ما مع سيلان الموضوع هذا مما يتكرر فيجب ان

نعرفه حتى من الأصول التي تحققتها وبعد هذا فقد شكك في امر الحركة السماوية بتشكيك مناسب للشكوك
التي ذكرناها وان كان صغيرا عنها بيسيرا فقيل لها لا يخ اما ان يكون واحدة او كثيرة فان كانت واحدة فليست
بتامة فانا نجد منها شيئا خارجا منها لتحصيل بعد كل واحد منهم وان كانت كثيرة فكيف يقول عددها وما
احادها فنقول اما الحركة بالمعنى الذي بقوله فهي واحدة باقية منه ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع فيشبه
ان يكون كل دور حركة واحدة الا ان الدور لا يخلو في الوضع واذ قد فرغنا من الكلام في وحدة الحركة فينبغي
ان نتكلم في القدر الذي يكون بين الحركات في سرعتها وبطوئها وهو المعنى الذي يسمى مضاهاة الحركات

الفصل الخامس في مضاهاة الحركات ولا مضاهاة منها من عادة الناس ان يقولوا مرة في كل حركة بتم في زمان اقصر انها
اسرع ويقولون ان هذه الاسطقة كانت اسرع من هذه النقلة فيكون معنى الاسرع في هذا الموضع هو الذي
ينتقل الى الغاية في زمان اقصر وان يمتنعوا مرة اخرى عن ان يقولوا ان حركة السلحفاة من مبدا شبر الى
منتهاه في ربع ساعة هي اسرع من حركة الفرس فرسخا في ساعة بل يعدون حركة السلحفاة بطيئة وان كانت
تبلغ المقصد وتنتهي الى السكون في زمان اقصر بعدون حركة الفرس سريعة وان كان طويلة الزمان الى السكون
فيجب ان يكون طرف السرعة وهذا البطوء معنى اخر غير الاول وهو ان السريع هو الذي يقطع من المسافة او ما
يجري مجرى المسافة مما هو اطول في زمان مثل او الذي يقطع المثل في زمان اقصر بحسب ما اوردنا ان نفاضل
بين حركتين في السرعة والبطوء ان يكون ما فيه الحركة سريعها ان امكن بين الشيئين اللذين فيهما الحركة
مقابلة بالزيادة والنقصان والاشتداد والضعف امكنت المقابلة بين الحركتين في السرعة والبطوء والمقابلة
بين الشيئين في الزيادة والنقصان المساواة التي هي على وجهين احدهما بالفعل والاخر بالقوة اما الذي بالفعل
فبان يكون اطباق احدهما ممكنا بالاخر حتى ينطبق كله على كله وينطبق الطرفان ان كان لهما طرفان على الطرفين
بالفعل او يفضل احدهما على مطابقة الاخر فيكون في الاول مساواة وفي الثاني تفاوت بزيادة ونقصان
واما الوجه الثاني الذي بالقوة وهو ان يكون المقدار بحيث يمكن ان يكون بينهما مطابقة وفضل مثل مستدير
ومستقيم ومثل مربع ومثلث فظاهر انه لا ينطبق المثلث على المربع وهذا الانطباق ولا المستقيم على المستدير
لكن قد يظن ان هذا الانطباق فيهما بالقوة اما المثلث فنحو بحيث يمكن ان يقطع قطوعا تؤدي الى نظام يكون
منه مربع ثم يمكن ان يتركب ذلك المثلث على ذلك المربع فينطبق عليه فيساويه بالفعل او يفضل عليه فيزيد
عليه بالفعل وقد ذلك لم يكن ذلك مساويا ولا زايدا بالحقيقة وبالفعل الصريح فمن هذا القبيل ما قال ان المثلث
مثل المربع وكذلك المستدير لو امكن ان يعمل به ما نغيره الى الاستقامة لكان ان يكون بحيث يزيد على المستقيم او
ينقص عنه او يساويه الانطباق عليه فاذا لم مستديرا فليس يمكن ان يعمل به هذا الانطباق بالفعل اللهم الا
ان بالقوة ان امكن ذلك والشيء اذا لم يكن منطبقا على غيره وفضل فانه على فضله لم يكن مساويا له فاذا لم
يكن فيه مساويا به على الوجه الذي يزيد وينقص على ما يساويه لم يكن زايدا عليه بالفعل ولا الاخر ناقصا
عنه بالفعل وقد سلف بيانه لك بحكم بان المستقيم ليس في قوة ان يصير الى ان ينطبق على المستدير وهو حق
بعينه وليس حكمه في هذا دالا على التحقيق حكم المثلث والمربع فان قال قائل انا نعلم يقينا ان القوس اعظم من الوتر
والوتر اصغر منه فاذا وجد تفاوت في الصغر والكبر فما الحري ان يكون هناك مساواة وقد اجاد من هذا

نصف المحدب ينطبق فقد يكون بين شبهين نسبة الزيادة والنقصان مع استحالة ان يقع بينهما مناسبة المساواة فانا نعلم بديهيا ان زاوية مستقيمة الخطين حادثة في اعظم من زاوية حادثة عن قوس مستقيم واصغر من الحرف ويحتمل ان يكون من قبيل مستقيمة الخطين زاوية مساوية لشيء من قبيل الاخر وانما قلنا ان الحادثة المستقيمة الخطين اعظم من زاويتها لان الزاوية القوسية توجد بالفعل في ذلك وزيادة اخرى وانما كان الاخر اعظم من مستقيمة الخطين كان مستقيمة الخطين يوجد بالفعل فيها وزيادة هذا جواب ومع ذلك فكيف نسلم ان القوس اعظم بالفعل من الوتر وليس يمكن ان يوجد في القوس ما ينطبق على المستقيم انطباقا مع انطباق النهايتين وكيف يكون بينهما مفاضلة البتة بالفعل على ان يكون ذلك بالقوة او على ان يكون ذلك بالتوهم بحيث ان المستدير لو امكن استقامته لكان ثم يوجد فيه مثل وزيادة فيكون اذن اعتبار التفاوت والمساواة مرة بالفعل ومرة بالقوة المستندة الى الوجود كالحال بين المثلث والمربع ومرة باعتبار بعيد وهو ان يكون الشيء بحيث لو كان يقبل التغير لصار الى صفة الزيادة او غيرا والنقصان الاخر او المساواة الاغر وهذا اعتبار بعيد فان الكائنة هي التي يكون ما يتحرك فيه متفاضلا فان كان المثل يقطع في الزمان المثل المسافة لسرعة متساوية وان كان الاطول يقطع في زمان مثل او المثل يقطع في زمان اطول فالحركان غير متساويين بل متفاوتة بالزيادة والنقصان فان لم يكن ما يتحرك فيه متفاضلا بالفعل ولا بالقوة فالحركان غير متفاضلين بالفعل ولا بالقوة ويكون المستقيمة والمستديرة لا تتفاضل بينهما بالتحقيق الا المفاضلة المذكورة البعيدة جدا واما المفاضلة المعتبرة في الحركات الكائنة فيها فهي وجه قريب منها وجه بعيد والوجه القريب هو ان يكون ما يتحرك شيئا قابلا للقياس المشابهة الحقيقية مثل سواد وسواد وحرارة وحرارة فاذا كان متحرك مثلا اولا منها متحركا اخر ثم انتهى الى نسبة ما انتهى اليه الاخر في زمان واحد كان كل موضع من هذا يوافيه فيه مشابه لموضع من الاخر فان كان لم يلتئم اليه بعد لو وقف اجميا في وسط الزمان كان كيفيته اضعف مما في زمان فوقه بطائفة منه ويكون الاسرع منه بحيث يكون التحرك فيه واحدا والمنتهى والمبدأ واحدا ان اوفى النوع واما الوجه البعيد فان يكون الاول عنيا بالقوة حتى لو كان احد المنتهى اليهما والمبدأ منهما طرفا في التضاد والاخر من ذلك الطرف الاخر لنظيره او كان اوان كان دون الطرف هو اقرب الى الوسط كان الاخر من الجانب كذلك وعلى مثال ذلك القريب من الوسط اسخن الاعتبار مثلا ان هذا وهو بياض اسرع من هذا وهو سواد او مساويا له حتى يكون نسبة ما انتشأ وابتدأ اليه انتهى وفاكان فيه الى البياض كنسبة نظيرها من ذلك الجانب الى السواد وهذا وجه غير محقق بحسب الاصول وقد يعرض ان يكون متشابهين على الاطلاق ولا يكونان متفاضلين بالنسبة الى شيء فان الكبر والتصغير في الماء من حيث هو ماء غير الكبر والتصغير في الهواء من حيث هو هواء لان غاية الكبر في الماء ليس مثل غاية الكبر في الهواء وكذلك في التصغر فاذا تخلخل الماء الى كبر الهواء كان للحركة حد ولو تخلخل الهواء الى الكبر الذي في الجوز هذه الحركات في الكبر عظم وفي التصغر عظم كان ذلك متفاضلا واما المفاضلة الكبر الذي في الكبر الذي في فليس تخلخل الهواء وهو الحركة الى الكبر لا يفاس بالتخلخل الذي لا نهاية له بكاثفه فان كبر هذا ليس من نوع كبر ذلك ولا صغره من نوع صغره بل المفاضلة تجري بين تخلخل هوائين او تخلخل مائين وكذلك الطيران والسير

المقابلة

اما من حيث الحركة في مسافة مستقيمة فقد يصح التفاضل واما من حيث هذا طيران النسر وهذا طيران العصفور
فضلا عن الشيء فلا يتفاضل بين طيران لنسري بطيران عصفوري بل الطيران النسري يقاس بالطيران النسري والعصفوري
بالعصفوري وكذلك النحلي العسلي بالنحلي العسلي والنحلي العيني بالنحلي العيني فيجب ان نراعي في هذا الباب معنى
ماهية الحركة ويراعى اخذه مطلقا وبشرط ثم ننظر الى الزمان فان لم يختلف فلك في النوع صح التفاضل فيهما ربما كانت
الماهية لا لطبيعة النوع بل لطبيعة النوع مع عروضها ما المحرك فلا نأخذه شرطا في هذا الباب اذ لا يغير الحال في
اختلاف الحركة اللهم الا ان يكون ما خوذا شرطا في هيئة الحركة وماهية الحركة كالعصفوري للطيران العصفوري
فان مسافة حركات العصفوري في طيرانه غير مسافة حركات ما ليس بعصفوري وقد غلط في هذا الباب اشتراك الاسم
واشتباهه مثل ان يظن ان هذا السكين يحدث اسرع وابطؤ مما يحدث هذا الصوت واكن الحدة فيهما معنى مختلف
وكذلك يظن ان هذا العين الوقذة قد صحت اسرع مما صحت هذه اليد المناوحة فذكر ان مزاج العين وفعله
غير فعل اليد في النوع وكذلك مسالة فعله لونا فعلا غير الذي فعل فيهما لليد في النوع فلا يكون حركة منهما
من نوع واحد اللهم الا ان يعتبر العضو مطلقا فلا يكون الحركتان واحدتين في النوع بل في الجنس وقد علمنا ان
ذلك التفاضل الجنسي ليس بخفي وهذه مسالة وربما مسالة عنها سائل وقال متحرك قطع مسافة وكانت تلك
المسافة بعينها فتحيل مع اشد لحوكة حتى انهما لا استحالة الى الحد الذي تقف عنده وتتم لديه فوقفت النقلة
معها فهل من الممكن ان يقال ان هذه الاستحالة مساوية لهذه الحركة فالجواب ان ذلك خطا ولا يجوز ان يقال ذلك
لان المسافة مساوية للمستحيل واما الحركة فليست مساوية للاستحالة الا في الزمان فقط ولا النقلة قطعت
شيئا مما قطعه لا استحالة وذلك لان الحركة قطعت مسافة اذ كانت تعتبر من مبدإها الى منتهاها والاستحالة
قطعت ما بين كيفيتين اذ كانت تعتبر لا من حد مسافة الى اخرى بل من كيفية الى اخرى اذ المستحيل من حيث
هو لم يخرج من حد مسافة الى حد اخر بل اخرج من كيف الى كيف الا انه لم يزل يتجدد فيه كيف بعد كيف لا على استمرار
تجدد التي في جملة الفصل السادس في تضاد الحركات وتقابلها واذ قلنا ان الحركات تتضاد وتتقابل
فاولى ما نتكلم فيه هو حال تضاد الحركات فنقول اما ان الحركات قد تكون متضادة الاجناس مثل النقلة والاستحالة
والنمو فقد يجتمع معا فان امتنع بعضها عن الاجتماع مع بعض في وقتها فليس ذلك لان طباعها من حيث
هي نقلة واستحالة ونمو يوجب ذلك بل لامر زايد وسبب خارج واما الحركات الداخلة تحت جنس واحد
مثل السود والتبيض الواقعين في جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور فانها قد يكون متضادة فان
السود موافق للتبيض في الجنس ومضاد له في الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه معه في وجود
كما ان التبيض معه في وجود وليس مقولا بالقياس الى الاخر وبينهما من الخلاف اكثر مما بين احدهما وبين التصعر
وغيره وهو غاية الخلاف وهذه هي الامور التي بها يصير الشيء ضد الشيء فالتبيض ضد السود كما ان البياض
ضد السواد وكذلك في معقولة الكم ايضا فان النمو ضد الذبول فانه ان كان لفانا ان يقول ان الصعر ليس
بضد اذ الكبر ليس هو ضدا بل هو مضاد بل له وكان يجوز ان يبطل هذا بان الصعر والكبر اللذين يجب النوع بقياسهما
لا يتضادان على الاطلاق بما ورد في البيوع والذبول الذي يقابل النمو عسر ان يقال ذلك لان الحركة الى الزيادة ليست ايضا
الى الحركة الى النقصان كما ان الزيادة انما هي زيادة بالقياس الى النقصان وعلى ان الزيادة والنقصان اللذين

يتوجهان الى محلين فان فى الطبع ليسا بالفياس وسيجئ الحال فى النمو والذبول كما فى التبخير والتسخين وكذلك الحال فى التخلخل والتكاثف واما الحركات التى فى الوضع فيشبه ان لا يكون فيها متضاد على نحو ما لا متضاد فى الحركات المستديرة وسنعلم هذا عن قريب واما الحركة المكانية فان الجنس المستدير منها غير متضاد الجنس المستقيم بوجه من الوجوه وذلك لان فصول الحركات المتضادة مع الاتفاق فى الجنس يجب ان يكون متقابلا تقابلا لا تحد ويكون منتهى لا تحد الى امر من الامور التى يتعلق بها الحركة والحركات ليس كونها متضادة هى ان تحدها متضادة فان الاضداد قد يعرض لها ان يحدها حركة متفقة فى النوع فان الحار اذا عرض له حركة بالقسر الى اسفل وسأل الجزء فى ذلك كان نوعا الحركتين لا يختلفان فى ذاتهما انما يختلفان بالقسر والطبع والقسر الطبع لا يجعل الشئ مختلفا فان الحرارة التى تحدث فى الجسم بالقسر والتى تشوه بالطبع حرارة متفقة الفعل والسواد الذى يحدث بالقسر الذى يحدث بالطبع سواد يؤثر تأثيرا واحدا انما يختلف بان هذا عرض وهذا طبيعى وكذلك الاشكال الطبيعية القسرية وغير ذلك ولو كان تضاد الحركات ايضا انما هى للقسر والطبع لما كانت حركتان قسريتان متضادتين ولا طبيعيتان متضادتين بعض ما ليس بصير الحركة متضادة للحركة الا ان الحاملين الحركة متضادان ومثال ذلك يعلم ايضا ان الحركة ليست تصير متضادة للحركة لاجل ان المحركين متضادان ولا ايضا لاجل الزمان لا متضادة طباعة لو كان متضادا لكان يكون التضاد فى امر يعرض للحركة لا لطبيعة الحركة فان الزمان عارض للحركة ولا ايضا يكون الحركتان متضادتين لاجل ان الذى فيه الحركة متضاد للذى فيه الحركة فان الذى فيه الحركة يكون متفقا والحركتان متضادتان فان الطريق من البياض الى السواد ومن الزيادة الى النقصان هو بعينه الطريق من السواد الى البياض ومن النقصان الى الزيادة والجهة هى المتوسطان بالفعل كما ان المسافة فى النزول هى المسافة فى الصعود بالجملة فان هذه التوسطات الاضداد لها لانها متوسطات فكيف يكون هى التى تضادها فصير الحركات متضادة فليس الان الامور التى اليها وعنها فانها اذا كانت متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة ولا كيف اتفق فان الحركة من السواد ليس بضد للحركة الى السواد بل لاجل ما يلزم من ان يكون متى تلك حركة الى البياض كان يلزم كونها حركة الى السواد وحركة من البياض فان الانتقال من السواد لا يكون الا الى البياض والانتقال الى السواد لا يكون الا من البياض فان الانتقال من السواد الى البياض ليس بحركة بل امر يقع دفعة ولو كانت الحركة من السواد مذ يوجه الى البياض لم تكن هناك حركتان متضادتان كما انه يجوز ان تحرك الشئ من اليمين الى الشمال والشمال الى اليمين فالحركات المتضادة هى التى تقابل اطرافها وهذا ينقسم على وجهين يرجعان الى وجوه ثلثة احدها ان تكون اطرافها تقابل بالتضاد الحقيقى فيقابل السواد والبياض ومثل اكبر جسم فى طبيعة الشئ واصغر جسم فى ذلك الشئ والثانى ان يكون اطرافها لا تقابل فى ذواتها وفى مهياتها بل تقابل من جهتين احدهما بالقياس الى الحركة والثانية بالقياس الى امور خارجة عن الحركة مثل ان طرفى المسافة المتصلة بين السما والارض هما مثلا نقطتان او مكانان وطبايع النقطتين او المكانين لا تتضاد ولا تتقابل بل تقابلهما الامر الخارج وذلك الامر الخارج منه ما يتعلق بالنسبة الى الحركة ومنه ما لا يتعلق بها فاما الخارج من النسبة الى الحركة فان يكون احد الطرفين فى غاية القرب من الفلك والطرف الثانى فى غاية البعد منه فيكون طرف منه لو فرض ان كان علوا والاخر لو فرض ان يكون سفلا واما المتعلق بالنسبة الى الحركة فمثل

ان يكون

ان يكون احد الطرفين عرض له ان يكون مبدأ الحركة الواحدة والآخر عرض له انه منتهى لتلك الحركة فقياس
كل واحد منهما الى الحركة مخالف ومقابل لقياس كل واحد منهما الى الآخر فانه وان كان قياس كل واحد منهما
الى الحركة قياس المقابل له بالاضافة اذ المبدأ مبدأ لذي المبدأ والمنتهى منتهى لذي المنتهى وكذلك بالعكس في
الامرين فليس مقابلة بين المبدأ والمنتهى هذه المقابلة فان المبدأ لا يقابل المنتهى بانه مقول بالقياس الى الحركة
ليس يلزم انه اذا كان للحركة مبدأ وجب ان يفهم من هذا بعينه ان له منتهى على ان كان ولا بد فسنعلم بدليل
ووسط من خارج والامر في المنتهى كذلك والمضافان ايهما علم لزم العلم بالآخر فليس ايضا المسافة منصوبة
الماهية بالقياس الى منتهاها ولا منتهاها منصوبة الماهية بالقياس الى مبدئها فليس بينهما تقابل المضاف
وبعضهما لا تحته تقابل اعني اذا كانا في المستقيمة اذ يستحيل ان يكون المبدأ والمنتهى مجتمعين في شيء واحد هما
بالقياس اليه مبدأ ومنتهى اجتماعا عاريا في زمان واحد وليس احدهما مغيرا عنه مبدأ للآخر حتى يكون المنتهى عدم
المبدأ ولا وجه من وجوه التقابل الا التقابل بالتضاد واما في غير المستقيمة فلا يبعد ان يكون شيء واحد
مبدأ او منتهى للحركة التي ليست على الاستقامة فلا يكون في المبدأ والمنتهى هنا لا تضاد ولا تقابل وليس
بقطع الشك في ان القسم الاول يجعل الحركات متضادة واما القسمان الآخران فينبغي ان يقطع هذا الشك
بينهما وذلك لان ذلك الاطراف لا يتقابل لذاتها بل بتقابل بعارض عرض لها اذا لم تكن متضادة بحقيقة
لا يجعل الحركات متضادة بحقيقة فنقول ان هذه المقدمة باطلة فانه ليس اذا كان شيء متعلقا اعني ويكون ذلك
الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره بل العرض يعرض له فيجب ان يكون التضاد في المتعلق بذلك الشيء تضادا
بالعرض وذلك لا يمتنع ان يكون هذا الذي هو عارض للمتعلق به امرا داخلا في جوهر المتعلق فان الحد والطرف
امر غير ذاتي للشكل الذي هو التسع وهو مع ذلك يتعلق بالتسع بصورته كذلك الجسم الحار البارد
يتضادان بعرضهما وفعلهما وهو الاسخان والتبريد والتضاد ان منهما لا يتضادان بالعرض بل لاجل
ان الحار والبارد وان كان عارضا بالقياس الى الجسم من ذاتي او بالجملة وجب حتى يكون الاسخان والتبريد
وعلى هذه الصورة فالحركة ليست تتعلق بطرفي المسافة من حيث هما طرفان فقط كيف كان حتى اذا عرض لطرفيها
غير داخلين في تقوم الحركة اذ لا يجب بحوله كلا بل انما يتعلق الحركة بالطرف من حيث هو جسم مبدأ ومنتهى وكل
حركة بجوهرها تضاد الحركة التي في الضد وذلك لان الحركة بجوهرها مفارقة وتضاد بجوهرها الحركة بحسب المبدأ
والمنتهى اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل التي ليست راجعة الى الاطراف التي للمسافة انما يتعلق بها الحركة
من حيث هو مبدأ ومنتهى وفي حيث هو مبدأ ومنتهى مقابلة فهي بقوته للحركة وان كانت ليست بفعله بذلك
فظاهر مبين ان الحركة التي تعين لها مبدأ ومنتهى متقابلين بالفعل لا يجوز ان يؤدي احدهما الى الآخر بل يكون
على الخط الذي وضعنا في ذاتها من ضد الى ضد والضدان كالذاتيين لها وليسا ذاتيين للموضوع الذي
هو الطرف ولقائل ان يقول كيف يكون المبدأ متضادا للمنتهى ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يكونان في جسم واحد
والاضداد لا يجتمعون في جسم واحد فيقال له الاضداد قد يجتمعون في جسم واحد اذا كان الجسم ليس موضوعا لهما الا
القريب بما لا يجتمع الاضداد معا في الموضوع الاول القريب وهو موضوع للمبتدائية والمنتهائية ليس هو الجسم بل هو
الطرف الذي لا يجتمع في طرف بالفعل ان يكون مبدأ لحركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنتهاها وهذا كما قلنا لا يجتمع

ان تضاد

في جسم واحد شيئا مضادا له وان كان بغير التضاد كجسم حد فيه خط محدب وخط معقر وما اشبه ذلك
والذي ظن ان تضادها الحركات المستقيمة ليس اولى بان يضاد من المستديرة او الطريق والسافلة في
المضاد ان المستقيمة واحدة فقد سمى سهوا اعظمها وكان يلزم ايضا ان يقول السواد والبياض ليسا بمتضادين
لان موضوعهما واحد ولو كان شرط التضاد ان لا يكون للضدين امر مشترك لما اجتمع الضدان في جنس واحد لما كان
موضوعهما واحدا بالحقيقة فان التضاد هو اختلاف في طريق واحد على غاية ما يمكن ولا شك ان المسوى بين
البياض والطريق بينهما هو الوسايط وهو واحد لكن السالكين المتقابلين فيهما على غاية الخلاف وقد بينا
هذه الاصول فلنرجع الى غرضنا من تبيين ان الحركة المستديرة لا تضاد المستقيمة فنقول ان كان بينهما تضادا
فاما ان يكون ذلك التضاد لاجل الاستدارة والاستقامة او لا يكون فان كان لاجل الاستدارة والاستقامة
كانتا الاستدارة والاستقامة متضادتين لان الشيء الذي به الاختلاف بين الاضداد المتفقة في الجنس متضادا
لكن الاستدارة والاستقامة كما قيل ليس موضوعهما القريب واحدا ولا شيء من الموضوعات يجوز ان ينسحب من
الاستدارة الى الاستقامة الا بعد فسادها فلنا فليستا بضدين فليستا بسببين تضاد الحركات بل ليس ما فيه الحركة
هو السبب لتضاد الحركات فان لم يكن تضادها لما فيه تعين ان يكون للاطراف وتكون مضادة المستديرة لغيرها
بسبب الاطراف لكانت الحركة الواحدة بعينها تضادها حركات لا نهايات لها لمختلفة لانه يمكن ان يكون الجسم المستقيم
المعين المشار اليه الذي عليه هذه الحركة المستقيمة وتر القطع عمر غير متناه لانها يتها بالقوة ولكن عند
هذا الواحد واحد فقط وهو الذي في غاية البعد منه ويمكن ان يتبين بعد هذا ايضا ان صورة الاستقامة و
الاستدارة لا تضاد تضادا حقيقيا لانه ان كان مطلق الاستقامة مضادا المطلق الاستدارة كان ايضا
هذا المستقيم مضادا هذا المستدير بعينه ولا يجوز ان يكون هذا الواحد مقابلا الا واحد معين لان ما هو بعد
عن هذا الواحد في طبيعة الخلاف هو واحد فان كان لا بعد فلا ضد وهذا الشخص لما لم يكن متكثرا بالعدد لم يجز
ان يكون ضده معنى عاميا متكثرا فقط هذا لو قال من قال ان هذا الحركات الهوسية الكثيرة يجوز ان يكون
مضادة للمستقيمة الواحدة فانه وان كان ضد الواحد احدا لهذه الكثرة هي من حيث هي مستديرة كشيء
واحد فهذا اول لحظاوه وذلك لان ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم متكثر بالشخص فليس ضدا فليس يجب ذلك
المستدير ان المتفقة في معنى الاستدارة هو المستقيم الواحد بالشخص بل الاولى ان ذلك المستدير ان ليست
كاشخاص من نوع واحد بل كان كل واحد منها نوعا من ابرة اخرى اعظاها واحدا لها انقطاع والخذاب
اخر ولا يبعد ان يكون تلك الدوائر المتفقة النوع هي التي يتكثر بالعدد ولا يختلف في احد يدار فيكون لا جوان
مطابقة فيما بينها بوجه من الوجوه ومثل هذا الخلاف المستقيمة والمستديرة وان اتفقا من حيث انهما
خطان ممتدان فلا يبعد ان يختلف نوعا القوسين اللذين لا يطبق احدهما على الاخر وان اتفقا في انهما مستديرتان
محدبتان فكيف يكون تلك القسمي المختلفة كلها مضادة لشخص واحد فيسقط انيقيا سوال من قال فليكن بين
المستقيم والمستدير مضادة جنسية وبين المستقيمين مضادة نوعية بان يقال انا لا نمنع ان يكون
للشيء الواحد اضداد من جهتها كانت جنسية او كانت نوعية وذلك لان الشيء ربما كان للشيء في طبيعة واحدة
بعضاده في اغراض واحوال ونحن لا نمنع ان يعرض للحركات المستديرة ان يكون لها اضداد امر المستديرات

ومن المستقيمة

ومن المستقيمتين في معان يعرض لهما ولهما تمنع ان يكون لهما ضد في ذاتهما ومتبنيهما وهذا كما ان التوسط في الاخلاق
يضاد التفريط والافراط وقد يتضادان هما ايضا في انفسهما ولكن يضاد الافراط والتفريط يضاد حقيقي في الذات
وهما المتباعدان غاية التباعد واما تضاد التوسط والطرفين فليس لطبيعة التوسط والطرفين بل لان التوسط
فضيلة وذانك يجتمعان في الرذيلة والفضيلة معنى لا ذم او عارض لتلك الطبيعة المتوسطة وايضا يكون
ذميمة ورذيلة معنى لا ذم لها او عارض وليس في الفضيلة والرذيلة دخول في ماهية هذه فيكون التضاد
بين المتوسط والطرفين تضادا في عارض والطرف ايضا الطرف بذاته وجوهره وتضاد التوسط بعارض
واما انه هل يكون للشيء ضد من جهة جنسه ضد من جهة نوعه وقد علمت في مواضع اخر في هذا التحقيق
ان الضد بالحقيقة انما هو ضد ان الشيء ونوعيته فلا يجوز ان يكون المستديرة بنوعها ضدا للمستقيمة ضدا اجنبيا
المستقيمة وتضاد المستقيمة تضادا نوعيا ولا يجب ان يتبعا هذا تضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا ثم تضادا
الحركتين تضادا نوعيا فان السكون معنى عدميا لا يقتضي فقد اتضح ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة
وكذلك تعلم ان هذا المستديرة ان التي على القطع لا تضاد لانه يجوز ان تتفق في اطراف مشتركة متى بلا
نهاية فاما الحركة من طرف القوس الى طرف اخر الذي بالعكس والقوس واحدة بعينها فلا يكون مضادة لها
تعلم ذلك اذا علمت ان الحركة المستديرة الوضعية التامة الدور ان لا ضد لها بوجه لانه لا طرف لها بالفعل
واذا فرض لها طرف فيكون فيه خروج ووضع معين الى الفعل بذلك الفرض اجتمع فيه ان كان مبدأ ومنتهى
اذ لم يكن المبدأ والمنتهى ضدين لاجل المبدائية والمنتهائية بل لاجلها كما مر لك مبدأ ومنتهى حركة
ولا كيف اتفق بل لاجلها مبدأ ومنتهى حركة مصنفة لا يكون مبدأها هي بعينها منتهاها في استمرارها
حتى يتحقق التفاوت بين المبدأ والنهاية من جهة القياس الى الحركة وذلك انما يتفق حيث يكون المبدأ والمنتهى
بحركة مستقيمة يكون الاستمرار فيها لا بجعل المنتهى مبدأ لذلك هو الذي لا يجتمع واذا كان كذلك
فقد عرفت ان الحركتين اللتين على القوس الواحدة لا تضادان لان الحركة على تلك القوس لا يعرض لها من حيث
هي حركة فوسيتة ان يكون مبدأها غير منتهاها مغايرة ذاتية بل بعرض ذلك القطع بعرض وقوف يتفق
ولولا ذلك لصح لها التوجه المستمر الى المبدأ بعينه هي حركة متصلة واحدة لا رجوع فيها والحركان المستديرة
الوضعية وخصوصا ما يكون لها الجسم متشابه الاجزاء موضوع على جسم متشابه الاجزاء او موضوع في جسم متشابه
الاجزاء اعني المتشابه في الطبيعة وفي وضع الاجزاء فانها حركات وان تكرر وتخالفت فانها متكررة وتتخالف
بالعدد لان كل حركة منها تمت فانها يبتدئ من وضع اذا فرض بالفعل وينتهي الى وضع اذا فرض بالفعل الا ان
بينهما الا بالعدد ويكون له في الوسط اوضاع اذا فرضت بالفعل لم يكن متخالفا لما فيها الا بالعدد وكل
حركة منها فان مبدأها المفروض ومنتهاها المفروض وسطها المفروض لا يخالف حركة اخرى الا بالعدد
فهي لا يخالفها الا بالعدد ولا شيء مما لا يتخالف الا بالعدد ابتدا وان كانت تحتمل ان تجتمع واما الذي
من ذلك كان المستديرة تخالف المستقيمة في انها لا طرف لها بالفعل فكذلك تخالفها في ان نوع المستقيمة
لا يتعلق بالاطراف فينسقط عما عرفناه انه لا وجه لتضاد الحركات الا ان يكون بسبب النهايات والاطراف
فاذا سقطت النهايات والاطراف سقط وجه التضاد فلم يكن ضد فقد علمت مما قلنا ان حال الحركة المستديرة

واما المستقيمتان

واما للمستقيمين فقد عرفتها تضاد وان التنازل والتضاعد يضادان الصعود المذكور للحركة بما هو حركة مستقيمة ويضادان تضادا اخر جاء عن ذلك وهو ان الطرفين قد يضادان من طرفيهما علو وسفلا ايضا فالحركة ذات الضد هي التي باحد اقرب مسافة من طرف بالفعل الى طرف بالفعل وضدها هو الذي بضد من هذين فاذا انتهى الى مبدئها الى شيء اخر

الفصل السابع في تقابل الحركة والسكون اما مقابلة ما بين الحركة والسكون فامر قد تحققته فيما سلف وعلمت ان لكل جنس حركة سكونا مقابلا له لكنه قد يجب علينا ان نعرف تقابل السكون للسكون من حيث هو سكون وسكون لا من حيث هو طبيعي وقسري وعرفت ذلك من الفصل الخارج عن جوهرها فنقول ان السكون ايضا مما يقع فيه مقابلة ومضادة بالسبب الذي به يتبين السكون واذا تاملت ما اقتصصنا عليك في باب تضاد الحركات فعرفت بها علم ان المسكن والمتسكن لا مدخل لهما في ذلك ولا الزمان وقد علمت ان السكون لا يتعلق بمبدا وضع بل مكاني ولكن يتعلق بما فيه فيشبه ان يكون انما فيه يجعل السكون متضادا وما فيه يضاد يتعلق بكون خبر او جهة مكانا او شبيها لنحو مما يجري مجراه وبالجملة تضاد يتعلق بماهية وتضاد يتعلق بامر اخر وذلك مثل ان يكون مكان حار ومكان بارد فان هذا الجنس من التضاد وهو اسر غريب عن السكون لا يغير من امر السكون شيئا حتى انه لو كان جسم يسكن فيه الجسم سكونا متصلا وكان يعرض ان يحمى او يبرد او يبتض او يسود لم يجب ان يصير السكون فيه وقتا ما ضد التحويل بل يتصل السكون فيه واحدا بعينه لان هذا التضاد ليس في ذات ما فيه الساكن او الابل في بقوله واما اذا كان التضاد في ذات ما فيه بان كان مرة يسكن فوق فيكون الذي يسكن فيه فوق ومرة يسكن اسفل فيكون الذي يسكن فيه اسفل فانه يجري ان يكون هذا السكون مضادا لذلك السكون ويكون السكون في المكان الاعلى ضد السكون في المكان الاسفل وقد بقي ان نعلم ما هذا السكون الذي يقابل الحركة من فوق فنقول هو السكون فوق او السكون اسفل وقد قيل ان السكون فوق ضد للحركة من فوق لان الحركة الى فوق وذلك لان السكون فوق وقد يكون كمالا للحركة الى فوق ومحال ان يكون الكمال الطبيعي مقابلا للشيء وان يكون الشيء يؤدي الى مقابله وضد هذا ما يقال واما انا فلم يتضح لي ان الشيء لا يؤدي الى مقابله بمعنى انه لا يعقبه مقابله ولو كان كذلك لما جاز ان يؤدي وجود الحركة الى فقدانها ومن سكون الحركة بالطبع الى فوق يحصل منه سكون بالطبع فلا شك ان هذه الحركة مؤدية الى فقدان نفسها ولم يتضح لي ان السكون فوق كمال للحركة بمعنى ان الحركة تستكمل به بل انما هو كمال المتحرك يحصل للمتحرك بالحركة وعندي ان كل سكون يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل حركة يصح فيه لو كانت الحركة مؤدية الى السكون لانه عدد لكل حركة يكون فيه الى ذلك الموضع او عوقه ذلك الموضع فان السكون ليس هو عدد الحركة من حيث هو الى جهة ما والا لكان المتحرك الى خلاف تلك الجهة ساكنا بل السكون عدد الحركة التي في ذلك الجنس مطلقا وكذلك الساكن في نوع اين او كيف او كم اذا حفظ مثلا اينا واحدا فهو ساكن في ذلك الاين واذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف واذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن في ذلك المقدار ومحال ان يكون الشيء يحفظ اينا واحدا ثم يكون غاديا النقلة دون نقلة وكذلك في الاستحالة وغيرها وان كان يجوز ان يكون غاديا النقلة وغير غاد مع الحركة في الوضع مثلا مثل الفلك الذي يكون في ذلك الخرق منه من حيث الاين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقا وكذلك الحال في الكيف فان الساكن

بقياس المغير في الكيف هو الذي لا يتغير في الكيف والساكن بقياس المغير في الكم هو الذي لا يتغير في الكم لكنهم
ان نشط واحد ان يجعل لكل حركة من حيث هو بصفة سكونا مقابلة يكون عدد تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة
لزم ان يجعل المحركة الى فوق ساكنا عن الحركة الى اسفل فان نشط ان يجعل السكون المقابل هو الذي يتوهم طاريا
على الحركة فيعدد مع انه يرخص له في هذا النشاط من عند وجوبه ليس كل عدم يا خر بل قد يتقدم بلزوم ان
يكون السكون في ناحية بحث هو الذي يطرء على الحركة الى اسفل فان نشط ان يجعل السكون المقابل هو الذي
يطرء على الحركة حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعلة المفادة للقوة كان السكون فوق مقابل الحركة من فوق واما
اعتبار المقابل بالطبيعة والقسرية فيشبه ان يكون السكون فوق لا مقابل الحركة الى فوق لانهما طبيعيتان
بل الى الحاسفل وعلى هذا القياس يورد سائر الفصول التي لها يختلف الحركان **الفصل الثامن**
في بيان حال الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض اقتضاء او وجوبا او امتناع ذلك فيهما حتى يكون بينهما
سكون لا محالة قد عرفنا ان الحركة تكون واحدة وكيف يتصل الحركات وعرفنا انها كيف تتقابل فحري بنا ان نعلم
ان اي الحركات يتصل بايّ الحركات وايها لا يتصل بل بيّنا فيما مضى وبيّنا الى فعول اما المختلفة الاجناس فلا شك انها
اذا تقابلت على موضوع واحد لم يكن على انها حركة واحدة بالاتصال واما المتفقة الاجناس كاستحالة الاستقامة
وتقلصه فمما يخلط في بيان ان تحقق الامر فيه فانه مما اعظم فيه الشك انه هل يتصور حركة الجرم الصناعي عند حركته
التدويرية والحركة على توسط الحركة على ذرعها وبالجملة هل يتصل الحركان المتضادان لكل واحد منهما شيء عند
والية الحركة فيكون لاحدهما غاية وللاخر مبدء كنقطة هي طرف المسافة او كهيئة هي غاية حركة اليها او مقدرا
او عند ذلك فان فوما جوزوا هذا الاتصال وفوما لم يجوزوا واوجبوا ان يكون بين امثال هذه الحركات سكون
والمجوزين بين بين والمانعين بين بين ولنعد مذاهبهم ولنكشف عنها ثم نورد ما عندنا فمن بين بين المجوزين قوم ادا تم جزء من
الى فوق او ينزل الى اسفل ويقارضه في مسلكه جزء صغير حتى يماسه ثم يسكن ذلك الجزء اولا ثم ياخذ
في ضد حركتها او شيئا الحركتان معا فان سكن وجب من ذلك ان يكون الزمن يحيط بها جزءا صاعدا عن الحركة الثانية
التي لها وهذا محال وان انتقلت الحركتان فقد بطل مذهب من يمنع ذلك وقالوا ايضا ان ذلك السكون لا يخلو
ان يحصل من غير ان يكون له سبب يوجبه من الوجوه ان كان له سببا ما ان يكون سببا عدميا او يكون سببا وجوديا
فان كان سببا عدميا وهو عدم سبب التحريك فيجب ان لا يكون في ذلك الجسم لمرامي الى فوق مثلا مبدء حركة الى اسفل
فينبغي ان لا يتحرك الا ان يتغير جوهره وليس الامر كذلك وان كان السبب وجوديا فهو شيء مانع عن الحركة اما امر يجيء
٣ شيء ما س من خارج واما طبيعي بالاراده في نفساني من داخل وجميع ذلك لنبرده قالوا ايضا انه لا يمتنع ان يكون شيئا
معينا في آن ويقارنه ولا يبقى فيما يليه زمانا حتى يكون ساكنا فيه فقط فلا يتحقق عدم ما احتاج مثبتي السكون
فانهم يتعلقون بانه لا يجوز ان يقع في آن واحد مماسة ثم مفارقة قالوا وهذا مشكوك مركبة على ان الجسم
اذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث يلقاه عند الصعود ثم يفارقه فلها مماسة ذلك السطح سقطة ولا يبقى مماسا
له بعد ذلك زمانا واما المانعون عن ذلك فمن حجتهم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغايرين متباينين
ومتباينا الا في اين وبين كل اينين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه فيه سكون وقالوا ايضا لو جاز اتصال
الحاصل عند الهابط شيئا واحدا لكانت الحركتان يحدث منهما حركة واحدة بالاتصال كان وحد الحركة هي

الاتصال فكان يجب ان يكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذا محال وقالوا ايضا انه لو جاز اتصال الحركة
لكان يجب ان يكون غاية الشاغل هناك قبلا ان ينتهي في حركته مسيرا الى ما عنه مبدأ فيكون مبدأ الحركة المذكورة
الهاربة عن حيز هو بعينه المقصى بذلك الهرب قالوا ايضا انه اذا كان الشيء يتبعض فانه بعض وهو يشود من
حيث هو يتبعض ففيه سواد ومن حيث هو كذلك ففيه قوة على البياض وهذا محال لهذه الاشياء وما اشبهها
عمدة ما يحتج به الفريقان وليس لاحد منهم حسن الاحتجاج وان كان المذهب الثاني هو الحق لكنهم لم يوردوا
لنا برهانا اقاموه عليه بحيث يقنع به ولم يفهموا نقضيا ينعرض به بل ان يقع على وجه يزيل الشكوك فلفوة
القائلين بالسكون ان ينقضوا ما احتج به اولئك فاحد بحثنا فانها الاتي اما ان يكون الهواء المندفع امام
الرمي تصرف الحصا قبل ان يقع بينهما مسافة فيكون ذلك السكون واقعا في الهواء قبل الماسة واما ان لا
يكون بحيث يصرفه حتى يلقى حجر الرمي فحينئذ لا يسخن وان كان شيئا ان يتوقف الرمي لاستحالة اتصال الحركتين
كما يقع مثل ذلك لاستحالة الخلاء فان الامر الواجب وجوده لا يبعد ان يبطل ما من شانه ان يبطل ويمنع ما من
شانه ان يمنع ويكون الخلاء من الوقائع الذي وقوعه الابطال والمنع بحسب مناسبة الفعل والانفعال واما الجواب
فيجوز ان يقولوا على انها ان السبب فيه سببي وهو قد حدث الميل عن القوة المحركة فان هذه القوة المحركة
انما تحرك باحداث ميل وقد علم انها اذا كانت في مكانها الطبيعي لم يكن لها هناك ميل الى جهة البتة وان
تلك القوة موجودة فكذلك يجوز في الجهة الاخرى التي تؤامت اليها . لميل فاسران يكون قاهرة ممنوعة عن
الميل الذي يحدثها بالطبع بمعاوضة الميل القسري ويلزم من ذلك ان لا يتحرك وذلك كسخونة الماء الغريبة اذا كانت
قوية بعد فانها قاهرة عن ان ينفعل عن طبيعة الماء برده الطبيعي فانا نعلم ان الميل الغريب يقوى على الميل الطبيعي
ويعدمه ويمنع عنه الحركة الطبيعية فيجوز ان يكون عند انتهاء الحركة بقيت من الميل الغريب يقدر ما يمنع القوة
الطبيعية عن احداث الميل الطبيعي ويكون اضعف من ان يقوى مع تلك الممانعة على التحريك في تلك الجهة بل يضعف
عن التحريك فلا تحرك ولا يضعف عن ممانعة الطبيعة عن احداث الميل فالميل الغريب يقوى على التحريك غالبا
للقوة الطبيعية ولا القوة الطبيعية يقوى على احداث الميل الطبيعي الى ان يبطل تلك البقية من الميل الغريب فيبطل
بنفسها او بمبطلها سببي ومثل هذا تدافع بين المتقاومين ايضا اذا تدافعا في معان اخرى فيكون الامتناع
عن الحركة تارة لهذا وتارة يكون الامتناع لسبب وجوب السكون دفعا بعد بقية الميل الطبيعي او عدم التحريك
فليكن كل ميل كان حدث ميلا حصلت معه حركة بلد بما كان اضعف من ذلك او مثلا بالمقابلة بل يقوى بالمتوسط
الذي يضعفه وهذا مثل الميل الذي يحصل في حمل ثقيل وله محركون تسعة فاذا انضم اليهم العاشر استقل الثقل
فذاوجبوا فيه ميلا ما واعدموا ميلا الا ان الحاجة انما تم بذلك الميل في الاستقلال بالجناح الى فلاة يجب
ان يقال ان السببية مني وجودي وهو امر عرضي ايضا وهو ان يكون المحرك بعيد قوة غريبة تحرك الجسم
وبتوسطها يفيد قوة مسكنة وهو امر كالمضاد للميل وصورة مضادته انه امر غريب يحفظ الجسم مكانه ما هو فيه
فيكاد الميل تراك مكانه فيكون من الميل قسري وطبيعي واما الجهة الذاتية فقد قيل عليها ان الكرة الطبيعية لا تقطع
بصفته لها والا انما تماس بسطح وهذا لا يجب به الكرات لا ضرورة انه حيث يكون كرة حقيقية فلا بد ولا
بد لها من كرة او محيط له كما في السماء واحد ممن معنا هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا بد ان يكون كرة حقيقية

ولو كان فرضا استحال ان يماس فصفه ويزول ووجب ان يقف فصفه مالا استحالة ذلك ومع ذلك فلا يمكن
ان يكون هناك بين الكرة والصفحة خلاء اولا يكون ثمة بحيث ان يكون بين الكرة والصفحة خلاء فيجب ان يكون بينهما
ملاء فان كان بينهما ملاء كان سطح ذلك الملاء الملاقى بالملاقى الصفحة وهو بسيط مستطح وسطح اخر ملاقى بسيط الكل
ولم يجز ان يكون فى جهة نقطة غريبة من جسم الخ فان النقطة لا شعبين لها فى السطح ووضع متغير عن ان يكون
من ذلك البسيط واذا كان كذلك لم يصح مماسة بين الكرة وبين الصفحة بالنقطة وفرضنا مماسة وذلك مخ
طل ان هذا تعليل لاحكام طبيعية بارهامر وبامانية وهو غير صواب فان ذلك مع انه خروج عن الصناعة
فليس يلزم منه اعتراض على ما بيناه الآن يوجب مصنه اتصال الحركتين المذكورتين فى الوهم ونحن لا نمنع اتصال
الحركتين المذكورتين فى الوهم انما نمنع ذلك فى الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام ثم لا ولئك ان يعودوا
وينقضوا حجج هؤلاء اما الآن فلنا فيها سوسطا ثية وذلك لانه اما ان يعنى بالآن الذى يكون فيه متباينا
طرفا الزمان الذى يكون فيه متباينا طرف وزمان المباينة التى هى الحركة فيكون ذلك بعينه الآن الذى كما
فيه مماسا فلا يمنع ان يكون طرفا فان الحركة شيئا ليس فيه حركة بل فيه امر مخالف للحركة وان يكون طرف
زمان المباينة هو بعينه آن المماسة وليس فيه محالا البتة ان عنى بان آن معين فيه القول ان الشئ متباين نحو
ان يبتدئ زمان لكنه الزمان الذى يحرك فيه من المماسة الى ذلك البعد ليس ذلك الزمان وزمان السكون
وخصوصا ومن مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجرى مجرى ذلك الجزء ليس له اول ما يكون حركة ومباينة وكذلك
ان تركوا لفظة المباينة واوردوا بدلها المماسة فانه يجئ ان يكون فى طرف الزمان الذى فى كله لا مماسة
مماسة وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان فلنستعن به على ان جميع ذلك ينقض اذا كان المتحرك
فيه اعنى المسافة قد عرض فيه فصل بالفعل بان صار بعضه سودا وبعضه بيضا وكان اجزاؤه منضوة على التماس
فكان هناك حد بالفعل لكنه ليس يعدو ان يقال انه اذا عرض ذلك وجب ان يقع عند الفصل بالفعل
وقفا ويكون الحركة انقطعت منها اولم يكن لها طرف الا ان بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما يكون الهيئات
فيه بالفرض كما بين السواد والبياض فان الشئ لا يكون بالقياس الى المتحرك واحدا بل بالقياس الى ذلك
الكيفيتان وهو بالقياس الى ذلك منفصل كالابيض فيه والاسود وهذا ليس بعجيب فانه لو يكن المانع الذى
اوجد امرا بالقياس الى شئ بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه بتفصل منه وههنا ذلك الحكم موجود
ولا شك فيه فههنا لحد بالفعل بين السواد والبياض ومسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل
البتة الا طرف المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة نحو آخره وغير آخره ايضا اعنى حيث
يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد اما الحجة الثامنة فلا وانا نمنك ان يقولوا
ان الحركة الواحدة ليس يكون واحدة على اى نمط كان الاتصال كيف اتفق كما ان الخط الواحد ليس يكون واحدا
على اى نمط من الاتصال اتفق بل الاتصال الموجب الوحدة المفاد بوما يشبهها هو الاتصال المعد فيه
الفصل المشترك بالفعل واما الاتصال الذى يكون بمعنى الاشتراك فى طرف فذلك لا يجعل الخطوط او
الحركات وغيرها فى ذلك شيئا واحدا الوحدة التى لا كثرة فيها بالفعل بل بمعنى ان يكون بالقوة والا فالمنفصل يجعل
بخط واحد بالحقيقة وقد فرغنا نحن سالفا من تحقيق وجوه ما يقال عليه الاتصال وعرفنا ان الاتصال

منه موجود وضده مفرق لا يكون اذن فاذا كان المتحركان حركة واحدة بالاتصال الموجود باحركتان اشتركا بينهما
الاتصال المفرق فان هذا الاتصال هو اتصال شيء شيء ويطرق موجود بالفعل مشترك بينهما وما لم يكن شيء
بالفعل لم يكن هذا الاتصال بالفعل بل هذا الاتصال يكون مثل خطين ملتقيين على زاوية زائد نقطة
بالفعل فهذا الاتصال اذن ليس هو اتصال الواحد بل الاتصال المفرق وحكم هذا الاتصال كاتصال الشيء
بالبياض وبهذا يعلم ايضا الغلط في الحجة التي يتلوها وانما كان يكون الغاية هي بعينها المبدأ لو كان اتصال
موجودا مفردا والاشياء المفردة المتمايزة قد يجوز ان يكون منها غايات بعد غايات واما الحجة الاخيرة فهي
سخيفة وذلك انه عند ما صار البعض لا يقع انه جائز بل ذلك بعد في زمان طرفه هو الان الذي هو فيه
البعض ومتى لك فلا يستمر احتجاجهم اذا قيل ان هذا الابعض بالفعل هو بالقوة ابعض اخر ايضا لانه في
قوته ان يحال بينه وبين اخر غير هذا البياض وقد تخلل بينهما زمان فصل بينهما فيكون البياس الذي في هذا البياض
الموجود لا قوة له على البياس الذي في بياض ينتظر له قوة عليه كذا وهذا وضحنا حجج هؤلاء وبالحري ان نعرف
ان الحجة التي لأجلها تمسكنا باحد المذهبين فنقول ان كل حركة بالحقيقة هي بعينها عن ميل الحقيقة اذ هو ع
الشيء القايم اقام المتحرك واحتياجه الى قوة بما اغره فيها وهذا الميل في نفسه معنى من الامور به يوصل الى
حد ما الحركة وذلك بابعاد من شيء يلي هذا فعلما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومحال ان يكون الوصل
الى حد ما فاصلا بل بالقوة موجود موصلة ومحال ان يكون هذه العلة غير التي اذا لت عن المستقر الاول
وهذه العلة يكون لها الى ما يزيل ويدافع وبذلك القياس بعينه مثلا ان هذا الشيء موجب هو موصلا بشيء مثل
وان كان الموضوع واحدا هذا الشيء الذي يسمى ميلا فانه يكون موجودا في آن واحد وانما الحركة هي التي على ان
يحتاج في وجودها الى اتصال الزمان والميل ما لم يغير ولم يقطع او لم يفسد فان الحركة التي يجب عنه يكون موجودة
واذا فسد الميل لم يكن فساده هو نفس وجود ميل اخر بل ذلك معنى اخر بما فارقه احدث حركتان فيمن
مبلين واذا وجد ميل اخر الى جهة اخرى فليس يكون هو هذا الموصل بعينه فتكون هو بعينه علة التحريك والقاعة
معا بل يحدث لا محالة ميل اخر او احدث وهو في ذلك الاول موجود الزليس وجود معلقا بزمان ليس الحركة
والسكون اللذين بهما ا ول حدث اذ لا يوجدان على وجه ما الا في زمان ولا بعد زمان اذ هي مقتضية لان لم يكن
الجسم مبلبه منه ولا يكون بعد منه فيقضي تقدما وتاخرا زمانيا بل هو كل حركة التي يكون في كل ان فكذلك
الان الذي قد يحدث طرف الحركة يجوز ان يكون هو بعينه حد الحركة حتى يكون الحركة موجودة في آن هو طرف حركته
ويستمر الوجود بعد فلا يحتاج بين الحركة وبين اللاحركة الا ان وآن بل يمكن ان واحدا بعرض محال لان ذلك
الان لا يكون فيه الحركة والسكون معا بل واحد منهما واما الان الذي فيه وجد الميل الثاني فليس هو الان الذي فيه
اخر وجد الميل الاول اذ هو اخر وجود الميل الاول الذي بتيا ان يكون فيه موجودا عند ما يكون موصلا
فان كان يوجد موصلا دفعا فقد صح السكون وان كان لا يوجد موصلا الا اثاما فليس ذلك الان اخرا لا يكون
ما هو اخر له موجودا فيه ما هو له الوجود موصلا والموصل لا يكون موصلا وهو غير حاصل وانما لم يكن الامكان
واحدا لان الشيء لا يكون في طبيعته ما يوجب الحصول وما يوجب الا حصول معا فيكون طباعه يقتضي ان يكون فيه
اقتضاء والفعل وان يكون اقتضاء بالفعل فاذن اخر ان الميل الاول غير اول ان ميل الثاني ولا نصغ الى من يقول

ان الميلين

ان المسلمين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء بينه بالفعل طلقة جمعة اولى وبينها وبينه بالفعل الشيء عنها فلا
ان الجزء المرئي الذي فيه ميل الى اسفل البتة بل اصبحنا من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق وقد يغلب
كما ان في الماء قوة وميلا يحدث البرد في جوهر الماء اذا زال الغالب وكما تعلم فقد بان ان الامر متباين وبين كل
اثنين وفان له شبه ان يكون الوصل بعض موصلا فما انا لكنا اخفناه موصلا انا ليكون اقرب من الوجدان
السكون فقد تحلت الشبهة فوان انت بنفسك مبادرا بحج المعلم الاول على هذا الاصل **الفصل التاسع**
في الحركة المتقدمة بالطبع وفي ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع اذ قد بلغ الكلام بنا هذا المبلغ فبالحري
ان نختم القول في الحركات بان نعرف اي الحركات اولى بالتقدم فنقول اما الاولان الحركة المكانية ان الوضعية
اظهر الحركات وذلك لان التموج يصح عن حركة مكانية مع الحركة الكمية ولا يصح من وجد على الثاني محرك البتة
مع الكمية والوضعية يصح عنه والتخلخل والتكاثف لا يصح عن الاستحالة لانه لا يوجد الا بعد وجود حركة مكانية او وضعية
اذ كانت الاستحالة الواحدة لا يوجد دائمة اذ هو بين الاضداد ويكون لا محالة علة لم يكن من قبل علة بالفعل ثم
علة فلا يصح اما ان تكون تلك العلية واصلة الى المعلول او لا يكون فان لم تكن واصلة فوصلت حتى حالت فقد حصلت
حركة نقلية او وضعية وان كانت واصلة لكن ليست بفعل فحوادث يحتاج الى استحالة اخرى وهو وجود الموضوع
وليس بفعل فليس بحصيل اصلا فالكلام في الاستحالة ثابت على ان كلامنا في الاستحالة ان الجسمانية عن حال جسمانية
وهي انما تفعل بعد ما لم تفعل بالقرب بعد البعد فيعود الكلام في الحركات النقلية المشابهة المستقيمة هذا الكلام
فالحق الا يكون منفصلة بعيدة غاية فيحتاج الى ان يتقدمها حركات حتى يوجد اما الوضعية والنقلية المستديرة
ان كانت موجودة فليس الامر فيها على هذه الصورة بل يكفي لها محرك واحد ثابت وبصيل ان يكون اصنافا يحدث من
المناسبات المختلفة بين ذلك المحرك وبين الاجسام الاخرى اسبابا لانبعاث حركات واسخا ان اخرى وبين
هذا ان اقدم الحركات ما كان على الاستدارة فانها اقدم الحركات المكانية والوضعية وهذه الصنف من الحركات
اقدم من سائر الحركات الاخرى وبالشرف ايضا لانه لا يوجد الا بعد استكمال الجوهر جوهرها الفعلي لا يخرجه عن
جوهريته بوجه من الوجوه لا ترتيل امر اله في ذاته بل مرتبط بسببه له الى الخارج ومختص المستدير بانها فانه لا
يقبل الزيادة ولا يحب فيها الاستداد او الضعف كما يجب في الطبيعة من ان يشتد الحيز في السرعة والقسر بان يشتد
كما يقال وسطا ولا يشتد انها يضعف حيز او الجرم الذي له حركة المستديرة بالطبع هو اقدم الاجرام وبه يتقدم
الحركات الطبيعية للاجرام الاخرى اذ قد استوفينا تحقيق هذه المعاني فبالحري ان نجمع الفصول التي للحركات ونقول
اولا ان كل ما ينسب اليه صفة ما فان يقال تلك الصفة له بذاته بان يكون الصفة موجودة فيه كما يقال ان
الكلي اسبق ما ما ان لا يكون بالحقيقة موجودا في كل ولكنها بالحقيقة في جزئه مثل ما يقال ان الانسان يرى فان
العين سوداء واما ان يقال بالعرض على الاطلاق بان لا يكون فيه بل في شيء يقارنه كما يقال ان المشي يكتب كما يفعل
للبياض امر ينتقل عنده ما ينتقل الابيض فالمتحرك والحركة اما ان يقال له بالذات او للجزء كما يقال للانسان يكتب
انما يكتب يده او فلان يتحرك وانما يتحرك يده واما ان يقال بالعرض مطلقا كما يقال للساكن في السفينة انه يتحرك
عند ما ليس من شانه البتة ان يوصف بذلك كالبياض اذا قيل انه يتحرك ومنه ما شانه ذلك كالمسمى للسفينة
وكذلك المتحرك قد يكون بالعرض مطلقا او غير مطلق على ما قيل في ابواب صبغت الحركة لو كانت في ذات الشيء وقد

مطلقا

ينبعث عن طبيعة لا من خارج ولا ما
ارادة ولا تقصد كقول الحجر وقد ينبعث عضو ما بالارادة وقد يكون بسبب قسري
من خارج كصعود الحجر والطبيعي والارادي يشتركان ذاتيا في ان يطلق عليهما لفظ الحركة الكائنة من لفظ المشترك
في ذلك لانها ليست من خارج وقيدنا فصل ذلك خاصة للذي يكون بالارادة الحركة الطبيعية والقسرية قد يكون
في عين المكانية والوضعية فان بعضها استحالة طبيعية كتحمية من يصح بالهواء الطبيعي وتبرد الماء الحار اذا
استحال طبيعيا الى البرد واستحالة قسرية كاستحالة الماء الى الحر وهذا كون طبيعي مثل تكون الجنين من المني
والسبان من البزور وكون قسري مثل احداث النار والقدح وقد يكون طبيعي مثل المرة الحمراء وقد قسري كالون
عن الفند والمود عن السقم وهيهنا فائدة في مقدمة الجسم طبيعية كمو الصبي واخرى قسرية كالغو الذي يجلب
بالادوية المسمنة وهيهنا قول الطبيعي كما في الهرم وقد يول قسري كالامراض ويجب ان نعلم ان قولنا حركة طبيعية
ليس يعني بها ان الحركة مصدر البتة عن الطبيعة او الطبيعة مجالها التي لها فان الطبيعة قد تكون فاعلة وما يصدر
عنها لذاتها هو ايضا فاعل فاعل موجب مع وجود الطبيعة والحركة التي هي الحركة القطعية قد تدوم ما دام وجود
ما يؤثر استمرار والحركة التي حققناها لا تحتمل بمقتضى ترك شيء والطبيعة اذا اقتضت لذاتها ترك شيء ومقتضى الحركة
ترك شيء خارج عن الطبيعة فاذا كان كذلك فما لم يعرض امر خارج عن الطبيعة لم يعرض قصد ترك لها الطبع
فاذن الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة الا وقد عرض حال غير طبيعية ولا يكون حال غير طبيعية الا واذا لها
حال طبيعية اذ كانت هذه غير تلك فتلك طبيعية فتكون الغير الطبيعية تركا موجبا بها الى الطبيعة فكل حركة
طبيعية اذا لم تعوق فهي تنتهي الى غاية طبيعية وليست اذا حصلت تلك الغاية ان يتحرك المتحرك بالحركة الطبيعية
لان الحركة ترك ما وهرب والغاية الطبيعية ليست تركه ولا هربا عنها بالطبع وكل حركة طبيعية اذن فهي لاجل
طالب السكون اما في اين او في كيف او في كم او في وضع فكل حركة لا يسكن فليست بطبيعية فالحركة المتصلة المستديرة
اذن لا يكون طبيعية وكيف يكون طبيعية وليس شيء من الاوضاع والاوين التي يفترض مهروبا عنها بالطبع تلك
الحركة الا وهو بعينه مقصود اليه بالطبع بتلك الحركة و محال ان يهرب الطبيعة بالطبع عن امر يؤمه بالطبع
فالحركات المستديرة يكون انما من اسباب من خارج واما عن قوة غير الطبع بل عن قوة ارادية وقد يجوز ان
لا يختلف ما يكون عن القوة الارادية اذا لم يختلف الدواعي والموانع والغايات والاغراض فلم يجد الارادة
وكانت الواحدة منها سلوغا فيها المراد في الحركة ولا يمنع كون الحركة المستديرة تحريك بسيطان يكون ذلك الجسم
نفس على ما يشكك به بعضهم فقالوا ان المشائين يوجبون ان لا يكون النفس الا لجسم المركب ثم يقولون محركة مستديرة
بسيطة هي صادرة عن نفوسها فجرم بسيط وذلك لان المشائين لم يمنعوا ان يكون في البسائط كما انهم
انما يمنعون ان يكون ذلك الجسم من البسائط الاسطقسية الموضوعة للتركيب فان هذه البسائط ما لم يركب لم
يعتدل ولم يسقط غلبات التضاد ولم يعتدل الجمهور فان كان جسم بسيط لا ضد له في طبيعته فهو قابل للحركة ويجب
ان نعرف هيهنا ان الطبيعي على كم وجه يقال يجب فانفع به في الموضع الذي نحن فيه ثم نتم الكلام في الحركة
الطبيعية فنقول ان الطبيعي قد يقال بالقياس الى الشيء الذي له الامر الطبيعي وحده وقد يقال لا بالقياس اليه بل
بالقياس الى طباع الكل بالشركة مثال هذا القسم هو ان يكون الارض غير حقيقة الارضية وهي انكسافا عن
ليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة الارض بنفسها فان طبيعة كل بسيط لا يقتضي اختلافا فيه بل يقتضي اتحادا

يجب ان يكون الشكل الطبيعي للبسيط كريا ولكن الامر الذي يقتضيه طبيعة الارض من استدارة واوضاعها
معا اذا قرن به طبيعة الكل كان وجود هذا الشكل له طبيعيا او امرا اجبريا عن طباعة طباع الكل وما عليه يجري الامر
الجري في الكل على ما استوضح هذا في موضعه فكذلك نضيف الغذا الجيد بسبب القوة الغاذية شيئا لبعض الغذا غير
طبيعي ولكن اذا نسب الى الطبيعة المشتركة حالها للكل كان طبيعيا واما هو الطبيعي الخاص بالشيء فهو ان يكون
صادرا عن قوة طبيعية صرفة وحد ونعني بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة من ذات الشيء يحرك لا بما ارادة وكانت
طبيعة صرفة او كانت كقوى النبات ينكون احد قسمي هذا الباب على نحو تحرك الحجر الى اسفل وهو الذي يكون
لا عن ارادة ولا اختلاف الجهة والثاني على نحو تحرك النامي الى نموه فان ذلك ليس بارادة ولكنه مختلف
الجهة وقد يكون الحركة بارادة وغير مختلف الجهة ولا يسمى طبيعية للاشتراك الاسم كالحركة الاولى فالحركة الطبيعية
بحسب هذا الموضع التي يكون عن قوة في الجسم نفسه متوجه الى الغاية التي لطبيعة ذلك الجسم وعلى وجه الذي يقتضيه
طبيعة ذلك الجسم اذا لم يكن عائقا مثل تكون يد الانسان ذا خمسة اصابع في مدة في مثلها ينكون وعلى نحو
من التوجه غير رابع عن الحد الواجبة فانه قد ينكون حركة عن الطبيعة ولكن لا الى غاية طبيعية مثل
تكون الاصابع الزائدة والسن الشاغية وقد تكون حركة لا عن الطبيعة ولكن الى الغاية الطبيعية لكن يرمي بحجر
الى اسفل على خط مستقيم رميا لا اصعد مثل الحركة التي فيه عن الطبيعة التي في الحجر وحدها وقد يتفق ان يكون
من الميل الى الغاية ولكن معوقا مثل ان تكون حركة ابطا من الواجب لعوائق كيفية غير موافقة للاسم او الى
الغاية فهذه قد نفيا لها طبيعية ولكن الحقيقي هو ما قلناه اولا وقد يكون الحركة طبيعية لا بالنسبة الى الطبيعة
الخاصة به بل بالنسبة الى امر من خارج فان الاحراق طبيعي للكبريت عند ملاقاة النار والانجذاب طبيعي
للحديد عند مقارنة المغناطيس

الفصل العاشر في كيفية كون الخبز طبيعيا للجسم وكذلك كون شيء

لغوي طبيعيا له فنقول ان كل جسم فسبيل انه يقتضي خير الجسم المقتضي لذلك صورته التي بها جوهره او صورة العناصر
فيه ثم يقتضيه كما او كيفا او وضعا او غير ذلك فان كان الخبز الذي يقتضيه موجودا عليه لا يفارقه لم يكن له
حركة طبيعية قائلة الى الخبز وكذلك ان كانت كيفية هذه الصفة او كميته فان كان خبز صحيح ما يمكن ان يفقد
بان يزال عنه قسرا فانه يكون له عود ما الطبع ان لو يمنع قسرا او كان لم يزل عن حيزه بل كان اوكد حدوثه في حيزه
حيزه فانه ما الطبع يقتضي ان لو يمنع قسرا فان كانت كيفية مما يجوز ان يسلب بالقسر ككيفية الماء اعني
به برودته فانه اذا زال الفاسر عود اليها الشيء ما الطبع فاستحال انما المسخن مثلا ماء واو كانت كمية مما يجوز
ان يسلب بقسر مثلا كما يتخلخل الهوا ما لقسر حتى يصير اعظم او يضغط ما القسر حتى يصير اصغر على ما الخبز ما عنه في
باب الخلاء فانه اذا زال الفاسر انتقل الجوهر الى حجمه او كانت كمية مما لا تحصل له في اول وجوده بل يكون اول
وجوده وجودا غير مستكمل وانما يستكمل ما الاستحداث فانه يتحرك الى كماله في حجمه ما الغذا طبعا او كان وضع
اجزائه وضعا مقصودا كما ينبغي للحسب للمستفهم ما القسر فانه اذا خلي سبيله من غير كسر او رض رجع تلك الى
الوضع الاول لكنه قد يشكل في امر الجهة الا يشكل في امر غيره فان الجسم المتحرك في جهة ما يعرض له امور من ذلك
انه تتحرك الى الجهة ومن ذلك انه متحرك الى مكان ما ومن ذلك انه متحرك الى حيث كلية فنسبة الامر ويشكل اولا
ايكفي فيه الى واحد من هذه الاشيا يتحرك ولو كان لذا يطلب الجهة والنهاية في نزوله الى اسفل لما وقف في

حدّ وفوق الارض وما احاط بها على الارض وما دار حولها الارض وكذلك حال الهواء لو تومم جزء منه مفصولا الى
جهة النار لوجد فوجد ينفصل من جزء الماء الى جزء نفسه ونستعمل انه لا يكون لجزء واحد حيثما كان الطبع حتى يكون لك
ان تقول ان الارض والماء يطلبان جهة واحدة وجزءا واحدا لكن الارض اغلظ واسفل وكذلك الهواء والنار يطلبان
جهة واحدة وجزءا واحدا لكن النار اعلى واسفل ولو كان الهواء يطلب ما يطلب النار لكنه يجز عن مساواتها فيها
لكنا اذا وضعنا الهواء على سطوح من الهواء احسنا بامتداده على فوق كما احسنا في نار تحت الماء ولو كان يطلب
المحرك المكان فقط والمكان هو سطح الجسم الذي يحويه والطبيعي هو سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه بالطبع كما
الماء بقعر الهواء حيث كان لانه في سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه ولكانت النار المصعدة يطلب الطلب يشتمل عليها
مكان هو سطح فلك وهذا محال لانه انما ما سطوح طائفة من سطح الفلك من جهة ولو كان يطلب الكلية لكان الجزء
المرسل من ذنب البعير يطلب تقعيرها فلا يرى يجوز لان الاتصال بالكل هناك اقرب من مساواته ولكان الجزء
يصعد لو توهمنا ان كلية الارض موضعه فكان لا يخ اما ان يكون بالطبع بمنزلة جهة وجزء واحد او يكون
قد انفصل عن الكلية انفعال اخر من جهة اخرى فتكون حركته الى الكلية ليس من طباعه لكن يجذب الكلية اياه
وقد فرضنا حركته طبيعية على انه سيحيل ان يفعل الشيء في شبهه فعلا واما الطبع من حيث هو شبيه لا
بالعرض فلكانت الارض الصغيرة كالمدة اسرع اجتذابا من الكبيرة فالذي يجب ان نعتمد في هذا هو ان الحركة
الطبيعية تطلب الجزء الطبيعي وتهرب من غير الطبيعي لا مطلقا ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص
من جسم الفاعل الجهات فان الجهة عليها غير مقصودة الا من حيث كون هذا الجزء فيها وان الكلية التي لكل شيء
ليست مقصودة في الحركة الطبيعية التي لا خلاء لها ولكنه موضع حيث المقصود بالقصد ما ذكرناه فالطلب يقف
الى هذه الغاية المخصوصة فقط ولا يصح الى غيرها واما الهرب فيصح من مقابلتها الى اتفق فاذا كان ثم مكان
غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنتشف المحصور في اجزاء مرتفعة في الهواء فان الاجزاء تصف
الماء من اسفل لاستدعاء الهرب الخلاء عن محيط غريب استحالة وقوع الخلاء وحينئذ تقف الاجزاء التي تحاذيها الماء في
الاجزاء مصعدا فيها الهرب الخلاء عنها وان كان الترتيب في الجهة الهرب عنها بل الواجب هرب الماء من الهواء وان
كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب اصلا واحرى ان نعرف ما الهرب هو الذي يحركه او الطلب لكنه لو كان
الامر ليس الا الهرب لكان لا طلب لجزء بعينه الى جهة الهرب دون الطلب حال الماء مثلا فان طبيعته يجذب مثله اينما
حصل وذلك الميل يحدث ميلا واحدا فاعلما فيما يلاقيه لولا انه احدث في نفسه لهرب يجذب الماء عنه في غير مكان
الماء وانما يفعل صورته الطبيعية التي يجذب غيره مما يعتبر عنها بزيد في حسنها التي هي منه لو لم ينفر ذلك او لا ينفيها
لم يتجذب غيره وان بقيت الصورة فاذا استفاد خلاء غريبا فعل صلة فعله فحرق وذلك اذا استند في نحو نفسه عرض
فيه العرض الذي بوجب صورة النارية فيفعل فعل النار من الاحراق والصعود احرق وصعد فلا يوجب ذلك ان يكون
في هذا الجسم قوتان متضادتان تحفظ احداهما تلك الصورة والاخرى هذا العارض وذلك لان تلك الصورة
تقتضي الحركة والاحراق اقتضاء اوليا بتوسط عارض وهو الذي يطلب تحصيله الذي هذا الفعل يصدر عنه صدورا
اوليا فان الصورة ماضية انما هي مبدأ الحركة الى فوق بتوسط عارض يشبه ان يكون بالقياس اليها ملكة وهو
الميل لا يجب ان نظن ان ذلك ليس لاجل العارض بل لما يخالط الماء من النار وبان ذلك النار بان تفصى وتفارق

يبقى الماء باردا ولو كان كذلك لكان يجب اذا طبخ الماء والارض ان ينعقد الدهن اولا لانه اقبل
لبرد النار واما الطبخ والاسخانة اليها وعلى انه من الجائز ان يكون بعض الاجسام المطبوخة يترك الى خلاف
الطبيعة بخلاف الماء بعضها لنفس تأكد هذه الاسخانة كما في انجماد الماء فانه لو كان للنار به لزوم ما فلناه
واما نفس انعقاده فسببه امتناع النار تبة من التخلخل عن الماء حتى يحتاج الى ان يسخن الماء اللهم الا ان تكون
الماء صناعية بحيث يتجزأ بمجرد كثرة امواجها لكنه مما يجري ان يبرهن على ان لكل جسم جزء بحسبه الفصل

الحادي عشر في بيان ان لكل جسم جزءا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الجزء لكيلية الجسم والاجزاء للبسيط والمركب فنقول ان كل بسيط وكل صفة للجسم لا بد لذلك الجسم من ان يكون له فاعل ما منشأ طبيعيا وهذا مثلا

الجزء فانه لا جسم الا والجسم ان يكون له جزء اما مكان واما وضع ولزوم مثل الشكل ان كل جسم منشأ فله شكل
ضرورة ان كل جسم بالكيفية ما او وضع عن الجسمية لا محالة لانه لا يخلو اما ان يهمل صوله الثلاثة التشكل او يصير
لا يقبل وكل هذا شيء عن الجسمية وقد يمكن ان نبين ملازمة الجسم لكيفيات اخرى فنقول ان هذه الاشياء
وما يجري مجراها لا بد ان يكون للجسم منها شيء طبيعي ضروري وذلك لان الواقع بالقهر والسر خارض فيجب
ان خارج يحوم الشيء بد يمكن ان يعقل ولا يعرض الا شيء الذي لوجوده منها بد ما كان منها لا رما لطباعه
ليس في اجباضرورة ان يكون للجسم لا بعدا الا وليحفظ فعل القسر فيه فاذا كان كذلك فطبيعة الجسم قد يمكن ان
يعرض موجبا اقتضاء ما هو عليه في نفسه ليس بقسر فاسد فاذا فرض كذلك بقي طباعه اذا بقي كذلك لم يكن
بد من ان يكون له اين وشكل وكما ان ذلك لا يخلو اما ان يكون له من طباعه او من سبب خارج لكنا قد فرضنا
انه لا سبب خارج فبقي ان يكون له من طباعه الذي من طباعه ان يجد له ما دام طبيعته موجودة ولم يقسر وان كانت
طبيعته بحيث يقبل القسر امكن ان يزول ذلك عنه بالقسر وان كانت طبيعته بحيث لا يقبل القسر لم يزل ذلك عنه
بالقسر فان قال قائل انه يجوز ان تكون كائنة قاسرة فانه يعطي شكلا ومكانا ثم تبقى ذلك فلا يزول الا بقاسر
آخر فلا يخلو دائما عن قاسر على التعاقب كما لا يخلو عن الاعراض بالتعاقب فليس يلزم من ذلك ان يكون واحد
منها ذاتيا لا يفارقه فنقول ان الجسم يعرض له الاعراض التي ليس بلازم على وجه من اعراض بالجملة في فانه وان عرض
بالجملة من مجاورة مثل كون نوق والجنب ما سا تحاذيا والاعراض التي يلوح بها وذاته لا يكون ضروريا له
باعتبار ذاته والاعراض الاخر في فانه لا يخلو منها بد الجواز ان يكون جنبه عدمها نفسه ولو كانت بحيث لا تخلو
عنه بحيث لا يقوم الامر بوجوده منها فيه لكانت صفة لا اعراضا بل الاعراض هي التي يعرض بعد وجود الشيء الجزء ان يجب
بوجد الشيء وكل واحد منها فمعدم فيمكن فرض وجود الجسم دون شيء البتة منها واما الجماورة والمماسة
وما يجري مجرى ذلك فليس يلزم الجسم لطبيعته بل لوجوده مع جسم آخر فليس لو كان يجب ان يكون الجسم لذاته
ساكنا بالفعل لحال مما لا يقوم به ولا يلزم ما يقوم به فقد تحال التشكيك وحال القوسر خال هذا الامر
لان القوسر لا يقوم به ولا يلزم ما يقوم به ذان القاسر والذي يرد من خارج فيفيد حالا لولاه لم
كان لذلك الجسم تلك الحال فليس شيء من هذه يعيا ان يكون من الجملة اولا ورثا للجملة فوجود الجسم لا قاسر
ليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة الجسم توهم جسم غير ذي اين بخصته او غير ممتنع بالقياس الى طبيعة الجسم فلا يلزم
في طبيعته التي ان يكون له ذلك الذي لولا القاسر الذي يجوز ان لا يكون لكان له وكذلك الشكل والكيف

فان اجزاءها كانها اجزاء جزء واحد يكون لجسم معين من ذلك الجملة جزء يتعين له من ذلك الجملة لعلة ذلك العالم
اما وجوده فيه اولا عند ما حدث وهو موافق لما في الطبع فوجب لزومه واما الخصاصة بالقرب فان النار اذا تحركت
الى فوق لم يجز من جزء كلية النار وبعينه لانه هو اقرب الى محله ولسائل ان يسئل انا لو توهمنا النار في مركز الفلك
لم يخرج منها الى جهة فما اذا كان يعرض لها في طبعها السكون بالطبع وذلك ح او حركة الى جهة ولا يختص لجهة
قلت لو كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان يفرج عن مركز جزء في واسطتها بتبسط اجزائها
الى الجهات بالسوية الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي لكن الهواء المحيط يعوق ذلك المكان
ح لا يمكنها من ان يدخل الفضاء الذي هذا النفوذ فاذ هذا النفوذ لا ينافي بالجزء كان الجزء يكون في جهة دون
جهة وهذا التباطؤ في كل جهة ويكون شاكية بالقسر وايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عند
الجزاوة وهذا القسر غير عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فان الطبع يقتضي امرا ما غير ممكن لعارض عرض وذلك
ذلك الحكم غريب نحن لا ندري استحالة هذا العارض ولا ممتنعا الا ما لا ندري وبعد استحالة المعروض في الموضوع
مفقودا ولا ممتنعا ولكن اذا جاز المفقود جاز الثاني وان امتنع الثاني امتنع المفقود فقد ظهر انه كيف يكون للجسم
الواحد مكان واحد بالطبع او جزء واحد بالطبع وانه كيف يكون نسبة جزء الكل الى جزء الاجزاء بعضها الى بعض
وهذه الملاحظة واما الكيفيات فمن تركيبها الا يخ اما ان يكون عن بسيطين او من اكثر عن بسيطين فان كان عن
بسيطين فاما ان يكونا متساويين بالقوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم ينفوذ ان كان
وضع احدهما يخالف جهة الآخر تقوقه ولم يحتملهما الا بقسر جامع خارج فان توافقا حركتا معا وبعد كل من مكان
كبعد الآخر فاما وضع كل واحد الآخر فوقها الآن يطرء على احدهما معينا ويكونان في الحد المشترك بين الجزءين
فيجب ان يقفا فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما والقسر على المزيج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان
كان عن اكثر من بسيطين وفيهما غالب لجزء الغالب وان تساوت غلب البسيط اللذان جهتهما واحدة بالتفاوت الى
الموضع الذي فيه التركيب يحصل المركب من اقرب الجزءين من جزء نوع التركيب لم يتباعدا عنه اذا الجذب عنه الى الجانبين
سواء والامساك منه عن البسيط الذي يطلب ذلك الجزء يبطله مخالف الجذبين وعسى ان لا يصح امتناع الخلاء
البسيط سيلا ضروريا الا وهناك غالب يخ فنقسر الاجزاء الاخر وما نعا اياها عن الحركة الى اختيارها الخاصة
او يكون الاجزاء قد تضعفت بتضعف الامكنة ان يفعل الاجسام التي بينها وبين كانها تلاقيا خوفا او يكون قوة
قاسرة على الاجتماع غير قوى ذلك البسيط فلنبين الان ان لكل جسم طبيعي مبدء حركة طبيعية حتى يكون لكل
جسم حركة طبيعية حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية وانه على نوع واحد فقط **الفصل الثاني عشر**
في بيان ان لكل جسم طبيعي مبدء لحركة وضعية او مكانية نقول ان كل جسم لا يخ اما ان يكون قابلا للتنقل عن
موضعه الذي هو فيه بالقسر او غير قابل فان كان قابلا للتنقل عن موضعه الذي هو فيه فاما ان يكون ليس في
جوهره ميل الى جزء او لا يكون له ميل الى شيء لكن كل جسم فله مكان طبيعي او جزء طبيعي يقتضي طبيعته ان يكون
فيه واما خالعا لسائر الاجسام في ذلك الجسمية بل الان فيه مبدأ قوة معدة نحو ذلك المكان فان كانت تلك
القوة مقتضية لذلك المكان وجزئه غير ممتنعة بما هي جزئية عن الانتقال الى الحركة فلا مضادة فيه لقوته
ولا لفعله فقوته يقتضي حينئذ الحركة لانه لا يجوز ان يكون في جسم واحد غير مختلف الاجزاء قوتان متضادتان او

فعلين متماثلين او القوى كونها قوى بحسب فعلها واذا تماثلت افعالها تماثلت طبايعها فمحال ان
يكون معا للجسم فان الجسم الذى فيه قوة ما هو ان فيه مبدء فعل ما يصدر عنه ان لم يكن عائق وان لم يكن الجسم
يجب بصدور ذلك الفعل او لم يمنع مانع من خارج فليس فيه تلك القوة واذا كانت فيه قوتان متضادتان صحيح
صدور فعلين متضادين وهذا محال فاذن من المحال ان يكون فى جسم بسيط مفرد او فى غير الجسم مركب قوتان الفعل
يقتضى مكانا والاخرى يمنع عنه ثم الجسم قابل للحركة من مقتضى حركته فيلزم ان الجسم اذا اقتسر على مفارقة مكانه الطبيعى
ان يتحرك الى مكانه الطبيعى عند ما يفارق القاسر من خارج ومما يبين هذا ايضا ان كل جسم ليس فيه ميل ما
فان ثقله جما هو عليه من ابن او وضع بقع لا فى زمان وذلك محال بل يجب ان يكون كل جسم يقبل التحريك زمانا
طارقة ففيه مبدأ ميل طبيعى فى نصف ما يقبله كان اينا او وضعا والنعيل الكلام فى التحريك المكانى على سبيل
ايضاح للغرض فيما هو اظهر وان كان المكانى والوضعى فى مذهب البيان واحدا ان الثقيل الاجسام الموجودة وان الميل
كالثقيل والخفيفة اما الثقيل فما يميل الى اسفل واما الخفيفة فما يميل الى فوق فاما كل ما ازداد ميلا كان
ذلك لما للمحرك الثقيل اما فان ثقل الجرم العظيم الثقيل اكثر من ثقل الجرم الصغير الثقيل الا لان الجرم العظيم
روح الهواء القليل فى الماء اكثر من روح الهواء الكثير واما ما يعرض الاجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل النشادر فانه يهرب
من اجلها الانفذ عند الرمى فى الهواء تفوذ الثقيل فليس لسبب ما ذكرنا ان الاثقل اقبل للرمى فى الجو بل لان عظم
الصغر فيها اقبل من الدافع قوة محركة لها ولما يليها ابلغ من شدتها لها بعد رميها على خرق الهواء ومعنى ذلك
فيكون سريع الاستحالة الى البطلان من السبب الذى يعرض فى موضعه وهو السبب الذى يبطل القوى المستفادة
العرضية من القوى المحركة كما ان القوة تنفق من السبب الذى يبطل الحرارة المستفادة مثل النار الكثيرة وبعضها
يكون منحلا اذا وقع على خرق الهواء بل يدخل الهواء الذى ينفذ فيه ويكون سببا لابطال قوته المستفادة
فانك ستعلم ان مقاومة النفوذ فيه هو المبطل لقوة المحركة وهذا كما ان النار المنحلة بالماء المنحل اما اقبل الاستحالة
ولو كان السبب فى قبول الرمى الانفذ الكبير وزيادة الثقل لكان كلما ازداد المرمى ثقلا وكبرا كان اقبل للرمى والامر ليس
ذلك بل اذا اعتبر الثقل والخفة ولم يعتبر اشياء اخرى كان الاقل مقدارا اقبل للتحريك القسرى واسرع حركة فكلام
نسبة مساواة المحركات بالقسر لها ميل طبيعى ونسبة ازمنتها على نسب الميول الى الميل لكن النسبة فى المسافات
عكس النسبة فى الازمنة اما فى المسافات فتكون الاشد ميلا اطول شدا واما فى الزمان فيكون ذلك اقصر زمانا
واذا لم يكن ميل اصلا لم تحرك القسرى فى زمان واما ان ذلك الزمان نسبة الى زمان حركة ذى الميل بالقسر ويكون على
نسبة ميل لو وجد الى ذى ميل المحرك بالقسر فيكون دور ما لا ميل فيه اصلا للقسر كفضول ذى ميل ما الدور
فيكون الذى لا تابع له على نسبة وقتى ما لو وجد وعرض مثل ما قلنا فى باب الخلاء من الخلاء على ذلك الوجه
بعينه ومما يبين ان القسر على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليها بالقوى والاضعف واذا اختلف ذلك
فظاهر ان القوى مطلوح والضعيف معاون لان المعاونة للجسم بما هو جسم على يجتمع فيه يطلب الحمل على حالة ما من المكان
او الوضع وهذا هو المبدأ الذى نحن فى بيانه وكل جسم ينفعل بالقسر ففيه مبدأ ميل ما انما الانفعال المكانى فقد
بيناه واما الانفعال القسرى الوضعى فلان ذلك الجسم ان كان قابلا للانفعال عن مكانه فقد ظهر وان كان غير قابل
فلا محالة قوة ما تثبت فى مكانه ويلزم ويختص به وهو غير جسمية فنقول ان هذا الجسم فيه مبدأ حركة ايضا لان

١٥ اعتبر فيها تما اعتبر به اسر الجسم القابل للنقل عن موضعه وذلك ان له وضعا ما بالقياس الى جواز او خطوط
يشتمل عليه وفي ذلك نقول هذا فنقول اما ان يكون ذلك له عن علة له في ذاته او عن صورته الطبيعية او عن
علة خارجة عن الطبيعة ومحال ان يقتضي ذلك ذاته فان الاجزاء التي تفرض فيه لها ان تختلف التي يكون له
واحد الذي نفرض فيما يماسه ليس شيء منها او لها شيء ومنها اعني انه ليس جزء منه يكون مستقر في جهة او في مما اسه
جزء بعينه اذ الجميع غير مختلفة فيه فطبيعة الجسم ليس يقتضي ذلك الوضع بعينه او المماسة لا سيما في بعض
بسيطة اسباس المماسة ان بعينه وقد يعرض بل يكون جميع ذلك بالقياس الى الكل واحد منها وليس هذا كما يكون
الاجزاء الاجسام المتشابهة للمتفرقين فان كل جزء يفرض منه يجده مختصا بما يختص به تماما لان اول وجود وضع هنا
او لانه اقرب المواضع من موضع وجد فيه خارجا عن حيز الطبيعي اما الوجه الذي يكون منه الاول او وقوع الانتقال
منه اليه فيكون اختصاص كل جزء منها وبينه لا بالطبع الحيز ولا بالقياس الى الجميع المتفرق بمعنى مختص له
واما الذي لا يقبل مفارقة مكانه فليس حكمه هذا الحكم ولا يجري عليه ذلك التأويل اذا كان كذلك لا يكون
جزء من اجزاء ذلك الجسم مختصا تما يختص به بالطبع مفردا بل ولا بالطبع مقارنا لخالة مشتركة او حيث اسبب
كان هناك ايضا شوب من سبب قسري ينقض من طبيعة امر الطبيعي اسبابا تخص اجزاء الاسطقسات اجازها
لكان في طبعها ان لا يكون مختصا به لو لم يكن ذلك السبب الذي كان ولم يكون في طبيعة على كل حال وكيف يعتبر الامر
جواز ان يكون على تلك الحالة ان والمماسة وان لا يكون في طبعها ان يقبل نقلا في الوضع وقد بينا ان كما قابل
نقل عن امر ما ابن او وضع ففيه مبدأ حركة وميل طبيعي فيجب ايضا ان تكون في هذا الجسم مبدأ ميل في الوضع
واعلم ان المقصود بنا واضح مما شرحنا من البيان والمكشوف به صنعة وان كل جسم يطرأ عليه انه لم يكن مبدأ فيها
بالطبع بل بعيد من سبب خارج او نفس مواصلة المحرك بحسب القصد وبحدث ميل لم يكن في الجسم فليس يصح ذلك
لجسم عن ذلك الا وفيه ميل متقدم فان الكلام في المحرك بالمبدأ الواقع بقصد النفس كالكلام في ميل الواقع
لسبب خارج فانك ترى بعض الحيوان يختلف محركيته لسرعة والقوة ولعشه بسبب فالذي وزنه من الميل الثقيل الزائد
والخافض نجد الزائد مقاومة ما فنحو الكلام فيما تم في هذا الباب ان يرجع فيها الى اللواحق نجد ما
منها ان كنت في الامر ان رعب فقد فان كل جسم طبيعي ففيه مبدأ حركة وان الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي
ففيه مبدأ محركة وضعية مستديرة ونقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدأ محركة مستقيمة ومبدأ محركة
مستديرة حتى يكون اذا كان في موضعه الطبيعي يحرك في الوضع واذا كان في غير موضعه الطبيعي يحرك اليه على الاستقامة
لا منعه عنه فانه يتحرك الى مكانه بعينه بالاستقامة انه لا يخلو اما ان يكون فيه مبدأ ميل الى حركة مستديرة او لا يكون
فان لم يكن فاذا حصل في مكانه الطبيعي لم يحدث هذا الميل فيه بعد ذلك ان لا يكون فيه مبدأ حركة مستديرة
ولا في مكانه ولا خارجا عن مكانه وان حدث فيه هذا الميل لكان هذا الميل ليس غريزيا له ثابتا الجوهر بل اضطراريا
له في مكانه الطبيعي ولا يكون العلة فيه الا مماسة مكانه الطبيعي على وضع او حصوله في حيز طبيعي على وضع ما او
ذلك المماسة وذلك الحصول لا يوجب ميلا عن حال التي هي فيها بل الاوجب ميلا عن ذاته الى مثل ذاته فليس ان
موجب ذلك الميل عوارضه لغير سوء كان احدث الايجاب ايجابا الحيز بلا توسط طبيعة او احدث ايجابها
في حيز طبيعي صار عند ذلك الميل فان الحيز في ذلك كله واحد الكل غير واحد ولا ايضا اللهم ان نقول ان

النفس

النفس المحركة ياخذ هنا لان في المحرك بالارادة لا خذا مبتدئا بعد ما لم يكن بحدوث الفصل الارادة بعد ما لم يكن
فقد منع هذا ايضا وبين انه غير ممكن الا وهنالك مبدا ميل في الطبع فيجب ان يكون ذلك الميل لازما وان كان
عن نفس تلزم ايضا عن ارادة طبيعية دائما ما دام ذلك الجسم موجودا ولا يلزم على هذا حال المستقيم من انه قادر
بتحرك وتارة ليس بتحرك في غير مكانه وليس في مكانه وكلاهما طبيعي له فكذلك ربما جاز ان يكون هذا الجسم المستقيم
حركته في غير مكانه وليست بحركته في مكانه ويكونان كلاهما طبيعيين في اختلاف الحالين وانما الا يلزم
هذا لان حركة المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق على ما شرحنا بل الطبيعي هو الذي يقتضيه طبيعة الشيء اذا لم
يكن عائق فاذا فارق اقتضت هذه الطبيعة الرد اليه الى موضع معين منه يكون المبدأ واحدا فيهما واما حركة المستديرة
فان المبدأ الذي اثبتنا انه بوجهها ما بالطبع بوجهها كيف كان وانما ان كانت طبيعية على الاطلاق واذ كانت
ليست بطبيعية مطلقة بل هي كالمستقيمة التي تقتضيها الطبيعة عند عارض كان ذلك العارض فقدان الوضع الطبيعي
يجب ان يقف عند حد ما وكان يجب ان يكون الطبيعي هو وضع ما بعينه الا انه ليس كذلك فانه ليس كما ان
انيا اولى بالجسم من اين فكذلك من الوضع الذي له في امر المشاء وضع اولى به من وضع فبين ان هذا الميل
لا يكون حادثا عند الوصول الى المكان الطبيعي بل ان كان فيكون على القسم الآخر وهو انه يكون معه دائما فاذا
كان في الجسم مبدأ حركة مستقيمة وجب ان يجوز مفارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعي حتى يتحرك عن غير الطبيعي اليه
بالاستقامة ثم ان يكون في جسم واحد بسيط اذا كان في غير مكانه الطبيعي ميل الى الاستقامة وميل عند
الى الاستدارة فيكون في جوهر واحد امر متقابلة موجودة معا وليست مما يجري مجرى متقابلات تمتزج حتى
يكون بينها وسط فان الوسايط انما كانها تمتزج عن الطرفين وانما يمتزج القوى امتزاجا يؤدي الى الوسط اذا كان
من شان كل واحد واحد منها ان يقبل الاكثر والاقل فيؤلا مصرف الى الجهة الاخرى فيكون الحاصل ليست قوتان
بل قوة واحدة هي اضعف مما انفض من الطرفين ولكن الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشتداد والنقص
بان ياخذ الاستقامة قليلا قليلا الى الاستدارة والاستدارة قليلا قليلا الى الاستقامة وهو في ذلك
الاخذ والوجود في الوسط لا في مستقيم ولا في منحن بل المستقيم ان امكن ان يفارق الاستقامة ويصير بعضه بحيث
كان مفارقة استقامة دفعة وموصلة الاستدارة دفعة من غير ان يقال قد فارق الاستقامة وهو واقف
استدار قليلا وهو بعض منه وفارق الاستدارة الى الاستقامة كذلك واما الانحناء الموجود في القطوع فليس
سبيلا من الاستقامة والاستدارة بل هو قوة الى احدهما فاذا كانت الاستقامة والاستدارة لا تقبلان الاشتداد
والاضعف كذلك لا يصلها القوة ان عليها فلا يحدث قوة متوسطة بين المستقيم والمستدير فلا يكون ايضا
هذا الاجتماع على سبيل الامتزاج فظهر انه لا يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة
معا يجتمع من هذا وقد اصلنا ان الجسم المحدد للجهات فيه مبدأ حركة مستديرة وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة لان
هذين المبدأين لا يجتمعان وان ذلك الجسم قد بان من امره انه لا يقع على كليته ولا على اجزائه مفارقة موضعه
الطبيعي واما الاجسام الموضوعة فيه ففيها مبادي حركات مستقيمة عند وانيه فيكون حيث يكون جهات الكل
ثلثة اصناف من الحركات واحد حول وسط واخرى عن الوسط وقائلها الى الوسط واذ قد بلغنا في تعريف
حال الحركة الطبيعية يجب بنا ان نعرف حال الحركة الغير الطبيعية واما اذا اعتبرت الجهات ما بالعرض والوضع فيكون

الحركات

الفصل الثالث عشر في الحركة التي بالعرض وقول

الحركات على هذا العدد ولكن لا يكون طبيعية الفصل الثالث عشر في الحركة التي بالعرض وقول
ان الحركة الغير الذاتية منها ما يقال بالذات ومنها ما يقال بالعرض اما الذي بالعرض فهو ان يكون الشيء يتحرك
في نفسه او قدر ابن اول او وضع اول او كيف او كم بل هو مقارن لشيء اخر مقارنة لازمة فاذا تبدل ذلك الشيء
حال بينه وبين الشيء كان له بالعرض اما في الاين والوضع فظاهر وقد علمت انه اغا ان يكون ما قيل انه
متحرك بالعرض هو في نفسه في مكان وذو وضع وقابل للحركة الا انه لم يفارق وضعه ومكانه بل الشيء الذي
هو محمول فيه فارق مكانه وهذا لا يلزم له فيلزم ان يقع له لا محالة حركة فانه موضوع حامل في جهة يقع فيها
الاشارة غير الجهة التي كان يقع فيها الاشارة او يقع له وضع اخر بالقياس الى الجهات واما ان لا يكون من شانه
ان يكون له اين او وضع وكم من شانه ان يتحرك مثال الذي يعرض له ما بالعرض المنتقل من مفارقة اين او وضع وهو
من شانه ان يتحرك اغا في الاين كالمقول في الصندوق وهو ساكن فيه حافظ للمكانة والاستقامة منتقل اما في
الوضع فانا اذا توهمنا كرة في كرة وهذا الصفة فيها مماسة او بعدا او بالطبع او بغير ذلك وحركت الكرة الحاوية
حتى تغير نسبة اجزائها الى اجزاء المحيط بها فيتغير هو حقيقة الحركة في الوضع فان الكرة الداخلة الملصقة به بعرض
لها مشابعتها في ان كل جزء منها يلزم جزءا ينتقل ولكن ذلك بالعرض اذ لا تنتقل لاستمرار ما بين جزء الكرة الداخلة
واجزاء المحيط بها كما ينتقل لاستمرار اجزاء الكرة المحيطة مع اجزاء مكانها فان كان لاعتبار الوضع انما هو بحسب القياس
الى اجزاء المحيطة الموضوع فيه والمحاط به الموضوع عليه بالجملة الى اجزاء ما يماس من الوضع مماسة محيطة كالكرة
في كرة او مماسة محاط كالفلك الاعلى ما يقياس الى ما يماسه من داخله فلا يكون الكرة الداخلة قد تبدل
وضعها فان كان الوضع ليس باعتبار هما سان بل اما باعتبار الاين والمحاذاة بان في اين ويكون الداخلة قد
تبدل ايضا وضعها بالذات فان الاجزاء منها قد استبدلت المحاذاة مع استبدال المحيط بها والاولى ان
يكون قد تبدل الوضع الذي له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذي له بالقياس الى ما يجاوره من الوضع وهما
وضع بحسب الكل ووضع بحسب شيء ومن هذا القبيل ما نعقله من حركة الجزء العالي مع حركة الفلك
الحركة نفسها كما يظن عن غير حد ذلك لان هذا القياس كان كان من جنس محاذاة المحرك لما يتحرك
كانت كرة على كرة فانها اذا تحركت وانتقلت بشيء ما تحتها بل بحسب على بسيطة غير مستوية او غير كرية
وبالجملة بحسب اختلاف الغامز في وجهه فانه عند ذلك لا مانع من ان تسكن الداخلة منها وتتحرك الخارجة بها اما
على سطحها من غير ان تفارق والسبب في ذلك الحركة ان كل جزء يفرض من الفلك قد يتغير من نسبته
كالمكان وهو بالطبع يتحرك الى المكان الطبيعي له ويسكن عنده لا دفعا اياه بل طلبا لقضاء الطبيعة ان يتم
اياه وان زال عنه بوجه لا لصاق او الغراء او المسامير فاذا تحرك المكان لزمه ويتبعه قاهرا بالطبع بحركته
لما يلاقيه منه فيكون حركة الجزء الغالب بالقياس الى الفلك حركة بالعرض في الوضع وكان الماء في الهواء حيث
في اين يطلب الطبيعي الذي يتباعد عنه مثل مع اصابة الموضع الطبيعي عن السطح المحيط الطبيعي حتى لم يبق منهما الا جسمان
وميل فلا اختلف اجزاء ما يهوي عليه من الارض لكانت تتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء مصيبا
في اكثر الامر المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بالنسبة اكثر الامر الضغاط بعد الى السفل واختلاف في
بعض اجزائه من تحته اذا تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل القهر واما

الشافية

الساطعة فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالغيم والجو العالي بسبب المكان الطبيعي على الوجه الذي
فلحق عليه لزومه الانصاف به على ان الهواء قد عرض له ايضا لسبب الجبال والرياح امر به اوجب غيرا ما
في اجزائه فهذا بيان حال الحركة بالعرض فنعد من هذا تشبع ما اورد بعضهم فقال ان كانت الحركة التي
للاجرام سرمدية وهي حركة دائمة فقد وجد مقدر ما ثور وهذا خلاف لرأيكم فان كان هذه الحركة طبيعية
لجسم ما حركة اخرى ما الطبع كالنفس فيكون لجسم بسيط حركتان طبيعتان وقد منعتم من ذلك فهذا مثال ما
يكون المتحرك بالعرض من شأنه ان يحرك بالذات واما مثال المتحرك بالعرض الذي ليس من شأنه ان يحرك
بذات فان يكون هذا المقارن ليس لمقارنته مقارنة جسم لجسم بل مقارنة شيء من الاشياء الموجودة في الجسم صورة
في صورلاه او عرضا في الجسم فيصير له سبب الجسم جهة يختص بها الاشارة الواقعة الى ذاته ويصير له اجزاء كاجزاء
الجسم يختص بان يلي شيئا ما يليه الجسم من الاجسام المقارنة له فيصير له كالابن كالابن للجسم كالوضع لوضع الجسم فاذا
حصل للجسم مكان اخر بدلت الجهة المصابة بالاشارة واذا تبدل له وضع اخر بدلت حال اجزاء ما اوضاف
ذلك الابن كالاجزاء فقيل انه قد انتقل في الابن او في الوضع ان كانت النفس حية فانها هي مبادئ البدن
فاذا عرض للبدن الحركة بالعرض عرض لها النفس بالعرض كذلك سائر التغيرات التي تعرض لذلك الجزء الذي هو
فيه النفس وحده وان كان من النفس ما ليس بمقارنة بان يكون منطبعا في البدن الذي هي فيه فانه لا يتحرك لا
بالعرض وقد سئل انه لو كانت النفس يقال لها انها تتحرك بالعرض ولا يقال لها انها اسود او ابيض
البدن ونحن نجيب فنقول انه ان كان التحقيق يوجب انه اذا صح اطلاق ذلك على النفس بالعرض صح اطلاقه هاهنا
كذلك اذا كان السواد في العضو الاول الذي منه النفس يعين وان احد الامرين اوقع في العادة ولكن ظهور
مقابله ما هيه النفس ان كانت منطبعة به اكثر من ظهور سائر الاشياء لا بد وذلك لان الناس يكون بان الجسم اذا
زال عن اصابة اشارة ما زال ما معه مضافا اليه اشارة اخرى مختصة لو كان الشيء غير محسوس واما السواد فانه
اذا حصل في الجسم فاستقر فيه لم يلتفتوا في حصوله الى شيء اخر ومقارنته له اذا كان ذلك الشيء غير محسوس كالهم
يوجبون الحصول في الحيز لكل موجود كان محسوسا او غير محسوس ولا يوجبون الذوات الا لغائبة والغائبة الا يجابون الحيز
عندهم لكل شيء ما لا يوصفون بموجود لا اشارة اليه فهذا هو السبب الذي اختلفوا به الامران عند الجمهور ولكنه
سبب غير واجب فتضاءه عز واجب اذ قد علمت الحال في الابن والوضع فاحكم بمثلهما في صاحب الاوان فانه يقال
ان الشيء مثلا اسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو بالجسم اخر بمقارنته اياه كالطاولة جسم هو عرض فيه
الجسم هو هو بعينه في الموضوع وليس هو هو بعينه في الاعتبار كقول القائل ان البناء اسود فان السواد ليس موضوعا
الا الاول هو مع البناء بل الجوهر مع البناء عرض له ان كان هذا الجوهر الغائب للفسوق وقد يقال الجوهر اذا
كان ليس موضوعا الا للسواد بل هو موضوعه الاول شيء منه لا كجزء وهو كالسطح فان السواد يعتقد ان محله الاول
هو السطح ولاجل السطح يوجد للجسم اذ ظننا في الحركة التي بالعرض بطفل على الحركة الغير الطبيعية التي بالذات
وهي الحركة التي بالضرورة نقول في الحركة التي بالقسر

الفصل الرابع عشر في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المحرك

فاما الحركة الغير الطبيعية ولكنها مع ذلك موجودة في ذات الموضوع بها
فنحن بالقسر ومنه ما يكون من تلقاء ولنتكلم الآن في التي بالقسر فنقول ان الحركة التي بالقسر هي التي محركها

خارج عن المحرك لها وليس مقتضى طبعه وهذا اما ان يكون خارجا عن الطبع فقط مثل تحريك الحجر حجرا على وجه الارض واما ان يكون مضادا للذى بالطبع كتحريك الحجر الى فوق وكنفخ الماء وقد يكون حركات خارجة عن الطبع فى الكم كما علمت مثل زيادة العظم الكائن مالا وزاما او بالسمن المحسب مالا الذى يكون بسبب الامراض واما الذبول الذى للسن فهو من جهة طبيعى ومن جهة ليس بطبيعى فهو طبيعى بالقياس الى طبيعة الكل فانه امر يجرى عليه طبيعة الكل ويجب ليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة ذلك البدن بل هو تجريك تلك الطبيعة واستيلاء الغاصب عليها ويشبه ان يكون الصحة التى بالتحريك باستحالة الطبيعة والتى يكون لا على ذلك الجهة باستحالة غير طبيعية وكذلك اللون الاحلى طبيعى من وجه المرضى والصفرى غير طبيعى البتة والحركات المكانية القسرية فقد يكون بالجذب وقد يكون بالدفع واما الحمل فهو بالحركة العرضية اشبه والتذرير القسرى مركب من جذب ودفع والدحرجة ربما كان عن سببين خارجين وربما كان عن سبل طبيعى مع دفع او جذب قسرى واما الذى يكون مع مفارقة المحرك مثل المرمى والمدحرج فان لاهل العلم فيه اختلافا على مذاهب فمنهم من يرى ان السبب فيه رجوع الهواء المدفوع به الى خلف المرمى والتياصه هناك التياثا بقوة تضغط ما امامه ومنهم من يقول ان الدافع يدفع الهواء والمرمى جميعا لكن الهواء اسهل للدفع فيندفع اسرع فيجذب معه الموضوع فيه ومنهم من يرى ان الشيء فى ذلك قوة يسيرة يحفظها المحرك من التحريك يثبت فيه مدة الى ان يبطله مصاكان يبطل عليه مما يماسه ويخرج به وكلما اضعف بذلك قوى على السبل الطبيعى والمصاكة فابطلت القوة قضى المرمى نحو جهة سيله الشيء وقال اصحاب القول بتحريك الهواء وليس يلزم ان يكون حركة الهواء يبلغ من القوة ما يحمل الحجارة والاجسام العظيمة وبمادك انقاض الجبال وهدم ابنية جبال اذا صرح فيها الصواعق اركانها والرعد بعمل الابنية ويقلب فلذ الجبال وبعلق الصخور الصم ومن الناس من يفتح القلاع المبنية فى الفلل بنكير البوقات والاخبار عليها وكيف يمكننا ان نقول ان المحرك اعاد المحرك قوة وذلك لانها لا يخلو من ان يكون احد القوى التى هى الطبيعة والنفسانية والعرضية وليست طبيعية ولا نفسانية ولا عرضية لان القوة المحركة الى فوق فى نحو الهواء والنار بمعنى الصورة اذا كانت فى الحجر كانت عرضا فكيف يكون طبيعة واحدة عرضا وصورة ولو كان المحرك اقوى لكان اقوى فعلها فى ابتداء وجودها كان يجب ان ياخذ فى الاستلاخ والوجود ان اقوى فعله فى الوسط فى الحركة واما ان كان علة هذه الحركة حمل الهواء للمرمى فقد يوجد لذلك علة وهو ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة والخرقا لما يتعقد فيه من الهواء الداخل للمرمى ولا يوجد هذه العلة هناك وبقال نوعم بالتولد فاما لو كان من طبع الحركة ان يتولد بعدها حركة ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعده اعتماد ولم يمنعوا ان يكون الحركة بعد مرتبتها سكون ثم يتولد من الاعتماد بعد ذلك حركة وهذا اشنع ما يقال فان المتولد لا محة متى وجد بعد ما لم يكن ولكل حادث بعد ما لم يكن محدث هو علة للحدوث وتلك العلة ان كانت علة بان يوجد وجب ان توجد الحركة الاولى مع الثانية وان كانت بان تعد وجب ان يكون دائما علة للحركة وان كان السبب مع ذلك بقا الاعتماد فلا يحتون سكونا للحجر وبعد الحركة موجود على ما ينبغى بالفعل وليس هناك مانع عن الحركة من المحرك لا فى الشاغلة وان كان الاعتماد ايضا بعده لكلام عرضى كالكلام فى الحركة لكنا اذا حققنا الامر وجدنا اصح المذاهب مذهب من يرى ان المحرك يستفيد ميلا من المحرك والميل هو ما يحس بالحس اذا حاول ان يسكن الطبيعى بالقسر او القسرى الطبيعى

الذى يعنون بالضعف ما دام فى القوة مثلا فاذا زاد فى المسك على القوة واسرخت ضعفا شيا الحك ويبلغ مبلغا لا يفى بتبادل ما يثير المسك على اما لا نعول فى ذلك على هذه العلة كل التعويل وان كان قد يجوز ان يكون ذلك من احدى معينات العلل الرتبة فى الوسط فقد اتضح ان الحركة القسرية كيف هى وعلى كم قسم هى وان كل حركة فعن قوة تكون فى المحرك هما سيدفع اما قسرية واما غير قسرية واما طبيعية فلنتكلم على الحركة التى يقال انها من ملقا المحرك فقد وقع فى امرها بين اهل النظر تخالف وتشاجر ما كان من حق هذا المعنى ان يقع من التفتيش عنه والمناقشة فيه ما وقع بين طبقات اهل النظر فان معول ذلك على الاسم فقد جعل بعضهم لمعنى وبعضهم لمعنى آخر ولكل منهم ان يجعل ما جعله وليس لاحد عليهم ان تشاجروه فيه غيره فمنهم من جعل المحرك من ملقا ما الموضوع ان يحرك طبيعة حركة غير تلك الحركة وتلك الحركة مع ذلك ليس عن سبب خارج فعلى وضع هؤلاء يدخل النبات فى جملة المحرك من ملقاه ويخرج الفلك من ان يكون محركا من ملقاه وهم مع ذلك يمنعون ان يخرج الفلك من ذلك ومنهم من شرط ان يكون له مع ذلك اوكا يحرك فان لحق هذا مطلقا لم يكن الفلك ايضا داخلا فى المحرك من ملقاه وان وقف على قولنا لا يحرك اذا كان كاشا اسر البنية من غير زيادة شرط ان من شاء ان يشاء دخل فيه الفلك وليس اذا كان الاشاء اسر البنية ولا يجوز ان يشاء يلزم من ذلك ان مقتضاه لا يكون لو شا ومنهم من لم يشترط الا ان يكون الحركة صادرة عن الارادة وانت غير مجبر على لغيا واى الاسنعا الان شئت فانه ليس الامشاجرة فى التسمية البتة

فصل فى احوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة

واذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا فى الحركات والمتحركات فحرى بنا ان نتكلم على احوال المحركين فنقول ان المحرك منه ما هو محرك بالذات ومنه ما هو محرك بالعرض واما المحرك بالعرض فقد فصلنا امره فى الاقاويل الماضية وبينا انه على كم وجه يكون وانه قد يكون الشئ محركا لذاته بالعرض وقد يكون محركا لغيره بالعرض وقد يكون محركا بالطبع وقد يكون بالقسر واما المحرك بالذات فمنه ما يكون بواسطة مثل النجار بواسطة القدوم ومنه ما يكون بغير واسطة والذى بالواسطة فربما كانت الواسطة واحدة وربما كانت كثيرة وما كان من الوسايط لم يكن محركا من ملقاه بل انما يحرك لاجل ان ما قبله يحركه فان كان متصلا بالمحرك كاليد بالانسان سمى اداة وان كان منبايا سمى آلة وربما لم يميز بين اللفظين فى الاستعمال وما كان من الوسايط ينبعث من نفسه الى الحركة ومع ذلك فله مبدأ يحركه اخر لانه واسطة فالاولى ان يكون محركه مع انه يحرك غاية مثل المجوف بالنسبة الى الغاية مثل المخوف المهروب عنه والحركات منها ما يحرك بان يحرك ومنها ما يحرك لا بان يحرك والمحرك بان يتحرك يحرك بالذات وبهم فعلم السكون منه ويكون ايضا من حيث يحرك هو بالقوة لا استحالة ويجوز اجسام بلا نهاية ليس يمتنع ان يكون متحركات معا بالفعلية فليس يمتنع ان يكون كل محرك متحركا فينتهى الامر الى محرك لا يتحرك اولى اول محرك متحرك اذ لا دور فى المحرك والمتحرك والعلية والمعلولية اذ الدور يوجب ان يكون الشئ مبدأ لامر ذلك الامر مبدأ له فيكون اسبق من الاسبق بذاته واول محرك متحرك امتنع ان يكون مبدأ حركة فيه فيكون متحركا بذاته او يكون

الآخر ويحس هناك من القوة على المدافعة التي بقبل شدة ونقصانا مرة يكون اشد ومرة يكون انقص مما لا شك في وجوده في الجسم وان كان الجسم ساكنا بما فرد ومذهب من يرى اينما ان الهواء سيدفع فيدفع مذهب غير سديد فكيف يكون سديدا والكلام في الهواء كالكلام في المرمى وذلك لان هذا الهواء المدفوع اما ان يبقى متحركا مع سكون المحرك اولا يبقى فان لم يبق فكيف يفعل شيئا فلا وان بقي فالكلام فيه ثانيا فان كان اسرع حركة فيجب ان يكون نفوذه في الحائط اشد من نفوذ السهم فان السهم انما يفعل عندهم بقوة مستفادة على من حركة الهواء الذي هو اسرع والهواء يحبس ويرد عن الامور القائمة في وجهه لا يحبس السهم ويرده فان كان السبب في ان الذي يصل السهم يحبس هو الذي على فوقه يكون بعد على فوقه فقد وجب ان يكون السهم اسبق من الهواء وجعلوا السهم اسبق فان كان السهم اسبق فيجب ان لا يكون للهواء الذي على السهم من قوة الاندفاع ما يقذف السهم المدفوع بخلاف لولا دفعه من خلف فان نفوذ السهم في الحائط لا يجوز ان يقال انه كنفوذه في الهواء بحيلة ويدفعه عندهم بالقوة وان كان ذلك من جذب السهم ما خلفه جذبا يقوي به دفعا يجاذبه فيكون الجذب اشد انجذابا من الجاذب الاول وهذه الشدة ان كانت قوة وميلا فقد حصل القول بذلك وان كان مناسبة لفظ فيزول مع زوال سببها فان بقيت فيكون السبب القوة والميل وما قال الا شيئا الى تحقق حصولها في هذا الهواء الا سبق السهم وجب ولا تحملها الهواء فان الهواء انما يمانع الاثقال المحمولة فيه عن الوسوب بحركة شديدة يصيرها معا وما خرق الثقل والرياح اذا هبت على اغصان الشجرة هشمتها مع لطافة جسمها لو وضع فيها فخذ الهواء الذي يقل الحجر الكبير بالحري ان يكون لضباره يقذف الاجسام الصغار مما يوجب كسرها وهؤلاء يظنون انهم اذا قالوا ان الهواء يحرك اسرع فيجب حركات مسافة في اجزاء الهواء وقذفا والسهم موضوع فيها فقد قالوا شيئا وليس كذلك وذلك لانه لا يخلو اما ان يحدث هذه الحركة في اجزاء الهواء وقذفا شيئا فشيئا فيكون المحرك منها يحرك بعد عدم المحرك وقذفا ينقضي الدفع وان كان حركتها معا فاما ان يكون معا والمحرك الاول يحرك معها او هو واقف فان كان مع حركة المحرك الاول فيجب ان يقف السهم بعد ان كان بعد حركته فقد بقي الشك وهو ان هناك حركة وسببا به يستمر الحركة ثم ما هو غير المحرك الاول وانا فاحدثا زيادة المحرك الاخير قوة عند الواسطة فليس مضرا في ذلك فرض القوة ولا ينفع فيه حركة الهواء وذلك لان الاشكال فيه قائم وذلك لان للمشكك ان يقول ان الهواء ما قاله انما يكون في واسطة فمان الحركة اسرع فان كان ذلك لاستفادته بالحركة تخلخلا اكثر فهو اولى بان لا يفعل عنه المقول فيه لانه يصير اكثر تجافيا واضعف قواما فان يكون عن محرك واحد بعينه ابطأ حركة منا لبركن ذلك وان كان التخلخل المعتبر انما هو القوة فيه للنافذ فلم كان هذا انما اكتفى في الواسطة القوية التخلخل والتلطيف من المحاكة التي في الاجسام لو دامت المحاكة على شيء واحد يبقى انما الحاذ والحاك لكان لذلك معنى اما الحاك فكالمثقب فانه كان على طول المزاولة يصير ارق فيكون بعمل التلطيف اقوى من الخرق فلان ذو الحاك عليه يكون بتأثير بعد تأثير اعدا تأثير وهيهنا لا الحاذ ولا المحكوك واحد بعد عند شيء وشيء يجب ان يتحرك كسلسلة موضوعة فانه يكون كل جزء تقرضه خاكا بعينه محكوك بعينه فيكون بعضها هذه العلة لظهور التوبيخ والباد المنسوب الى القوة او هي فيه ان الحاك اذا تكرر على الشيء لكثر تحيفه ان تكرر الطارق يحفر بالحاك اكثر والقوة المستفادة مضعفة لان التلطيف المستفاد بالتحيف يكون مستذكارا موهنا في الجسم

سماها له وليس فيه لكن في كل جسم مبدأ حركة كما علمناه ان كان المباين يحرك المحرك الموافق لما يقتضيه مبدأ حركة الجسم لم يخل اما ان يكون تلك الحركة تصدر عنهما جميعا بالشركة ومع ذلك فان المبدأ الذي في الجسم له ان يحرك وحده واما ان لا يكون للمبدأ الذي في الجسم ان يحرك وحده فان لم يكن لذلك المبدأ ان يحرك وحده فليس بمبدأ حركة في الجسم وقد بينا ذلك هذا هف واذا تقرر ان كل جسم ففيه مبدأ حركة فقد برهنا ذلك فان كان لمبدأ الحركة ان يحرك وحده لم يكن المباين محركا على انه مبدأ للحركة بل يحرك على احد الوجوه اما بان يعطي الجسم ذلك المبدأ الذي به يحرك فيحرك الجسم بذلك المبدأ او يعطيه قوة اخرى تعاضد على ذلك التحريك فتزيده او يكون محركا لانه غاية ومثال او موثر واما للامرين جميعا هذا ان كان محرك المباين من نوع محرك مبدأ حركة الجسم كالمشارك له وان كان المحرك المباين يحرك خلاف التحريك الموافق فهو اما سماوي جسم او غير جسم وقد قال فورفوريوس ان محرك النامي الى فوق هو جاعل المادة نارا فاذا جعلها نارا تمت الاستعداد لتلك الحركة بعد ان كان بعضه بعيدا فيتحرك الى فوق لكن الاصرار على هذا غير جميل وذلك لان المبدأ الذي يعطي النامي تمام الاستعداد لتلك الحركة فقد يعطيه المبدأ الذي به يحرك وهو كما علمت القوة التي لها يتحرك وهذا ان كان الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج الى الفعل فيكون بنفسه مبدأ الحركة ومحركا فانا لسنا نفهم من المحرك الا الامر الذي هو مبدأ الحركة على هذا النحو فيجب ان يكون واهب الصورة التي بها يتحرك جسم ما محركا بالصورة والصورة محركة بذاتها بلا واسطة ولا يجب من ذلك ان تكون الصورة محركة لذاتها لانها تحرك كلا وعادة ذات صورة مجتمعة وذلك لان الكل ليس هو احد الاجزاء فهو يحرك الجسم الذي هو الكل بالذات ويحرك ذاته لاجل تلك الحركة بالعرض كما انه ليس مما يحرك بالذات ولو كان مما يحرك بالذات لما كان انتقال الكل هو جزء منه يوجب انتقاله عن موضعه الطبيعي وهو غير مفارق لما اجاوره من الكل بل كان كما علمت محركا بالعرض وقد يكون الشيء محركا لنفسه بالعرض ولا ان ههنا محركة دائمة ما دامت السماء وقد ظهر امرها فههنا محرك اول غير متناهي القوة فليس بجسم ولا في جسم فينتفع الآن ان نذكر المناسبات التي بين المحركات والمتحركات لنضع محركا ومتحركا ومسافة وزمانا ولنمحض الكلام على انه مبدأ الحركة طبيعية وعلى انه مبدأ جذب على انه مبدأ دفع وعلى انه حامل ولنناظل ما يلزم من اصناف المناسبات ولنضع محركا حرك متحركا في المسافة وزمانا ولنناظل هل نصف المحرك يحرك المتحرك نصفه في المسافة وزمانا نصف ذلك او اقل او اكثر فنقول انه لا يلزم ان يحرك شيئا فانه يجوز ان يكون المستعمل يحرك ذلك المتحرك عن حاله انما هو مجموع قوة المحرك فاذا انصفت كان لها ان تحرك احدا او لم يجب ان يحرك لا محالة مثل السفينة التي تجري بها عامة نفس في يوم واحد فربما لا يلزم ان يعدو الحصان لا محالة على نقلها شيئا ولهذا البرد اذا حدث صوت عن صورة جاور لم يصوت لا بسمع او اذا احدث عن مادة قطرة قطرة في الصخرة يلزم ان يكون كل قطرة تفعل شيئا لا محيص بل يجوز ان يكون لكل

فطرؤه اعتراضا في ابطال هذا الاصل فاذا تم الاعتراض فعلى الاخر من الفريقين ان يسلم على ذلك الاصل
حتى يجد شيئا يعترض عليه ان ههنا من المحركات ما اذا نصف لم يبق له قوة كالحيوان وهذا الاعتراض
على القوة المميلة سواء قال الميل المستمر فيه ناقص الميل الاخير ويدخل عليها ميل غريب يعجز عن مجموعه
عن القوة المميلة التي فيه او قال فرضنا التضعيف في المحرك فالمشهود ان المحرك يحرك نصف المحرك في
نصف المسافة في ذلك الزمان وفي المسافة في نصف ذلك الزمان واما المحقق فيه اعتراض ذلك
فيما نورده انما في المحرك الطبيعي فانه لا يتجه ان يبقى المحرك بحاله والمحرك يرتد بنصفه وذلك لان
القوة الطبيعية يعرض لها ان ينقسم بانقسام ما هي فيه فاذا انتصف المحرك لم يكن كسر المحرك
او تحركه بل النصف الموجود منه فيه الا على سبيل التخمين والتقدير واما الحامل فيجوز ان يكون
قوة الحامل لا تفي بان يقطع نصف المسافة التي حمل فيها ما حمل ولو كان قادرا على ذلك لكان يلزم
ان يحمل نصف الحمل ان كان الحامل يحرك بطبيعته فانه عند وجود هذا يلزم الطبيعية
لا يعود الى المحرك ولا تتضعف له مسافة الطبيعة التي بين الجسمين الطبيعيين الا ان
يقع الابتداء من الوسط بحيث ان كان المحمول عليه له ميل غريب ميله احدث فيه مثله الا
ان ذلك لا يحتمل هذه التشبيه لان حركة الطبيعيات لا تتفق من الابتداء الى المنتهى بل كما العين
اذا ابتدأت سرعة فلا تقف بحاله في المتقيض كان ذاهبا واما حاملا واما الدافع اللازم فحكمه
حكم الحامل واما الدافع الراوي فربما عرض انه يفعل في الاثقل اشد مما يفعل في الاخف
ويفعل في المتحرك اشد مما يفعله في المتحرك فلا يبقى لك التشبيه على ان المرتقي يشابه
المتزحلق والسابق في حدوده بل المتأخر منه ابطأ ويقال ان الوسط منه قوي فلا يكون هذه
التشبيه محفوظا له وكذلك الجاذب فان الجاذب قد يكون على صفة الحامل الجاذب وقد يكون
جاذبا بالقوة والقوة الفائضة عن الجاذب حاصلة فيه فيهيئ ما يثيره في المنجذب
البعيد عنه مما خرج عن ذلك لا يلزم ان يؤثر فيه المحرك فلا يلزم ان يكون
كلما جعلنا المحرك اصغر جذب به من مكان ابعد **والمحرك في**
نصف الزمان فان المشهود انه يحرك ذلك المحرك بعينه في نصف المسافة
وليس يجب بهذا انه ليس يلزم ان يساوي المطبوع في نصف زمان الوصول لا في
القسر ولا في الطبيعي لما علمت من اختلاف الحركة في الترهة والبطء **واما**
المحرك في نصف المسافة فالمشهود على قياس
ما قيد والحق ما نخبر عنه **واما اعتبار نصف المحرك**
بنصف المتحرك فالمشهود في هذا التشبيه لكن يجوز الا ينتصف بنصف

المحرك حافظا لقوته ويجوز ان يكون ابطاء من تحريك الكل للكل فان اجتماع القوة وتزيدها قد يستتبع من
الحجية ما هو ان يد بسبة الى جسمية الجزء من مسمية العظم الى العظم واما نصف المحرك في نصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة
والاولى ان لا يحفظ كما علمت واما نصف المحرك في نصف المسافة فذلك ايضا على ما علمت وانت تعلم
التضعيف ان التضعيف على ان فيهما مذهبا حكيناه لك مرارا وهو ان التضعيف يؤدي المحرك الى ان لا يحرك
والمحرك الى ان لا يحرك وقد يقع لبعضها هذه المناسبات من الحركة والمحرك والمتحرك والمسافة والزمان من حيث
هي متناهية وغير متناهية اذ ذاك فهذه اذا تناهى تناهى الآخر لان جزء من المتناهي متناهي فيكون ازاء متناه من
الآخر والمتناهي ذلك الجزء يجب ان يفنى باخذ غير متناه ازاء فناء المتناهي فان بقي لم يكن بينهما مطابقة
فلم يكن الحركة الغير المتناهية في زمان متناه او في مسافة متناهية او لم يكن زمان غير متناه مع مسافة
متناهية بل كان متناه مع متناه وخلا فضلا بالقوى متناه عن المطابقة واذا لم يفضل بل في الغير المتناهي
مع المتناهي على ما اوجب الفرض كان الغير المتناهي هو متناهيا هذا خلف واما السماع الطبيعي وشرحه كتاب
والعالم الفن الثاني من الطبيعيات من كتاب الشفاء في السما والعالم
وهو مقالة واحدة عشر فصول الفصل الاول في قوى الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها
الفصل الثاني في اصناف القوى المحركة من البسيطة الاولى واما ان الطبيعة الفلكية خادمة
عن الطبايع العنصرية الفصل الثالث في الاشارة الى اعيان الاجسام البسيطة المذكورة
وترتيبها واوضاعها واشكالها التي بها تطبق وتخالف الفلك لها الفصل الرابع في احوال
تسلم المتحرك الاستدارة وما يجب عليه من اصناف الغير وما لا يجوز الفصل الخامس في الكواكب
ويحوي امرين الفصل السادس في حركات الكواكب الفصل السابع في خرق الجسم
السماوي وفاقا لهما الناس في احوال الارض وسائر العناصر الفصل الثامن في مناقضة
الادلة الباطلة المذكورة في تعليل سكون الارض الفصل التاسع في ذكر اختلاف الناس
في الخفيف والثقيل واستقصاء القول في الجوهر بين ذلك الفصل العاشر في ان جملة الاجسام
مماثلة في بعضها بعض الى اخر ما بنينا على جملة واحدة الفصل الاول في القوى
الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها الاجسام مرجعة قواها الاصعب
الاعلى اصنافا ثلثة اما ان يكون الجسم واحدا لا تركيب فيه من جسمين ذا قوة واحدة فقط واما ان يكون
الجسم الواحد لا تركيب فيه ذا قوتان واما ان يكون الجسم المركب من الاجسام ما ذكرت فيختص كل واحد منها
بقوة سوى ما فاعلة تحصل منها قوة واحدة مرجعية مشتركة او لم يتفاعل وغرضنا ان نتكلم في القسم الثاني
انه كيف يمكن ان يوجد فنقول ان هذا ايضا يعقل على اقسام منها ان يكون القوتان امرين غير مقومين للجسم
بل انما بان لها او عارضان من خارج ومنها ان يكون احدهما صورة والآخر اما عارضا او عارضا ومنها ان لا يكون
عرضين بل الذين يحصل من مجموعهما صورة واحدة للجسم لها الجسم نوع واحد فلنخرج الآن وجود القسمين الاولين
ولنبدأ قبل حال القسم الثالث وهذا القسم الثالث ايضا يعقل على وجوه اما ان يكون كل واحد منهما مثلا
باقية مادته بالفعل جوهرا تاما او يكون احدهما كذلك او لا يكون الا مجموعهما كذلك فان كان كل واحد

منهما مثلثا

منها مثلا ما فى المادة ولو انفرد لزم من ذلك ان يكون المادة قد تقوم بامرين واحد منهما مشتت فيكون
الآخر جاذبا عن تقويم المادة فيكون عرضا فيكون كل واحد منهما صورة وعرضا معا وان كان المقوم
لاحدهما وحده كان الثانى عارضا فلحق الامر باحد القسمين الاولين واعنى ان كان تقويمها للمادة امرا يحصل
عنهما بالشركة مجموعهما بالحقيقة هو الصورة وكل واحد منهما جزء الصورة وكل واحد منهما لا يخلو اما ان يكون جزءا
متميزا بنفسه كما فى الجنس والفصل فى الامور البسيطة التى لا يتميز منها كل واحد منهما امرا منفصلا بنفسه بل
يكون كاجزاء المركبات ولا يكون كذلك فان لم يكن كذلك لم يكن واحد منهما يصدر عنه حركة فعل خاص نوعى بل
عسى ان يصدر عن الجنس بما هو جنس فقط نوعية بالمعنى الفصلى مثلا ان يكون الصادر عنه حركة مطلقة وبالجملة
نوعها لشركة الفصل وهذا مما لا ننكره واما الوجه الاول فهو محال وهو ذلك لان كل واحد منهما ليس مقوما
للمادة ولا ايضا بمقوم بقرينه والا فقرينه اذن مقوم منفردا وهو تابع لقرينه وهذا مما لا ننكره اعنى ان يكون
شئ من الهيئات يقوم قرينه هيئة اخرى هو بعد فى الجسم البسيط بل هذا داخل فى احد القسمين المذكورين واعنى
بتكوان يكون كل واحد منهما يقوم الآخر فيكون اذن مقوم واشد تاخرا عنه فنعنى لا محالة ان الواحد منهما لا
يقوم الا بالمادة اذ فرضنا انها لا توجد الا منهما وهو على ما فرضناه ايضا عرض يقوم لها فالمادة اذن من الاثنين
منهما اعنى من مجموع الهيئتين وهذا المجموع هو المقوم للمادة بالفعل كما فرض فيكون بالحقيقة اذن مركب
هو مقوم المادة فيكون اذن من المادة وكانت المادة اذن من حيث قد ظهر استحالة هذا القسم فالمحال ان
يكون صورتان لشئ واحد بهما او من الآخرى يقوم ان المادة بالشركة وان كان فذ يجوز ان يكون طبيعة واحدة
بسيطة يصدر عنها بما هى صورة قوة فعلية كما يصدر عن طبيعة الماء البرد المحسوس ويكون عنها من جهة
المادة قوة اخرى انفعالية كالمادة من الاظهر ويجوز ان يكون قد يقبض عنها بحسب ابعاد الجسم قوة محيلة
كيف الجسم قوة سخنة ويكون احدهما اذن من الآخر فان السخنة مثلا المحيلة حتى ان الكتب سخونة بالعرض
يميل الى فوق او يكادان معا ولكن احدهما سببه تلك الصورة لذاتها كالسخونة للنار والبرودة للماء والآخر
سببه الصورة مع عارض عرض لها مثل الميل اذا كان الجسم عرض له مفارقة مكانه الطبيعى واما ان يكونا معا والا
سبب الصورة الواحدة فلا يمكن وانت قد علمت الفرق بين الصورة وبين هذه الاحوال قبل هذا الموضع واعلم
من هذا ان الجسم فى مكانه الطبيعى لا يكون سبب حركة موجودا من حيث هو سبب حركة اذ لم يكن السبب صورة فقط
بل صورة وشئ فلا يكون بالحقيقة شيئا واحدا هو سبب الحركة الى المكان الطبيعى وسبب السكون فيه وعلى الشك
الذى اورده بعضهم بسبب ان الاشكال فى اسبابه لانواع الافعال المختلفة انما يأتى اذا كانت المادة واحدة والقوة
واحدة والسبب فاعل واحد اما نعلم ان القوة الواحدة يصدر عنها فعل واحد وان الفعل الطبيعى الواحد لا يصدر
الا عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل الطبيعى واحدا بالجنس كحركة الماء والارض الى اسفل فان هاتين الحركتين
واحدة بالجنس لا بالنوع لانهما تشتركان ويفترقان فى امر ذاتى لهما اما الاشتراك فبانهما بتوجهان من حيز الهواء
الى البعد من الفلك واما التباين فلان هذا بكل واحد منهما انما كانت ليست غاية الاخرى بالنوع كانت القوة
الواحدة بالجنس لا بالنوع فان القوة الواحدة بالنوع انما تحصل غاية واحدة بالنوع وايضا اذا كان الفعل
الطبيعى واحدا بالنوع فمبدئه واحد بالنوع ولو كان مبدئه واحدا بالجنس لكان البسيط الذى يشاركه فى نوع

الوسط لكنه لا يبلغه وقد يعرض له ان يجاوز عن الوسط ولا يكون ذلك لان الحركتان متضادتين كما ظنه بعضهم لانهما ينتهيان الى طرف واحد وهو غاية واحدة وهذا مثل الماء فانه اذا حصل في حيز النار والهواء تحرك منهما الى الوسط ولم يبلغه اذا حصل في حيز الارض بالحقيقة وهو الوسط مثلا يتحرك عنه بالجبل ليطفو عليه من هذه الجهة يقبل معناه من جهة انه اذا نسب الى الارض نفسها كانت الارض سائقة له الى الوسط واسلمه الى الوسط فيصير عند الارض خفيفة فهي ايضا ثقيلة بالاضافة من هذا الوجه هذا الوجه يقرب من الاول وليس يرتفع هذا الاعتبار وهو ان يترك الارض فتحركه الى الوسط ولكنه يبطئ ويتخلف عنه واما ذلك فانما يعرض من حيث لا يوجد من الوسط الحد الذي يوجد الارض بعينه وهذا الاعتبار غير ذلك وكيف لا وربما شارك البطئ السريع في الغاية اذا كان الخلاف بينهما للصغر والكبر وهكذا يجبان يتحقق في جنبة الخفيف المضاف ايضا ولفظنا الخفة والثقل قد يعنى بكل واحد منهما امران احدهما ان يكون الشئ من شأنه انه اذا كان في غير حيزه الطبيعي يتحرك الميل الذي طبيعي الى احد الجهتين فاذا عنى بالثقل والخفة ذلك كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما ثقيلة او خفيفة والثاني ان يكون ذلك الميل لها بالفعل فاذا كان كذلك لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية ثقيلة ولا خفيفة واما الجسم المتحرك بالطبع على الاستدارة فانه لا ثقيل ولا خفيف لا بالوجه المقول بالفعل ولا بالوجه المقول بالقوة وهذا الجسم قد سلف منا اثباته بالوجه البرهاني وبينا انه اقدم وجودا من هذه الاجسام الاخر فان هذه الاجسام طبايعها لا توجد منبوعة على ابون يوجد الاب بعدان يوجد اما كونها الطبيعية وقد يكون ذلك لا على انها علة لاحداث ما كونها الطبيعية فانها الاصل طبيعية او يكون لها احياز طبيعية واما يحدد اما كونها لهذا الجسم فهذا الجسم اقدم بالذات من معنى هو مع هذه الاجسام لا يتاخر عنها وما هو اقدم من مع شيء فهو اقدم منه فالاول ان يكون اقدم البسيطين اقدم واتم الحركتين البسيطتين هو المستدير والاولى ان يكون اتم الحركتين البسيطتين لا قدم الجسمين البسيطين وذلك لان الحركات الطبيعية البسيطة يجب ان يكون للاجسام البسيطة فان المركبة ان كان لها مبدء حركة بسيطة طبيعية لم تخل اما ان يكون انما يصدر ذلك عن قوة تحدث عن امتزاج قوى فيكون مقتضاها ممتزجا عن مقتضى القوى البسيطة فاما ان يتمانع واما ان يغلب احد واما ان يتساويا ويتمانعا فلا حركة وان غلب فان احد القوى الواحد هو قوة الجسم البسيطة المقدم لا قوة المركب لكن حركته مشوبة بابطاء لاجل مقاومة القوى الاخر المشوبة بالابطاء عن صرفة والبسيطة مطلقا وان تساويت فانه يكون مركبة من حركتان وكل بسيطة منها فهي بسيطة هي هذه فقط واما ان لا يكون من قوة ممتزجة من قوتها بل يكون المزاج يليه استعداد ان يقبل قوة مصيدة عنها نوع من التحريك الخ فلا يكون هذه الحركة بالحقيقة طبيعية وذلك لان ما هو المقتضي القوى البسيطة الاولية في الجسم فان تلك القوى تقتضي حمله او تقتضي تمانعا وسكونا كما بيناه الان وهذا انما يصدر عن ذلك اذا صار عنه قسر فيكون هذه القوة دخيلة على القوى الطبيعية كما يدخل الحار على الارض والماء فتصعدها وهناك قوة من تجتمع بها لكنها تغلب كما ان الارادة ايضا توجب خلاف مقتضى الجسم من الحركة واذا كان كذلك فيكون هذه القوة الطارية لا يفعل حركة طبيعية بل يفعل حركة مضادة للطبيعة وليس علينا الان ان نتكلم في ان هذا المحرك هو او لا يجوز ان يكون من حيث يحدث قوى بعد المزاج الاول هي صورة لا عرضية عرضية

فنبحث

فستحيل ان هذا يجوز وجوده من حيث ظن انه لا يجوز ان يكون الشيء بعد بعضه ومخالفه بالطبع فيظن ان
هذا لا يجوز وجوده وخصوصا على سبيلها فيستكمل الجسم الطبيعي به نوعا بل وان كان ولا بد فليست الآن خارج
وليست غريبة عنه مكمل للنوع بل طارد بعد استكمال النوع وعلى ان تحريك هذه القوة متوجه الى المكان ما ويكون
لذلك المكان جسم طبيعي بسيط وهذه القوة تحرك اليه اضاحيا ما بالطبع فان كان الجسم الطبيعي الذي لذلك
المكان موجودا في هذا المركب تحركه بحسب البسيط وان لم يكن موجودا كان مكان واحد يقتضيه الطبع اجساما
كثيرة وهذا محال اللهم الا ان يكون ذلك المحرك هو في جزء عنه يخالف بالطبع مثل حركتنا في الهواء ومثل
هذه الحركة لا يكون طبيعية لان الطبيعية لا تخرج عن ميل بالطبع الى ميل بالطبع واما الارادات فهي اغيار
عن طبيعية واذا كانت الحركات البسيطة الطبيعية يكون للاجسام البسيطة وكانت الحركات البسيطة اما
مستقيمة واما مستديرة اذ المسافات البسيطة اما مستقيمة واما مستديرة واما المختلطة فان كانت محصلة
النهايات فليست تحصل النهايات فيها تحصيلا واجبا انه يجوز ان يكون تلك النهايات ان لم تحصل ان لا توجد لها
لها واما المستقيمة فليست كذلك واذا كان كذلك فلا تتعين الطبيعة البسائط سلوك بين نهايتين للمختلطات
على نوع منها دون نوع واما المستقيمة فيتعين منها ذلك وان كانت غير متعينة انها نهايات من جنس ومتعينة
وعلى ان ماخذ المختلط غير بسيط مشابه بان المختلط لا يكون في نفسه بعضا متشابها الاجزاء كان محيطا او مستديرا
والبسيط متشابه فبين ان الحركات المستقيمة والمستديرة البسيطة هي للاجسام البسيطة كالاجسام
البسيطة حركاتها الطبيعية اما مستقيمة واما مستديرة ولما كان لا يمكن ان يكون مستقيمة الا كانت محيطة
يكون جهة الاكان محيط بالطبع ولا يكون محيط بالطبع الآن يوجد المستدير المتحرك على الاستدارة على
ما سلف لك والمستقيمة الطبيعية موجودة والاجسام التي في طباعها ميل مستدير كانت كثيرة واحدة بالنوع
جنس يخالف للاجسام المستقيمة الحركة بالطبع خلافا طبيعيا كما قد وقفت عليه من الاقاويل السالفة فيها
اذا افضت بعد ذلك مواضع بالطبع مختلفة وجهات في الحركات بمختلفة فما لحركات ان يختلف بالنوع اجساما
التي اذا حصلت مع اجسام اخرى بالنوع في حيز واحد فتحرك هذه الى الوسط مثلا وتلك لم يجز ان تتحرك
عن الوسط او سكن بعضها تحرك الاخر من الوسط بل سكن دون ذلك لها بالطبع فانها مختلفة الطبايع الذاتية
فيكون المتحركان الى الوسط جنسا والمتحركان عن الوسط اوتحرك عن الوسط ويسكن بعضها وتحرك بعضها
عن الوسط يكون جنسا يخالف ذلك الجنس جنسا يخالفه ذلك الجنس الاخر كذلك ان وجد بعد ذلك مختلفة
بالطبع حتى يكون الواحد يقتضي موضعا طبيعيا نوعا ونحن الاخر وتحرك ابعد واحد يقرب اقرب
وواحد يبقى ميله وواحد يزول ميله وذلك لها بالطبع فهي مختلفة الانواع بالطبع فيسقط بذلك ما
من قال لم اوجبتم لمختلف طبايع الاجسام اختلافا وحركاتها ثم جعلتم للافلاك طبيعة واحدة خاصة فانا
لم نجعلها واحدة بالنوع وكذلك اذا كان الحركة عن الوسط او الى الوسط معنى كالجنس فلا يصير الجسم
لها مختلفة الا في معنى جنسي واما التخصيص بموضع بعينه طبيعي فهو المعنى النوعي وعلى هذا ما يخالف الناس
الارض في الطبع لان حركتها ليست الا حقيقة المركز الا للقهر او لوقوع الخلاء ولو لم يجذب الماء اذا زال
عنه الارض لتلازم الصفائح على النحو المذكور والا تحركة الماء الى حيز غير حيز حركة الارض فيها واحد

بالجنس لا بالنوع واذا عرض لجسم واحد باعتبار مكانين حركتان احدهما الى الوسط والاخرى الى الوسط
مثلا كالهواء على مذهب الشافعيين لو ادخل في جرة الماء بطبخ واذا ادخل في جرة الماء وهو فليس يجب
ان يكون مخالفا للطبيعة لان ذلك لعند جزئين مختلفين وغاية جزء واحد هو الطبيعي له واما انه
هل اذا كانت حركة بوجه غير طبيعية لجسم فيجب ان يكون طبيعة الجسم اخر فهو شيء لم يعرض عندنا بعد
الى هذه الغاية ولا اراه واجبا وعسى ان يقول قيل عنه غريبا ما ليس عندك وبسيط بمعرفة هذه الاصول سؤال
من ظن انه يقول شيئا فقال ان كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف الاجسام في الطبايع فاتفاقها
يوجب الاتفاق فالارض على طبيعة الماء واما اولا فلان اتفاق الحركات في الجنس انما يوجب اتفاق الطبايع
في الجنس فقط ان اوجب اتفاقا وهاتان الحركتان متفقتان في الجنس فيجب ان توجبا اتفاق الطبايع في الجنس
لا في النوع واما ثانيا فلان لاختلاف الاشياء في معانيها الذاتية والارضية الثانية يوجب الاختلاف في
النوع والاتفاق في ذلك لا يوجب الاتفاق والا لكانت المخاخ انسان منفعة النوع ومع ذلك فقد فاس هذا
الانسان فيما ساء ديا فقال انا مكن في الاجرام البسيطة التي ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا ان يحرك
بسيطة نوعها بالطبع نوعا واحدا بعكس انعكاس النقيض وامكن ايضا ان يكون الاشياء التي لا يحرك
طبيعية واحدة بالنوع بسيطة نوع واحد طبيعي فجعل ما ظنه عكس النقيض انا ليا المقدمة هي عكس نقيضها
وانما غالط في هذا العكس لانه اخذ المقدمة ممكنة وظنها وجوبية او ضرورية فاوجب عكسها وهذا النوع من
عكس النقيض لا يصح في المقدمات الممكنة اذا جعلت الممكنة جهة ولم يجعل جزء من المحمول كما لو قال قائل اذا امكن
للاجرام المختلفة التي ليس طبيعة نوعها طبيعة واحدة ان تشترك في مهية مشتركة واحدة او صفة واحدة امكن
للاشياء التي لا تشترك في مهية واحدة او صفة واحدة ان يكون طبيعتها ونوعها واحدا فاذا كان هذا
العكس لا يصح فاعلم ان ما قاله لا يجب واما ان جعل الممكن جزء من المحمول صح العكس ولكن لم يكن ما بين يدي كما
عكس نقيض تلك المقدمة ان ما ليس يمكن ان تحرك حركة بسيطة واحدة نوعها واحد فليس من الاجرام
البسيطة التي ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا وهذا حق فقد علم من هذا ان الطبيعة التامة وبتمامها
لهذه الطبايع في مبادئ الحركات يجب ان يكون مخالفة لها في الامور النوعية التي تشعلق بها تشعلق بها الاختلاف
ولكن الحرارة والبرودة لا فانهما منعكسان على الخفة والثقل لما اذا امعن فيها الشيئين خفت واذا
خفت سخنت فلا خفيف الا وهو حار وبالعرض لها اذا برد دن شيء ان يثقل واذا ثقل شيء ان يبرد فلا ثقيل
الا وهو بارد فيكون الحر والبرد منعكسين على الثقل والخفة لا كما شفاء وغيره ذلك مما يوجد في الثقيل والخفيف
فالجسم الذي يميل بحركة مستديرة لا حار ولا بارد فيسقط بذلك سؤال من يرى شارحا كان بين الطبيعة
وغيرها لشيء ما يعكس على الثقل والخفة والذي ظن وقال ان الهواء يصعد من جهة الماء ويهبط عن جهة النار
فيكون جسم واحد مضادا لحركة ومع ذلك لا تضاد ذاته فتضاد الحركات لا يوجب تضاد الطبايع فقوله ما ينبغي
انا قد بينا ان هاتين الحركتين غير متضادتين بالحقيقة واما بعد ذلك فقد يعرض عن شيء واحد افعال متضادة
لاحوال متقابلة فانه ليس كل فاعل يحرك انما يوجب التضاد اذا كان الحال واحدة متضادة عنها حركات
متضادة فيعلم ان فيها متضادين متضادة واما اذا كانت الاحوال متقابلة فيجوز ان يكون مبدء صدورها بين الحركتين

جميعا صوره واحده وقوة واحده هي الطالبة لمكان بعينه فوجب حركتين مختلفتين او متضادتين نحو
مكان واحد لجانبين متضادتين فيها وليست هذه الاجسام يكون متضادة الصور بان يعرض لطبائع
متضادة امور متضادة بل ان يكون متضادة في حركاتها التي بالطبع من حيز ما يكون بين حركاتها غاية الخلاف

الفصل الثالث في الاشارة الى اعيان الاجسام البسيطة المذكورة وترتيبها واوصافها واشكالها التي لها من الطبع ومخالفة الفلك لها

والان فليس يخفى عليك فيما تشاهده ان الحركة الصاعدة بالطبع تتجه نحو السما وان
الهابطة بالطبع تتجه نحو الارض ونعلم ان الارض ليس بمنزل من السما منزلة المحيط والسما الا بمنزل عند الارض
منزلة المركز ولو كان كذلك لكان كل ما ان توضع بنظرك او ناد اعلى شيء من الارض بعد والسما واحد
كما لك ان تفعله بالسما وان تكون الارض بمنزلة المحيط فلا بد من القرائن التي علمتها من ان يكون احدهما بمنزلة
المحيط فالسما هو الجرم الذي بمنزلة المحيط وهو ايضا يتحرك على الاستدارة شارقا بالكواكب غاربا فيكون
السما هو محركة البسيط المتقدم المتحرك بالاستدارة المذكورة حالا فحالا ليس في طباعه ان يتحرك على الاستقامة
وحركة هذه المستديرة هي التي له بطبيعته واما التي للنار فليست كما علمت حركة قسرية ولا طبيعية ولا
حركة في ذات النار بل حركة المحمول بحركة ما بالعرض لكون الشيء ملازما للمتحرك والسما وان قد يلحقها مثل
هذه الحركة وانت تعلم هذا اذا تحققت علم الهيئة والذي يظن من امر السما انها مركبة من ارض ونار وبذلك تشابه
مقتضيهما في الحركة ان يستدير اذ يقتضي احد عنصريه التصعد ويقتضي الآخر التهبط فيحصل من جذب
ودفع فيحصل حركة مستديرة كما للسبيكة المذابة فان الحرارة الغريبة في السبيكة المذابة يكلف التصعد و
الثقل يقاومه فيحدث هناك حركة مستديرة نحو ظن باطل وذلك لان الجسم الواحد اذا حدث فيه ميلان
الى جهتين فاما ان يتمانعا واما ان يغلب احدهما واما ان يختلف الاجزاء في ذلك كما في السبيكة فان الجزء
المستقر منه يغلبه الجزء المتصعد الى الاعلا فاذا علا حدث فيه ميل الى جهة الطبيعي انما تشتد عنده مقاومة
المستقر لاجل اشتداد القوة عند المقاربة فاكان منع الجزء النازل اصعب من اسالة المستقر على ما اشرنا
اليه قبل وان حدث هذا الميل بقوة تقاوم مقتضى النحيين فمال الى الاسفل وخلا مستقره وتعرض لما
كان اسفل منه ما يعرض له من التصعد واعانة مزاحمة النازل الحامي للموقف وقد عرفت الوقف فحدث
حركة مستقيمة مستديرة يكون استدارتها على المستقر فيما بين المستقر وبين العلو واما السماوية فلو
حدث فيها استدارة للسبب المذكور لكان ذلك يقع فيها فيما بين جهتي العلو والسفل الاعلى الوسط اذ
نسبة الوسط الى المحرك عنه والمحرك اليه واحدة وايضا فنرى ان النار التي في جوهر الفلك مطلبها متصعدا
الى اي حد والى اي غاية وكيف يحدث ذلك الحد قبل الجسم المستدير الحركة ويلزم جميع ما قيل للجاهلية
فيما سلف والذين قالوا ايضا لها قد حدث فيها قوة مزاحمة محركة لهذه الحركة البسيطة فقد اخطأوا
لان القوة المزاحمة يوجب من جنس موجبها عنه امتزجت بحسب الغالب ومنع الطرفين وليست المستديرة البسيطة
من جنس المستقيمة وكما هي امتزاج من مستقيمتين متقابلين فيعرف من هذا خطأ قول من ظن انه يقول شبيها
فقال ان السما يلزمها ان يتحرك على الاستدارة وان كانت مركبة من نار وارض اذ لا يمكنها ان يتحرك على

الاستقامة لا مثال لكرتها ولا ان يسكن فيها وفوقها والذين قالوا انها ليست مزاجية بل قوة اخرى
استعدلها الجسم بالمزاج فهي محركة على الاستدارة فقد عرفنا سخافة ما قالوه حين علمنا ان مثل هذه
القوة لا يكون بسيطة التحريك والذين قالوا ان لها نفسا يحركها حركة خلاف مقتضى طباعها فقد جعلوا
الجرم السماوي في تعبد الحمار اذ كان جرمه يقتضي غير الحركة الصادرة عن تحريك نفسه حركة او سكونا وكلهم
كلهم جعلوا السماء في غير الوضع الطبيعي وذلك لانه ليس في الحيز المشترك بين جزء الكرة
ما علمنا ولا في حيز غالب فقد جعلوا لصوله هناك لغاية ضرورية وهذا ولما كان الحق هو ان السماء بسيطة
والها استقامية فالواجب ان يكون شكلها الطبيعي كريا والواجب ان يكون الطبيعي موجودا لها والا لوجدها
غير الطبيعي لكان يقبل جزء منها الازالة عن الشكل الطبيعي وكان يقبل التمديد والتحريك على الاستقامة الى
جهة الاستقامة وما بقي وكلما فارق عن موضعه الطبيعي بالاستقامة قبل ان يتحرك اليه بالاستقامة كما علمت
في الاصول التي اخذنا فيكون في طبيعة الفلك حركة مستقيمة فقد قبل انه ليس كذلك اذ يجب ان يكون شكل
الموجود للفلك الاتم شكلا يحيط به سطوح مستديرة والجسم الذي يتحرك الى الفلك بالطبع يجب ان يتحرك اليه
بميل متشابه ومع ذلك هو بسيط ويقتضي شكلا بسيطا مستديرا او يجد مكانا مستديرا فيجب ان يوجد
هذا الجسم ايضا الشكل البسيط الذي له وكل ما في ضمنه على الترتيب الا ان يكون بحيث من شانه ان يقبل
الكون والفساد وان يتصل به ما استحال اليه ويفصل عنه ما استحال عنه ثم يكون بحيث يسرع في تتبع المصير
الى الشكل الذي يقتضيه طبيعة او غيره بسهولة كالارض لانها بين طبيعتها عسر العبور للشكل يطيق الترك
له ومع ذلك فهو قابل للكون والفساد فاذا استلم منه شيئا وبقي الباقي على غير شكله الطبيعي لو كان عليه وشكله
الغريب اذا كان غاصبا له وكان الذي يضاف اليه مما هو كائن ارضا ولم يكن ارضا وهذا واجب الاسباب
ان لا يكون شكله طبيعيا ويجب ان يتذكر الشبهة المذكورة في باب كل جسم بسيط ذا شكل طبيعي وحلها فان
ذلك يحتاج اليه في هذا الموضع واذا كان كذلك جاز ان يقبل شكله الطبيعي لهذا السبب الكري الجوابين
ويشبه ان يكون مايلي الفلك من العناصر لا يميل الى طبيعة اخرى لان الفلك لا يميله او يميل كله ولما جرم اخر
غيره فلا يبلغ ان يبعده عن مكانه الطبيعي هذا البعد كله حتى يجعل هناك جزء منه فتغير الجسم الموجود هناك
وان بلغ ذلك الحد جزء منه كان بان ينفصل عنه او لا عنه بان يبعد فيه بل الواجب ان لا يبقى الى ان يبلغ الجزء
الاقصى بل ينفصل دون ذلك فلا يقبل لحفاظ الجسمية التي تلي الفلك فيكون سطح ذلك سطح الجسم الكري وانما
ان ذلك ليس يجوز ان يكون ان لم يكن ما ملاصقا لحافظ الكون والفساد طبيعي على سبيل انه يقبلها لمشاركة
بل على وجه اخر يذكر في موضعه اما السطح الذي يلي الارض او يلي جسما يلي الارض فليس يمكن ان يعرض له هذا
الاستلام لحافظة المضرة وما كان رطبا سيالا فان سطحه الذي يلي رطبا مثله يجب ان يحفظ شكله الطبيعي
المستدير ولو لم يكن سطح الماء مستديرا لكانت السفن اذا ظهرت من بعيد يظهر بحيالها لكن يرى اصغر كلما
يظهر منها اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا طرف السكان ثم صدر السفينة ولو كان انما
مستقيم السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز المطرح اليه بالطبع من الجزئين الطرفين فكان يجب ان
يميل الجزآن الطرفيان الى الوسط وان لم يكن ذلك لميلا اليه كما قلنا بل ليكون لها اليه النسبة المتشابهة

المذكورة

المذكورة وتلك النسبة لا مانع لها في طبايع الماء عن ان ينال منه دافع الجزاء الى المركز هذا فيما مستويا
فح يكون بعد سطحه عن المركز بعدا واحدا فيكون مستديرا واما الجسم اليابس فيمتنع ولا يستوي عن انفعاله
بالسيلان والذي ينطبق عليه من الرطب يتشكل بشكله فيكون الجسم اليابس ولو فرض ان يمتنع استدارة سطحه
واما الرطب فيلزمه ذلك من حيث هو يابس وينطبق عليه لا يلزمه من حيث هو رطب لكن اليابس لا يخلو عن اليابس
وان كان كذلك فليس يسلم ان يخرج جملته عن كرية بل يحفها خادجا عنها هذه النقصان ومع هذا سنبحث في العلم
الوهمي من الغالب فهذه الاجسام كون بعضها في بعض او في احكام كرات وجملتها كرة واحدة وكيف
والميل الى المحيط مشابه والهرب عن الوسط مشابه للنوسة المتشابهة يوجب تشكل المستديرا كما للقطرات
المستديرة يوجب كل مستديرا ولو كان بيضيا او عدسيا فخروج البيضي لا على نظره الاطول والعدسي
لا على قطوع الاقصر حركة ونصبة وحين ذلك ان يكون متحركا في خلاء موجود ضرورة ولو تحركا على القطرين
المذكورين لم يكن حركتهما في الخلاء ولكن كان مفروض حركة لهما غير تلك الحركة ومفروض ازالة قطريهما عن وضعه
فيقتضي خلاء مرتين واما الحركة للمستديرة في جسم مستدير فلا يوجب ذلك بالجاذب ولو جب مفروض ونحن في هذا
الجزء الذي نحن فيه نجد الجسما ما القسمة الاولى قسمين جسم يميل الى اسفل من جزء ما ويثقل علينا وجسم لا
يميل الى اسفل بل ان كان يميل يميل الى فوق ونجد المائل الى اسفل اما مقاسكا مفرط الثقل والثاني
عليه ذلك المقاسك الغير القابل المتشكل بسهولة فيكون هذا ارضا او الغالب فيه الارض واما رطبا سيالا
او الغالب فيه ذلك فيكون هذا ماء او الغالب فيه الماء ولا نجد غير هذين فان الجسم البسيط الثقيل غير الارض فيما
والماء وما سواهما فهو مركب احدهما غالب في جوهره واما الجسم الآخر فنجده قسمين منه ما يحرق ويحيى او الغالب فيه
فيه ذلك ومنه ما هو غير محرق او الغالب فيه ذلك فنجد البسيط المشتمل علينا من جهة جوهره محرقا وجوهر غير
واما سائر ذلك فمركبات فالجوهر المحرق نسميه نارا والغير المحرق نسميه هواء الا يمكن ان يكون في القسمة شيء
غير هذه الاجسام الاربعة الخارجة عن قسمين احدهما مائل الى اسفل بالذات اما متكاثف واما سيال والثاني
مائل الى فوق اما محرق واما غير محرق فنجد الاجسام البسيطة بهذه القسمة اربعة لا يمكن ان يكون قسمة
اخرى يوجب عددا اخر ولا ايضا ندعي ان قسمتنا هذه بفصول حقيقية بل اردنا بهذا نوعا من التعريف
وتركنا الاستقصاء الى ما بعد فان لقائل ان يقول بل الاجسام الصاعدة منها ما هي متكاثفة ومنها
هي سيالة والاجسام النازلة منها ما هي محرقة ومنها ما هي غير محرقة فان قال هذا فنحن الى ان نتكلف
الاستقصاء في هذا المختصر نجيبه فنقول ان المحرق النازل كجمارة محماة لا نجد الحي فيها الا غريبا وذلك الحي
صعيد لكنه لا يطوق نقله الا بري انه لو جرى اجزاء صغارا لصعد وان يتكلف الزيادة في احمائه فانه يصعد
وان كان كبيرا فانه اذا زال وفارقته العلة المحمية لم يبق حاميا بل يبرد ويثقل ويزول مع انه يبقى حجما
والمتكاثف لصاعد لا يلبث صاعدا فاذا زال القسر عنه او فارقه الحي بل ينزل فيكون بحي النازل
المتماسك امرين غريبين عنها ونحن نتكلم في المعاني التي نقصد عن طبايع الاشيا انفسها وكذا اذا
سائر الاجسام التي نوجد نجدها ماموجا وضده غريبة لا فصلية ولا عوارض لازمة ولنقنع بما ذكرناه
فان نارا وارضا وهواء نجد ولا نجد الارض بوسيط يجب الماء والماء يطفو عليها طبعا ونجد الهواء يميل سيالا

شديدا ما دام تحت الماء واذا علاه وقف ثم يميل الى جهة ويحدث النار سواء كانت صرفة لا يخالطها شيء
فتشرق بكون صلاعدة والصرفة لا تشرق ولهذا ما يكون الذي الذي بالنار من الشعلة كامنا خلا او هو لا وهو اشد اشراقا
وقوة اذ هو اقرب الى الصرافة والقوة فيفعل فيه استفاقا فصل نورا واضائة وكثيرا من الاشياء المستفة اذا ازيل
عنها الاستفاق بالسحق والدق ولحدث سطوح كثيرة تهبط فيها الاتصال للعين على الاستفاق ابيضت او
اشرقت مثل الزجاج المدقوق والماء المزبد والجمد المجرد والجمد المجرد وان كان هذا ليس حجة على ما نقول من ان
النار بل نرجع . فنقول النار الصرفة والدخانية متحركتان في الهواء الى فوق ونجدها كلما كانت اكثر
كانت حركتها اشد اسرع ولو كان ذلك لضغط فيها بجوفها فاضر بحثنا الى اسفل كان الاكثر ابطأ فتولا الذي
واضعف حركة وكذلك ان كانت العلة جذبا او دفعا . وتحقق الدفع ان المدفوع لا يشتد اختيارا والطبيعة
تشتد اختيارا ولو كان الحركة بالضغط لما كان اذ ما النار اشد من ارجحنا ان الهواء في حيزه فان المضغوط
لا يكون قوة حركته اقوى من قوة حركة الضاغط مع علمنا انه لا يصح ان يكون للجسمين المختلفين بالطبع
مكان واحد بالطبع ويجتمع من هذه الجملة ان الحار المحض اميل الى فوق والبارد اميل الى اسفل فما هو ابيس اشد
في جهة اسفل فقد علمنا ان ما هو ابيس من الحار من نحو سخن وسنعلم ما في هذا الامر في جنبة البرد كذا ام ليس كذا
علما عن قريب وما اعجب قول من ظن ان النار البسيطة في مكانها الطبيعي هادئة لا تحرق وانما هي كالنار
التي تكون في المركبات دواما اللهيب شيء افراطي وليس يعلم ان الاستدامة المحرقة في حرارة اللهيب لا بد ان يكون له
علة وان كانت تلك العلة هي الحركة فيجب ان يكون الماء النازل بالسرعة قد يسخن ولقائل ان يقول ان هناك
سبب سخن من خارج فليدل على انه لا شيء يبلغ من استحالة بسخونة ان يسخن جوهر الماء بل ان كان
ولا بد فيجب ان يكتم مع ذلك فان اللهيب ليس فاذا صوفة بل مركبة مع اسطقس بارد ونكتفي بهذا القدر ثم مع ذلك
فقد نرى ان تلك النار العالية لو كانت غير محرقة لما اشتعلت الادخنة مستحيلة الى الرجوم والى الشهب
العلامات القابلة وهذه الاجسام الاربعة ستتضح من امرها القابلة للكون والفساد وانما الواجب
ان نبحث عن حال هذا الجسم الخاص انه هل هو كذلك او ليس

الفصل الرابع في احوال الجسم المتحرك بالاستدارة وما يجوز عليه من اصناف التغير وما لا يجوز

اولا ان الجسم الذي ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة بالطبع فليس من شانه ان يخرق وذلك لان الانخراق
لا يمكن ان يكون الا بحركة من الاجزاء على استقامة او مركبة من استقامتين من جهتي النافذ الخارق وما الجهة
من جهتي الخرق وكل جسم قابل للحركة المستقيمة فانه فيه مبدأ حركة مستقيمة طبعا اذ قد عرفت ان ما
لا ميل له فلا يقبل القسر البتة واذا كانت الاجزاء التي بقي عن ميل الجسم ما تنع للقسر مانعة لاجزاء الاجسام
عن الخرق لو امكن لها ذلك فيكون فيها مبدأ ميل الى الا لتيام وذلك على الاستقامة ضرورة فكل جسم يخرق
فيه مبدأ ميل مستقيم فما ليس فيه مبدأ ميل مستقيم فليس قابلا للخرق والجسم المحدد بالجهات اللتين فيه مبدأ
ميل مستقيم بر فقط ليس قابلا للخرق ومن هذا يعلم انه ليس بوسط ولا يابس فان الوسط هو الذي يقبل ذلك
بسرعة واليابس هو الذي يقبل ذلك ببطوء ثم نقول ان كل جسم قابل للكون والفساد فيه مبدأ حركة
مستقيمة وذلك لانه اذا حصل منكوسا لم يصح اما ان يكون تكونه في الجهة الذي يحجبه بالطبع او في جهة

اخر فان كان تكونه في حيز اخر فاما ان يقف منه بالطبع فيكون غير حيزه الطبيعي طبيعيا له وهذا لخ واما
ان يحركه عنه بالطبع الى حيزه وذلك كما علمت مرارا مستقيم لانه يجتمع الميل الى الشيء مع الميل عنه وفي كل
انتقال الى حيز ما سوى الانتقال المستقيم ميل عن ذلك الحيز وان كان تكونه في الحيز الطبيعي فلا يخ اما ان
يصادف في الحيز وسطه جسم غيره بالعدد او يصادف لا جسم اخر فيه غيره فان وقع على حيزه فشغله هو بكليته
او هو مع جسم اخر من طبيعته فكان حيزه قبل ذلك خاليا وهذا لخ وان صادفه مشغولا بجسم اخر دونه
هو عنه واخرجه عنه ثم استحال هو الى كان فيكون حيزه ذلك مما يقضي اليه ان يشغله بالحركة فيكون من الاجسام
التي اليها حركة شاغلة فيكون الاخيا التي اليها حركان مستقيمة اما ان يكون ح غايته الجهة او دون الغاية
وفي الحالين يكون محتاجا في ان يحدد على ما علمت بجسم غير الجسم الذي يشغله في حيز غيره فيكون من
شان هذا الجسم ان يكون حيزا يشغله بالطبع جسم من شانه ان ينصرف عنه فيكون من شانه ان يتحرك
اليه بالاستقامة كما علمت وهذا الجسم المتكون هو الجسم الذي هذا مكانه الذي يشغله بالطبع فهذا الجسم
حركته مستقيمة ويبقى وجه داخل في بعض هذه الاقسام وهو ان يكون هذا الجسم بعد تكونه خارقا للجسم
الشاغل لهذا الحيز الذي هو كالكل الى المتكون فيكون الجسم الذي حوله قابلا للحركة على الاستقامة
مشاركا له طبيعة بعد التكون هذا ايضا قابل للحركة على الاستقامة واذا كانت الاقسام التي هذه وكان
بعضها مخالفا وبعضها يوجب مبدا حركة مستقيمة فكل جسم متكون ففيه مبدا حركة مستقيمة فكل
جسم ليس فيه مبدا حركة مستقيمة فليس بمتكون فالجسم الذي فيه مبدا حركة مستديرة بالطبع ليس بمتكون
من جسم اخر ولا في حيز اخر بل هو مبدع وذلك ليحفظ الزمان فلا يختل ولذلك لا يحتاج الى جسم يحدد جهته بل
هو يحدد الجهات فلا يزول عن حيزه ولو زال لم يكن هو المحدد بالذات للجهة ونقول ان طبيعته لا ضد لها
والا لكان لنوعية الامر اللازم عن طبيعته ضد فان اللازم النوعي عن الضد ضد للازم النوعي للضد ولو
لم يكن ضدا له لكان اما موافقا او مقابلا فان كان موافقا لا مقابلة بينهما فيكون معه عاما ليس له
عن احد النقيضين من حيث هو ضد فانه لو كان لزوم منعلقا لخصوصية الضد الذي هو لها ضد لكان لا يعرض
ولا يلزم للضد الاخر فاذن لا يكون تعلقه بخصوصية الضد فبقي ان يكون انما يتعلق بمعنى او يلزم معنى ذلك
المعنى غير المعنى الذي يخصه هو وحق للمعنى العام والا فحق العام عام يتخصص بخصوص العام فالنوعي المخصص
يجوز ان يكون لازما للضدين والحركة المستديرة المشار اليها هي نوعية بل شخصية فلا يكون لازمة لخصوصية
ولضد ها فبقي ان يكون اللازمان متقابلين وح ان يتقابلا كالمضافين اذ فعل الضد للضد وعارضه
لا تشترط في وجوده ان يكون معقولا بالقياس الى مقتضيه ما يعرض عن ضده ولا مشترطا في وجوده ان يكون
وح ان يكون متقابلا كالعدم والملكة حتى يكون احدهما له لازما وهو الحركة المستديرة والاخر لازما لعدم
عدم هذه الحركة فلا يلزم عنه حركة اصلا التي لو لزمت لكانت مقابلة له فيكون الاخر اذا وجد القوة
المضادة للقوة الفاعلة للحركة المستديرة حاصلة في المادة فكانت المادة المتجسمة بها الا مبدا حركة فيها البتة
وهذا لخ او يكون مبدا حركة قوة وصوري غير تلك القوة المضادة للصورة التي هي مبدا المستديرة فيكون في جسم
واحد مبدا مستكن ومبدا محرك وهذا لخ بل يكون الجسم البسيط انما يقوم بصورتين وهذا كما بينا لخ فاذا

لم يكن ضدها يفعل فعلا عدميا لا مضادا الا يجاب السلب لا يليق بهذا الموضع بقي ان يفعل فعلا مضادا
او متوسطا و اذا كان متوسط موجودا كان مضادا لا محالة موجودا وكان لم مبدأ فكان لبعده في الطبيعة
عن القوة المحركة على الاستدارة فكان ذلك اولى ان يكون ضدا على انه لا واسطة بين حركة مستديرة وبين
كل ما يفرض ضدا لها وقد تبين هذا من قبل فبين ان الصورة الفلكية البسيطة لا مضاد لها فانها لحرى الا
يكون الفلك متكونا عن بسيط بل هو مبدع وذلك لانه ان كان مكونا عن جسم لخرج لا محالة ان ذلك
الجسم مادة لم يخل اما ان يكون تلك المادة عديمة صورة جوهر الفلك خالية او يكون لابسة بصورة اخرى فان
كانت خالية كان مادة بلا صورة البتة وهذا محال وان كانت لابسة لصورة اخرى فلا يخ اما ان يكون مضادة
لهذه الصورة لا يجامعها ويرتفع بحدوثها فيكون الصورة الفلكية المكونة مادة الفلك هذا امر ظاهر ولا حق
مما يتقوم مادة الفلك وبينه بتلك الصورة فلا يكون هذه صورة الفلك بل القوة الاولى فيه فلا يكون حدوثها
كونا للفلك بل استكمالا للجوهر الفلكي ثم ينظر انه هل يكون المادة الفلكية مع تلك الصورة قابلة
للحركة المستقيمة وغير ذلك او لا يكون فان لم يكن بل كانت مع تلك الصورة لا وقت لحدوث بل غير متحركة فلا
قابلة للعوارض التي تتعلق بالحركة المستقيمة وقد كان الفلك موجودا قبل يكونه وان لم يكن كذلك بل
كان في ذلك الوقت غير الآن الذي حدث فيه قابلا للمستقيمة الريكن مع وجود الحركات المستقيمة ولكانت
تحدث حتى وهذا ما الجملة فان الذي يتحدد به الجهات للحركات المستقيمة لا يجوز ان لا يكون موجودا ويكون المستقيمة
موجودة بل الحق ان مادة الصورة الفلكية موقوفة على صورها فلهذا لا يكون لها عنصري بقي قابل للضدين
لا مادة هناك قابلة للصورة ولهذا حكم الاكثرون واتفقوا على انه ليس عنصر الفلك عنصر الاجسام الكائنة
الفاسدة وليس اذا اتفقا في ان السماء وبعض اجسامه والارض كذلك يلزم ان يكونا اذا اتفقا في العنصر كما ظن
بعضهم فانه ليس اذا اشترك شيئان في معنى جامع يجب ان يكون استعداد ذلك المعنى في كليهما والا كان
الحيوان بسيطا مستعدا في الناس بمثل ما يستعد له في السواد وهو ان طبيعة المقدار فيهما نوع واحد مستعد
للاشياء متفقة فليس المقدار نفسه هو الموضوع للمادة بل يكون هناك طبيعة ومقدار فان صح ان المقدار
واحد لا يختلف طبيعته فيهما لم يصح ان المادتين الحاملتين للمقدار في طبيعتهما واحد في النوع وليس اذا اشتركا
في قبول المقدار يجب ان تشتركا في كل الاستعداد فليس اذا اتفق شيئان في امر يجب ان يتفقا في كل الامر بل لا
استعداد في هذه المادة لغير هذه الصورة ولو كان لها استعداد لصورة اخرى لكان في طبيعة هذا الجسم ان يقبل
الكون والفساد الى المستقيمة وعرض ما ذكرناه من الحال الآن والذي يظن انه ينقض هذا بان اروم الاشياء
تكون لا عن اضداد وصور الجواهر تكون عن الاعداد كالانسانية والفرسية وانتم الاخرى لم يعلم اولا
انه ليس المراد بقولنا ان الجوهر يكون عن ضده جعل الجوهر بل معنى ان الصورة الجوهرية بسيطة عن هيولاها
بعينها ثم يحدث بعد ضدها ولم يعلم انا لسنا نقول هذا في كل جوهر بل انما نقول في الجواهر المركبة من
مادة وصورة ولا كل الجواهر المركبة بهذه الصفة بل جواهر الاجسام البسيطة التي لا شيء هناك الا مادة
وصورة بسيطتان فان المادة قبل تكون الجسم البسيط عن مادة لا يخ اما ان يكون لا صورة فيها وهذا يخ
ان يكون لها صورة لم يبطل فيكون اما ان التالف ليس بسيط بل مركب الصورة واما ان كان بسيطا كانت

فيما طبعها فقد تم بالصورة الأولى وهذا الثاني لا غرض لنا حاجة اليه في نفوذه فليس هناك تكون بل استحالة واستكمال دواما ان كان هناك صورة فبطلت بوجود هذا فتلك الصورة هي الضد لها

ليس الضد كل ما ليس الشيء فقد يجتمع مع الشيء في المادة ما ليس هو مثل الطعم مع اللون وكل ما لا يجتمع فان كثيرا منها لا يجتمع ليست بمتضادة بل ان يكون في المادة بقوة لها ولا كل ما لا يجتمع في المادة بقوة لها فان الصورة الانسانية والفرسية بهذه الصفة وليستا بمتضادتين وذلك لان المادة وان كانت بالقوة لها فليس بقوة اولية بالقبول مشتركة او قوتين متوافقتين معا بل كل واحد منهما مما يحتاج المادة في ان تتم استعدادها الى امر يوجدها فاذا حصل استعداد احديهما بطل استعداد الأخرى بل يجب ان يكون الاستعداد لهما معا استعدادا اوليا حتى يكون ضدا ويكون بقوة واحدة مشتركة متضادتين واحد على ما يصح في الفلسفة الأولى بعد هذا كله فيجب الا يكون خلاف ابعد من خلاف الذي يقابله لكنا نجد من ان الفلك طبيعته بضاد مثل التقبيب والتغبير فقد اجيب عنه ومع ذلك فلا كثير منع منا بان يكون لعوارض من الفلك ولوازم اضداد لا يمكن ان يكون لها اضداد ما دامت طبيعته موجودة كالحلاوة للعسل فانه لها ضد فان العسل عندنا بل لذوق الامر وانما كلامنا في صورته ولها لا ضد لها ولها لا يتغير ولا يتغير الا لاجلها وان كان لها اضدادا كما انه لو كان طبيعة العسل يجب لا يفسد صورته ليبقى الحلاوة في ذاتها لا يسيل والذي يسيل يدل على ان طبيعة السمن لا ضد لها لاجل حركتها ثم يقولون ان طبيعتها نفس وان حركتها صادرة عن الاختيار وتارة يقولون ان محركها امر مباين للمادة فلا يتغير مشابهة النوعة فان كان محركها نفسا او امرا مباينا فليس محركها طبيعيا فما تنكرون ان يكون لطبيعتها ضد فانه لا سبيل الى اثبات ذلك من حركة تصدر عن نفس او مباين اخر لا عن طبيعة فالجواب عن ذلك ان جوهر السمن صورته وطبيعته هي هذه النفس لا نزاع لها هذه الاختيار بالطبع فانك ستعلم في العلوم الكاينة ان كل اختيار انما لزم لم يكن اختيارا صادقا لكن ربما لزم عن اسباب خارجة تبطل وتكون وربما كان مبدؤه نفسا لا طبيعيا فقد علم ان النفس لا ضد لها ولها اذا كانت صورة مادة ولم يكن لها ضد بطلانا لنفس ولم يصح ان ينعزل المادة عن الصورة اصلا لاستحالة ان يكون هذه الصورة من شان المادة ان بها قوام هذا التشبع وهو ان مبدأ هذه الحركة نفس هو الذي يوكد ان مبدأ هذه الحركة لا ضد لها واما المحرك الغير المتناهي القوة فليس هو المحرك الذي فيه كلامنا فيهنا بل هو المحرك المصرف المقدر والنفس تحرك كالكل بضرب من التشوق الى التقبل به والاستكمال بالتشبه به كما ستعلمه فقد بان ان هذا الجرم لا يقبل الكون والفساد فلا يقبل النقوة بل في طبيعته الكون فهو غير قابل للاستحالة الا ان المؤدية الى غير الطبيعة فان من الاستحالة ما هو سبيل الى تغير الجوهر مثل تحول الماء فانه لا يزال يشتد حتى يفقد الماء صورته واذ قد عرفنا هذا الجرم وانه غير متكون فقد ظهر انه غير فاسد اذ قد ظهر ان صورته موقوفة على مادة ما على انا نقول ان كل فاسد متكون وكل متكون جسم فانه سد فلا يجب ان يكون شيء جسماني متكونا ولا يفسد البتة وشيء جسماني يفسد صورته عن مادة ثم لا تتكون البتة وذلك لان المادة الموضوعة للصورة لا يخلو اما ان يجب مفارقتها لتلك الصورة او لا يجب فان لم يجب كانت المادة باعتبار طباعها جايزا عليها ان يوجد لها الصورة وان لا يوجد فان وجدت

لها الصورة وليس بمحبب. لنقل انما ان يكون لها الا محدد ولا ايضا ممتنع فهي ممكن في نفسها ان يوجد لها
الصورة وان لا يوجد لها فلننظر الآن انه هل يكون في وسعها ان يكون لها هذه الصورة دائما امر لا فنقول ان
كان يمكن ذلك فلا يخلو اما ان يمكن ان لا يكون صورة هذه الصورة دائما او لا يمكن فان كان في وسعها ان يكون
لها الصورة دائما وليس في وسعها ان لا يكون لها الصورة دائما بل يكون وسعها على عدم الصورة محدود وجب ان
يكون ما يقتضيه ذلك المحدود فيه وجود الصورة وممتنع لا وجود لها والمادة والاحوال تلك بعينها وهذا خلف
وهذا خلاف الوضع وقد بقي انها ان كانت بقوى على وجود الصورة لها دائما فبقوى ايضا على عدم الصورة
لها دائما وما يقوى عليه الشيء فانه اذا فرض موجودا امكن ان يعرض منه كذب اما المحال فلا يعرض لكن فرض
هذا المعنى الممكن الوجود موجودا يعرض منه المحال على ما نبينه فلنفرض ان ما يقوى عليه يكون وهو وجود الصورة
دائما وهو مع ذلك يقوى على عدم الصورة دائما فلا يستحيل ان يكون ما يقوى عليه فرضا ما فان استحال
ان يكون ما يقوى عليه لم يكن ما يقوى عليه لم يكن ما يقوى عليه مقويا عليه فان المقوى عليه دائما يكون عند
فرض مقابله موجودا فان كان كون مقابله موجودا يمنع القوة عليه البتة فلا قوة عليه البتة لكنه يحصل
بعد فرض القوة الاولى بالفعل ان يفرض القوة الثانية بالفعل والا لكانت الصورة في زمان غير مفروض
موجودة ولا موجودة معا فاذا كان هذا محالا اما لوضع ليس بكذب بعينه محال بل هو محال فمحال ان يكون لا
يقوى على ان تكون لها صورة زمانا ما بلا نهاية وهي مع ذلك يقوى على ان لا يكون لها تلك الصورة فتبين بهذا
لبس لا مادة من المواد يقوى على حفظ صورتها امكان عدد زمانا ما بلا نهاية وكذلك تبين انه لا يقوى
على ان لا يحفظها صورة زمانا ما بلا نهاية فليس شيء مما يفسد لا يكون البتة ولا شيء مما يكون لا يفسد البتة
وليس لقائل ان يقول انه انما عرض المحال لانك فرضت للمقابل وجودا مع المقابل فقيل له انما عرض المحال
لانه وجب فرض المقابل موجودا مع المقابل حين فرضنا المشكوك فيه موجودا البتة لنا الخلف

الفصل الخامس في احوال الكواكب وحركة القمر

اما حركة القمر فلقربه الى الارض فان عامة شغله ينفذ فيه البصر فيرى مرتبة لذاتها فضية
كالشمس والقمر والكواكب بعضها في التربيع في بعض اذ تشاهد بعضا منها يكسف بعضا وتشاهد بعضها
يفعل خلاف المنظر على ما يشهد به صناعة الرصد بعضها لا يفعل ذلك وبحذاء طائفة من هذه الكواكب
مع الحركة التي تخصها وضعا محفوظا لبعضها عند بعض وطائفة مخالفة في ذلك وبحذائها يجتاز من المشرق
الى المغرب ثم يجتاز ايضا من المغرب الى المشرق وذلك بما لا يخفى الا على وجه بعيد في صناعة الرصد
فيتحقق من هذا ان هناك حركات مختلفة تتبين بهذا الاعتبار ان الكواكب اجرام غير الافلاك التي تحملها
ثم تعلم انها لا محالة من جنس الجوهر الذي لا يكون بل من جنس الجوهر المبدع اذ قد قلنا ان المتكون انما هو
وانضح من ذلك ان المتكونات لا تخلو الاجسام العنصرية المتكونة تخلوا كالشيء الغربي فيكون لا محالة بسيطة اذ
المركبات متكونة فيكون اشكالها كرية على ما يرى بالحقيقة والقمر من جملة هذه الاجرام لون غير اللون
يتبين اذا انقطع عنه النور الذي يوجب الحدس في اول الامر ان مسدد وقوعه عليه من جهة الشمس حتى انه
يفيد ويتبين بحيث ما يوجب وضعه من الشمس قربا وبعدا ثم يحقق الناظر ذلك الحدس واذا توسطت الارض

بينهما كسفا ما سائر الكواكب فكثيرا ما نظن لها تقابل النور من الشمس وانما الحس ايضا مضيئة بانفسها
والا لبعد ان يشكل الضوء الغشي بينها بحجب الاجسام وخصوصا في الزمهرير وعظاوره لكنهم الا ان يجعل ذلك لضوء ما قد
فيها فان كانت ذات لون لم يتبدد الذي فيها كليها على الشكل بل اقام على الوجه الذي بلي الشمس وان لم يكن لها
لون كانت مشفة مضيئة لا بضوء يكتسبها بل من حيث يعكس عنها وهذا الرأي مني لكاذبها وهو البين واما
القمر فلا شك في ان ضوءه وفوره مكتسبا من الشمس فانه في جوهره ذو لون الى الغبرة المشبعة سوادا ما نحو فان
كانت تلك الغبرة فان نورا ما يفوقها بذلك القدر الذي يحس به من ضوء القمر ليشبه ان يكون جوهر القمر
وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء ما بوسطه استضاءة ما وان كان ليس بذلك البليغ فلذلك ليس يشبه لون
عند اكثر في لونه ولبعده هذا الذي ما وقد المشهل منا بغي ما يصل اليه ضوء الشمس بكرين اكثر اضاءة منه
اذا كان كاسفا وقد توسل بعض الناس من ثبوت اللون لبعض اجرام السماوية او دنا بهما الهاء بضرب
لوجب من ذلك ان يكون ملوسة وارضية ساذ شبه لها سائر الغليظة وما انعدم منها فقال ان المشاهد
سيالة انه لا مبصر الا يلمس ولا يعكس قوة اللمس اذ هو من قوة البصر اكثر لشبهه قوة البصر الى المبصرات
كشبهه قوة اللمس الى الملموسات فاذا ينبغي ان تكون نسبة الملموس الى المبصر كنسبة اللمس الى البصر لكن اللمس
وجودا في كل شيء من البصر فالملموس اعم من المبصر كما انه لا يكون الشيء ذا بصر الا اذا كان ذا لمس فكذلك لا
يكون مبصرا الا وهو ملموس فالذي يقوله في جواب هذه المغالطة المفتعلة الى الاشكال ان صاحبها كان يقف
على انه يكلفها متعسفا انه لو كان بينا انه اذا كان اشياء متناسبة فاذا بدلت يكون متناسبة لم يحتج الى
ان يقام عليه برهان وقد احتج او كان اذا اقيم عليه البرهان على جنس منه وقد قام على نظائره من الامور
الداخلة في ذلك الجنس اخر لكان ما اقيم عليه البرهان في الجنس متناسبا الحكم اغنى عن ان يقام عليه البرهان في شيء
وليس كذلك بل احتج الى استيناف برهان عليه كصناعة العدد وكذلك اذا اقيم عليه البرهان في العدد والعدد ولم
يقم عليها في الاشياء الطبيعية لم يلزم قوله وبعد ذلك فان ابدال النسبة انما يكون في الاشياء التي تكون من
جنس واحد تكون النسبة فيها محفوظة في حالتي الاصل والابدال ويكون نسبة في معنى واحد بعينه محتمل
للنسبة حقيقة معقوله مشتركة فيها مثال ذلك انه لما علم ان لكل عدد ذا لكل عدد نسبة النسبة التي
هي محدودة بخماسية كنسبة الاسطقسات الاولية من كل عدد الى كل عدد نسبة النسبة التي هي محدودة في
سابعة كنسبة الاسطقسات الاولية وعلم انه كما ان الاول عند الثاني نسبة والثالث عند الرابع نسبة
فكذلك الاشكال ان الاول عند الثالث نسبة هي من ذلك الجنس وكذلك الثاني عند الرابع نسبة من ذلك
الجنس ثم وضع بعد ذلك الاشكال يتكلف ان يبين ان هذه النسبة مقابلة لتلك النسبة لا يخالفها الا من
الامور الطبيعية ليس يجب ان يكون فيما بينها النسبة المعتبرة في المقادير والاعداد من حيث هي طبيعية لا من حيث
هي معدودة او معدودة فان كان لبعضها الى بعض نسبة ما فليس يجب ان تكون تلك النسبة محفوظة في جميع
الطبيعيات التي الجنس فضلا عن النوع فنسبة البصر الى المبصر هي انه قوة يدرك اللون الذي فيه والنسبة هذه
النسبة بعينها نسبة اللمس الى الملموس في النوع بل هي في الجنس من حيث انهما مدركان ادراكا حسيا ثم ليست
هذه النسبة موجودة بين البصر واللمس لا جنسيا ولا نوعيا بل هذا نسبة اخرى لا شبيه لها بين وبه

نسبة وجودها في الحيوان واحدها قيل ولست هذه النسبة ابو حيد بين البصر والملموس على النحو الذي يقع
هذا الاشكال لانه وان تكلفنا ان نجعل النسبة من جنس واحد سوى النسبة الى الحيوان بانه للحيوان كان الاقدم
فيه ان وجود الملموس للحيوان متقدم على وجود البصر اذ يجوز ان لا يبصر الحيوان شيأ مع جواز ان يلمس ولا يعكس
وهذا مسلم ولا يقع ان ما من طباعه ان يلمس مطلقا قبل ما من طباعه ان يبصر وان لحال فلم يناسب احدا
نسبة مطلقة بل اذا دفقا ان وجود اللمس قبل وجود البصر لانه في الحيوان كذا ولا وجوبها الا في الحيوان
فيكون ذلك اقدم من هذا مطلقا ويكون انما ذكر الحيوان لا لان يكون معتبرا في المحمول بل ما خوذا واسطا
حتى يكون النسبة بين البصر واللمس مشاكلة للنسبة بين البصر والملموس سلمنا مثل ذلك لكن لم يكن من جنس
النسبة المبدلة التي لو كان من جنسها ايضا لم يكن الابدال بينا ما لم يبرهن على ان من الناس من لا يسلم
ذلك اذ يرى ان في بعض الاجسام ابصارا ولا لمس وهو الفلك فانه انما يفقد اللمس لا نصا في الحيوان المركب
وصاحب هذا الاعتراض يميل الى هذا الراي ميلا ظاهرا ويعود الى ما كنا فيه فنقول واما المحل الذي في وجه
القمر فهو مما لا يحزى ان يقع فيه اشكال وعسى الظنون التي يمكن ان يروى فيه هي انه لا يخلو اما ان يكون ذلك في
جوهره او خارجا عن جوهره فان كان في جوهره فلا يخلو اما ان يكون امتناعه عن قبول الضوء فيما عليه هو بسبب
انه مشف وليس هو بسبب انه مشف لكنه انما لا يضيئه لانه غير مستعد لذلك بسبب خشونة معاملة الصقالة
او ثلمة او كيفية اخرى مانعة لقبول النور اما في جوهره واما لامر عارض له خارجا فان لم يكن في جوهره لم يخل
اما ان يكون لسبب سترسا نزاياه من البصر او لسبب آخر كما يعرض للمرآن من وضع اسباح شيأ
فيه اذا رؤيت تلك الاشياء فيها لم يرسمها بل اذا كان لسبب سترسا نزاياه عن البصر فلا يخلو اما ان يكون
شيأ من الاجسام الموجودة تحت الاجرام السماوية في حيز العناصر او من الاجسام السماوية فمحال ان يكون هذه
الاقسام هي التي يصح ان يكون ظنونا في هذا الامر وان كان كل قسم رأيا وراه فريق فالاقسام المنسوبة من كون
ذلك شيأ في جوهره فيسد كلها بما قدمنا القول فيه من ان الاجسام السماوية لا تركيب فيها وان كل جزء منها
بسيط متفق الطبايع على انتم احواله التي يمكن ان يكون له في جوهره والقسم المنسوب الى امتناع الاستعداد
ما قيل ان النجاد والجبال المنصوبة فيه فيبطل بان الاشباح لا تحفظ في المرآن هيئاتها مع حركة المرآن طولا
وعرضا ومع اختلاف مقاماتها من الناظرين والخيال الذي في القمر محفوظ وعلى ان المرآة التي يصح ان يرى
مضيئة ينعكس عنه الضوء لا تصلح للتخيل ولا يجتمعان فيه فان ما ينعكس عنه الضوء الى البصر لا يؤدي الى
الخيال وما يؤدي الى الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر والقسم المنسوب الى سترسا نزا فقد تحت ذلك القسم
لما يجب من ذلك من حصول اختلاف المنظر ولزوم ان يكون الساتر تارة يرى ساترا وتارة غير ساتر وان يكون
الوضع الذي صيره من جرم القمر مختلفا بحيث يلقى مقاما الناظرين وان كان من جوهر الدخان والبخار
كما ظن لم يحفظ على الدوام صورة واحدة لا محة فبقي القسم الاخير وهو ان السبب في ذلك امام الاجسام من جوهر
الاجسام السماوية قريبة المكان جدا من القمر فحق طبيعتها ان يحفظ بحركتها وضعا واحدا من القمر فيما بينه
وبين المركز ولها من القمر بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع
لها ولها اما ان يكون عدم بعض الضوء ويكون اضعف اثرا من القمر فيرى بالضياء اليسير في حال الضيائه

مظلم عن شفة مضيئة والجسم محق ظن ان ذلك انما هو انفعال عرض للقمر من مماسة النار ولم يعلم
ان جرم القمر لا يماس النار والبتة وانه في ذلك معذور وغلك معذور في غلك حامله وبين حامله وبين حيز
العناصر بعد معتد به ان قطعا من قطوع غلك كونه التي تتحرك مخالفا لحركة حامله هو الذي يلي النار وهو الذي
حركته مشبهة بحركة الكل وانه لو كان حامل الثقب الخارج المركز مماسا لكان النار والهواء الأعلى
يتبعانه في الحركة لكن ليس كذلك بل الشاهد مع حركة موافقة لحركة الكل والدليل على ذلك حركات الشهب الثاقبة
وغيرها التي علمنا مراتبها انها في الهواء الأعلى والها بتحرك بحركة ذلك الهواء الى المغرب فليس تلك
الحركة للهواء بذاتها ولا النار وانما هما بسبب حركة مسيقمة وذلك لهما ما يعرض على ما علمت فيكون الجسم الثقب
الذي يماس الهواء الأعلى حركته تلك الحركة فلا يكون حامل مدبر القمر وجرمه هو ذلك الجسم الذي يماس بل يكون ذلك
جسما باخفى بين النار وبين القمر على ان ذلك الجرم مضنون عن ان يسمى ساخنا وان يسمى صافا للزمان الحق
ولو كانت النار هي السبب فيه لكان مرور الدهر الطويل مما يوثر فيه ويؤدي آخر الأمر الى ان يحاق في القمر على
الدوام وهذا مما يكذبه الارصاد اللوبلية والسنان ان ذلك الاحتراق لا يكون شيئا عرض ابدا في دفان بل
ما دام القمر قمرا يجب ان يكون من حكمه ما نعلم وقد حسب بعض من ادرك دفاننا من شاخ في الفلسفة القاصية
الوجود في بصادى بعدا ان هذا السواد انما هو من السواد الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس ولا
يستضيء بها ولم يشعر هذا القائل انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما لا ينقطع ولا يتغير في صفحة
القمر بل يكون لبابة عند المركز لا يزال يتدرج الى البياض ولم يعلم ان ذلك مما يكون في اوايل الاهلة
وحيث ذلك الجانب مضيء كونه عند تبدء القمر ونحن نرى القمر اذا الخذ يبتدء ضوءه فان ذلك الظلم من صورة
المحوية بل يكون محفوظة ويكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى السبتدء ولم يعلم ان الذي
والظلمة لا تلتقيان من جانب الجسم الا سوائي جانبه الخر بل ظن انه اخرج وجها وابدع قولا هذا وانول على
سبيل الظن انه يشبه ان يكون لكل كوكب مع الضوء المشرق منه لون يحب ان اللون يخالف ذلك ايضا الضوء
المحسوس لها فيوجد اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الوصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع النوري
لا يكون الا في جرم اخاصيته لون فان النار انما تشرق دخانه وهو في جوهره دخان ما يخالفه الا من الجسم
بخلاف اللون الذي يخالط النور النادي وليس هذا شيئا الجوم به جزما واذ قد تكلمنا في جواهر الكواكب
ومخالفتها للافلاك في لونها فحري بنا ان نتكلم في حركاتها التي تخصها

الفصل السادس في حركات الكواكب

ظنون مظنونة في هذا المعنى بعد القول بان في الاجرام السماوية حركات
ثلثة ظن ظن من يرى ان الجرم الفلكي ساكن والحركة للكواكب خارقة للجرم حركة او غير مستدبرة
وظن اخر من يرى ان الجرم الفلكي متحرك والكواكب متحركة خلاف حركة الجرم خارقة له ان الكواكب معرفة
في الجرم الفلكي لا يخرق البتة بل انما تتحرك بحركتها على انه لا حركة في الاجرام السماوية الا الحركة التي سميناها
الوضعية لا انتقالية هناك البتة واصحاب هذا الراي ايضا قد تشعبوا شعبا فمنهم من زعم ان الكواكب مع
ذلك هو المبدء الاول لفيضان قوة التحريك عنها كالقلب مثلا والدماغ في الحيوان مع سكونه ومنهم من راى
ان مبدء الحركة في جرم السماء اذ كان هو المحرك بصفة النفس ومنهم من راى ان بعض الاجرام السماوية يتبعث

منه فوق حركاتها عوكبها وهي التي يكون الحركة الملتئمة لها انما يلتئم من عدة اكر وكوكب واحد مثل اكر الكواكب
التي يسميها المتحيرة وان بعض الاجسام السماوية بخلاف ذلك وهي التي تكون الحركة الملتئمة لها انما يلتئم من كرة
واحدة وكواكب عدة مثل كرة الكواكب التي يسميها الثابتة على التي لم يتبين لي بيانا واضحا ان الكواكب الثابتة
في كرة واحدة او في كرات ينطبق بعضها على بعض الا بما فاتها وعسى ان يكون ذلك واضحا لغيري وهؤلاء
الذين جعلوا الكواكب غير مفارقة لمواضعها ظنوا مع ذلك فيها ظنونا فمنهم من قال انها لا تحفظ الحركة بسبب
ومنهم من قال انها تحفظ الحركة لان الجسم الذي يتحرك هي فيه الحركة التي لها تجري هواءها مثل حركتها فيعرض لا بقائها
مكانها مثل السابح في الماء اذا سبح مواجها تيار الماء فان له ان يمسك سكونا بعرض منه ان يسبقه السيل
ويقف هو في موضعه لان يفعل الافضل فان كان هذا التوقف منه سكونا لا محالة فخالفه وهو ان ذاته السابح
حركة مع انه لا يخرق الماء ولا يفارق به الماء منه وكل حال الكواكب فيما نحن فيه فدع هذا عنا على انا نمتاع ان نخرق الجسم
السماوي ونكلفنا ان نتكلف امرا ليس بذلك المنقاد المسلم وهو انه ان تحرك فحركته اما ان يكون بتدحرج او على
استمرار وان نقول ان القول بالتدحرج يكذبه بيان المحوي في الفصل الرابع من المقالة الاولى انه ليس في وجه الفلك الاعلى
بل انما هو بالحقيقة استمرار ونحن اذا تتبعنا القول بالاستمرار وجدنا يؤدي الى انه لو كان استمرارا لاعطت الطبيعة الآن كلها فاذن صح
ان هذه الحركة لا يكون الا الآن اولا يكون الا ما الآن وصح ان كل حركة يحتاج ان يعطي لها الذي يجب ان
يكون الطبيعة اعطت لهذه الحركة ايضا الآن او نقول انه لو كانت الثوابت تتحرك لكان يجب ان يكون سرعتها
وبطوئها بقدر مقدارها وصغرها فيصير في تلك غلة كانه لا يمكن ان يكون كل كوكب انما وقت في دائرة بليق
به سرعة وبطوءة لتوافي معا من غير ان كان ذلك علة السرعة والبطوء كانه لا يمكن ان يكون السرعة والبطوء علة
لشيء ثم يحصل مركز كل كوكب في مقدار يليق به سرعة او ينفق ذلك من غير ان يكون علة فحتى لا نحتاج ان نقول شيئا
من هذا الجنس فانه كلام ضعيف وهو مباين في القوة الا انا لا نفهم وجه كونه قويا ولا صعبا ونتمم والا بانه ذلك
امامنه بعيد فها بل يكفينا ان نقول ان جرم السماء لا يتخرق وينبغي ايضا ان نعتقد ان الكواكب غير مجبرة بان يكون
على بعضها لما عرفت من احوال الاجرام السماوية واما ان للكواكب او الافلاك حركة مخالفة للحركة الكلية وان
ذلك كيف يلتئم وكيف يمكن فيجب ان يتوخى الامر فيه الى ان يتسبب من الصناعة المنسوبة الى المجسطي في هذه الحركات
ثم نفكر ونتوضح ان ذلك كيف يمكن مع منع الخرق وان الميول التي يظن انها تتحرك عليها الكواكب ثم يتعطف راجعه
من غير تمام الدور كيف يمكن وان الذي يرى من حركة الكواكب حتى يكون فادة بسيطة الحركة لا التي تسبب الرجوع
والاستقامة والاقامة وتسبب الاوج والحضيض من الخارج المركز بل الذي ينسب الى مركز فلك التدوير فانه ليس
يخرج من الدائرة الحاملة في ارضه سواء وتسيارا سواء بل انما يقطع ذلك بالقياس الى دائرة اخرى ومركز اخر
انما للقمر فالدائرة الحاملة ومركزه الارض واما للآخر فالفلك المسمى المعدل المسير ومركزه الذي هو غير مركز
الحامل والارض كيف هو ويتبين ان تجويز ذلك بالعرض لا بالذات انما يجوز ان يختلف محرك بك فوة بسيطة محركة
بسيطا فيحدث واحدا واحدة مختلفا الا الذي اذا وجب الطبيعة اختلافا فيه اسند على اختلافه مسندة
فيه والتي ليست تختلف الا جسما البسيطة المستفيدة الحركة حتى يكون في ابتدائها ابطأ وفي اخرها اسرع فذلك الذي
يتبين ليس حد واحد بل احد مختلفة وذلك الجهة لا تعود وعسانا نتبه على ذلك الجهة اسبابا عرضها لا يمكن ان

يكون

يكون موجودة فى الأجرام السماوية ومما جرت العادة ان يتكلم فيه فى مثل هذا الموضع انه لما كان الزحل
افلاكا وسايرالكواكب الثابتة اكثر افلاكا ولما كانت كرة الكوكب الثابت كثيرة الكواكب كرة خبرها واحد الكواكب
ويقولون فى الأول ان الأشرف والأفضل لا يحتاج فى تحريكه الى الآلة وان احتاج احتاج الى الآلة وفى
الثانى ان الطبيعة عدلت فجعلت حيث الحركة واحدة اجساما كثيرة وحيث الحركة كثيرة جسما واحدا لئلا يجتمع
مؤنة حركات كثيرة مع مؤنة تعدد اجسام كثيرة وهذان الجوابان كما تعلم بينهما اضعف كثيرا بل هو ركيك جدا
فان هذا انما يكون حيث يكون الجسم الواحد محركا متعددا وهناك الحركة كما يقتضى لك بعد لذلك مرجحة جدا او
الجسم لا تعدد له ولا اختلاف ولا ميل بوجه من الوجوه ولا مما نافاه للتحريك فلو اجتمعت حركات كثيرة واجساما كثيرة
منقولة فما كان يعرض مساك مؤنة ونقل لا يعرض مع التخفيف بتوحيد احدهما هذا هو الذى يلوح لى ويشبه
ان يكون عند غيرى فيه ما لا يلزمه ما قلته وعلى ان القدر فان من امره فى الجسم المستقصى الذى حاولنا
انه اكثر افلاكا من كثير من الخمسة ويجب ان تعلم ان وجود كل واحد من الأفلاك والكواكب على ما هى عليه من الكثرة
والقلة والوضع والمحاذاة والصغر والكبر هو على ما ينبغى فى نظام الكل وما يجوز غيره الا ان القوة البشرية
قاصرة عن ادراك جميع ذلك وانما يدرك من خفايا ذلك ومنافعه امورا يسيرة مثل الحكمة التى فى المياه
الأوج والحضيض واحوال القمر عند السمت فى المياه وغير ذلك مما نذكره فى مواضع اخر ونحن قد حق علينا الآن
ان نتكلم فى اوضاع العناصر

الفصل السابع فى حشو الجسم السماوى وما قاله الناس فى احوال الأرض وسائر العناصر

يقول ان الجرم المتحرك بالاستدارة حركة
حركة وضعية يلزم ضرورة ان يكون فيه اختلاف فى حال عند الحركة فان شأن الأحوال كلها مدافعة للحركة
مغايرة لها واذ هذه الحركة لا تعلق بالكيف والكم وغير ذلك بل لا يتوهم لها تعلق الا بمكان او بحيز والمكان
والجهات لا يكون لجسم مفرد وحده اما المكان فلا بد فى وجود من الجسم الذى المكان نهايته واما الجهات
فلا بد فى وجودها من ان يكون مقيسة الى محدد كما بينا فاما ما اشاع فى خلاء او ملاء والخلاء مستحيل فلذلك
واجب تقرر هذا الجسم هو المحدد للجهات ان الحركات المستقيمة وسنبين فضل بيان بعد ان مثل هذا الجسم لا يوجد
خارجا عن جسم متحرك بالاستقامة ولا جسم اخوا الا محيطا بما هو فى حكمه فيكون الا محيط فيه مبدأ حركة مستديرة
ويكون من جنس هذا الجسم ويكون من الطبيعة التى الكلام فيها فاذا كان كذلك لو يكن هذا الجسم فى النسبة الى
الحركة منصوبا بالصياص الى خارج عنه ينبغى ان يكون الجسم داخليه وينبغى ان يكون ذلك الجسم ساكنا
يتحرك هذا عليه حتى يصح اختلاف نسبة اليه فان كان متحركا جاز ان يختلف النسبة اليه مع سكون من الجسم
الآخر واما الساكن فلا يختلف النسبة الا للمتحرك فالنسبة المحتاج اليها حتى يصح ان يكون سببها للمتحرك
اختلاف نسبة خاصة هى النسبة الى الساكن فلهذا ينبغى ان يكون هذه الأجسام على جسم الحس ساكن بطبعه
لكنا بينا انه من المستحيل ان يكون جسم لا مبدأ حركة فيه وهذا الجسم الذى كلامنا فيه يجب ان يكون ساكنا
فكيف يتم ذلك فنقول ان كون الجسم ساكنا لا يتأتى كونه وفيه مبدأ حركة يعنى انه لو فارق مكانه الطبيعى
اما بكلية او اجزائه متحركا بالطبع اليه لكن الكلية فرض انها جسد ساكنا بالطبع اذ لو كان امرا فيه لم
يكن عليه الأمر الذى اوفانا اليه عنانا فيجب لا محالة ان يكون فى موضعه الطبيعى ويكون من شأن اجزائه

ان يتحرك اليه لو فارقت وهذا هو الارض لا محة وليس يجوز ان يكون شئ الجرم المتحرك بالاستدارة
حشوا مالئا بحيث يتشابه منه ما يماس الحركة المستقيمة وما يبعد عنها فانه لو كان مثلا جوهرا واحدا المتخلخل
منه ما يماس الحركة وتحلل وتمتحن والطف على طول الايام واستحال جوهره عن المشابهة كما يعرض من افعالنا
لو اكببنا على جزء من الاجسام التي قبلنا بمحق وحك او تحفر او خضخضة ولم يزل نفعل ذلك حتى يسحق ثم
نزل مداوم عليه لم يلبث ان يستحيل اثارا فكيف ما يعرض له اشد من الذي يعرض فقد دنا فان كان الجسم الطبيعي
الموجود هناك في طبيعة الاول من جنس الذي في الوسط فيلزم ان لا يكون ثابتا على جنسه وجوهره ولا يجوز
ان يكون وقت من الاوقات هو الوقت الذي استحال عنه الى جنس وجوهر اخر فاني لا نه يصير بالحركة ثابتا الان
كل وقت نفرضه بحذه وقد تقدم عليه في قدمه الله تعالى زمان طويل فيلزم من ذلك ان يكون دائما الا على
جنس متوسط بجوهره فيكون كانه ان كان من جنسه جوهره لم يكن البتة من جنسه وجوهره وهذا محال فلا يصح
ان يقال انه كان من جنسه استحال عنه بل يلزم ضرورة ان يكون ذلك الجرم الماس ليس من جنس الارض ولا
من جوهره بل يجب ان يكون ذلك الجرم نارا بالحقيقة كان ولا يجوز ان يكون في موضع لخو في المواضع الداخلة في
الفلك اسطقس النار ويعرض ان يكون اسطقس النار اكثر في الفلك الذي يحيط العناصر جميعا اسطقس النار
النار انما يكون اسطقس النار اذا كان هو نفسه وحده مغايرا لعنصر عنصر في القوة فان زاد عليه نار اخرى كان
فوق المعادلة والذي هو فوق المعادلة هو غير معادل وغير المعادل اما بالضعف والنقصان فيستحيل واما بالزيادة
والفضل فيجب ايضا من المعادلة التي يلزم من تقريرنا ان يكون للنار هو بالزيادة فيكون سائر العناصر مثلا مسئلة
منه بالاحالة ويجب ان لا يختلف فاذن الخشن مخالف والجرم الدائم الستكون بالجري ان يكون غادما في طباعه للخشن وان
يكون مستحفظا لكماله ذلك بدوام سكونه والمتحرك غير مفارق جرمه اخر دائم الحركة بالجري ان يكون واجدا بدلا
للخشن وان يكون مستحفظا لكماله ذلك بدوام الحركة وبالجري ان يكون ثانيا لكل واحد منهما جرم يفاد في الطبيعة
وليس هو ميكون النار مشاكلة الى الوسط بالهواء والارض مشاكلة الى فوق بالماء وان يكون صوق الهواء مخالفا بعض
عنها بعض الكيفيات مشابهة للنار وبعضها غير مشابهة حتى لا يكون الصور الهوائية هي النارية ولهذا ما
كان الهواء حارا رطبا وان يكون حال الماء عند الارض كذلك ولهذا ما كان الماء بارد رطبا وان يكون الهواء
متناسبين في كيفيتين وان يكون الاضداد متباعدة في المكان فهذا هو الوصف المحكم وعليه الوجود ولكن الناس
قد اختلفوا ايضا واختالفوا الخوض في سر هذا الحشو وخصوصا في امر الارض من جملتها فان الارض اختلف في عدد
وفي شكلها وفي حركتها وفي سكونها وفي موضعها فطبقات من القدماء المائلين الى القول الاول الاضداد وبان
الضدين مبدأ الكل والواقفين في ذلك الى جبهة القول بالخير والشر والنور والظلمة افرطوا في تجسيد النار
وتعظيم شانها واهلوها للتقديس والتسبيح وكل ذلك لنورها واضائتها وراوا ان الارض مظلمة لا تستضئ
بالحياة فانها لولا بالقوة فاهلوها للتحقير والذم ثم راوا ان الوحدة والثبات والتوسط من المعاني الواقعة
في حيز الخير والفضيلة واضدادها من المعاني الواقعة في حيز الشر والرذيلة جعلوا النار موصوفة بالوحدة وما
تستكون وما التوسط في المكان وجعلوا الارض موصوفة بالكثرة والحركة والوقوع في الظرف وقالوا ان في العالم
ارضين كثيرة وانها هي التي بتوسط بين اضدادها بين الشرين فكيفها بالشر لا بالخير وهؤلاء قد تكلفوا ما لا يستقيم

لهم وكيف

من جهة كما يحكى عن صنم كانت في بيت مغناطيس الحيطان والقرار والسقف وكان فلذام في وسط البيت فيجذبه
الى الستة وحيث استوت به قال ان السبب في قيامه اشارى لاستحقاق الجهات ان يكون البها ميل الى المركز
لها جاذبة قال ان سبب قيامها التفاف الحركات السماوية بها كما يعرض لمدرة او خشبة توارى في جدار في ضيقة
ثم يراد على فطبين ارادة سوية فيعرض ان يثبت الجسم المقيد في الوسط لالتفاف الدافع المتشابهة على ذلك
من كل جانب وهذه المذاهب كلها مردودة وكلها يجمع في ان يجعل الارض مقسورة على القيام في الوسط ويكون
الشيء مقسورا الا في غير موضعه الطبيعي وكيف يكون الجسم محبوسا في موضع غير طبيعي وله موضع طبيعي اليس يجب ولا بد ان
يكون حال الارض لو حصلت في ذلك الموضع الطبيعي وهل كان يقف ايضا او يهبط الى الوهم فان كان يقف
ولا يهبط ولا يتحرك ذلك ولا مطلب له علة من العلل المذكورة فلم صار الموضع الذي هو فيه مكانا والبعيد عنه ليس كذلك
مطلب لو وقوفه فيه علة غير انه مكانه الطبيعي الذي يستحقه اجزاؤه اذا فارقته وان كان لا يقف ايضا هناك اصعد
في الوضع الاخر له بل يهبط عنه فالموضع الطبيعي ليس موضع طبيعي بل موضع مهروب عنه هذا تمام ما ذكر قوله

خاص بحال الفاضل الفصل الثامن في مناقضة الآراء الباطلة المذكورة في تعليل سكون الارض فاما الجاعل سبب قيام الارض سكونها كونها غير متناهية ولها مذهبان مضى

فقد عرفت فساد هذا لما عرفت من استحالة وجود جسم غير متناه واما الجاعل سببه الاول المايا ها وتبعها
عليه بحوها فوضع مبطلان قوله لو اجرينا انا الى ان نكون واجعين في تعرف سبب قيام الارض فانا لم نوفر اعدادا من
السبعة من قيام الارض ووقوفها وذلك هو الماء فان الاشكال قائم في سبب قيام الماء واستقراره حتى يدفع
ذلك بسبب قلة مجال الارض للماء ان يلجأ في سر الماء الى ما التجأ اليه في سر الارض من كونه غير متناه الا
من الجهة التي يلي المركز فيكون الجواب ما قدمناه ومع ذلك فها السبب الحافظ والممسك للهواء في الارض وما السبب الحابس للارض
وهل هذه الاشياء لوازم طبيعة لجوهر الارض اعني ان يكون هيولى الهواء او لجوهر الهواء ان يكون في الارض او لجوهر
الارض ان يكون مجوفا الشكل اما الهواء فطلبه لمكانه الطبيعي وهو بحيث يحوجه الى الانفصال عن الارض ولو
بالزلازل والخسف واما الارض فهي محيطة دائما عن معدل الهواء وشكلها شكل البساطة وقد علمت انه مستند
فان لم يكن ذلك لانها طبيعيا فهو عارض بعد الامر الطبيعي فما كان يدريه انه يكون ان لم يعرض هذا العارض او وقوف
حيث الارض هبه او حركة فاكان وقوف هذا السبب فيها الحاجة الى هذا السبب ان كانت حركة فكيف جاءت
القوة للوابية فتعذر ذهبه فاما من كيف كان يكون تلك الحركة والى اي جهة كانت يكون وكذلك الكلام على احاطة
الارض المستحقة البسيطة المقابل للبسيط الحامل ايانا فان قائل يجذب الفلك للارض من الجهات بالسوية
فيفسد قوله ومذهبه من وجوه احدها انا نتوهم ان هذا الجذب قد زال فلا يخ ان يقف حينا الارض في الوسط
لو تحركت فان تحركت فلا محالة انه يتحرك الى الفلك فان هؤلاء يرون ايضا ان الفلك محيط وان الارض في المركز
فان تحركت الى الفلك فقد انقلبت حركتها صاعدة بالطبع وهذا محال وان وقفت فان الفلك الذي اعطوها
لو وقوف الارض هي بحيث لم يكن لكان ووقوف ايضا والشيء الذي لا يحتاج الشيء في ان يكون نفسه لكان
يكون ذلك الشيء وذلك الشيء ليس بعلة للشيء المستغني عنه البتة هذا الجذب اذن ليس بعلة لسكون الارض
وايضا فان الشيء الاصغر اسرع انجذابا من الشيء الاكبر فما بال المدرة لا تنجذب الى الفلك بل يجذب عنه

الى المركز وايضا فان الشئ الاقرب اولى بالانجذاب من الشئ الابعد اذا كان من طبيعة المدة فانه الاقرب
اقرب الى الفلك فهو اولى بان ينجذب الى جهته فرجا من كلية الارض وايضا فان الحركة المستقيمة كما قد علمت انما
يكون الى جهة الفرار بالطبع والمدة انما تحرك ليستقر ومستقرها اقاصى الفلك واما الى حيث هو المركز
لكن ليس الى الفلك والا لكانت الجهة المخالفة لحركتها اولى بها فاقربها اقرب فهي اذن انما تتحرك الى المركز ليسكن
بالطبع ويقرب من هذا مناقضة من جعل السببين في الجهات في الاستحقاق كالهما او كانت مختلفة لكان
واحد منها اولى فما كان يكون ذلك الاولى الذي ليس هو جهة هي مكان طبيعي او غير ذلك فان كان جهة هي
مكان طبيعي فيكون للارض شئ لو كان لكان مكانا طبيعيا فيكون الارض موجود وليس لها مكان طبيعي
موجود فالى اين يتحرك اجزاء الارض واجزاء الارض كيف لا يعبر جهة من السماء اولى بها من جهة لانها اقرب من
جهة ولم لا يقف النار في الوسط لهذه العلة بعينها فعسى ان يقول القايل لانها لا يوجد في الوسط شئ
وذلك المدة يجب ان لا يميل الى الوسط ثم مما ينبغي ان نعطوه لنا هو سبب حصول الارض في هذا الوسط الى
ان قال ايضا بعيد فذلكا فان الجهات عليه بطلت ميله واوجبت سكونه طبيعة فوجد ذلك او قسرا واختيارا او
مخلفة فان كان المحصلة اياها فيه وهو مقتضى طبيعة لا تسكون فيه مقتضى طبيعة وان قالوا السبب فاسم
لم يمكنهم الى ان يشيروا الى هذا السببين لانهما المكتفة للارض ليس لها ان تغير مثل الارض دفعا ولو
كان المصير اليها هناك بكلية الارض قسرا لكان لجزيها كذلك قسرا ولو كان هبوط المدة قسرا او دفعا من
الهواء المكتف لما كان يرتجى على المواضع من الحركة والهواء الذي يكتنفها لا يرتجى البتة حتى يجعل الهواء
دافعا فيدفعها ولكان الاصغر اشد اندفاعا ولكان كلما بعد من مبدا الحركة اصعب اطاعة فان الصغر
فذ ليس شئ من هذه التوالي فليست كلية الارض محصلة هناك قسرا ايضا لاختيارك الا اختيار لها واما
البحث فليس امر يعتد به فامر الامور التي لها اسباب متقدمة اما طبيعية واما قسرية واما اختيارية
على ما علمت وهذا المعنى لا يتقدمه سبب من هذه ولبس يصح من هذه الاشياء الا حصوله هناك بالطبع فان كانت
الطبيعة حصلته فيها ثم لا اهرب عنه فكفى بذلك بيانا لقصد المامور عن الطبيعة وكونه سكونا طبيعيا واما
جواب من ظن ان سكونها في الوسط على نحو سكون التراب في سط قشبة مدارة فقريب من هذا فان مصير الارض
الى الوسط لو كان بقسر لكان حكم المدة في ان يكون اصغرها اسرع اندفاعا واعدها عن المحيط ابطا بالحركة
هو الحكم المذكور وايضا فان القشبة انما بالها توسط التراب دون الهواء والماء الذي فيها فان جعلت السبب
في ذلك الثقل بقي السؤال في الثقل وبقي ان يطلب السبب في ان كان الثقيل بتوسط دون الخفيف الا ان
ان الثقيل في القشبة مخرج من الجهة الغوغائية بالطبع وبالدفع فاذا توسط دفع ايضا من الهواء المداور لم
يكن ان يخرق ذلك الهواء فان الهواء وبالجملة كل قابل مخلخل يعرض له عند شدة الحركة من المقاومة ان لا يخرق
بل ربما خرق فاذا اكتنف التراب من فوق ومن تحت هذان السببان تحير ووقف فان كان السبب في الارض هذا
وهو ان بعض الجهات له ان يفارقه بالطبع وبعضها ليس يمكنه ان يخرقه فيكون الجهات المشاجة مخالفة عليه
في ان جهة يهرب عنها وجهة مثلها ليس لها بالطبع لكن يمنع لمقاومة وهذا خلاف ما ادعوه وان كان السبب ليس
هذا بل هو دفع من جهة دون جهة فما ليس الا الدفع فما اذا كان يكون لولا الدفع كان يميل الى فاجهة من

عن نواحي الفلك بعينها سيلا مطلقا حتى يكون بحذائها سخونة وجهان مشابهة الميل الاتي وهذا حال النار عند مطابق بل متخصصة بالقرب الى ما قلناه في جزيرة الضباب وهو يكون بالبهاء طبيعة الارض حقيقة فالكون الثقل سبب لدفاعها بالفعل الى الوسط ويكون حكم النار حكمها فيما ذكرناه ويكون النار اذا وصلت الطبقة عليها الدفع فلم يقدر على الصعود وما قال ممن هذا الدفع لا يحتمل بقوة هذه القوة وما قال ممن الدفع لا يجعل حركة الجنوب والرياح الى جهة بعينها فكيف يجعل انتهاء النار الى جهة المغرب ايضا دليلا علينا ان انتقال النار الى المشرق والذي ظن ان ظاهر الارض مستطيل لان له من استقامة الفصل المشترك بين دوائر الشمس وبين الافق فلم يشعر بان الشيء القصير من الدوائر الكبار تركب في الحس خطوطا مستقيمة ولم يشعر ان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت كرة ونظر اليها الانسان من خارج تلك الدائرة بارزة من نطقة على تلك الدائرة وتكون القطع مستقيما ومع ذلك فان حال الارض يكذبه وموجب الطبيعة التي سميناها مخالفة وكالتخلف الاداء في سبب ما والارض وغير ذلك فكذلك فلتختلف الاداء في حركات النار والهواء الرقيق وما يرتسم في الهواء الابرد مما يدخل الى نفرقها معاونة حمل احكام الثقيل والخفيف

الفصل التاسع في تمكن اختلاف النار في الخفيف والثقيل واستنباط الرأي الحق من بين الآراء

الخفيف المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد عن المركز ومقتضى طبعه ان يقف طاهرا حركته وفي الاجرام كلها واجدة ما لكنها في ليس كل قوة منع فوق جسم بل وضعا يصلح ان يكون منتهى حركة والثقيل المطلق ما في طباعه المقاربة ويكون حركته اسرع حركة لميله الى غاية البعد عن المحيط خاصة كذلك جسم يهوي في نفسه ان يقف واضعا تحت الاجسام كلها لكن للخفيف ايضا الثقيل احوال ثلثة بحال ما يصلح في المكان الذي يؤثره وهو الحركة مرسلا اليه حال وتوقه ممنوعا دونه فقط حتى في المكان الذي يؤثره وهو عنه بالفعل وهو القوة ولو كان ما لا عنه بالفعل لما كان ذلك المكان يؤثره ولو كان ما لا عنه بالفعل لما كان ذلك المكان يؤثره ان يخرج الى الفعل فيميل بالفعل عن موضعه الطبيعي اللهم الا ان يجعل القوة ايضا اسم الى الفاسر الى ميل ضربي لا الى ميل طبيعي فالجسم الثقيل او الخفيف لا يوجد منه حال حصول في الحيز الطبيعي ميل البتة واما في الحالين الاخيرين ففيه ميل لا تحته لكنه في حال ما حركة عن ميله ذو ميل مرسل عاملا ما في الحال الاخرى هو ذو ميل ممنوع عن ان يكون عاملا الا ان نعني بالخفيف مثلا العامل ميل عاملا الى فوق بالفعل فان المنوع خفيف بالفعل ولا الحاصل له مكانه خفيف بالفعل وان عنى بالخفيف مثلا العامل ميل بالفعل فان كان فالمتروك والممنوع كلاهما خفيفان بالفعل والحاصل له مكانه الطبيعي غير خفيف بالفعل وان عنى بالخفيف ما له في ذاته القوة الطبيعية التي هي مبدأ الحركة والميل الى فوق حال ما يجب الحركة الى فوق والسكون على تلك الحال ما يجب ذلك فهذا الجسم في جميع الاحوال خفيف بالقوة وكان اسم الخفيف دليلا على هذه المعاني الثلثة فالاولى اسم المشاجهة فحري ان يقع منه غلط لا يقع اذا فصل هذا التفصيل هكذا الحال في جسم الثقيل وحينئذ يكون استعمالنا للفظ الخفيف والثقيل اذا اردنا ان نميز به حكم الاجرام الطبيعية استعمالا جاريا على المعنى الثالث الجامع وان اكون استعمالنا ذلك ايضا على ان لها اسما هو ضد المعبر به فنقول انه قد عرض للناس اختلاف في حركة النار الى فوق وحركة الثاني في الحيز الذي فوق

الحشبة وقاسيهما في السفل على حكم ما له ودن رطل وطفر قا في الماء بحيث لو اوسيت فيه قسا
لطفت على حكم ما له خمسة وعشرون درهما فعلم ان الاجسام كلها ثقال وضغاوة في ذلك وتيرتها بطة لكن
الاثقل يسوخ ويضغط الاخف الى فوق حتى يتمدد له الاستمرار في السفل او الاستمرار اليه وقائل ان
المثقل هو المختار المتحمل على الخلاء وقائل ان المثل هو الذي كما ان المبسط هو الصلابة وقائل ان كثرة
الحشبة واندماج الاجزاء بعضها ببعض انما ذلك كان لخلاء او غير خلاء وهو على صلابة ذلك وقائل ان الشيء
الى التحفة الصغيرة ثم هو منهبة الحركة الى فوق لسهولة الرجل والتمكن من النفوذ وان الناكب بالجملة اضر
الزوايا واستمراجن السطوح نواسب في السفل ومنهم من جعل النفوذ الى فوق للكرة كان كل نقطة من الكرة
فاوية حادة وقائل ان الخلاء يجذب اليه الاجسام جذبا فيبقى الاثقل فيهوي بغير الاجسام على التوسيب الذي
هو متوسط فيه الاثقل ثم يحيط الاخف فالاخف وما ما يوسب في الهواء ولا يوسب في الماء فمنهم من جعل السبب في
طفو الشيء في الماء وفي الهواء امرا واحدا لان الماء والهواء اياما من جنس واحد كان الرطوبة الغالبة تقل
من الاجسام الاثقل الماء والهواء وقائل ان كل جزء فان فيها غليظا غير محسوس وقائل ان هو
مقل الثقيل حتى ان المنبسط من الاجسام صيته بنا وله متلاقي اكثر عددا منا وله الجهة منها فيقله ان
ولهذا ما السفل المستحق على الهواء وهو بالنسبة اثقل منه وتقول ان هذه المذاهب كلها لتحيل حركة هذه الاجسام
حركة عرضية قسرية فان كان ذلك لدفع اوجبه كان الاكبر لا محالة ابطأ حركة ولبركك وكان المندفع كذلك
بعد عن المبدء يمنعه عن ذلك ولين كما كان واذا الخشبة اجسام مجوفة من ذهب يزيد وزنه مسمن من ابنوس كان
وهن رسوبها في الماء مثل وان لم يكن المجوف الذهبي يطفو ان كان اللطخ مشرقا الضغط الثاني او لخشبة مشتملة
على خلاء فيه جمع واما الخلاء فلا شيء مما ولي بالمحاربة عن التحلل منه بالحيل فلا اجبره منه هو اولى بوقوف الارض
عند من جبر اخر ولو كان كثرة الخلاء وحدها علة للحركة الى فوق لكانت الارض الكثيرة المخلخلة من الصخرة
او لو كان كثرة الملاء وحدها علة الحركة الى اسفل لكانت الصخرة الكثيرة ابطأ حركة الى فوق لو كان السبب في ذلك
اتما في الخفة فلكون الخلاء اكثر من الملاء فتأثر اسفل ضيكون فلكون الملاء اكثر من الخلاء لكن الملاء في الجهات كلها
انما هي سبب لنقصان موجب الكثرة الا سبب لجناد موجب الكثرة فان عدم السبب سبب لعدم المسبب سبب لجناد فاذا
زاد الخلاء مثلا على الملاء لم يخل اما ان يكون الزيادة مانعة عن امر لو كثر الملاء لفعله او موجبا بنفسه للحركة
كان زيادته يوجب المنع فيكون اقصى ما يوجبه ان يمنع الحركة الى الاسفل او يبطئ بها وان كان زيادة الخلاء
موجب الحركة الى فوق كالعلة الحركة والملاء موجب الحركة الى الاسفل كالعلة المحركة ويكون الحكم للغالب منهما
عرضنا لا يحتاج ان نكون سواسية لتكون الخلاء علة محركة وقد مطلنا ذلك في بعض الفصول المتقدمة على هذا
الفن الاول فلنقرر من هناك ومع هذا كان يجب ان يكون التراب الصغير والكبير متساويين في الخفة وكذلك
الارض الغليظة الصغيرة والكبيرة اذ التسوية بين الخلاء والملاء في كليهما محفوظة ولو كان اللبن سبب الخفة
لكان الخلاء اثقل من الانك بدل من التوسيب واما الاشكال المتحدة فانها يعرض ان يكون سوالبة للحركة لتوانيا
سببا الحركة فكيف يكون وما هذا الا كقول القائل ان السيف انما يقطع لانه كان حادا وليس يكفي في السيف
في ان يقطع بل يحتاج الى محرك عنه الحدة فيقطع بالحدة ثم لو صح ان الاشكال المتحدة لانها صحيحة جمعت

خرقها بجهة دون جهة ولو لم يكن هذا علة لعدم النفاذ بل شاركه علة للثقل والنفاذ و كما قلنا في الحجة
على ان نفاذ المدة ليس بلازم لهذا النفاذ فان لعله ان يكون كلية الارض والبعد عن المركز ومن الجهة
كلية النار وسكون كليتها ولم يلتفتوا الى حركة النيران الحارقة او ملتفتوا ايضا الى الارض من الجهة
التي يلي النار وبرودتها في الهواء و النار وبان المقلة فيها اكثر ولهذا تجعل الحشية في قعر الماهية حيث يماس الارض لان ثقلهم هناك اكثر
سيدفع ظاهرة مواضح من جميع ما اوفانا البيان هذه الوجوه كلها فاسدة واقاعن فنقول ان كل حركة من هذه
فانما هي تاميلكان الطبيعي وان كل جسم اذا حصل في حيز الطبيعي لم يبق له ميل فان كان الحشب يوسب في الهواء
لم يكن للهواء الذي فيه ميل البتة فلم يكن فيه مقاومة للارضية والمائية التي فيه البتة فقلت الثقل
الموجود بالفعل فان كان حصل في الماء اشتد الميل الطبيعي للهواء الى فوق فان قوي على قوم دفع الحشب الى فوق
وان عجز اذعن للهابط وصار والذهب المحقوق الذي حكينا امره انما يظله الهواء الذي فيه لان يستقر في الجزء الاسفل
وهو الاسفنج اقل ما يقام والرصاصة المنبسطة انما لا يرسب لانها يجد ان يزيح من محلها هواء اوما اكثر
وذلك لا يطيقه فان اجتمع ذلك كان ما يحلها مما يدفعها اقل من ثقله المحتمي على ذلك القدر من الماء اكثر من ثقل
ما يحتمل مثل ذلك الماء من المنبسطة الرقيقة فعلى هذا ينبغي ان ينضح حكم الثقيل والخفيف واذ قد تكلمنا في
الاركان التي تتقوم منها كلية العالم نجري بنا ان نعلم ان العالم الجسماني هو واحد او هي هنا عوالم كثيرة

الفصل العاشر في ان جملة الاجسام الملاقية بعضها البعض الخ

ما يتناهى ليست جملة واحدة فقد قال كثير من الناس ان العوالم كثيرة فمنهم من اسند اليه من اصول
فاسدة لكنها مناسبة للعلم الطبيعي ومنهم من اسند اليه من اصول فاسدة وغير مناسبة للعلم الطبيعي بل
هي فلسفية او منطقية واما الطبقة الاولى فقد كان عندهم ان فيها خلاء غير متناهية والجزء الا يتجزأ غير
متناهية والخلاء يتحرك في الخلاء حركات غير منضبطة والقاهر فيها جماعات في احياز غير محصورة وان اجتماعها
يؤدي الى ائتلاف هيئات عوالم غير محدودة وهذا المذهب ينقض عن قريب اذا ذكرنا ما عرفته من الاصول
الفرقة في تناهي الجهات وتحديدها وتحديد احياز الحركات فيمنع من ذلك اسناد هذه الاصول لهم الى اثبات
غير متناهية واما المذهب الآخر فقد قال قوم متقدمون ان قولنا عالم غير قولنا هذا العالم في المعنى كان قولنا
انسان غير قولنا هذا الانسان في المعنى والحقيقة لهذه العينية الآن يكون قولنا هذا الانسان يفارق
قولنا الانسان دائما قولنا هذا الانسان يدل على شخص واحد بالعدد بعينه واذا كانت المخالفة هذا كان
قولنا الانسان يدل على معنى جايز في طباعه ان يحمل على كثيرين لكن العالم ليس من المعاني التي اذا فرض الكثير
موجودة فيه فرض امر جايز فكان ذلك على سبيل الامكان والحدوث لانه عندهم غير كائن من شيء لا عند شيء
ابتدأ فيكون اذا فرض كثرة فرض ابديات واذا كان ابديا كان استحال ان يكون معدوما في وقت من الاوقات
فاذا استحال لا كونه وجب كونه فالوجود هذا حكم عام في جميع الامور الابدية اذ الممكن وجوده في الابد
واجب فان الممكن لا يعرض من فرض صحة واذا فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وجوبا يكون
والاول يمنع العدم فاذا فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وجوبا يكون موجودا فاذا فرض
فرض ذلك الفرض وجب ان يكون مع ذلك الفرض ليس في ذلك الفرض ويعقد لزوم الخلف من فرض وجود ممكن

غير موجود

عن موجود فان الممكن فى الأذلبان واجب فاذا كان كذلك لم يجز ان يقول ان العالم واحد اذ كان يصح
فرض الكثرة فيه صحة وجوب فهذه طريقة المذهب الثانى وهى ماسد الماخذ وانما اتى هؤلاء من قبل
ظنهم ان كل ما يخالف الجزئ الحقيقى فهو كلى بمعنى واحد وهو الذى يصح وجود الكثرة فيه ونحن قد بينا فى صناعة
اخرى ان الجزئ هو الشئ الذى يمتنع بحسب فعل ما هيته ان يكون محمولا على كثيرين والذى بازائه هو الذى
لا يمتنع ذلك فيه وليس اذا لم يمتنع ذلك من جهة صورته او من جهة ما يفعل صورته لم يمتنع من جهة اخرى
فان الصورة الصالحة من حيث هى صورة لان يكون منها عدة فى مواد والمعقول والمفهوم الصالح من حيث
هو معقول ومفهوم ان يطابق به عدة بوقوف الأمر فى حصول ما هو مجوز ومستصلح حصوله بالفعل الى
ان يكون من المواد ما يفضل من حمل صورة واحدة ولو انه امتنع وجود الحديد الا الحديد المطبوع عن سيف
واحد لم يعن كون صورة السيف صالحة لأن يتشكل بها مواد حديد بية كثيرة فى ان يوجد سيوف فوق ذلك
السيف الواحد وهكذا المعقول من الانسان الواحد يمكن ان يطابق به عدة ناس فان اتفق ان يكون الناس
الا الواحد لم يعن ذلك فى ان يجعل هذه المطابقة للكثرة موجودة بالفعل وكذلك الحكم فى امر العالم فمن
المسلم ان صورة صورة لا يمتنع كونها هى هى او كونها معقولة من ان يكون محمولة على كثرة لكنه يمتنع وجود
مادة مستعدة لذلك الس يعرض مع ذلك ان يمتنع وجود الكثرة نعم لو كان كل ما هو ممكن ما عندنا
نفسه لا يعرض له ان يصير ممتنعا بسبب ما واجبا بسبب لكان الأمر كذلك لكن الأمور التى هى بطبايعها ممكنة
فانها ممنوعة باشياء منها ما يعرض عليها الامتناع ومنها ما يعرض عليها الوجوب فهذا ما نقوله فى بيان ان
هذه الحجج غير موجبة لما ذهبوا اليه بقى ان نوضح الذى نفسها كاذبة بل باطلة ولنقدم لذلك حال
التعريف للاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة اذ المركبات سبلوها فى الاحكام ولنبين لها كيف يجب ان يكون
فنقول ان الاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة هى الاحياز التى يقتضيها هذه الاجسام حالة ما هى غير ممنوعة
فى اوضاعها واشكالها عن الامر الطبيعى فان اختلاف الوضع والشكل قد يخرج الجرم الى ان لا يطابق مكانا
الطبيعى فاذا كان كذلك فالاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة مرتبة بعضها على بعض بحسب المحاذاة الطبيعية
بترتيب مستدير على مستدير وصلا ان كان يصح فيه توهم ابعاد مفطورة فاذا كانت الاحياز الطبيعية على
هذه الجملة وكانت الاحياز الغير الطبيعية للاجسام هى احياز لاجسام اخرى بالطبع اذ لا حيز الا واجسم طبيعى
كالاجسام طبيعى الا واحيز لطبيعى وهذا كله مفروغ عنه فيما سلف فلا يوجد حيز غير الواقع فى هذا النمط
من الترتيب ان كانت العوالم كثيرة وجب ان يكون الاحياز الطبيعية لكل طبقة اجساما عوالم بحسب مجتمع منها
لو فرضت ابعاد مفطورة ما يحكى الكرة فيكون جماعة احياز كرية تحيل اجماعة اجساما عالما فاما ان يكون
بينها خلاء او ملاء وحشو ما بينها جسم والخلاء ممتنع ضرورة والجسم الحاشى يكون لا محالة اما فى حيز طبيعى
بل طبيعى لغيره فيكون على كل حال الحيز مستديرا لكن ذلك لا يجب اذ فرضنا المجموع غير محصور فى كرة واحدة فان
احياز كرية كثيرة لطبقات اجساما مختلفة فحيز الجامع لها جميعا المحتمل للمجموع فواحد هذا هو البيان المطلق
واما ان جعل كل عالم فى الصورة كالعالم الآخر حتى يكون فى كل عالم ارض وسماء وهواء وماء وسما كما فى الآخر
عرض ان يكون للاجسام المتفقة فى النوع مواضع واحياز طبيعية متباينة فى الوضع او بالطبع وهذا مذهب قوم

على بطلانه

على مطلق الامكان او صحنا في الاصول الكلية ان يكون مكان الارض مكانا يصح ان يجمع فيه جملتها كرة واحدة وكذلك مكان كل واحد من العناصر اذا كان كذلك كان الارض مثلا اما مفروضة الحصول في الجميع فلا موضع طبيعي له وهذا محال او يكون امكنها طبيعيا في الجميع وقد بينا احالة ذلك او يكون موضعها الطبيعي واحدا بعينه وقد ضرب لها مواضع اخرى بكيفية خاصة عن الاجسام المحدودة للجهات التي لا يتجزى وما الذي يمنع بينهما وبعرض ان يكون طبيعة واحدة يتحرك بالطبع الى جهات متضادة وليس بعندي في هذا الباب كون الارض كثيرة بالعدد حتى يكون لها امكنة كثيرة بالعدد كلها تشترك في انها وسط كما ان الارضين كلها تشترك في انها ارض وذلك انه وان كان لا شك في ان الاجسام الكثيرة بالعدد لها امكنة كثيرة بالعدد ولكن يجب ان يكون كثيرة على نحو يحمل الكل لو اجتمع كل الممكن شيئا واحدا او مكانا واحدا بالعدد على ما بيناه وهذا الاجتماع مما لا مانع له عندي فان الطبيعة الواحدة المتشابهة لا تقتضي الافتراق والتباين ثم كيف صح التماس ان تخالف الامكنة والشيء الذي فرق بين لحيتها اعني صح ان الاوساط كثيرة بالعدد وقد تقرر من الاصول المتقدمة من ان التماس ان تتحد سائر الامكنة فلا يكون سائر الامكنة علة تحديد حيز فاما ينبغي ان يكون لاحدها واحيازها بحيث لا يتباين ولا يحصل في حيز مشترك علة غير طبيعتها وغير الاجسام التي انما تتحدد امكنتها ولا نحن ان ذلك ضرر لم يكن امرا طبيعيا لا طبيعيا من جهة الجرم السماوي ولا طبيعيا من جهة الاجسام الاخرى وقد منعنا ان يفرض هذا الجرم في الانتقال المكاني فاذا استحال ان يكون للحد ان المتشابهة الطباع احياز متباينة بالطبع لا بالفصل الذي هو ايضا مستحيل استحال اوساط كثيرة فبهذه الاشياء يوضح ان لا عوالم كثيرة مختلفة الطباع بالبساطة واذ قد بينا ان الجسم السماوي وهو الجسم المحدد للحركات المستقيمة مشتمل عليها والاجسام خارجة عنه متباينة له في عالم اخر فبقي انه اذا كان جسم اخر فيكون محيطا فلا يخلو اما ان يكون ساكنا لا مبدأ حركة فيه وقد علمنا ان كل جسم ففيه مبدأ حركة واما ان يكون فيه مبدأ حركة مستقيمة فقد علمنا ان الاجسام التي فيها مبادئ حركة مستقيمة انما وجودها في ضمن الجسم المحدد للجهات الاخارجا عنه واما ان يكون فيه مبدأ حركة مستديرة وهلم شاركتها في الجنس ونحن لا نمنع كثرة الاجسام المستديرة للحركة فيجب ان يكون اخر هذا العالم بالقياس منا جسما مستديرا لحركة والعالم مشتاه لا بد له من جسم هو اخر الاجسام ويكون حمله ما بين الوسط وذلك الجسم هو كلية العالم ولا جسم خارجا عنه ولا خلاء غير متحيز اذ لا وجود له هيولى بلا صورة فلا يكون اذن مادة خارجة يتصور بعض العالمية فيكون الصورة العالمية مخصوصة بمادة واحدة يلتئم منها جملة امور محصورة في عالم واحد فلا يكون في الامكان وجود عوالم كثيرة فيكون العالم واحدا فاما ان تحتمل فيه اصناف الطبايع البسيطة الممكن وجودها والحركات المستديرة والمستقيمة مستمرة لها الاكوان والتراكيب منها ويكون صانعه ملتئما بان يبلغ بالواحد كمال الواجب في الحكمة على مقتضى الامكان في طباع الوجود من غير حاجة الى تكثيره ثم الفن الثاني من الطبيعيات ويتلوه الفن الثالث في الكون والفساد بعون الله والحمد لله وحده وصلواته على نبينا محمد خاتم النبيين وعلى

آله اجمعين وسلم تسليما كثيرا كثيرا

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثالث من الطبيعيات وهو مقالة واحدة خمسة عشر فصلا

الفصل

الفصل الأول في اختلاف آراء الأقدمين المتقدمين في الكون والاستحالة وعناصرها

فلنفرغنا عن تعديد الأمور العامة الطبيعية وتعريفها ونفرغنا عن تعديد الأجسام التي هي أولية للعالم ومنها منتظم هذا الكل الذي هو واحد الأجزاء والأولية للعالم البسائط الأخر ونبتدأ ان بعض هذه البسائط لا يقبل الكون والفساد وهي البسائط التي في جواهرها مبادئ حركات مستديرة ولم يتضح لنا من حال الأجسام المستقيمة الحركة انها قابلة للكون والفساد او غير قابلة نعم قد اوضحنا ان الأجسام التي في طباعها ان يقبل الكون والفساد في طباعها ان يتحرك على الاستقامة فيجب من ذلك لمن احسن التظنن ان بعض الأجسام المتحركة على الاستقامة يقبل الكون والفساد فيكون بعض الأجسام البسيطة قابلة للكون والفساد واما ان ذلك كيف يجب فان الأجسام المستقيمة الحركة لا مبدأ للحركة المستديرة فيها او هي فيما امكنها الطبيعية ساكنة في الأين والوضع جميعا واحتسابا لجزء المفروض بجملة مفروضة يكون اما الأمر عاد فرضا قاسرا للطبع والأمر القاسر العارض اما ان يكون قد اتفق انه كان الجزء هناك او بالفرض منه فيجب ضرورة او اتفق ان تفعله فاعل البتة لا يجوز ان يكون ذلك الأمر بالطبع فقد مر بنا انه لا يجوز ان يكون ذلك كله لفعل فاعل حتى لو لم يكن فاعل البتة كان لجزء منه لمقتضى طبيعته وبالجملة فان القسر يعرض على طبيعي ولو كان الأرض او غيرها من الأصطقسات وايضا لم يجب ان يكون مصروفة الأجزاء كلها دائما بحسب فعل قاسر وجب ان يكون لها وضع بمقتضى امر غير القاسر والفاعل بل يجوز ان يكون ذلك في بعض الأجزاء فبقي ان يكون العمدة فيه ان الجزء كان في اول تكونه حاصلا في حيز بتخصيص جزئية عن بعض العلل لوجوب ما يكون عنه بر فلما كان اول حدوثه في ذلك الحيز او في حيز يؤدي التحريك الطبيعي منه الى ذلك الوضع من موضع كلية ضاد ذلك الوضع مختصا به على ما علمت سالفا واما المركبة فلا شك انها من حيث هي مركبة فقد تكون بعد ما لم تكن فيجب ان يكون في طباعها الاحتراق بعد اذ قد بينا لك ان كل كائن جسماني فاسد فقد اتضح من هذا ان الكون والفساد موجود فقد كان ينبغي لك قبل ذلك ان تعرف الفرق بين الكون والفساد والاستحالة وبين الفنون الذي نحن بصددها واما بعد كل الأمور فيجب ان تعرف وجود كل واحد منها لئلا يتشاغل الناس من منع وجود جميع ذلك بل منع وجود الحركة اما من ابطال الحركة المكانية والوضعية فلا كثير فائدة لنا في الاشتغال عنها فضلا وان كانت العادة قد جرت بها فان لنا عما قريب ان نصنف في امور اين الحكم فيها بيقين مشغلا شاغلا عن تكلفها مبان وجوده يعني عن اثباته واما هذه المباينة فان الشغل في اثبات وجودها مما ينبغي ان يعتد به فقد منع قوم الكون وزعموا ان البسائط مثل الأرض والنار والماء والهواء فان جواهرها لا يعتد بها لا يتأتى منها بوجه صرفا في طبيعته بل هو مركب من الطبيعة التي ينسب اليها ومن طبائع اخر في لكنة انما يسمى بالغالب فلا ارض صرفا ولا هواء صرفا ولا نارا صرفا ولا ماء صرفا في طبيعته بل كل واحد منها مختلط من الجميع وبعرض لنوع نوع فضيلة تميزه اياه مما الغالب فيه غير الغالب فيه ان يبرز ويظهر عنه ما هو مغلوب فيه فان الذي من جنس المغلوب فيه غالب ظهوره بان يتحرك الى مقاومه ما غلبه وقهره غلا فيستعلي عليه واذا تحرك الى ذلك عرض للنظام الذي كان يحصل باجتماع الغوالب المغلوبات ان يتحيل ويستحيل والحس انما يشاهد من جملة ذلك غالب الأجزاء التي يبرز ويظهر فيحيل اجتماع الجميع استحالة الى الغالب فان ضاءل الخشبة او غيرها نارا ولا يشاهد الا جزء

التي سقرن

التي تشغر من الجوهر الآخر كالدخان مثلا نعم انما يشاهد بقية بعينه من الاقل بخاله او يشاهد ما يبقى
من الاول قد تفرق وتشتت وبطلت تلك الصورة التي كانت له بقاء والرماد واما جوهر الماء فلن يصير ماء
البتة ولا جوهر النار يصير ماء البتة بل يتفرق ويغيب عن الحس ويتوارى فلا يبرز ويظهر للحس فبطل انه يمكن له
استحالة فهؤلاء الطبيعيون يرون ان النار لا يكون من شيء مما لكان من منها يبرز ويستعمل الحس للبرهان على انه حدث
بل انه ظهر ويرون انه لا استحالة البتة وان الماء ليس يصير بالحقيقة من النار والطبائع اجزاء نارية فاذا القيت منها
اليسير في اول امرها يطفيها لشدة غلبة الجزاء محرقة واجزاء مبردة اما لا يميز الحس بين الجزائها فيخيل هذا الامر
بين الحر الشديد والبرد الشديد وهو الفيبوذ فان كثرت الاجزاء النارية بلغ الامر الى ان يحرق فالواجب
العشرة الواحد تسود عينها وتبيض بل تحرق منها واحد وفي عشرة منها اجزاء تغلب عليها في ظاهرها سوادا فيخيل انها
فيلوها فيشتعلها ومرة يجري منها اجزاء يعلوها بعض منها فيظنها ويعلوها فيبيضها وان الدكنة السيء لونا
متوسطا بين السواد والبياض بل يخالطها منهما بان يكون لجزاء سوداء واجزاء بيضاء يخالطان ويبرزان
فلا يميز الحس بينهما واذا ميز الحس يختيل المجتمع لونا واحدا وهو كما يرى ان الجزء الحار مثلا ليس فيه
حامل له بل الحمول لحي يكون هناك جوهر وارد محمول اليه بل يحيل الحرارة جوارا منفعلة وجوهرا بنفسها ومنهم
من يرى ان هناك حاملا ومحمولا لكنه ليس من شان الحامل ان يفارق المحمول البتة ويشبه ان يكون بان الله تعالى
يوجد ويخلق فيها البرد كونا ولا يرون الاستحالة ويجوزا البتة حتى يمنعوا ان يكون الماء يسخن وهو ماء البتة بل
اذا سخن فقد استحال الى نار ما دام ماء ويرى انه سخين مخالط وقد اجاز بعض المطالبان والحداد من الفلسفة
خلافه ونصب بيضاوي بغداد والحان قال بذلك ومنهم قوم يرون الاستحالة لكن لا يرون كونا البتة ولكن هؤلاء هم
الذين يقولون لعنصر واحد اثنان وثلاثة واربعة وما شيخي متوسطا بين هؤلاء وبين اولئك فان طرو
ان العنصر قابل لكون بعض الاشياء بالتكاثف فقط حتى انه اذا تكاثف عدا من التكاثف صار هواء وان تعداه
الى حد آخر صار ماء وان تعداه الى آخر حدود التكاثف صار ارضا ولا يجوزون مع ذلك ان يكون جوهر تلك النار
الذاتية يبطل بل عندهم ان الارض نار محفوظة في جوهرها سلوبة عنها عارض التخلخل المفرط وان ذاوا ان
ارضا فاموا التخلخل بذل التكاثف وعلوا ما لعكس وان داوه شيئا آخر علوا بانه الضد بين من التكاثف والتخلخل
مجهلوه بحيث اذا تكاثف صار عنصر الكثف منه واذا تخلخل صار عنصر اللطف منه واخف من غير ان يطلب جوهر به
وههنا ايضا قوم ينكرون وجود الكون ويثبتون الاستحالة مع فرضهم عناصر فوق واحد فمنهم من يفرض
العنصر الارض والنار ومنهم من يفرض الارض والماء فالذي يفرض الارض والهواء والنار يلقى الماء فان الماء
عنده ليس الا هواء قد تكاثف ومنهم من يقول بالاربع ومع ذلك فيقول بالاستحالة الذي لا يرى العناصر وقبل
كونا البتة لكن القائلين بهذا القول قد نقضوا قول انفسهم اذ يبدو لهم ان يجعلوا القوة المستحفظة عند تمام
والقوة قوة من شاءها ان تسلط مرة على العناصر الاربعة فتوجد فاعليتها متشابهة الجوهر ليستوي الكرة ثم ذا
عاد سلطان القوة المضادة لها وهي التي يسميها نارة عداوة ونارة غلبة ونارة بغضة فرقها طبايع اربعا
فتكون العناصر الاربعة اذا حصلت في سلطان المحبة فقد صورها التي لها هي هذه الاربع وقد منع من ذلك
والجملة فان طبيعة قوة هذا الاستلاخ وهذا اللبس موجود في العناصر وموقوفة في الخروج الى العقد على

غلبة من يحبه موجد او غلبة مفرقه وهذا شان الفاعل في الكون والفساد اكثر من قال بالعناصر الكثيرة بل يجب
ان يكون الاستحالة في الكيفيات الفاعلة والمنفعلة لان منهم من لا يرى لها وجودا ومنهم من يراها نفس الاعراض
او لازمة للمادة اصولا ومبادئها فكيف يتصور ان يفهم قولهم لا يرى ان شيئا من العناصر يستحيل ومنهم من
يرى ان بينها تباين الكون والاستحالة بوجه ما بخبز وذلك لانهم يضعون مثاني الاجسام كالهواء المحترق
او بعد اجزاء واجساما غير صحيحة يتعذر ان تتصل بها اعراض صحيحة الا بالاشكال ان جوهر هو
واحد بالطبع و انها لا تنقسم لانها لا تقبل القسمة لاضافته بل لا يقبل قسمة الا نفصال الصلابة التي
هي عدم تخلل الخلاء عندهم اذ الا نفصال بين الملاء والملاء انما هو عندهم بالخلاء قالوا وان هذه انما يصدر عنها
افعال مختلفة لاشكالها المختلفة لكن الخبز من شان شيء منها ان يتسلى عن شكله فلا يتهاسون ان يجعلوها
مختلفة بالصغر والكبر ثم منهم من يرى الاشكال متناهية ومنهم من يراها غير متناهية ويتفقون في ان الاجزاء
غير متناهية والا تحيز حركان كيف اتفق فمنهم من يرى حركانها عادة عن حركان فيهما بالخاصة كالحركة
عن صدمة عن حركة عن سدة والخاصة ان تكبب واجسمت فيجب عن الحركة ومنهم من يرى لبعض اشكالها
خفة ولبعضها ثقلا وكلهم لا يرون لطبايع هذه الاجسام كونا ولا فسادا ولكنهم يرون ان للمركبات منها
كونا وفسادا وان كونها وفسادها اليها وان الكون هو اجتماعها وان فسادها افتراقها وان استحالتها
بافتراق الوضع والترتيب لتلك الاجزاء في المجتمع منها اما الترتيب فمثاله ان هذه الاجزاء لو كانت حروفا متماثلة
من نوع منها نحو باب في الجهات على مثال الحروف المطابق عليك ثم مثال الترتيب فصلوا على هو كلبم فلم يكن عندهم فد فسد لم
لم يتغير في ذاته لكن يكون عندهم قد استحال وانما الوضع فان يكون مثلا كل حرف منها ما يكا لكن احدها فوق الحرف
على الترتيب المكتوب وبجهاد وس الحرف نحو تلك الجهات والاخر حرف او ضاع الحروف عن ذلك فكتب مثلا هكذا
عسبك حتى متى الا ترى جعلها غير جعلها الكاتب وهو لاء وقد نقل هذا الى ان جعلوا الاستحالة انما بالنسبة الى الادراك
والاحساس لا على انها موجودة في طبايع الاجزاء لو وذلك كالكون المحسوس في طوق الحمامة فانه اذا كان
على وضع ما من الناظر اليه رؤي اسود واذا صار له منه وضع آخر رؤي ابيض وانه ليس له في نفسه سواد ولا
ابيض وانما ذلك له بالقياس الى الناظر هؤلاء اصحاب الاجزاء الغير المتحيزة واما اصحاب السطوح فانهم
يرون الكون باجتماعها والاستحالة بشيء مرتب مما يقول هؤلاء ويجعلون مثاني السطوح سطوحا مثلثة
فهؤلاء يرون بالجملة انهم اثبتوا كونا ولم يثبتوه وذلك لان الطبايع اذا كانت محفوظة في الساحة ثابتة
في الجواهر فلا معنى للاجتماع والافتراق امر عبر في زاوية جبل وعظم وصخرة شكا وذلك انما اضطر الخوض
اولئك الى الكيف واما القوم فلم يلجئهم الى مذهبهم ذلك كونه مخالفا عن مذهب الفرقة المنكرة للحركة ايضا وان
كان الغرض منه ان يتبعث فيه شكوك ويكثر نا في غرضنا هذا من تسديد هذه المذاهب على ما وعدنا ومن
ان نشتغل الان بتسديد القياسات الفاسدة التي دعت الى هؤلاء الى اعتقاد هذه المذاهب ثم نقبل على تصحيحها
وفسخ ما يجب عن افسخها

الفصل الثاني في اقتضاء حجة كل فريق وامّا

اصحاب الكون فقد عام الوذلك انه من المستحيل ان يكون الشيء عن لا شيء اذ لا شيء لا يكون
موصوفا بالشيء واذا كان ذلك فالمكون ان كان موجودا فلا كونه عن شيء وقد كان الشيء قبل تكونه فالمكون

هو فالم يكن

هو ما لم يكن قبل تكونه مائتا لمتكون عنه متكون هف فاذ قد صح بالعيان انه قد يكون شئ عن شئ فليس المتكون يذهب اليه بل البروز عن الكون وجب بعضهم ان الاستعداد الاكوان بلا نهاية يحوج الى ان يكون العنصر المستعد له بعيد نهاية فجعل الاجزاء المتناهية عندما يكون عنه اجزاء بلا نهاية كيلا يضطر تناهي المادة الى انقطاع الكون واما اصحاب الاسطقس الواحد فان جميعهم اشركوا اولا في حجة واحدة فقالوا لما رأينا الامشياء الطبيعية متغيرة بعضها الى بعض وكل متغير فان له شيئا ما ثابتا في التغير هو الذي يتغير من حال الى حال فيجب من ذلك ان يكون لجميع الاجسام الطبيعية شئ مشترك محفوظ وهو عنصرها ثم مال كل واحد منهم الى اختيار عنصر واحد فيشبه ان يكون اقدمهم من ذهب ان العنصر الواحد هو الماء ودعاه الى ذلك ظنه ان العنصر ينبغي ان يكون مطاوعا للتشكيل والتخلخل حتى يكون منه كل ما هو عنصر له فكل ما هو اشد مطاوعة لذلك فهو اولى بالعنصرية ثم وجد هذه للمطاوعة كالها فصل حاصل بالرطوبة والناس كلهم يعتقدون ان الرطوبة ماء او شئ الغالب عليه الماء فجعل الماء البسيط هو العنصر قال ولهذا ما نرى ان الحيوانات لا تتخلق الا من الرطب وهو المني والذبول ان الاسطقس هو الارض وهم قليل وعزب فقد دعاهم الى ذلك وجود جل الكائنات الطبيعية مستقرة على الارض ومتحركة الى مكان الارض بالطبع فحكموا من ذلك ان الارضية هي جوهر الكائنات كلها وعنصرها واما الذين راوا ان الاسطقس نار فقد دعاهم الى ذلك ما ظنوه من كبر جوهرها كانهم استحضروا حجم الارض والماء والهواء في جنب اذ السموات المشتعلة والكواكب المضيئة كلها عندهم نارية وحكموا بان الجرم الاكبر مقدار الاكثر ان يكون عنصرا وخصوصا والاجرام اصفى في طبيعتها من النار وان الحرارة هي المدبرة في الكائنات كلها واما الهواء الانار مفترة ببرد البخار واما الماء فانما يتخلخل دونها الماء الا نار مكثفة وهواء ومكثفا ما لو كان للبرد عنصر متصور به ولو يكن البرد امرا عرضيا يعرض لذلك العنصر الواحد لكان في العناصر بارد برده في وذان شدة حر النار واما القائلون بالهواء فقد دعاهم الى ذلك مشاهدة هي القائلين بالماء القول بهم وقالوا ان معنى الرطوبة انما ثبت في الهواء منه في الماء وذلك لان مطاوعته للمعنى المذكور اشد منها الماء الا هواء متكاثف الماء فقرب الى التخلخل واما الارض فهي ما دعا عرض له التكاثف الشديد كاثراه من انعقاد كثير من الماء الساكن جمادا واما النار فليست بها الا هواء اشتد به الحرارة فرام سموا واما القائلون بالبخار فدعاهم الى ذلك انهم راوا وجوه نسبة الى العناصر صورتية الوسط وانه يفيض ببرد رجم من التخلخل الى الهوائية ودرجة اخرى الى النارية ثم يفضي بتبريد رجعه من التكاثف الى المائية ودرجة اخرى الى الارضية وانه ليست هذه الخاصية لغير ان العنصر الذي ينسبه الى غيره لا غير وهؤلاء كلهم قد اشركوا في حجة واحدة هي التي ذكرناها واما القائلون بالارض والنار فقد دعاهم الى ذلك ان سائر الاسطقسات يستحيل اخوا الامر الى هذين الطرفين والطرفان لا يستحيل الى الاسطقسات الاخرى خارجة عنهما فهما اللذان يتحلل اليهما سائرها ولا يتحلان الى شئ اخر فهما الاسطقسات ولذلك هما بالغا في طبيعة الخفة والثقل والاخوان يفصلان عنهما واذ الاحركة الاسطقسية الا اثنتان فالاغلب في الاثنين هو الاسطقس والنار والارض بالقياس الى غيرها اغلبا ولا شئ اغلب منهما ثم الهواء نار دخامة معترة مثقلة بالماء والمنجمد والماء ارض مخلخلة سيالة دخاطها نارية فهي لخفتها من الارض واما القائلون بالارض والماء فقد دعاهم الى ذلك نشأ وحاجة المركبات الى الرطب اليابس فكما انها تحتاج الى الرطب ليسيل التخلخل كذلك تحتاج

الى اليابس

الى اليابس يحفظ التحليق فان الرطب كما انه سهل القبول لذلك فهو ايضا سهل الخلع له واليابس كما انه صعب القبول لذلك فهو ايضا صعب الترك له واذا تحير اليابس بالرطب استفاد المركب من الرطب حسن مطاوعته للحاوي واستفاد من اليابس حفظه له واليابس والرطب في المشاهدة هما الارض والماء لا غير واما الهواء فنجاور وما والنار فحارة سخنة الحركة واما القابل بالاربعة مع الغلبة والمحبة فقد دعاه الى القول بالاربعة انه لا شيء سواها ولي بان يجعل نصب صاحبه من صاحبه بان يجعل عنصرا له وان القوى الاولى هي الاربع والمزاج الصحيح منها هي اربع على ما سنحكي القول فيه بعد ثم هذه الاربعة لا يتكون منها الكائنات ولا تفيد اليها الا باجتماع من اجزائها الى المركب وتفرق من المركب اليها ولن يجتمع منها المركب الا بافتراق يقع فيها وانه لا سبيل الى الفلق بان شيئا يفعل شيئا لاجتماع او افتراق اذ كل منفعل فانما يحدث من القوة الى الفعل فاعل فيه وانه من المستحيل ان يكون طبيعة واحدة بسيطة مقيمة في موضع واحد ما بعينها جامع ومفرق معا وان كانت الطبيعة المركبة لا سبيل الى تجدد ذلك عنها وكذلك مقيمة في موضع ما بعينها الخ كل واحد منهما عن جزء من المركب خاص فيكون الجمع مصدره عن جزء والتفرق عن آخر ويكون المصدر ان الاولى ان لذينك الفعلين هما الجزآن المذان يجب ان يكونا مختلفين في الطباع لان فعليهما المختلفان في طبائعهما ويكون كل واحد انما قوة محركة واما قوة في جسم آخر مما يسمى به القوة الجامعة هي الالفة والمحبة واولى ما يسمى به القوة المفرقة المشتتة الموجبة تباعد اجزاء المتشاكلات هو الغلبة والبغضة والعداوة ان لو لم يجب ضرورة ان يكون ههنا اسطقسات اربع تشترك فيها الغلبة والمحبة واذ التفرق انما هو بالجمع والتفرق وذلك لا يوجب تغير في الجوهر فلا سبيل بافتراق تغير في جوهر لعناصر من ذلك ما لا يرى هذا القايل ان العناصر يحيل بعضها الى البعض فلا يراها بسبيل كونا وفسادا وليس يقتصر من ذهولها على الكيفيات الاربع فقط بل يرى لها وراءها الفصول من جميع الكيفيات الاخرى مع الاربع المكتنزة بها اربعا لا غير وهي عند منتهاه العدد والمقادير واما اصحاب السطوح فيشبه ان يكون داعيهم الى ذلك هو ما الفوه من ان يكون الاشياء عن العناصر اما عن تركيب في ذلك التركيب فتنجم الفعال والانفعال عن ذلك الفعل والانفعال للفاء والتماس وان التماس الاول للاجسام انما هو بالسطوح فيكون اول فعل وانفعال عند التركيب انما هو للسطوح وما كان اول فيه فهو العنصر فالسطوح هي العناصر ولان العناصر ينبغي ان يكون بحيث تتركب منها الكائنات تركيبا لا يؤدي الى الخلل والسطوح التي يحيل بها غير الخطوط المستقيمة تؤدي ما اليها لا محالة الى فرج يدخل منها فينبغي ان يكون السطوح الاولى مستقيمة الضلوع وليس في المستقيمة الاضلاع شيء اقدر من المثلث ويمكن ان يؤلف من المثلثات سائر الاشكال المستقيمة الخطوط كما يمكن ان يحال اليها فيكون السطوح العنصرية هي السطوح المثلثة ثم يؤلف منها ما ليس يتكون عنها شكل ذاتي وشكل هوائي وشكل ناري وشكل ارضي واما الشكل الناري فهو الذي يحيط به اربع قواعد مثلثات فيكون صنوبرية نفاذة قطاعة مستعدة للحركة واما الشكل الهوائي فهو الذي يحيط به عشرون قاعدة مثلثات فيكون شكل الانبساط للحاطر واما الشكل الارضي فهو الذي يحيط به ثمان قواعد مثلثات واما الارضية فهي مكعب المكعبة لاعتدالها وتشابها ما تألف بالقوة من المثلثات وهو المكعبة غير نافذ ولا نافذ فلذلك هو عسر التحريك فان جعلوا اليه بالفعل ايضا من مثلثات وجب ان يؤخذ النار جزءا من الارض وكذلك ان جعلوا هذه السطوح منفصلة وجب ان يمكنوا من اتحاد كل عنصر في العنصر الآخر فانهم لو اتاحوا التماسها

يحيط به اثنا عشر قاعدة مخمسات كل مخمس مؤلف من خمس مثلثات ويشبه ان يكون داعيهم الى ذلك شدة حرصهم على العلو والرياضة واصلاح المذاهب فيها لهم واخلاق الطبيعة عليهم اذ كان نظرهم في الطبيعيات بالزمان ذلك الزمان والفلسفة في الابتداء نظر المبتدئ والساذج الذي لم يرتد ولم يتمرن فمن بعد ذلك الا ما ان ارادوا ان نبينا ولوا المشكل من الواضح وهذه المخمسات التي سنقف عليها في احد كتبي المترجم بالرياضة في هذا الكتاب ويشبه ان يكون في تكثير العناد بوجودها مذاهب كثيرة غير ما ذكرناها لم يحضرنا في الحال واما اصحاب الاعمال المنجزية فان الفيلسوف الذي هذه مبادئ هذه الصنايع لقد اسهب حتى بنى عليهم وبقرطهم على تخطئته اياهم وتقدمهم على سائر الطوائف وخصوصا على اصحاب السطوح فانهم اخذوا اشياء محسوسة معترفا وا وقفوا عليها القول نوعا من الوقوف ثم حافظوا على اصولهم ولم يزيغوا عنها في اكثر الامر وذلك لانهم اعتمدوا الحركة ثم صاروا الى اثبات الخلاء كالذين اخذوا الحذاء مسلما ان لا خلاء واوجبوا من ان لا حركة وذلك ان هؤلاء ساعدوا اولئك على ما وضعوه مسلما من ان الحركة والقسمة متعلقة بالخلاء ثم كان وجوب الحركة اشرف واظهر من عدم الخلاء لان هذا لا شك فيه صحيح الرأي وفي ذلك موضع شك كثير فنسبة هؤلاء انما هي كنسبة اوضح من جنبة فنسبت هؤلاء فقد فاتوا اولئك في الاخيار ومن هناك قالوا ان ما لا خلاء فيه فانه يكثر ولا ينقسم وكل جوز لا ينقسم وقالوا اصحاب السطوح بان اصحاب السطوح قد تذبذبوا واضطربوا في الوسط وذلك لان نسبة الاجرام الى السطوح هي كنسبة السطوح الى الخطوط وكنسبة الخطوط الى النقط وانه ان صح تركيب الاجسام من السطوح فلا مانع من تركيب السطوح من الخطوط والخطوط من النقط فاما ان يبطل التركيب فيهما من عند التجزيان واما ان يقال بالتركيب في النقط فان بطل التركيب في النقط فقد بطل التركيب من سائر ما لا يتجزى من النحو الذي تركب عليه وبقي ان الجسم ينتهي في القسمة الى اجسام لا يتجزى وان صح ذلك التجزي من التركيب فالنقطة هي الاوائل لا السطوح ولان يؤلف الاجسام من اجسام لا يتجزى صلابة لانعدام اتصال وصلابة اقرب الى العقول من ان يؤلف تماما لا اتصال له في جملة التاليف وهؤلاء ايضا فقد تذبذبوا عند سائر الامور في ان كان لهم سبيل الى التفرقة بين الكون والاستحالة ولم يكن لاولئك المذكورين فاما حجج هؤلاء فقد ذكرناها فيما سلف واما الى سبب الغلط فيها

الفصل الثالث في نقض حجج المخطئين منهم فقد تقدم الآن ان نشير ايضا الى سبب الغلط في حجة حجة من هذه الحجج المقتضبة اما القائلون بالكون والخلاء وان الكون ظهر لهم الكائن فالسبب في غلطهم هو ظنهم انه اذا كان مسلما ان الشيء لا يكون عن لا شيء فقد صح ان كل شيء يكون عن مشابهه في الطبع وانه اذا كان مسلما ان لا شيء لا يكون موضوعا لشيء ما استحال ان يكون الشيء عن لا شيء اما الاول فلنضعه مسلما يجوز ان يكون الشيء لم يكن عن لا شيء ولكن تكون عن الشيء لكن يكون عن شيء ليس مثله في النوع ولا مشابها في الطبع ويكون مع ذلك لم يكن عن لا شيء وما نوله في اليد الرجل في البيت في الكرسي وهل هذه الاشياء متكونة عن لا شيء فان كانت عن لا شيء فقد بطلت المقدمة وان كانت عن شيء فهل ذلك الشيء مثل لها ليس بمثل وليس يمكن ان يقال ان الوجه متكون عن الوجه والكرسي متكون عن الكرسي تكونا بالحقيقة الا بالعرض على ان الشيء عن الشيء محال كما يقال ان الكرسي عن الخشب هو عن شبيه وكيف يكون الموضوع شبيها بالمركب منه ومن الصورة وقد تكون كما تكون عن شيء مثله مطلق

بقبول صوره هذا كما يحذر من اباء كرة شئ فيكون ليس ايسا عن النسبة واما المقدمة الاخرى وهى ان لا شئ لا
يكون موضوعا لشئ هذا اذا قيل انه كان عند وهو موجود فيه واما اذا كان الوضع ان الشئ كان عن لا شئ
اى بعد لا شئ لم يصر لا شئ موضوعا للشئ والاولى ان يقال ح لا عن شئ لا يكون موضوعا للشئ هذا اذا قيل
حتى لا يقع هذا الشبهة على انه ليس نقيض قولنا ان الشئ كان عن الشئ هو ان الشئ كان عن لا شئ او كان لا عن
شئ بل ان الشئ لم يكن عن شئ وهذا اذا كان الشئ مرادا به امر ايس بعينه واما انه ان كان معدوما فلا يقبض صفة
له وان كان بمعنى المعدوم حتى يكون كانه قال كل شئ يكون عن شئ فليس بقضية ان الشئ لا يكون عن شئ فليس نقيض
ان الشئ لا يكون من شئ وذلك لان معنى هذا ان كل شئ لا يكون عن شئ وهذا المقدم ضد الاولى لا نقيضها
واما الحجة التى لا تشترك فيها مشبوا اسطقس واحد وهى ان هذه السماة والاسطقسات بتغير بعضها الى بعض
فلا بد من شئ ثابت فيها اثبتوا ان شيأ اشتركا ولم يثبتوا انه جسم طبيعى وصورته مقومة اياه بالفعل حتى يطلب
بعد ذلك انه من اى الاجسام فيرجع فيه الظنون بل يجوز ان يكون ذلك الشئ جوهرا فالصورة واحدة من
العناصر يصير جسما طبيعيا بتلك الصورة واذا اكتسب الهوى ثم سرج الماء من بينهم لما فيه من قبول الشكل
يفسد اختياره لما فيه من التخلية عن الشكل الاول فان جعل كالشئ حافظا للشكل فقد جعل كالشئ
مزيلا عنه الصفة التى لها صلح الاسطقسية وسرج الهواء كالخاطب بمثل ذلك وسرج الارض يفسد عندهم
لما فى الارض من امتناع الاجتماع بعد الافتراق والامتناع عن قبول الشكل وانه ليس كل متكون فانما الارض
غالبة عليه فيهما متكونان هوائية ومتكونان غالبة وكثير من المتكونان لا يرسب فى الماء ولو كانت الارض
غالبة لرسبت جميعها ومع ذلك فليس اذا رسب كل متكون دل ذلك على اكثر من ان الارضية غالبة فيه ولم
يدل على ان الاخليط للارض فيه فان الغالب غير المنفرد فربما كان استراج من عدة واحد منها غالبا بالقوة
او بالكمية واما الفائلون بترجح النار فقد اعتمدوا فيه الكبر وظنوا انهم صححوا الكبر بكبر السماوات وعظمها
فما يدريهم ان السموات كلها نارية حتى يصح ما يقولونه وما الذى يوجب اختصاص النار بالعنصرية
لحاجة الكائنات الى الحرارة كالحاجة الى الرطوبة وكما انها لا تحتاج الى اعتدال من الحرارة بمزاج البرودة
وما فى ان النار قد تخلص نارا من اصلها هى العنصرية فانه ان كان الماء ماء مستحيلة وكانت الارض نارا بعض
محضة فيكون من النار ما ليس بجزء واما اذا اخذت النار التى هى مجاورة للفلك فالذى يدل على محو صورتها
يدل ايضا على محو صورة الارض المجاورة للمركز ومع هذا كله فما المانع من ان يكون كل واحد من هذه
الاسطقسات لكن النار فى جوار الفلك لا يرتفع اليه من البواقى فاليبوسة واما التى عند المركز فان اشعاعات
الفلكية والنار تؤثران السماوية تميز بعضها بعض بما يقبض من المياه وما يصعد من الارجة والارضية
الدائمة الحدوث فلا يبقى صرفة وهذا لا يسلمهن من امره انه ممتنع نحو واما الفائلون بالتجاذب فانه سوط
بين العناصر فمنسبة الى الاطراف البعيدة وانكانت مختلفة فمنسبة واحدة بالتخلخل والتكاثف فمن سلم لهم ان الشئ
اذا كانت نسبته الى اشياء شتى هذه النسبة كان اولى ان يكون عنصرا ولو كان هذا حقا لكان كل واحد من العناصر
بهذه الصفة وذلك لان الهواء ليس اذا ابيض كان نارا واذا ابيض اشد كان ارضا واذا ابرد كان بخارا واذا ابرد اشد
كان ماء فلا فرق الان الانفعال هناك عميق بلين وهما التكاثف والتخلخل والانفعال فيهما بعينه منفعل بلين

الا انه ليس يجب بنفسه انه يجب ان يكون المتوسط الذى ينتقل الى الاطراف عنيفا بل بين هو الاسطقس الاول كما عرفت
على ان البخار ليس شيئا الا ماء قد تفرق والبسط كما انه ليس العبار والدخان الا ارضا قد تفرق وانبسط وليس
هو عنصرا خامسا او كعنصر خاص بل هو فنان بعض العناصر وشائع مع بقاء نوعه وانه لو انسلخ نوعه في ذلك
الطريق ولا انسلخ الى الهوائية ولم ينسلخ الى البخارية ولا ينتفت الى ما يقوله من ظن ان الاسطقس لا يحيل الى
نوع الا بتوسط فلا بد من بخار فان المسئلة مع البخار قائمة ويلزم ان يكون بين كل اسطقسين وسط نوعي
وليس كذلك بل الكون امر يكون دفعة بلا توسط بل البخار مثل الغبار الا ان البخار والدخان انما تفرقا عن سبب خارج
والغبار تفرق عن سبب ساكن فاذا جعل البخار متوسطا بالحري ان يجعل الدخان متوسطا لان لو يجعل الهما
متوسطا لانه ظاهر من حاله انه متفرق فقط ويصير الاجسام المعتبرة بها هذه للناس باسنة ولا يكون البخار
وسطا بين العناصر بل ليس البخار من حيث هو بخار وسطا بين الماء والهواء والا لكان مكانه الطبيعي فوق
الماء دون مكان الهواء فلا يكون خارقا بحركته للهواء والهواء نفسه يتحرك في الهواء بل يقف الطبع ولو في قعر
حفيرة من الماء فان قيل فلان لا يخرق الهواء وهو هواء اولى فنقول ان الماء يعرض له ان بعثه الحر بالتحريك الى
فوق وقد مر فكر جزاما انفصل من الماء كقطع خشب اذا استعلت اصعدتها النار الهوائية في الجو وليس هذا
حكم البخار فانه ليس يكون البخار على قولهم شيئا عرض له عارض حرارة مصعدة بل جوهر البخار هذا الجوهر وبعض
اسم هذا المعنى حتى اذا بطل عنه هذا المعنى لم يكن الا ماء فقد كان فرع على التصعيد فان لم يكن ذلك له بالفعل كان
بالطبع وكان يجب ان لا يكون مكانه الطبيعي الا فوق الماء دون الهواء فاذا كانت حركته الطبيعية بخاريا وذلك الحد
يخرق الهواء فان كان هذا التصعيد التخوينة عارضين للبخار يجب ان لو ذا بقي البخار فعول عما قلنا من ان البخار
ماء مبثوث واما القابل بالمحبة والغلبة فلانه لا يروى كونا ولا فسادا للعناصر بل يسمى ذلك تحليل العناصر وقد
تستحيل عند غلبة المحبة وقد يحلل اتاها وجمعها لها كون هي مخالفة للطبايع للعناصر وكذلك تستحيل الاكوة
فتفرق الى العناصر فيكون الاجتماع عند رد تها الى المادة المشتركة لا تحرز وتمنع عنها صور العناصر ويكسى
صورة الكون والافتراق تخلع صورة الكون عنها الى صور العناصر ويلزم من وجدان تحيل المحبة تحريك حركة خارجة
عن الطبع وهي طبيعة التحريك عنده واما انه كيف يصير علة لذلك فلان الطبيعة من حركات العناصر عند الجميع
عند قائل هذا القول ويجب ابعاد بعضها عن بعض ومفارقتها بان تنزل الارض وتصعد النار واذا تحركت
الى الاتحاد فقد خرجت عن طبعها والمحبة ايضا يصير عندهم مفرقة ويتحاشى من ذلك فانه كيف يلزم ان يكون مفرقا
فلا تفرق بين المادة والصورة التي للعناصر فيكون قد فرقت بين ما هو اشد تجاورة من مجاورة الاجسام
المتلاقية او المتصلة بعضها ببعض وايضا فلانها لا تجمع الا مفرقا اي جمع نسب اليها واما القائلون بالارض
والنار فقد اضلهم ظنهم انه لا سبيل الا على طريق الاستقامة وهم مع ذلك يسلمون ان الماء له استحالة الى
جهة الارض والهوى الى جهة الهواء والنار فلو كان اعتبار الاستحالة مقصورا على استقامة من جهة الى جهة
غير انعكاس لكانت المائية انما تتجه في استحالتها مثلا الى الهوائية والى النارية ولا ينعكس حتى يكون الهوائية
تتجه الى المائية والمائية الى الارضية فاذا كان كذلك فلا واجب ان تكون النار فاحذ في استحالتها لو كانت
مستحيلة الى عنصر اخر اخذ مستقيما في استقامة استحالة الهوائية اليها بل يجوز ان يكون بعكس ذلك وهو الذي

مثل باستمرار استقامة استحالة الهوائية الى المائية حتى يكون النار ممكنة باستحالتها الى الهوائية وقا
المقصرون على الأرض والماء فقد جعلوا العنصر هو البرد والعلوم انه لا يكون عن مجرى ماء وارض الا الطين
وان اصناف الطين لن يستغنى فى تميز بعضها عن بعض عن مخالطة الحار والطابخ وليس اذا كان للمركب شيء به يحصل
الصورة وشيء به يحفظ فقد كفوه فى ذلك فان اقل ما يحتاج اليه المركب هو الشكل والتخطيط بل قد يحتاج الى قوى
واحوال اخرى خصوصا فى النبات والحيوان ولا شيء كالحار والغريزى فى اعانة القوى على حفظ النوع والشخص قا
اصحاب المسطوح فقد غلطوا لظنهم ان الانفعال اولا هو فيما يلى الشيء اولا بل الانفعال فيما من شانه
ان ينفعل ولو كان كذلك لكان السطح يتحرك من تحرك الجسم بالملاقاة فان قبل الجسم وكان البياض ايضا يتحرك قبل
الجسم لكان يجب ان يكون نفس البياض منفعلا بالتحريك اذ هى مؤدية الى ذلك فيها ومما ينفعل الفصل

الرابع فى ابطال قول اصحاب الكمون ومن يقرب منهم ويشاركهم فى بعض الاستحالة

واذ ليس نقض القياس النتيج لمطلوب ما كافيا فى نقض المطلوب بنفسه كيف ولما انتج
صدقا عن مواد كواذب ربما انتج صدقا لا عن قياس صحيح فى صورته فبالحرى ان نشتغل بنقض مذهب
نفسه ليتوصل من ذلك الى تحقيق التفرقة بين الكون والفساد وبين سائر الحركات ونستحق لتحقيق القول فى
عدد العناصر وطبايعها وفى الفعل والانفعال والامتزاج ولنبتدئ بمذهب اصحاب الكمون اما الطبيعة الفاعلة
منهم ان فى كل جسم مزجا من اجزاء كامنة لا يدانيها ما يمكنهم ما علم من قبل من امتناع وجود جزء مما لا جزء
من اجزاء فيه بلا نهاية كانت اجزاء او غير اجزاء كانت منها وبينه الكمون ان كانت اجزاء او مخالفة واما القابلة منهم
فانها هى فى ذلك محوجة الى ان يكون عن كل ماء نار او ارض او غير ذلك على سبيل الانتقاص وينفسد مذهبها
بان الماء اذا انتقصت عنه الاجزاء النارية المتناهية يبقى هناك ماء ان استحال فان لم يكن كون كل نار
عن ماء انما هو بسبيل الانتقاص والتميز بل على سبيل صلاح الصورة وان امتنع عن الاستحالة لم يكن كل ما
من شانه ان يكون عنه نار او هواء واضطر الى ان يقول ان هذا الاخلاط بحيث لا يبقى كمال التميز فيه فلم يمتنع
انما ان يكون جميع الاجزاء النارية التى فى الماء والهواء سواسية فى شدة الملازمة للاجزاء المائية او بعضها
ازم وبعضها اسلس طاعة للتميز فان كان الجميع سواسية فى ذلك وجاز المفاصلة على جزء جاز ايضا على
كل جزء وان كان بعض الاجزاء منه ليس من شانه ان يفاصل فان كان ذلك لطبيعة النارية فالاخر مثله وان كان
لطبيعة مضافة اليها فهو الخر والكلام عليه فى مخالطته ومفاصلته ثابت ومع ذلك فيبقى الذى لا يفاصل فى
من الماء يصيره تلك الطايفة ماء لا سيكون عنه نار واما ان يقال ان الماء سيكون عنه نار او هواء الى ان يبقى
الاجزاء المائية وبيقى ماء صرفا لا سيكون لا يكون عنه نار الا بعد ذلك وهو قول بعض الخاطبين فى هذا الوقت
فلا يلزم هؤلاء شيء مما قلنا البتة وكانت مخاطبهم من وجه اخر يا لكلام المشترك الخاطب جميع من راى ان
الاشياء التى نسميها نحن الاستحالة انما هو بتروح من الكوامن او مداخلة بعضها بعضا وذلك ان الماء اذا سخن بحالة
النار فعندهم ظن من يرى ان نارا كانت فيه فتبرزت وظن من يرى ان نارا كانت فقد تعفنت فيه وداخلته
المجاورة والشركة بين المذهبين انما هو فى شيء واحد هو ان الماء لم يسخن خلا او لكن الحار نار بحالة
والفرق بينهما ان احدهما يرى ان النار قد كانت فى الماء لكنها قد كانت كامنة والثانى يرى ان النار لم تكن

منحرلكن

فيه ولكن الآن فدخالطه فيجب ان نوضح فساد كل واحد من المذهبين فاما المذهب الاول فمما يبين فساده
تامل حال هذا الكون وما معنا فان تجوز وافيه مذا لهذا الاجسا فقدار تكون الحج الذى بان فساد من كل
وان لم يجز ذلك ولكن اوما وا الى مجاورة ومخالطة يكون وتكون الكامن هو المستنبط من الاجزاء هذا
الاستنباط لا يفيد منه الا انضمامها فى باطن الجسم وبعدها عن بسيطه وظاهره فيجب ان يكون باطن الماء مكانا
للكامن من البقران ويكون كيفية ذلك المكان مثل كيفية بعد الماء للحجر الذى لا يفعل فيه فيجب ان يزداد
الكامن من جهة الظاهر بل يجب ان يكون اسخن من ذلك بكثير وذلك لان الانضمام فى الباطن اجمع من الانتشار فى
الظاهر والدليل على تصديق هذه القضية وتكذيبها هو الحس فان ظاهر الماء وباطنه واى جزء احدث
منه هو فى طبيعة واحدة منشاهد وكذا حال الاجسا الحلو والبهض والحلوة والمرة وغير ذلك فانها تو جد فى
ما يقبل الاستحالة الى الضد مع لا لة الحس على تشابه اجزائه واما اذا استحال ايضا الى الضد لا يكون ذلك بان
يجئ شئ الى الظاهر ويكمن ضده فى الباطن بل يكون ان كان اسخن ايضا ظاهر الماء وباطنه ايضا سخنين فان
كان الكامن كامنا بالمداخلة التى هى محالة فيجب لها اذا انفكت حتى تخالص البارد من الحار والحار من البارد
ان ياخذ كل حال مكانا اعظم وليس كذلك فان الانفكاك الذى تخالص الحار ظاهرا من البارد فقد يتبعه
بلزوم العظم واما الانفكاك الذى يميز البرد فانه ينقص الحجم نقصانا بينا للحس فان كان ظهور البرد يوجب فرط
مداخلة والمداخلة يوجب زيادة خفاء ويكون الاستدلال استخفاء على ان المداخلة تقتضى على المداخلة
بحكم واحد ان حكم كل واحد منهما من الاخر كحكم الاخر منه وان كان الكامن كامنا بالمجاورة فالواجب ان الكامن
حيز يختص به فان الكامن باطنه ضد ظاهره اعنى باطنه الجرمى وليس هذا بموجود فى الحس وليس هذا الوجود
الا وجودا حسيا فليس هذا بموجود اصلا ثم ما بال الملاء مثلا اذا اراد ان يبرز الكامن منه من الهواء الصافى
ذلك الهواء الى مكان اعظم من المكان الذى حاج اليه هو فى الماء ومعلوم انه اذا كان على حجمه وقدره
المتقدم لم يحتج الا الى مثل مكانه فلا يحتاج اما ان يزداد تلك الاجزاء حجما او يحدث هواء جديدا ويضع خلاله لكنها ان ازدادت
حجما فعرض الاجزاء المذكورة ان تفعل بعد التبخير وهذا خلاف اصل المذهب لانه ان ازداد حجمها ما لا يفعل انفعالا
يعرض لها او مقارن بفاعلها وظاهر ان العلة لذلك هو التسخين وهذا اثبات للاستحالة وليس لاستحالة الانعكاس
وجه اثبات وان صار الهواء الكبير هواء محدثا اليه حدث فقد حدث هواء جديد ولزم القول بالكون مع القول با
لاستحالة وهكذا اعتبار العكس اذا حدث من الحار بارد وطلب حجما اصغر واما الخلاء وهو عرفا هو تو ولا هم
يقولون به نحن نشاهد مشاهدة لا يمكن دفعها من استحالة الماء اللطيف جرما صلدا وهو رصاد وحتى ان
كانت هذه الاجزاء الصلبة موجودة فى الماء كامنة فكان يجب ان يفعل فى الماء من الحنوطة ما يفعله سحقها هذا
الحجر وطحنها اياه ومزجها اياه بعد من الماء المقطر المصعد الصافى فقد اضعاف ذلك وكلما زيد عدد
المزج وزادت الاجزاء تصغرا ازداد الماء حنوطة فكان يجب ان يكون فى شئ من الماء الاول ظاهرها وباطنه
حنوطة مالا اقل من الحنوطة التى نجدها عند مزجنا اياها به وكذلك قد يمكن ان نتخذ منها حارة تخالط الجارة
منها استحالة فى الحال ولعلها والمادة مشتركة قابلة لكلا الامرين فان هذه الاجزاء السيالة من الجرى باطنها
او ظاهرها وهذا اكثر ما يظن بالكامن انه مغلوب فكيف قضا غالبا ولم يحدث له مدد نافذه باستحالة او كون فان

كان

كانت الأجزاء الرطبة مغلوبة المقدار في الحر فكيف صار مقدارها غالبا عند الاصطلال ولم يحدث شيء وان كانت مساوية معادلة وكانت مغلوبة في الظاهر فلم ليست غالبة في الباطن وان كان النار والباطنة هي الجسم الذي لا يحرق ولا يسخن ثم اذا جاورته مقدار بوزه صار حارا مسخنا والماء الباطن على صفة اخرى فقد ثبت الاستحالة اذ ضرنا ما لا يحرق بكيفية يحرق بكيفية اتم الا ان يلتجئوا الى ان الحركة تحرق بالشكل النافذ فتركوا قولهم وايضا فان كل واحد من اجزاء البسيطة في الخليط لا يخ اما ان يكون مما لا يتحرى اصلا كالنقطة فيلزم ان لا ينتظم منه ومن غيره متصل وقد فرغ من هذا وان كان جسما فيلزمه لا محالة شكل فاذ لكل جسم طبيعي شكلا طبيعيا ويلزم ان يكون شكله مستديرا لانه بسيط صورة ولانه لا ينفعل فالغلب على شكله البتة واذا كانت اشكالها مستديرة لزم ان يقع هناك فرج خالية وهذا محال للخلو ولانهم جميعا ويما يجاب بوجهين احدهما ان كل واحد من هذه الذي يوجب بوزه اقوة طبيعية له فيجب ان لا يباشر الى وقت ما او سبب له من خارج وذلك السبب ان كان حركة فلا يخ اما ان يؤثر فيه اثرا او يحدث فيه حركة واسعة فيتبع ذلك الاثر وتلك القوة حركة فيها فيكون قد انفعل عندهم الشيء انفعالا في الاثر واستحال وصحت الاستحالة او يكون محركا بلا اثر ينفذ من المحرك في المتحرك بل انما يحرك بجذب او دفع او غير ذلك فان كان الجذب والدفع مما سنه وجب ان يكون التحرك الى خارج فقد نفذ اولا الى عود الجسم فذاك في كل جزء من اجزاء الكامن الذي يبرد فيجب ان يكون كل استحالة عندنا تستحيل لعظم حجم النفوذ الحادث والدافع هنا وان كان لا يحتاج الى مماسة بل الى قدر ما من المجاورة ونحن نشاهد ان مجاور الحار يسخن ومجاورة البارد يبرد ونعلم ان للكامن في ممكنه قوى كثيرة وانما يفعل في الظاهر فان كان البرد هو مجاورة الشبيه كيف كان فلم لا يحرك الاجزاء الكامنة المجاورة للمجاورة بعضها بعضا الى البرد وان كان سبب البرد والظهور مجاورة الشبيه ان كان المجاور لبس سببا للبرد لانه مجاور فقط بل لانه مجاور فهو محرك الى جهته ويميل الى مقامه فالذي يجذب الكامن الى مجاورة الاقرب الى الكامن اولى من ان يجذب الى مجاور يحيل بينه وبينه بالضد الظاهر الا انهم الان يقال ان السبب في ذلك امران احدهما هرب الضد الظاهر الخلاء وجهة الضد والثاني انفعال الضد الاخر الباطن الى شبهه الذي هو ضد المجاور فيجب ايضا ان يكون الظاهر البارد يهرب من الكامن الا انهم الا ان يجعل الاغلب يجذب والمغلوب الذي يلي جسما من جهة واحدة يتحرك اليها بالاستقصاء هو ما ليا وبه تم ان فضل شيء فهو مباين لذلك الخارج عنه لا ينفع او يقال باشتداد القوى عند ازدياد المجاورة او هو استحالة ثم ان لم يكن الضد عند الاستحالة تكون ولكنه يكون مخالطا الضد مخالطة غالبة واذا اراد ان يستحيل المستحيل تحلل هو وفاز في ظاهره وباطنه فبقي الضد الاخر صوفا لم يخل اما ان يكون مع تحلله يستدعي مستدعه او لا يستدعي مستدعه فان لم يستدعي مستدعه وجب ان يكون كل مستحيل كل مستحيل ينفض جرما ويكون يتحلل وينفش وان كان مما يستدعي مستدعه على سبيل الوقود من خارج لا على سبيل البرد فلم ضاع الشيء الذي يبرد بعد الحرارة ينفض جسمه اللهم الا ان يكون الذي يتحلل حاره ويظهر باردة لا يستدعي مستدعه ويكون الذي يتحلل باردة بالضد وهذا محكم ومع هذا كله ذلك البارد يسخن مرة اخرى والحار يبرد مرة اخرى كل ذلك ليس دون الاول ويجب ان يكون دونه لان التحلل صرفه ومحضه ونزكيه من الضد مشيئا

بيّن واما المذهب الذى يخالفه الكون ومع ذلك فنشاهد فى احكامه وهو ان الحار مثلا قد يبرد بالانكشاف
عن بارد كهين ولكن يرد عليه من خارج ما يخالطه وهو بارد فيغلب عليه البارد والبارد لو سخن بالانكشاف
عن حار كهين ولكن يرد عليه من خارج ما يخالطه وهو حار فانه ربما كان بعض الاجسام قوى القوة فى كيفيته
فيكون القليل منه فى المقدار يظهر قوة كثيرة لكن يورد ذعفرانا قليلا من بين كثير فيصبغه فربما لم يكن للون
كثيرا اثر فى زيادة الحجم وكان له كثير اثر فى زيادة الاثر وقد يجوز ان يكون الضد الوارد طارد الضد و
ربما احتاج الى ان يطرد ما فيه وهو فى المقدار وربما احتاج الى ان يطرد ما هو اكثر منه وربما كفى ان يطرد
ما هو اقل منه حتى يظهر اثره وربما لم يحتج ان يطرد شيئا البتة بل اجاز بارده وهذا المذهب ليس بمذهب ضعيف
فيما يدل على فساد هذا المذهب ان حبلا من كربت غمسته فى صبغ وقد شعلة مصباح ثم نحى عنه بعجلة يتعقد
فيشتعل كله نارا فان كان الامر كما هو وقد والخالطة من الحار يجب ان يكون الوارد عليه اكثر من جميع
تلك الشعلة بل يعلم ان الملامسة لو منع الآفى زمان غير فى وقد والمفصلة عن الشعلة الداخلة للكبريت لم يكن
ان كان الاجزاء الا قليلة فهذا الاجزاء كلها اما ان يكون خارجة عن الاسطقس او يكون على سبيل الكون والذكر
وقد بطل الكون المذكور فبقيت الاسطقس انه وان كانت النار اليسيرة الفعل تفعل تسخينا واحراقا شديدا
لشدة قوتها فعود الشئ الى البرد لا يخلو اما ان يكون بمقاومة تلك النار اليسيرة فيجب ان لا يكون نقصان الحجم الكائن
عند البرد امرا محسوسا بل بقدر ما انفصل وان كان بورود البارد فيحتاج ضرورة الى مادة كثيرة حتى يغلب تلك
النار اليسيرة او يخرجها فيجب ان يكون المقدار محفوظا وان لم يكن ذلك اللهم الا ان يجعل النار بازاء انفصال
استحيى معه شيئا كثيرا من الجسم فما بالها اذا سخنت مرة اخرى وخاون يسيرة صرفة ليس معها الرفق المسخن غالبة
ذلك الجسم بحالة وان كان الجسم اذا وضع عليه شئ فبرد ذلك الشئ تخلل الجزاء منه ومخالطته اياه وكان المداخلة مطردة
مثل نفسه يجب ان يحفظ الحجم او يطرد اكثر من نفسه وجب ان يكون المعيد الى الحالة الاولى بالمخالطة اكثر من
البارد الداخل وكان الحار اضعف فى القوة من البارد وهذا لا يستقيم على هذا الاصل فانهم يحوجون الى ان يجعلوا
قليل النار ذا قوة كثيرة القوة ومع ذلك فالسبب فى انفصال اجزاء الحار عن الحار فى جمعه ما يخالطه وانفصال اجزاء البارد
عن البارد فى مثلها فان كان السبب فيه حركة طبيعية يجب ان يكون فى جمعه واحدة لا غير وان كان السبب فيه امرا
من خارج تسلب تلك الاجزاء عن مقرها فالان تسلبها عن غير الجنس كان اولى فلم لا تسلب عن المخالط ولم لا يمكن
فيه وتسلب عن الاصل فكيف يستحق الهواء بالحركة القسرية والنار بالجمع خصوصا ويزداد جمعا حتى ان المخصص يشق
ليس هناك وارد البتة وكيف يرد هناك وارد والجسم يشاهد انه متحرك عن مركزه منبسط الجنبات يزوى هذا انفعا
من كل جهة لا من جهة واحدة فالجنبات يقوى على ان يدفع شيئا ان اراد ان ينفذ فيه وكيف ينفذ جسم فى جسم مملوء
وهو دافع عن نفسه الا بقوة شديدة اقوى من قوته فى مستقره فيفتقر على تقدير انفاذه الى قوة فيه ولبس
يحيط بالجسم المتحرك والمخرص المخصص شئ حاله هذه الحالة وجملة النار المسخن لها ما يسخن ايضا ضعيفة الجواهر
يدفع بارد فى قوة فكيف يكون لها لو كان التسخين لها الا بمحض ان يفقد اجزاؤها على حوفى الجسم المجمع فى الاناء
المتقلب تحريكه والنفوذ فيه حتى يخالطه ثم يبلغ ان يوجب بالمداخلة تموجا انبساطيا قويا وهو كل صلب ثم
كيف يدخل منه فى الاناء والمتقلب الا قد دفع الى خلاء او فى مكان اخلاه عن غير المفسد او امثاله لم يكن

مدخل للجسم اتفاق لان الاتفاق هو بسبب ان المحسوس في الاناء ليس بجسم الاناء وما لم يدخل في حسه بعض الحس في
من المحال ان يكون باطنه الا جسم غيره بحيث يفيض عنه بل انما يكون الا جسم بحيث لا يدخل فيه فان دافع فانما يدفع
المداخل فيجب اما ان يقبل الاناء واما ان ليس فيه حيث لمدخل وهما كان الاقلال اليه مؤونة من شوائبه من حدة
او نحاس فلم لا يقبل ما يشق في موضع غير مدخله وان اذا ما مات تولد نفاخات الغليان المحسوس جزما منه دفعا
الى فوق فيشق عنه العالي وينفش هو في الجو تولدا بعد تولد بحيث لو جمع جم الجميع لبلغ امرا عظيما صدقت بان
ذلك ليس بناء داخله وصدقت بعضهم القول بالاستحالة في الكيف الاستحالة في الكم وطيب الشيء يصير اضعافا
مضاعفة لنفسه من غير زيادة جوهر عليه **الفصل الخامس في مناقضة اصحاب المجبة و
الغلبة والقائلين بان الكون والفساد بافتراق الاجزاء الغير المتجزية او
السطوح** واجتماعها واما مذهب اصحاب القول بالمجبة والغلبة فالحق ينقضه ما شاهد من استحالة العناصر
بعضها الى بعض وهو ينقض قولهم ان المجبة سلطانا عليها بجمعها الى طبيعة واحدة فلا يكون نارا ولا هواء
ولا ماء ولا ارضا ثم اذا عادت الغلبة مسلطة فرقت واحدثت العناصر فيكون صور هذه العناصر من شانها
ان ينسلخ عنها ما يستحيل المجبة ثم يجب ان يكون على مذهبه الالوان الاكثر من اربعة لانها يكون بعد العناصر وكذلك
الطعوم وكذلك سائر القوى النباتية والحيوانية واما مذهب من يرى ان عنصرا واحدا يوجب الاستحالة بالفعل
والانفعال لا يوجب كونا فقد سبطل بما تحققه من ان النار بردة واحدة لا تكون منها الكائنات ان لم يخالطها
رطب والا لم يوجد كون ولا فساد ان لم يخالطها يابس والرطب اليابس لا حر هناك ولا برد وانه لا كون للمولدات عن بارد
صرف ولا عن حار صرف فان الكائنات لو كانت احدى هذه لم يكن الا نارا او ارضا او هواء او ماء في طبيعته
وليس الامر كذلك فاذا كانت هذه العناصر الاصول الى الكائنات هذه النسبة واما نسبة بعضها الى البعض
فيجعلها يعترفون ببركاتهم او يبازهم وان لم يعترفوا بان كل واحد منها اذا فرض الاسطقس الاول كان ذلك الى
الآخر بالاستحالة ومرجوعا اليه لا يكون كونا اصلا اولى من كونه فرعا واذا كانت نسبة بعضها الى البعض في كون
بعضها عن بعض وبطلان كيفية الكائن الآخر نسبة واحدة ونسبتها الى الكائنات نسبة واحدة فليس بعضها
اقدم فيما بينها من بعض ولا ما بالقياس الى الكائن وكفى هذا المذهب خبطا ان يجعل النار ترعا رضة للماء وهو
ماء والماء ترعا رضة للنار وهي نار فلنقض الآن مذهب القائلين بالاجزاء الغير المتجزية اما مذهب السطوح
فهو ادرك واضعف وقد سلف منا قاويلنا ما هو كفاية في ابطاله واما ما قيل في مناقضاتهم ان السطح لو كان
لم يقبل لكان يجب ان يكون للخط ثم للنقطة ثم استغل بان النقطة لا تقبل لها فانها لا تنقسم وبغير ذلك مما لا يوضح
حد منها للنقل فليس في ذلك بيانا بل نوعا من التمثيل والاولى والاخرى فلا حاجة بنا الى سلوك ذلك
المسلك واما مذهب القائلين بالاجزاء الغير المتجزية واشكالها فنقض مذهبهم من وجوه من ذلك انهم ذهبوا
هذه الاجزاء مع شاهد الطبع وفي غاية الصلابة حتى لا ينقسم فلا يخ بعد وضعهم ذلك ان يقولوا ان اشكال
هذه الاجزاء ومقاديرها امور تقتضيها طبيعتها او يقال انها امور لا تقتضيها طبيعتها بل تعرض لها من خارج
فان كانت تقتضيها طبيعتها وطبيعتها واحدة يجب ان يكون اشكالها ومقاديرها واحدة غير مختلفة وان كانت
تعرض لها من خارج فطباعها مستعدة لان يقبل التقطيع والتشكيل من خارج فطباعها بحيث يقبل القسمة

والانفصال

والاتصال فيجب ان يكون كل جزء منها بحيث يجوز عليه الفصل في نفسه والوصل بغيره وايضا اذا كانت هذه
الاجزاء مختلفة بالصغر والكبر فغير مستحيل ان يتقسم سطوحها المحيطة بها بما سنه سطوح اخوى فيكون
ح سطوح من جسم واحد غير سطوح من اخر ويكون المحاط بسطوح احدها الا محالة غير المحاط بسطوح التي هي
غيرها ويكون متصفة مع الغيرية بان لها حدا مشتركا وطبيعة كل قسم طبيعة جرم منها خارج عنها فيكون
الجار ان عليها واحدة فيكون من طبيعة ذلك الخارج جواز الاتصال بما اتصل به من طبيعة فان لم يتصل به
فلما بقي صح تركيبه قد قالوا ايضا ان هذه الاجرام متنافية فمنها الهوا والماء والارض والنار ويكون بعضها
من بعض على سبيل الاقتران والاجتماع وان كان قوم منهم قالوا ان النار لا يتكون منها شئ اخر وقالوا ان هذه
الاربعة العناصر قد يتكون من اجرامها مثلثات كلها مختلفة في العظم والصغر فالمثلثات المفروضة للهوا مخالفة
في العظم للمثلثات المفروضة للماء وانه ليس الارض كلها من مكعبات بل قد يكون منها مثلثات لكنها كبيرة ولا
للهوا كلها من مثلثات بل قد يكون منها مكعبات ولكن صغيرة وبعضهم جعل للنار اجزاء كرية وبعضهم جعلها
من مثلثات صنوبرية يحفظ شكلها وبعضهم لم يجعلها شكلا محفوظا فيها بل جعلها مستديرة لا اشكال بما
فيها من لطافة بسيط بها وبلغم ومن جعل النار كرية ليتمكن من سرعة الحركة ولم يعلم ان الكرية يعين التدحرج
وان الزاوية الحادة اعون منها في النفوذ سويا وان النار لا تنمو مندحرجة ومن جعلها صنوبرية جعل طرفها الذي
يلي فوق حاد التقطع وجعلوا الارض مكعبة ليكون بادة غير نافذة ولم يعلموا ان الارض ايضا سريعة الحركة
اذا وقعت مكانها اشوا النار وان النار يمكن ايضا ولم يعلموا ايضا ان الاجزاء ان كان سفرجل الزاوية لا
والتكسير يعدم ذلك فيجب في الارض ان لا تحرق فقط لا ان يوجب ضده وهو ان يبرد ولم يعلموا انه ان كان الارض
بالزاوية فالنار يجب ان يكون لضد شكل ذي زاوية لا شكل حيادا شكلا ولم يعلموا ان الصنوبري يلاقي
بسطحه اكثر مما يلاقي بزاويته وكان يجب ان يكون اكثر احوال النار ان لا يحرق وذلك بان يلاقي بالبسيط وقد حكيت
بعين
صنوه مذاهبهم فلنرجع الى الموضع الذي فارقناه من الزامهم بغير هذه الاجرام فنقول انهم اذا كونوا من الهواء
ما ألزمهم ضرورة ان يصغروا المثلثات وينقصوها والنقصان عندهم لا يكون الا باخذ شئ وهضم من المنقوص فيجب
ان ينقسم بالانقضاء وكيف جوزوا ان يكون من الارض ماء والارض من المكعبات والماء من المثلثات وكانهم جوزوا
ان تثلث المكعب فقد وجب فلنا بديا وايضا فان ذا العشرين قاعدة وهو الهوا اذا استحال ماء وتركبت منه
ثمانية من اجزائه وفضلت اربعة لا يستحيل ماء وليس شئ من اجزائه اولى بان ينبعث الى تركيب الجوانب منه من الاخر
حتى تفضل اربعة باعيانها فلا يلزم ان يتركب منها الا محالة نار او جسم اخر ان امكن او ينبغي تركيب ولا يكون شئ البتة
وعندهم ان لا تركيب الا وهو احد هذه العناصر او المركبات منها والماء اذا صار هواء صار اعظم حجما وبرهان المتقدمين
اكبر فكيف يكون ذلك الآن يكون قد تخلل الهوا جسم غريب فلا يكون ذلك هوا بسيطا او يكون قد تخلله احد اسباب
به يتباعد المحصل به الحجم الهوائي فيلزم من ذلك ان يكون نوع من الجمع والتفريق يوجب ان يكون بين الاجرام بعد
فلا تتحدد ونوع اخر يوجب خلافه حتى يكون الجمع والتضاد والتاليف بعضه مما يوجب في طباع تلك الاجرام
ان يهرب بعضها من بعض هربا الى حد محدد فيحدث لها حركات عن طبايعها الا عن قسر هي حركات منضادة لحالة
فيها بسيطة الى حد محدد وهذا كله محال فان كان الماء انما كان ماء من قبل ان صار هواء باشياء تخلفت الآن عن

استحالة الهواء ولم يستحل هواء وتلك الاشياء المختلفة كانت هي الجامعة المفرقة ما بين الاجزاء التي بها عند
استحالتها هواء فلم يستحل الهواء مرة اخرى ماء من غير ان يكون فيه تلك المختلفات ومن غير ان يباينها شيء من خارج
ثم ان كانت التراكيب من هذه الاجرام من غير احوال وشروط اخرى يعتد بوجب الطبيعة تقدر بها على احداد
محدودة من القرب والبعد بحسب مغايرة في الطبايع فوجب ضرورة ان يكون التغاير في الطبايع غير متناه ضرورة انه
وان كان لنا ان نجعل لكل طبيعة حدا من الملاقاة والتخلخل في وضع الحلاء في خلله فلذلك الحد عرض ان تعدا
صنافي بحوز غيره فيكون كل واحد من ذلك متناهيا لا سيما ان كانت العناصر هي الاربعة على ما سلموها وكان
لكل واحد منها حد لا يتعداه وكانت الحدود لا محة محدودة بين اطراف واذا انتفنا ما بين الاجرام بعدا اكثر من البعد
الذي بين اجزاء النار مثلا وجب ان يحدث نوع اخر من التاليف خارجا عن تاليف الاربعة وليس لك ان تزيد احدا
حدا وغايته اللهم ان يجعلوا لبعض الاربع حدا في التخلخل غير متناه حتى اذا كانت لجزاء اربعة يكون منها الصنوبر
النار به واحد منها بالجاذبة والاخر بالغرائبة والباقيان على مثال ذلك من بعد كان من الجملة نار واحدة والتعجب العجب
يجوز بهم ان يكون جسم واحد من اجزاء متباعدة متفرقة في الخلاء ولو بعد قريب فان الافتراق اذا حصل لم يحصل له
نار واحدة ولا ارض واحدة الا في غلط الحس واذا لم يكن نار واحدة موجودة لم يكن بنيان كثرة ما الفعل فيما يعني
تاليف النار والهواء من تلك الاجزاء والصورة هذه الصورة ثم لو اضطر مضطر اجزاء المؤلف من اربع قواعد
حتى اجتمعت وتالفت لم يخل اما ان يبقى النار به فيكون النار به ليس التخلخل بالخلاء شرطا في وجودها او يطرأ عليها
تاليف موجب ليس عنصرا ولا من عنصر وقد منعوه وبشيء ما علموا اذ كانت هذه الاجرام بافرادها لا كيفية لها عندهم
ويحدث كيفية بها بالاجتماع وكان يجب ان يكون تاكيد الاجتماع احدا في تظاهرها على حدث الكيفية عنها ثم من
الجايز ان يكون الاجزاء لا كيفية لواحد واحد منها وفي مجموعها حرارة او برودة وليس ذلك البتة في مزيد من ذلك
المجموع حتى لو مسته الجملة ولم تدر بك بحران كل واحد من اجزائها انما يلاقي حاسة واحدة فان كان ذلك الواحد من
منها بالاضافة وكان كل واحد اخر فيكون ليس عن احاد المماسات فعلها انفعال بل سلامة والجملة غير سالمة ولا مسلمة
وان كان الاجتماع يوجب ان يحدث الحرارة مثلا في الجميع حتى يكون في كل فرد ايضا نجاوده قريبة ما لو انفرد عنه
لم يكن منه كون من شاء ان يستحيل في الكيف فقد امتنعوا من ذلك وهو بينا منوع لهم في مذهبهم ثم لا شك في ان
للاجرام حركات طبيعية فان كانت الحركات الطبيعية تصدر عن اجرامها وجب ان يكون حركاتها منتفية وان لا يكون
في العالم حركات طبيعية منصاة فان وان كانت تصدر عنها لاشكالها واشكالها غير متناهية عند بعضهم فالحركات
الطبيعية غير متناهية فلو ضحنا لها لا تكون الا متناهية وهي متناهية عند اخرين منهم ولكن كثيرة جدا وجب ان
يكون ايضا الحركات الطبيعية كثيرة جدا وليس كذلك على ما علمت ايضا فان الحركات الطبيعية المتضادة موجودة وقد
عرفت من حالها انها انما تصدر عن قوى متضادة يجب ان يكون في الاشكال اشكال متضادة وقد منع ذلك واما
ما ظنوه من ان عديم الزاوية ضد لذي الزاوية يجب ان يكون للمستدير ضد وليس كذلك فانه ان كان للمستدير
ضد فرضنا للمستدير نوعا واحدا وجب ان يكون ضد المستدير في النوع لا من الاشكال بعيدها او اقربها او اجنبيا
اعم من كل شكل للمضلع المنوع وضد الواحد في النوع واحد في النوع واما كون هذه الاجرام غير متناهية وخصوصا
على قول من يقول ان نحو ها متناهية فان ذلك بين البطلان مما قيل في امر غير المتناهي فاما الذين يعترضون على

هؤلاء

هؤلاء ويقولون ان الاجتماع والافتراق لا يغير الطبايع والصفو كان الذهب ياقوتا ثم جمع فان هذا ليس بأعجب
صحيح فانهم يقولون ان لا يرد الذهب الى اول التأليف الذى يكون به ذهبا بل هذا الذهب المحسوس عندهم
عندهم ذهب كثير وهذا الماء المحسوس عندهم مياه كثيرة يجاورنه وان اول اجتماع ذهبى او ماء غير محسوس فكيف يحس بالفرق
او وقع فيه مركب التراب من ادوية مختلفة بحيث فيها صفوة التراب فيه بالاجتماع ثم لا يعيد بعد امتزاجها اجتماعا
فان قسمها الحس البتة فمن بحيث يخرج الامر على الترابية وليس فى ذلك ان التراب فيه لم يحدث من اجتماع وافتراق
وكلام الذى يقال لهؤلاء ان الحق لا شكل له وان لا يعقل كل شكل اشكلها او لا فهو كاذب فان الماء
اذا ربع مرض له عارض بالقناء فيشكل كريا وكذلك الهواء وجميع اللطائف واما ثانيا فان هؤلاء انما يوجبون الشكل لكل
الماء الواحد بالتأليف الاول وما بعد ذلك فلا يمنعون البتة ان يتألف الجملة الكثيرة منه على اشكال شتى فها ولا يوجبون
مجموع المياه شكلا يوجبون الاول تأليف المياه وكل ما نيل من ان الجسم السائل ينعقد حبابا والمتحجر يسيل ماء من
غير اجتماع ولا افتراق ولا انقلاب من هيئة او وضع فانه ان وجد فى هذه العقدة شرط الادراك بالحس حتى يصدق
ويسلم لم يلزم شيئا لانه ليس يجب ان لم يكن افتراق واجتماع محسوس ان لا يكون البتة وان لم تشترط بل ادعى انه لو حدث
فيها اجتماع وافتراق واختلاف ترتيب ووضع لكن ما لا يدركه الحس لم نسلم لهذه الاعتراضات عليهم اشبه بالتكلف
والتعنت فلنرجع الآن الى التفرقة بين الكون والاستحالة

الفصل السادس فى التفرقة بين الكون والاستحالة

قد علم ان غرضنا فى مناقضة هؤلاء انما كان بسبب فصل الكون والاستحالة
ثم احوجنا ذلك والان تكلمنا فى امر العناصر فرأينا مذاهب فى العناصر يجب نقضها فنقضنا اياها على غرض
لنا اخر وهو معرفة العناصر الاولى ان نقدم اولا شيئا من امر الكون والاستحالة فنقول ان المشاهدة يؤدى بنا
الى ان نحكم بان ماء ساكنا لا يتحجر وقد دللنا التجربة على ان قوما يسيلون الحجارة ماء ويعقدون الماء احجارا وان الهواء
الصافى من غير تجاذب يجاذبه البتة ينعقد سحابا فينسيل ماء وقد يتألبها وهذا شئ مشاهد ثم الجبال البارد فى
شاهقها الهواء الصافى اصفى ما يكون فى الشتاء من الصيف ينعقد دفعة من غير تجاذب ينصب الماء وضبابا يشبه
نحو ينصب رضابا ليس ويلقى الارض ويرتكم عليها تلجا بكثيرة ومقدار ذلك مقدارا ومقدارا ومقدارا فتكون بعد الهواء
صافيا فى الحفظ ثم ينعقد بعد مرة هذا العدد حتى انه ينضد من هذا الوجه على تلك البقعة تلا عظيما لو سال لعم
كثيرا وليس الا هؤلاء هذا استحال تلجا اوثلجا وقد يوضع القدح فى الجمد مهذما منه ويترك فيجتمع على صفحته
من القطر اجتماعا بعد اجتماع حتى يمتلئ ماء وليس ذلك على سبيل الرشح فان الرشح من الماء الحار اولى وايضا
فان هذا القدح او آلة اخرى يجرى مجراه اذا لم يهذم كله فى الجمد بل بقى منه طرف منها ولا على الجمد اجتمع ايضا
على طرفه القطر لان البرد ينتهى اليه فيكون ذلك على سبيل احالة الهواء ماء لا على سبيل الرشح اذ الرشح يكون
حيث يلاقى الاناء الرشح فقط وربما كان ذلك الجمد لم تحلل منه شئ ولم ينقص بل كلما كان الجمد اعظم من التحلل
كان هذا التقطر اغزر وبعكس هذا يسيل الماء هؤلاء بالتنجين واما استحالة الاجزاء ماء فالقتل الكثير الحاصل
عليه بالتنجين وخنق الهواء لكم يترك ان يخرج ويدخل فانه عند قرب يسيل ماءه فانه احرقه وقد علمت كيف يسيل
دهن البلسان فى دفعة واحدة ناذا وليس ذلك الا لاستحالة ما فيه من العناصر الحطب ان كان رطبا عصى النار
فاجتمع منه دخان كثير وهو الاجزاء العاصية منه واذا كان يابسا لم يجتمع منه شئ او كان قليل الاجتماع لقلته

الى المجتمع من الرطب فليس يمكن ان يذهب هذا الى ان الاجزاء الارضية في الرطب اكثر فان القليل الذي يصعده النفس فيه اعرف فانه ربما كان اليابس اثقل ويكون ما يتدخن عنه وبخر قد جميعا اقل بل الماشية عسرا لاستحالة الى النتن لشدة الصلابة وما فعله لما يفارقها من الاستحالة والارضية الباقية استحالة الى النارية ولو كانا لا استحالا معا بل يتصعدان فقط لكان الدخان عنهما واحدا اذا الجمع فاقد الدخان في احدهما اقل مع انه ليس في الرطب اكثر فقد استحال ما فيه من الارضية الى غير الارضية وما غاب هناك الا النار وقد استحال الى النارية وظاهر بين هذا وما اشبهه ان هذا اذا لم يكن على سبيل الكون ولا على سبيل الاجتماع والافتراق لم يكن الا على سبيل الاستحالة في الجوهر فالعناصر تستحيل بعضها الى بعض والمركبات قد يستحيل ما كان من هذا النوع الى نوع اخر كالحنطة تستحيل دما والدم تستحيل عظما ولحما وغير ذلك فما كان من هذه الجملة يبقى نوع الجوهر من حيث هذا المشار اليه ثابتا كالماء يسخن وهو ثابت بشخصه فهو استحالة وما كان لا يبقى نوعه عند تغيره كما صار بنا من المثال فهو فساد فالكون المطلق هو الكون الجوهري والكون المقيد كونهم كان ابيض او كان اسود فهو الاستحالة او شيء اخر من التغيرات التي ليست في الجوهر فهذا حكم شيء بحسب اللغة وضعه وقد كان بعضهم يرى كون اشرف الاسطقسين واكثرهما وجودا عن اختهما كونا مطلقا وعكسه كونا مقيدا وقد اوانيا ان اولى ما يجب ان يكون كونه وفساده مطلقين وغير ذلك مما لا حاجة بنا الى استقصائها ونقضها فان اضاعة الوقت جار بها من السفه بمرتبة ثم لا يجوز ان يكون كون الجوهر واقعا عن لا جوهر فانك تعلم ان ما يكون عنه الجسم لا يكون الا الجوهر الهيولاني والجوهر الهيولاني لا ينفرد بتجرده وكل جوهر يعقل كله او بعضه الكون والفساد فليس بد ان يكون قبل بكليته فلا شك فيه وان قبل جزء منه وهو مشارك له في نوعه وطبيعة نوعه قابلة الكون والفساد وقد بينا من قبل ان كل ما كان كذلك فليس بغير كائن مما هو موجود فليس بد ان تعاصر الكون والفساد غيره اذ ليست وجودها بل وجودها عن كون بعضها من بعض نحن بينا الآن ان تعرف ان الفعل والانفعال الكيفي يجري بين هذه والفعل في هذا الموضع يعني به محركا في الكيف يعني بالانفعال متحركا فيه على نحو ما علمت من صحة ذلك مرارا في مواضع اخر فنقول ان ذلك يكون مما اسفنه فانه لو لم يكن بسبب مماسة لم يخل اما ان يكون بسبب اخر وضعيا او يكون كيف اتفق ولا يجوز ان يقال ان ذلك كيف اتفق والا لكان الجزء يسخن مثلنا مما سخنه مثلنا بالمضاهاة وكيف كان وضعه منه فكان الجسم يسخن كان نارا مثلا موجودة بعيدة عشر فراسخ عنه فاما ان كان على سبيله وضع اخر غير المماسة يقتضي نوعا من الجاذبة او الدفع فان الوسط اذا كان لا يسخن ولا يتأثر لم يسخن المنفعل الابعد ايضا ولم يوجد ان سخن الوسط في الوتر القريب يؤثر مماسة لا محالة فالفعل الابعد انما يجري بين الاجسام التي عندنا الفاعل بعضها في بعض اذا كانت بينهما مماسة فلاجل ذلك جرت العادة بان يخص هذا المعنى في هذا الموضع بالمماسة حتى اذا التقى جسمان ولم يؤثر احدهما في الاخر لم يسم في هذا الوضع مماسة وان كان احدهما يؤثر ولا ينبغي ان يقال انه يماس المتأثر عنه ولا مماسة المتأثر وكان المماسة في هذا الموضع ملاقاة مؤثرة ولا بد من ان يكون له وضع وبالضرورة ان يكون ذا ثقل وخفة اذ قد بينا ان الاجسام القابلة للتركيب المزيج لهذه الصفة وفي هذا للبعض عما لا فائدة فيه فالفاعل من هذه الاجسام يفعل بالمماسة وقد اوضحنا من الامر ان الفاعل اعم لم يفقد في شيء خاصيته من المنفعل فلم يفعل فيه ولم يزل ان غاية ما تفيد هذه الثقب هي التمكين من زيادة الالقاء فان حصل الالقاء من غير ثقب حصل الفعل في المنفعل وكان المغير بالذات هو الالقاء والمماسة لكون الفاعل كالكل

كان اكثر

كان اكثر مخالطة كان الانفعال اقوى والاجسام العنصرية اذا تلاقت فعل بعضها في بعض فكان كل واحد منها
يفعل بصورته وينفعل بمادته كالسيف يقطع بحدته ويكل وينثلم بحدته ويفعل كل واحد منها بضده في ضده
في النوع الشبيه له في الجنس المشارك في قوة مادته وهذه الانفعالات لا يزال يستمر الى احد امرين اما ان تغلب بعضها
فتحيله الى جوهره ويكون كونا في نوع الغالب فسادا للمغلوب واما ان لا يبلغ الامر باحدها ان تغلب على الآخر حتى
يحيله بجوهره بل يحيله كيفية الى الحد المستفر للفعل والانفعال عليه ويحدث كيفية متشابهة فيهما تسمى المزاج
وهذا الاجتماع يسمى الامتزاج فان وقع اجتماع كاين دقيق الخطة والشعير ولم يجر فيما بينهما فعل وانفعال
فلم يتم ذلك امتزاجا بل تركيبا واختلاطا ومن الناس من يستعمل في هذا الموضع لفظة الامتزاج ثم قد اجمع
المشاؤن عن الوهم ان الامتزاج لا يقع اذا كان البسيطان محفوظين ولو كانت البسايط يحفظ على حالها لما كان
يوجد جسما عنها الحية او عظمية بل كان المركب انما تحتوي بسايط حسا وهي موجودة فيه حتى انه لو كان الحس البصري
في غاية القوة على الادراك لكان ذلك الانسان يرى في اللحم ماء وارضا وناريا وهواء متميزات فلا يكون لحم
ما بالحقيقة كما يجب به انسان ودوا انسان وقالوا ولا انا فسد احدهما ولا انا فسدا كلاهما فان الفاسد بن
لا يصح ان يبقى لهما ممتزجين ولا الفاسدا البتة ثم قال المعلم الاول بعد ذلك فالممتزجان ثابتة ما بالقوة او بالفعل
لكن الممتزجان قوتها ثابتة وهي بالقوة الفعلية التي هي الصحو ولم يعن انها يكون موجودة بالقوة التي تعتبر في
الانفعالات التي يكون المادة في ذاتها فان الرجل انما اراد ان يدل على امر يكون لطما مع لطمة لا يفسد انما يكون ذلك اذا بقيت لطمة قوتها التي هي صحتها الذاتية واما القوة التي يعني الاستعداد في المادة فانما يكون مع الفساد
والرجوع الى المادة او قد يكون مع الفساد فانها لو فسدت ايضا لكانت ثابتة بتلك القوة فان الفاسد هو بالقوة
الشيء الذي كان اولا ويرجع اليه لكن المفسرين يتبلبلون في ذلك بسبب اضطرابهم في التفرقة بين الصحو والامراض
الدالة على التفرقة بين الصحو الطبيعية لهذه الاخوا وبين كيفيتها فاعلم ان هذه الكيفيات كلها او بعضها
صحو لهذه الاخوا مع انها تقبل الاشد والضعف فيقول اسلم طريقة ان كيفيتها انها تكون محفوظة مكسورة
السوء ان فيكون الاجسام بالقوة نحو الصحو فلنستطرد في فهم هذا فنقول لا يصح اما ان يكون لصحتها وهي مثلا ما
وارض ثابتة بالقوة ماء وارضا او ثابتة بالقوة على حكم كما ان الماء والارض ان جعلوها بالقوة ماء وارضا
فقد فسدت لكنهم يقولون انها لا تفسد بل سوء لها تنكسر وحميتها تضعف مع ذلك فان بعضهم يرى ان الثاني
العنصرية غير فان سوء لا يحتمل ان سوء لها تنكسر بتغير وذلك التغير اما ان يكون فساد الماء مثلا للصحو
الذاتية حتى تصير لا ماء او مع بقاء صحو المائية حتى يكون الماء ماء والارض ارضا لم يبطل عن كل واحد منهما
صحوه التي اذا بطلت لم يكن ذلك ماء وهذا ارضا لم يكن الاستحالة في طبيعة النوع وخصوصا وقد سلموا ان الصحو
الجوهرية لا يقبل الاشد والاضعف ان كان الارض قد انتقصت ارضيتها حتى صار ارضا ناقصة وكانت
الارضية تقبل الاشد والاضعف انما نقص ارضيتها لا غير بدخول طبيعة اخرى لو لا دخولها كانت تلك الطبيعة
حاصلة والآن انما دخل شطر منها فيكون مع انها ارض ناقصة شيئا اخر كناريا وهواء مثلا ناقصا فيكون شيء
واحد ناريا وارضا مثلا ناقصين ويكون بالقياس الى النار الصرفة ارضا وبالقياس الى الارض الصرفة نارا
وهذا محال فان النار في عرض ناريتها نار ليس ارضا البتة والارض في عرض ارضيتها ارض ليس بنار البتة

على انهم

الاخلاط كان لفظة

على انهم يعترفون ان هذا الانكسار ليس الا في الحر والبرد والرطوبة واليبوسة واعلم ان الماء لا يزول عنه
بان يسخن شديدا او يعلى فضلا عن ان يغير فيكون التغير الذي يعرض انما هو في الكمال الثاني لا
الكمال الاول الذي هو به ماء فاذا كانت هذه الاستحالة لا تبطل طبيعة النوع فليست هذه هي الاستحالة التي في الجوهر التي
في كيف جوهر غير محفوظ في انه مكيف واما للعلم الاول فعلى ان نعوذ بها الا نبطل وعنى بها صيرورة الماء طبعا بها التي هي
هذه الكمالات الثانية اذ زال العائق بتوصيرنا عنها الافعال التي للمحسن هؤلاء انه يعني القوى الاستعدادية
والى هذا الحيوان الاول كان يجوز ان يبقى بحرارة لكان قوى الاسطقسات الاستعدادية التي لها يقال للشيء انه
بالقوة نارا او ارض او غير ذلك لا يبطل فضلا عن المزاج الذي يصرح انه ليس فيه قسما فما يكون الفائدة في هذا
الكلام ينبغي لنا ان نصرح عن الذي يجوز وجوده ولا يجوز كون ان كل واحد من الاسطقسات له صورة جوهرية
بها هو نارا هو وينبع هذه الصورة الجوهرية كما الان من باب الكيف من باب الكم ومن باب الاين فيختص كل جسم منها
ببردا وجزء من جهة تلك الصورة ويبس ورطوبة من جهة المادة المقترنة بالصورة ويقدر من الكم الطبيعي وبحركة طبيعية
وسكون طبيعي فيكون تلك الصور بعينها عنها في ذات ذلك الجسم قوى بعضها تمامها بالفياس الى المنفعل كالحارة
والبردة الطبيعيتين وبعضها بالفياس الى الفاعل المشكل كاليبوسة والرطوبة الطبيعيتين وبعضها بالفياس الى
الاجسام المكتنفة كالحركة والسكون الطبيعيتين وان الماء انما يتغير في جوهر عنه البرد اذا كان على طبيعة وهو
عائق كما يتحد اذا كان على طبيعة ولو هو وانه قد تقوى هذه الكيفية بقاسر فيسخن كما يقوى تلك الحركة وسيلها
بقاسر راجع الى فوق تحدث فيه ميلا تحريبيا وكما ان الماء اذا سخن فصعد بالتسخينة او سخنت الاجزاء الارضية ايضا
فصعدت بالتسخينة وكانت التسخينة محدثة للميل الى فوق كذا اذا انبعثت التسخينة عن الطبايع لحدث الميل من الطبايع هذا
ان سلم ان صعود الماء وصعود اجزاء الارض انما هو لتسخينها لا بجاذبة النار اياها وسنوضح ذلك في فن
الخواص انما او زنا ما اوردناه من ذلك تمثيلا لا وضعا ولو كانت البرودة المحسوسة صورة الماء لكان الماء بتجمده
وهي مغلاة وليس كذلك بل هي عند الغليان ماء بعد ولو كانت الرطوبة المحسوسة ايضا صورة الماء لكان الجامد خارجا
عن طبيعة الماء وليس كذلك انما اسطقسا الخزف والفاركب وليس احدهما ولو كان الميل الذي بالفعل صورة الماء لكان الماء المرتفع
الى فوق وقد صح انه يتجدد بعد مفارقة الرأس بميل يحدث فيه انما فقد الصورة الثانية فاجتمع فيه بالفعل ميلا
ميل صعود وميل هبوط كل منهما بالفعل وقد قيل في هذا قول وحذيان فيما اسلفنا ان الطبيعة غير هذا الميل
بل مبدأ هذا الميل وكذا فاعلم ان الطبيعة غير الكيف المذكور بل هي مبدأه وقد علمت ان الطبيعة ليست مبدأ للحركة المكانية
والسكون فيها فقط بل مبدأ لجميع الحركات التي بالطبع والسكونات التي بالطبع وكذا فاعلم ان طبيعة الماء هي التي
تغير الماء الى هذا الكيف ويحفظ عليه وان تلك الطبيعة اذ لا سبيل لها فيستعان لها عن الفعل العتاد وعنها اسم فتارة
تسمى ثقلا وفتارة تسمى برودة ورطوبة فالها اذا اعتبر ما يصدر عنها من الميل الهبط سميت ثقلا وانما هي مبدأ للفعل
واذا اعتبر ما يصدر عنها من الكيفية سميت برودة وانما هي مبدأ البرد هذا كما يسمى قوة في الانسان نطقا او ضحكا وانما
هي مبدأ النطق والضحك واذ قد مثلنا هذه للعقل فنقول ان الطبيعة الثانية محفوظة في المزاج واما الكيفيتان فهي
منتفضة لا باطلة بطلانا تاما فهذا القدر هو القدر من الاستحالة التي يوجبها المزاج فتكون الكمالات التي تكون لكل
نوع من العناصر محدثة بالفعل موجودة بالقوة القريبة كقوة النار على الصعود فلا يكون العناصر موجودة بالفعل

مطلقا محفوظة على ما هي عليه والا فاسدة كلها وكان فساد بعضها فيكون كل اسطقس من جهة نوعه انما مثلا حيا طبيعيا بصفة ومن جهة كمائه الثاني انه مثلا نار وبالفعل وكذا من وكان العالم كاملا ومن جهة انه انكسر بالمزاج اسطقسا في المركب وكلما كانت الاجزاء اشد تصغيرا كان اقرب الى المزاج لان كل واحد يكون اذعن للانفعال التام يكسفه ويكون كل واحدا وصل في التاثير الى كل واحد فلذلك ما كانت الرطوبة اسهل في التغيير الكبير مع الصغير بعض الصغير ولا يخالطه بروما كان الصغير مؤثرا في الكبير من غير ان يكون له قدر محسوس حتى يقال انه قد اختلط به كما يفعله اصحاب دعوى الاكسير انهم يعطون نحاسا كثيرا مرضاصا مكلسا يسيرا ويزعمون ان مصعدا يسيرا منه يكون كافيا لتلك الكمية ويخالطه

الفصل السابع في ابطال مذهب محدث في المزاج

ان قوما قد اخترعوا في مزاج ما مذهبا غريبا عجيبا وقالوا ان البسائط اذا امتزجت انفعل بعضها من بعض تاديا الى ذلك بالاستحالة فيخلع صورها فلا يكون لواحد منها صورة خاصة بل يصير صورة واحدة متصيرها هيولى واحدة وصورة واحدة فيتهم من جعل تلك الصورة مثلا متوسطا بين صورها فان الممتزج يزوان المزاج يستعد بذلك لقبول الصورة النوعية التي للمركب ان ومنهم من جعل تلك الصورة صورة اخرى هي صورة النوع بعينها وجعل المزاج امرا لها رضا لا صورة ولو كان هذا الراي حقا لكان المركب اذا تسلط عليه النار وفعل فيه فعلا متسلطا فلم يكن الفرع والاثبق بعينه الى شيء فاطرح مبخرا لا يثبت على النار البتة والى شيء ارضى لا يقطر البتة فان كان كل جزء منه كالاخر بيا وفي الاسعد في جميعه ان تختلف بعضه ان يكون اختلافه بالاشد والاضعف حتى كان بعض الاجزاء اسرع استعدادا وبعضها ابطا استعدادا ومع ذلك فما كان يكون ذلك فيها وهي مشتركة صورة واحدة لا تمايز بينها بل لا بد من تمايز ما وذلك اما ان لا يخ اما ان يكون بامور عرضية او صور جوهرية فان كانت امورا عرضية فاما ان يكون من الاعراض التي يلزم طبيعة الشيء او من الاعراض الواردة من خارج فان كان من الاعراض التي يلزم طبيعة الشيء فالطبايع التي يلزمها الغرض مختلفة هي مختلفة وان كان من اغراض وردت عليها من خارج فاما ان يكون الاجزاء الارضية مثلا يقتضي في كل مثل ذلك التركيب ان يكون اذا امتزجت عرض لها من خارج ذا تمام مثل ذلك العارض او لا يقتضي فان كان يقتضي وجب من ذلك ان يكون لها عند الامتزاج خاصية استعدادا لقبول ذلك او خاصية استعداد لحفظ ذلك ليس ذلك لغير ما ذلك الاستعداد اما ان يكون امتزاجوهريا فيها بان الجوهر يكون البسائط صفية في المركب بجواهرها او المراد عرضيا فيعود الكلام من راس واما ان لا يكون الاجزاء الارضية مثلا يقتضي في كل مركب مثل ذلك التركيب ان يكون اذا اعوزها من خارج بل ذلك قد يتفق في بعضها اتفاقا ولو كان كذلك لكان ذلك بالاقل ولم يكن كل مثل ذلك التركيبات موجبة لاحتلاف ذلك الغير وكان يمكن ان يوجد من النحو مرجم من نوعه بعطوكلا او يرسكلين ولا يقطر وكل ذلك كان يجب ان لا يكون التحليل مغنيا للجواهر والنباتات بافناء مادة وابقاء مادة اعني افناء المحلل الرطب وابقاء اليابس ثم لنظر ان هذه العناصر اذا امتزجت فما الذي يبطل صورها النوعية فلا يخ اما ان يظن ان النار مثلا يبطل صورة الارض منها او شيء خارج عنها يكون ذلك الشيء من شانه ان يبطل صورها اذا الجمعت فان كانت النار يبطل صورة الارض فاما ان يكون مبطلة لصورة الارض وما رتبتها موجودا ومبطلا وما رتبتها معدة فما يبطله النار رتبة معدة منه يكون ابطالها لصورة الارضية بعد عدد النار رتبة او مع عدد النار رتبة وعدد ما دونها في هذا الموضع انما هو ايضا بسبب الغرض والكلام في ذلك كما هو الكلام بعينه منه يكون حاصلها ذكرناه انما عدت

النارية فكلا رضتها ابطل احديهما صورة الاخرى وهذا ممتنع واما ان يكون شيء آخر خارج هو الذي يبطل صورة كل
واحد منهما اذا اجتمعتا فان كان يحتاج في ابطال الصورة النارية مثلا واعطاء الصورة الاخرى الى الارض والارض
او الارض معدة فقد دخلت الارض في هذه المعونة وعاد الكلام من رأس وان كان لا يحتاج فلا حاجة الى المزاج
في سلب الصورة النارية واعطاء الصورة الاخرى بل البسيط يجوز ان يكون عنه الكائنان بلا مزاج ولا استحالة
فلا يلزم فيما مثل هذا القول فان النار مثلا اذا كانت علة للشيء من مادة الارض كانت علة وهي نار بالفعل
يعني لشيء نار موجودة فيها وان اقتضت ايضا بقبل البرد بمادتها من الارض بالفعل فتكون فاعلة لصبغة
ومنفعلة بمادتها ويكون الحيثية عند ما يفعل في الماء موجودة والماء عند ما ينفعل موجودة فلا يعرض فيها هذا
الشك لكن من الامور المشكلة التي بالحري ان يورد شكا يؤيد القول الذي نختاره ويورده اصحاب هذا المذهب
وهو انه ان كان الممتزج لا يتغير جوهر بسيطه وانما يتغير كما انه من كون النار فيه موجودة ولكنها مقهورة فالماء
والماء موجود ولكنه مقهور فليلزم ان يفيد بالمزاج صورة زائدة على صور البسائط ويكون تلك الصورة ليست
من الصور التي لا تدرك في الكل من الصور الاجتماعية مثل صورة التأليف كالاشكال والاوضاع والطبيعة
مثلا ليست من الصور التي يكون من حيثان اجتماع احاد عديدا واحاد مفاديو حتى يكون للجملة ولا يكون
واذا كان كذلك كانت هذه الصور سارية في كل جزء وكان الجزء الموجود من الاسطقس في المركب هو نار مستحيلة
بعيد هذا كسب صورة اللحمية فيكون من شان النار في نفسها اذا عرض لها نوع من الاستحالة ان تصير لحما وكذلك
كل واحد من البسائط فيكون نوع من الكيف المحسوس وحد من حدود التوسط فيما بين الرطب واليابس والحار والبارد
بعيد الاحياء العنصرية لقبول اللحمية ولا يمنعها عن ذلك صورها كما لا يمنع صورة الارض في الجزء المنذخن ان يصير
حرارة منصعدة فيكون ح من شان البسائط ان يبطل صور هذه الانواع وان لم يتركب بل اذا استحالت فقط فلا
يكون الى التركيب والمزاج حاجة فنقول اما الاول فليس اعتراض هذه الشبهة على احد المذهبين اولى من اعتراضها
على الآخر فان صاحب هذا المذهب المخترع ايضا يرى ان اجتماع العناصر شرط في حصول الصورة المركب بسبب ما يقع فيها
من الفعل والانفعال وانها اذا لم يعرض لها الفعل والانفعال في كيفياتها اعني بعرض لها ان تخلع صورها وتلبس صورا
ولولا ذلك لما كان لتركيبها فايدة واذا تركبت فانما يقع فيها تغير في كيفياتها بالى بادة والنضج حتى يستقر
على الامر الذي هو المزاج ثم تحدث صورة اخرى بعد ذلك المزاج اذ لا يكون ما يقال انه وارد بعد المزاج الا كيف
ما كان فذلك لاستحالتها في كيفيتها فيجب ايضا من ذلك ان تلك الاستحالة[٣] تسخيلها فيها الآن تصير احرا وابرد
والآن ان يجاورها علة ومنفعلة على اوضاع مخصوصة وان يكون تلك الصورة مستحيلة ان يستحفظ الامتزاج او
وان الصورة لا تحل مادة ثم يستحفظها او غير هذا من العلل والمعاذير وهو وجوب مشترك للطائفتين معا على انه يمكن
ان يكون الحد المحتاج اليها من المزاج في قبول المادة لقبول الصورة التركيبية لا تحصل ولا يبقى الا المزاج فهذا
هو الذي يجب ان يعقل من امر وجود البسائط في المركبات والذي يقع من الاضطراب في اعراب هذه الاسماء
عنه هو مما لا يتغير لبعضهم الصور التي فيها النار نارا والماء ماء فاورد عن هذه الكلمات ان النار تغير على ان هؤلاء ايضا اذا
سئلوا تفصيلهم ما يعنون بقولكم ان الماء نار وردوا طرفا في احد امر الماء هل هو بارد بالفعل او بارد بالقوة فيقولون
انا نعني بذلك بردا بالقوة وليس نعني به البرد بالفعل فيكون احدهم البرد في حد الماء مصيرا الى ذي جوهر مغني

[٣] الاستحالة ... تسخيلها فيها الآن تصير احرا وابرد والآن ان يجاورها علة ومنفعلة على اوضاع مخصوصة وان يكون تلك الصورة مستحيلة ان يستحفظ الامتزاج او

به يقوى الماء على ان يبرد ومحال ان يبرد ولا يبرد فيكون الماخوذ في حد الماء هو القوة التي يصير عنها البارد بالفعل الماء وليا يجاوره وليس هذه القوة على البرد بالفعل كقوة النار على البرد بالفعل وذلك لان النار يجب الى ان يسلخ صورتها عن مادة وليس صورة اخرى حتى يكون لها هذه القوة واما الماء فهذه القوة فيه قوة قريبة جدا من الفعل لا يحتاج في صدور الفعل عنها الا الى زوال المانع فهذه القوة ليست قوة الطبيعي بل هي صورة زايدة على الطبيعي فاعلة للبرد في الماء وفيما ينفعل عنه بتوسطهم اذا قالوا ان العناصر لا امتزاج بينها حقيقيا وبصير القوة هي ما هي انما يعنون هذه القوة القريبة فهذه القوة القريبة هي فصل كل واحد منها واذا بقي الشيء وفصل احد فلم يفسد وجوده لا محالة فهم من وجه قد يسيرون الى هذا وان لم يقولوا الصريح به ثم هذا المزاج على وجوه اما ان يكون الحار من البسايط يحفظ البارد مقدارا ما يبرد البارد الحار حتى يحصل امر هو متوسط بين حمتي البرد والحر وكذلك بين حمتي الرطوبة واليبوسة فسمي هذا الامتزاج معتدلا مطلقا فان كان اعتدال بين الحر والبرد ولم يكن بين الرطوبة واليبوسة بل غلبت الرطوبة فهل مزاج رطب او غلبت اليبوسة فهل مزاج يابس فان كان الامر بالعكس فكان اعتدال بين الرطوبة واليبوسة ولم يكن بين الحرارة واليبوسة بل غلبت الحرارة البرد فهل مزاج حار او مزاج بارد فيكون هذه امزجة خارجة عن الاعتدال حروجا بسيطا فاذا استقر الفعل والانفعال على غلبة من احد طرفي مضادة على اعتدال بين الطرفين الاخرين وباذائها اربعة اخرى مركبة وذلك عندما لا يقع بين طرفي مضادة من الضادتين اعتدال بل يكون الاستقرار على غلبتين فيكون حارا يابسا وبارد يابس وحار رطب وبارد رطب فيكون جميع الامزجة تسعة واحد معتدل واربعة مركبات فاذ قد فلنا في الكون والاستحالة وما يتصل بهما وفرغنا من جميع ذلك فنا نحن ان نتكلم في النمو

تنبيه على اربعة

الفصل الثامن في الكلام في النمو واما النمو

فانه لا يكون الا بزيادة ما ولا كل زيادة فان المتكاثف كلما اذا استحال هواء فزاد حجمه فقد نما حدث شيء آخر مع حجمه ولم يكن موضوعا محركا الا زيادة التي عرضت فاسيا ولا ايضا اذا كان الموضوع نابيا ولم يتصف بالزيادة من خارج مثل الماء اذا تخلخل عند استحالته الى الشخينة وهو ما وبعد الكل زيادة منصفة فانه اذا انضم بالجسم جسم اوجب على ما وما وكل واحد من المزيد عليهما ساكن لم يستحل شيئا واحدا انضاف اليه زيادة فلا يكون ذلك حركة النمو بل يجب ان يكون الباقي بالنوع محركا بكليته الى الازدياد مما يدخل عليه وكما كان ايضا كذلك فان الشيء بعد وقوف النمو فيه كما ان الشامي في سن النمو قد يطول وليس زيادة السمن من النمو كما ليس نقصان الهزال من الذبول بل يجب ان يكون ذلك الازدياد مستمرا على ما سبق الى كمال النشو ويكون الوارد قد استحال كله الى مشاكلة المورد عليه المورد عليه قد نمى حينئذ في الاقطار منتهيا الى كمال النشو يجب ان يكون هذا الوارد قد احال المورد عليه فاما في خلال ذلك فجسم يدفع له المورد عليه الى اقطاره على نسبة واجبة في نوعه النوع باقي في شخصه ولو كان نقوذ في الخلل لما كان يحتاج الجسم في ان يزداد الى امتلاء ما فيه من الابعاد الخالية بل كان جسم واحدا كانت الابعاد خالية او لم يكن وهذه الحركة مما يشترك فيها من النبات والحيوان من جهة الجوهر الحيوان والنبات ايضا قوام من نفوس بدن هذا النامي مما يعرض العروض الاول للبدن ويعرض لبدنه من جهة مقداره فههنا يصول النامي الحامل لصورة جسمه ههنا للمقدار الذي ذلك الطبيعي وههنا الصورة الشكلية الخلقية الجبلية بذلك المقدار والطبيعي قائم البتة فيشكل من امره ولا يبعد ان يظن به انه عاش ان باقي ما انحلل على كل

قد يعرضه

فذ يعرض منه محصل للمتخص في وقت من الاوقات جملة مادة غير الجملة الاولى فلا يكون مادته هي الباقية الثانية
حتى يكون النمو والزيادة منسوبا اليها فنسبة اولية فمن هذا لا يبعد ان لا ينسب النمو الى مادة واحدة بعينها وايضا
فان المادة لا يقول ان مادة واحدة بعينها وان بقيت بقاء الدهر فانها لا يصير بسبب النمو اعظم بل الاعظم هو المجموع
منها ومن الزيادة وهي مع الزيادة على القدر الذي كانت عليه قبل الزيادة وانما الاريد هو شيء اخر وهذا هو المجموع
وهذا المجموع من حيث هو مجموع انما حدث الان بانضمام الزيادة الى الاصل فلا المادة باقية ولا الزيادة وايضا فان القدر
المحمول في المادة حكمه في الامرين جميعا هذا الحكم والصورة ايضا تقبح ما يظن فيها من انها تحفظ ببقاء المادة حتى
يكون البناء المركب من الاجر اذا انتزع منه اجر اجر حتى يتبدل الاجر كله يكون هو بعينه البناء الاول بالعدد وليس كذلك
الشكل والصورة ينتقل وهي واحدة بعينها ما بعد من مادة الى اخرى وهذا من الحق بل انما يتم ذلك بان يبطل الصورة
الاولى من البناء مع انتقاص حاملها ويحدث صورة اخرى تشبهها بالاولى وهذا شيء قد سلف مثاله وايضا
ان تبدل بعض المادة فيجب ان يعلم ان الصورة ليست واحدة بعينها ولا يلتفت الى ما يقولون وذلك لان الباقي من
الصورة في بعض الباقي من المادة هو جزء الصورة ولعمري انه لم يحدث الا من جهة ليس كلامنا في مثلها وانما الغرض
الاخر من الصورة وهي التي في المادة المجردة فليس هو الاول بعينه كما في مبتدل المادة باسرها وانما هو مثل الاول
واذا كان صورة الاول في هذا الوضع هي الجملة الباقية والحادثة وليست هي الجملة الباقية والصورة الباقية هي جملة
باقية فليست الصورة باقية عند النمو وينبغي لنا ان نطلب التخلص من هذه الشبهة فنقول يجب ان يعلم ان انواع النبات
والحيوان لا يستبدل البتة منها جميع المادة بل يتحلل في اول الامر اللطيف المتحلل منها ويستمد بدله وان يتحلل
الكثيف منها فانما يتحلل الاخر الامر ويتحلل القليل منه ويبقى في الجملة على الاستمرار فانما يحفظ القوى في الصورة
الولجية والنفس وان كانت محتاجة في قوامها الى المادة او كانت محتاجة في اصلها الاولى الى المادة فان انضم
اليها شيء استحال اليها وزاد فيها وفي كمالات القوة المستحفظة بالاولى هي التي هي في تمامها والمادة فيكون كان في
كمالات تلك القوة شيء قديم وشيء انضاف اليه او يكون الصورة والقوة هي تلك القديمة وانما انضاف اليها كالات
ويكون الجملة ليست هي القديمة بل اعادة من النوع ويكون الاول لم يبطل بل انضاف اليه ما اضاف به اكمل ولو كانت
المادة يتبدل لكانت الاذناب حسب ما تحفظ السامان فتبدل لما فانيا في الشخص من مادته هو ما يحفظ
به الصورة الاولى الاصلية ومن الصورة القائمة في المادة التي لا يتبدل بها صورة النوع واما القوى التي
هي كالكمالات الثانية لصورة النوع فقد يضاف اليها الزيادة والمفاد بوقد يكون الاولى منها المحفوظة بالمادة
باقية ويضاف اليها زيادة بغير نحو الاول في القوام والاستحكام لما اخره فيكون هو ايضا معرضا للطل قبل
المادة الاولى واما الشكل والخلقة فمن جملة امور عارضة لازمة للصورة النوعية او عارضة غير لازمة والباقي
في هذه الحركة التي هي النمو هي الصورة النوعية والزايد هو المفاد في اول الامر ثم الصورة الشكلية والخلقية لاجل
المفاد فانها تصير اخرى بدلا ان الصورة الواحدة الشكلية بعينها يصير صغيرا كبيرا فانها يكون في المفاد الذي هو
اصغر في الاول اكبر والمفاد ايضا كذلك بعد يكون اولا ناقصا ثم اذا اضيف اليه الغذاء الذي صار اعظم الامر مجموع
مفادين لان المضاف اليه نفسه صار اعظم بل هو كما كان انما الاعظم هو المجموع واما الشيء الذي له هذا المادة
حتى له هذا الشكل فهو نوع الشيء وهو باق واحد بعينه بلا خلاف وهو الذي يصير مادة مضافا اليها

فيزاده ولا ينمو وهو في جواز التشبه بالنمو والازدياد في الحجم ليس مما يعرض لمثلها من الصور الطبيعية التي
ليست قنطارية طويلا او عريضا من الاعراض الذاتية للمقدار ولا المقدار نفسه بنموه منه كما كان في نفسه الزيادة
لم يحصل اعظم مما حدث بنموه خاصة منه ومنها عظيما واما القوة الشكلية فهي التي بنواي ان كل جزء من الصورة
الشكلية يصير اعظم مما كان ولا كذلك المادة ولا المقدار فالمحرك اولا هو النوع وحركته هي في صوب الشكل الذي
بوساطة المادة ثم المقدار الثاني فالنوع هو الثاني اي هو الزايد في مقدار خلقته بسبب مادته ومقداره هكذا
ينبغي ان يعقل امر النمو والمغذي هو الغذاء فهو غذاء ومنم وهو غذاء من جهة ما هو شبيه الشكل القوة فهو منم بدانا
يتمالاه منه وهو منم من جهة ماله مقدار ويزيد في مقدار الثاني والغذاء هو الذي يبدل عما يتحلل بالاستفراغ الذي هو
فقد يقال له غذاء وهو بعد بالقوة مثل الخمر فقد يبقى له عذاء اذا لم يخرج الى غير الانصباب والاستفراغ فقد
حصل له التشبه في الكيف فقد يقال له غذاء وقد عذى وسنامها والغذاء ينم مضغة في كونه غذاء بان يشبهه
ويلتصق به عما يبدل ما يتحلل ان لم يشبهه كمادة البرص كان غذاء لا في كمال احواله وان تشبهه لم يلتصق كمادة
الاستسقا اللحمي لم يكن غذاء بالفعل ما لم يغاير في كمال احواله بل يجب ان يشبهه ويلتصق معا حتى يعد غذاء طبيعيا
والغذاء بالمعنى الاول اعني المشبه بالقوة هو جوهر لا محالة فانه يستحيل ان يكون غير الجوهر جوهر القوة ويجب ان يكون
جوهرا غير ممتنع عن ان يكون له مقدار طبيعي والا لم يتكون عنه جسم طبيعي بلا بد اما ان يكون ذلك بالفعل عند ما هو
شبيه بالقوة او يكون بالقوة فان كان بالقوة فهو هيولى بحتة ويستحيل قوامها الا مقارنا الصورة جسمانية فلا
بد ان يكون مقارنة لصورة جسمانية وتلك الصورة الجسمية يزول عند قبولها هذه الصورة ولا نطول الكلام في
بيان ان تلك الصورة تكون صورة جسمية له الا لغيره والا لكان مع هذه الهيولى هيولى اخرى في صورة واحدة وصار
جسمان في جسم وغير ذلك فليس الى ذلك للمحصلين حاجة بل يكفينا ان نعلم ان تلك الهيولى اذا فارقتها صورتها الجسمية
قبل هذه فقد كانت الجسمية موجودة لها قبل وكان بقوان الشبيه بالقوة جسم بالفعل الشبيه بالقوة يسير جسما
بالفعل ولا يجوز ان يكون الجسم الكلي العام فان ذلك لا وجود له الا في الوهم بل هو جسم ما شخصي فغذاء كل جسم
جسم شخصي ومبدأ احالة الغذاء موجود في المغتذي لان القوة المشبهة موجودة فيه ومبدأ النمو هو الذي يهيئ بالقوة
الثاني ما هو موجود في كمية ما والثاني لكن كمية الغذاء شيء يصيرها كمية المغتذي واكثر هو ايضا مبدأ النمو
وهو في الغذاء وقد يتفق ان يكون الذي يقع النمو محيلا وذلك اذا لم تقهر القوة المشبهة ان يكمل تشبهه في جوهره
وكيفيته او يكون اول فعلان ما يرد غير مؤثر في البدن ثم يكون على البدن مؤثرا فيه ومحيلا اذا كان قد استرخت قوته
في موافقة من المغتذي مثل الاثوم فانه غذاء والثاني لم يحسن مقاومة المربي بالفعل شبيها بالفعل فالمربي الذي هو بعد
غذاء لم يحل شبيها بالقوة وربما كان ضدا او متوسطا وربما لم يكن ضدا فان الخمطة ليست ضد الدم وانما
هي غذاء من طريق ما هي خمطة لا من طريق ما هي حادة وباردة فقط فليكن هذا كافيا فيما يجب ان نقول في امر المربي
والمغني وهو الغذاء من حيث له مقدار ونبدي فيما بعد فيه مخرجا بان ننتقل الى ايضاح القول في الاسطقسات وعددها

الفصل التاسع في ابانة عدد الاسطقسات

وقد سبق منا القول انه لا يصح ان يكون
الاسطقس في احد وكيف يكون ذلك وقد علمنا انه لا بد ان يكون ما هو في جوهره ماء وماء فارا والارض هو هواء
او هواء وارضا وكيف يكون ذلك وههنا فعل وانفعال بقوى متضادة لا يتبع عن صورة متفقة بل انما يتبع

عرضي مختلفة والصور المختلفة متباينة مختلفة والافضل الصورة على الحزي حتى يجعل تركيبها مع العنصر اسطقسا
بالتخصيص دون غيره واذ هذا من النفع الذي لا شك فيه فنفع لا سبيل ان الاسطقس ليس بواحد فهو اذن كثير
ومعلوم انه ليس بكثير غير متناه فبقي ان يكون الاسطقسات كثيرة متناهية وينبغي ان يكون ذات صور يعتد بها
فيما بينها فعل وانفعال حتى يكون اسطقسات ويكون منها المركبات بالامتزاج وان يكون الكيفيتان المتضادتان
عن صورها اقدم من الكيفيتان المتفاعلتان فالاسطقسات لهذه الاجسام المحسوسة ليست اسطقسات للاجسام
الموجودة فيجب ان يكون الكيفيتان التي تحتها كيفيتان محسوستين ومن شان الحاس ان يشعر بفعلها فيه والكيفيتان
المحسوستان متضادتان بحسب تضييف الحواس لكن الكيفيتان التي تحس حس البصر كالالوان او حس السمع كالاصوات او
حس الشم كالروائح او حس الذوق كالطعوم ليست من الكيفيتان الاولى في هذه الاجسام العنصرية ولا من المشتركة
فيها فان المركبات انفسها قد يوجد خالية عن اطرافها ووسايطها وانما تحدث في المركبات بعد تفاعل يقع منها
في كيفيتان مثلها وهذا يدل على الاستقراء الصناعي واما الكيفيتان الملموستان فلا تخلو عنها وعن وسايطها اجسام
هذه الاجسام المستقيمة الحركة ولا احد منها الا وطرف من اطرافه مضادا فانه موجود فيه او ضده او هو قابل له او ضده فيمتنع
ان يكون الفصول الاولى للاجسام الاولى منها محصلة لهذه الكيفيتان دون الطعوم والروائح والالوان واما الكيفيتان
الاخريان المتقدمة لسائر الكيفيتان مما لا يحل احساسا اوليا ما للمس مثل الثقل والخفة والتقل واستاسعها
فانها لا تفيد الفصول التي نحن في طلبها اما الشكل فلان الطبيعي منه منشأ هو في البسايط فلا يفصل به ولو كان
مختلفا ايضا لما يصلح ان يقع به فعل وانفعال والقسري بعد عن ذلك واما الخفة والثقل فبالحري ان يفصل الفصول
للاجسام الاسطقسية الكنة لا يفصل واحد منها للفصل الذي هو اسطقس فان الفصل الذي به الاسطقس
اسطقس هو الذي به يفعل ويفعل الفعل والانفعال الذي يتم به المزاج وذلك في الكيف لان الاسطقس انما هو
اسطقس للمزاج لا لفعل ولا انفعال في ذاته والكيف بعيد عن الخفة والثقل بالذات وانما يوجب الخفة والثقل بالذات
انفعالا في الحركة المكانية لا في الكيف وقد تبين مما ذكرنا مما سلف من قولنا ان الماء مثلا ليس كونه ماء وهو كونه اسطقسا
وليس كونه اسطقسا هو كونه جزءا من العالم وذلك لانه في نفسه شاء له فيما بين الى نفوسهم العالمي وله فيما بين الى نفوسهم
المركب من حيث هو ماء يجب ان يكون في طباعه ان يبرد ويرطب او يجفف ويرطب او يبرد ويجفف ومن حيث هو جزء العالم
فلا ينفع منه ولا يضع له الثقل المحصل له في حيزه الطبيعي وهو الاعوذ له على استكمال كونه جزءا من العالم ومن حيث
هو جزء من المركب اسطقس فلا يتعين فيه الثقل الذي له ولا الخفة التي له اللذان هو بهما يصير الى موضعه الطبيعي
بل كلاهما فيه منافضة لمنفعة المطلوبة في الاسطقس من حيث هو اسطقس لان الاسطقس عند كونه اسطقسا
انما يكون الاولى به مقاربة لمكانه الطبيعي ومصيره الى مشاكله استدلالا انما يكون الانفع والاعون ان كان ماء ان
يكون باردا رطبا يفعل فيما وينفعل حتى يفيد المزاج وان كان ناريا فضده ذلك وهو ان يكون حارا يابسا او
اما ثقل ذلك وخفة هذا فقليل النفع او مضاد النفع فيما يحتاج اليه من المزاج لانهما يدعوان الى المباينة و
التباعد لا الى الاجتماع والتلاوم ولانهما في الاجسام ناشئان في المجتمع شاهدة وكذلك ان كانت من الكيفيتان كيفيتان
مثل الثقل والخفة لا ينفع الفعل والانفعال فتكون داخلة في الفصول التي بها يصير الاجسام البسيطة اسطقسات
من حيث هي اسطقسات اما من حيث يصير اسطقسات ثم ان الكيفيتان المنسوبتان الى اللمس مختلفة المراتب فليس كلها في درجة

واحدة

هذا

واحدة بل بعضها اقدم من بعض وتشتمل على جملتها التعدد وذلك ان الكيفيتان المملوسة هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والغلظ والرزوجة والحساسة والجفافة والسلاسة والصلابة واللين والخشونة والملاسة واللطيف يقع على معنيين احدهما وقفة العوام والآخر وصول الاجزاء الى ابعد صغرة جدا والغلظ بقابلها وبشبه ان يكون التحلل مشابها للطيف اعني الاول الا ان التحلل ليس يدعى معه ذلك على الرقة وان كان تابعا له حتى يكون الرقة يدل عليه لكن الملموس التحلل يدل عليه لا له التحلل وذلك ان التحلل هو اسم واقع على معنيين احدهما ان يكون المادة تنقسم في الكم مع رقة تضيفتين هذا المعنى مع الرقة ازدياد حجم ويكون فيه اضافة شيء الى شيء اخر او غير شيء يكون اصغر كما اما الاخر فكالماء والهواء واما الغير فكالماء والولد لنفسه اذا كان اشد تكاثفا فصار اشد تحللا او لو لم يكن له الاضافة لكان الاولى بالمعنى اسم اللطافة والرقة وبه تحلل البعد اجزاء الجسم بعضها من بعض على فرج تتخللها ما هو اللطيف من الجسم ويكون حمل الاتصال بينهما لم يفقد بل بين اجزائها متوسط ثابت فلا يتبرى بعضها من بعض بتوجا ناقا وهذا غير مستعمل به في هذا الغرض لكن اللطيف والمتحلل على اول الوجهين معنيا الكلام غير قائم في الاول والا نفعال الآتي العرض وهما جديران بان يجري الخفة والثقل وبكادان يلازمانه اعني ان كل ما هو ثقيل فهو غليظ اشد تكاثفا واما اللزوجة فانها كيفية مزاجية لا بسيطة وذلك ان اللزج هو الذي لا تشكله باي شكل اريد بل يعسر تفريقه بل يمتد متصلا فهو مؤلف من رطب يابس شديد تكاثف الاجزاء والامتزاج واشتدادها من اليابس فانك اذا اخذت ماء وغبارا وجمعت في جمعهما الدق والتحمير حتى اشتد امتزاجهما حدث لك جسم لزج الجسم الذي يخالفه هو الذي يصعب تشكله وليس هو من بعضه وذلك لغلبة اليابس فيه وغلبة الرطب مع ضعف المزاج واما الغلظ فمعلوم ان سببها رطوبة جسم طبيعي فيه فان فيه فضل رطب الجوهر ومنبسط ومنقع فرطب الجوهر هو الجسم الذي كيفيته الرطوبة بفادة مادته ويكون كونه فالرطوبة ان لبتا مثل الماء واما المبتل فهو الذي انما رطب برطوبة جسم غيره وذلك الرطوبة لذلك الجسم وقلبة لكن ذلك الجسم بذاته وقيل انه مبتل ضعيفا ان يحس باسم المبتل ما كان هذا الجسم جاريا على ظاهره ويصلح ان يقع على الشيء حتى يكون المبتل هو كل جسم منه رطب رطوبة غريبة لكن المنقع لا يكون منقعا الا بان يكون الرطب الغريبي فيه ونفذ الى باطنه فالمنقع من الوجه الاول كالنوع من المبتل ومن الوجه الثاني هو مبتل بان له غير داخلة فيه وقد يكون الجسم اليابس رطبا ومنقعا ولا سواء رطوبة الخمر ورطوبة الماء في اليابس المنقع فان جوهر هذا يابس وقد نفذ فيه رطب غريب وذلك جوهره رطب من نفسه فرقا ما بازاء المبتل كما ان اليابس بازاء الرطب الصلابة واللين ايضا من الكيفيتان المزاجيتان وذلك ان اللين هو الذي يسهل الغمز الى باطنه ويكون له نوع عبر سيال فيتشكل من وضع لا يميل امتداد اللزج ولا يكون اسرع له تفريقا لتشكله فيكون قبول الغمز من الرطوبة وما سكن من اليبوسة واما الملاسة فمنها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب والطبيعي ان كل جسم بسيط لوجوب احاطة سطح واحد به غير مختلف الاجزاء في النتو والانخفاض وبالجملة غير مختلفة الوضع فلا يختلف به الاجسام البسيطة لكن الملاسة قد يعتبر في طبيعة الاجسام من جهة اخرى وذلك ان من الاجسام ما يسهل تفريقه على الملاسة حتى يكون تمليسه سهلا على اي تفريق كان ميكون الفصول التي يقع فيها اقل واسهل الحركة الى الملاسة وهذا يتبع رطوبة جوهر الشيء والخشونة في الجملة يقابل ذلك فالملاسة والخشونة بالجملة لا يحلان

في الفعل

في الفعل والانفعال وبعده لان الطبيعي لا يختلف به الاجسام والغاصي بقبع الرطوبة والبيوسة الوضعية
فيرجع اكثر هذه الاشياء الى الرطوبة والبيوسة لكن الرطوبة قد يتبع للسيلان وعدمه للكيفية وكلامنا في
الكيفية وبقبع بعض الاجسام الرطوبة الجوهرية وهو اللاصقة واللازمة لما يماسه من جنسه كالماء وحتى الزيبق
يظنون ان الرطوبة حقيقتها هذا لكنهم يشاهدون ان الجسم كلما كان ارق كان اقل التصاقا واسهل انفكاكا عما
يلامسه كلما كان اغلظ كان اشد لزوقا والتصاقا والماء اللطيف الجيد اذا جمع في الاصبع كان ما يلزم الاصبع
اقل مما يلزم من الماء الغليظ او الدقيق والصلصال فان هذه الخاصية لا يلزم الجسم من جهة ما هو رطب مطلقا والا
لكان ما هو اوطب ارق من الرطوبات اشد لزوقا والتصاقا بل هذا لازم للكثافة والغلظ اذا اتفقا مع الرطوبة
بل يبقى للرطوبة سهولة التحدر عنها والتشكل بغيرها مع سهولة الترك وضعف الامساك كما ان اليابس يلزمه الثبات
على ما يؤتاه من التشكل مع معاوقة في قبوله فيجب ان يتحقق ان الرطوبة هي الكيفية التي بها يكون الجسم قابلا للاشكال
من القبول والبيوسة هي الكيفية التي بها يكون الجسم قائلا لتحي الشاذ من القبول فلا يستبعد ان يكون الهواء رطبا
وان كان لا يلتصق اذ الالتصاق ليس لنفس كون الشيء رطبا بل للغلظ والهواء اذا غلظ صار ماء وصار ايضا
على صفة الملازمة والالتصاق فالكيفيات الملموسة الاولى هي هذه الاربعة اثنان منها فاعلان وهما الحرارة
والبرودة ولكونهما فاعلين يجدان بالفعل بان بقال ان الحرارة هي التي تفرق بين المختلفات وتجمع بين المتشاكلات
كما يفعله النار والبرودة هي التي تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات كما يفعل الماء واثنان منفعلان وهما
الرطوبة والبيوسة ولكونهما منفعلين يحدان بالانفعال فقط فيقال ان الرطوبة هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل
الانحصار والتشكل بشكل الحاوي الغريب وسهل الترك له والبيوسة هي الكيفية التي بها يصير انحصار الجسم وتشكله
من جزء وبها يعسر تركه ولذلك قالوا في الجسمين الرطبين يسهل انفصالهما مع التماس وصعب لا يمكن تفريقهما عن
التماس المحفوظ الى ان يفرقا بكم عن الانفصال يسهولة جدا واليابس بالخلاف من ذلك فلهذا ما يسمى فاعلا منهما
وهما فان منفعلين وان كان الحار والبارد كل واحد منهما يفعل في الاخر كما ينفعل منه وكذلك كل واحد من الرطب
واليابس يفعل في الاخر وينفعل منه لكنه اذا قيس الحار والبارد الى الرطب اليابس وجد الرطب اليابس لا يتأثران
بهما وجدانا يتأثران في الرطب اليابس كما نعلم بعد من خال الحال والعقد وغير ذلك فهذه الاربعة الاولية من
منها اربع مزاوجات صحيحة فيكون من الاجسام البسيطة جرم بقبع طبيعة كيفية الحر والرطوبة واخر بقبع طبيعة كيفية
البرد والبيوسة فيكون هذا الاسطقس الارض هو جسم الظاهر من امره انه بسيط يابس بارد ويحاط بكون كل جسم
والماء ظاهر من امره انه بارد رطب ويحاط بكون غير بارد رطبا والهواء ظاهر من امره انه بسيط رطب والنار ظاهر
من امرها انها بسيطة حارة لكن الارض في طبيعتها البرد ايضا وذلك لها اذا تركت وطباعها واوتيت عنها فتحين
السفلى بسبب وجدت باردة اللمس انها تحين بسبب غربتها كيفلا والثقل لا يوافق الحرارة وجميع الاجسام الغالب
فيها الارضية بيرد الاهذان والهواء اذا تولد فيها عن بخار رطب تحرك بسبب ذلك البخار فيزول عنها الحرارة المصعدة ويعود الى
طبيعة الماء وكان حارا او كيفلا يكون كذلك والنار اذا اديدان يحيل هواء سخن فضل تسخين فاذا استحكم فيه التسخين
كان هواء وقالنار فانها لا تثبت بسهولة القبول للاشكال التي هي مختصة بالهواء فهي يابسة لكن اثبات من الهواء ويبس
النار وخصوصا يبس النار وايضاح القول فيه يصعب وصف في فيه بالممكن وقد قيل ان الطيب العلمان بهما كان

كل واحد

كل واحد منهما افراط حرارة وكان البخور افراط برودة وكان البخور خاصة البارد الرطب كالكهيب والغليان
خاصة اليابس الحار وهذا قول ليست افهم حق الفهم وعسى ان يكون بعضه عندي بخفقة وبعضه ذلك لان الغليان
فليس افراط حر بل ان كان ولا البخور كذلك يعرض للرطب عن الحار المفرط ولا الكهيب افراط الحر بل الضاءة يعرض عن افراط
الحر في الدخان فان سمي اشد تكهيبا فلا مضايقة عليه والبخور ليس افراط البرد بل اثر يعرض من افراط البرد كما في
كل جسم بل في الرطب والبخور ضد الغليان لان الغليان حركة الى فوق وضدها الحركة الى اسفل اذا كانت بصفة
البخور فليس بحركة فلعل الواجب ان يجعل البخور لاجتماع المادة الرجم صغيرة مع عسر على الحاصر للشكل والغليان
انبساطها الرجم كبير مع توقي وطاعة بحيز للشكل بان كل كان الخلاف بينهما خلافا ابين التكاثف والتخلخل
ولم تتبين ما يقولونه ثم ليس مما يجب ضرورة ان يكون الضد بعرض الضد فان الاضداد قد تشترك في امور منها الخوض
وقد علمت في كتب المنطق ان مثل هذا الكلام كلام مقنع لا محقق وجدلي لا برهاني وليشبه ان يكون لما تشككت
على هذا القول جواب لكني لم احصله بعد لم اهمله الا ولي ان نشتغل بتبيين بيس النار ويجعل الطريق اليه
ان نقول انها لا يبس الحصر والتحديد لا من جهة المحسوس وحده ذلك لان النار المحسوسة غير صرفة ومع ذلك فانه يعرض
للاجسام في غير مواضعها الطبيعية ان يحيط اشكالها الموائية للاركان كالماء المصبوب في اعضائه ولا يجعل بيانها
ذلك بعرض من الهتماس وهو ان النار لا شك في انها حارة فلا يخ اما ان يكون حارة وطبيعة او حارة بالسبة لا
يهمل فاعة طبائعها للحصر من عنصرها فان كانت حارة وطبيعة فهي من جوهر الهواء واذا كانت من جوهر الهواء لزم ان تكون
مكانها مكان الهواء ويلزم ان لا يكون النار هاربة عن حيز الهواء الحيز الخوفي اذ هي حارة بالسبة وقد يقول
على هذا قائل ان الهواء اذا سخن تصاعد ونفع عن حيز هذا الهواء العنصر الحر فيه ايضا بوقع ويطلب مكانا فوق
مكان الهواء وهو بعد اشبه بطلب الماء من الهواء بل انما يصعد الحيز المفرط فان الحر المفرط هو سبب ان يكون النار
هاربة عن حيز هذا الهواء الذي ليس حره مفرطا وان كان من طبيعته فقد كان الماء الذي هو دونه في البكاء اذا سخن
هرب عن موضع الماء والهواء جميعا هربا الى فوق كالهواء نفسه اذا سخن فما كان من الهواء اسخن وسابق الهواء فهو اهرب
عن حيز العنصر اسخن ثم تقول يجب ان الحيز المطلوب اذا كان من طبيعة الحيز الهارب عنه لا يخالفه فطلب ذلك الحيز
عن هذا يخ وان كان ليس من طبيعته فهو لا محالة حيز لغير الهواء وليس يمكن ان يكون حيزا الا لمفرط الحرارة واذا كان
هذا المتصعد انما يتصعد لانه مفرط الحرارة فيكون حيز ما هو مفرط الحرارة حيزا عن حيز الهواء ولا شك ان ذلك
هو حيز النار فيكون النار غير الهواء في الطبع والهواء المسخن انما هو طالب عن حيز الهواء كما ان الماء المسخن يطلب
حيز الماء ولكن ذلك الحيز حيز لجوار اخر لا لحيز بالغ فيه الكيفية المتصعد للهواء والنار عن حيزها وليس يطلب شيء منهما
حيز نفسه في طلبهما حيز اخر انما يطلب حيزا اخر وهو النار وليس يجوز ان يكون الحيز واحدا الآن الاسخن يطلب من
ما هو ارفع وذلك لان هذا الارفع انما هو يتحدد بجسم شامل او حد جسم مشمول او لا وحد لا بانا الحد الاول
ولا الانبات الاعداد فان كان ذلك الارفع والادون يتحدد بحد جسم شامل منعقل او مشمول منعقل فليس هو
حد جسم شامل للادنى او مشمول منعقل فليس هو حد شامل للادنى او مشمول في الادنى فالارفع والادنى مكانان
مختلفان وان كان يتحدد بشامل واحد في الطباع فالامكان ارفع وادون بل المكان ذلك او الجزء ان اخذت

على وجه

على وجه التوسع والجواهر منقسمة في القرب والبعد العلو والسفل ومتبين من هذا ان النار حارة يابسة لكن سلطان النار الحرارة وسلطان الهواء الرطوبة وسلطان الماء البرودة وسلطان الأرض اليبوسة والحري ان يكون الماء والأرض بالقياس الى الهواء يابسين فان البرد يقتضي الجمود والتكاثف ولولا الحرارة الخارجة لكان الماء جامدا لكنه بالقياس الى الأرض رطب فانه اذا سيل بعد ان اشتد البرد الاستعداد الشديد من ادنى سبب خارج البرد الذي يجمد الماء ان اورد الحر وترك العادات فليس الا برد استفاد من الهواء من الأرض والماء فاذا صاد الهواء بحيث لا تسيل الماء استولت طبيعة الماء والأرض على الماء وحالتها الهواء اما بالتبريد والماء بازالة التسخين مجمد من الماء ظاهره واما لاحتقان الحار في باطنه ثم لا يزال يجمد حتى يستولي الجمود على جميع طبيعة البرد الذي اولى العناصر به الماء واولى الاثار به الاجماد وطبيعة الماء والأرض هما اللذان يجمدان برد ما في الهواء يعود ذلك البرد معينا للماء على احداث كيفية البرد في نفس الماء فقد تبين الى الان ان النار والهواء بالقياس الى الجماد ان مختلفان ان رطبان لكن النار بالقياس الى الهواء يابس لأنه ابعد من قبول التشكل والانفعال مع المماسة من الهواء هذا هو الحق الذي يجب ان يعتقد فيه وقد تمحض بسماع هذا الفصل الأجنبي وهو لا تشتغل قلوبنا ويريدهم استغنا ما نريد ان نذكره من تحقيق ذلك فيما يستقبلنا من الكلام ثم ههنا سكوك

الفصل العاشر في ذكر سكوك يلزم ما قاله الحري ان تتبع هذا الفصل بذكر شكوك لم نعرض لها ثم نعقبها بالكلام الفاصل من ذلك اما رحمه الله

الكيفيتان الأربع وسوسها فان الحرارة ليستا متفرقتي المختلفان بل قد تفترق المتشاكلان كما يفعل بالماء فانه يفرق بعضه بخارا وبعضه دخانا فان النار قد تجمع المختلفة فانها تبيض وتصفر فانا نرى في الجمرة الواحد الفعلين لها فعل اول ليس لها لان فعلها الأول تسهيل الجامد من الرطوبات بالبرد وتحليله ثم تصعيده وتبخيره فان كانت الجمرة مختلفة في قبول التحلل والتبخير بان كان بعضها انضج منه وبعضها غير فانه يعرض من ذلك ان يبادر الأنضج دون الأبطأ او الغليظ دون غير الغليظ الى التصعيد والتبخير فيفرض منه الافتراق ولو كانت هذه الأشياء متشاكلة في الاستعداد لهذا الفعل لوجب ان يفرق بينها وايضا فان الحار يفعل في البارد والبارد يفعل في الحار ولا يفعل الحار في الحار ولا البارد في البارد وكل الرطب يفعل في اليابس واليابس في الرطب ولا يفعل الرطب في الرطب ولا اليابس في اليابس واذا كان الحار والبارد يفعل كل واحد منهما في الآخر وكل واحد منهما ايضا ينفعل عن الآخر وكذلك الرطب واليابس فليس احد الطبيعتين اولى بان يحق بالفعل من الأخرى ولا الآخر من ان يحق بالانفعال من الأخرى ومن ذلك الشك في امر النار وبينها والهواء حرقها والأرض وبردها فان لقائل ان يقول انه ليس يجب ان يكون جميع ما يوجب القسمة ولا شكوك العقل في اول النظر جاهزا موجودا فمنها ان لا يمكن ان يكون شيء هو حار رطب وشيء هو بارد ويابس لان العقل وحده يمنع عن اجتماع الحارة والرطبة والبارد واليبوسة منعه من اجتماع الحار والبارد والرطب واليابس ولكن الأمر ليس يعقل بديهة فان بينهما امورا لا يمنع الأذهان عن وجودها ولا بديهة العقل ولا يمنع الخلو وجودها فانه ليس يمتنع في اول العقل ان يكون حار ما الطبع في غاية الثقل وليس هذا بموجب البتة ولو كانت القسمة بعيدة ولطيفة انها لكان يجوز ان يقول ان من العناصر ما هو حار يابس خفيف ومنها ما هو حار يابس ثقيل ومنها ما هو حار رطب خفيف ومنها ما هو حار رطب ثقيل كما الحكم ان كل ما لا يمنع القسمة الجمع بينه كالبين الحرارة والثقل في اول العقل فان

المتحصل منه بالقسمة موجود في الأعيان فكان الثقل لا يخالط الحرارة مع كونه غير مضاد للحرارة ولا مقابل
ولا محكوم عليه بسبب هذه العلة انه مناف فكذلك يجوز ان يكون الرطوبة واليبوسة لا يخالط الحرارة ولا يخالط البرودة
فيكون حينئذ الموجود نقص من المضمون ومع هذا فلم يسموا صاحب هذه القسمة قسمهم بل يجب القسمة حقها وذلك
لانه لا يخلو اما ان يكون الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الاسطقسية لا يكون الا خالصة صرفة او يكون مكتنفة
فان كانت لا يكون الا خالصة صرفة وجب ان لا يكون حرارة اسطقس اقل من حرارة اسطقس اخر فان الذي هو اقل
حرارة خالصة بالقياس الى حرارة ما هو اشد حرارة بل الأقل حرارة يكون بالقياس الى الخالص حرارة فاترا او
باردا وان كان قد يكون في الكيفيات الأولى كيفية غير خالصة ويكون منها ما هو دون النهاية وقد حصل فيها
قسم قد ضيع وذلك ان اصطوالرابوجا لا يكون اربعة بل يكون اكثر من ذلك فيكون حار وبارد ومتوسطا وصنكر
ان تخلط الزاوجا من هناك فيكون حينئذ الأوذ زاجا اكثر من العدد المذكور ثم يكون الهواء مثلا رطبا معتدلا في الحر
البرد والنار حارة معتدلة في الرطوبة واليبوسة والأرض يابسة معتدلة في الحرارة والبرودة وعسى ان يكون ههنا
عناصر اخرى منها ما هو بارد ومعتدل في الرطوبة واليبوسة فيكون حارا رطبا غير الهواء وكالبخار او شيء اخر
وبارد ويابس غير الأرض وكالجماد او شيء اخر وحار شديد اليبوسة وكالدخان او شيء اخر ثم من الواجب ان
ننظر في امر النار التي يدعى انها تحت الفلك وانها في هيئة الجو ولكنها شديدة الحر حتى انها تحرق ما تصل اليها
اهلها فالنار الحرارة من جوهرها او يعرض لها بسبب تحريك الفلك فان كان بسبب تحريك الفلك فاجوهر ذلك الجسم
في نفسه الذي عرض له ما عرض فان كان جوهره هواء لكن يحتمل ان يكون نسبة النار الى الهواء هي بعينها نسبة
الجمد الى الماء فلا يكون مفارقا له بالفصل بل يكون مفارقة له بعرض من الأعراض فان كان الحي ما دعيه يوم
من انها قادرة لا يحرق فيما ذا يفارق الجو واما النار التي عندنا فهو بالاتفاق عن تلك النار فان كان هذا الشيء
عندنا كذلك وقد عرض له استحالة في الحر الحركة واضافة الاشتعال في الدخان فيما ذا يخالف الهواء حتى يسلب عنه
ويطفو عليه حارا في الحركة المسخنة فيسخن لذلك وان كان معنى النار في هذه غير معنى النار هناك فهذا اما
اسطقس واما مركب فان كان اسطقسا فقد زاد عدد الأسطقسات وان كان مركبا فلم صار المركب في كيفية اقوى
من البسيط ولم صار الحر يصعد فما كانه الطبيعي هو السفل كما يصعد الدخان وفيها طبيعة هبوطية لكنها
تغلب عليها الكيفية ثم البرد لا يفعل ضد ذلك في اهباط النار وهذا يجوز من هذا ان يكون لسبب النار لا هواء سخن
جدا فهو يرتفع عما هو ابرد منه وليس العنصر الا الهواء والماء والأرض فالسخن من الهواء نار والسخن من الماء بخار
والسخن من الأرض دخان وكل سخن فانه يصعد الى فوق لكن سخن الماء هو شيء في طبيعة نوعي البرد سريع اليه البرد
فينقصر عن سخن الأرض الذي هو اقل برودة في الطبع رابطا وكلاهما يقصر عن سخن الهواء الذي طبعه ما معتدل
واما الحر فسخن الهواء وبسيوطه تلك الحرارة الذي ليس فيه الا الهواء الطبيعي جدا ما يحركه حتى هو نار وهذا ايضا
لم لا يقول ان الأجسام التي تحت الفلك كلها جسم واحد من مادة وصورة بسبب الكون تحت الفلك ثم يعرض لها بعد
ذلك هذه الكيفيات فما بال الفلك ويكون تحت الحركة تلطف وتسخن بسبب من خارج لا من جوهرها وما بعد يكون
تحت السكون يبرد ويثقل بعلة ذلك السبب يعرض من ذلك ان يختلف ذلك الواحد اختلافا بكيفيات يعرض
له من خارج لا من طبائعها وصورها فان طبيعتها وصورتها هي التي صيرتا جسما طبيعيا متحركا في ضد الفلك

لانه لا ينبغي طبعا غير ذلك الوضع وممايحق ان يورد شكا على ما قيل في اثبات هذه الاربع ان الخلوص الى اسباب الكيفيات الاربع المذكورة وحتى لو ظن بسببها ان المزاوجات اربع وان العناصر لذلك اربعة انما كان بسبب الرجوع الى الحس وتقديم اللمس على غيره ورجوع الكيفيات الملموسة الى هذه الاربع يجب ان يكون للمعنى الذي يسمية وطوبة هو المعنى الملموس لا معنى اخر يشاركه في هذا الاسم ثم المعنى الذي يشترك فيه الماء والهواء الذي يسمية وطوبة ليس هو الرطوبة الملموسة وذلك لان هذا المعنى الذي يسمونه الرطوبة ليس يوجد في الهواء وجود الحرارة والبرودة المحسوسين في ان هاتين قد يجوز ان يستحيل الهواء من كل واحد منها الى الاخر ويكون الهواء هواء فان الهواء اذا برد لم يجب بذلك ان يكون قد استحال جوهره واما الهواء اذا بلغ من تكاثفه الى ان يبل ومن تخلخله حتى يصير نارا عندكم لم يكن حينئذ هواء فالهواء الحاضر الذي تسمية هواء لا يساعد المعنى الذي تسمية رطوبة الذي يشارك فيه الماء عندكم فاذا كانت الحال كذلك وجب ان يكون الهواء دائما بحيث يلمس رطوبة وان كان لا يجب ان يكون دائما ان يلمس حرارة او برودة افترانك ترى ان هذا لازم هذا فلو كانت هذه الرطوبة ملموسة لكان يجب ايضا كان هواء معتدلا لا حارا ولا باردا وكان ساكنا لا محركا فيه ان يكون اللامس يلمس رطوبة اذ الرطوبة لا يفارقه كما يلمس ما يسمية الغامة رطوبة من الماء ولو كان الهواء دائما بحيث يلمس رطوبة لكان الهواء دائما محسوسا ولو كان الهواء دائما محسوسا لكان الجو لا يسكن ولا يظنون هذا الفضا الذي بين الارض والسماء خاليا اذ الم يوجد فيه ريح او عنم وما يسبب اليه حر او برد كما انه اذا برد او سخن فاحسوا به على انه مؤثر في البدن مرة او حر او سكن عنه فهو لو كان اذا كان هناك برد او حر فبين ان سبيل هذه الرطوبة في انها ملموسة خلاف سبيل الحرارة والبرودة في انهما ملموسة فاذا كان كذلك لم يكن استناد على امر صحيح ثم ما معنى قول القائل ان الرطوبة سريعة كذا او غير كذا وكذا وان اليبوسة بالضد في الامرين فان السريع والعسير ما يقالان انما هو بالقياس الى غيره وليس له حد محدود ويجب ايضا ان لا تكون الشيء مطلقا رطبا او يابسا بل بالقياس الى غيره على ان صناعة المنطق منعت ان يوخذ في حدود الامور الغير الاضافية معا ان مضافة على انها الجواد لحدتها هذه وما اشبهها شبه من حقها ان تحد او تشرح حتى يكون الفضا على الامر يجب بيانا فلنشتغل الان بما يجب ان نعتمد

الفصل الحادي عشر
في حل شطر من هذه الشكوك

نقول ان تحديدنا الامور التي هي محسوسة بالحقيقة تحديد بحدود ناقصة واعني بالمحسوس بالحقيقة ما ليس احساسه بواسطة حس اخر او العرض فان تكلفنا لها حدودا او شرحا اسميا فربما حددناها او سمناها اضافات لعتقادنا ان لا يدرك شيء منها بالحقيقة على ماهيتها بل على امور بازائها ولذلك من البعيد ان نقدر على ان نحد الصفرة والحمرة والخضرة بل السواد والبياض لكنه لما كان السواد والبياض طرفين وسما بسهولة لنا بيانهما في الاجتماع على الاطلاق الذي نحتاج ان نقدم مثله في الاوساط عسر ذلك الا بالحقيقة امر ليس هو مفقودا لهيئة السواد والبياض ولا من فهم ذلك فهم ان الشيء سواد او بياض اللهم الا ان يكون قد احس السواد وتخيله ثم لعس فعل منه مجعل علامة له وكذلك يجب ان يعرف حال الحرارة والبرودة بالحقيقة ان الحدود التي قيلت حدود عبر بحقيقة ولا محدودة ما انما يقال بعيانهما الى انفعالها في امور من المركبات عندنا اذ في البسائط والاقل اعتدادا عند تحليلها تحديدا حقيقيا او بالحري ان يكون الحرارة كما يجمع بعض الفيلسوفين فعند بعض الفيلسوفين كما يرد الحطب بغريزة ولكن يجب ان يفهم ما قالوه على ما قوله ان الحرارة يفعل في الاجسام

البسيطة ويفعل في الأجسام المركبة والجسم الواحد البسيط مجتمع فيستحيل ان يقال ان النار تجمعه لأن قولنا
كذا يجمع كذا معناه انه يجمع ما ليس بمجتمع والبسيط المذكور مجتمع الأجزاء متشاكلها واما امر التفريق فلا مدخل له
في اعنى البسيط وذلك لأن التفريق انما يقال بالقياس الى الأشياء المختلفة فهذا الفعل المنسوب الى الحار وهو جمع
وتفريق انما يقال بالقياس الى الجسم فيه متشاكلا ان متفرقة ومختلفان مجتمعة والجسم الذي جعل فعل الحار بالقياس اليه هو المركب لقابل لفعل النار وهذا المركب لا يجوز ان يكون اجزاؤه متشابهة الانفعال التحريك عن
الانفعال الحار فان الجسم المتشابه الأجزاء انفعال عن تحريك قوة واحدة محركة كالحار هو بسيط من حيث الاستعداد لذلك الفعل
لا يكون بسيطا ولو كان مركبا من اجزاء كانت اجزاؤه مختلفة في استحقاق الأماكن الطبيعية الخاصة بها والحار
اذا اثر في فانما يثر تحريك بحيث في الأجزاء المختلفة ولا سواء قبول الخفيف والثقيل للتحريك الى الجهات فانه
يجب ان يكون هذا المركب مختلف الاستعداد فيكون اول ما يستحيل اجزاء يستحيل اليها التي فيه وكل جزء اسرع فيه الشيء
كان اسرع الى التصعد فيفرض ان يفصل بعض الأجزاء الحيز العلو اسرع وبعضها ابطأ ولا يقبل بعضها ما
يصعد به فان ليس كل الأجسام يقبل التصعيد والتبخير بالنار نعم قد يتفق ان يكون ما لا يقبل التصعيد لطافة
لما يتصعد بخالطه شديدة فيستتبع تصعيد الحار ما يخالطه تفريقه بينهما ويكون المتصعد اغلب فيصعد ذلك
الآخر تبعا له واذا فعلت الحرارة هذا الفعل عرض ان تفاصلت المختلفان ضرورة وصار كل اجزاء واحد يلوب فيجتمع
فيه ان كانت معظم اجزاء مرغوبة للانفصال بسهولة كان جمعها انضاجا وان كانت بالضد بعسر كان جمعها
حصولها في حيز واحد وان لم يكن انضاجا على ان النار في قوتها ان تسيل اكثر الأجسام حتى الزجاج والحجارة
والملح والحديد ليس ان ذلك يقصدها اذا عصيت بما يريدها استعانة كالكبريت والزرنيخ والأملاح الحادة واما
بغير ان تقصد وتفرقة الماء كذلك فان النار لا تفرق الماء بل اذا انحل جزء منه هواء فرق بينه وبين الماء الذي ليس من
طبعه فلا يلزم من ذلك ان يختلط بذلك الهواء اجزاء مائية فتصعد مع الهواء ويكون مجموع ذلك بخارا فظن ان النار
من طبعها ان تبخر هو طبيعة اخرى غير الماء والهواء وغير المخالط منهما واما ما يتعلق به من عقد البيض فليس عقده
جمعا بل هو احالة له في قوام ثم ان النار ستفرق في ذلك عفريت يعرف ذلك اصحاب الجبل التفطير واما الذهبانية
ليس لا يفرقها النار اذا اذابته لأنه متشابه الجوهر ولا لأنه متشابه الانفعال ولا لان النار من شأنها الا تفرق
المركبات ولكن لان الامتزاج في جوهر الذهب والنار من بين بسائط شديدة جدا فكلما اما ان يثني منها الى التصعد
حبسها ما ثانيا الى التحدر فيحدث من ذلك تحريك دوراني وعلى هذا فيكون النار قد اوجبت تأثيرا مخالفا لكن هذا
النوع الأسوأ التي ينسب الى القوى الكيفيات الطبيعية وخصوصا العنصرية فنسبتها فيشترط ان لا يكون عاريا فان الحقيقة
انما يقال لها انها تصعد بشرط ان لا يكون عاريا والثقل كذلك فانه يقال له ينزل بشرط ان لا يكون عاريا وما منع كل
الماء خوفه من حد النار من تفريق كذا ومن جمع كذا واما ما قيل في حد الفعل والانفعال فلم يراعوا في الاعتبار اذا
توجه نحو الأضداد كانت منفاعلة وكانت نسبة الحر الى البرد في الفعل والانفعال قريبا من نسبة الزوج الى الفرد
في فعل الانفعال فان كان لقائل ان يقول ليس يجب ان يكون الأضداد كلها متفاعلة بل من الأضداد ما يتبع ضدا
اخرى مثل الأبيض والأسود فان اللون الأبيض لا يحمل الأسود الى البياض ولا بالعكس بل بالمخالطة فيكون الأسود
فاعلا لا ستحالة الحار في ضد ما يقابلها ولا يجعل يكون له ان يقول يشبه ان يكون الزوج البارد من ذلك الجنس

فانا نتشاهد

قال لم نشاهد رطبا ويابسا بيس الرطب بالاحالة دون التخلخل فبقي الرطب فبقي واما اليابس فتشفا
واما الحار والبارد فيفعل احدهما في الآخر بالاحالة من غير ان يتغير الجوهر في نوعه اصلا كما مر صحيحا من الحار
الحار والبارد وذلك ليس كله على سبيل يقود ويخالطه فيشبه على قول هذا القائل ان يكون استحالة الاجسام
البسيطة في الرطوبة واليبوسة قابعة لاستحالة اخرى والكون والفساد ولا يكون الرطب انجهل الى اليبوسة من غير
فساد الجوهر او من غير استحالة يتفقدها ولا لليابس ان يجهل الى الرطوبة من غير فساد واستحالة كما للحار ان
يجهل البارد والبارد ان يجهل الحار دون غير ذلك فان الماء اذا صار ثلجا لم يكن ذلك لاستحالة اولية في رطوبته
او يبوسته بل لاستحالة الصورة الجوهرية التي بينهما الكيفيتان على ما بينا فيكون لما استحالة الصورة الجوهرية
استحالة ما بينهما بان فاض عن الصورة الجوهرية الحادثة ضد ما كان فاض عن الصورة الجوهرية الفاسدة كان الصور
اذا استحال على قول لم يكن الحركة المستفادة حادثة عن ضد حركة المنصعدة الا ولى بل عن الصورة المعاندة للصورة
الموجبة للصعود واما الماء اذا جمد فليس ذلك لما عن يبوسة فعلت في رطوبته بل عن البرد فيكون البرد هو
الذي اوجب اليبس فيكون الحر بالذات هو الذي يوجب الرطوبة بالعرض فيكون هذا ان الكيفيتان تفعلتين
عن الحر والبرد ولا تفعل احدهما عن الآخر انفعالا او كيلا الحر يفعل البرد ينفعل احدهما عن الآخر انفعالا او ايضا وهذا
قول ان اراد مريدان يدفع الشك بعد عرف مقاومة لكنا نسلم ان الرطب من شانه ان يرطب اليابس واليابس من
شانه ان يبيس الرطب بقوله بعد ذلك اولا الى ان نورد جوابا اخر ان هذا النحو من الفعل والانفعال لا يسلم
ان يلتفت اليه في التحديد انما يحتاج القوى بافعال وانفعالات على غير هذا النمط وذلك لانا اذا اردنا ان نحد
الرطب استحالنا ان نلحظه في حد نفسه استحالنا ايضا ان نأخذ ضده في حده وذلك لان ضده ليس بأعرف منه فيكيف
نفسره انما يجب ان نأخذ في الحدود والرسوم ما هو اعرف من الشيء وايضا اذا اخذنا ضده في حده وكان ضده ايضا
اذا اخذ على نحو حده حد به واخذ هو في ضده يكون فذا نحن التعريف معاد الامر الى تعريف الشيء بنفسه مثاله اذا
اردنا ان نحد الحرارة فقلنا هو الذي يسخن البارد ويكون فذا خذنا المسخن وهو المحرب الذي فاذ الحرارة في حد
الحرارة فيكون فذا خذنا الحرارة في حد الحرارة واخذنا ايضا البارد في حد الحرارة وكذلك الحال في جانب البارد
البرد ليس اعرف من الحر ولا الحر من البرد واذا كان فانون الحد ما ذكرناه وكذا نحد الحرارة من حيث فعلها او
نعرفها من حيث فعلها ذلك الفعل الذي في ضدها فقلنا ان الحار ما يسخن البارد ويجفنا ان نقول ان البارد ما يبرد
الحار فيكون فذا خذنا الحار في حد البارد ولم نأخذ في حد الحار وهذا امر مرصود ضبين ان نحو هذه الافعال لا
يؤخذ فيها في حدها ولا في تعريفاتها التي ليناسب الحد بل انما ينسب القوى في حدها الى الافعال والانفعالات
يعبر عنها يكون نفهم بها ليس دائرا على نفهم الحدود وان الحار والبارد يعبر عنهما افعال ليست نفس التسخين
والتبريد ولا دائرا عليهما وتلك الافعال مشهورة والرطب اليابس ليس كذلك البتة ولا يتصور الرطب الا
من جهة سهولة قبول التشكل وسهولة الاتصال وسهولة تركهما واليابس من جهة عسر قبول الامرين وعسر الترك
لهما وهذا الاحوال منتسبة الى الانفعالات فان اردنا ان نعرف بالفعل الذي لكل واحد منهما على حسب التضاد و
الانفعال الذي على حسب ذلك ان سلم ذلك لم يكن تعريفا حقيقيا واما الحار والبارد فان عرفا بالانفعال
الذي لكل الذي يجري بينهما لم يكن تعريفا حقيقيا بل يجب ان يكون تعريفهما على النحو الذي مثلنا الحار البارد

يقارنها كيفيتان فاعلتان ليس بالقياس الى كل شيء ولكن بالقياس الى هذه الاجسام المركبة المشاهدة فانها تفعل فيها افعالا ظاهرة مما قيل ولا ينفعل انفعالا الا عن الناس واذا قيل الرطوبة ليس بفعل انفعالين فليس بالقياس الى كل شيء بل بالقياس الى هذه الاجسام المشاهدة فانها لا يدخل فيها الا ما يليق الفعل والانفعال المضادي ولا ينفعل فيها شيء ينفعل منها بسهولة او عسر بعد هذا فالذي يجب ان يعتمد في هذا شيء آخر وهو ان نوضح كيفية انفعالية يعني بتلك الكيفية التي بها يكون الجوهر مستعدا لأن ينفعل اما على سهولة او على صعوبة ونعني بقولنا كيفية غير انفعالية هذا الاستعداد ونعني بالفعلية الكيفية التي بها يفعل في المستعد فعلا ما واما بالجملة فان الكيفية نفسها لا ينفعل البتة ولا تفعل اذ لا يوجد حد ما واما تفعل بان يماس او يجاور او يكون لها النسبة في المتعلم التي لها بوجه الفعل مثل ان الحار والبارد ليسا من الكيفيات التي بها يستعد الجوهر للانفعال اما خصوصا ما او في الشك في ذلك لان الحار ليس استعدادا للبرد ولا من خاصة كيف والبرد يبطل الحر ما دام هو وهو حار فيمتنع ان يصير باردا فالحر يمنع وجود البرد لا ان يعد له المادة بل المادة مستعدة بنفسها لقبول البرد للعدو فيها لكنه يمتنع ان يقارن ذلك الحار وجود الحار الذي يضاد البرد ومع هذا يمكن وجود معه وكذلك حال الرطوبة عند اليبس وليست الرطوبة انفعالية لان الرطب قد ينفعل الى اليبس وهو رطب بل بان يزول رطوبته وهذا النمط لا يجعل الكيفية انفعالية بل بالنحو الذي للرطوبة في قبول جميعها بالتشكيل والتوصيل بسهولة فان الجوهر يقبل بالرطوبة هذا التاثير وهو رطب يبقى له ذلك ما بقيت له الرطوبة ومع ذلك فان اليابس الرطب موضوع للحر والبرد وينفعل كل واحد منهما منفعلا تاما للتسخين والتبريد والرطب اليابس لا ينفعلان في الحار والبارد شيئا الا بالعرض مثل الخشب المنسوب الى الرطوبة والخشب هو انما على وجه يضطر الحار الغريزي من الاجتماع والتشكل مضادة لمقتضى طبيعته اذا كانت قاسرة فلا يجب الا اذا طلبت طبيعته قاطعا على سبيل ان لا ينفعل الرطب لكرامة اذا قويت بالقوة المحيلة فلا يستحيل الى مادة تحفظ الحار فلا يتولد حار غريزي واذا انفصل الحاصل من الحار صاعدا لم يكن ما يحفظ اتصاله كما يرى عند كثرة دهن السراج وهذا في الجسم الذي واذا استمر على هذا حال فعلية الحار والبارد وانفعالية الرطب اليابس نظر اليها بسيطة من غير النظر الى المتضادين

الفصل الثاني عشر في حل وقطع اخر من هذه الشكوك

واما الشك الذي اورد بعد هذه فلجواز ان يعترض عنه ان ايجابنا وجود عناصر بسيطة ليس المعول فيه كله على القسمة بل على قسمة مشبعها وجوه فان الشيء اذا اورد الفعل في القسمة ثم دل على الوجود ولم يكن اظهر منه وقد وجدنا الحر والبرد بالكيفيتين المنفعلتين ليس ايما يليان الواحد منهما الرطوبة دون اليبوسة او اليبوسة دون الرطوبة فقد وجدنا اليابس الذي يسخن ويدانيه بارد وكذلك وجدنا الجسم الرطب يسخن ويدانيه بارد فلم يكن اجتماع البرد مع الرطوبة واليبوسة او اجتماع الحر مع الرطوبة واليبوسة مستحيلا في الفعل المقدور وفي الوجود المحسوس اذا كانت المادة بحيث لذلك وكانت انفة فاحتمل ان يكون في الوجود ايضا حديث الكثير في اراد واجاب بقطع من مقرط وصعد ل فنقول في جواب ان المادة البسيطة اذا كانت فيها مادة سخنة وكان من شانها ان يقبل التسخين فمن الحق ان لا يسمى السخونة التي في طباعها ان يقبلها الا لها بعد ذلك لان من شان المسخن اذا الفى ما ليس فيه سخونة وهو يقبلها ان يحدث فيه سخونة والسخونة سخنة اذ من شان السخونة ذلك فان مادة ان يحدث فيها سخونة لخوف فكيف اذا كانت في نفس

المادة واحتمل المادة سخونة اخرى فهذه القوة المسخنة اذا احدثت حدا من التسخين ضعف ذلك اذا لم يفسد سخونة والتسخين الموجود ايضا في المادة اذا لم يفسد سخونة بعد التي افادت فاما لاجل انطباعها ليس يفسد التسخين في القابل الا وفقا ما ويحال ما وقد فرضنا القوة مسخنة بطباعها وكذلك التسخين الحاصل فيها التي يحدث عنها سخونة فيما بلا انها واما لان المادة لا يقبل وقد فرضنا انها تقبل اكثر من الحد الموجود في القابل والمعدل بل ليس فيها كذلك واذا كانت حاره كان امعانها في التسخين عند وجود ما بوجود يكون التسخونة اولى منها اذا كانت باردة واما نحن لا نمنع ذلك انما نتكلم على مقتضى الطباع فان القوة المبردة في الماء يجب ان يعاند عن التبريد اصلا فضلا عن ان يبالغ في التبريد فربما كان الغابر داخلا وربما كان خارجا واذ لا عابر ولا امتناع قول في المادة عن ان تسخن زيادة سخونة عن تلك القوة بعينها وعن التسخونة الحادثة فيها الغاية التي من شانها ان يبلغها احدا ما فيها التسخونة عن التسخونة التي لا حائل دونها ودونها التي هي اولى ان يحدث فيها سخونة من سخونة خارجة فاعلة في جسم ما لقا احداث الميل الطبيعي للميل بعد الميل على سبيل الحمية كما قد عرفت فواجب ان يكون الامر فيها بالغا الغاية وليس هذا كما تعلم من حال القوة المصعدة للنار والصفرة فانها لا يبلغ الغاية الممكنة في الاسراع فان ذلك الغابر من خارج وهو ما فيه الحركة فانه يمتنع عن الانحراق لرطوبة ما فلا يقدر سبيل القوة ان تتحرق فوق ذلك فيعرض في فعله من الغابر من مقصود لا يعرض لها هو اكثر واقل هينا للمفاوة لو لم يكن معاوقة من جهة المتوسط لكانت الحركات كلها متشابهة كما بذلك في مواضع اخر وكذلك لو لم يكن في الماء معاوقة للتسخين لكان تسخن بلا فتور غاية السخونة عند انقضاء المسخن فيجب من هذا انه اذا لم يكن الغابر كانت المواد المسخنة من القوة المسخنة الموجود فيها بتسخن على السوية فاذا كانت بعض الاسطقسات لا يبلغ الغاية في التسخن الطبيعي عن طبيعته ليس بغابر عن امر فيه عن طبيعته وليس يجوز ان يكون الطبيعة واحدها غايقة وموجبة فيجب ان يكون بوساطة امر اخر يعرض عنها فيكون القوة اذا كان من شانها ان تسخن ومرطب معا عاقت الرطوبة المادة عن ان تقبل السخونة عن تلك القوة الى غاية الحد المعد لها وكانت المادة لا يبقى رطبة اذا افرط منها الحر فيكون الرطوبة التي تقبض عن القوة تجعل المادة حد محدودا في استعداد قبول الزيادة ولقائل ان يقول ان المادة وان كانت مستعدة فانها لا يخرج الى الفعل الا عن قوى يقوى عليه على اخراجها الى الفعل لان المتوسط مستعد ايضا للانحراق الاشد والماء مستعد للتسخن الاشد لا بكيفية ذلك ما لم يكن قوة يقوى عليه لانه مستعد لامر عن علة فاذا كانت علة ذات قوة محدودة فاذا كانت القوة ليس فيها ان تسخن اكثر من حد ما وتحرق اكثر من حد لم يكف استعداد المادة فنقول ان مقصودنا قلناه على الحقيقة ينفي عن الوهم هذا الشك وذلك لان القوة اذا كانت من شانها ان تسخن ووجد القابل المستعد بلا معاوقة استحال الا يسخن وان لا يقوى على ان يسخن هذه القوة بعينها ان وجد منها التسخونة لم يبطل منها القابل يوجد التسخونة في القابل التسخين عنها كل وقت وبحسب ما وجد من التسخونة المفيدة عنها لا يمنع القابل عن ان يكون قابلا للتسخونة الموجودة فيها فاما من شانها ان يوجد التسخونة في اي مادة لانها قابلة للتسخونة ولا ما تفعلها اذا كانت المادة الخارجة تسخن عن تلك التسخونة فالمادة للقابلية اولى ان يقبلها وفي طباع القوة ان التسخونة ان توجد لا من حيث هي زيادة او ليست بل من حيث هي تسخونة فان تلك الزيادة سخونة لا شيء اخر كما ان تسخين الخل فضلا ان الجمر لكان يفيد سخونة والقوة و

السخونة من شأنها ان يوجد السخونة كلما وجدت لذاتها لا لسبب كان عنها سخونة او لم يكن والسخونة التي
عنها لا يمنع ان يمنع عنها ايضا السخونة في طباعها ذلك والتأخر الى وقت فان على سبيل الوقوف لا معنى له
فان في الزمان الذي بينهما لم يكن عابق فقال يجب ان يحدث ذلك بلا تأخر لفعله في وقوف وليس حال الحر في ذلك
فان الحر في وجوه ان يكون شيئا بعد شيء اذا لا قرار للحركة وانما يجري مجرى الحركة ثم المتحرك وان كان قابلا
بما ذاته يصير مقاوما مع صيرورته مقاوما مشتدا وغير مشتد فليس الا يخرق الماء والهواء على السوط اذا لم يسرع
المقاومة
التحرك وترك طريق الرفق لانه يصير قليلا لما فيه من المعاوقة وتخرق الماء انما يكون شيئا بعد شيء لان
في اول الملاقاة ان يكون الماء باردا او البرد يمنع استعداد المادة للصد ما دام ثابتا يحدث او لا في زمان نقرضه
او لا حرارة ما بعد الاستعداد المعوق ثم يكون للفاعل بعد ذلك سخونة من خارج وحرارة في الماء شيئا فشيئا فان
على الحالة ويكون البرد المعاوق قليلا فيكون في الزمان الثاني يسخن اسرع واشد وذلك لان حال الفاعل
والقابل معا في الزمانين مختلفان وليس هكذا الحال في مسئلتنا نحن على انا لا نناقش في ان يسير ازدياد
التسخين في مادة الهواء عن القوة وعن السخونة الحاصلة فيه شيئا على الاتصال ولكن ذلك ايضا عندنا ممنوع وقول
القائل ان السخونة تسخن الى حد ما لا تقوى على اكثر من ذلك وان كان ممكنا في الوجود في طباع المادة فوجه لا
يلتفت اليه فان ذلك انما يكون اذا فاض الى مقاومه واما اذا لم يكن مقاوم فهذا القول لم لا يكون منسخن
لم يكن عابق عن ان يحدث عنه اخرى الى ان ينتهي الحد الذي في قوة المادة قبوله اذا لم يكن مانع وهو الحد الذي
مثلا فلا يكون هناك تحلل في النهاية البالغة وقد بقينا هذا ما لم نرى ان نعود الى مسئلتنا فنقول انا نجد
بعض الاجسام البسيطة اذا كانت فيه رقة تسخن وترطب بالطبع وكان في جسم اخر ايضا مثلها لم يجز ان يكون احد
الجسمين حارا رطبا على حد والآخر اقل في احدها او كليهما او اكثر بل يجب ان يتساويا في ذلك الا لعابق فان لم يتساويا
ولا عابق من خارج فانما يجوز ان لا يتساويا في كيفية واحدة حين لا يكون هناك عابق من خارج الا لعوق من الكيفية
الثانية فيكون العابق وجود الكيفية الثانية التي يمنع عن تلك القوة بعينها فانها تمنع المادة منعا ما وتعاوقها
عن الاستكمال فيفضي الاستعداد المفعل المسخن الى المعاوقة فيصير لها المادة عزيزة قابلة الا لشدة وعسرا كانت
الطبيعة فاعلة لكن اما نقول ان نقول ان العوق ايضا يجب ان يبلغ الغاية او لا يكون اصلا فان نسبة العوق الى القوة
والمادة نسبة المسخن اليهما وكما ان التسخين يبلغ الغاية اذا لم يكن عوق كذلك العوق يجب ان يبلغ الغاية فنقول
نعم اذا لم يكن للعوق عابق واما القوة المسخنة معاوقة للعوق فلا يبلغ الحد الاقصى واذا كان كذلك لم يحل
الشك المذكور ولقائل ان يقول كيف يمكن ان يتبعث عن مبدإ واحد قوتان يعاوق احديهما على الاخرى
ويقابلها ان وبيننا فان والمادة واحدة غير مختلفة نقول ان ذلك ليس على سبيل المقابلة بل على سبيل استعداد
المادة ومعنى العوق هو هذا المعنى وهو ان وجود يجعل المادة بحالة الاستعداد وذلك لان الحرارة اذا احدثت
مرة صورة ومرة منوسطة فلان احديهما يكون مع يبوسة والاخرى مع الرطوبة وكذلك البرودة في بعض الامور

الفصل الثالث عشر في حل باقي الشكوك

واما الشك المذكور في التماس الاجسام
الاثبات كون النار معاوقة للهواء الا بانها اشد سخونة وهو من طبيعتها بل بالفصل الذاتي فقد فرغ
من ذلك وبين ان هناك مكانا لجسم طبيعي غير الهواء وانه خارج واما الاخذ في التشكيك كالمسلم من قول

البسيطة قاصرة بقول بما لا يقصر في الصناعة فلذلك لا يلزم الا من قال ان المركب اقوى من البسيط في الكيفية
على ان لقائل ان يقول منا قولا ان المركب قد يعرض له ان يكون اقوى من البسيط في الكيفية اذا كان هناك سبب
اخرى يوجب ذلك وذلك في الكيفية غير الذي في الطبع فيظاهر الطبع والوارد الوقتي اياه على تقوية الكيفية وان
كان هذا القول دعاوى لم يلتفت اليها فما مسئلة عن امر النار التي هناك اعني عند الفلك وهل التخوم امر عرض
لها من حركة الفلك وهي في نفسها غير حارة او هي في نفسها حارة في طبيعتها فنقول انه لا يمتنع ان يكون التحريك
يحس ما ليس بمحس في طبيعته ويكون مع ذلك طبيعة النار محفوظة ويكون ما بغير المستحي الا في التخوم
ولا يمتنع ان يكون التحريك يجعل طبيعة المحرك الى صورة النار بالبدل لو وجد خاليا عنها او يكون التحريك في
سبب ما من مادته وجوهها مثل الحك المشعل فانه لشدة الحكين يعد المادة لقبول صورة النار وبعيانا انه يفعل
المقابل له فيكون الحك سببا موجبا بوجه ما لصورة النار لا للمحس شيء له طبيعة نار ثم غير موجبة للمحس
وانما يحس من خارج فقط بل لان فاعدة الطبيعة التي هي مبدأ التحريك بنفسها حتى لو توهم الحك زالا والتحريك
باطلا يبقى الجسم على الصورة النارية الا ان يرد شيء مفسد للصورة النارية معاوم لها ولو كانت هذه النسبة من الحك
او التحريك دائما فكان يجب ان يكون صورة النار دائما فلمادة التي هناك طبيعة صورة النار وبعاضدة من حركة
الفلك لا مضادة في طباعها لذلك ولو كان في طبيعة ذلك الجسم شيء مقتضا لذلك لكان التحريك الذي هناك
تلك
يبطل الطبيعة المضادة بفرط التسخين الذي هناك هذا اذا كان التحريك مستمرا وان لم يكن مستمرا فلشبهة
قائلة من كل وجه اذ كانت الشبهة في ان ذلك الجوهر الذي هناك اذا فد عرض له التسخين من خارج فليس ذلك
له طبيعيا وذلك لانه عرض له الحك فيسخنه والحك عرضي فالتسخين عرضية فان الجميع في ذلك يقول ان سبب
الخارج العارض قد يكون سببا لصورة طبيعية يتنوع بها المادة ويتبع هذا افضل الايضاح في الصناعة
الحكمية الالهية ونعم ما اوجب العناية الالهية اسكان النار في حيز الحركة والا لكان كلما يتوهم انه يحصل الفلك
مما ليس بنار من الاجسام العنصرية ينقلبها اذا تحرك الى حيز النار الا ان لم يكن حيزه ذلك الجاور وهو بعيد
عنه فلا يزال النار قد يتضاءل حتى يفسد ما ليس بنار واما التشكيك المبني على ان الحار ما لا يصعد بل
يستحيل الى صورته الطبيعية كما يصعد البخار والدخان والبارد لا يفعل ذلك فقد يمكن ان يجاب عنه بوجوه من التجويز
من ذلك ان الحار في الجملة اقوى من البارد ولذلك ما لا يطاق الماء والنار والجمد لا يبلغ فاحد منهما من برد
الطبيعة ان لا يطاق وقد يبلغ ذلك من حره العرضي فكيف يكون الشيء الذي في طبعه حار فيشبه ان يكون الحار القوي
يغلب على مقتضى جوهر الشيء وطبيعته لا يقدر عليه البارد وليشبه ان يكون البرد ايضا كذلك ما لم يزل ان ازال
الشيء العروض له عن جوهره ولم يغيره كما اذا استحال الهواء ماء عن برد فانجمد وهو بعد حباب فلا يبعد ان يقال
ان الحباب هواء قد برد وقال الى اسفل ولم يبطل صورة الهوائية كما لم يبطل صورة الماء في الجمد ويكون الشيء
البارد الذي يصعد بالمسخن هواء رطبا وقد يقال ان حرارة من حر الهواء ولا يكونان ابدا فسادا
فانا نبطل صعودها في الهواء وبخارها اياه ولعل ما يبرد من النار بعرض له ان يتحد من حيزه الى حيز الهواء
لكنه اذا اتحد لم يكن ذلك محسوسا لان النار البسيطة غير محسوسة ولعل الحباب هواء متكاثف منبرد لكنه البرد
مستحيل العبد الى المائية وايضا فلقائل ان يقول ان البخار والدخان يصعدان على سبيل مرافقة النارية و

بالفسر وعلى ما قلنا قبل والجملة ان صعدا بالمرافقة لم يلزم السؤال وان صعدا لا بالمرافقة بما لا استحالة
في الكيفية فقط فالفرق ما قيل واما السادس المبني على استحالة ان يكون ما تحت الفلك طبيعة واحدة وانما
يختلف بالاعراض فبطلانه وجود الحركات الطبيعية مثل وجود المركز والمحيط والجسم المتشاكل الطبيعة النوعية
لا يختلف حركاته الطبيعية الا يختلف قواه الاصلية واما ما يظن ان السكون يرد ان المركز فيمن ذلك باطل
فانا قد بينا ان السكون عدم الحركة وعدم العلة علة للعلم لا لعدم مقابله فان الحركة اذا كانت توجب حيزا
فان لا يكون حركة هو ان لا يوجب حيزا وه واما ان توجد ويوجد حيز ما فيحتاج الى علة فيجب ان يكون الجسم الساكن البعيد
عن الحركة قوى الاستعداد لقبول القوة المبرزة من الاشياء الكاسية الموادصورها ويكون ضعيف الاستعداد لقبول
الطبيعة المسخنة بل يحتاج الى معاون من حرارة تماسه وحركة حتى يستعد فيناول من واهب الصور ما يستعد له
وسنطنب في هذا حين نتكلم في الفلسفة الاولى واما الشبهة المبنية على حال اللمس فيجاب بان نقدم لها مقدمة
ونقول ان قولنا ان الرطوبة سهلة القبول والترك هو على التجوز فان السهل والصعب يكاد ان يكون من المضاف
وليست الرطوبة من المضاف ولكن يجب ان يعلم ان الرطب هو الذي لا مانع له في طباعه البتة عن قبول الاشكال والانحصار
والانفصال وعن رفضه مع قرب الفاسر راجعا الى الجهة التي له ان يتحرك اليها والتشكل الذي له ان يتشكل بالطبع
به اليابس هو الذي في طباعه مانع الآن في طباعه امكان قبول ذلك عند تكلف يحتمه الفاسر اتاه فتكون
نسبة الرطوبة من هذا الوجه من حيث هو هكذا الى اليبوسة قريبا من نسبة الامر العدمي الى الامر الوجودي فتكون
الاحساس بالرطوبة ليس الا ان لا يرى مانع ومقاوم واليبوسة ان يرى مانع ومقاوم فالرطوبة وحدها لا
تثبت عند الحس من جهة اللمس وحدها واليبوسة تثبت في ذلك واذا نسبنا احد الطرفين الى الحس بالذات كفانا
امر مقابلة العدمي في امر المزاوجه بل لو وجدنا بالحس لشيء كيفيتين لتمت المزاوجة الرباعية بين متضادتين
وبين نسبة وعدم فليكن هذا مبلغ ما نقوله في حل الشكوك المذكورة على الاخصار

الفصل الرابع عشر في انفعالات العناصر بعضها من بعض واستحالتها في حال البساطة وفي حال التركيب وكيفية تصرفها تحت تاثير الاجسام العالية

قد تبين مما سلف ان العناصر الكائنات الفاسدات بعد الاعتدال وبعد الصيرورة صنافا للبنان والحيوانات التي تكون
في حيز الارض مستمدة من الارض ومن الماء ومن الهواء ووجدها ما يلي بالحار المنضج هو الارض تقبل الكائن تماما
وحفظا لما يفاده من التشكل والتخليق والماء يعد الكائن من سهولة قبول التخليق والتشكل ويسمك جوهر الماء
بعد سيلانه عما طرأ الارض ويسمك جوهر الارض عن تشربه عما طرأ الماء والهواء والنار ملكان عنصرية هذه
وبعيدتها عن الاعتدال المزاج والمخالفة تحلل وبعيد وجود المنافذ بالماء والنار تنضج وتطبخ وتجمع وهذه الاربعة قد
تلقى ما يكون بعضها من بعض فان لها عنصرا مشتركا وان ذلك بالجملة هو العنصر الاول ومع ذلك فان تكون بعض
منها من بعض اسهل وتكون بعضها من بعض اعسر وتكون بعضها من بعض وسطا واما السهل فاستحالة عنصره الى
مشاركه في احد الكيفيتين وهو فيها ضعيف مثل استحالة الهواء الى الماء فان الهواء يشارك الماء في كيفية الرطوبة
ويخالفه في كيفية الحرارة وكيفية الحرارة فيه ضعيفة والبرودة في الماء قوية فاذا قوي عليه الماء وحاول ان يجعله
باردا في طبعه تفعل سهلا وبقي رطبا وكان ماء لين الا ان استحالته في هذه الكيفية هو كونه قابلا ليجمد

مع ذلك

مع ذلك في صورة التي شرحنا امرها وصورة استعدادها للزوال عن مادتها الى صورة النبات من صورة النار وانا
العناصر يحتاج المتكيف الى استحالة الكيفيتين جميعا في طبيعتها الوسط فان يحتاج الى استحالة كيفية واحدة
فقط لكنها اقوى مثل ما يحتاج البيلة الأدوية في استحالتها الى الدابة والماء في استحالته الى الهوائية ولكل واحد
هذه العناصر عرض في قبوله الزيادة والنقصان في كيفيته فانه قد يزيد في كيفيته الطبيعية او العرضية او ينقص وهو
حافظ بعد لصورته او نوعه لكن للزيادة والنقصان في ذلك طرفان محدودان اذا جاوزهما بطل عن المادة التهيؤ
التام لصورته واستعد استعدادا تاما لصورة اخرى ومن شان المادة اذا استعدت استعدادا تاما لصورة اخرى
ان تفارق تلك الصورة على ما من عند اهب الصور للمواد فيها وبسبب ما يتعقب الموالاة المشاجرة في الها
مواد تضاد ومخالفة وذلك من عند اهب الصور ويجب ان يعلم ان القوة شيء وان الأستعداد التام شيء آخر
فيها جميع الأضداد بالقوة لكنها لا تخلق بواحد من الأضداد من جملة الأضداد المختلفة على حد ما استعدادا تاما بحسبها
بسبب ان المحكوك والمخرج بعد القبول الحار اذا اعدادا خاصا وان كان هوائيا في طبعه قابلا للبرودة وليس هذا
العناصر واحدا بل المتكونات ايضا ولكل واحد منها مزاج ومزاجه يقبل الزيادة والنقصان الى حد ما محصور والعرض
بين طرفين واذا جاوز ذلك بطل استعداد المادة لصورته وهذه المركبات يختلف امزجتها الأختلاف في مقادير
العناصر فيها فمن الكائنات ما الأرضية فيه غالبة وهي جميع ما يرسب في قعور المياه من المعدنيات والنباتات
والحيوانات وقد يجوز ان لا يرسب بعض ما الأرضية فيه غالبة فانه يجوز ان يكون الأرضية غالبة المعدنيات
وليس غالبا بالجوع اسطقسين خفيفين ومنها ما المائية فيه غالبة ومنها ما الهوائية وهي امتحان ذلك من جهة
الطفو والرسوب وذلك لأن الجسم ان كانت المائية فيه غالبة وفيه هواء وفار قليل جدا لأنه لا يكون ذو كمية
مائية ثقيلة من الماء حتى يرسب فيه الا ان يكون ارضية كثيرة بينة تثقل على مائية ونارية فيه غالبة
وهذا جميع ما يعلو في الجو وقد يجوز ان يكون منه الا يعلو لنظيرة فلناه في الغالبة الأرضية وهذه لم
قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة والذي بالقوة هو الذي اذا فعل فيه الحار الغريزي من ابدان الحيوان
اسرع الى غلبة بعض الأسطقسات والذي هو الأسطقسات غالبة في المركب من وجهين احدهما بالكم والآخر بالكيف
والقوة وربما كان اسطقس معدنيا في الكمية لكنه قوي الكيفية وربما كان بالعكس وربما ان يكون الغالب
في الكم يغلب في الميل لا محالة وان كان فعلا يغلب في الكيف الفعلي والانفعالي فان الميل عند ما يلزم من الشيء
يكون شديدا للزوم للصفة اشد من لزوم الكيف الفعلي والانفعالي وان لم يكن دائم اللزوم فانه قد يطل
اذا عرض غالب قوي والممتزج نكيرا ما يعرض له من الأسباب الخارجة ان يغلب من اسطقساته ما ليس
غالبا فيه اعاق تكيفه غير الذاتي حتى قوي على الحال الآخر الى مشابهة ظهر سلطانه فنقول الأنان الكون
والفساد والاستحالة امور منبثة له ولكل منبث سبب لا بد فيه ما او سببان في الفعول للمادة من حركة مكانية
والحركة المكانية هي مقربة الأسباب ومبعدتها ومقوية الكيفيات ومضعفتها وهي اي الحركات كلها كما وضح
من المسيرة ثم فالحركات المسيرة الثمانية المقربة لقوى الأجزاء العالية ومبعدتها هي اسبابا اول للكون
والفساد وعودتها الأخص اسبابا لمواد واد الكون والفساد والحركة الحافظة لنظام الاد وار والعود ان تواصلها
بينها والمسرعة بما لونها الأنظام وليس يعنينا ذاته هي الحركة الأولى وشرح هذا المعنى فنقول انه لو لم يكن

الكواكب حركة فى الميل لكان التاثير يختص ببقعة واحدة على جهة واحدة فتحلو ما يعد عنها ان يشاركها
يقرب منها فيكون السلطان هناك لكيفية واحدة على جهة واحدة بوجه ما فتلك الكواكب ان كانت حارة
موادّ الرطوبات والحالات الاجسام التى يجاذبها الكواكب الى الثانية فقط ولم يكن مزاج به يتكون الكائنات
الحيوانية ولم يشبه شئ من النباتية نباتا لعدم به بل حفظ ما يجاذبه الكوكب فى الغالب كيفية وحفظ ما لا يجاذبه
فى الغالب كيفية مضادة له وحفظ المتوسط فى الغالب كيفية متوسطة ويكون فى موضع مثل صيف شديد دائم
فى اخر شتاء شديد دائم وفى اخر ربيع دائم او خريف دائم وفى مثل الربيع والخريف لا يتم النضج وفى الشتاء
يكون النهوء وفى دوام الصيف الاحتراق وعلى هذا فيجب ان يعتبر حال الكيفيات الاخرى والقوى الاخرى ولو امكن
على ان مثاليته وكان الكوكب يتحرك حركة البطء بميل او بغير ميل لكان الميل قليل الغناء والتاثير يشبه
أقراط الاستدارة والقصد الخاطر وكان التاثير معهما فى بقعة صغيرة مدة لا يدار فى البقاع كلها الا فى مدة
وكان يعرض ايضا قريبا مما يعرض لو لم يكن مثلما ذكرناه فكذلك لو كانت الكواكب يتحرك لبعضها الحركة
من بقعة ميل عرض ما ميل وان كانت السرعة مع ميل عرض ذلك ايضا وكان مدار الميل وما يقرب منه وما يبعد
الذكوة فيجب ان يكون ميل الخط حركة عرضية مدة ما ثم ينزل الى جهة اخرى بمقدار الحاجة فى كل جهة فوجب ان
يبطئ المتاثر فى جهة ميل حتى تبقى فى كل جهة برهة ليتم بذلك تاثيره وان يتكرر على المدار مع ذلك مرارا
ذلك به فعله فى جميع الجهة التى هو مائل اليها ولا يفرط تاثيره فى بقعة يتم عليها وبالجملة ليكون جميع الجهات
بينا وصنه التاثير ميلا معتدلا عنه مفسد ولا يزال كذلك الى تمام الحاجة وذلك انما يتم بحركة اخرى من بقعة
فيجعل الذى للميل حركة بطيئة وجعلنا له حركة اخرى تابعة لحركة سريعة حتى يوجد العرضان واعتبر هذا من
الشمس فان الشمس يميل بحركتها الى الشمال فتبقى مدة فى تلك الجهة لا دائم على سمت واحد بل متكوزة ابتداء
الحركة الاولى فانها ان بقيت دائما افسدت كما لو دام مجرها وانقصر ايضا فعلها وتاثيرها عن جميع الاقاليم الاخر
فلما جعل لها ذلك التكوز صار للشمس ان يتحرك المواد الى غذاء النبات والحيوان حتى اذا فضلت فضلة فى الشمال
وجدت المواد الكامنة فى الارض ذلك الى الجنوب فيجب ان يفسد بالاحراق والتجفيف فتعلم الشمال ما فضلها
وبرد وجه الارض فيهما وانضغطت الرطوبات واجتمعت فى باطن الارض كامنا تخزن وتعد لعود الشمس مرة اخرى
لينفق على النبات والحيوان ان نفقة بالقسط وبين الامرين تدريج وبيع وحزم لئلا ينفد من افراط الحر
افراط الدفعة وليكون الفعل مدة تجانسه فيجان الخالق المدبر بالحكمة البالغة والقوة العظيمة الهنا هيه وبالحري
ان يحتوى هذا الفول فى الادوار والاجال الفصل الثامن عشر فى ادوار الكون والفساد
من الكائنات ما يكفى فى تكوينه دورة واحدة وبعضها كانت مدته تتم تلك الدورة فما
دونها كالحيوان ان القرنسبة والنبات الوحشى يتكون فى يوم واحد ويفسد فيه ومن الكائنات ما يحتاج
فى تكوينه الى احوال من الفلك ومنها ما يحتاج الى عود احوال جملة من ادوار حتى يتم تكونها وكل كان كاملا
فى سبق له مدة يتم فيها ومدة يقف فيها وينتهى الى الحد الذى لا يمكنه ان يفعل فيه كلها
فى تلك المدة بعضها الى البعض فى مخالفة لا يضبط ومن وراء حصر ذلك صعب على الفهم الذى سمعناه فيه ايضا
فلعلنا لم نفهمه حق الفهم وعسى ان يكون عبارة بعضهم على وجه لكل كائن اجل يستحقه بعوته المدبر ولبدنه

فانها قوة جسمية مستاجمة بذاتها اى معها ضرورة ولو كانت عرضا فانه لكانت المادة لا تحفظ الترتيب
الا الى الاسبا محللة للوحدة خارجة باطنة واسبابا غايرة لعراض مما يحلل ولكل قوة من قوى
البدن ولكل مادة حد يقتضيه كل واحد منهما لا يحمل مجاوزته وذلك ان جرى اسبابها على ما ينبغى من
الاحوال الطبيعى وقد يعرض لها سببا الخروج عن حصول المقصد او فقدان النافع المعين فيعرض لتلك القوة ان يقصر
فى بعضها من الادوار من الاحوال الطبيعية وضعها اخرا مستوية وكل بعد وجميع الاقطار الارضية موطنة بالحركات
السماوية وحتى الاختيارات والارادات فقط الاحمة الارضية يحدث بعدها لم يكن ولكل حادث بعد لم يكن
علة وسبب حادث ينتهى فى ذلك الى الحركة او من الحركات التى اسندت اليه فقد فرغ من ايضاح هذا فاختيارات
ايضا تابعة لحركات السماوية والحركات والسكونات الارضية المتوافقة على اطراد منسوق يكون دواعى الى
القصد بواعث عليه يكون هذا هو المقصد الذى اوجبه قضا والقضا هو الفعل الاول الابلى الواحد اسمه
على الكل الذى منه يشعب المقدران واذا كان كذلك فبنا الحرى ان يشكل على الناظرين امر العود وانه هل
يجب اذا عاد ان يشكل بعينه كما كان او يعود الامور الارضية الى مثل ما كان اما عود ما بطل بعينه بالشخص فذلك
مما لا يكون لان الشكل بعينه بشخصه بعد ولا الامور الارضية موجودا بعينها بالعدد فان الفائت لا يعود بعينه و
الذى يخالف فى هذا سبيله ان ينتهى من نفسه الى ان يكشف صفحته فى الفلسفة الاولى فمن الناس من اوجب هذا
العود لما تقدم ومن الناس من لم يوجب فى هذا العود واحتج بان الامور الفعالية تختلط من طبيعة واختيار ويشمل
كثير من النسل والحرث وعود التشكل السماوى ان اوجب فانما يوجب اعادة الامر الطبيعى والاختيارى والا
المركب من الطبيعى والاختيارى فان الراجب عود واحد من الاسباب المبنى عليها يجرى الكل اصل العود كله فالواجب ان
يكون كما كان وقد علمت ان الاختيار ايضا انما يجب عوده وان كانت العود بعينه فان الاختيار مستند ايضا
الى الاسباب الاول الذى عندك فى هذا انه ان كان قد يتفق ان يعود تشكل واحد بعينه كما هو فيعود الامور الى
مثل حالها لكن السبيل الى اثبات عود التشكل الواحد مما لا يمكن بوجه من الوجوه ولذلك انما يمكن ان يقع
المخالفة عود اجامعة اذا كانت نسبة العود الخاصة بعضها الى بعض نسبة عدد الى عدد وكانت مشتركة فى واحد
بعدها فيوجد حينئذ جميعها عددا يعدها مثلا ان يكون احد العودات عدد اخمسة والاخر سبعة والثالث عشرة
تشترك فى الواحد فيكون السبعين عددا مشتركا يعدها هذه الاعداد فيكون اذا عاد صاحب الخمسة اربع عشرة مرة
وصاحب السبعة عشرة وصاحب العشرة سبعة لجمع الجميع مقام جعل يعود فى المدد المتساوية اشكال متشابهة
لما سلف وان لم يكن بنسب عدد العودات نسبة عدد الى عدد وذلك جايز كان المدد منفصلة الا متصلة وعندنا يستحيل
ان يكون المتصل مبانا للمتصل كان مستغنيا او مستدبرا فلا يكون نسبة البعد نسبة عدد الى عدد فقد صح جواز
هذا فى المقادير فيصح فى الحركات والازمنة لانه استحالة وجود شئ جامع تشترك فيه اذ قد ثبت فى صناعة
الهندسة شركة المقادير التى تشارك مقدارا فهى مشتركة والمتباينة غير مشتركة فلا يشارك مقدارا واحدا
فلا يوجد لها مقدار مشترك يعد جميعها والذى يوجد استحال عود التشكل بعينه فان كانت الحركات الاولى
ثم الحركات الثوانى ثم الحركات الاوساط ثم الجوزهرات ثم حركات السيارات يقتسم مدد عودها الخاصة فى
واحد بعدها فيكون الاعادة للدنيا ونيرة وان كان كلها او واحد منها غير مشارك لم يكن ذلك لكن الجزء

١ ط ظ

انما طلبنا بهذه الامور هو الوصول الى الرصد وهو على التقريب بالآلات المعتبرة ومثل هذا التقريب يحصل للحقيقي وحسنا الاوفار والقسي وما يبنى عليها ايضا استعمل فيها الجذر والصم وقد سوغ في اجزائها مجرى للظفائر والتفاوت بين المنطق والاصم مما لا يضبطه الحس فكيف بخفقة الرصد فاذن لا سبيل الى درك ذلك من جهة الرصد الحسي المبني عليه ليس عندنا في سبيل غيره واما تقسيم العلماء الزمان بالشهور والايام والساعات واجزائها وتقديرهم الحركة بازائها واتباعهم بينها نسبة عددية فذلك على جهة التقريب مع علمهم بانه غير ضروري الا انه اذا لم يتفاوت تفاوتا يدرك لكنه وان لم يظهر في المدد للتفاوته فيشبه ان يظهر في المدد المتباعدة واكثر ما يمكن ان يحدث في هذا هو ان يجوز ان يكون عود ما متفاوتا بالاحوال وان لم يكن متشابها بالحقيقة ويكون حال الكلي منها قريبا من حال العودات الجزئية كصيف يشبه صيفا وربيع يشبه ربيعا ويكون اشد مشابهة من ذلك ولعل الامر يكون بخلاف هذا الحدس واذ قد فرغنا من هذا البيان ايضا فنحن ان نختم هذا الفن باشارة مختصرة الى علل الكون والفساد ونقول ان لكل كائن مادة وصورة وعلة فاعلية وغائية بحسب موجد ذلك بالاستقراء وعلى سبيل الوضع فاما جملة الكون والفساد فعلته الفاعلية المشتركة التي هي افرب الحركات السماوية والتي هي اسبق الحركات لها والعلة المادية المشتركة هي العنصر الاول والعلة الصورية المشتركة هي الصورة المشتركة التي للمادة قوة على غيرها تماما لا يجتمع معها والعلة الغائية اسبقا الامور التي لا يبقى بعد ذاتها واسبقها ازمانا بانواعها فان المادة العنصرية لما كانت كما ليس شيئا فقد خلف غيره وكان الشيء كما يكون هو فقد غيره ولا سبيل الى بقاء الكائنات واشخاصها في استبقاء انواعها الا بالتناسل والتحادث والتعاون للتعلق بالكون والفساد والاستوفر ذلك هو الجود الالهي المعطي هو كل موجود ما في وسع قبوله وابقاؤه اياه كما يحمله اما شخصه كالاجرام السماوية واما بنوعه كالعنصريات فان هذا النوع

كتاب الكون والفساد وهو الفن الرابع هو

كتاب الافعال والانفعالات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الرابع من الجملة الثانية في الافعال والانفعالات وفيه مقالتان

تعريف

وقد فرغنا من تعديد الامور العامة للطبيعيات ثم من تعريف الاجسام والصور والحركات الاولية في العالم وتحليلها في طبايعها ثم من تعريف احوال الكون والفساد وعناصرها فحقيق بنا ان نتكلم على الافعال والانفعالات الكلية التي تحصل عن الكيفيات العنصرية بمعاضدة من مايثر ان الاجرام السماوية فلنفرغ من ذلك شروعا في تعبير احوال الطبقات الكائنة بين الاثار العلوية والمعدنيات ثم ننظر في حال النفوس وان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان ونختم هذه الجملة الطبيعية انشاء الله تعالى

المقالة الاولى من هذا الفن وهي تسعة فصول

الفصل الاول في طبقات العناصر

هذه العناصر الاربعة يشبه ان يكون غير موجودة على محوضتها وصرافتها في اكثر الامر وذلك لان قوى الاجرام السماوية تنفذ فيها فيحدث في الاستقسات البارد لجوا ويخالطها فيصير بذلك محادثة ورطانية فتختلط بها نارية وهوائية وتترقى الى العلوية ايضا البخرة مائية وادخنة ارضية فيخلطها لها فيكاد

ان يكون

ان يكون جميع المياه وجميع الأهوية مخلوطة ممزوجة ثم ان توهمت صرافة فيشبه ان يكون للاجرام العلوية من
النار قبة فان الأجزاء الأدخنة اثقل من ان يبلغ ذلك الموضع بحركتها واذا بلغت فيها انوى تلك النار على احالتها
سريعا ويشبه ان يكون باطن الأرض البعيد من ادبها الى غورها قريبا من هذه الصفة وان لم يكن بد من ان
يكون كل جزء من النار والأرض كائنا فاسدا باطنه وظاهره الا ان ما يخلص الى محاورة الفلك من النار
يحض ولا يكثر مخوصها فشابت وكل ما يخلص الى المركز من الأرض يشبه المحض فلا تنفذ فيه نابثة من السماوات
نفوذا بعيدا ولا تنفذ اليه شائبة ولا يحتمل دسوما الى ذلك الحد فيشبه لذلك ان يكون الأرض ثلث طبقات
طبقة تميل الى محوضة الارضية وتغشيها طبقة مختلطة من الأرضية والمائية وهو طين وطبقة منكشفة
عن الماء جفف وجمها الشمس وهو البر والجبل وما ليس بمنكشف فقد ساح عليه البحر وهو اسطقس الماء ويحتمل ان
يكون الماء اسطقسا وكلية غير البحر وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون باطنا غائرا او ظاهرا فان كان ظاهرا فهو
لا محالة بحر ليس غير البحر وان كان باطنا لم يخل اما ان يكون مستقرا في الوسط او منحازا الى بعض الجنبات فان
كان مستقرا في الوسط فاما ان يكون بالطبع فيكون الأرض اخف من الماء وهذا مما لا يصح واما بالقسر فيكون هيئة
في سرب الماء الى حضر غور الأرض والأحياز فيه وهذا ايضا مما لا يصح وان كان منحازا في جنبة واحدة فيكون كلية الماء
محصورة في بقعة صغيرة من الأرض وكلية الماء لا تقل لا محالة عن الأرض ان لم تزد عليه ثم يكون مقدار ماء البحر
غير قاصر عن مبلغه فلم لا يكون البحر كلية الماء ودونه ولم لا يبقى الفضل في طرطوس بل في البحر ولا يوجد في
طرطوس ومفيض الى مفيض على انا لا نشك ان في الأرض غوارا ومملوة الا انها لا تبلغ في الكثرة مقادير البحار كما
الأرض كثيرة فيها البحار فيف كثرة يكون لها تاثير ما بالقياس الى كلية الأرض كما ليس للجبال تاثير في كثرتها وهي
ايضا هو طبقات طبقة بخارية وطبقة هواء صرف وطبقة دخانية وذلك لان البخار وان صعد في الهواء اصعد
فانه انما يصعد الى حد ما واما الدخان فيجاوزه ويعلو لانه اخف حركة وانوى نفوذ السدة الحارة فيه ولهذا البخار
اما يصعد من الرطب من حيث هو رطب لا لانه دخان اما ما يصعد من اليابس من حيث هو يابس ولان البخار يحتاج
على ما بيناه ماء محلل مستمر الأجزاء وطبيعة الماء ان يبرد بذاته ويحتبس اذا زال عنه المسخن وبعد عهده به
يجب ان يكون الجزء البخاري من الهواء بارد ا بالقياس الى سائر الهواء لكن ما يلي الأرض منه يسخن مجاورة الأرض
المسخنة بشعاع الشمس المستقر عليها استقرار الكيفيات لا الأجسام وما بعد عنه يبرد فيكون طبقة الهواء الساخن
بخاريا يسخن مجاورة الشعاع ثم يليه طبقة بخارية باردة ثم يليه هواء اقرب الى المحوضة ثم يليه هواء دخاني وكما
يخلط من هواء ونار وارض ثم يليه نار فيكون هذه الطبقات ثمانية ارض الى الخلوص مائية وطين وبر مع الجبال
والبحر كطبقة واحدة مركبة وهواء مسخن بالشعاع وهواء بارد وهواء اقرب الى المحوضة وهواء دخاني مائي
ونار فهذه طبقات العناصر في ترتيبها ووضعها

الفصل الثاني في احوال الكلية

من احوال البحر ماء البحر ليس حكمه حكم سائر العناصر في ان له طبقات مختلفة ظاهرة الاختلاف
في ترتيب العلو والسفل وذلك لان الماء سريع الاختلاط بما يخالطه بليدا في رطوبته الا شيئا ولا بليدا
في رطوبته الهواء الا ليس جمده وثخنه مثل عمق الهواء وثخنه فلذلك شديد اختلاط الأثار بكليته وينفذ
فيه جذب الشمس لما في باطن الأرض ومحركها ا ٥ بقي بتبليغه جرم البحر واخراجه عنه ولولا ذلك لكان ظاهر

البحر وما بلى وجمد اقرب الى طبيعة الهواء وكان الاكثير تاثيره للارضية وليس كذلك بل ماء البحر كله مالح وجميع
او رضاض والماء الا شعير التغير ان التي بعد الكيفيتان الاوليان بنفسه ما يتغير بخالطة شيء اخر والهواء اذا خالطه
جعل ارقه واعذب ولم يجعله ملحا انما يصير بالخالطة الارضية الكثيفة المرة اذا خالطته فلا يخلو من ذلك ان
ماء البحر الارضية خالطته اذا انعقد مع ذلك شرط الاحتراق والمرارة وانت فيمكنك ان تتخذ الملح من ذلك
كل محترق ومن كل حجر يغمره التكليس حدة ومرارة اذا طبخته بالماء وصفيته ولم يزد طبخ ذلك الماء او تدعه
في الشمس فانه سيعقد ملحا وهذا ما يتخذ قوم من الغلي ومن النورة ومن الرماد ملحا سخي شاليا وسبب ملوحته
العرق والبول بخالطة المرارة المحترقة المائية فيملح وانما اعني الملح في بعض البلاد وكانوا يتخذونه من رماد
قضب شجر يكون لهم بهذا التدبير وليس ما ظن قوم ان ملوحة ماء البحر انما هو بسبب ان الكيف منه يبقى محتبسا
فيه بعد تبخر الجزاء اللطيفة فيكون بسبب تراكم معلوان كثافته باختلاط الارضية فان لم يزد سترا
وتلك تجرد الكثافة فهلا كان الطين مرا وملحا ولم اذا ساد اليه ما ينجر عنه في الادوية العذبة والاطعمة
الجيدة لا يبقى البتة مرة اخرى عند ما تمن المعلوان البحر وان اتفق صفقا فانه سيرجع شتا والماء بنفسه ليس
كثيفا ولطيف بل هو متشابه الاجزاء انما الكثيف منه ما خالطه ارضية لانه لا يتكثف الماء والارض
والارضي انما خالطه ارضية لا كيفية لها لم يتكيف انما يتكيف من كيفية الارض فان كانت الارضية شديدة
المرارة لم يملح بل يمر وان كانت قليلة المرارة بحيث اذا تخلل في الماء قبل وقتا من الاستحالة عن مرارة ملح
او ان يملح طبخته انعقد منه اخر الطبخ لانه ملح وحتى من البول ومن العرق وميتا لها ملحه والدليل على ان
ماء البحر مالح بخالطة الارضية وليس ذلك طبيعيا له انه يقطر ويرشح فيكون عذبا وقد يتخذ كذلك من سمع
ليرسل فيه فيرشح العذب الى باطنه وشحا والبحر ايضا قد يكون في مواضع منه شيا عذبة وقد ميدة ميتا عذبة
الا انه الطف من ماء البحر المجتمع فيه قديما فيسبق اليها التخلل فان اللطيف يسبق اليه التخلل وخصوصا في حال الانشراد
على ذلك كما لو بسط الماء على البرد واذا كان كذلك صار العذب يتخلل بخارا ويصير سحابا وغير ذلك والمالح الكثيف
يبقى وقد يتفق ان يصعد منه بخارا الا انه لكثافته لا يجاوز حد البحر بل ينزل عن قريب مطرا مالحا وهذا في
التولد او يطيب بخالطة الهواء فمن المعلوم ان الملح اذا طبخ في الماء فيصعد بخارا والماء وكان الملح لطيفا يصعد
معه فيضا فالبحر بالحقيقة هو كما قيل انه يعطي الصفو لغيره ويحبس الكدر لنفسه مع انه ياخذ الصفو ايضا
والبحر لملوحته مائته وكثرة ارضيته اثقل من المياه الاخرى وزنا ولذلك فقل ما يرسب فيه السمك واما بحر
فلسطين فلا يرسب فيه شيء حتى الحيوان الملكوف لا يتولد فيها حيوان ولا يعيش وفيها هو غالب ايضا الا يتولد فيها
حيوان لبرده من سبعة الى معتبر على ان في البحر مواضع بعيدة ما ينبع اليها من عيونها وقد قال ابناء ملطية
ان ملوحة البحر هي بسبب ان البحر غرق الارض وهذا كلام سمعي ليس بفلسفي لكنه مع ذلك يحتمل التاويل فان العرق
وطوفانه من البدن ملحت بما يخالطها من المادة المحترقة من البدن وماء البحر قد يملح بقريب من ذلك فاذا كان ملوحة
البحر لهذه العلة والغاية هي حفظ ما فيه عن الاجون ولولاه لاجن وانتشر فيه ما يجنه في الارض ولحدث الوباء
فيها على ان ماء البحر ياجن اذا خرج من البحر ايضا وانما يحفظ بعضه مجاورة بعضه بمده الملح الذي وصل اليه
لان سبب كان الغالب في البحر مالحا انما العذب منه قليل فطبعه حارة تلهب النار فوق ان يطبخها فتسلفه حرارة

من احوال البحر الفصل الثالث في تعريف سبب تعاقب الحر والبرد والعرض

في هذه العناصر بارد في المركبات منها بتي يسمى التعاقب وهو انه اذا استولى حر على ظاهر بارد اشتد بردا على باطنه وبالعكس ولهذا ما يوجد شيا الا بارد الشتا حارة وفي الصيف باردة وقد اختلف الاوايل في هذا فقائل ان الحرارة والبرودة بنفسهما حاصلتان من الاجرام كانه يهرب من عدوه فاذا استولى حار على الظاهر الغرض حار والبارد استولى على الباطن الغرض ظاهرا وكما يظن من هرب الماء عن النار وهذا المذهب يوجب ان يكون العرض من شانه ان ينتقل من جزء موضوع الى جزء موضوع بل من موضوع الى موضوع فانه كثيرا ما يكون الباطن من الجسم جسما منفصلا بنفسه فيعرض له هذا العرض في ذاته او المشتمل عليه منهما لاستحالة مفارقته عن جوهر مثلا فيستحيل هو لاستحالة مفارقته عن برد فكانه انتقل عن الحيط به وهو موضوع مفرد البرد وهو موضوع غير مقبول وقد علمنا ان انتقال الاعراض مما لا يقول به المحصلون وقوم اخرون اتوا ان يكون لهذه المعنى حقيقة الا بمعنى ان يكون الجسم الواقع فيه هذا اللسان انما يسخن جسم لطيف حار هو سار فيه ويبرده جسم لطيف بارد هو سائر فيه فاذا كان ذلك الجسم حارا فاستولى البرد على ظاهره واختفى الحار في داخل الجسم المستولي على ظاهره ولم يتحلل فازداد سخونة او كان المستولي جوهر لطيف الظاهر فلكثفه فان ذلك الجسم اللطيف لا يتحلل بل يبقى داخلا محتقنا ويزداد لا محالة قوة اذ لولا الاحتقان لكان يتحلل واكثر هؤلاء لم يعيدوا في امر الصناء والابارد بل كوان ذلك غلط من الحس كما يعرض لداخل الحمام فانه اول ما يدخل عن هواء بارد يشتو ويسخن ما يقبض على راسه من ماء فاذا تم اذا استحم بالحمام الداخل استبرد ذلك الماء فيبرد ذلك لانه اول ما دخل كان بارد البشرة وكان الماء والهواء اسخن منها فلما اقام في الحمام الداخل يسخن بشرته بالتدريج حتى صار اسخن من ذلك الماء فلما اعاد ذلك الماء على رأسه كان باردا بالقياس اليها واما الانتقال المتدرج منه فلا يحس به كما يحس عن المغافص وهذا الذي يسمى الاطباء سوء المزاج المختلف فانه لو اوكد ذلك حال الابدان في الشتاء فانها تكون ابرد من الصناء وفي الصيف اسخن من ذلك الشتاء والصناء في الفصلين على حال متقاربة لكن الحس يغلط فيها الغلط الشائع الذي هذا الذي قاله ليس مما لا يمكن لكن الصحة في الابارد والصناء على نحو ما ذكرنا بوجه من الوجوه فانه متى تحلل الماء فوجدناها في الشتاء تذيب الجمد في الحال ولا بد بيقية في الصيف وليس يصعب عليها في الشتاء ان تسخن ابدانا سخونة فعالة سخونة الصيف فاذا فعلنا ذلك وجدنا تلك المياه حارة فيما حارة في الشتاء باردة في الصيف وكثير منها يقارب بالمياه المبردة بالثلج والجمد وهيهنا امور جزئية من احوال الطبيعة يكذب هذا الراي ويبطله تحققها خلافا على ما شاء وحوا امره من جزئيات الطبيعيات لكن الحق في هذا شيء اخر نقول ان الجسم الذي له طبيعة مبردة او مسخنة فانه يبرد ذاته او يسخنه بطبيعته ويبرد ايضا ما يجاوره ويتصل به او يسخنه ونقول ايضا ان القوة الواحدة اذا فعلت في موضوع عظيم وفعلت في موضوع صغير فان تاثيرها في الموضوع الصغير اكثر واقوى من تاثيرها في الموضوع العظيم وهذا امر قد تحققناه من امور سلفت وتوجد التجربة مصدقة فلا سواء احراق خشبة صغيرة واحراق خشبة كبيرة ولا سواء اصابة سكوة صغيرة من مزاج واحد بعينه واصابة صخرة واحدة منه فاذا كان في جسم ما من نفسه ومن شيء فيه مبدا تسخين فكان ذلك المبدا يسخنه كله كان تسخينه له كله اضعف من تسخينه لما هو اصغر من كليته فاذا استولى البرد على الاجزاء الظاهرة منه فامتنع فعلها فيه وبقي المنفعل عنه

الأجزاء الباطنة وهو اقل من كلية كان تسخينها وانفعالها من المؤثر اشد بكثير من تسخين الكلية وانفعالها
من تلك القوة بعينها لكن كان عليه ثقل يحمله فغضب بعضه وتسلط قوته على شطر منه فيكون تأثيره فيه
اسرع واقوى وكذلك الحال في التبريد فيجب ان يعتقد حمل المتقدمين قولهم هذا على الحمل لا على سبيل الخلاف مقالية
ولا على سبيل استقبال عرض والخبر اما ضد من ضده فالماء ليس انما يبرد من النار على ما يظنونه بل بان يجذب دفعة النار
شاغلا ان يدفع دفعة الى فوق مع مخالطة الماء الذي لم يسخن فيحدث من ذلك حركة مضطربة وضوء يبعث عن
شدة حركة هوائية عرض هناك لا على سبيل ان الماء يستحيل من النار بوجه من الوجوه وهذه الحركة انما تعرض للماء
فيها كالمساعد للنار والمسير نحو جهتها لما قبله من التخوية فربما لم يمكن ان تقال وتبطل الكيفية المكتسبة له عند
مفارقة مسخن النار ما لغليان وعدم ما فسره الذي يحدث فيه من التفرق وقذفه الى بعيد طرفا
لنفسه كما عليه يحدث كما يحدث عن اعلائه من التفوح

الفصل الرابع في ترتيب ما يقال من ان الاجسام كلما ازدادت عظما ازدادت شدة وقوة فلهذه

العناصر بل والمركبات شيء اخر يغلط ما ذكرناه وهو ان الكيفية اذا ازدادت ازدادت الكيفية فان النار اذا عظمت
وادخل فيها حديدة تماما من الحديدة منها سطحا مثل السطح الذي يماسه من النار الصغيرة لكن سطح النار الكبيرة
يحمي في زمان عشر سطح النار القليلة يحمي بعد حين ذلك الشيء الذي يلقى فيه فليلا فانه لا يسلح كما يسلح
اذا القي في الملاحة في مدة قليلة فبين ان كيفية الاعظم اشد من كيفية الاصغر فمن الناس من يظن ان السبب في
ذلك ليس هو ان الاعظم اشد كيفية بل لان الاعظم يبذل اجزاؤه البعيدة ما يعرض للاجزاء القريبة من الانفعال
فان هذا المنفعل لا محالة كما ينال قوة بمادته فقد يؤثر بمجموعه فان الفاعل في الطبيعيات منفعل فاذا انفعلت الاجزاء
القريبة من الفاعل الكبير عن المنفعل المكنوف الضعيف اعادت الاجزاء التي يليها اليها الى وقتها فحفظ قوتها
وهذا مثل المتخمس في الماء والغمرة نصيبه من البرد ما لا يصيبه لو انغمس في ماء يبرد ذلك لان الماء البارد
البدن يسخن ايضا من البدن فاذا سخن لم يجد بما يليه ما يبذل له وكذلك فبرد واما الماء الغمرة اذا سخن بما يليه
البدن منه ما تذاركه ما يليه فيبرده فعاد يبرد البدن فلا يزال يتضاعف بتبريده فهؤلاء يكادون يكونون احيانا
مذهبهم انا اوكأنهم يجعلون الاجزاء يبرد من الاجزاء وليس يجب ان يبقى الشيء حتى يبرده فان الماء اذا اثر بارد
في الغاية بل كان من شانه ان يفعل زيادة تبرد كان من شانه ان يبرد مما هو مبرد زيادة تبريد فهذا يوجب
يكون الاجزاء كلما تجاوزت الكثرة كلما احدها منها في برد صاحبه لان صاحبه يبرد مما يليه ويبرده ايضا اصلا
لانه مبرد فيجب ان يكون كلما ازداد عظما ازداد تبردا وان لم يكن مماسا [illegible]
مشابه فيستحيل ان يفعل جزء منه في جزء فانا ان الشيء [illegible]
بارد امثله لم يصح ان يؤثر فيه بل يجب ان يسخن هو لانه هو في تبريده [illegible]
وذلك لان المجاور البارد ليس ينفعل من مجاوره من حيث هو بارد بل [illegible]
لزيادة التبرد فهو من جهة ما هو مستعد لقبول البارد ما لفعل معه [illegible]
الحاصل بالفعل من المستحيل ان يؤثر فيه مستفاد من نظاري من شانه ان يحدث عنه مثل ما [illegible]
اذا كان الفاعل في هذه الصنعة واثرا عليه على [illegible]

واما الزيادة على نهاية فقد بلغ من الطاري اذا كان بطيء عملها وكان في الجاورة بقية استعداد
لقبولها كيف كان الطاري في كيفية كان قويا او ضعيفا الآن يكون ضعفه في تلك الكيفية يجعله الى ضدها اقرب
منه الى السلطان في التأثير لضدها فهذا هو الذي يجب ان يسلم من قول الناس ان الشيء لا يفعل في شبيهه وان
لم يسلم على هذه الصورة فليس يوجب ان يسلم فانا نجد اذا جاورنا الماء البارد عرض من ذلك ان يكون ببرده من قوة كثيرة
التي في طبيعة اقوى كثيرا من ببرده عنها لو كان مجاورا وهو شيء حار ويكون ذلك الحار كاسرا من البرد الفائض من طبيعته
واذا كان مجاورا الماء ماء فانه مع انه لا يكسر ببرد قوته فهو يبرد ايضا لان القوة التي في الماء على ما علمت برد
الماء الذي هي فيه مجاورا وموقعا من كل قابل للتبريد وعند القوة بالجملة ليست شبيهة للجرم البارد فهي انما
لا تفعل في شبهها فان هذه القوة مبردة وليست بباردة وهي الطبيعة المائية وهي ايضا محركة وليست متحركة فهي
اذا وجدت مادة مبردة محملة لان يبرد وصانتها لا يعوق عن التبريد الذي يفيض منه لانها مجانسة ومشاكلة
الشيء الذي لا يبطل شكله ويجب ان نحصل هناك زيادة ذاهبة في برد المادة فان كانت تلك المادة التي هي فيه
زائدة ببرد او تفعل ذلك ايضا اي تبريد ما يجاورهما فيكون بالجاورة كل واحد من الجزئين يبرد الكيفية لان طبيعة
لا تجد عائقا عن تكميل الفعل لانه يفعل ايضا في مجاوره وكلما كثرت هذه الزيادة التي في الكم ازداد هذا الشيء
الى ان يبلغ الحد الذي لا وراء له ولو كان جائزا ان يذهب الزيادة الى غير نهاية لكان يجب ان يذهب هذا الاستدلال الى
غير نهاية للعلة المذكورة وهذا ليس بحق ما اشكك به بعض المشككين على ما ذكر في علوم المشائين انه لو كان الفعل
مع عظمه نادرا لكان يجب ان يفسد ما لم يحدث فعلا لان ادراك ذلك يجب ان للفساد ما لم يحدث هو استحالة الماء في هذا الشيء
يكون على طبيعة واحدة وان كان تبريد الذي وراءه اي عظم شئت فانه لم يعلم ان هذا الشيء لا يثبت كيفية على سبيل
واحد حتى عظم جسمه صغر وقد سأل ايضا وقال لو كان الامر زيادة في العظم يوجب الاستدادا في الكيف لكان يجب ان
يكون نسبة برد ماء البحر الى برد ماء آخر كنسبة عظمه الى عظمه ولا ليس كذلك فان ماء البحر وان كان اشد تبريدا
وكان الشارع فيه لا يحمل تطويلا من المكث فيه ما يحمله الشارع في ماء قليل فليس ينبغي ان يكون نسبة برد ما
الى نسبة الماءين في مقدارهما فنقول ان هذا ايضا مغالطة وذلك لانه ليس في نفسنا كلما ازداد الجسم الباد
مثلا قدرا ازدادت كيفية شدة يوجب ان يكون نسبة القدر من نسبة الكيفية في المزيد عليه الى الكيفية الاولى
وذلك لانا انما قلنا انه اذا زيد على هذا الماء ماء مثله صار برد المزيد عليه شديدا لم نقل الفاعلين انه صار برد
المزيد عليه ضعف برده الاول فانا لم نقل البرد المضاعف عليه بكليته حتى يتضعف وليس اذا كان انضمام الماء
اليه يوجب زيادة برد فيه يجب ان يكون تلك الزيادة مثل الاصل الاول او مثل الذي في المضاعف لو كان برد الماء
البحر كله يفيض اليه لكان ما البحر ولن يبلغ هذا القدر وان بلغ الا ان المبرد اذا كان مثله ضاعف برده وليس كل جزء
برد الماء المزيد عليه المضاف اليه كتبريد بلوغه لا بغاره وجوهره انما يتأتى عنه الى هذا القدر زيادة قليلة ولو اضيف
الى الجزء المضاف زيادة اخرى قليلة اقل من ذلك لان للمضاف الثاني في بعد فليس يجب في الزيادة ان يضاعف الكيفية
فيها بضاعفة اولا فاذا ليس يجب ان يكون الزيادة مثل الاصل بل يجوز ان يكون اول منه بكثير بحيث لا يحس بها
البتة ولا يجب ان يكون ما العرض به حفا نم لو كان جملة البرد من الماءين يمكن ان يفعل في موضع
كان يفعل فيه برد الجزء الاول لكان يكون تبريده ضعف تبريد ذلك ولكن هذا محال وعسى ان نعطف المعنى

اما انه يحتاج ذلك لأن الأول انما كان يبرد ما لمسه وانما كان يماس مثلا وذلك الذي كان يماس يمكن ان يماس مجموع الجزئين بل انما يماس مجموع الجزئين ضعفة ذلك وعند ذلك يكون تفاعله اشد انما لفعله لأن المنفعل ضعف المنفعل الا ما يزيده وزيادة اشتداد الكيفية للاجتماع وهذا المعنى ايضا اصل فاضل ينبغي ان تحصل وتحقق واما انه غير نافع للمتعلم فلان المسئلة في نفسين بسطح واحد وبعد هذا يجب ان يعلم ان النسبة في الزيادة يصغر ويصغر انما على ترتيب واحد

الفصل الخامس في تعديد الأفعال والانفعالات المنسوبة الى هذه الكيفيات

الأربع اذ لهذه الكيفيات الأربع افعالا وانفعالات منسوبة اليها مشتركة في جميع الأجسام فمنها ما هي للفاعلين ومنها ما هي للمنفعلين فاما التي للفاعلين فمنها ما ينسب الى الحر ومنها ما ينسب الى البرد ومنها ما ينسب اليهما جميعا فالمنسوب الى الحر مثل النضج والطبخ والشي والتحمير والتسخين في الأشعال والاذابة والعقد والمنسوب الى البرد مثل التشجيح ومنع الطبخ ومنع الشي ومنع التحمير ومنع التسخين ومنع الاشعال ومنع الذوبان الذي هو الجمد ومنع الانعقاد وهو الحل والنضج واما الامر المشترك بينهما فمثل التسخين ومثل تجميد كثير من الأجسام كالحديد والقرن فان كل واحد منهما يجمد بالحر والبرد ومثل العقد والتحمير واما الأمور المنسوبة الى الكيفيتين المنفعلتين فمنها انفعالات لان لا عبرة فيها ما هي بازاء هذه الأفعال الصادرة عن الكيفيتين الفاعلتين مثل قبول النضج وقبول الطبخ ومثل الانعقاد والانشواء والتحمير والتسخين والاشتعال والذوبان والانفعال ومنها ما ليس بازاء هذه الأفعال فمن ذلك ما ليس ما لحدي الكيفيتين الى الانضمام ما لليابس في مثل الاستحالة والتشقق والانقماع والتمعك والرطب مثل الجفوف والاجابة الى التشقق وما ليس بقبيل احدهما الى الآخر فمن ذلك ما هو للرطب وحده ومنه ما هو لليابس وحده ومنه ما هو للمركب منهما فاما الذي للرطب وحده فمثل الانخضاض وسرعة الانقياد والانخراق والذي لليابس وحده فمثل الانكسار والانرضاض والتفتت والتشظي وامتناع الاتصال بعمله والانضاف بغيره واما الذي للمختلط فمثل الانضاج والانطراق والانجان والانعقاد والتلبد الثالج والاستداد والترفق فهي هذه الأفعال والانفعالات التي تصدر عن بسائط هذه الكيفيات وتركيبها صنفة الاولى فما كان من هذه الأفعال بفعل وانفعال مشترك جمعنا القول فيه في باب احد وما كان من هذه الأحوال مشتركا بين الفاعلة والمنفعلة نسبناه الى الكلام في باب المنفعلة

الفصل السادس في النضج والتمهوه والعفونة والاحتراق

فنقول ان النضج حالة من الحرارة تحدث الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وهذا على اصنافه منه نضج نوع الشيء ومنه نضج الغذاء ومنه نضج الفضل وقد يقال لما كان بالصناعة ايضا نضجا فاما نضج نوع الشيء فمثل نضج الثمرة والفاعل لهذا النضج موجود في جوهر النضيج بحيل رطوبته الى قوام موافق للغاية المقصودة في كونه وقتا بعد وقت مولدا لمثل ان يصير بحيث يولد المثل واما نضج الغذاء فليس هو على سبيل النضج الذي لنوع الشيء وذلك لأن نضج الغذاء يصير جوهر الغذاء بحيلة الى مشاكلة طبيعة العضو وفاعل هذا النضج ليس موجودا في جوهر ما ينضج بل في جوهر ما يسخنه لكنه مع ذلك حالة من الحرارة للرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة التي لها افادته بدلا مما يتحلل والاسم الخاص بهذا النضج هو الهضم واما نضج الفضل من حيث هو فضل اعني من حيث لا ينتفع به في ان يغذو فهو مغاير للنوعين الأولين فان هذا النضج حالة للرطوبة الى قوام ومزاج يسهل بروزها اما بمخالطة قوام ما كان من

دفعه شدة سيلان دفعة واما بتدريج فيقال ان كان المانع من دفعه شدة غلظه واما بغطيته لشفيفه ان كان المانع عن الدفع شدة لزوجته لكن هذا النضج مع ذلك الحالة من الحرارة الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وكان النضج الصناعي وهو الطبخ والشلجين او القلي او غير ذلك مما ذكره ويعارض هذا النضج امران احدهما كالعدو وهو النهوء والهجاجة والثاني كالضد وهو العفونة فاما النهوء فان يبقى الرطوبة غير صالحة بها الغاية المقصودة مع انها لا يكون قد استحالت الى كيفية مناسبة للغاية المقصودة مثل ان يبقى المرة سيالا او يبقى العذا بحالة لا يسهل الى مساكلة المعدة ولا ايضا ينغير او يبقى الخلط بحالة لا يسهل الى موافقة الاندفاع ولا ايضا يفيد فساد الخرفان استحالة الرطوبة الى هيئة رديئة من شأنها صلوحها للاندفاع بها في الغاية المقصودة فذلك هو العفونة والنهوء يفعلها بالعرض مانع فعل الحر مانع فعل الحر هو البرد واما العفونة فيفعلها اما فيما سبيله ان ينضج على القسم الاول فبضعف الحرارة الغريزية وقوة الحرارة الغريبة فان الحرارة الغريزية لو كانت قوية لكانت تحيل الحالة الرطوبة وتحفظها ولو لم يكن حرارة غريبة لما كان هذا يسهل الى كيفية حارة ردية بل يبقى نيا وهذا ما يكون للميت اسرع الى العفونة بالحرارة الغريبة من الحي لكثرة والساكن من المتحرك واللحم التي من المطبوخ والبرد الجسمين من اضعفهما فان السخين الحار لا يقبل من العفونة ما يقبله مضاده مثل ماء البحر وسيما الحمامات فلهذا ان العفونة من مبدأ الامر جاوجيع في ذلك انما يصير اسرع نفعا لان الحرارة الغريزية سبطل وقد يبطل النضج اذا لم يكن حرارة غريبة وان بطلت الحرارة الغريزية لان عدد الحرارة الغريبة لا يكفي في ذلك واذا اردنا ان نحفظ العصير ان يعفن ويتن فانا نجعل فيه الخردال او ماء والكبريت فان ذلك يورثه تسخينا غريبا او يقوي حرارته الغريزية فينفاوم بها الحار الفاعل فكان الرطوبة الغريزية تبدأ ولم تدبرها حرارة غريزية وحرارة غريبة ويكون اليد للغالب منهما فان استولت عليه الحرارة الغريزية وجهت التدبير الى الجهة الموافقة للغاية المقصودة وان استولت عليه الحرارة الغريبة انصرفت التدبير عن الجهة الموافقة بل صادفت الرطوبة ذات كيفية غريبة عن ملائمة النوع ولا تهتدي الوجوه في شيء آخر حتى يصير ملائما له ويكون تلك الحرارة منافية لان تجوكما للغذاء اذا انضم عن حرارة غريبة لشيء آخر فانها يبقى معطلة عن موافقة التجوو منتهى العفونة اليبس للعفونة في الكائنات عن الرطوبة المطلوبة مضاده لطريق الكون فان الكون يصير الرطوبة على المصلحة الى الكمال والعفونة بصرفها على الفساد الى البوار والبرد يعين على العفونة بما يضعف عن الحرارة الغريزية اولا وبما يحفن من الغريبة ثانيا وهذا هو العفونة وربما استعد الشيء بالعفونة لقبول صورة اخرى فيتولد منه شيء آخر بنات او حيوان وهذه الحرارة الغريبة ان كانت قوية بحيث تسرع في تحليل الرطوبة المذكورة لم يكن عفونة بل احتراق وتجفيفا فيكون العفونة اذا بقيت الرطوبة مدة تستحيل عن الموافقة وهي رطوبة فقد عرفت من هذا القول حال النضج النافع في تكميل القوى النوعية واما النضج الثاني والثالث فان السبب فيهما حرارة غريبة ايضا لكنها غريبة للشيء الذي لاجله يكون النضج المذكور فاذا فعلت هذه الحرارة فعلها وبلغت به الغاية المقصودة فقد نضج وان ضربت دفاوفيها برد كانت فجاجة وان استولت عليها حرارة غريبة اخرى افسدت على الغريبة فعلها وضربت الحرارة التي في الغذاء فزال الغذاء عن طبيعته فلم يستحل الى طبيعة البدن وصار معطلا لا ينتفع بها وذلك هو العفونة وكذلك الخلط اذا

لم يزل بحاله ولم يستحل الى النضج بقي عفنا لكن الخلط العفن قد لحقه النضج فتجعا بحيث يبدو انه غاية هذا النضج هو هذا الانتفاع فالنضج مادة جسم رطب ليس بين سلب ولا ايجاب سخيف وكما يحفظ الرطوبة الغريبة كالمحسب والغاغاية حرارة غريزية وتسوية كيف الرطوبة بكيفية موافقة لغرض الطبيعة وغاية تخمة النضو الاشتمال على الجزيئة والنضج مادة تمام جسم رطب فاعلها برد او تحرك وصورتها بقاء الرطوبة غير مسلوبة بقاء الى الغاية الطبيعية فصورها عدم النضج وغايتها الغاية الغرضية التي ينتهي اليها طلب وعدتها احكام التركيب كلها من وجه العفونة الآن التركيب يشبه من جوانبه عفنة في الشيء يفعل بتجاوزه فيه لا يطاق ان ينفصل عنه بالتمام بل يحبس البرد على وجه الشيء وظاهره فيداخل جرمه وما يغيره جر ويحدث منه لون ابيض من اختلاط الهواء بتلك الرطوبة كما يعرض للزبد ويبقى على وجهه فان لم يكن هناك حرارة البتة لم يكن تركيب وان كانت الحرارة قوية كانت عفونة وان كانت اشد من ذلك كان تجفيفا واحراقا

الفصل السابع في الطبخ والشيّ والقلي والتبخير والتدخين والتصعيد والذوق والتليين والاشتمال والتجمير والتنضيم وما يقبل ذلك وما لا يقبله

واما الطبخ فالفاعل القريب له حرارة رطبة تسخن وتحلل المطبوخ بما هو حار ولذلك يحلل من جوهره ومن رطوبته شيئا ولكنه يرطب بما هو رطب اكثر مما تحلل منه ومع ذلك فان رطوبة الطبيخ تحلل من ظاهره اكثر من تحليلها من باطنه ويقبل الرطوبة الغريبة ايضا من ظاهره اكثر من قبوله اياها من باطنه وما دام يغور فيه رطوبة فان الذي يابس للحس لا يطبخ الا ما شارف الرسم ثانية فذلك الذي هو بعد ما انشوى قد انطبخ وذلك اذا نفذت الحرارة الثانية فيه من الجوهر الغريب خاصة نفيا واما الشيّ فالفاعل القريب له حرارة خارجة يابسة ولذلك ياخذ من رطوبة ظاهر المشوي اكثر مما ياخذ من رطوبة باطنه فيكون باطنه ارطب من ظاهره بخلاف المنطبخ فيكون الرطوبة الموجودة في المشوي رطوبة جوهرية بعد لطفت ما ذهبت في المطبوخ فقد يكون رطوبة ممتزجة من الشيء الطبيعي ومن الغريب الذي اصطنفته ما يكون الحرارة الملاقية هواء نائيا ويسمى مشويا على الاطلاق ومنه ما يكون الحرارة الملاقية حرارة اوضية فان كان مسخرها نفس النار الجمرية سمي كبيدا وان كان مسخره جسما اخر اوضيا بشيء من نار خارجة منه ثم شيء ذلك الجسم سمي طليا وقد يكون منه ما يشبه الشيّ من جهة والطبخ من جهة وهو الذي يكون لنا بين منه بحرارة لوجزه هيئة وهذا قد يسمى تطبيخا فلان هذه الحرارة وضية وهذا النابر يشبه الطبخ ولانها لوجزه لا يتفتح جوهر الشيء نفوذا يخلطه ويلبسه بل يجمعه ويحبسه ورطوبته في باطنه بشديد اللوجزه هذا النابر يشبه الشيّ وقد يتوهم والنضج طبخ ايضا باشتراك الاسم واما التبخير فهو تحريك الاجزاء الرطبة محللة من شيء رطب الى فوق بما يفاد من مسلذلك بالتسخين والتدخين هو كذلك لكن الاجزاء الغالب فيها اليابس فمادة التبخير مائية ومادة التدخين ارضية والبخار ماء متحلل بالتدخين ارض متحللة وكلاهما ذلك عن حرارة مصعدة فالجسم الرطب المحض كالماء لا يدخن والجسم اليابس المحض كالارض لا يبخر وقد يكون جسم مركب من رطب يابس يبخر ولا يدخن وذلك اذا كانت الرطوبة فيه غير شديدة الامتزاج باليابس وكان اليابس هاهنا لا يصعد كالحجر يعني الطلق والحديد يبخرة بلا ثم يتطوه فانه لا يتطوه منه الا اقل شيء الا ان يتولى ذلك لطيف بل لا يجوز ان يكون جسم ممتزج هذا الامتزاج ويدخن ولا يبخر وذلك ان

الرطوبة اطوع لتصعيد الحرارة من اليبوسة وكل ما يتصعد ويتبخر ويدخن فاول ما يتصعد منه بخار سانج
لانحة او شئ الغالب عليه المائية ثم تصعد غير ذلك فان كان فيه هيئة صعد الدهنية بعد المائية وان كان
يغلب اليبوسة فيه مما يقبل التصعيد صعد مع الدخان وذلك لان الرطوبة اطوع من المخالط من رطوبة و
يبوسة كالدهنية واللزوجة ثم شئ آخر فانه وان كانت مادة التبخير والتدخين ما قلنا فليس يجب من ذلك ان يكون
كل مركب مبخرا او مدخنا وذلك لان الرطب اليابس اذا امتزجا فربما امتزجا امتزاجا شديدا حتى يعسر فصل
احدهما الآخر وانفصاله عنه وربما كان الامتزاج سلسا من ذلك فان كان الامتزاج سلسا امكن ان ينفصل
بعض الاجزاء عن بعض فيتبخر او يتدخن فان كان محكما لم يكن لبعض الاجزاء ان يفارق بعضا فان كان الرطب جامدا
فربما التوى فيه الحر حتى يذوب وربما لم يتوثر اذا ذوبه ولكن يلين كالحديد وربما لم يتوثر اذابته ولا تليينا
كالطلق واليافوت ويجوز ان يكون جوهر هذه الفاضة المائية وقد جربوا الا يتوثر فيه النار كاليافوت
وكلما كان كذلك فهو دون ثقيل الشدة فلا جرم اجزاؤه واذا كان من هذه الاجناس ما قد يجعل اصلا شبيها
بالسبخين من النار الا ان جوهره لا يفسد فقد يعرض ان يفيد النار رزانة واجتماع اجزاء بصفرة كالنحاس
والفضة وغير ذلك فان هذه اذا عملت فيه النار كثيرا انفصل عنها شئ من جوهر الكبريت والزرانيخ والسنبك
واندادت ثقلا ودلك لان الذي ينفصل عنها هو شئ مما هو في الاصل لا يخف واذا الذي يبقى الارض وحدها
كان اثقل منه واذا كان مخلوطا هو ايضا واصغر فالجسم المبخر وحده هو الرطب القريب والذي لا شدة لازمة
ورطوبة اليبوسة هو غير محكم يلازم الاجزاء والجسم المدخن هو اليابس المحض القابل اجزاؤه للتلطيف والمركب الذي
لزوم رطوبة يبوسة لا ان جملة تركيبه مخالف غير محكم فيقبل اجزاؤه الانفصال وفيه رطوبة يبوسة على تصعد
فان كثيرا من الاجسام التي لا تصعد بما ذكرناه او التي يعسر تصعيدها اذا اختلطت بالاجسام التي تصعد خلطا
شديدا تصعد فان فوما يرخون ان يصعدوا الحديد والزجاج والطلق وغير ذلك فلا يزالون يصعدون اجزاء
ويخلطونها بالتربة في النوشادر والحمار ويوقدون عليه بقوة فيتصعد الجميع وكثيرا ما يحتاج الى ان يخلط
به ما يصعد في نفسه بل بالعطف فيصعد اجزاؤه تصعيدا مفرطا فانه مع بعض التصعيد مثل النحاس فانه مما يدوب
ولا يتصعد في نفسه واذا خرق بمخرقة محكمة جدا لم يصعد عن ادنى حرارة وكذلك كثير من الاجسام التي يتصعد
بحيث لا يتصعد اما بان يغلب عليه ما لا يصعد بمزاج قوي مثل النوشادر بحال وبحال الملح الجبلي وربما
خلطا فيغلب فيه الملح ثم بهوك الخليط مدة حتى يشتد امتزاجه ثم يعقد فلا يدع الملح النوشادر ان يتصعد لانه يثبته
ويثقله وشدة الامتزاج لا يمكنه من الافتراق لكن ذلك المجموع يذوب فان جعل النوشادر اغلب صعد وان جعل
كما اذا جعل الملح اغلب ثبت واستعجن النوشادر وانما ان يمنع اجزاؤه جمعا شديدا محكما حتى تصغر الحجم وتشتد الاجسام
ويخالفه الاجزاء فلا تتفرق ولا تصعد ومن تحاول الامور ان يجعلوا النوشادر وما يجري مجراه عند التصعيد وانما
الاذابة فيحتاج الجوهر القابل لها الى رطوبة يلازم البيوسة واذا تخلل عن جوهر ما رطوبة يابسة بقيت بعد التخلل
والتسيل منه فان لم يبق فهو منجمد وان بقيت قليلا لم تفصل فهو تارة يذوب ويتبخر وتارة كالشمع وتارة
كالتابين بالنار كالحديد والزجاج فينبغي ان لا يكون الرطوبة التي فيه بحيث يسيل بعد التخلل هذا قليل ما
يتبخر فالرطوبة في الذابل اكثر منها في التابين بل ما كالتابين ولا يذوب كجميع ما يابس ولا يذوب فاذا اردت

حدوده وسمته من حيث ما تاتى يشوى ببرا وبانى عليه بما جوله لفعل النار فيه سنوضح عليه النار وعلى الله
الفاعيه فيه وخلطه بجوهر حتى ليسهل المخالطة مثل الحديد والطلق والمار ضيشا والملح فان جميع ذلك اذا شوى
بالكبريت والزرنيخ او النوشادر وقد بدا بحر او الملح المتخذ من الطحل او شيا اخر من هذا الجنس ذاب اذا الجسم للشعل
فهو الذى ينفصل عنه بخار ليس من الرطوبة والبرودة بحيث لا يسيل فاذا بل هو رطب جاز دهنى او بابس لطيف
فان كان دابنا كثيفا او رطبا لا دهنية فيه لم يشتعل وجميع البخار المنفصل عن الدهنيات وعن الاشربة الخارجة
المزاج او المياه المحترقة تشتعل وكل مشتعل فهو ذو دهن من شانه ان ينفصد عنه دخان قابل للاشتعال الى النار
اضائة واشراقا وحرارة واما البخر الغير المشتعل فهو الذى يسيل الجواهر الى البادرة اشراقا واضائة وحيا
لكنه لا ينفصل عنه شئ اما ليبوسته مثل الفخر والحجر واما لشدة رطوبته حتى يكون ما يتحلل منه بخارا ماييا
لطيفا لا يشتعل والبابس منه ما يبقى فى جوهره فيحرق واما المشتعل الغير المبخر فهو الذى ليس من شانه ان يتبخر
ما لم يتبخر ان يسيل الى النارية مثل الدهن فانه لا يتبخر البتة بل يشتعل والمشتعل المبخر هو الذى يجتمع فيه
الامران جميعا والفحم من جوهر رخو قابل للاشتعال بطل تجويفه مبلغا وما فى جوهره من المادة المستعدة
للاشتعال والرماد هو بقية جوهر رخو قد تفرق اجزاؤه ليصعد جميع ما فى اجزائه من الدخان المصعد فان
كان جوهر الشئ مشتعلا كان رمادا وان كان غير مشتعل بل يتحمر فقط او يابسا سماه فوه كلسا وقد يتفق
ان يكون شئ واحد قابلا للتفريق والاشتعال معا كالشمع ومثل هذا الشئ لا يكون عسر الذوبان لما

تلى الفصل الثامن فى الحل والعقد

ينبغى ان نتقصى القول فى امر الحل والعقد
فليس كل شئ يحل عن اذابة الحر فقد يحل اشياء من البرد والرطوبة بل قد ينعقد اشياء من الحر فان الملح يصير
الخل له بالنار وينحل بالماء والنشادر بالسهولة حتى يصير ماء من غير ان يكون للخل من جوهر الماء وزيادة بعضها
فيها او يكون بحيث لو خلط فيها شئ يابس سيله والبيض ينعقد بالنار حتى يصلب بعد سيلانه والخل لا
وكثير من الاشياء يعرض له ان لا ينعقد بالحر بل يجمد وكثير منها ما يعرض له ذلك من البرد كالزيت وكثير من الاشياء
يحمر فيها جميعا كالعسل واما المنى فانه يرق لا بحمرة بالبرد فنقول اولا ان من شان الماء ان يحمر بالخالطة
وان يجمد بالبرد وان ينعقد ايضا بالبيوسة فلذلك يصير الماء اوضا لا بزيادة برد بل بحمرة واذا جمد البرد فربما
كان ذلك مشاركة من ضغط الخارج ايضا اولا ومعونته منه حتى يحيث بخارا حارا او يحلل فينعصر الجوف وايضا
فان من شان الماء ان يتحلل ويرق بالحر وذلك معلوم ومن شانها ان تحمر بالخالطة اما بالخفة فتخالط
الارضية كما يحدث عند الطبخ واما بالحس فتخالط الطافية كما يحدث عند الزيد وذلك كثيرة ما يحدث من الاشياء
التى ينعكس عنها البصر فلا ينفذ نفوذه فى الشفاف ومع ذلك فيكون الهواء لشدة اجتماع عند المحفف اياه والمنضج عليه
بثقل يعرض له من المقاومة ما يعرض له فى الزئبق المنفوخ منه اذا رفع باليد وزاد الوزن ومن شان الارضية ان تشتد
جفوفها بالحر فيجب ان يكون بحيث متى ندى وسيل بالبرد من شانه ان يجمد السيال ويلين ضده والحر من شانه ان
يذيب ويجفف اليابس وان يرق ضده ومن شان الهوائية والنارية ان لا يجمدا ولا فى طباعهما من اللطف وان يصلبا
بحيث يجب ان ينعدما لا عن جوهرهما وانما حصل فيهما ارضية وهوائية لم يحدث بسبب الهوائية ولكنها انحسرت
من الحر والبرد جميعا اما من الحر فبسبب ما فيها من الارضية واما من البرد فبسبب استحالة ما فيها من الهوائية الى النارية

فيكون البرد

وهذا كالزئبق واليبس من ضباعة ان يحيل الضد الى مشاكلته فاليبس من شانه ان يجمد وكذلك الرطوبة من شانها
ان يذيب تحلل وهذا هو الحق والحرارة تعين كلا من اليبوسة والرطوبة على فعله فالرطوبات الحارة اسرع تحليلا
لما يتحلل ببرودة اليبوسة الحارة اشد عقدا لما يعقد جمادا ما الفصل فيجعله الحرارة ارق في قوامه وذلك لما يتحلل
من اللطيف فيكون هو ارق بالقياس الى ما كان قبل ان مسته الحرارة لكنه ان اصابه البرد لم يكن اولا ارق بالقياس
الى ما كان من قبل وذلك لانه في هذه الحال يتجمد اشد مما كان قبل فالبرد يجمد لان فيه رطوبة والحر يجمده
لان فيه رطوبة والحر يجمده لان فيه يبوسة فتغلب بالحر على ما علمت ويعينها انحلال ما يتحلل من الرطوبات و
اما الزئبق فعسير انما يجمد وذلك للزوجة وما فيه من الهوائية وان كان قد يجمد لاستحالة الهوائية الى الصابية
والملح لا يجمده كثير جمد لانه لا يفقد على التفصيل بين رطوبة ويبوسة لانه شديد الاختلاط جدا وذلك
هو لزوج وانما ينفصل قدره لتبخر ما يتبخر عنه لكن المتبخر يكون في صفة ما يبقى فيه من حيث انه يصعد ممتزجا
من الجوهر اللطيف كثيرا منه وذلك كما يتبخر الصاعد عن الماء ويترك الباقي بحاله والزئبق يسير يصعد لانه
لزج مشتعل واما البيض فان الحر يعقده عن سيلانه ثم يحيله بالتفريق لا بالتسييل انما يعقد البيض بالحر
المذيب المنبث في جوهر يبوسته وقهقها النضج في الرطوبة فانما اذا سخن استعان اليبوسة بالحرارة على ما فقد
وفقد عليه فغلبت الرطوبة وعقدت وادة الملح سارعقد يبس او نضج خالطه بعفونة حرارة فان ذلك يحلل البرد
وخصوصا ان كان مع الرطوبة وقد يحلل ايضا برطوبة حادة ان لم يكن الرطوبة لزجة فان اللزج لا يقبل التحلل
حللا ويزيد حرارة عقدا واغلب ما يحلل الملح هو الرطوبة لان اعفاءه مادة رطوبة هو سبب الباس الا رضية
الذي فيه ولو لم يكن هناك رطوبة انعقدت بل يبوسة ارضية لكان يصير مخالطها بالرطوبة واما البرد فيحلله
لانها فوة اليبوسة التي فيه المستفادة من الحر الذي يسبب ما فقد من اليابس على انفصال الرطوبة المغصبة للتسكن
في مثل خالها ومن الاشياء ما يجمد بالبرد ويحلل بالرطوبة كالدم فهو لما ارضي فالبرد يجمده والارضية
تحلله الرطوبة والشظايا التي في الدم معين على انجماد الدم لبيسها وان كانت الشظايا قليلة ابطاء العقاده واما
المني فانما يتخثر الريح المخالطة وهي الهوائية فاذا اكرها البرد واخالها او انفصل عنه ريح والدم قد يعقد
لكنه ان كان ريقا جمد ولم يخثر كالماء وان كان غليظا خثر اولا لاختلاف جوهر اجزائه والجنبية هي علة انعقاد اللبن
لارضيتها وتخثيفها وكل لبن قليل الجبنية فهو لا يعقد وكلما نزع جبنيته لم يعقد والدم ايضا كذلك
فان ثفله والليفة التي فيه سبب من اسباب انعقاده فان قل ثفله وليفه كدم بعض الحيوان او الدم العبر النضيج
الماتي من كل حيوان اذا نزع عنه ليفه لم يجمد وكلما يحلل بالحر فهو الذي جمد بالبرد والغالب عليه الرطوبة وكل
ما يتحلل بالبرد فهو الذي جمد بالحر والغالب عليه اليبوسة وقد يجتمع الحر والبرد على انجماد الشيء فيصعب حله وذلك
وذلك الشيء هو الذي اعان الحر على حبوبه بما حلل من الرطوبة وبما غلب من سلطان اليبوسة واعان البرد
على جموده بكثرة على ما بقي رطبا منه فيشتد وكان في انجماده وهذا مثل الحذيبشر الخرف فان كان قد بقيت فيه
رطوبة صالحة امكن ان يذاب بالاحتيال والا فما لسنون الخرف ايضا يلين ويسيل في شدة الحر واعلم ان
الحر اذا اشتد سلطانه تحلل المادة وسيل الرطوبة فابطل معه انجماد اليابس الذي يستعين به وبما يحدث
منه في ذلك اليبوسة ايضا من تحلل وكذلك الملح والخرف قد يذوب لهذا الامر لكن الملح اذا اراد ان يذوب لم يتهيأ

لان اليابس

لان الناس منه قليل في الكم كثير في القوة وكلما نقد اذا انحل في الماء اقام اشياء اخرى فاترة لا يابسة ومجففة ثم يذوب في الرطوبات القابلة للحلوة منها الرطبة كالعسل ومنها هوائية واصفة مثل الزيت وكل ما يجري مجرى الزيت وفيه هوائية قد يبقى او كالجمود هوائية وقريبة من المائية وكثير من الرطوبات اذا طبخت في الدار يبقى فيها كالزيت وذلك لتحلل الوسخ منه ويحلل يشوق من المائية اللحاظ طبوخ وكثيرا ما تسيق ولما يخالطها ويحضرها من الدخان بسبب الاحتراق والمذوب في الرطوبة منه ما يحلل ومنه ما يخالطه الذي يحلل فهو الذي لا يرسب وهو الذي يرجع الى اجزاء صناعة البر في قولها ان يخرج جرم الرطوبة وينفذ فيه كالملح والنوشادر ومنه ما يرسب كالطين اذا حل في الماء فانه لا يفعل الرطوبة في تحليله ما يفعل في تحليل الملح لان مس الملح كثير الفعل ومسهم في اجزائه لطيفة وليس كذلك الطين ولا ينفذ فيها الرطوبة نفوذا مفرقا ومن اراد ان يمزج اشياء مختلفة مزاجا شديدا للاذعان فهو يحتال في حل تلك الاشياء ثم جمعها ثم تجفيفها لكن اكثر ما يفعل بعد ذلك يبقى اجزاء وكثير منها ما يبقى خاشنة كالملح والسكر والرطوبة اذا كانت مغلوبة جدا بادن يرد والمخلف يجران شيئا فان كانت غالبة فيا لشد فلذلك ما كان الرصاص يسهل في وبر ويبطئ جموده والحديد بالعكس

الفصل التاسع في اصناف انفعالات الرطب واليابس واما الابتلال والانتفاع والنشف

ولنبتدئ فلنتكلم فيها فنقول ان من الاجسام ما يبتل ومنها ما لا يبتل اما الذي يبتل فهو الذي اذا مسه جسم مائي لزم منه رطوبة غريبة والذي لا يبتل فهو الذي اذا مسه ذلك لم يعرض له هذا العرض وذلك اما لشدة صفاقة نيره واما لشدة دهنية فيه على ان الدهنية يفعل ذلك بما يحدث هناك من التصقل لان الاصقل لا يسوي سطحه يزلق عنه الرطوبة الى جهة يميل اليها الهام واما غير الاصقل فيلزم الرطوبة ما فيه من الشعر ثم يتسلل ذلك اللزوج فيحصل منه شيء كثير على وجه ما الانتفاع فان بعض الرطب في جوهره يجذب فيه لينا مع تماسك فانه ان لم يجذب شيئا غير لينا لم يقبل منفعة وان انحل لم يكن ايضا منتفعا وكل منتفع منتفع منتفعا والاجسام الرطبة اما رطبة برطوبة هي لها في انفسها مثل العضو الناضر واما رطبة برطوبة غريبة وذلك اما لان فيه لسطح الجسم كالخشب المبلول واما غائصة في عمقه كالجسم المنقوع في الماء واذا نفذت الرطوبة في العمق ولم يحدث العارض المذكور كما في حال النشف الذي لا يبلغ الرطب البالغ فلا يبقى نفعا والنشف يحدث في حول الرطوبة المائية اثرا ما ينقش من مس الجسم اليابس من الاجزاء الهوائية الحصوصية فيه الحبيسة في مجاري البشر لضرورة الخلاء فاذا وجد ما ينفذ ويقوم مقامها امكنها ان تحلل بالطبع الذي يقتضي مفارقتها لان الخصاصة الهوائية في الارض تجذب الى الارض بدن المائية الخصاصة فتسرع في ذلك فاذا تحلل وانفصل وجرى الماء في مجاريها ازمها عرض لما جرى في المشاورة لما لم يجز ان ينعقد من اليبوسة المخالطة المثل الذي ينعقد الملح وما يجري مجراه فيعرض له ما يعرض في الحصى اذا خلط بالماء وكان في النورة وغيره وربما لم يعرض وكثيرا ما ينشف يعرض له ان يجف في الحال وذلك لان الرطوبة اذا كانت قليلة وانجذبت بالقوة الى ان يجب ان يحبس على الناشف اذ يجد الهواء الاخر المماس للرطوبة بينها منجذبا عن انجذابها من الهواء المتصل فيكون جذب الهواء الاخر للرطوبة اشد من مماسة الهواء الذي في موضعه الطبيعي لان المحبوس المقسور موصلا بالفعل والذي في موضعه الطبيعي لا يصل له ولذا تحرك على صيله الطبيعي فلم يكن صيل الشاكل الذي لم يمنع من ذاته صيلا طبيعيا

واذا كانت

واذا كانت الرطوبة المنشوفة مائية دفعة اسرع نفوذها وكثيرا ما يكون سرعة الحركة سببا للتخلخل الذي
حتى يتبخر ويتحلل وان لم يكن الرطوبة مائية بل كانت دهنية ابطأ نفوذها ولا ينشف من الاجسام اليابسة الا
ذو مسام موجودة بالفعل للطبيعة واما للعضو فلا ينشف وكل ما مساسه مملوة من غير الهواء وقد بقي لنا من تكلم
الانحصار والانفصال والانخراق والانحصار هو قبول الرطب ضغطا يلزم شكل ما لشكل باطن ما يحويه فان كان
مشتملا على جميعه فشكل جميعه بشكله وان كان اعظم منه فان كان الجسم الرطب مائيا وينفض من الحاوي سطحا الا
على تشكل عارض بسبب والسبب في ذلك التقبض ان ذلك السطح لما به شكل غريب اذا لم يلزم كان له الشكل
الذي عن طبيعة الشكل الذي عن طبعه هو الكري والجسم الرطب ان كان مخليا عنه امتد في وضعه نافذا وان كان
محصورا وممنوعا شكل في الحاصر والمانع بمثل شكله واما الانفصال فهو امر يحس الرطب وهو ان الرطب الآني
ما يجاذبه بطل السطح بينهما بسهولة صار مجموعهما واحدا بالاتصال اليابس لا بسهولة والرطوبات المختلفة
اذا اجتمعت فما كان منها مثل الماء والدهن ظهر بينهما السطوح بينهما وما لم يكن كذلك بل كان مثل دهنين
او مثل شراب وخل وشراب ناري لم يظهر فيشبه ان يتحد في بعضها السطوح اتحادا وان يخفى في بعضها عن الحس و
الامر في ذلك وتفصيله في كل شيء مما يصعب بنا الانخراق هو خاصية الرطب وهو سهولة انفصاله بعقد الجاذبة
فيه مع البناء عند زواله وانواع تفرق الاتصال هو الانخراق والانشقاق والانكسار والانرضاض
والتفتت فالانخراق يقولنا فلنا انه يفعل ما يكون من تفرق الاتصال للاجسام اللينة لا يجم بعقد فيها بل يجذب بعض
اجزائها عن جملة بعض فينفصل واما الانقطاع فهو انفصال لسبب واصل بقوة فيسير مساويا بالجم التالف في
جملة حركة نفوذه لا يفضل عليه انما قلنا من جملة الحركة لانه يجوز ان يفضل على الجم من الجهة التي عنها الحركة واما
الانشقاق فهو تفرق اتصال عن سبب نفر بغير في جملة حركته اكثر من الموضع الذي يليه قوة السبب اولا و
هذا على وجهين وقد يكون تارة بما خلط جسم ذي جم فيزيد تفرق الاتصال في الجهة التي اليها الحركة على جهة
والثاني ان لا يكون لاجل جم نافذ بل بجذب بعرض للاجزاء بعضها البعض والسبب في ذلك ان الجزئين المتصلين
يكون بينهما سهم مستطيل ويكون الجزآن يابسين والى الاستدارة ما هما فاذا حمل عليهما بالتفرق فلم يجب الاجزاء
الطولية المحمول بالقوة عليها وحدها للبناء عند مع بقاء الاتصال كما انها لا يخفى بل هو الواجب ان يكون ما عدها
مستتبعا للاجزاء كثيرة واكثر ما ينشق طولا لا ينقطع عرضا ومن انواع القطع الجرد والحرط والنقر والنشر و
النقب والحفر وغير ذلك مما لا تطيل الفصل بتحديده واما الانكسار هو انفصال الجسم المستدير بدفع واقع فيه
من غير نفوذ جم فيه الى اجزاء كبار والانرضاض كذلك الى اجزاء صغار واما التفتت فكالانرضاض الا انه مما
بينهما وصفة لقوة ضعيفة والمنكسر والمنفرض والمتفتت هو الذي له منافذ خالية عن غير الهواء والمنكسر منافذه
اقل واعظم والمنرض اكثر واصغر وكلاهما منافذهما يتصل عند حدود محكمة بما مسك بها والمتفتت منافذه
كثيرة صغيرة ضعيفة البناء بالحدود ويقول ايضا ان من الاجسام المركبة ما هي لينة ومنها ما هي صلبة واللين
هو الذي بطأ من سطحه عن الدفع بسهولة ويمكن ان يبقى بعد مفارقة مدة طويلة او قصيرة ويفترق بهذا
السيال فان السيال لا يحفظ الجم الا وقتا ما بحسب صورة كل جوهر مختلفين في ذلك الزمان يكون ملاقيا
لقا على الجم ولا يمكن ان يحفظ الجم والشكل مع مفارقة الفاعل البتة والصلب هو الذي لا يبطأ من سطحه

الآخر ثم الى انواع اللين بفضل انحاء من التشكل والوضع لا بفضلها انواع الصلب فمنه ما ينشرخ ومنه ما ينحني ومنه ما يمتد والمنشرخ اتم من المنطرق وذلك لان المنشرخ هو الذي يتحرك اجزاؤه الى باطنه فمنه ما يبقى على ما يعمل به من ذلك وهو المنطرق ومنه ما لا يبقى بل يعود مثل الاسفيذاج الذي يقصر فيعود وبين المنقصر المنطرق فرق لان المنطرق فصل الاجزاء عن شوب يجسم غريب انما يبطأ من جزء منه مجيئا للنافع لا يخرج منه والمنقصر يبطأ من يخرج شيء منه ويخرج منه دائما اما ما ئية واما هوائية ثم يجوز ان يبقى على حاله ويجوز ان لا يبقى فالمنطرق هو المندفع الى عمقه بانبساط يعرض له في القطرين الآخرين قليلا قليلا وهو يحفظ ذلك في نفسه بكون من غير انقضاء شيء والمنقصر يخالفه في كلا الشرطين او احدهما والمنقصر الذي يبقى على الهيئة التي يقصر اليها ان كان يابسا يتشقق بليونة ان كان رطبا يتشقق تشققا وقد يتجعد ايضا لاندفاع الاجزاء اليابسة منه انحاء العرايا من الرطوبة المائية فيشتد بذلك تداخلها ويعرض لكل منطرق ان يتشقق من حيث يندفع وعمقه منشرخ ومن حيث يقصر في عمقه او يزيد في قطريه الآخرين منرقفا واما اللحني فهو الذي من شأنه ان يصير احد جانبيه الطويلين اوسع والآخر انقص بزوال الدعم الآ استفامة الى عبرها وذلك يكون للين منه مطاوع ويكون ذلك الراجع منه والممتد هو حركة الجسم مزدادا في طوله منقصا في قطريه الآخرين وذلك الجسم اما لزج واما ليس بجداوة او في ان يبقى هذا لدنا وهو الذي يقبل التمدد والعطف ولا يقبل الفصل بسرعة وانما نكون الحال كذلك في جميع ذلك لانه يكون فيه اشتداد مزاج رطوبة وبوسة حتى ان رطوبة لا تسيل بل يتماسك لشدة ما خالطها من اليبوسة وبوسة لا تشرك ولا تفتت بل يتماسك لشدة ما جمعها من الرطوبة اذ الرطب يتماسك منقوعا بالياس اليابس يتماسك مجمعا بالرطب فمن الممتد ما يلزم المماطلة الا لتضاف وهو اللزج ومنه ما يلزم بتعاقبه بعكما لغيره هذا التصنف لا يستقيم لزجا بل لدنا فان اللزج ما ليس يمكن تشكله وحصره ويلزم من حصره ما يماسه ذلك ان الغالب فيه الرطوبة لكن اللزج اللزم من الرطب لان الرطب يسيل جدا واما اللزج فان اجزاءه التي يلزم الشيء الكثير من اجزاء الرطب لان اللزج لا ينفصل بسهولة الى اجزاء صغار انفصال الرطب بل يكون حركة اجزائه وزواله اعسر وليس كل لزج له قوام دائم وانما يقبل التمدد من اللزج ما لا يجف وذلك هو اللزج الحقيقي فان اللزج التام اللزوجة لا يجف وانما يجف لزج لم يبلغ مزاج رطوبة وما قرب منها لا يجف ان دبر الكثير مع ذلك من اللزج منذ خلق جدا لا ينفصل الا بقوة محللة لطيفة والاحسن التي في طباعها رطوبة معتدلة فانها ان يكون يكاد لا يجف جامدة فلا تنطرق ولا تمتد ولا يتشقق كما يعرض لليابس فوق الساذج وكثير من الجفاف التي يتكون عن مبادئ يجمد بل كنفس الجمد واما ان يكون فيها فضل من رطوبة ليس يجمد واما ليس يجمد لدهانة فتلك الشيء ينطرق وقد يتمطى الى حين فصال ايضا شيء مما هو جامد فان سيال التجمد عاد ذائبا والتالي وان كانت تعقد بمعونة اليابس فتلك الجمدة ما دام لم يشتد تعقدها في اليابس ولم تخرج عن كونه يابسا كثيفا فاذا افرط تعقدها في اليابس خلخلت اليابس ايضا فاذا تخلخل اليابس تخلخل الجميع

المقالة الثانية وفصولها ثلاثون هذه المقالة نضعها جملة القول فيما يتبع المزاج من الاحوال المختلفة

الفصل الاول في ذكر اختلاف الناس في حد الكيفيات المحسوسة التي بعد الاربع وفي نسبتها الى المزاج ومناقضة المبطلين منهم اما المزاج وما هو وكيف هو تعلما فنبحث

ان نذكر جميع ما قيل في ذلك والذي يجب علينا ان نستقصي الكلام فيه حال الامور التي توجد في هذه المركبات
عند المزاج فنقول ان هذه العناصر الاربعة لا يوجد فيها من الكيفيات الا الاربع والا الخفة والثقل فاما الالوان
فقد يشبه ان يكون لها لون لكن لما منع ان يمنع ذلك فيقول ان اللون الموجود للارض انما يوجد لها بعد ما يعرض
لها من امتزاج بالمائية وعند ذلك يصلح لذلك المزاج ان يكون ملونة ويقول انه لو كان لنا سبيل الى رؤية
الارض الخالصة لكنا نجدها خالية عن الالوان وكنا نجدها شفافة فان اللاخلق بالاجسام البسيطة ان لا يكون
لها لون والاحرى عنده بعد الشك الذي ذكرناه انفا وبعد وجود الخلاء والبت فيه الا سبيل فيه الى قياس
يستعمل وانما المعول فيه على تجربة تعتمد هو ان الارض لها لون ذاتي وان الامتزاج الذي وقع لا يعدو ان يخرج
ما فيه ارضية غالبة فكان يجب ان نرى في شيء من اجزاء النوعة الارضية مما ليس متكونا فاكونا معدنيا شفافا
فكان لا يكون هذه الكيفية فاشية في جميع اجزاء الارض ولكان حكم الارض حكم الماء ايضا والهواء فلها وان امتزجت
فلا يعدم منها مشفقا الا حرى ان يكون الارض ملونة لا ينفذ فيها البصر فانا نعني باللون ما اذا حيل وراءه سترا لم ينفذ
الى البصر والبساطة لا يمنع ان يكون الجرم ملونا على شفاف فان القمر على مذهب الجبائي من الفلاسفة هذا شامة ثم ان
انكرنا ذلك منكر كان حاصل الامر انه لا كيفية للعناصر خلا ما ذكرنا وان اعترف لم يكن لها الا اللون لبعضها واما الطعم
والرائحة فلا يوجد لشيء منها الا بالمزاج فان كان من ذلك شيء لشيء منها فعسى ان يظن ان للارض والجفيفة
الا رائحة للارض ما لم يستحل بالمزاج والارض العفصة كالارض التي يتولد فيها الذهب لا يوجد لها رائحة البتة و
كذلك حال الارض ومما يعلم ان ذلك يحدث بالمزاج ما نراه ليس منها الا امتزاج ثم ان كان للارض طعم ورائحة
وكان للاشياء الاخر في سبب الارض فانا نحصل المركب من الارض وغيرها ذلك الطعم وقد انكسر طعم الرائحة وقد
انكسرت واما طعم ورائحة عربية فلا كيف يكون الطعوم والروائح المتضادة الا ان تكون الرائحة قد تتولد بالامتزاج
وليست انما تستفاد من الارضية على ما ظنه بعضهم وكذلك الالوان ونحن نشاهد في المركبات طعوما وارائح
والوانا ليس في البسايط ونشاهد ايضا اشياء لا يعدو عنها ليس في البسايط لا صورة ولا مكسوة وذلك مثل جبن
المغناطيس للحديد والكهرباء للتبن والسقمونيا للصفراء وامثالها الاخرى للجمادات والنباتات بل للحيوانات و
الحيوانيا من هذه الجملة فمعلوم ان هذه الاشياء انما تحصل للاجسام بعد المزاج فمن الناس من ظن ان هذه الافعال انما
يقع بين الممتزجات بل بين الجسمانيات عند الذين لا يقولون بالمزاج وبين امتزاجين فيقولون انه لا لون بالجفيفة
وان اللون الذي يرى هو وضع مرتب مخصوص يكون لاجزاء الغير المتجزية بعضها عند بعض عند الاجسام الشفافة
التي يقع عليها وان الطعوم ايضا هي لتضاما لان تعرض من تقطيع حدة تلك الاجسام ورقتها على نظم مخصوص فتكون
الذوبية تقطيعا الى حد كثير صغار مفاد بن الاحاد شديدا لتفوق يرى محرقا حريفا والذوبية لا في تقطيعا مثل
ذلك فيبقى حلوا وكذلك في الروائح ولا طعم في الجفيفة ولا لون ولا رائحة ولو كان لون حقيقي لكان طريق الجامة
لا يختلف حكمه عند البصر مع اختلاف مقامات الناظر اذا تقل الناظر وحمل يتبدد بالهناس البصر الى الشمس
بعد وضع ولو كان طعم حقيقي لكان المرور لا يسيء الحس فهذا مذهب قوم وقوم يرون ان الامر بالضد وان العناصر
موجبة بها اللون والرائحة والطعم الا لها كامنة ممنوعة بما لا لون له ولا رائحة له وان المزاج لا فائدة له الا حصول
ما ليس من ذلك بل في ظنهم وهو لاء اصحاب الكمون وقوم يرون ان المزاج الذي له كيفية متوسطة حدا من الكيف

اذا كان

اذا كان حدّه محال ما كان لونا وطعما اخروانه ليس الطعم واللون وسائر الامور التي يجري مجراها شيئا الوصل كل واحد
منها مزاج خاص يعقل في اللمس شيئا وفي البصر شيئا وقال قوم الخوض انه ليس الامر على احد هذه الوجوه بل المزاج على
النقد الذي ينقول له امر في المادة لقبول صورة وكيفية مخصوصة فما كان قبوله ذلك انما هو عن علة فاعلة الاحتياج
في ان يكون لها وضع محدود قبله مع استكمال الاستعداد مثل النفس الحياة وغير ذلك وما كان قبوله كذلك انما
هو عن علة الاحتياج في ان يكون لها وضع محدود قبله اذا صار له مع علة ذلك الوضع كيفية البين مثلا من الشمع اذا اشرف عليه
هذه هي المذاهب التي نعتبرها في هذا الباب واما المذهب المبني على الاجرام التي لا تجري على ان سبب صيرورة الكيفيات امثالها
احوالها محبة الغاء الترتيب الوضع الذي يعرض لها فاذ قمناه يغني عن اعادته قولا كثيرا وردّه بان نحن ان هذه
الاجسام متصلة وان الاسر منها امر كيف كان متكاثف ووضع الابعاض بعض كيف كان وضح كذلك في العقود والرتج
وان ذلك لا يختلف بحسب وضع وترتيب انه لولا خاصية لكل واحد من الاجسام المختلفة لاستحال ان يتحيل منها الشيء
تحيلا ان يختلط او يفعل انفعالا مختلفا واغا طوق الحمامة فليس المرئي منها شيئا واحدا بل هناك اطواق الريش
ذات جهتين او جهات كل جهة لها لون وكل جهة ليست الجهة الاخرى بالعيان الى الظاهر وذلك الجهة على مثل سدى
ولحمة المنسوجين من البياض والغزل ومذهب الكعبي فقد بالغنا في نقضه في موضعه اما مذهب الفاضلين ان كل واحد
منها مزاج ليس انه يتبع المزاج نحو مذهبه خاصة فان كل واحد من الامرجة على التفاوت الذي بينها لا يخرج عن حد ما
بين الغايات وان يكون ملموسا لا محالة ان كان الخروج من اللامس الى الطرف ويكون مساويا للامس فيفعل عند واما لا
يكون المزاج لا يتماك بالمس بل بالبصر او بالشم فهذا باطل لان المزاج كيفية ملموسة واللون ليس بملموس وكذلك
الطعم وغيره وليس لقائل ان يقول ان اله مبتدا المس ثم المزاج مخصوص لا يضبط سائر الامور الا المس وذلك لان كل ملموس
فله اضافة الى برد او الى حر او الى رطوبة او الى يبوسة واللون لا يدرك اللمس منه شيئا من ذلك ولا الطعم ولا الرائحة
وهذه الكيفيات يوجد منها غايات في التضاد والامرجة موسطة ليست غايات البتة فهذا اذن اشياء غير المزاج لكن
الامرجة المختلفة تختلف في الاستعداد لقبول شيء منها دون شيء فيستعد بعضها للاحمرار وبعضها للاصفرار وبعضها
للاسباض وبعضها للطعم ما وبعضها لوائحة ما للتفوح وبعضها للخشونة وبعضها للنطق بل قد يحصل ما الامرجة
في المركبات استعدادات لقوى وفعالة انفعالا مصدرها عنها بالطبع ليس من جنس افعال النفوس مثل جذب الحديد للمغناطيس
وغير ذلك فتكون هذه القوى التي يحدث بالحقيقة منها ما هي طبايع لاجسامها وحركات لما هي فيه بالذات ومنها
ما هي مبادي حركات لاشياء اخر غيرها يفعل فيها بالاحياء والناس قد يقعون في شغل شاغل اذا اخذوا
فيخرجون عن حال هذه الاحوال الى القوى ويريدون ان ينسبوا ذلك الى كيفيات او اشكال وغير ذلك مما للبسايط فيشق
عليهم الامر جدا فيحوجهم الى تكلف تخرجهم عن الجادة المستقيمة فلا سبيل الى ذلك الا مناسبة التي بين الامرجة المختلفة وبين
هذه القوى والاحوال التي يتبعها وتوجد بعد وجودها ومن شان الناس ان لا يحتشموا عن علل الامور المتعارفة الظاهرة
لكثرة مشاهدتهم اياها من غير تعجب منهم التعجب وزوال التعجب عنهم يسقط الاستشعال بطلب العلة ولا يعني لكثيرهم ان يعلموا انه
لو كانت النار مخزنة في مساغة واحدة بلادة كثيرة ولو ابرد البرد بيس الماء وبعضهم ان يعلموا ان المغناطيس يجذب الحديد ولو
كانت النار شيئا عزيز الوجود وينقل عن قطر بعيد من اقطار العالم تستعمل من شعلة منها مشعل كثيرة لدهش الناس
من التعجب للوجود فيها ولكان طالب يسبيلها اكثر من طالب سبيل المغناطيس وكذلك لو كان البرد مما يجلب من بلاد الى

ملاد فيسلط على الماء فيبسه لكان الناس معجبين لكن كثرة مشاهدتهم ما يشاهدونه من ذلك تسقط عنهم الاستغراب حتى ان سائلا لم يعلل البرد ذلك استنكروا وقالوا لان طبيعة ذلك الشيء برد وكذلك جانب النار يقولون انما يفعل النار ذلك لانها نار والبصير منهم الذي يرتفع عن درجة العامة يقول ان المادة التي للنار اكسبت صورة تفعل هذا الفعل لذاتها وكان البرد طبيعته ان يكثف الجسم ويجمده ثم لا يفيعه مثل هذا في حق الفسا طيس ان يقال لان المزاج سكب ان يحصل في هذا المركب قوة هي لذاتها وطباعها يجذب الحديد لا لشيء اخر وليس ير جذب الفسا طيس ما يجب من اسرنبان ما ينبت واحساس ما يحس وحركة ما يتحرك للارادة لكن جميع ذلك اسقط عنه التعجب لكثرة وغلبة وجوده والقول في جميع ذلك قول واحد وهو ان الجسم المركب استعد بمزاجه لقبول هيئة او صورة او قوة مخصوصة فافاض عليه ذلك من واهب الصور والقوى ودون غيره اما فيضانه عنه فلجوده ولانه لا يقصر عنه مستحق مستعد واما خصوصه ذلك الفيض به دون غيره فلاستعداده التام الذي حصل له بمزاجه لجميع هذه الاشياء يفعل افاعيلها لان لها تلك القوة الفعالة وانما لها تلك القوة هبة من الله تعجبا ان تحقق ان المزاج هو المعد لذلك على ان كثيرا من الاعراض يعرض ايضا بسبب الطبيعة غير المزاجية فان كالجسم شان اذا لطم الهواء فضاه الجواء صفادا بيضا كالماء واذا صادمه كالزجاج اوادنى وغير ذلك ويكون ذلك لان النور الذي ينفذ فيه يقع على سطوح كثيرة صقالا يرى واذا رها ويرى مجتمعة فيتصل دوم شيء منير باطن لنفوذ الضوء الى المشف الى السطوح الباطنة وانعكاسه عنها مستقرا عليها ولا ينفذ البصر فيها لكثرة ما ينعكس عنها من الضوء فان المشف الذي يشف وينعكس عنه الضوء جميعا لا يشف حتى ينعكس الضوء عنه فاذا صار لا يشف راى ذا لون ويكون هو البياض اذا علت عنه النار علا كثيرا واخرجت عنه مياه الرطوبة واد عنه الهواء بضعه واذا انهدل يكون بياض غير هذا وفي جسم منعقل فتامل اعلم ايدك الله بصائر وجوده وسنبين كلامه في هذا المعنى استدراسنعفا واما في الطعوم والروائح فليس الامر فيها على هذه الجملة وذلك لان ليس فيها شيء مذوق او مشموم بذاته يفيد في الاجسام تخيلها بحال من الطعم والرائحة كما ان الضوء شيء مرئي بذاته فانه خالط الاجسام جاز ان يحيلها على حال من الرؤية فيها تغير في حال اللون وحال الطعم والرائحة اذ اللون يصير مرئيا بمرئي بذاته هو غيره وهو الضوء وليس الطعم والرائحة وكما ان المرئي بذاته وهو الضوء على ما اتفق الامر فيه من بعد هو كيفية حقيقة كذلك الطعم والرائحة واما القوى فانها ليست من هذا القبيل فانها لتهيئ اسباب ادراك حس او تسبب الى شيء غير الشيء الذي ينفعل عنها فان لم يكن الجسم الذي يصدر عنه فعل مخصوص مميزا تماما ليس يصدر عنه الفعل الذي كان مخصوصا به لم يصدر عنه فعل مخصوص واذ ليس لاختصاص بالجسمية فهو بغير الجسمية واذ ليس الفعل حتما ذا عن المزاج صدرا اوليا لان الفعل الحتمي صادر عن المزاج هو ما يصدر عن حار وبارد ورطب يابس مكسور وليس هذا الفعل لذلك فهو اذن عن قوة غير المزاج لكن لقائل ان يقول انكم تقولون ان المزاج وليس كونه الا كيفيات مكسورة فذ توجب عندكم الحر بكسر عدد البسائط لا هو كسر عدد البسائط فكذلك سبيل صدور افعال لم يكن للبسائط ولا هو كسر فعال لها مقبولا ان هذا غلط فان الافعال انما تنسب بنوا ولية الى الكيفيات ولا يكون للمواد فيها شركة ويكون كل قوة انما هي ما هي لاجل فعلها ويكون معنى قولنا هذه القوة قوة صورة ان فعلها مصدر عنها قوة صورة ومعنى قولنا هذه القوة صفيفة مكسورة ان الفعل الذي يصدر عنها مصدر صفيفا فالمقصود بقولنا حرارة صفيفة الا ان الفعل الذي للحرارة يصدر عنها صفيفا ما لا كان يكون الافعال عن الحرارة المخالفة في الصفة والقوة تختلف

افعالا كثيرا حتى يكون بعضه اخراق وبعضه انضاجا لكنها تشترك في المعنى الذي يكون للحرارة فالذي يقع ذلك المعنى
منه سريعا او قويا يقع منه اخراق والذي يقع منه ذلك الوجه يكون انضاجا ولا ينكر ايضا ان يحدث امور
مشتركة بين الحرارة واليبوسة وبين الحرارة والرطوبة ويكون عنها الخلاف فان الاشياء ما يرجع اخر الامر الى ما يقتضيه
الحرارة واليبوسة والحرارة والرطوبة واما شيء خارج جملة عن طبيعة الحرارة او عن الطبيعة المشتركة التي بالقياس
عن الحرارة شيء اخر فلا يكون ذلك فعل الحرارة بالذات وذلك مثل جذب المغناطيس او مثل شيء اخر مما هو خارج
عن ان يكون معلوما بوجه فالاهوذان حرارة مزاجية او مرة طبيعية هو من قبيل المزاج وذلك كاللون وكيف
المزاج ليس يحس به ولا يشعر باللون اصلا واللون يدرك ويبصر والاشعر بمزاج اصلا فيكون لا محالة ما ادرك
غير ما لم يدرك وليس يلزم من هذا ان لا يكون امور يلحق هذه الكيفيات ما يخالفها فاخرجها التي اسمى افاعيل
هذه الكيفيات بل امور تتبعها واقساما كثيرة من الامر الاستعدادي فيجب ان يعلم ان الاستعداد بالجملة امر للمادة
يكاد يكون المادة مستعدة لكل شيء وفيها قوة قبول كل شيء لكن الامور التي يوجد فيها عنها ما من شانه ان لا
يجتمع مع بعض ما هو في قوة قبول المادة فاذا وجد ذلك لم يوجد هو بالقياس الى المادة استعدادا في مادة لذلك
الامر ومنها ما من شانه ان يجتمع معا جميعا او كذلك لان الكيفية تفعل في ذلك فعلا ما ولكن لان المادة
في بعضها هذا شانه ولا يمتنع ان يكون بعض مقادير الكيفيات بحيث لا يصلح لبعض الامور وبعضها يصلح فانا نرى
انه لا يستوي الغالب المعتدل وان كنا ندري ان فعل الغالب المنكسر من حيث واحد لكنه نادرة قوي ونادرة منكسر
ليس صلوحه لشيء من الاشياء هو فعله ليس اذا كان فعله منحاز انسا يجب ان يكون صلوحه منحازا فانه فعل
حرارة الفوم جدا لا يصلح لانضاج الجزر وانما يصلح له الحرارة بقدر دون الغالب فالمزاج اذن لا يوجب استعدادا لم يكن
قبل الاستعداد قوم في المادة فيما جعل بين المادة وبين ما هي مستعدة له بكيفية ودتما دفعت تلك الكيفية عنها
فحاصل الاستعداد عن العرق لانه حدث في امر المادة استعداد لم يكن فالمزاج علة عرضية للاستعداد بمعنى يحيل المانع
وليس يلزم من ذلك ان يكون فعل الحار بين مختلفين الا بالاشد والاضعف فيتبين ان ما قيل ليس بناس الاستعداد

فصل في تحقيق القول في توابع المزاج يجب ان يعلم ان الاجسام اذا اجتمعت وامتزجت فربما لم يصر حينئذ بعضها من
المزاج الا امتزاج فقط فليس يلزم ان يكون كل مزاج بحيث يصلح لصورة النوع وخاصيته وان يكون كل امتزاج انما يؤدي
الى مزاج يصلح لصورة النوع وخاصيته حتى لا يفوق امتزاج من الامتزاجات المؤدية الى خروج عن ذلك فان هذا كما انه
محكم خالف ثم من الممتزجات التي يستفيد بالمزاج زيادة امر منها ما ليس يفيد بذلك زيادة كيفية ساذجة ثم لا يتم به
فعل وانفعال طبيعي كلون ما وشكل وعن ذلك ومنها ما يفيد زيادة قوة انفعالية او فعلية او صورة نوعية
فمن ذلك ما يكون المستفاد فيه قوة غذائية ومنها ما يكون المستفاد فيه قوة يفعل بها فعلا على غير سبيل الفعل الغذائي
وقد علمنا ذلك في الفنون الماضية وما كان من هذه القوى الفعلية والانفعالية ليست غذائية فبعضها يسمى خواص على ان من الناس
من يطلق لفظة الخاصة في مثل هذا الموضع على جميع ذلك وهذه التي اخرناها نوعيتان المركبتان الكائنة او التي
تحصل بوجه ما فاذا قيل مثلا ان دواء كذا يفعل بجوهره بمعنى انه يفعل هذه الصورة التي بنوع ما واذا قيل انه
يفعل بكيفية بمعنى انه يفعل بما استفاده من العناصر او بمزاجه فالمفهوم اخص مما فيه من الجوهر الناري لكنه يجعل
الصفراء ذلك مع القوة المستفادة التي له في نوعيته التي استعد لقبولها بالمزاج وكثيرا ما يكون هذه القوة فضلا التي

وكثيرا

وكثيرا ما يكون هذه القوة فضلا للنوع وكثيرا ما يكون خاصة ويصير لها اعطاء علامة تميز بها بعض ذينك ولكن
لفظة الخاصة في هذا الموضع في استعمال الطبيعيين يطلق على الشيء الذي يعرض في المنطق فضلا على الشيء الذي يسمى
خاصة وكثير من القوى التي في الاجسام لا يعقل معناها ما لم يرد بذلك جوهر او مبدأ فيفصل عن البدن وتمحض فيه القوة
الغالبة فيه فكم ما ما يكون الشيء هنالك قد سخن تسخينا والغالب في جوهر الشيء البارد وذلك اذا كان الجوهر البارد فيه
لا ينفعل من الحار العزيز انفعال الجوهر الحار لان ذلك غليظ كثيف فلذلك يسخن او لا يسخن في المساو ويفعل الجوهر الحار
فعله فيكون ذلك الشيء حارا بالقياس الى فعله في البدن ويكون باردا في غلظ جوهره وربما كان الامر بالعكس فكثيرا
ما يكون الحار غالبا عليه لكنه يكون سريع الامتزاج ماليا بين الغليظ الذي فيه ويكون البارد اسلس امتزاجا وبسببه
الى الانفصال وربما كان احد هذين من طبيعة ان لا ينفعل عن الحار الغريب وكان الامر حيث ينفعل منه ربما كان
الشيء حارا في الغالب لم يستحق تسخين شيء اخر في حكمه اذا كان سريع الانفساخ والانحلال كدهن البلسان اذا استعمل
في المرخان ويشبه ان يكون الشراب الطري اسخن في نفسه من العسل الصافي فاذا تبين فيه ما يليه فيه لكن
ذلك ابطأ في البدن واطأ حللا يتبين اكثر وهذا شبيه بتحليل ومثال ذلك الجمر فانه اذا مس احرق اشد مما تحرقه النار
الصرفة اذا مست لان ذلك الجمر كثيف مشبث والنار لطيفة سخنة وكثير من الاشياء يبرد في وقت ويسخن في وقت
لاختلاف اوقات انفعال ما فيه من الجوهر البارد والحار فينفعل احدهما من البدن فيبرد لاجود ربما كان البارد يحلل
غذاء ويبرد بسخن من حيث هو غذاء وبرد مرة وربما كان المسخن مركبا من جوهر لطيف وجوهر غليظ فينسبق اللطيف الى فعله
ثم ينضج ثم يليه الغليظ فيفعل فعله من بعد مثل البصل فانه فيه جوهر حار تسخن لكن جرمه الذي يبقى بعد ذلك
يبرد ويرطب ويحدث طلقا حاما واسهلا في جميع ذلك هذه الاشياء بعينها ويكمل الى صناعة اخرى لكنك تعلم
ان المزاج لا يتبع عوارضها اما ان يكون الكيفيتان كلتاهما مساويتين فيه وهذا هو الذي يسمى بالمعتدل واما ان يكون
متضادتين فيكافئ فيه ومتضادة ليست كذلك فيكون مثلا الرطب اليابس متضادا ايس فيه لكن الحار اكثر من البارد
والبارد اكثر من الحار ويكون الحار والبارد متضادا ليس فيه لكن اليابس اكثر من الرطب والرطب اكثر من اليابس
ثم يكون الحر والرطوبة غالبين معا او الحر والبيوسة او البرد والرطوبة او البرد والبيوسة ويكون الامر اسهل
واما امتزاجها بحيث ان يوجد واحدا لا يمكن ان يوجد فينبغي ان يكون ما قدمنا من الاصول التي اعطيناكها معينا لك
على بسط الكلام فيه وتعطيا لك طريقه على سبيل الامر فيه لكن ينبغي هنا شيء اخر وهو ان الامر ايضا يختلف بحسب
اجناس الحيوان والنبات واجزائها وسائر الكائنات فيكون منها ما هو كما ينبغي لسلامة الفاضل من قبل النوع
وان كان فيه مثل من الماء وضعف الارض فان كان كذلك فهو معتدل بالقياس اليه عدل له فان خرج من هذا الحد
الحد الذي لنا ان نخرج خروجا مجاوزا الحد الذي هو طرف مزاج ذلك النوع فان لمزاج كل نوع عرضا يحمله اذا جاوز
اقصى كل واحد من حديه مطلقا وقصر نحو لا يمكن ان يكون مزاجا لذلك الشيء واما ان يخرج خروجا يحمله فيكون
الغلبة اخا مفرده على ما قلنا واما مركبة وهذه الامزجة يدل عليها الكيفيتان التي يتمهما دلالة نوعية وذلك لان
المزاج الحادة يدل على حرارة غالبة والهادية المزاج يدل على مزاج بارد والطعوم ايضا يدل على القوى وذلك
لان قوى الطعوم لسعة يتركب من الامزجة الحادة واليابسة والمعتدلة مع الاجسام اللطيفة والكثيفة والمعتدلة
عرفنا ما يمكنك ان تعرفه من كتب الاطباء فيدل الحريف المزاج الحار على الحار ويدل المر على مفرق والمعتصر على البارد والقابض

والبارد ايضا

ايضا دلالة ان الاجسام التي يكتسب لونها الى السواد والحمرة وما يجري مجراهما اعدان لا يكون لها ذلك في جواهرها
فان ذلك مدل على ميل طبائعها الى الحرارة بقول ان ما فيه رطوبة فالحمرة والسواد يدلان على الحرارة والبياض
على البرودة واليابسان فالامر فيهما بالضد لان الحرارة تبيض المائي وتسود الرطب المائي لكنه قد يعرض امر يطل
احكام دلالة هذه الالوان وربما ابطل احكامها غيرها وذلك لانه كثيرا ما يتفق ان يكون دواء قوي القوة مع قلة
المقدار كما نعرفه فاذا خلط بسير وبكثير من الادوية التي ليست شديدة القوة جدا كان الغالب بحسب الوقت به غير الغالب
بحسب القوة ثم يكون الفعل للمغلوب في الرتبة دون الغالب في الرتبة ويكون طبع الغالب في الرتبة في ذاته ماضيا على ما كان
قديما وان كان هذا مما يجوز ان يقع بالصناعة كذلك فيجوز ان يكون بعض الاجسام في الطبع مركبا من اجسام مركبة
ايضا ويكون المغلوب فيها قوي القوة قليل المقدار وبالضد بالطبع للغالب المقدار الضعيف القوة فيكون الظاهر
عند الحس هو كيفية الغالب في الرتبة ويكون الظاهر في القوة كيفية المغلوب في الرتبة مثلا ان يكون الجسم مركبا في
الطبيعة على نحو تركيبك بالصناعة لو ركبت دون نصف درهم فربون مع رطل من الماست فلا يحس هناك
للفربيون لون ولا طعم ويكون لون الماست وطعمه ظاهرين لكنك اذا استعملت هذا المركب ظهر للفربيون فيه
فعل ظاهر من التسخين فلا يكون ح الا يبس الرطب هو المتحن ولكن الذي خالطه فلا يكون ما قيل من ان الا يبس الرطب
ماردة قولا كاذبا الان فيها ايضا الا يبس الرطب باردة لكن الذي يسخن هو شيء اخر واذا وقع في الخلقة الطبيعية
مثل هذه الحال لم يحتج دلالة ان هذه الكيفيات من الكيفيات الاولى في جملة المركبات وان كانت الكيفية فيها
في المزاج اذ ذلك التركيب يفصل الحس ان من الاجسام المركبة ما تركيبه من العناصر قريب والحس يراه منشابه الاجزاء
فيحسبه شيئا واحدا على الوجه الذي وصفنا وان للمزاج ان يفعل ومن الاجسام ما تركيبه بعد تركيبا قريبا كالذهب
فيحسبه ايضا متشابه الاجزاء وهو يزيد انه مخلق من ذهبي فضة ولا يمزاج متقدم وكيفية حاله هذه الحالة ثم عرض لها مزاج
وكالانسان من الاخلاط وهذا على قسمين احدهما ما يكون الامتزاج الثاني حاله في ما احدث الممتزج حال
الامتزاج الاول ومحاله ذلك الزئبق والمغنيسيا فان الحمرة ومنه ما ليس كذلك فانه مركب من اجزاء حسها ان تتحد في
الطبع كشيء واحد بل ان تكون مختلفة متباينة فاكثر الحجارة والمعدنيات الصنف الاول واكثر النبات والحيوان
من جهة تركيبها من اعضائه بل جلها على الصنف الثاني ومن المعلوم ان المركبات عن اجزاء متميزة بالفعل ينتهي الى
اجزاء بسيطة لا تتميز بالفعل اجزاء مختلفة فلذلك كان اعضاء الحيوان واجزاء النبات لا محالة منتهية الى اجزاء اولى
بسيطة وهي التي تسمى المتشابهة الاجزاء مثل اللحم والعظم اللذين كل جزء منهما محسوس لا يحتاج الى افساده في تحقيق
البصر وهو محسوس مثل اللحاء وعظام مبنية الف منها الاجزاء الآلية مثل الورق واللحاء والثمرة للشجر ومثل اليد والرجل
للحيوان ثم مبنية الف من الآلية جملة البدن فهذه مسائل مناسبة من العلم الطبيعي وهي بينها اصول ومبادئ لصنايع جزئية

محت العلم الطبيعي

الفن الخامس من الفن تشتمل على علل اكوان الكائنات التي لا تفصل لها من المعادن والآثار العلوية
وما يشبهها المقالة الاولى فيما يحدث من ذلك بناحية الارض فصل في الجبال

لنبتدئ اولا ولنحقق حال تكون الجبال والمباحث التي يجب ان نعلم في ذلك اولها حال تكون الحجارة الكبيرة او الكثيرة
الثانية حال تكون ما يكون لها ارتفاع وسمو فنقول اما في الاكثر فان الارض الحالصلبة يحجر لان استيلاء اليبس

على الارض لا يعدها استمساكا بل يفنيها واما ستكون الجادة في الاكثر على وجهين من التكون احدهما على سبيل التحجر والثاني على سبيل الجمود فان كثيرا من الابخرة ستكون من الجوهر الغالب عليه الارضية وكثيرا منها ستكون من الجوهر الغالب عليه المائية فكثير من الطين يجف ويسيل اولا مشتبا بين الحجر والطين وهو حجر رخو يسهل جرا واولى الطينان بذلك ما كان لزجا فانه سيفشت في اكثر الامر قبل ان يتحجر وقد شاهدنا في طفولتنا موضعا كان فيه الطين الذي يعمل به الرامون وذلك في سفح جبيون ثم شاهدنا قد تحجر تحجرا رخوا والذة وربما مر على ذلك وعشرين سنة وقد يتكون الجادة من الماء السيال على وجهين احدهما ان يحمل الماء ما هيطر او كما يسيل ويتحجر والثاني ان يرشح في سيلانه شيئا يلزم وجه مسيله ويتحجر وقد شوهد من ميا سيل ما هيطر منها على موضع معلو وسفيد حجرا وحصى مختلفة الالوان وقد شوهد ماء فاطرا اذا اخذ لم يجمد واذا انصب على ارض حجرية يقرب من مسيله انعقد في الحال حجرا فعلمنا ايضا ان لذلك الارض قوة معدنية تحمل السيال الى الجمود بادنى تكلف واما الجادة التي جوهرها طيني لزج واما جوهر يغلب عليه المائية وهذا القسم يجوز ان يكون جمود من قوة معدنية ويجوز ان يكون قد غلبت على الارضية على الوجه الذي ينعقد به الملح بان غلبت الارضية فيه بالقوة في المعدة ويجوز ان لم يكن على تحو كيفية الارضية التي في الملح بل على تحو كيفية اخرى ولكن يكون مشاركة لها في انها سفلية بعيدة عن الحرارة فكما يصيبها التحجر بقوة اخرى مجهولة عندنا ويجوز ان يكون بالصدفة يتكون ارضية بغلب جوهرها واردة بايسة بعيدة بالجملة فان الماء في طباعه على ما علمت ان يسهل الى الارضية من غلبة قوة الارضية والارض ايضا كما علمت في طباعها ان يسهل الى المائية من غلبة قوة المائية وههنا شيء يتخذ فوم ضالون في جهلهم يسمونه لبن العذراء اذا شاؤا وهو مركب من مائين ينعقد جوهرا حجاريا وذلك يدل على صحة هذا وهم اشياء كثيرة مما يتخذ به حلاوعقاقير هذه الاحكام فتكون الاجحار اذن اما لتغير الطين اللزج في السمن واما لانعقاد المائية من طبيعة مبتة ارضية او سبب مجهف حار وان كان ما يحكى من تحجر حيوان ونبات صحيحا فالسبب فيه شدة قوة معدنية تحجر بحيث في بعض البقاع الحجرية او بفصل دفعة من الارض في الاول والحين فتحجر ما يلقاه فان ليس استحالة الاجسام الحيوانية والنباتية الى الحجرية اعهد من استحالة الكبريا والامن الممتنع في المركبات ان يغلب على طبيعة قوة عنصر واحد يسهل اليه لان كل واحد من العناصر الى فيها تمام التمكن حتى في ذلك العنصر فشانه ان يسهل الى ذلك العنصر لذلك ما يسهل الاجسام الواقعة في الملاحات الى الملح والاجسام الواقعة في الجر يتوالى الناد واما الشرهة والابطاء في الاستحالة فامر يجوز ان يختلفا ايضا بحسب القوى المختلفة فان كانت شديدة تحدثا حالت في دين ما يشرف بلاد العرب حجرة كل من ديكها او جسم يقع فيها سيلون بلوفا وقد رايت دقيقا على صوف الاغنمة الحجرية الموقفة الوسط الموقوفة بالسباع قد تحجر ولون ما في احد وجهيه لون التخليط الذي يكون في الثوب وجدته ملقى في جلة مربعة من بلاد خراسان حاجزة وجلسة موتة وهذه الاشياء انما يسرب لغلبة قوتها واما اسبابها في الطبيعة فظاهرة موجودة وقد يتكون انواع من الجمادة من الناد اذا طفئت وكثيرا ما يحدث في الفواعي اجساد حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للنار ان يطفا فيصير بادرة يابسة وقد يقع في بلاد الزنك في الفواعي والبرق اجساد تخاسية على هيئة نصول السهام لها ان كثيرة سنطفة الى فوق ويقع مثلها في بلاد الجبل والديلم واذا وقعت خارت في الارض ويكون جوهر جميع

ذلك

ذلك جوهرا عاسيا ما قبا وقد تكلمنا في هذا الفصل من ذلك مجوادة مرقام يذب لم يزل يتحلل بمرور الزمان ملوة بضرب
الى الحمرة حتى يقع من حجر برد ما دي فقد صح عندنا بالبرهان ما كان ببلدة جوجان في زماننا الذي اقمنا كتابه من
امر جديد لعله يكون سائله وحسبي بما نزل من الخوادث في الارض ثم ثنا بنوه او ينوبين بنوه الكثرة التي يرتبا
الحاجة ثم عاد فغيب الارض وسمع الناس لذلك صوتا عظيما صاعا بلاغا انتهى وامره ظاهر بها وحمل الوالي
جوزجان ثم كاتبه سلطان خوارزم في عصرنا فوامير بنا الفذ والد راسين الملة ابو القاسم محمد بن سبكتكين الظفر
المظفر بسم لله انفاذها وانفاذ قطعة منه فحدث حدث فعاد فحملنا ولو اكثر قطعة منه فما بلغنا الا الاين ينزل به
الا يجهد وكان كل مثقب كل مقدح نزل به منا كسرا كبهم فصلوا سنة اخرى لامر شاءها فعذره الله وزاد ان يطبع منه
سيفا فنفذ وعليه وحكى ان جملة ذلك الجوهر كان ملقيا من اجزاء جبل وسبه معاد مسند بروة الضفو بعضها
ببعض وهذا الفقيه ابو عبيد الله عبد الواحد بن محمد الجوزجاني صاحبي هذا شاهد هذا كله وحدث به اكثر
من الف في الغياثية الجليلة انما انحدر من مثل هذا الحديد وستعرف العرب قد وصفوا ذلك في شعرهم فحد الحديد
من تكون الجمادة وحدثني ثقة من مشايخ دولة امير نصر بن ناصر الدين ابو الحسن سبكتكين الظفر
وسنهر اباد وقع في جبل طبرستان من الجواهر ما صفته وقد وقع هذا الحديد الا انه كان حجارة كبيرة فحد جملة الامر
في تكون الحجر واما تكون حجر كبير فيكون اما وقوعه كذلك بسبب جمع ينهم ويا عض طبيعيا كثير الوجاه واما ان يكون قليلا قليلا
على تواتر الايام واما الاوتفاع فقد يقع لذلك بسبب الزلازل وقد يقع لاسباب الارض اما السبب الزلازل فكما يقع
عند كثير من الاوائل الفوتية ان يرتفع الفاعلة الزلزلة طائفة من الارض وتحدث ذاهبة من التراب وتضم

فصل ٢ واما الذي بالعرض فان يمر حز البعض الاجزاء من الارض الخفاد دون بعض فان يكون وباح ذشاقة ادمياه
حفادة فتحفر لها حوكة على جزء من الارض دون جزء فيحفرها السيل ما شاء ثم يبقى ما لا سبيل عليه اما ثم لا يزال
السيل يغوص في الحز الاول الى ان يغور غورا شديدا ويبقى الجزء حسنه شاهقا وهذا كالمحفوف من الجبال
وما بدنها من الحفور والمسالك وبما كان الماء والريح منطوى تحفة الضيفان الآن اجزاء الارض يكون مختلفة
فيكون بعضها لينة وبعضها حجرية فيحفر الزوابي اللين ويبقى الحجري مرتفعا لا يزال ذلك السيل يحفر ويعين

وسبب على الايام ويبقى السنوح وكلما انحدر عنه الارض كان معوه اكثر فهذه هي الاسباب الاكثرية لهذه الاحوال السالفة
فالجبال تكونها من احد اسباب تكون الجمادة والغالب تكونها من طين لزج يجف على طول الزمان ويحجر ويجد
لا يضبط فيشبه ان يكون هذه المعدوة قد كانت في سالف الايام معدنا بل معدن في الجماد فتخرب اما بعد ان تكشف
قليلا قليلا في مدة لا يبقى الناد يخار يحفظ اطرافها واما تحت المياه شدة الحر الحفيفة تحت الحجر الاول ان يكون بعد
الانكشاف وان يكون حينها بعيدها على الحجر ان يكون طينها لزوجة وهذا ما يوجد في كثير من الاحجار اذ كثير من
الحيوانات المائية كالاصداف وغيرها لا بد ان يكون القوة المعدنية قد تولدت هناك ما عاش ابدا وان يكون
مياه هذا استحالتها حجارة لكن الاولى ان يكون تكون الجبال على هذه الجملة وكثرة ما فيها من الحجرية لكثرة ما
تشمل عليه البحر من الطين ثم سكشف عنه او تفاعيها الحفرة السيول والرياح فيما بينها فانك اذا تأملت
اكثر الجبال رايت الانحفار الحاصل فيما بينها متولدا من السيول ولكن ذلك امر اتمام وكان قد مدة كثيرة فلم
يبق لكل سيل اثره بل خلا بعض اثر الامر وعفا عنها واكثر الجبال الان انما هي في الارض اعرض والنفس عن ذلك

لان عهد نشوها وتكوينها انما كان مع انكشاف المياه عنها يسيرا والان فانها في سلطان الانفتاح الا ما شاء الله
من جبال ان كانت تتوالد بسبب مياه يجري فيها او سيول يؤدي اليها طينا كثيرا فيتحجر فيها فقد يلفى كما اصاب
قد شوهد ذلك في بعض الجبال واما ما شاهدته انا فهو في شاهجين وطبس في ذلك الموضع مما يستحق ان يسمى
جبلا فما كان من هذه المنكشفات اصله طينة واقوى تحجرا واعظم جسما فانه اذا قدم ما دونه بقي او دفع واعلى
واما عروق الطين الموجوده في الجبال فيجوز ان يكون تلك العروق ليست من صميم مادة الحجر لكنها من جملة ما نضب
من الجبال او نوشب وامتلأ في الاودية والفجاج وسائل عليه المياه وطينه وغيشه اذ هاض الجبال او خلط غير
الجيده ويجوز ايضا ان يكون القدير من طين البحر عند منفق الجوهر فيكون من نوشبه ما يتحجر اوفيا ومنه ما لا
يتحجر ومنه ما ليس يحجر لكيفيته ما غالبة فيه او بسبب الاسباب التي لا تعد ويجوز ان يعرض للبحر ايضا ان يضع
قليلا قليلا على بر مختلط من سهل وجبل ثم ينضب عنه فيعرض للسهل منه ان يستحيل طينا ولا يعرض ذلك للجبل
واذا استحال طينا كان مستعدا لان يتحجر عند الانكشاف وتكون تحجره تحجرا شاميا قويا واذا وقع الانكشاف على
ما تحجر فربما يكون التحجر قديما فحدثا استعد للتفتت ويجوز ان يكون ذلك ان يعرض له عكس ما عرض للتربة من ان هذا
برطب طين ويقوى تراما وذلك ان يتعقد المتحجر كما اذا تفتت اجوده وترابا وطينا في الماء ثم عرضت الاجوه والطين والتراب
على النار عرض للاجوه ان زادها الاشتعال استعدادا للتفتت بالنار قاسيا وللتراب الطين استعدادا لان يستحجر
قويا ويجوز ان ينكشف البر عن البحر وكل بعد طبقة وقد يرى بعض الجبال كانه منضود سافا فسافا فليشبه ان يكون
ذلك فكانت طبقاتها في وقت ما كذلك سافا فسافا بان كان سافا ثم كم او لا ثم حدث بعد في مدة اخرى سافا
اخر ثم كم وكان قد سال عن كل سافا جسم من خلط جوهري فضاما بينه وبين السافا الاخر فلما تحجرت المادة
عرض للحوامل ان انشق وان انشق ما بين السافين وارض البحر قد تكون طينة رسوبية وقد تكون طينة قد بعد
ليست رسوبية وليشبه ان يكون ما يعرض له انه فصال الارضاء من الجبال رسوبيا هكذا ينبغي ان يكون الجبال

فصل ٢

في منافع الجبال وتكون السحب والامذاء

منافع الجبال كثيرة وذلك انه لا يشك شاك في وفور المنافع
المتصلة بالسحب والاودية المنبعة من العيون والجواهر المعدنية فانا السحب فانها انما تتولد كما يتبين من بعد من
الابخرة الرطبة اذا صعدت بتصعيد الحرارة فوافت الطبقة الباردة من الهواء الذي فرغنا من تقدير حيزها و
العيون ايضا فانها انما تتولد بان دفاع المياه الى وجه الارض بالعنف ولم يندفع بالعنف الا بسبب تحرك لها تصعد
الى فوق والاسباب المصعدة للرطوبات انما هي الحرارة ان للحرارة قدر طوبات اللجة انما الى الصعود والعيون ايضا
فان مبادئها من البخارات المندفعة تصعدا عن تصعيد الحرارة المحفية في الارض من الشمس والكواكب والجواهر المعدنية
فانها ايضا تتولد كما يشرح بعد عن الابخرة المحتقنة في الارض فيكاد ان يكون المبدأ العنصر لجملة الامور النافعة
هو البخار وما يجري مجراه والبخار قد يتصعد من ارض صلبة وقد يتصعد من ارض رخوة وقد يتصعد من البخار
والمياه فالارض الرخوة ينفشي منها الابخرة في اكثر الامر قليلا قليلا فلا يكون لاجتماعها سلطان واما البخار
فينبغي ان يكون حكمها هذا الحكم فلهذا قلما يعوق فيها حفر للبخار بعيد به والارض الصلبة المتوسطة الصلابة
يعرض لها ان يحفر البخار حفرا متوسطا والارض الصلبة جدا يحفر البخار حفرا شديدا والجبال اقوى للارض
على حفر الحرارة في جسمها وحبس البخار المتصعد منها حتى يقوى اجتماعه ويتقد بقوته منفذا شديدا يندفع منه الى خارج

وقد تكاثف واستحار مياها وصنا عيونا فيكاد ان يكون ما يستغرق عليه الجبال مملوا ماء ويكون مثل الجبل
في جملته الاجرة والحامة اناها الى مجرى العيون مثل الا يبقى الصلب من حديد او زجاج او غيره مما لعله يتقطر منه
فانه ان كان سخيفا متخذا من خشب مخلخل وخزف مخلخل لم يحفن بخارا كثيرا ولم يقطر منه شيء يعتد به واذا كان من
جوهر صلب لم يدع شيئا من البخار يتفشى ويتحلل بل جمع كله ماء وقطره فالجبال كالا يبقى وقعر الارض التي تحته
كالقرع والعيون كالمثاعب والاذناب التي في الاناني والاودية في البخار كالغوابل فلذلك ما يرى من ان اكثر العيون
انما ينجر من الجبال ونواحيها واعاليها في البراري وفي ذلك الاظل لا يكون ايضا الا حيث يكون الارض صلبة او في حكم
ارض صلبة واذا تتبعت الاودية المعترضة في العالم وجدتها منبعثة عن عيون صلبة وقد ذكرنا ذلك وشرحنا تركيب علة
في هذا الشان فنحن نحيل بذلك عليها فليفزع من هناك فانها جوشنه وكما ان اكثر العيون والاودية من الجبال فكذلك
اكثر السحب يكون من الجبال ويجتمع في الجبال من الاسباب ما لا يجتمع في مواضع اخر وفي من ذلك انه يعرض للبخارات بها
من الاحتقان والتفوق ما يجر العيون فكيف حالها اذا تصعدت وهي بعد ابخرة فانها لقوتها في اندفاعها ولكثافة جرمها
لا يتحلل بسرعة بل يكون لها ان يندفع الى الجو البارد العاقد للبخار من اجواف طبقات الهواء ويعرض لهذا السبب امران
احدهما ان في باطن الجبال من الندا وات ما لا يكون في باطن الارض الرخوة والثاني ان الجبال يبقى
على ظاهرها من الثلوج والانداء ما لا يبقى على ظاهر سائر الارضين وقد ذكرنا ان الجبال لسببين فانها يكون ابرد من
اليوم القر او قد علم ان البعد من اديم الارض هو من احد اسباب البرد فانه ان كان سفاع الشمس في بعض اوقاته على الجبل
فلا يكون تسخينه كتسخين ما يقع على الارض لعلل نذكرها في موضع نوجزه من هذا الموضع لئلا ينقطع الكلام على
ان جوهر الجبارة استد قبولا للبرد من الارض الرخوة واذا كانت الاحوال على ما ذكرنا فمما الجري ان يكون الاسباب
التي يحتاج اليها السحب حتى يكثر هي في الجبال اوفر وذلك لان المادة فيها ظاهرا وباطنا اكثر والاحتقان اشد والسبب
المفني بقوة وهو الحر اقل فلذلك ما يرى اكثر السحب الباطرة انما تولد في الجبال ومنها توجه الى سائر البلاد واما
الاجسام المعدنية المحتاج الى الجرة يكون اخلاطها الارضية اكثر واما منها في مواضع لا يفرق عنها الطين الا بشيء طويل
لها كالجبال فلذلك تولد اكثرها فيها واما الارض السهلة فكيف يكون فيها النقاء والاجسام والاحتقان الذي
لسببه تتم لها الامزاج المؤدية الى استعدادها لتسفيلها فهذه منافع الجبال ولها منافع اخر في جزئية نفصيلها
في العلوم الطبيعية الجزئية مثل الطب جزء ومما يليق بهذا الموضع ان نعرف اصول المياه المنبعثة من الارض

فصل
في منابع المياه

فنقول ان المياه المنبعثة من الارض منها مياه العيون السيالة ومنها مياه العيون الراكدة ومنها مياه من العيون
الفنية ومنها مياه الثرة فاما مياه العيون السيالة فانها ينبعث من الجرة كثيرة وقوتها الاندفاع كثيرة المادة بنجر الارض
بقوة انجذارها ثم لا يزال يفيض مستتبعة مواد ها على ما علم واما مياه العيون الراكدة فانها مياه حدثت من ابخرة
بلغ من قوتها ان اندفعت في وجه الارض لكن لم تبلغ من قوتها وكثرة مادتها ان تطرد فالبها ما سبقها طردا
ويدفعه ويصيره واما مياه الآبار والفنى فانها معانة في فجرها وبروزها بالصناعة وذلك لانها اذا كانت ناضبة
الفوه عن ان تبلغ الارض وبروزها فاذا زيل عن وجهها ثقل التراب المتراكم حتى تخلص بحر الى مستقر الجبال
فتجتمع منفذا يندفع اليه ما بقي من حركة فاما ان يجعل لها منها مسيل او يرفع اليه من حيث ما يمكن فيبرز وما
جعل له ذلك فهو فناء ونسبة الفنى الى الآبار نسبة العيون السيالة الى العيون الراكدة والسيالة افضل لان حركة

تلطفها ومع ذلك فان مسلكها في الاخلاط في حركتها الى البروز هو الارضية المتولدة من اخلاطها بها العفونات تقصر واما التي تهوى واما علياء واما تتولد من بخارات لها مادة كثيرة وليس لها من قوة الاندفاع ما يخرق الارض بقوة بل اندفاعها منتشرة وارضها رخوة يحتمل عنها اكثر مما ينحتر والذي يحبس يطول مدة مخالطته للارض الى ان يبرز وكان حركته الى البرو بحيطية فيعفن ويعتبر في طبعه عند مخالطته للارضية والعبيق الزاكد والاباد الزاكدة اذا نوخت تجلب اليها بدل ما ينزح منها وذلك لانه انما كان للبخار الذي هو مادة ذلك العين ان يندفع الى ان يبلغ المبلغ الذي كان استفرغ بديما عليه فحفظ فاذا بلغ ذلك المبلغ ضاق في الثقل بحيث لا يتمكن من احتمله ان يفيله ويزيحه بل يكون ما وقف من مدده سدا كما كانت الارض قبل ان تحفر فاذا نقص من ذلك الثقل قدر اتساع المندفع الى جهات ينصدع في بحراك ما يعترم من فوق الى تحت المحدود **فصل** في الزلازل واما الاولى فانها حركة تعرض لجزء من اجزاء الارض بسبب ما تحته ولا محالة ان ذلك السبب يعرض له ان يتحرك ثم يتحرك ما فوقه والجسم الذي يمكن ان يتحرك تحت الارض وتحرك الارض اما جسم بخاري دخاني قوي الاندفاع كالريح كما يشق الخراب اذا تولد في العصير بنا جسم بخاري في سيال واما جسم هوائي واما جسم بارد رطب واما جسم ارضي واما الجسم البناري لا يحدث تحت الارض وهو بارد صرف بل يكون لا محالة في حكم الدخان القوي وفي حكم الريح المشتعلة والجسم الارضي لا يعرض له الحركة ايضا الا بسبب مثل السبب الذي عرض لهذا الجسم الارضي فيكون السبب الاول الفاعل للزلزلة ذلك فاما الجسم الريحي بارد ما كان او محترقا فانه يحدث ان يكون هو المبتدئ تحت الارض الموجب لخروج الارض في اكثر الامر واما الجسم الهوائي فانه ايضا وان عرض له حركة من الفاعل فضلا لم يعرض له الا ان يكون في حكم الريح والبخار والدخان وان يحرك بحركة شيء اخر مثلها بسبيل الدفع الا عنوة دفعة فيحرك الهواء بقوة ومثل الهواء ما يرفع من بعض الاوكان هوة ومغاور فيسقط الى اسفل سقوطا يفاجئ الهواء والارض المتصلة به كما يعرض للعضو اذا دفعت على القرار التي تحتها كان السبب لحركة ما فوق الارض بتوسط هواء ايضا هذه هي الوجوه التي يمكن ان يعرض منها الزلزلة اما اخاديد وبحيرات او بارد يحرك فيحرك الارض وهذا هو الوجه الاكثري فانه لا شيء اقوى على تحريك الارض الحركة السريعة القوية التي للزلزلة من الريح واما سيال دفعة وهذا دار وفي بمقراطيس واما انفجار بعض الاوكان العظام دفعة كما كانت للاولى اسباب فوق الارض كجبل يعرض لها ان يسقط ظلها او اجزاء كثيرة منها سقوطا قويا فتزلزل الارض على ما كان فوق وجعل يقال لها اذا كان سبب الزلزلة وان لم يكن من فوق حركة الارض عن سبب فيحتمل ان يستحق ان يسمى زلزلة وكان هذا الرجل يقول ان الزلازل تعرض من ذلك في وقتي كثرة الامطار وقلتها اما كثرة الامطار فانها توجب ابتلاع الفلال والزرعون وتزلقها وذلك يؤدي الى انضغاطها وسقوطها واما قلة الامطار فانها توجب اليبس الغشت والتشقق مما يسهل تعرض الانفصال وليس هذا المذهب بذلك السديد كله فكثيرا ما تعرض الزلازل في بلاد لم يسبق في قرنها قلة جبال ولا وعورها ولو كان كل زلزلة لذلك لكان كل زلزلة فانها تقصر في اخرها اضعف مما كانت زلزلة في بلد ليس فيها جبال قوي كثيرا منها في بعض الاوقات منها في بعض البلاد الجبلية التي بعضها فيه وقعا لم ترتشاهد في البلاد الجبلية المطبقة مثل البقعة وشوهد في تلك البقعة واما انكساخوس فانه ينسب العلة الى الهواء وذلك لان عنده ان الارض محمولة على الهواء وانها انما ثبتت عليها وان الحجب الشاغلة منخلجة والتي يمر عليها منكفئة الامطار التي تعرض وحمها اذا تعهد

الفصول

الهواء من التحلل الذى بتلك الجهة ثم لم يجد طريقا الى الانفصال والصعود الطبيعى الذى له وذلك من هذه الجهة التى نحن عليها ذلزل الارض ومطلان هذا المذهب يتحقق اولا بالخطاء الواقع فى هيئة الارض وسبب وقوعها وثانيا فانا نرى الزلازل انما تكون فى اوقات لعينها من الفصول وهذه العلة موجودة فى سائر الاوقات واعتراضه فى تعليل كثرة وجود الارض على الامطار عجز وقد يعرض مع الزلازل احوال قد يما كانت نافعة وربما كانت ضارة اما النافعة فانها تعين ان يشتمل ذلك الرياح على مواد بخارية توجهها وتسوقها الى جهة الارض ويجذبها اليها مستبعة تعفنها على التحجر للارض فتحجر حصيا واما الضارة فما يعرض من ان لا يكون المادة الريحية لهذه الصفة بل تكون بالسبب ما يلى طبيعة النار وتشتعل نارا عند الحركة القوية فان من شان الحركة القوية الدخان والبخار والهواء نارا اطفيو ما تشتعل المناخ والكيران اذا الح عليها بالنفخ نارا فاذا كان سبب الزلزلة نوعا حبسا خسف الارض وابتدأ عن خروج ريح ربما خلص نارا واحرقه وربما احدث اصواتا هائلة ودويا يدل على شدة الريح المصونة صفقا واسعا عند الشقوق التى تكون فيه حتى من اندفاعها حتى ولم يزلزل ومن الدليل على ان اكثر اسباب الزلزلة هى الرياح المحتقنة ان البلاد التى يكثر فيها الزلزلة اذا حفرت فيها آبار وقعى كثيرة حتى كثرت مخالص الرياح والاجزاء تلك الزلازل انما تكون عند فقدان الرياح لان مواد الرياح يعرض لها الاحتباس وفى مثل هذه الحال كثيرا ما ترى فى الجو سحب مستطيلة استطالة موجهها الرياح المختلفة اذا هابت وغلب منها واحد فامتد وحبس المغلوب فى قعر الارض وفى كثير الاوقات فقد يتبع سكون الزلزلة ريح هبت لان السبب فيصل ويخرج الى خارج وكثيرا ما يكون فى وقت الزلازل غمام ذاكد فى الجو ويكون الجو ضبابيا وذلك لفقدان الرياح فى ذلك الوقت وربما حدثت الزلزلة بعد اختلاف رياح متعاقبة يمنع بعضها بعضا عن الهبوب ويمنع مواده عن التخلص والبروز من الارض فيحقنها اسرا فى الارض ولذلك يكون فى الاكثر ليلا لتخفيف البرد وجه الارض والعقدان ايضا وقد يكون فى اثناء النهار بسبب شدة جذب الحر للبخار وتخفيف وجه الارض واعادة البرد الى داخلها على سبيل التعاقب واكثر ما يكون الزلزلة فى بلاد مختلفة عود الارض متكاثفة وجهها او ممنوعة الوجه بما يجرى او بما وعر كثير ولا يقدر الريح على خرقه وخصوصا اذا كان متحركا فان المتحرك اشد بما فيه لانه يستوى بحركة خرق الحاد وقاياه بل اسبابا كثرة الزلازل ثلثة احدها هذا والثانى عظم الريح والثالث كثرة تولدها وقلما يكون الزلزلة فى الشتا الشدة اجاد برد البخار الداخلى فان عرض دل على ان رطوبة ذلك الشتا اشد من برودته فيولد مبلة وقلة برده بخارا كثيرا وقلما يعرض الزلزلة ايضا فى الصيف لشدة تحليله فان حدثت فى الصيف دلت على ان السنة يابسة فيكثف وجه الارض باليبس ويحتقن مسامها فيحبس فيه الرياح ولا يخرج حتى يجتمع لها مادة كثيرة يقوى على الزلازل واكثر ما يكون ذبيحا وخريفا والكسوفات ربما كانت سببا للزلازل لفقدان الحرارة الكائنة عن الشعاع وقد يتعقب البرد الخانق للرياح فى هجاوبة الارض بالتحصيف فعنه والبرد الذى يعرض عقيب ذلك ما لا يفعله العارض بالتقريح فاما ذلك فى الابدان وفى حين بخار وصناعة الطب عبرها والزلازل تختلف فى قوة اوايلها واواخرها فليس يمكن ان يجرى على منهاج واحد واذا كانت حركات الرياح المحتقنة منها ما يكون على الاستقامة الى فوق ومنها ما يكون مع ميل الى جهة لم يكن جهات الزلازل متفقة بل كان من الزلازل وجفيتة ما يتخيل منها ان الارض تقذف الى فوق منها ومنها ما يكون اختلاجية رعشية ومنها ما يكون مائلة الى القطرين كليهما وتسمى القطعطعة وما كان منها مع دفعة فى العرض يذهب فى الارتفاع ايضا يسمى سليتا ولولا

المواضع لكانت حركاتها كلها دفعية لان حركة الريح الى فوق والمواضع هي فضاء الجبال وبعض المغاير الا في جهة
ولان المنافذ التي ينفذ فيها الرياح الفاعلة للصوت عند الولزلة مختلفة فكذلك الاصوات الحادثة منها يسمع
مختلفة وكما ان البصر يسبق السمع فاذا اتفق ان فزع انسان من مقعر جسما على جسم وأبان الفزع قبل ان يسمع الصوت
لان الانسان لا يسمع البرق زمان ولا استماع يحتاج فيه الى ان ينادي بموج الهواء الكائن الى السمع وذلك في زمان فلذلك
الصوت في الزلازل يسمع قبل الزلزلة وذلك لان تموج الهواء اسرع واسبق من تموج الارض الكثيفة ومن منافع
الزلازل تفتيح مسام الارض للحبوب واستعارة الدور لمنفعة العامة والله يعلم

فصل في تكون المعدنيات وقد حان

لنا ان نتكلم في احوال الجواهر المعدنية فنقول ان الاجسام المعدنية يكاد ان تكون اصنافها اربعة الاحجار والاملاح
والكباريت والاملاح وذلك لان من الاجسام المعدنية ما هو ضعيف الجوهر ضعيف التركيب في المزاج ومنه ما هو قوي
الجوهر وما هو فوق الجوهر فمنه ما ينطرق ومنه ما لا ينطرق وما هو ضعيف الجوهر فمنه ما هو ملين محيل الرطوبة فهو يسهل
الشيء الرخو والنوشادر والقلقند ومنه ما هو محيل لا يحيل بالرطوبة كالياقوت وحجر اليهود مثل الكبريت و
الزرنيخ واما الزئبق فهو من جملة القسم الثاني على انه عنصر المنطرقات او شبيه بعنصر المنطرقات وجميع المنطرقات
ولو بالجملة واكثر ما لا ينطرق لا يذوب الا ذوبانا لوسعيا واما ما يتبين بعد مادة المنطرقات جوهر ما فان الطبيعة اذا اضافت
مخالطة شديدة لا يبرأ منه ويحيل الجوهر الذي منه بالبرد بعد فعل الحرارة وانضاجه يكون في جملتها ما هو من بعد لم
يحيل لدهنية فيه ولذلك ينطرق واما الجزء الذي من الجواهر المعدنية الجبلية فانها ايضا مائية ولكن البرد جوهرها بالرطوبة
ما جوهرها بالبس الجبل المائية الى الارضية والبس فيها ارطوبة رخية دهنية فلذلك لا ينطرق ولاجل ان اكثر افعادها
ما البس فلذلك لا يذوب اكثرها الا ان يحتال عليه بالحيل الطبيعية المذيبة واما الشب والنوشادر فمن جنس الاملاح الا
ان نادر النوشادر واكثر من ارضية فلذلك يشعد بكلية نحو ما خالطه دخان حاد الطعم جبلي كثير النار وتنعقد بالبس واما
الكباريت فانها قد عرض لها بتحرز ما الارضية والحوابة بحر شديد يخمر الحرارة حتى صارت
دهنية ثم انعقدت بالبرد واما الزاجات فانها مركبة من ملحية وكبريتية وخاوة ومنها نوع بعض الاجسام الذائبة
وما كان منها مثل القلقند والطلق وذكرها من جملة الزاجات وانما يحلل منها الملحية مع ما فيها من الكبريتية ثم
ينعقد وقد استفادت قوة معدن احد الاجسام فما استفاد من قوة الحديد احمر واصفر كالقلقند وما استفاد من قوة
النحاس اخضر ولذلك ما امكن ان يعمل هذه بالصناعة واما الزئبق فكأنه ماء خالصة ارضية لطيفة جدا كبريتية محا
شديدة حتى انه لا يمتزج منه سطح لا يغشاه من ذلك البيوسة شيء فلذلك لا يعلق باليد لا يسير يسيرا لخصائص شديدة
لكل ما يحويه بل له ان يثبت على شكل ما اللهم الا ان يغلب بياضه من صفا ذلك المائية وبياض الارضية اللطيفة التي
فيه جدا وخفة طبيعته اياه ومن شان الزئبق ان ينعقد بورق الكباريت فلذلك يمكن ان يعقد بالرصاص وذلك بحكم
الكبريت فيه فعسى ان يكون الزئبق وما يشبهه هو عنصر جميع الذائبات فانها كلها عند الذوب يصير اليها لكن اكثر
ما يكون ذوبه بعد الحمى فيروى ذوبه محمرا واما الرصاص فلا يستك مشاهدا ذابا انه زئبق لانه يذوب قبل الحمى واذا
حمي في الذوب كان لونه لون سائر الذائبات اعني في الحمرة الناريه ولذلك ما اطلق الزئبق لهذه الاجسام كلها لانه
من جوهرها لكن هذه الاجسام تخالف تكونها عنه بسبب اخلاط الزئبق وما يجري مجراه في نفسه وبسبب اخلاط اخر ما تخالطه
حتى يعقده فان كان الزئبق نقيا وكان ما تخالطه يعقده قوة كبريتية بعض غير محرق والا دون بل هو فضل ما تخلص

اهل الحيلة منه كان منه الفضة فان كان للكبريت مع نقائه افضل من ذلك وانصع وكان فيه قوة صباغة اقوى
لطيفة غير محرقة افضل من الذى تجده اهل الحيلة عندنا ذهبا ثم ان كان الزئبق جيد الجوهر ولكن الكبريت الذى يفعل
غير نقى بل فيه قوة الحرافية كان منه الخاسر وان كان الزئبق ردىء دنسا مختلطا اوضاعا وكان كبريته نحسا ايضا
كان منه الحديد واما الرصاص فعلى قياس ان يكون زئبقه جيدا الا ان كبريته ردىء وغير شديد المخالطة فكانه
مذ اخذ اتاه مساقا فساقا فلذلك يصير واما الانك فيشبه ان يكون زئبقه ردىء الزئبق قليلة طيبته ويكون كبريته ردىء ايضا
منتنا ضعيفا فلذلك لم يستحكم انعقاده وليس ببعيد ان يحاول اصحاب الحيل حيلا يصيرها احوال انعقاد الزئبق
بالكبريت انعقادا تحسن به الصناعة وان لم يكن الاحوال الصناعة على حكم الطبيعة وعلى صحته بل يكون مشابها
او مقاربة لذلك فيقع الصديق بان جهة كونها فى الطبيعة هذه الجهة او مقاربة لها الا ان الصناعة يعسر فى ذلك
عن الطبيعة ولا ملجئ لها وان اجتهدت واما ما يدعيه اصحاب الكيميا فيجب ان نعلم انه ليس فى ايديهم ان يغلبوا الانواع
طبعا حقيقيا لكن قد يعملون تشبيهات حسنة حتى يصبغ الاحمر صبغا ابيض شديد الشبه بالفضة ويصبغ الابيض
اصفر شديد الشبه بالذهب ان شاؤا حتى يشتد شبهه بالذهب او الخاسر وان يصبغوا
الرصاص اكثر ما ينتهى من النضوج والعيوب الا ان جواهرها يكون محفوظة واما غلبة عليها كيفيا ان مستفادة بحيث
تغلط فى امرها كما ان للناس ان يتخذوا الملح والقلقند والنوشادر وغيره ولا امنع ان يبلغ فى الشبه مبلغا يخفى
الامر فيه على الغريب واما ان يكون الفصل المنوع لسلب ويكسب فلم يتبين لى امكانه بل يبعد عندى جوازه او
الاسبال الى حمل المزاج الى المزاج الاخر فان هذه الاحوال المحسنة يشبه ان لا يكون هى الفصل الذى بها يصير هذه
الاجسام انواعا قابلة لعوارض ولوازم وفصولها مجهولة واذا كان النوع مجهولا كيف يمكن ان يقصد وقصد الجادة وافادة
واما سلخ هذه الاصباغ والاعراض من الزوائج والاوزان او كسوها فهذا مما لا يجاب يصر على عمده لعقدان العلم به
فليس يقوم البينة برهان على امتناعه ويشبه ان يكون الشبهة التى بين العناصر فى تركيب كل جوهر من هذه المعدودة
غيرها فى التركيب الاخر واذا كان كذلك لم يبعد البتة ان يفك التركيب لعاده اياه الى تركيب ما واذا حالة البعد والقرب
يمكن بادنى تحفظ الاتصال واما تخليط به متى عرف قوة عزيزة ونشأ فى هذا كلام طويل لو شئنا لقلنا لكن
الفائدة فى ذلك قليلة والحاجة عنه منقطعة فى هذا الباب

فصل فى احوال المسكونة وارجاء البلاد

وقد تكلمنا فى حال تكون الجبال وما يتحجر فى الارض من المعدنى وما يحدث فيها من الزلازل وما يكون فيها من
المعادن فما لحرى ان نتكلم فى حال المسكونة نذكر كيف هى من الارض منقولا الا انا كنا قد اشرنا فيما تقدم الى ان
الواجب بحكم طبيعة الماء والارض ان يكون الارض فى ضمن الماء ويكون الماء محيطا بها من جميع الجوانب لكن الموجب
ليس على ذلك وليس على ما هو طبيعى للارض والماء بل على ما هو طبيعى لانتظام الكل وذلك انه لما كان من شان
العناصر ان يستحيل بعضها الى بعض باجزائها كانت الارض لو وجدت على ما هو طبيعى لها لم تثبت لان فى طبيعة
الارض ان يستحيل الجزء منها ماء او هواء او غيرها من الجواهر الاخرى وفى تلك الجواهر ايضا فان يستحيل اجزاء منها الى ما
فما يستحيل من الارض الى غيرها ينقص من جملة جرم الارض فيلزم ضرورة ان يقع هناك ثلمة فى بدن الارض و
عود اذا كانت الارض تابية لا تجمع ان تمسكها الطبيعى بل يبقى عليها الشكل المستفاد وما يستحيل الى الارض
الا بحالة زيادة ونشو الحقها فلا ينبسط عليه بساط الماء المحيط على ما غيره حتى يصير منها جرم واحد مستدير

فيلزم ضرورة ان يتولد على كرة الارض تضاريس من غور ونجد وخصوصا وللكواكب لا محالة تاثير في ايجاد هذا الاختلاف
بحسب ما سنات التي يبتدل بحسب كيفها وخصوصا الثوابت الصابرة فانها الى الجنوب في زادة الى الشمال والاودية و
الحضيض المتغيرة في امكنتها فيشبه ان يكون هذه اسبابا عظاما في احداث المائية في جهة او نقلها اليها او ابطال
المائية من جهة او نقلها عنها اذ نقل المائية من جهة الى جهة انما يكون بوساطة احتباس المائية في جهة وانسلالها
من جهة واحدها انما يكون بتبخر الرطوبة وتصعيدها بالتبخير الى جهة خاصة من الارض وان كل واحد منها بعظم و
يكبر على الدهر حتى يؤثر في هيئة شكل الماء لسيلان الماء الى الغور وكسفه للنجد وهذا خان على هذا اسباب اخرى
اذ لا بد من حدوث طين بين الماء والارض ولا بد من نفوذ قوة الشمس والكواكب الى الطين وتحجرها اياه واذا انكشف
حتى تخلق الجبال على ما قلناه فاذا كان كذلك لم يكن بد من ان يكون بر وبحر وفي ذلك حكم الهية الولا اها لم يكن
للحيوان ان الارض البتة التي يعيش بالنسيم مكان طبيعي فلسل هذا السبب ما انكشف من الارض شيء براد الاولى ان
يكون المستولي على الارض هو الماء والذي من حفران يهبض على كليتها ثم ان اصحاب الرصد جعلوا ربع الارض براد
واذا وجد هذا فمن الذي يطمع ان يكون غيره براد عنده الا اجزاء قليلة فان انكشاف الربع كثير ووجد هذا الربع
اخذا في طوله مضعفة ودوالارض على ما توضح هذا في الفن الذي نتكلم على الهيئة ووجد عرضه اخذا ربع دور الارض
الى ناحية الشمال حتى يكون الربع الشمالي بالتقريب منكشفا ثم لم يعلم برهان واضح على ان الاربع الاخر في معمورة
بالماء الا ما هو جار على غلب الظن بسبب جمع بعض الماء للارض اذ الماء يجمع غالب الظن اكثر لا محالة من الارض اضعافا
لانه ليشبه ان يكون كل عنصر بحيث لو استحال كليته الى عنصر اخر كان مثل والماء ينضغ جمعه عند الاستحالة
ارضا واما المركون الشمس في ناحية الجنوب قربا الى الارض ووجوب تسخين ما فيها بسبب ذلك فليس مما يقنع به تقنعا يعتمد
عليه فان خروج الشمس عن المركز ليس بالكثير وليس مما يوجب جزم القول بان العمارة لا يحتمل ان يكون عند ولا يعرض
ان ما تحت مثل نقطة الجدي فذا يشتد حره فليس ببعيد ان يكون الامر كذلك في ناحية القطب الجنوبي بيد ان ذلك لا يمنع
امكان العمارة هناك اوغل من امكان العمارة في القطب الشمالي لهذا الوضع فيشبه ان يكون حده الجنوبي وهو خط الاستواء
مجاورا لاكثر المواضع على النهر فليشبه ان يكون العمارة الذي في ذلك الى الجنوب عمارة لا بعيدة جدا ولا يكون اولئك الناس
ناسا بعيدة بهم وهم مع ذلك جزيرتون لبسوا معينين على بر متصل بالبر الاعظم ثم يشبه ان يكون حده الشمالي
حيث ارتفاع القطب مثل تمام الليل ولم يتبين لنا بعد ان مثل ذلك الموضع موضع يصلح لتوالد الناس وتبلغهم
الدائم فيها او لا يصلح لذلك بل يمكن ان يسافروا اليه في الصيف ولا يكثر هنا اقامتهم وعسى ان يكون خلك الموضع
اوضا وراءه ان لم يكن صالحا الان بتوالد الناس كان صالحا الان يتولد منه حيوان فان تخصيص جميع هذه الاحكام
منى ظنية ولا اجزم في شيء منها فلتضع اولا امتناع السبب البحري واعتبر المانع انما هو بسبب قرب الشمس وبعدها
الذي هو سبب الحر والبرد ولنتكلم في الاحكام التي يرجحها ذلك في الاقاليم فنقول ان قوما حملوا كرة الارض مقسومة
بخمسة اقسام فصلها دائرتا مواز بنتا لمعدل النهار من ذلك دائرتان مفصلتا العامر والخراب من العالم بسبب القرب
من القطب شدة البرد لعدمها شدة الحر والاخرى جنوبية وهذان فصلتا ان من الارض قطعتين طبليتين تحيط
بكل واحدة منها طائفة من محيط الكرة وسطح مستقيم والحد المشترك بينهما دائرة واما الحد بين العامر والغامر من
جهة الحر عندهم فهو ما بين البلاد التي يكون خارجا عن مجاز الشمس الى الارض المحرقة التي يجاوزها الشمس الى الارض

لا يمكن

عمارة

المحرقة

المحرقة التي يحاذيها الشمس عند دخولها فصحيحا لا يحمل عندهم الحيوان المقارنة وهو مكشف بين العمارتين
فيكون الارض المحرقة محدودة بدائرتين شماليتين وجنوبيتين يليهما من جهة القطبين عمارتان فيكون ثلثة قطوع مخروطية
تحيط بكل واحدة منها من الجانبين سطحا ذا بردين ويصل بينهما سطح دقيق وكذلك يكون هيئة العمارتين لكن
السطحين المحيطين بكل واحدة منهما لا يكونان متساويين بل الذي يلي القطب يكون اصغر واحاط والارض
المحرقة عندهم متساوية بان فهذا هو قول متقدمي المتأخرين وليس التحقيق والوجوب على ما حكوه كان بينهما بلاد اعرض
اقل من الميل والشمس دنا من الرؤس فيها مرارا وهي عامرة وقد حدث بلاد تقرب من خط الاستواء مرارا قد دخلت في الفقار
احوال بلاد موضوعة في خط الاستواء ومنها ما ذهب اليه الفيلسوف يجوز بل يوجب ان يكون بقعة خط الاستواء اصلح
المواضع للسكنى واولاها بالاعتدال لكن ذلك لا يفهم الا بعد تقدم مقدمات فانه يجب ان يحقق اسباب شدة تسخين
الجو وان نعرف ايضا كيفية ملاءمة ذلك للسكان وغير ملاءمة فنقول ما الحر وان يكون السبب الاول في سخونة الجو الذي
بلينا هو الشمس والبين ذلك لان الشمس حارة ولا لان الشمس تفرز شيئا من النار وتنزله ولا لان الشعاع شيء نار في
سفصل منه فقد علمت ان للفلك طبيعة مجيبا لها غير هذه الاربع وعلمت من خلال ما مضى لك انه لا يجوز ان يكون
الشعاع الشمسي يفرز النار الى الهبوط ومعلوم ايضا ان الشعاع ليس جسما او قوة تأتي منتقلة من الشمس الى الارض
مادة في الوسط بل هو شيء يحدث في المقابل الفاعل المضوء فعند اذا توسط بينهما جسم لا يمنع فعل ذلك في هذا
بالمواجاة وذلك الجسم هو الشفاف لكن الجسم القابل للحر اذا اضاء وسخن وكلما اشتد ضوء الاضاءة اشتد الحر الذي بسبب
الحرارة انما تشتد في العصيف حين تصير الشمس بحيث تقرب مسافة منا بل هي اعرض مسافة لانها اوجبه لكنها في الصيف
اقرب مسافة منه وهي في الشتاء اقرب مسافة واعدل مسافة والشعاع الذي يقع من الشمس يكون كانه شيء ينبض
على صورة مخروطها واسطوانة مثلا ويكون واسطته وهو الذي لو توهمنا شيئا متصلا بين الشمس وبين الشيء
كان خارجا من مركز الارض نافذا في وسط ذلك الصورة كالمحور او كالسهم هي اشد المواضع تسخينا لانه اشد المواضع
افادة لان الاطراف اضعف في التاثير من الواسطة المكتنفة من كل جهة بالسبب القوي فما انبسط عليه هذا السهم المستقيم
يكون اشد افادة فلذلك يكون اشد سخونة وما يبعد عن هذا السهم يكون اقل اضاءة فيكون اقل سخونة اعني
السخونة التي يلزم من نفس المسامتة المضيئة تمتط والذي يقال من امر الشفاف الاشعة ورجوعها على زوايا حادة
تارة ومنفرجة اخرى فهو شبيه لا حقيقة لها فان الضوء لا ذات له في الجو الشبه وكل ما له ضوء فانه يرى والجو لا يرى
البتة بل هو شفاف لكنه ليس كل ما بين البيوت من السهم لها سوى جهة المسامتة والا لكان الحر والسهم في نقطة السرطان
اشد سخونة وهي في نقطة الاسد ليس كذلك والا لكان الحر والسهم في نقطة الجوزاء مساويا للحر وهي في نقطة الاسد
والحر وهي في نقطة الثور مساويا للحر وهي في نقطة السنبلة وليس الامر كذلك ولكانت البلدان التي هي اقرب
الى محاذاة الشمس لا يكون البرد من البلاد النائية عنها وقد يكون كثيرا وبالجملة فان الشمس لو كان يجوز لها ان
تنفذ فعلها في نقطة السرطان لكانت تسخن البلاد التي تحتها تسخينا شديدا مفرطا بل كان يكون الحر هناك
مثل النار التي تدخل بيتا عاد فعلها كلا يتوقد نارا كثيرا واما يتوقد بالمداومة فان المداومة توجد كل وقت قوة في الفعل
ويجعل الضوء ايضا شديد الاستعداد للتسخين ولهذا ما يكون الحرارة بعد زوال الشمس في الصيف اشد منها قبلها و
القسمة واحدة فهذه البلاد التي بلينا يعرض لها ان الشمس يقرب منها بتدريج بعد قعر وتسخن بعد تسخين ثم اذا وافاها

وحاذاها عرض ان يقيم عندها مدة كثيرة لا يبتغي عودتي سبها لان البرد عند قرب من المنقلبين يقل ويصغر جدا ثم
ان كانت المسامتة للرأس ويجاوزه عاد وان المسامتة عرض قريب يكون النهار دائما طويلا والليل قصيرا وعند وصول الشمس
عليها ما لتسخين لكون مدتها متقاربة ومع ذلك طويلة ومع ذلك حافظ لقرب واحد من الشمس فيكون الحر بحاذاة
الحر واما في خط الاستواء فان الشمس يبلغ المسامتة دفعة لان الليل هناك نكر ويتفاوت تفاوتا لا يؤثر
الا ان المسامتة الفاضلة ثم يبعد عنه الرؤس سريعة ولا يبلغ عليها وياخذ كل ساعة يزداد بعدا الى ان يبعد الليل
كله عنه ويتحد ويكون النهار مساويا لليل في الطول والقصر ثم لا يعود الى تمام الرأس عرض قريب بل الى نصف السنة ثم يكون
المسامتة خفيفة على الجملة المذكورة ثم ياخذ في البعد فلا يشتد الحر حينئذ لما قلناه ولا يشتد البرد ايضا وذلك الا قليلا
وخصوصا حيث يحس فقد يكون بعد الشمس منها عرضه وسنا اضعف لليل وزيادة بعد سمت رؤوسنا عن مدار البروج
فيعرض برد شديد ثم يعقبه حر شديد ويبتلى الابدان بالاسقام من صنف الرضد واما هناك فلا ينقل من صنف
الى صنف بل انما ينقل من واسطة اعتدال الجو غير بعيد ولو كان هناك حر دائم وكانت الابدان هناك قد
نشأت على مزاجه لا يفعل عندكثيرا لا يعرض لها خروج بعيد عما نشأت عليه لكانت لا تحس بامر مغير فكيف والليس
هناك ازالة البتة والابدان ملائمة لما نشأت عليه لا يفعل عندكثيرا ما فعله ذلك في حال ابدان الترك فانهم
لا ينفعلون من برد بلادهم انفعالا شديدا ولا الحبشة ينفعلون من حر بلادهم انفعالا شديدا وربما كان البدن
مجرا لان يشكو البرد في وقت ما يكون الحر اسانح يشكو الحر في وقت بارد وقد شاهدت هذا بخارا من حال بدني حضرها
في ماء اردك فيشتد وخوفا وقد تساط فيها اكثر الحر وهو برد جدا ويزمل ويستغيث من البرد واهل البلد يتأذون
من الحر لان مزاج العربي الف مزاجا حارا ومزاج الاعجمي الف مزاجا باردا وربما كان ذلك المزاج باردا بالقياس
الى الاعرابي حارا بالقياس الى النجادي وبحسب ما يتجلد الذي له في ظاهر بشرته واما خط الاستواء فيكون الاحوال فيه
متقاربة فان يكون منشاؤه في ذلك المزاج لا يحس البتة بتغير بلاده محسوس ويتشابه عنده حال هواء بلده فيكون
كالمنزه في بيع دائم اللهم الا ان يتفوه هناك من اسباب اخر غير ما هو منسوب الى قرب الشمس وبعد من الاسباب التي نذكرها
فهذا هو المذهب الصحيح الجيد عندي في حال التموج من جهة تاثير الشمس فيها لكن البلاد ايضا قد تختلف حرها
وبردها لاسباب اخر وهو ان البلاد المشرقة ابرد من الغاربة والتي بينها وبين الجنوب جبال او ناحية الشمال واضحة
بوتية من الجبال ابرد من التي لا جبال فيها شمالية لسببين احدهما ان الشمال لا تسخن تسخين ما يعكس عن جرمها
بقابلها اولا وما يعكس في جهة تخالفها والثاني من جهة الريح فان الشمالية بوتية والجنوبية تسخن ولهذا الحبس
يشتد حبس مفشا واذا اشتهت البلاد في هذه الاحوال فالشمالية ابرد من الجنوبية وان تخالفت في هذين الاحوالين
جاز ان يكون الشمالية اسخن من الجنوبية واما الغربية فانها شرقية وغربية فلا يوجب اختلافا في الحر والبرد
اذا كان عرضها واحدا والذي يقال ان الشرقية انما اسخن من الغربية لسبب ان الغربية يكون الشمس اخذ منها
في حركتها وموجهة اياها والشرقية يكون اخذه اليها في حركتها فهو كلام من لا بصر له البتة فان كل بقعة من الارض
ياخذ اليها الشمس وياخذ عنها بالسوا وليس الشرق شرقا والغرب غربا الا بالاضافة فان كان الشرق اسخن من
الغرب فيجب ان يكون الشتاء في الحر الذي خلفه والذي عن الجنوب منه فان الشمس قبل ان توافي سمت الرأس منهم
تسامت البحر ويجري عليه فيثير بخارا كثيرا وكذلك اذا عادت الناحية التي لم يعد بحرا مرتين والبلاد الجزيرة

فيسخن مجاورة البحر اذا كان البحر كثيرا ثم يسند عنها انعكاس الشعاع الى البخار حيث يؤثر في البخار وبحسبه فمتى لم يكن هذه العلة موجودة كانت مجاورة البحر مما يبرد بسبب برد الماء واما المغرب فالشمس لا يباينها ولها مرد بحر ممتد به طول البحر منهم الى المغرب في فرنجه وخليج ماخذ من شمالة الى جنوبه ولا يبعد قرب ساحله منطقة البورج وهذا الشمس جنوبي عنهم فلا يحادي الخليج الشمالي ولا ساحله فاذا جاوزن البحر الذي وراءهم كانت لحدة في البعد منهم ومما يجب ان يعلم ان للبحار الكواكب تاثيرات في الحر والبرد وفي سائر الاحوال وان كانت مما لا يدرك بالحس

المقالة الثانية

هذه المقالة تشتمل على الاحداث والكائنات التي لا نفوسها مما يكون فوق الارض

فصل

في السحاب وما ينزل منها وما شبيه بذلك فنقول اولا في كيفية تولد السحاب جوهر بخاري متكاثف طاف في الهواء ومن شاء ان يتامل ذلك امكنه اذا حضر الجبال الشامخة وتامل تكون السحاب فيها وهذا البخار كما انه متوسط بوجه ما بين الماء والهواء فلا يخلو اما ان يكون ماء قد تحلل وتصعد او يكون هواء قد تغيم واجتمع وقد يعرض ان يتكون السحاب من كلا الوجهين جميعا وذلك انا كثيرا ما شاهدنا الهواء يتبرد في اعالي الجبال الشاهقة فينقبض بعد العفو سحابا ثم يتلبد وقد شاهدنا هذا الجبل طبرستانا عند دمند وجبال طوس واما انعقاد البخار وانعقاده سحابا ما طوا فذلك امر قد شاهدناه كثيرا في كل البلاد الجبلية وهذا البخار ليس يحتاج كل مرة ان يبلغ للموضع البارد الشديد البرد في الجو فقد شاهدنا البخار قد صعد في بعض الجبال صعودا يسيرا حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة يحتها فربما احاط ذلك الوهد الا بلغ نصف فرسخ وكنا نحن فوق ذلك الغمام في العفو والهواء خريفيا لعيوبة ذلك البلد جدا فكان اهل القرية يمطرون من ذلك الغمام فعلمنا ان البخار كثيرا ما يؤدي به تكاثفه وتواتر برده وبطؤ حركة المصعدة اياه الى فوق يخرج الى ان يتكاثف وينقلب مثل المعصور مما احوجه الرياح الى ذلك اما لمجاورة اياه عن الصقو بحركتها فوق واما اضاعطة اياها الى الاجتماع بسبب فوق جبال حاجبة قدام الريح او بسبب اختلاف رياح متقابلة واما الحاق المتاخر بالمتقدم الواقف والصاعد به من عجز ان يكون حتى من قدام واما لشدة برودها فيكثف به السحاب اما يكثر المحمول ادا من الحاشية مع حرارتها لاندفاع الابخرة اليها و انضغاطها في جبالها ومن بين يديها واما في اكثر الامر فان الابخرة تصعد وتعلو الى الحيز البارد من الهواء وبعين ذلك انفصال ما ينفصل عنها من الدخان الحار اليابس الذي نذكره وقد شاهدنا ذلك الانفصال على بعض قلل الجبال فاذا برد ته السبتين بعد انفصاله عنها ما ثم تسجيل ماء فيثقل فينزل والدمنة والوابل اما يكون من امثال هذه العيون ورما كان من مجلس الغيوم الاولى فانها تصب شيئا ومنقشع وانما مثلها مثل الطل فان الطل انما يكون من سحاب بارد من البخار اليومي الصاعد في الصقو القليل المادة اذا ضربه برد الليل وكثفه وعقده ماء فينزل نزولا ثقيلا في اجزاء صغارا جدا لا يحس بنزولها الا بعد اجتماع شيء كثير به فان جمد كان صقيعا وهذا السحاب ربما لم يخلق د لكثيرا انه كما ماخذ في التكاثف وفي ان يجمع فيرجف المطر بعد ولم يتعلق الحبات بحيث يحس فينزل جامدا فيكون ذلك هو الثلج ونظيره من البخار الفاعل للطل هو الصقيع واما اذا جمد بعد ما صار ماء وصار حبا كبارا فهو البرد والبرد انما يكون في الربيع والخريف ولا يكون في الشتاء وذلك لان البرد الشتوي ان كان شديدا فعل الثلج واجمد السحاب ولا يمهله ريثما يعقد حبا وان كان ضعيفا لم يفعل شيئا واما في الربيع والخريف فان السحاب ما دام لم يتكاثف بعد تكاثفا بعيدا به يكون الحر مكتنفا اياه فلا يجمد ثلجا حتى اذا استحكم استحصاد وحاط به الهواء الحار

الرياح القوية الحارة هرب البرد وهفا الى باطن السحاب واستخصف السحاب فعند على ما علمت من الغاب المشرح
فيما سلف فيمور وتكون الاستطافا فجمع البخار قطرا فعرض له استعداد شديد للجمود بمخالطة الحرارة اياه كما ان الملاح
اسرع جمودا من الماء فيجمد فطافا قطرا كبارا ولذلك ما يكون البرد في الحريف اكثر لان الصيف يكون فيه الاجسام
زيادة تخلخل والتخلخل قبل لما يثير الحر والبرد جميعا ولا يظن ظان ان البرد يكون اجزاء اصغر شيئا جامدة ثم تتصل في الجو
فان الماء الجامد صغيرا قضا البرد ولكن السبب الاشرف الميز من التخام يقع دفعة لاجزاء السحاب فيحيل هواءه اوعبد
ما انتظم فيجمد حبا كبارا لانه ينزل من مطر وكما يجمع ح فضربه البرد لا سيما اذا دانى جمر الحرارة فان الفعل الحر
من الحرارة ح يكون اشد على انه قد يتفق ان تكون من اسباب تكون البرد معا فتضر ويجمع بادرة لسحاب حادر قريب من
الارض فيصير محركة جمعا ويجمد الجواء ببرده وقد شاهدنا مرارا ما كان من البرد نارا لا من سحب هيئة يكون قد صفر
ذات استدارة لقد وان دقاياه بالاحتكاك في الجو وانما الكبار وخصوصا التي لا استدارة فيها فهي التي ينزل من سحب
رطبة ولو كانت المادة غير جامدة لكان منها المطر الستي بالتقطط فان المطر يعرض له ان يكون الجواء في ابتداء
تكونه صفارا حتى يجمع ويكبر ويعرض لمرة الجوز في الامطار اذا طالت صنامها ان ينفصل ماء وتجمد كالماء
فانك اذا صببته من موضع عال وافي الغرابيل وقد تشتت وتفرق وانما يصير برد اعند اجتماع الاول او صغر قد حدث
ان شيلا الجبل حدثت قطعة برد وقعت من السماء فنقلت الى قدر بن حسنويه مرين كذا مثا ويقل البرد في الصيف لان
البخار الرطب المتصل يقل صيره في السماء لانه يحيل سحابا وتكثر في الحر بها اذا استفاد من الارض مادة الدخن وهي
فيها الظلمة الصفا وتعرف الليل فاذا تخللت مع قوة من الحرارة معتدلة لم تكن مادة بخارية بحتى الحر المولد للبرد ولا بحد
الحر المحلل لاصل المادة فهكذا يتولد المطر والثلج والبرد والطل والصقيع واما الضباب فهو من جوهر الغمام الا انه لبس له
قوام السحاب فما كان منه متخذا من العلو وخصوصا عقيب الامطار فانه سيذهب بالتحدر فما كان منه مسببا من الاستفال
الى فوق لا يحلل فهو يتهذب بالعلو ويجب ان يعلم ان نسبة المطر الى الثلج نسبة الطل الى الصقيع كما ان لها تاثيرا في تكون المطر
والثلج وان اختلف وجه التاثير فان الرياح السمائية تفعل في الاكثر ضد الغرب منها تهامتا فانها تجمع في الجو مائها
وانما تولد عند ذلك العيوم اذا هبت متتابعة وبالجملة هي رطبة وان اختلفت في الرياح الجنوبية جوزهر للعيوم عند ما وان
كانت طرادة لها في مبادئها لكن الشمالي مع ذلك تلي والجنوبي مطري والشمالي صقيعي والجنوبي طل الا في بلاد ترتج
فتطوس فان الشمال لها لم يزد بعدا لها صندرة والجنوبي قد يزد لما اجاد — عليه اذ قد بقينا هذا المعنى
فيجب ان يعلم ان جميع الآثار العلوية نافعة لتكون البخار والدخان وذلك لان الحرارة السمائية اذا اثرت في البلة الارضية
اصعدت منها ابخرة وخصوصا اذا اعانتها حرارة محصورة في الارض فما صعد من جوهر الرطب فهو بخار وصفو مطلق يقبل
وما صعد من جوهر اليابس فهو دخان وصفو خفيف سريع والبخار حار رطب والدخان حار يابس وقلما يصعد بخار
ساذج او دخان ساذج بل انما يصعد الواحد منهما ما سم الغالب في اكثر الامر فيصعد من الارض مختلطين لكن البخار
منهما يصعد الى حد قريب والدخان اذا كان قويا انفصل عنه مرتفعا مجاوزة اياه الى حد النار وقد شاهدنا انفصال
الدخان عن السحاب ونحن في ظل جبال شاهقة وبينا الدخان يتخلف سطح السحاب المتراكم من تحت ويسري
الى فوق وهو اشد ما يكون صفرة لبخار الحريق فالبخار مادة السحاب والمطر والثلج والطل والجليد والصقيع وعليه يزيد
الهالة وقوس قزح والشهب والسيارة والدخان مادة الريح والصواعق والشهب الرجوم وقد ذكرنا ان الاذناب من

الكواكب والعلامات الهائلة وسيرد عليك تفصيل جميع ذلك **فصل** ٢ في المذهب الذي نوطأ ليعلم السبب
الفاعل للهالة وقوس قزح وسائر ما يشبههما فلنقدم اولا شيئا ولنعرف حال الخيال الذي يكون في الجو
مثل الهالة وقوس قزح والنيازك والشمسيخاه فان هذه كلها تشترك في الخاصية الا ان ومعنى الخيال هو ان يحس
شبح شيء مع صوته شيئا آخر كما يحس صوت الانسان مع صوت المرآة ثم لا يكون لذلك الصوت انطباع حقيقي في مادة ذلك
الشيء الذي يؤدي فيها وبرى معها كان صوت الانسان لا يكون منطبعا بالحقيقة في فم المرآة والا لكان لها فم
معلوم ولما كانت منتقلا بانتقال الناظر فيه والمرئي ساكن والمذاهب المعتد بها في ذلك البصريات هذه الاشياء
ثلثة منها مذهب اصحاب الشعاعات وهم يرون انه يخرج من البصر شعاع مخروط مبتدئ من البصر وينتهي الى الصقيل الذي هو المرآة
ويحيل ما يشوبه من الشعاع الذي في العالم الى طبيعته ليجعله كالآلة فيلقى الاملس ثم ينعكس عنه ما وقع على الاسفا
حتى يلقى شيئا يقابل ما انعكس عنه فيدرك معا الاملس الذي هو المرآة وذلك الشيء فيخيل عنده انه يدرك صو
ذلك الشيء في المرآة فانوا وليس الامر كذلك والا لما كان المرئي منتقلا عن المرآة بانتقال الرائي ولكان الرائي
لا يرى بعد ما بين المرآة وما بين المرئي والرائي يرون ذلك البعد ان نظر في المرآة ومذهب الطبيعيين المحصلين
وهو انه لا يخرج من البصر شعاع على البتة بل من شان المرئي اذا قابل البصر بينهما مشف والمرئي مضيء بالفعل ان
صورته تنتشج في العين من غير ان يكون ذلك كشيء يخرج والى المشف المتوسط ينفذ فيه الى البصر لانه بالقوة
يحدث الشبح في العين بفعل فيكون المشف المتوسط مؤديا بمعنى انه يمكن من ان يؤدي الشبح لتشبحه في العين والعلة
التي لها يمكن الفاعل السبح دون القابل وهذه من الافعال الطبيعية لا يحتاج فيها الى مماسة بين الفاعل والمنفعل
بل يكفي فيها المحاذاة وكذلك ايقاع الشعاع فان اتفق ان كان الجسم ذو الشبح صغيرا نافذا الى العين انتشبح صورة
في جسم اخر يسمى من الصقيل لسبة الصقيل من العين لانه من شان الصقيل في نفسه شيئا ينطبع فيه البتة بل يكون
نافذا الى صورة سببا لنادي صورة ما يكون منه ومن العين على نسبة مخصوصة واكثر ما يتعجب من هذا انه كيف يحس
ما لا يحاذي وما لا ينطبع صورة ما فيما يحاذي وهذا ليس فيه الا التحفظ والدربة ولو كانت العادة في الثابتين
الطبيعيين جرت على العكس من عادتهما يكون ما يحاذيه يكون بالمماسة كالامر البصر الان شيئا ما لمماسة لكان اذا
اتفق ان يقال في شيء انه يؤثر بالمماسة استنكر ذلك وعيب به فكذلك الحال في التعجب الذي يعرض من وجود
جسم مؤثر على بعد وضع عنه معتاد في مثله في ما يرى الاجساما واما ان هذا ممتنع فلا برهان عليه بل هو مؤد
واجب ان كان من شان الصقيل ان يرى مع صورته صورة شيء آخر وهو يؤديه من غير ان يقبله بل يكون ممكنا الذي
الصورة من ايقاع شبح في العين كما ان للشف يمكن معتادا محاذيا حتى يؤثر وهذا ممكن معتاد في المحاذي ثم
البرهان يمنع من صحة غير هذا كما سنعمله والصوت قد يسمع من اي محاذاة اتفقت لان له نافذا لا صقيلا الى السمع وليس
يتعجب من ذلك ولا يقال لم ينقلد ولم كان الفرع صوتا لان ذلك كذلك نفسه وطبعه فكذلك هيهنا هذا المذهب
في نادي الاشباح الى البصر عكس المذهب الاول ونحن مستكملون فيما في غير هذا الموضع والمذهب الثالث المعتمد هو ان
ان سبح المرئي شبحه كما هو في المرآة واذا رايت المرآة بالمحاذاة رأى ايضا الشبح المنطبع فيها وهذا المذهب مضطرب
لا حقيقة له وهذا الانطباع قول لا معنى له لان انطباع صورة شيء في شيء يوجب نوعا من المحاذاة لان لا يتغير موضع
الى موضع يزوال الشيء ثالث لا تاثير له فيه كما ان الضوء اذا فعل على الوجه المحاذي لون الشيء مع انفعاله عكسا

مثل ما يعرض للحاية ان يحضر بسبب تكاثف الضوء عن الخضرة البصرية فان ذلك اللون يلزم موضعا واحدا بعينه ولا
يختلف على المستقبلين واما نرى صورة الشجرة في الماء مستقبل مكانها في الماء مع انفعالك وفرق بين اللون المستقر
في الشيء نفسه وبين اللون الذي طبع اليه من غير ما دام محاذيا له بتوسط الضوء سطوحا مستقرا الى ان يرد الى الحاذاة
مثل البرق ومثل صبغ اليافوت للبيد وبين الخيال الذي لا حقيقة له ولا مستقر له فهذا المذهب لا حقيقة له بل الصوران
يحدثان في الابصار واحدهما علة بوجه ما للثاني الآخر الى البصر فاذا رددنا معا ظن ان احدهما في الآخر فكيف كان
فان فيهما مرئيا الا ذلك في وجوه وسواء خرج من البصر شيئا فانعكس على المرآة الى المرئي او كان ما يرى من المرئي في المرآة
بواسطة المرآة فان الاحكام التي تجري في احيازها مستقرة لان الاشكال والخطوط التي ترسم منها فيما بين ذلك تكون واحدة
فلهذا ما لم يساق المعلم الاول في هذا الموضع من كتابه بل استعمل انعكاس البصر اذ كان ذلك اشهر واعرف ولم يكن بين
العقول في الحس والمحسوس بعد يجري على المشهور واما تحقيق هذه الجملة ففي الفن الذي يلي هذا الفن فعند حاصل فهو من المستقبل
هليم ايها هذه الصناعة الآن الصناعة بحاجة وكان متكلفا بعيدا من العقول لو جهم اليها ما هو مستند فيه من التعصب على
اصحاب الاشعة من الوتريتين والمتصلين في مذهب الشابين مع الغض عن الواجبين البعيدة بعضا والى جانب من
المحال اسند من القول بالشعاع حتى قال بعضهم ان الهالة شكل يموج بعضه في السحاب بعيدة منه نور البدر او بخليله وسطا
وتركه اطرافا متساوية البعد عن الوسط وعن ذلك من وافاويل لا يعرفها الا من يزعم ان الهالة مستقرة في سحاب معين
فنقول الآن ان الفرق بين الضوء الحقيقية المنطبعة في مواده وبين خيالات الاشباح التي يظن انها في المرآة المرايا
ان هذه مستقبل مع المستقبل والحقيقية يلزم مواضعها وقد تخيل انها تضرب مما يضرب من المرئيات من مواجهاتها في المرايا
وبعد مما يبعد عنها وذلك يلزم مواضعها وهذه توجد مختلفة في ظواهر اجسام المستقبل وذلك لا يكون كذلك واذا
كان الجسم المستقبل مشفا بالفعل ورأى مشفا بالفعل لم يمكن ان يرى عليه هذا الخيال فاذا رأى عليه الخيال لم يوجد ما
وراءه ولم يكن مشفا بالفعل مع ما ينتهي من الى ما وراءه وان كان وراء الجسم المشف جسم ولون محدثه والذي هذا الخيال
وان لم يكن وراءه ما يحدثه فقد ينبغي البصر ولم يوجد هذا الخيال وهذه كلها مقدمات مجربة ونقول ايضا ان المرآة
اذا كان بحيث لا يحدها الحس لا يمكن ان يوجد في اللون والشكل معا فان كانت صغارا ادق اللون ولم يقف اذا الشكل
لان الجسم لا يمكن ان يرى مشكلا الا وهو بحيث يعتمه الحس فكيف يرى ما لا يعتمه في الحس مشكلا فان كانت مقدرة فوق
قدر البصر عن ادراك ما يوجد به من اللون ايضا فان كثرت وتلاقت ادى كل واحد منها اللون ولم يوجد واحد منها الشكل
فاضمل من جملتها من تأدية اللون ما لو كانت منفصلة منفردة لأدت مع ذلك اللون الشكل واذا كان المرآة في مشف
ثان الذي له وبينهما سطح بالفعل فانه يوجد في مقدار الشيء اعظم مما ينبغي ان يوجد به وخصوصا اذا كان شيئا لا مثل ما يرى
الشيء في الماء الا انه يقصر في تأدية لونه فتصير اقل سوادا وصبغا من سواده وصبغه فان كان ذلك الشيء وراء جاعن
ذلك السطح وكان ذلك السطح يوجد به على انه مرآة ويوجد ذلك الشيء اصغر جرما واشد سوادا من سواده واقل بياضا
من بياضه فيعرض للبصر ان يغلط في الشيء من وجوه منها في مقدار الشيء كما ذكرناه من انه قادر بزاء اعظم وقادر بزاء
اصغر منها في شكله فان البعيد يحس بزواياه ولا سيما اذا كان مسندا بزاء سطحا وهو منها في وضع اجزائه فان
البعيد لا يحس منه في لونه فانه قادر يرى الشيء اشد صبغا وقادر بزاء اقل صبغا ومنها في وضعه من شيء
الى فان البعيد جدا لا يحس البعد الذي بين الزاء وبينه ولا الذي بينه وبين بعيد يجيء مثله كما لا يحس البعد

بين الضوء والثوابت في جهة ارتفاعها والاجسام المضيئة اذا انعكس ضوءها عن المرايا المقعرة منها لم يبعد ان يحتمل
لون نيّر فان بعد وكانت مظلمة لم يبعد ان يتركب من الضوء ومن الظلمة الوان اخرى كما ان الضوء اذا وقع على الاشياء
السوداء ولونها حمراء فكذلك يجوز ان يكون حال الضوء الحيالي في شيء بعيد في اسود معاد اذا نظر اليه وحاذى به
اشياء كثيرة او شيئا واحدا عظيما ممتدا من شأنه ان يؤدي الشبح فليس يبعد ان يكون ذلك الاشيا او الاشيا المجتمعة يؤدي
شبح شيء واحد واشياء كثيرة بل ربما كانت الهيئة مع بعض تلك الاجزاء هيئة توجب ادراك شبح ما ومع اجزاء اخرى
هيئة توجب ادراك شبح اخر وربما كانت الاجزاء الاخرى لا تؤدي ما يوجب ادراك شبح فيتعطل تلك الاجزاء ويبقى الفعل
لما يؤدي الى الشبح الواحد الذي قدّر ذكره وتلك الاجزاء التي يتعطل على وجهين فانها ستعطل اما لفقدان شيء من شأنها
ان يؤدي شيئا واما لانها لا تؤدي الحال والاجزاء المقدم ذكرها مؤدية لخلافها واما الآن ما هيئة البصر هيئة الآلة ليس
يبلغ من قوة ادراك الشبح وتمثيله اياه مثلا في المرآة قوة البصر الاخوان بعدا اما لضعف اللون واما لرسل
شعاعه هو الاقوى ضوءا وكلما اشتد الضوء اشتد التأثير حتى يمنع ايضا من تأثير ايها الاخرى من شأنها ان تؤثر
فاذا كان تمثل الشبح مرتسما في مرآة من شأنها ان يؤدي الشبح فيها حتى ان لا يتعطل لشبح ما شأنه في الاجزاء الاخرى من الاجزاء
التي يحتفها في التهيئة واذا كانت المرآة مقشاة الوضع وجب ان يكون التهيئة بين الوانها وبين احوال المرآة وبين المرئي
واحدة فيجب ان يكون الزوايا التي تحدث من خطوط يتوهم خارجة من البصر الى المرآة ومن المرآة الى البشرة في الشبح تتصل
عند المرآة زوايا متساوية من جميع الجهات فيكون تمثل الشكل المرتسم بين زوايا الشبح مستديرا كان الشكل
المرتسم بين زوايا الخطوط المرآة والمرئي فاذا بر على نفسه بان يحفظ الخط الذي بين البشرة في الشبح والوانها
فانما في الوضع وعلى هذا على الشكل كان التجربة انما يقع فيما نحن بسبيله على المرآة واما الوانها والمرئي فكيفما لا
يتغير فيكون المرئي مكان طرف المخروط الشبح المتمثل مكان منطقة المخروط واعني بذلك اوسع دائرة تؤثر على ما
يحيط به الشكل المرتسم من الحركة المذكورة وهذه الاشياء تتبدل اما كيفما اتجه كما ان توجهت اليها فقدمت
اليك وان نكصت عنها فاخرت عنك وان علوت على حال وان نزلت فوقك وان تركتها يمينة وحاذيتها ما لا تنقال
حاذاك ما لم ترفعه وان تركتها يسرة وحاذيتها ما لا تنقال وهذا اعلم الفاحيائية لهذه الاشياء المكفة فانه توطئة
لما بعدها ويعول فيه على صناعة الهندسة ومعناها على علم البصر ونحن نتكلم فيه في موضعه ونتكلم بعضها على الامور التي بالحس

فصل في الهالة وقوس قزح

واما الهالة فهذا دائرة بيضاء تامة او ناقصة تري حول
القمر وغيره اذا غلظ رطوبة سحاب الطيف لانه يكون رقيقا فان لجبان يرى ما يقع شديد المتعصب على اصحاب
الشعاع قال ان سطح الغمام كرتي وكذلك سطوح الاجسام البسيطة وقد دل على كرية السحاب تشاكل
البعد في الاوضاع عن المركز قال واذا وقع عليه شعاع القمر حدث من الشعاع وسط قطع مستدير وقال من
هؤلاء ومن هو لاء ان الشعاع اذا سقط على السحاب كان سببها يجري يلقى على الماء فيرى ذلك الموضع مستديرا
مركز السقط فالوا وسطه يكون كالمظلم لانه يبطل قوة الشعاع وهذان القولان من جنس خرافة وذلك ان
الهالة لو كانت كما قالا لكان لها موضع معلوم من السحاب وكذلك بل يراها الذين يختلف مقاماتهم في مواضع مختلفة
من السحاب على ان ضوء القمر ليس يختص قطعة بموضع من السحاب دون موضع او يكون سقوط اشعته على موضع
دون موضع وهذا كله من جنس الكلام الذي يجب ان يرفع عن اهل البصيرة وانما الهالة حيال القمر لان الخلاف منظور

وانما يحتمل عن ضوء القمر او عن ضوء غيره لاشراق السحاب به على سبيل التذنيب لا على سبيل التكيف به
وذلك اذا كان السحاب ماشيا لطيف الاجزاء رقيقا لا يمنع القمر او الكوكب وادى بعض الكوكب مع اداء شبح الكوكب لا
على استقامة ما بين الناظر والمنظور اليه فان الذى انما يرى على الاستقامة نفسه لا شبحه وانما يبدو شبحه زائلا
عن محاذاة الاستقامة التى بينه وبين الرائى ضرورة فاذا كان جميع اجزاء السحاب واكثره مستعدا لهذه النادرة
وكانت تستنير كلها فى وضعها من الرائى والكوكب بسبب واحد من جميع جوانب الكوكب جاز ان يكون ما يرى من
الهالة مسندا يرا على انك تجد ان فعلت ان الهالة اذا لم يكن من يرى على سمت الرأس وجب ان يكون مختفيا عنى يكون
الخطوط البصرية التى من وراء المنير والرائى يقع من السحاب على مرايا اقرب الى السطح الباطن والخطوط البصرية
التى فيما بينها اذهب فى عمق السحاب حتى يستوى الامر فانها ان وقعت على سطح واحد كرقى كانت التى فى الجانب الادنى اطول
وكان ما يخرج عن المرآة وما يدخل فيها مما لا يجيز لا يكون للاشراق فائدة الضوء ويعكس الى البصر فيحتمل ان يخالط ما
داخله اسود فان كل ما انقض من اشراقه عن الابيض وضع فى جنب الابيض يرى اسود وداخل الهالة يعرض له بسبب اخر
وهو ان قوة الشعاع الذى للكوكب يخفى جرم السحاب الذى لا يستره فكانه ليس هناك سحاب لا سيما اذا كان ما فيه
من السحاب ليس يستر القمر اذا كان هو سحابا رقيقا وبعرض للصغير والرقيق ان لا يرى فى الضوء القوى خصوصا اذا كان
مجتمعا لا سيما البيض فيكون كانه ليس موجودا مثل ما لا يرى الهباب الجوى فى الصحراء وان رؤى لم يرى مضيئا بل اسود مثل
الشعلة فى النهار اذا لم ير واذا اسود بحيث كان هناك منفذا وخلاء او شيئا اسود ومتى اردت ان تنال مراد هذا
فتامل السحابة الرقيقة التى يحاذى القمر فترى كالهباء الميت او يرى مضيئا سواء فاذا وقفت محاذاته وراء سحاب
جما واظهر حينا فان تمرفت الهالة من جميع الجهات متخلقة دل ذلك على التخوم وان انتظمت حتى تحت السحاب وطلعت
الهالة دل على المطر لان هذه الاجزاء الرطبة المائية القليلة يكون قد صار ان كثيرة فان تحرفت من جهة
دل على ريح تأتى من تلك الجهة وانما هى التى من قبل الجنوب لا سيما وهبوب الرياح من نوق وقلما يكون حول الشمس
هالة لان الاكثر تحلل السحب الرقيقة التى يبلغ من رقتها ان لا تستر الشمس وربما اخرج عنها البخار الداخلى
فيلتج ويتكاثف ومع ذلك فقد يكون حول الشمس هالة وهو الطفاوة وذلك فى البدرة والتى يكون من
الهالة الان تحت الشمس دل على الحر من الجنبات الان الفرجية التى يكون منها لنفاذ واما وقعت سحابة بجنبة الصقعة
تحت سحابة امكن ان يولد هالة تحت هالة والتحتانية يكون اعظم من الفوقانية لان هذا اقرب فيكون مادتها القرب ما جوا
البعد من الوسط ومنهم من ذكر انه رأى سبع هالات منها وهو بعيد وقد حكى بعضهم انه رأى هالة فلما قدرت الكواكب
التى تحاذى اقطارها كانت مرتبة من خمس واربعين اسطوانة واكثر ما يكون لهالة ميكون مع عند الوجع فانك
تكثر مع السحب الدوالى وقد رأيت حول الشمس فيما بين سنة وستين وثلثمائة واحد وستين هالة نامة فى الوان
فوس قزح واحوى فاضة موالية الحدة بانها فحدثت هذه الصورة يكون لهالة وقد رأيت فيما بين ذلك بزمان له قد عشرين
سنة هالة لطيف البشر فيها قليل فوسية خفيفة وانما تفرح هالة الشمس اجمالا اذا كثف السحاب اظلم وهالة
الشمس مخالفة من قزح فان محور هذه القذابة ينتهى الى البصر والى المرئى فى الجانبين جميعا ويكون هالة مطلقة لذلك
المحور ويكون مركزها ابوظها على هذا الخط بين الرائى والمرئى واما القوس فان الرائى والشمس جميعا يكونان على خط
المحور ولكن مركز ابوزة المنطقة لا يكون واقعا بينهما والقوس لا يزيد على نصف ذابوزة لكن الهالة قد يتم ذابوزة وقلما

من هذه الهالة قد يتم دائرة وقد ترى الهالة مكسورة ما لا فوق المغرب البتة من الافق كان خط البصر في مثل هذه الحالة يصيب من السحاب في الاكثر عمقا كثيرا والهالة الشمسية في الاكثر انما ترى اذا كانت الشمس تقرب من وسط السماء والقوس لا يرى الا اذا كانت الشمس تقرب من الافق فقد رأيت بعينك الهالة حول القمر فوسيعة اللون وكان ذلك لان السحاب كان اغلظ فتشوش اذاء الضوء وعرض ما يعرض للقوس مما تذكر واعلم ان الكلام في الهالة هو كالمحصل للحق عندي واما القوس فقد حصلت عندي من امرها احوال وبقيت احوال لم اتحقق بها بعد ولا يقنعني ما يقال فيها وقد شاهدت مرارا ان اردنا شاهد القوس ليس على السحاب الكثيف وليس يقنعني ما يقوله اصحابنا من الشابين فيها واما واصف لك الاحوال القوس في اردنا بها حيث لا سحاب كثيف فعلى ما شاهدت ثم واصف لك السبب في كونها مضعفة ابين واظهر من بعض ذا بره لا غير ومعطلك السبب ان القوس لا تحدث في جميع اوقات النهار الصيفي وتحدث في الشتاء واما الالوان فلم تحصل الى امرها بالحقيقة ولا عرفت سببها ولا اقنعت بما يقولون فان كلها كذب وسخف واقول انا ان هذا العارض لا بد من ان يكون وراءه في اكثر الامر سحاب ما في مستوى الاجزاء فاسر بوجيه المشاهدة لان هذا الاثر لا يكون في نفس السحاب لبسه ولا نفس السحاب هو الذي يؤدي له لكن البصر يغلط فلا يميز بين مكان مراته وبين السحاب الذي يكون وراءه فاول ما عرفت هذا هو في البلاد الجبلية فقد شاهدت فيها مرارا كثيرة سحابا يتولد مع مثله هذا الاثر وكان ذلك السحاب مشرفا شاهقا وجهته جهة الجبل وظهره الاثر موضع مجرى اول ما وقع على ذروته ومنتصف قوسه بحيث لو تراءى ذلك السحاب فلما تأملت اساطله كان قائما بيننا وبين الجبل فانا في الجو وانه لولا الجبل لكان يتوهم انه في السحاب المكدر وراء القوس مرة وهي مرتسمة في الجو للعين وقد مر جبل الا ان ذلك الجو وطيء ما في غير صباب ولا شوك وكان موضعه بيننا وبين الجبل لا يرتد عليه ذقاقه ورأيت مرة اخرى قوسين عظيمتين بلون ذروتيهما وواسطة حد بينهما سحاب بلي طرفيهما جبال فيتوى كل واحد منهما كأنه مرتسم على الجبل والسحاب وذلك لان البصر لا يفرق بين شفيفه وبين ما خلفه فيرى كأنه ملتصق به وقد تؤتى مني هذه الخبرة بعد في ذلك مرارا فظهر لي ان السحاب المكدر ليس يصلح ان يكون مرآة البتة لحدوث هذه الخيال وانما ينعكس للبصر منه عن هواء رطب منتشر منه اجزاء صغار من الماء مشفة صافية كالوش وليست بحيث يكدر وينزل الاسفان لكنها اذا لم يكن وراءها ملون لم يكن مرآة وذلك كالبلورة فانها اذا استترت من الجانب الآخر صارت مرآة في الجهة التي يليك وان لم تستر وتركت وراءها فضاء مشفا عنه بحصول لم يكن مرآة فيجب في اكثر الامر ان يكون وراء هذا الهواء الرطب شيء لا شفيفا ما جبلا او سحابا مظلما حتى يرتسم هذا الاثر منه منعكسا عن الاجزاء المائية الشائعة المنتشرة الواقعة في الجو دون المجاورة الكدرة فانها اذا كانت مجاورة كدرة لم يصلح لذلك ورأيت مثل هذه الخيال يتولد في ارجاء الماء اذا انضح عن اجفنة الآلة المنصوبة في وجه الماء ودش الماء صغار الاجزاء طلى نواحيه الشمس فتحدث دائرة او قوس وكذلك اذا اخذ الانسان الماء في فمه ونفخ في الجو حذاء الشمس والسراج ورأينا السمعة في الحمام يوجد عن اليمنة من وطوبة جو الحمام هذا الخيال بل قد بينا في العدد ان حول السمعة الشمس جميعا اهلة على السكل فوسي اللون والسبب فيه رطوبة المنبثة عن بوله فكان اذا مسح العين لم يظهر منه شيء وقد رأينا في بعض الحمامات ان هذا الخيال يطلع تماما اذا ما طباع في حائط الحمام ليس على سبيل الخيال بل كان الشعاع يقع على حائط الكوة فينفذ والرش الحاصل منه هواء الحمام ثم يقع على حائط الحمام وهو شعاع مضيء ثم ينعكس عنه في الهواء الرشي الى الحائط الآخر الون فوسي مستقيم

ليس مما يبرح موضعه بل مثال الناظر وقد يحكى ان هذه الالوان يظهر من ماء ينشر من مجاذيف السفن في البحر من ضعف بصره حتى صار كانه لا يبصر في الجو فقد يتخيل له ذلك وتتخيل له اشباح اشياء اخرى وربما يتخيل له شبح نفسه اما مرة فان الهواء يصير للعباس الى بصره محدودا منقطعا واكثر ما يعرض هذا الخيال حول النهار وقد لا يكون لم شيء قد لون قوي فانه يرى لجوابه ذا لون واحدة الذي صح عندي ان مرآة هذا الافق ليس هو سحابا مظلما يشف بل هواء جوده طبيعة اجزاء مائية رشية كثيرة مستفزة ولكنه يحتاج ان يكون خلفه مثل هذا السحاب اما جبل او سترة اخرى من نهر او غيره وقد راينا بجبل بين ابيورد وبين طوس وهو مسيرة يوم جبل كان قد الطبق تحته غيم عظيم عام وهو دون ظله بمسافة بعيدة فيما لكن الهواء الذي فوقه كان بهذه الصفة وقد كانت ظهرت هذه القوس على الغمام ونحن نتزل عنه الى الغمام فنرى هذا الخيال ما بيننا وبين الغمام المتراكم منتشحا على السحاب بمثل الشوذاذ في الاستدارة لعسر الجبل لا ينفض عن الذابرة الا قدر ما يكبر الجبل وكنا كلما امعنا في النزول صغر قدره ونقص قطره حتى صار ذابرة صغيرة جدا كان فرضها متاخما وبعد الشمس عنها كان يزيد ويصير الخرط البصر اصغر قطعا فاظا قريبا من السحاب كدنا نخوض فيه اصحو ولم يتخيل بعد هذا هو صورة المرآة التي تخيلت هذا الخيال وانما لونه فلعله انما لا يكون مينا بينا لان مرآته بعيدة عن النير ليس كما يرى في الهالة فلذلك يختلط الغول الخيالي بشيء من جنس الظلمة فيولد لحمرة وارجوانية وغير ذلك وانا سنكله فاعلم انه يجب ان يكون مسدبرا واعلم علته وهو ما قد قلت عليه فلذلك فان الشمس اذا كانت على الافق وجب ضرورة ان يرى من القوس نصف ذابرة وذلك لان القوس ليس وضعها وضع الهالة موازيا للارض حتى يكون جميع ما يتخيله مرتبا فيرى الخيال وانما وضع القوس وضع مقاطع للافق لا يجب موازاته فاذا كانت الشمس على الافق قطعت الافق من الذابرة الوهمية نصفها لا محالة فان ارتفعت الشمس ارتفع طرف محدود المنطقة فاحاط المنطقة لا محالة حتى اذا ارتفعت الشمس ارتفاعا كثيرا لم يكن قوس وانما اذا كان ارتفاعها الى حد كان قوس فلذلك يجوز ان يحدث القوس في بعض البلاد في الشتاء في اضاف النهار ولا يحدث في الصيف لطلة ارتفاع الشمس في اضعاف هذا الشتاء وكثرة في اضعاف هذا الصيف كلما كان القوس اصغر واقرب من نصف ذابرة كانا اصغر اي من ذابرة اصغر وكلما كانت اصغر بسبته كانت اكبر وفي الحالة الاولى يكون انور على الافق وفي الحالة الثانية يكون ذا وتبها على الافق مثاليا لكي الشمس ايسر انقراجا لان مركز ذابرتها كلما ارتفعت الشمس انخفض وعال الى الجهة التي فارقها الشمس واما وجوه كون الالوان ثلثة وما رفعة لون اصفرانها وبنفسجي معها في الاحيان باعيانها او بقربها فليس يمكنني ان اقف على السبب فيه والذي يقال ان السبب فيه اختلاف وضع سحابتين وامتزاج لون ثالث منهما فيشبه لا اصل له ولا هناك سحابتان بوجه من الوجوه بل يجوز ان يوجد في جو متشابه الاحوال قوس مع ثلاثة الوان ولا ما قيل ان الناحية العليا يكون اقرب الى الشمس وبانعكاس البصر كون انور فيرى حمرة ما صعد وان الناحية السفلى اصعد منها واظل لذلك اشراقا فيرى في الطوق الثاني حمرة الى السواد وهو الارجواني وانما يتولد فيما بينهما لون كلي اي كانه مركب من اشراق الحمرة الفوقانية وكدر ظلمة السفلانية فكلما ليس بشيء الا الاول هو لون يكون الاقرب الى الحمرة ثم لا يزال كذلك على التدريج حتى يصير بلا الا ارجوانية والغة ويكون طرفه الاخر اعني الارجوانية وانما انفصال هذه الالوان بعضها عن بعض حتى يكون عرض واحد متشابه الحمرة والخ متشابها بلا ارجوانية وبينهما قطع فلا معنى له وليس ذلك الريش اختلافا مستمرا ولا ذلك لكان لا يتبدل ما القرب السيد مواضع ظل الالوان فانك كلما

فربنى من الموضع الاول اسفل وترك كل لون على حده مجردا وكلما ابعدت اسفل الى خلف ذلك لان الاسفال الاول
مشاهد عن مقامك الاول والثانى مقاربا لغيره كلما عاونك على معك وكل انزلت نزل معك فتجد كل بقعة ملونة
بكل لون ولو امكنك ان تقرب الشمس اليك لقرب القوس منك وكذلك لو امكنك ان تزيدها بعدا لحسوسا بنا عدت
القوس عنك وصغر فى بعض من لا يخفى عليك انك اذا قربت من القوس قرب منك واذا بعدت بعد عنك وهو خطأ
وتولد هذه الكرات ايضا بين الاصفر والاحمر الناصع بديع فان اللون المشرح منهما شئ هو اشد نوعا
من الاصفر واشد جوابية من الناصع لان لون كراتى لا مناسبة له مع واحد منهما ولان تولد الكراتى
بين الاصفر وبين الاسود البتة اولى من ان تولد بين الحمرة بين اصفر وجوابى وبالجملة فان اصباغ المشابهة لم يأت
فى اسر هذه الالوان وهذه الغطة شئ فضة وعسى ان يكون عند غيرى منه ما يفهمه لعلك ان لا يجاب يطلب على
هذه الالوان كلها فى المرآة ولا فى ذى الشعب بل فى مصراع باب تقلم ان لا حقيقة للشعب فى المرآة ولا اختلاف اللون فى
المرئى فاعمل الالوان مطلقا فى مصراع ثم طالبها بتوكد الناظر الذى لا يتبدل لكيف يختلفها الالوان ايضا واجهد فى هذا
جهدك ستصل الى ما تفهمه هذا القوس فى اكثر الامر يعلى الارض منه لون ويعلى الجو منه لون تشتد ان منا عند اللون
وربما كان فى الوسط لون اخر غير ذينك والذى احدث من امر هذا القوس نسبة ما به بعد حتى اورد عركتا وهذا
لكى اعلم بالجملة انه حينا ل دائما لا يمكن ان يكون منه اكثر من قوسين لان الثانى منهما يكاد ان لا يظهر فالثالث
كيف يطمع فيه ومعنى قولى لا يمكن ههنا وفيما يجرى مجراه هو انه بعيد لبرهانه مستحيل لهذا مقدما معرفتى من امر اللون
وسائر ما بقى فيه يبقى ويجب ان يطلب عند غيرى واما الشمسيات فانها حينا لان كالشموس عن يمين وشمال
الامثال والصفالة تكون فى جنبة الشمس فيؤدى شكلها لونها او يقبل ضوءا شديدا فى انفسها او يشرق على
غيرها بضوئها وهكذا احيانا واما النيازك فانها احيانا لان فى لون قوس قزح الا انها ترى مستقيمة لانها
تكون فى جنبة الشمس بمنة عنها او يسرة لا تحنه ولا اما مرسلة يسيرا منها اما ان يكون قطعا صغارا من دولابك
فيرى مستقيما لا سيما اذا توالت ثم سحب ايضا لان مقام الناظر واوضاع السحب يجيب يرى المخروط مستقيما والشمس
يقال فيها انها عن سحابين او اكثر ايضا شئ كما لبس ما قبل من ذلك فى القوس شئ ولو كان بحسب الاختلاف سحاب تقطع
تداخله الالوان مركبة الاصفا مختلفة الاشكال او الوضع من الشمس واحد فلما يكون هذه عند كون الشمس فى نصف
النهار اجعل عند الطلوع والغروب لا سيما عند الغروب ففى ذلك الوقت يكثر عمدة الاستحالة وكثيرا ما يقع هذا ان
تنا بر الشمس طالعة وغاربة وذلك لان الشمس فى هذا الوقت محل السحاب الرطب فى الاكثر وهذه الشمسيات تدل
على المطر لها تدل على وفور الجزء رطبة قال بعضهم انها ان كانت صغالية عن الشمس فلتدل انها هذه وان كانت
جنوبية اشتدت وقد غفل هذا عن ان السحاب الصغير فيما يتأدى هذه الحيا لان لا يبلغ بعدها عنا ان يبقى ما بين
شمالها عن جنوبها وانه لا يعدم ان يكون ما هو شمالى عندما يصير جنوبيا متاخرا عن قرنيه والجنوب شمالية
وقد حاول بعض الطبيعيين فى تعليل ما يرى من القوس زائدة نصف دائرة وزائدة اقل فقال ان ذلك لسبب ان
اذا كانت فى الافق كان الذى يليها نصف طوق الشمس واذا ارتفعت جعل ذلك يغيض شيئا وهذا شئ لم افهم ولا
استبعد ان افهم والضرر فيه يحيث شئ ساخيا لئلا يكون له الوان وذلك انه لا يكون فى العالم من الضوء الا ما يكون
لها داخل من ضوء شمس وهو ضعيف مغلوب بالضوء الشاطع فى النواحى فيرى فى بعضه مثلا احمر وبعضه الخلاف

بل الاشياء والنواقع المضيئة والعاكسة للنور ترى في الليل برؤية واضحة جدا عن مضلوبة ضوء النهار لذلك ما كانت
السماد ترى في النهار حمراء وادخنة سكر النور ترى في الليل بيضاء منيرة وذلك بسبب غلبة ضوء الشمس في النهار
فيكون خيال ضوء القمر في السحاب اضوء من لون السحاب في الليل فيرى ابيض وخيال ما تستر عن شيء بعيد منه يكون
اظل ضوء من ضوء النهار فيرى ما وقا لا سيما اذا كان واما قوس الليل فانه انما يقع في الاحيان وعلى سبيل الندرة
فانها يحتاج في تكوينها الى ان يكون النير سند بدا الاضاءة حتى يعكس منه خيال الغمام الا ان الاشياء الضعيفة اللون لا يعكس
عنها ضوءها انعكاسا يظهر وان يكون ايضا الجو سند بدا استعدادا فانه ان كان فاصرا لم يرد خيال ما ليس بذلك
البالغ في كثيفه وانما يكون القمر سند بدا الاضاءة عند ما يبتدي في الشهر مرة فيقل ان يجتمع سند به والاستعداد الذي
من الجو فلهذا لا يتولد قوس الا في الندرة **فصل في الرياح** وقد حان لنا ان نتكلم في الرياح
فنقول كما ان المطر وما يجري مجراه انما يتولد عن ابخار الرطب فكذلك الريح وما يجري مجراها يتولد عن ابخار اليابس الذي
هو الدخان ويتولد على وجهين احدهما اكثري والآخر قلي اما الاكثري فاذا صعدت ادخنة كثيرة الى فوق ثم عرض
لها ان ثقلت فهبطت لبرد اصابها او لانها قد حبستها حركة الهواء العالي عن الصعود فرجعت نازلة مطيعة لحركة ذلك
الهواء في جهة ونازلة في جهة اخرى وذلك انه ليس يلزم في المندفع الى فوق ما ظنه بعض المشككين انه اذا اندفع
من فوق الى اسفل بحركة معاد ضة تكون الا الى اسفل بل الى جهة ان تلوم تلك الجهة فربما اوجبت هبوب صعود وهبوط
تحوي المادة به ان ينكس الى خلاف جهة المحرك التابع كالسهم يصيب جسما متحركا الى جهة فيعطفه نازلة الى جهته
ان كان الجاسر كافيا في صرف المتحرك عن منوجهه ايضا على صرفه الى جهة حركة نفسه نازلة الى خلاف تلك الجهة
اذا كان المعاوق يقدر على الحبس لا يقدر على الصرف فلهذا السبب ما يوجد الريح بعد صعودها مائلة في حركتها الى
الجانب جانب ربما اضطرها ايضا الى ذلك هيئة ما سفل من تحت فصعدها ذلك حاسا او منعها ان ترتفع
سافلة على الاسفل مائدة وهذا الجنس من الرياح في اكثر الامر يحدث فيها سحب فربما هبت هبوبا كثيرا ما دامت الابخرة و
الادخنة المتصعدة من الارض وما يجري مجراها ترفعها ان تنزل عن افضى الجو وبلد ارتفاعها والجو سجي فيندفع
هبوبا رياحا عاصفة وهذه الرياح التي بعضها الادخنة من غير ان تنتشر في اكثر الامر تكون قوية في ابتدائها وحدوثها
وكان اصحابنا يسمونها تلون وبلد وتحدث رياح قوية في الوقت فيصيبون ويخبرون فهذا هو الامر الاكثري
في تولد الرياح ومن الرياح ايضا ما يتولد مثل انتهاء الادخنة الى معاوقة فتعاود الحركة العالية وقبل انتهائها الى حد البرد
وذلك حين ما يكون هذه الادخنة المتصعدة منصرفة الى جهة ما انصرافا قويا لعلة غير الوصول الى العلو المحض وذلك
اما لان لها صعودا مغرقا في الصعود او لرياح نادة تمنعها عن الارتفاع وتصرفها من جهتها تلك الى جهة
اولى الجهات بوضعها واما الرياح اخرى تلقى لها وتعوق ان تبلغ الى حد ما ادخنة اخرى تصعدها اما من مسقط
واما من منابع اخرى فتحمل به كالعيوق للادوية فتح متصعدة نازلة قوية في تلك الجهة لاستمرار الامتصال وقوة الجذب
البعض او البعض خصوصا اذا اصابها البرد بحبسها عن الصعود وتنفلها وربما الى الجهة تحوي بعضها الى بعض
وربما هبت الريح بحركة الهواء وحده اذا تخلخل جسم من الهواء للسخونة فانبسط فسال له الهواء لكن الريح بالحقيقة ما
تتولد عن الدخان اليابس ولو كان الهواء مادة الريح لما كان يمتد هبوبه زمانا طويلا بل بمقدار ما تحرك شيء
او يخلخله وكثيرا ما تهب الرياح ونحن نعلم ان الشمس قد خلخل في عمره ما من شأنه ان يتخلخل وكثيرا ما تهب رياح من

جهات مقابلة للجهات التي منها يقع ما يكون من خلخلة السخن وتما يدل على ان مادة الريح غير مادة المطر الذي هو البخار الرطب هو انها في اكثر الامر يتما نعان والسنة التي يكثر فيها البخار الرطب يقل الرياح والسنة التي يكثر فيها الرياح يكون سنة جدب قلة مطر لكنه كثيرا ما يتفق ان يعين المطر على احداث الريح مادة بان يبل الارض فيعيدها الان تصعد منها دخان فان الرطوبة تعين على تحلل اليابس وتصعده ومادة بما يتولد البخار الدخاني فيقطعه كما انه قد يكثر بمنع حدوث البخار الدخاني وغيره والريح ايضا كثيرا ما تعين على توليد المطر بان تجمع السحاب او بان تقبض عن برودة السحاب الحاطن للسحاب المذكور او تعين على تحلل ما فيه من البخار الدخاني او تكون مولدة عن التفصل منها من البخار الدخاني حيث تبرده بما بفضها اياها وان كانت مادة ما فانها ايضا بالتبريد واما في اكثر الامر فان المطر سبب البخار الدخاني وشيئا يجمده ويميعان يصعدا ويتصل بعضه ببعض فان تولد بمثله المستفاد عن الرطوب ضعف حركته وكذلك الريح في اكثر الامر يحلل السحاب بلطفه مادة بتحريكها او بتبريدة بحركتها وبالجملة فان مبادئ هبوب الرياح كيفما كانت توجب التحليل شيئا ما ولا يمكن عند ان تعطي الرياح المختلفة احكاما تاتي المعونة على المطر والصحو كلية بحسب البلدان كما ما يجب ان يخص بالبقاع المختلفة لها احكام خاصة والرياح المولدة للسحاب تسمى رياحا سحابية واسم الرياح السحابية يقع في الاكثر بحسب غلبة ما على هذه الرياح وقد يقال رياح سحابية خصوصا في الهند بحسب ما كان من الرياح منفصل من السحاب الى ناحية الارض ولكنها منضغطة معصرة فهي قوية العصف جامعة مغرقة للوجه وبعض اكثرها من الرياح السحابية الثقيلة الرطبة التي تميل في الاسفل فتصدم سحابة تقابلها وتدفعها فتشتد بها زلة وهذه اردا ها وربما اذا ها فرج المنافذ الضعاف والوتاكا يعرض للشران يجمد بسبب البرد منعقد من المسام ورعما كانت الرطوبة من مادة ربحية هبطت الى اسفل وقرعت الارض ثم انبثت فاصابها ريح حارة من حينها فاوهاها وعلامة الرطوبة الشاذلة ان يكون لقا يعها صعيد بارد معا كالاصر وعلامة الصناعة ان لا يرى للقا يعها الا الضعف وتعرض لها كاذلك التشكل ثم يلزمها لتفاعل طبعها وتخوير جوهرها لو طوبتها ولو كانت الطبيعة لم يلزمها ذلك الشكل وقد يحدث الرطوبة ايضا من نار قوية بحيث تسدد بين اوعية سدد بين ورعما كانت سدد قد توضع تاسبة تقلع الاشتهاد وتخطف الراكب من الجو ورعما استعملت على طائفة من السحاب اوعية قوى كامنة متين مطبق في الجو والرياح التي تنبث من السحاب مختلفة المادة منها ما اذ ومنها ما طيبة صاعقة وشرها الصاعقة النوعية ومنها ما لها الرياح السحابية على الكذب لو رياح كانت هبت فتعاد فتشتهاد رياح سحابية فترفعها معها كما يجر منها او التي منعتها الرياح السحابية عن الهبوب فلما انفضت هبت فظنت سحابية والمهاب المحمودة للرياح اثنتي عشر لان الافق يحيط به ما يشتمل عشر سطح ثلاثة مشارق وتلك معادل ثلاث نقط شمالية وتلك نقط جنوبية فالمشارق الثلاثة مشرق الاعتدال ومشرق الصيف وهو مطلع نقطة السرطان ومشرق الشتاء وهو مطلع نقطة الجدي وبقابلها مغارب ثلاثة والنقط الشمالية والجنوبية الثلاث تقاطع خط نصف النهار والافق نقطتا ذا بوين موازيتين لذا بوة نصف النهار وهما مسبوتا الاربعين الذا تحتي الظهور والخفاء من عبر قطع ولهذه الرياح اسام اليونانية والعربية ليست بحيزنا الان والشمال عند العرب ريح الشمال وريح الجنوب هي المتادة هي الشرقية هي الدبور وهي الغربية هي البوا في يبتي بكبا وليشبان يكون هذه الاربع هي الغالبة ومن الاربع الشمال والجنوب فان مهبتهما مستعدل كان يولد منهما الرياح عن يمين الشمال متعذرا سدد يلة ومن الناس من يجعل الريح المغربة لبردها في عداد الشمال والمشرقية في عداد الجنوب وحينئذ يكون منهاران الريح

جعد كمنبر وعدكا صد الشجرة نقلها

قال الامام الريح السحابية تعبر بها الرياح المولدة للسحاب وتعرف على الريح المتصدة من السحاب

قال الامام الرشيد في كتاب الغيث المسمى

عنه يجعل الرياح التي يأتي من ناحية الشمال هي ابرد الرياح وذلك لان معنى قولنا شمالية هي انها تكون شمالية
بالقياس الى بلادنا وناحية الشمال مناباردة وفيها جبال كثيرة فتبرد الرياح المارة بها الينا فان
جاز ان نميل الى ناحية الجنوب لم يبعد ان نجعل مرورها بالبلاد الحارة والجنوبية هي اسخن الرياح لانها افاضل
الى ديارنا وقد جاوزت بلادا حارة واسبدان منها وان كانت تلك فليا فضل الينا فانها جنوبية وان فرضنا
انها اسبدان من موضع بارد فغلا تخالف انها اذا وصلت الينا يكون قد سخنت فكيف ما كان من نهايته وسبب
ولذلك هي كدرة وان كانت اسبدان من صفاء وهي ايضا كدرة وطيبة لما يخالطها من بخارات عفنة من البحار
الذي في جهة الجنوب عنا وهذا اكثر الامر وقد يمكن ان يهب رياح من نواح جنوبية فتمر بهبة مناباردة فيبرد والهب
ورياح شمالية ويلقى القفار والبوادي الرمضة ويحمل بحرها ورمضها ولكن الحكم الذي حكمنا به انما هو حكم
من البلدان وبحسب ما يأتي بالحقيقة من هذا انما الرياح المشرقية والمغربية فيجب ان يكون اقرب الى الاعتدال
وان يقع لها اختلاف كثير بسبب اختلاف البلدان الكائن بسبب الجبال والرياح المشرقية بابيننا وبحسب الاغلب
البحر مادة على اليبس مسخنة والشمس وانما المغربية فيابيننا مادة على الجبال والمشرق اسخن من المغرب لانه اكثر يبسا و
تربة وانما البحر في جانبين منه فقط وقد بينا عدد الغارة عنه فيهما وكان القدماء يجعلون الريح المشرقية الصيفية
الجنوبي من مشرق الصيف الى الجنوب جدا زالها والريح الشرقية الشتوية الى الجنوب فقط لان البلد اكثر يبوسا
لانها تحلل الموجود من البخارات الجامدات فلا تخلل الجامدات وما جاء جديد ويجعلون المغربية الجنوبية مقابلة
للمشرقية الصيفية ويغيرون السمائية الشرقية والمغربية الصيفية الى الفاشر الثلوج ووجد الشرقية معتدلة
صيفية والمغربية خريفية شتوية وهذه احكام مرتبة بحسب الجمهور ولكن ينبغي ان كل ريح انما يسند هبوبها
ويحتمل بان يكون الشمس في جنبها وان الشمس لا تفتر في احد ثلاث ريح نوبة مراد خنجا مدة الا بعد مدة وفي
الاول انما تحلل وان احكامها من الشمال بالقياس الينا اعجل منها في الجنوب في الصيف بقلة هيئة الريح لتعوق المادة
والشتاء بقلة فيه لعوز الفاعل وربما اتفق ان يكثر ذا التفق من الاسباب ما فيه الناس وقد يتفق بعضا ان يطل
في التوسيع للجود وفي الخريف للبس الى ان يستفيد بالنشاف والمطر بلة فان الحامد الياس الحركي بدخان لا
يتخلخل والرياح الباردة قد تختلف فتكون ابرد واقل برا وهي من نوع واحد كذلك الحارة قد يكون احرها قل حرا
وهي من نوع واحد والسبب في ذلك اختلاف تعرض لما يمر به من البلاد والمادة التي يكون عنها والفصل من فصول
السنة وما كان من هذه الرياح متضادة فقلما يتفق لها الهبوب معا لا سيما ما كانت كذلك بالحقيقة وكانت
من بعد الطرفين واما من موضعين متقاربين شمالا وجنوبا فقد يتفق لان السبب الفاعل للرياح وهو الشمس لا يكون
ما يلا في وقت واحد الى الجهتين المتضادتين فان اتفق لا بسبب الفاعل بل بسبب المنفعل حدث دونه وقد يعرض احيانا
واكثرها تحدث مختلفة بعيدا وخريفا لان الشمس لا يكون قد شتا ان على احد الجنبين الى الاخرى سريعا بعيدا واول الربيع
به الخريف لان البطاح ميلا قليلا وقد يتفق في بعض البلاد ان يوجد ريح ريح ضدها والرياح المتضادة قد يعرض لها
ان يتعادن على فعل واحد يتعاونين المتضادين اللتين احديهما من مغرب الشتا والثانية من مشرق الصيف
فانهما يتعاونان على تربط الهواء لان كل واحد منهما مرطب هذه لشمالية منهما وذلك لمغربيتها البحرية واما الغير المتضادة
فقد يتعاونان في هبوبها ولكن يتفوقها تارة ان يتعاونا وتارة ان لا يتعاونا ويتفق للريح الواحدة ان تنقسما

الى سبيل واسع ثم
وقاني كمعين الى الطريق
ويطلع في

سببها منهما مثل الريح الهابة من المشرق الشتوي فانها تحدث ولا مبشاة ولو ان الشمس كانت في المجفف الوطوبة المجمعة
قليلا وتحلل ثم اذا طفت وبعيث حللت البخارات فولدت وطوبة فحملت تلك الرياح ثم الرياح خواص تختص بكل واحد منها
يحس بمعرفتها من الكتب الجزئية ومن شان الرياح الآتية من عشرات ان يهب كل واحد منها عند ميل الشمس الى جهته ولكن
في اول ما يصل اليه وخصوصا الشمالية والجنوبية لان الشمالية تجذب الاهب كما تراني الشمس تاجيها اولا وذلك لان
الشمس تحلل الحاصل من البخار والدخان الذي رفعها ولا بد قبل ان تتحلل الجامد من الرطوبات الى البخار وسرعة وأول وصولها
وعالم محلها وتسيها وسبل اليها الحرارة ثم بعد الارض لان يرتفع عن الارض دخانا كثيرا فان الارض تبعد عن ظل مقعرها
عالطة الماسة ولهذا العلة عد شاخ عشرين يوما وخصوصا الجنوبية التي الاهب من عند القطب الذهب من عند الحجر من
الارض الماسة لان البارس ابطا التحلل فلذلك هذه الرياح شاخ وربيا من شهرين وتسمى البيضاء لاحداثها الصحو
وبضبه لان من شانها ان تحيل الزجاج سيبا من غير سفاد وكان يجب ان يقال هذه الرياح الجنوبية بضبها ولكن
السبب في انها تنقل ان الرياح الشمالية تنقل الى تلك الجهة وطوبات فتطلب تلك الارض وهذه تمنعها فتسخن ولما كان
تلك الارض واسعة كثيرة لما كانت تدفعها عظيمة واما في الشتاء فلا تبقوان تبلغ ما تحدث من الرياح الجنوبية
لبعد المسافة فاذا جاوزت الشمس ذلك المكان اخذت تهب اما عند بعد الشمس عنها جدا فلا ولان لا تهب ولكنها
سائر الرياح فليس الامر فيها هذا التاكيد وهذه الرياح التي تهب مع حركة الشمس تسمى الجوبية واكثر ما تهب فيما
يسيب الشمس وكل بحسبه فان قوته في البلاد التي يبتدئ منها وضعفها فيما بقيا بها واكثر الرياح هي الشمالية والجنوبية لوفور
المواد عند كل واحد من القطبين المواد المعدة بتوطيبها الارض لتبعد الارض عنها واستقرابها وابتعادها واما سائر
الرياح فانها انما تهب في الاقل وكما قد تفوق ان ظن قوم ان للبياه معدنا فيه كلها وهو في عود الارض كذلك قد ظن
قوم ان للرياح ايضا معدنا تحيرها في عود الارض وانما تهب من هناك فقد ولو كان الامر كذلك لكانت الرياح التي تبعد من الارض يبتدئ قوية ثم تضعف كالماء النبع
فانه في اول ما ينبع قوي ثم ضعيف وليس يوجد حال الارض التي تبتدئ منها الرياح في هبوبها هكذا بل على عكس ما تشتد
الرياح في اعلى الجو وابتدا لو كانت الهبة الاصل واحدا لما هبت رياح مختلفة معا ومع ذلك فان الريح الغالبة
التي ليست كلية الريح فقد يحدث من احتقانها في الارض زلزلة وخسف فلو كانت الرياح كلها محصورة في الارض لكانت
قد خسفت البقعة المحصورة فيها وخلصت عنه وقد يليق ان يلحق بهذا الفصل حال الرعد والبرق والضوء والكواكب
الوحدة ثم الكلام على الشهب في واو الاذناب العلامات الغالبة في الجو **فصل** في الرعد والبرق والضوء وكواكب
الرجم والشهب الثابتة وذوات الاذناب فنقول ان من شان البخار الذي منه الغمام ان يصير قطعا في الغيم الحار ويجمد
وخاصة فيما فيه ما فيسهل مفاصلة اذا تاه ومتى ما صعب قطع فيا صعب قطعه يبرد ويصير باردا وهو ذلك لان كثافة الغمام يحبس
قلا يدعه ان ينفذ في الهواء البارد فتقوى السخونة ولو اخرج الغيم الذي يحيط به عن تاثير البرد هي بسرعة فاما اذا كان
خالصا اسرع ولم ينتظر مدة في مشابها ثم لها التغير الا تفعال وهو بسرعة وكذلك يحيط الحرارة اضعاف ذلك الحابس
ما في البخار المائي وبرد هذا البخار فانه اسرع تبردا من الدخان لان طبيعة البرد في الماء اقوى منها في الارض لان
وجوهها الطبيعية اسرع من وجوه الارض الطبيعية وحركتها الى فوق اتم من حركتها واذا كان كذلك فانه اذا
برد وحبس على جميع البخار وبرده وشره اذا مال الى خشاني فانه لتكاثف البخار حوله فتراه شبيه العصر ويجد احيانا التحاما

اعصى فى الانخراق لزوجادة تكاثفه فيتعاون الاسباب على عقده وربما ياخذ بخو لهجة التى يتفق لها النزول عنها
والتفوق بنها ويسهل ريحا عاصفة فى السحاب وتميل الى الجهة المنحطة من السحاب فى اكثر الامر وهى الجهة التى على الارض
لانها اسخن من الجهة الفوقانية المشبعة بالبرد واسخف واذا كان تدافعها الاتصال المادة بلجتها الى الانفصال وربما
انفصلت لا عن جمتة ميلها فى خروج اندخان المتدافع الرفوف الى اسفل وربما كان احتباسها فى السحاب بالغ
فى تبريدها فاعان ميلها الى اسفل برودها ولو كان هذا التجاذب يحتقن على التفصى موكثافة اعالى السحاب فلم
يقاومه كثافة وبقيت فيه حوادثه لما احتبس ريحا والريح اذا عصفت فى الهواء الرقيق اللطيف سمع له صوت شديد
فكيف فى سحاب كثيف فيجب ان يسمع له صوت الرعد لان هذا الدخان اللطيف منهمى الاشتعال فاذا شتعل بادنى
سبب مشتعل فكيف بالحركة الشديدة والمحاكة القوية مع جسم كثيف والحاكة نفسه اولى بالاسهام من بعض الحركة او مثلها
وقد علم هذا فى موضع آخر فلا عجب ان تحمل المحاكة والاضطرار الاضطغاط الى حوادة معرطة فتشتعل لهذا العمل مرارا
فيسيل برقا واذا استبان لعلم ان الاشيا اللطيفة تسهل اشتعالها مادى حركة فما تامل ما يحدث من امر ادراك البدن
الاشيا السود فى الليل فانك تعرف ان صعود انهاما ان لطيفة يحدث من تلك الحركة اللطيفة فكيف اذا حركت الشئ اللطيف
المختلط من مائية وارضية على وجهها الحرارة والحركة والمخلطة الباردة عملا يزاحم من الدهنية حركة شديدة وهى مستعدة
لطيفة دخانية ورقيقا كان اشتعالها من احتكاك الحر بها وقد يعرض ان يميل بعض القطاع التى فى جوهرها اسخنة
والوجد هنية ثم يستعد من تلك البقعة المجزة دسم للطبقة فتشتعل من ادنى سبب شبيه وبرق ويرى على
وجه الارض مشتعل مضيئة غير محرقة لان قد يتندى بالطفها ويكون حالها كحال مشعلة القطن المنفوش بل كحال الشحم
التى تشتعل فى بخار شراب يحول فيه الملح والنوشادر اذا وضع ضبالا فى جرة خزف بين بخاره سراج فاشتعل
واحترق شئ ملا مدة فحيا من الجائز على ان الطر يكون الطف وارق كثيرا ولا يكون برق الا ومعه عدة لا بد ان يكون
الامر ليس كذلك بل يضطرب فى الخامر ثم يخلص مشتعلا لكن البرق يرى والرعد يسمع ولا برق فاذا كان حدوثها معا او البرق
قبل ان ينقطع سماع الرعد كان مدة البصر ابعد من مدة السمع فان البرق يحس به الان ملا دهان والرعد لا يسمع
مع البرق بحيث يعتد به فان الامر لا يحتاج فيه الا الى مواراة واشفاف وهذا لا يتعلق وجود بزمان واما السمع
فيحتاج فيه الى موج الهوا وما يقوم مقامه فيفعل به الصوت الى السمع وكل حركة فى زمان وهذا ما وقع الناس
وهو اذا كان مشتعلا فى موضع بعيد قبل ان يحيل بالصوت بزمان محسوس الفدر واما اذا قرب فلا يمكن ان يعرى بين
ذلك الزمان القصير وبين الان فسبب الرعد والبرق فى اكثر الامر هو الحركة الريحية التى يحدث صوتا ويشتعل اشتعالا
ودقيقا كان البرق ايضا لسبب الرعد فان الريح المشتعلة مطفاة فى السحاب فيسمع لطفوها صوت بعد بزمان للبعد المذكور
والسبب فى حدوث ذلك الصوت ان السبب الاول قد انه يحدث من مفاعلة ما بين الرطوبة والنار حركة عنيفة موجبة يكون
هى سبب الصوت كما اذا اطفات النار فيها بغتة يسمع حدوث صوت وقعة لحدوث من حركة هوائية عنيفة وقعة لفزع
ذلك الهواء المتحرك سائر الهوا بحركة شريطة الصاعقة اولما ثلة فرقا شديدا يحدث منه الصوت والعالمان مع كل برق وهذا
وان لم يسمع فانه لن يفقد فى الغيم نادر محركة الا وهناك تشبث وغليان او خفوق او ريحية ولا يسمع الا ان يكون مع الرعد
برق عظيم كما اعصفت ريح عظيمة واستعلت والذى يقال من حدوث الرعد بسبب تصادم الغيوم وضعيف الا ان يكون لها
من الحركة ما يصير فى احكام الرياح والريح يخالف اصطكاك الريح الخارقة والصخر الحروف ويحب ان يصاغ

بعضها

بعضها عن بعض وبحسب اين مبدأها من صقع وخفوا او من طفو وصود والشمال لبرده وحفته المحدث في السحاب
رعدا وبرقا كثيرا وقد قيل في الرعد والبرق انهما واحد ليس بصحيح كما قال ان البرق شعاع الشمس يحتبس في السحاب او انه
قطعة من نار الاثير يحتشى فيه وكما قال انه حكى شعاعي واستخلاصه بعد مالتحفه من الاصوان كما تقدم وكلا
يتحقق وبطلان هذه الاقوال ولو كان البرق شعاعا لكان سنا سريعا ولكانت السحب الشاسية لذلك الا برقا واما الحجر من الاجر
فلا ذاج له الى اسفل وخاصة وطباعه طاف ومحركه مدبر وانما الصاعقة فانها ريح سحابية مشتعلة ليست
بالطبيعة لطف البرق الذي كما جلة لا يبعي شعاع البرق وما نافيه عند قوله بل تخلل وطيفا بل هي ريح سحابية مشتعلة ينتهي الى
الارض لا خشونتها وحدة طرجها المشتعل لاستحصاصها واجتماع فعله الارضي وكما ضطراره الى ذلك المأخذ والحجة على ما
سبأتا به وقولها مع ذلك مختلف فربما كانت ريحا سحابية سازجة منكوسة منها صاعقة الطبيعة وربما كانت
لا تخرق فقط وربما كانت ذات لون وربما كانت مؤثرة دنيا بعوض في وجهها لكنها فاقدة لا حبسا للطافة ولا تحرقها
ولا تبقي منها اثرا وربما كان اخليط من ذلك فينفذ في المخلل بقوة ما يبقي منها اثر شيء ويذيب اجسادا من الاجسام
المنكاثفة ولذلك ما يذيب الصفائح المضببة على النوسة ونحوها المتخذة من الفضة والنحاس ولا يحرق الثوب بل
ربما سوقها وكذلك تفعل في سبك الذهب والفضة ولا تحرق العمارة الا ما يحرق عن الدوم وربما كان اشد من ذلك وربما
كانت سحابية رطبة مشتعلة ويكون من مادة كثيفة فيكون شر الصواعق وهي بالجملة فاحتراقها ريح سحابية مشتعلة
وربما طفئت هذه الصواعق فتسهيل احيانا اذا رطبت بحسب المزاج الذي يكون فيها وعلى ما اقتضيناه لك من جزئها واذا
اردت صاعقة ان تصنع نفذتها في اكوة الاسرب ريح واما الاناء المحوسة في اعلى الجو فانها منكوسة من الدخان اذ البخار
لا يصعد الى ما هناك لثقل حركته ولانه يبرد فيها دون ذلك واما الدليل على انها منكوسة من دخان دون البخار
البخار والرطب لا يشتعل البتة واما البخار الغليظة لا تحمل هناك حتى يشتعل الا ما كان منها لطيفا دخانيا
ومن ذلك شهب الرجم ومادتها ايضا البخار والدخان اللطيف السريع التحلل وعلامة ان هذا الدخان اذا وصل الى الجزء
اشتعل وصرصرية الاشتعال كانه يقذف ويكون كما يشتعل سحاب مزبد كان كوكبا يقذف وقد يتفق ان يبقى الشعاع
طويلا فتقطعه بسرعة الزمان وقد يكون له شرر هذا اذا كانت المادة اكثف وقد يتفق وجود هذا العرض بسبب البرد اذا
حصل البخار والدخاني وعرض ان يجمد لشدة اشتعال البرد عليه لما فيه من الرطوبة فيشتعل وكان سبب اشتعاله له اضغاطه من البرد
فحركته من ذلك الى اسفل لثقله الكائن عن البرد فيشتعل من الحركة كثيرا ما يسفيه الريح ويرى له رنة ويجب ان تعلم ان
في علة طفوة النار حتى يتوصل به الى معرفة شيء مما نوبد ان نقوله من بعد فنقول ان المفهوم عند الجمهور من قولنا طفت النار
انما زال الفضول الاشراف الموجود في الجرم المستقي عندهم نارا حتى يبقى مثلا دخانا او هواء او شيئا اخر ان امكن وصحة
هذا القول ان يثبت نارا واحدة بعينها يبقى مشتعلة في موضع واحد على حسب ظن من ظن ان النار تفنى بحيث
هي واحدة يحفظ بمادة الدخان المستعد للاشتعال لما معنى هذا لا نطفأ ههنا الا بزوال تلك المادة مضمحلة
فان كل نار وعندنا مما يعرف عند الجمهور نارا فانها تشتعل وتخمد اخرى على الامثال وتكون بعينها لا مثالها وتكون في
الحقيقة طفوة وتجدد ما لكنهم ما داموا يرون التجدد ثابتا يقولون ان النار لم تطفأ والسبب في ان النار تثبت التجدد
ان كل ما حصل منها امعن الى كون بطيء قبل الجزء ما يطفيه لضعفه اذا بعد عن مبدئه وامعن في حيز العرض وامتنع
كان الفضول كما علمت ليس شيئا يعرض فان النار والضرورة ما يعرض للنار اذا كانت مشتعلة بمادة دخانية ويكون حاصل

الضوء تلك المادة الدخانية وقد ثبت هذا فيما سلف كان طرفا النار اثاثا بسبب في خمس القوة الفاعلة للاشعال والاشراق واما السبب في القوة الفاعلة اعني في جوهر الدخان فمن المعلوم ان القوة الطبيعية الفاعلة ما دامت متصلة للمادة القابلة فمن المستحيل ان يبطل عنها الا بطلان تلك المادة واما بطل هذا الاشراق فالسبب فيه لا محالة اما من جهة الفاعل بان تكون تلك النار قد استحالت ببرد عرض لها او رطوبة هواء او شيء آخر وهذا هو الحق الذي يكون في جزء الضوء او الماء بسبب البرد والرطوبة واما بسبب اليابسة فانها اذا استحالت استحالة قائمة الى النارية حتى لم يبق فيها من طبيعة الارض شيء سلبت الدخانية فلم يكن للنار شيء معلق بها وتشرق فيه بل صار الشيء كله نارا سائرة والشاهد ليس بمضي مضوء دفعة واحدة اذا كان كذلك غاب النار عن الحس وعلى انها لطفت هذه الشهب والكواكب في دوران الافلاك في جزء ذلك المحل ان تلطفا وهي في اعلو مائية الا قليلا لان البرد والرطوبة لا سلطان لهما هناك بل انما تلطفا بالسبب الثاني وهو ان مادتها تستحيل بالكمال نارا فيشف ولا يرى ضوءا ويجوز ان يقال للشعلة المرتفعة الى ما هناك ما دامت لم تلطفا منها انها واحدة بالعدد فان مادة الشعلة بعينها الى ان تستحيل الا كما الموجود هناك فان التي هناك لا تحتاج الى ان تتحرك الى موضع آخر ويخلفه غيره فان موضع الطبيعي فوق الا ولا البرد ايضا يفسدها اذ لا برد هناك ويجوز ان يكون ايضا شان ما الا تلطفا هناك على سبيل التحلل اذا كانت المادة دخانا مدة وكانت عنها صلة مع الاشتعال في حقيقة النوع الطبيعي بل انها اقرب نحوه فيكون على الاتصال الجزء يشتعل ويشف بالاستحالة الدائمة ويلحق مقام جزء آخر يشتعل ويشف فيكون الضوء محفوظا فان كانت المادة لطيفة وخفيفة حتى حصل لها بالاطافة ان كانت سريعة الاستحالة الى النارية وبالخفة ان تمكنت من الحمل في الجزء الذي فيه النار فوق حدا اضمحل اشتعالها دفعة وخلصت نارا وشفت فان كانت المادة كثيفة ودان مدد وتصلة فانها تبطئ استحالتها نارا خالصة ولا يكون لها برد مطفئ ولا اينما تصعد سخونا سريعا معنا في جزء النار والى ان يبلغ المكان الشديد قوة النارية فيعرض لذلك ان يبقى انها لها او اشتعالها امدا طويلا اما على ضوء دوابر او ذنبا كثيرة شعاعا وقد يكون جوبيا واما على ضوء كوكب والكوكب كالذي ظهر في سنة سبع وسبعين وثلثمائة الهجرية فبقي قريبا من ثلثة اشهر يلطف ثم يلطف حتى اضمحل وكان في ابتدائه الى السنود والخضرة ثم حصل كالوقت يرمي بالشرر ويزداد بياضا ويلطف حتى اضمحل وقد يكون على ضوء لحية او ضوء جوان لم تزدن وعلى سائر الضوء انما يكون ذلك اذا كانت هناك مادة كثيفة واقفة يلطف اجزاؤها بسيرا بسيرا يحال عنه منصعدة كوذابد شعرا او ذنبة ومنها الستاة اعظم كان ذنبها بتعرد كلما يثبت منها مدة لا يطفأ الوقد ان يتبع حركة الطرف الدائرة بحركة الفلك فلو مر ان كان له شروق وغروب يقال تكون اصلا هذه الآثار كلها كانه يقال ان يكون مادة دخانية نارية لها ان يبلغ ذلك الموضع ولا يتبدل في الطريق وادا يكون كثافتها للكثافة التي يتبعها مشتعلة فلن يصعدها الا قوة شديدة وقد يعرض ان يكون ادخنة تصعد الى الجو كثيفة واغلاظ وارطب من ذلك فلا تشتعل بل يجتمع منها اغلاظ ما يحمر في الجو هالة وربما كانت عكوسا عن اشراق الشمس كما يرى في الصبح وعلى الغيوم الشرقية صحمة والمغربية اصيلا وربما تضمخت وتراكمت وبعثت وخيلت اهاويل في الجو واخاديد وسنا قد مظلمة في السماء يختلف بحسب اختلاف ثخنها وعرضها فما استعرض وقل ثخنه سمي شهابا وما ازداد ثخنه ولم يزد عرضه سمي عوذا وهوة والاصيفر اشد تخيلا لذلك الا ان من شان الاسود ان يحكي البعد لتفقد الظلام واذا اجتمع لونان اسود وابيض في سطح واحد خيل الابيض انه اقرب والاسود انه ابعد لان الابيض اشبه بالظاهر والاسود

والاسود بالضد والطبيعة الف للنور والبياض وهذه الاثار وكلها تدل كثيرا على الرياح وقلة الاعتراض على فساد الجو وبيسر واستحراره وعلى الامراض الحارة اليابسة القاتلة فصل في الحيث الكبار التي تحدث في العالم وما يخلق بنا ان نتكلم فيه في هذا الموضع امر الطوفان فنقول ان الطوفان هو غلبة من احد العناصر الاربعة على المعمور كله او بعضه واحد العناصر غرقا لما يهذه الصفة على حسب ما يروى هل اللغة استعماله عليه والاعرف عند الجمهور من امر الطوفان هو ما كان من الماء وكان هذا الاسم انما وضع لهذا النحو فنقول ان السبب في وقوع الطوفانات اجتماعات من الكواكب على هيئات من الهيئات توجب تغليب احد العناصر في المعمورة قلة وتهيأ اسبابه رديئة واستعدادات عفنة فالمائية منها تدفع من انتقالات البحار على صقع كبير دفعة لاسباب عظيمة ريحية توجب ذلك واسباب توجب شدة من المسدة من امطار دائمة وكاسخالة مفرطة تدفع الهواء الى المائية الثانية تعرض من اشتعالات الريح العاصفة تحمد اشد انتشارا والارضية يعرض لسيلان مفرط يقع من الرمال على بوادي عامرة او لكيفية شديدة ارضية نارية مفجرة مما حدثنا عنه الهوائية تعرض من حركات ريحية شديدة جدا مفسدة ومما ينفع في وجود هذا وحدته كثرة الاجبال المتواترة في طوفان الماء ومما ينفع في اثبات فضل ان الاشياء القابلة للزيادة والنقصان والقلة والكثرة وان كان اكثر الوجود فيها الوجود المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط وما يقرب منه فان طرفيها لا يخرج عن حد الامكان وكما قد يتفق كثيرا ان يأتي السنون على بقاع عظيمة من المعمورة فلا يكون فيها مطر البتة وذلك في اغلب الاحيان فكذلك قد يمكن ان يفرط المطر دفعة واحدة ويستحيل الهواء الى طبيعة ما يتدفعة واحدة فكان ما بين هذه الاوساط مختلفا بالزيادة والنقصان وكذلك في سائر الطوفانات وان كان ما يحدث من ابتاع البحار لجهة من الفلك صحيحا فيجب ان ينتقل بانتقاله حتى يعبر دفعة ما هذه النواحي التي لا يجوز ان تعدها العمارة وهو ان يحصل الوضع الناقل للبحر الاعظم بانتقاله من الفلك كالوج او حضيض او شيء اخر عبر فيه قرب بمعدل النهار فيسيح الماء على المكان الذي يجب ان يكون فيه المعمورة وينكشف قطر الى قطر ان وينتقل اليها البحر المقابل للبحر وهنا لك ابتاع من العمارة فيكون الارض مقسومة الى بحر ليس احدهما يحمل العمارة بالحيوانات المتنفسة من الهواء وكذلك ان كان حال الليل وما يحدث من تبريد وتسخين لا شيئا يثبت لها حقيقة حتى يصح ان يكون لفلك البروج انطباق او شبه انطباق مع دائرة معدل النهار فان جميع ذلك مما يوجب فساد العمارة وان لم يكن ذلك ايضا بمكن فان ما نشاهده من الاقرابات فيما يصح فيه امكان انتقال البحار من ناحية قطب الى قطب غير خارجة عن الامكان ونحن نسلم بادي حدس ان ناحية الشمال كانت معمورة بالماء حتى تولدت بها الجبال والاذ فالبحار جنوبية فالبحار منتقلة فليس يجب ان يكون انتقالها محدودا بل يجوز ان يكون فيه وجوه كثيرة بعضها يؤدي بانقطاع العمارة فيشبه ان يكون في العالم فيما مات بقي الى ان سيق ولا يضبط تواريخها وليس يستنكر ان يعتد الحيوانات والنباتات اجناسا منها ما يحدث بالتوالد دون التوالد وذلك لانه لا برهان على امتناع وجود الاشياء وحدوثها بعد اعتراضها على سبيل التوالد دون التوالد فكثير من الحيوانات يحدث بتوالد دون توالد وكذلك النبات قد يحدث نباتا من الشعر وقد ربما من البق والبادزهر والفار يتولد من الذكر والضفادع يتولد من المطر وجميع هذه الاشياء فلها انصاف توالد وليس اذا انقطع هذا التوالد فلم يبق منها فحسبنا كثيرة ويجب ان لا يكون لها وجود في المدة عند تشكل ما ذكر من الفلك لا يتكرر الى حين ما يستعد لها من العناصر ولا يتفق الا في كل طرف من الطول بل يجوز ان كل ما يتولد من العناصر مزاج ما يؤدي الى وجوب نوع نوع ذلك المزاج بسبب اجتماع العناصر على مقادير معلومة فلما تعرض

موجودة

وجوده انما يكون لتلك المفاد بر واجتماعها ممكنا فالمزاج الحادث منها ممكن فان كان المزاج الاول غير كاف بل انما يكون
ما مزاج ثان وثالث فانه كما ان الحيوان يتولد عن مزاج الاخلاط بعد امتزاج العناصر فليس يمتنع ان يحدث الامتزاج
الثاني بعد حدوث الامتزاج الاول من غير ريث ومتى فرض ان ذلك ممتنع الا في مكان مخصوص وفوه محدوده كالرحم
النطفة فان الكلام بعد المساحة قائم في المزاج الذي يقع في الرحم حتى يكون منه ما سيكون والذي يقع للنطفة حتى
سيكون منه ما سيكون فان الكلام في ذلك كالكلام في الاصل فان جميع هذه انما سيكون عن امتزاج يقع في العناصر
فان استعداد ذلك من العناصر ليس يخص الرحم مثلا لغير عجب اشيا الا سبطا وجمعا وقد بينا ان ما فوق الامتزاج
والامتزاج عن الاجتماع وهذا الاجتماع كما يمكن ان يقع عن فوره جامعا في الرحم وغيره فلا يبعد ان يقع بالسبب الخوي
وبالاتفاق فانه ليس جزء من الارض يحمل ان يواقع جزءا من الماء ويلتقي به على وجه معلوم وليس يمتنع ان يقع ذلك اتفاقا
ولا معاوق فلا يحتاج الى حيوان واما الفعل والفعال فيهما لواهب الصور واذا حصل الاستعداد صار فعلا بعد المزاج الاول انما
في تكميل النوع من الامزجة الثانية والثالثة ويرفدها التدبير العلمي وقد كانا معينا فعن ان كانت مثل ادم كان ذلك
اسنى وابهى وان لم يكن فليس مستحيلا في معقول ان يقع ذلك من حركات واسباب اخرى فان كان الرحم يفيد شيئا غير
المزاج الذي يستعد به للصور فيكون الرحم علة معينة للصور ولدهما هو عندنا هو الحق من الشائين بل الصور والصور
الجوهرية انما تستفاد كابائها من المبادي الفياضة موجوداتها لا بتغير اذا وقع الاستعداد والاستعداد هو المزاج فاذا كان جائزا
ان يجتمع الاركان على احسنه من احوالها بوجب ان مزاج كان ومتركب متركبا قائما على احسنه كانت وكان الاستعداد
محصلا من ذلك وكان لا يجب ان يفارقه ذلك ابدا ما هو مفسد قضا وكان الفيض الوارد للصور من عند المبادي والذي يقع قضا
ان يجوز ان يكون اي تركيب شئت من العناصر لا على سبيل التوالد ولولا هذا لكان يجوز ان يقع للانواع انقطاع وذلك
لانه ليس يجب ان يكون عن كل انسان انسان ضرورة ولا عن واحد من الناس كذلك عن كل شجرة بل ذلك انما هو اكثري
ولا يستحيل ان يفرض قسما ينقرض ويبطل بان ينعدم كما بيان من غير ان يكون عن كل واحد منها خلف لا بوجه ولا ان
منها واجبا بالضرورة ان يكون سلخ كان الجماع الذي هو مبدأ التوالد ذاتي لا عرضي كما ووقوع البزر في البادد
طبيعي من جملة الاكثر ولا من جملة الفرق ادا دق ولا شئ من هذين يجب ضرورة وما لا يجب ضرورة فيجوز ان يقع في الدائم
بخلاف ذلك ولو لم يكن كما نسبت شيئا من الاولاد يوجب ان يكون اشخاص من هذه الانواع مستأنفة حتى لا يكون شئ من
الانواع انقطاع بحيث لا يبقى لكان يجوز ان يقع انقطاع لا عود له ولكان هذا الحادث قد وقع فيما لا مثله من قدر القوة
اذا تأملت الشائعات وجدتها مخترعة عن قوة النفس او من اجزاء لقد واجها لا يكون مثلها الا قوة شخص او اجزاء شخص فان الكلي
منهم لا يحدث وما سبق وجوده حادث فهو حادث بعد ما لم يكن مثله حادثة ومثل على حدوثها كما وقد
وجد احد فيما على ان الناس منشؤون بعد تقرض كثيرا منها بحسب لا يقع قوام شخص الانسان الذي لا يخص بخاصته الطارئة
نطفة مخالفة للموجود لنا وفيها فيجب ان يكون الانثى الذي انشأها مستعدا فيها بخاصية تكون بها انسانا وليس
يجوز ان تحال تلك الخاصية لغير موجود للناس الاولين ثم تفرض مثل ما نوجد تلك الخاصية لناس غيرهم فيكون اول
انثى او اول ما سوى هذا الاتصال المشاهد في البشر فحسبها واذا كان كذلك وجب ان يكون واحد حدثوا الا والوادة وهذه
الخاصية انما استفادت في الجملة كما لبها ثم منعها استعدادا لانشاء العناصر بسبب عن ذلك المستعد او لسنة
الاستعداد المستعد والمفاسد موصل عن قرب الى مفرق عنه يكون صحيحا الى فرط طلب الاكمل ما لو قبة والفاعل هذا الكتاب
المعالي والاتلاد العلوية وبعلو الفوق المشاهد وهو كتاب النفس ثم الفن الخامس من الطبيعيات والحمد لله اولا وآخرا

وظاهرا وباطنا

نوشته شد بدست بنده
کمترین کمتر

PRINCETON UNIV
a32101 000468890b

2266
.385
.16q
V.2,
Pt.1

2266.385.16q v2 ,pt.1
Avicenna
Kitab al-shifa